

٢٠٥
١٩٦٦

المملكة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
قسم الدراسات العليا شعبة اللغويات

عوامل الإعراب

بين التقديم والتأخير والحذف والتقديم

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب
علي بكر علي

إشراف الدكتور

أحمد محمد قاسم

١٤٠٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع المنتصبين لأمره، وخافض الجازمين بالبهتان في دينه .
والصلاة والسلام على من رفع قواعد الايمان وخفض بعامل الجزم كلمة
البهتان وعلى آله وأصحابه العاملين بسنته بلا تنازع في العمل والتأبين
لهم باحسان الى يوم الدين . . . وبعد :

فلط كانت علوم اللغة العربية عمدة العلماء وسند المجتهدين ومنار
البلاء والادباء ومنبر أهل الذوق والوجدان . اهتم بها ذوو الهمم
العالية وتبارزت هممهم حتى صارت علوم اللغة حلقة النبلاء ، وقد كانت
علوم اللغة العربية وحدة متساكة يشد بعضها بعضا ثم شاء الباحثون فسي
تخصصهم أن ينفصل بعض موضوعاتها من بعض فاصبح النحو مختصا بالألفاظ
بل بناحية خاصة منها وهي ضبط آخرها دون الاساليب البنائية .

وهي بعض الباحثين أنه لا تزال فيه بقية من المسائل البلاغية كالذكر
والحذف والتقديم والتأخير . لكن النحاة انط يعالجون هذه المسائل من
وجهة نظرهم اللفظية وهم لئلا يحرضون عليها لم لها من صلة بالاعراب وشار
العلامة عبدالقاهر في أكثر كتبه الى مكانة علم النحو وأثر الاعراب في المعنى
وفى نظم الكلام وأسلوبه وهو يرى أن دائرة النحو أوسع من البحث في الاعراب
وأن النحو أساس البلاغة والحق الذي لا مرية فيه أن الامر كط قرره عبدالقاهر
وبذلك كان النحو يتيم فلا دة علوم العربية وأول جريدتها وببيت قصيدتها
لانها ميزان أوضاع العربية ومقياسها ومعيار حكمة المواضع وقسطائها . وكانت
القواعد النحوية وليدة أفكار علماء الاسلام ، ومظهر نبوغهم ، وذلك لظ فسدت
اللسنة العربية واضطربت ملكتها خافوا أن ينفلق فهم القرآن الكريم والحديث
النبوي الشريف فاستنبطوا من مجازي كلامهم قوانين وقواعد كلية يقيسون عليها
سائر أنواع الكلام ثم لم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات الكلمة اصطلاحوا على
تسميته اعرابا وتسمية الموجب لذلك التغير عطلا فبنوا على تلك العوامل قواعد

وتأخيرها وهذه القواعد قد أدت الى كثرة الجدل لانها قد تكون غير مطردة
فمثلا قد يكون الحرف مختصا ولا يعمل ، وقد يكون العامل قويا من زاوية
خاصة عند قوم ولكنه لدى فريق آخر عامل ضعيف .

ومن الضروري أن يهذى هذا الاختلاف الى تأثير الاحكام النحوية بذلك
ايجابا أو سلبي مط يستوجب تخصص هذا الموضوع بالدراسة والبحث من
ناحيته العقلية والنقلية .

وهذه الرسالة تحاول فى صفحاتها ان شاء الله بيانا من تلك الأمور
بمراحليها وأبعادها ومظاهرها مع جمع الآراء ومواقف النحاة ، لا اعتقادا منى
بأن القراء يجهلون هذه الحقيقة ولكنه مع وجود المعرفة قد يكون نوع من
الخفاء والغموض لتفرق موادها وتعدد الآراء فيها لعدم كتاب أو بحث
يجمع هذا الموضوع على هذا النمط .

وكل من كتب من العوامل أمثال عبدالقاهر الجرجاني والبركوى لم يهتمروا
لهذا الموضوع على هذا النمط حسب رأيته فى كتبهم (هذا) .
وان تحقق فيها أملى فهو الهدف المنشود وإلا فخطوات فى الطريق
وأسأل الله التوفيق والسداد والهداية وعليه التوكل فى البداية والنهاية .
ولا أدعى أننى أكشف جديدا لم أسبق اليه . والجديد أمر نسيت فقد
يكون الشئ جديدا عند قوم دون الآخرين وفوق كل ذى علم عليهم .

منهج البحث

وطريقة دراستي لهذا الموضوع هي الاعتماد على المراجع المعتمدة من كتب النحاة المتقدمين وجمع آرائهم وحججهم الى جانب مناقشتها والتالى الرجوع الى كتب التأخرين والمعاصرين ، أقرر المسألة وأستعرض آراء العلماء فيها وأدلتهم وطا لها وطا عليها من اعتراضات وأجوبة مع التوضيح بالمشال ومع الترجيح بطا ظهر لى رجحانه معتمدا على الدليل، كط أننى أبين مواضع الاستشهاد ووجهه إن ورد شاهد وأخرجها تخرجنا موجزا مع الاشارة الى الكتب التى تحلل تلك الشواهد غالبا . وأراعى فى النقل الاطانة العلمية وأحرص على التأكّد من نسبة القول الى قائله طا أمكن ذلك وإذا وجدت قولاً منسوباً الى قائله وفى كتبه طا يخالف ذلك بينته .

أذكر المصادر التى أخذت منها فى الهاش وإذا تصرفت فى العبارة ولو بلفظ واحد أو بالتقديم والتأخير أو بالحذف منها بعض الكلمات فأشير فى الهاش الى المصادر والمراجع بكلمة انظر وربط اشير الى مجموعة من المصادر وذلك إذا اتحدت عباراتها وتقارب ألفاظها .

وإذا نقلت النص كط هو بحروفه وترتيبه أذكر المصادر فقط بسد من كلمة انظر وربط أضع النص بين قوسين كط أننى أشير الى صفحات المراجع فى الهاش .

وإذا ورد فى الرسالة عالم من الاعلام وهو غير مشهور أترجم له بإيجاز عند ذكره لأول مرة وذلك فى الهاش، أذكر اسمه وأشهر صفاته وتاريخ وظائفه وإذا وردت كلمة غريبة أو لفظ مجمل فى صلب الرسالة أفسر الكلمة الغريبة وربط أفصل طا أجملته فى صلب الرسالة وذلك فى الهاش .

هذا طا أسير عليه فى بحث هذا الموضوع وربط أخالف هذا المنهج لنسيان أو غفلة ولا نسيان ليس مصصوط الا من عصه الله .

خطة البحث

يشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة . وكل باب يشتمل على عدد من الفصول .

أما المقدمة فهي تشتمل على أهمية الموضوع وسبب اختياره ومنهج البحث وخطته .

أما التمهيد ففي لمحة موجزة من ظاهرة الاعراب والمعربات .

الباب الأول : في نشأة العوامل وتطورها وبيان حقيقتها وأقسامها واهلها وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : في نشأة العوامل وتطورها والفرق بينها وبين المقتضى للاعراب .

الفصل الثاني : في حقيقة العوامل بين الاثبات والافتكار .

الفصل الثالث : في الاصول والقواعد التي وضعها النحاة للعوامل .

الفصل الرابع : في أقسام العوامل وأنواعها .

الفصل الخامس : في عوامل الاعراب والعلل والنحويّة .

الباب الثاني : في التقديم والتأخير بين العوامل والمحمولات وفيه تمهيد وفصلان .

أما التمهيد ففي مفهوم التقديم والتأخير .

الفصل الأول : في أنواع التقديم وأسبابه وفائده .

الفصل الثاني : في بيان العوامل التي يجب تقديمها على المحمولات

والتي يجب تأخيرها والتي يجوز فيها الوجهان .

الباب الثالث : في حذف العوامل وتقديرها وفيه تمهيد وثلاثة فصول .

أما التمهيد فهو في مفهوم الحذف والتقدير وبيان موقف ابن منضاه من هذه الظاهرة .

الفصل الأول : في أسباب الحذف وفوائده وأغراضه وشروطه .

الفصل الثاني : في بيان ما يجب حذفه من العوامل وما لا يجوز حذفه وما يجوز فيه الوجهان .

الفصل الثالث : في بيان مواضع العوامل المقدرة وتقديرها وظاهرة التشابه في المقدّر وأولوياته .

أما الخاتمة فتتعلق بأهم النتائج التي توصلت اليها في الرسالة .

نشأة الاعراب ورسم حركاته واختلاف الآراء فسي ذلك

امتازت اللغة العربية بظاهرة الاعراب وعنى الحلط* بهذه الظاهرة ولط أصابت العربية حثا من التطور كان الاعراب أقوى عناصرها وأبرز خصائصها بل سر جمالها وأصبحت قوانينه وضوابطه هي العاصمة من الزلل عوضا عن السليقة وينبغي لنا أن نعرف المراحل التي مرت بها هذه الظاهرة حتى وصلت الى هذه الصورة النهائية المعروفة للناس اليوم والصورة التي كانت عليها في العصر الجاهلي وصدرا لسلام بين الفصحاء وأصحاب اللغة .

فهذه الظاهرة تعتبر صدى لاحتساسات الناطقين بهذه اللغة لشريفة وطبيعية أن تكن الاحتساسات قديمة النشأة دقيقة التكوين ومن ثم فكسل رأى يتصل بميلادها وطفولتها انما هو من قيل الحدس والتخمين والافتراض . على أن وجود هذه الظاهرة في اللغة يمثل مرحلة راقية من مراحل نمو اللغة بعد أن جاوزت مرحلة الطفولة بدأ العقل يتصرف فيها من حيث الاشتقاق ثم من حيث التركيب ووضع الضوابط المميزة بين هذه التراكيب بالنسبة لادائها للمعاني وتجهيز التراكيب بعضها عن بعض لمعرفة وثيقة كل لفظ وهذه الضوابط هي في صورتها الاولى عبارة عن المرحلة المبكرة للظاهرة الاعراب . (١)

وذهب كثير من القدماء الى أن الاعراب قديم قدم اللغة ومن ثم كان الرأي السائد عندهم هو أن اللغة العربية ظهرت أولا ثم ظهرت تامة فسي اعرابها على النحو الذي شاهدناه فيط وصل اليها من أقدم آثارها الادبية .

والذين يقولون باسبقية اللغة على الاعراب فانط يقصدون السبق الذهني الحكمي كسبق الجوهر على العرض لا السبق الزمني الذي يتحقق فيه النمو

والارتقاء لان الاشياء مراتب في التقديم والتأخير إما بالتفاضل أو بالاستحقاق
أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول . وذكر الزجاجي أن الكلام سابق
الاعراب في الرتبة والاعراب تابع له والعرب نطقت به معربا في أول وهلة ولم
تنطق به زماما غير معرب ثم رأيت اشتباه المعاني فاعربت . ولا يقدح ذلك في
سبق رتبة الكلام وذلك كتقديم الجسم الاسود على السواد والاشياء تستحق
المرتبة على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد
الا مجتمعة . الا ترى أن السواد عرض في الاسود والجسم أقدم من المرض
بالطبع والاستحقاق . (١)

والنحويون على أن العرب نطقت به معربا لان واضع اللغة حكيم يعلم أن
الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي أن يضع الكلام معربا
واللغة العربية كانت منذ نشأتها تامة في اعرابها ولكن اذا نظرنا الى ضوابط
ظاهرة الاعراب يمكننا أن نقرر على سبيل الجواز لا الجزم أن بعض هذه
الضوابط أسبق من بعض فالاعراب بالحركات كان أسبق من الاعراب بالحسروف
وهكذا جميع تلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الاعراب .
ونظام الاعراب لا يوجد له نظير في أية أخت من أخواتها السامية اللهم
الا بعض آثار ضئيلة في العبرية والآرامية وقد وجدت بعض آثار ظاهرة الاعراب
في العبرية أو عربية النقوش ويطلق هذا الاسم على بعض لهجات عربية النقوش
التي كانت تستخدم قديما في بعض المناطق الواقعة في الشطال على مقربة من
الحدود الآرامية وفي داخل هذه الحدود وكان يتكلم بها عشائر عربية .

ولم تصل اليها هذه اللهجات الا عن طريق نقوش عثر عليها أخيرا في
علا وحجر وتيمياء ومن أجل ذلك تسمى أحيانا عربية النقوش وتتفق اللغة السامية
دونت بها هذه النقوش مع العربية الباقية في كثير من مقوماتها وخصائصها في
الاصوات والقواعد والمفردات وتشغل على أهم الخصائص لقواعد العربية وهي

خاصة الاعراب بالحركات أى الحاق أصوات قصيرة بآخر الكلمة لبيان وظيفتها
وعلاقتها ببقية الجملة وتسير على طريقة العربية فى حذف طلاطات الاعراب
وفيه كصوغ أفعال التفضيل ^(١) .

وذهب بعض الباحثين الى أن قواعد الاعراب لم تكن مراعاة الا فى لغة
الآداب وشعرها وخطابتها ونثرها، وأما لهجات الحديث فكانت منذ أقسى
عصورها غير مصرية أو على الأقل لم يكن لقواعد الاعراب فيها ط كان لها نفسى
لغة الآداب من شأن .

ومن القائلين بهذا رأى ابراهيم أنيس فى كتابه من أسرار اللغة، وفى
اللهجات العربية حيث قال : إن ظاهرة الاعراب لم تكن ظاهرة سيلية فى
منازل الحرب جميعا بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ولم
تكن من معالم الكلام العربى فى أجادت الناس ولهجات خطابهم ^(٢) . ومن
القائلين بهذا رأى المستشرق كارل فولر فى كتابه اللغة الشعبية واللغة
الأدبية فى الجزيرة العربية القديمة ومنهم أيضا باول كاله فى كتابه : الذخائر
القاهرة بعنوان (نص القرآن العربى) . ^(٣) ومنهم أيضا المستشرق (كوهين
فى كتابه (لغات العالم) وهولا ينكر وجود ظاهرة الاعراب فى اللغة العامية
الأدبية، الشعر، والخطابة فى الجاهلية والإسلام ولكنه يستبعد مراعاتها نفسى
لهجات الحديث بين عرب الجاهلية ^(٤) .

أدلة هذا السرى

استدلوا بأدلة كثيرة وأهمها دليلان :

الدليل الأول : أن جميع اللهجات العامة المتفرقة من العربية الفصحى

(١) انظر فقه اللغة لعبد الواحد ص ٨٧ - ٩٨ - ٩٩ - ٢١٠ .

(٢) انظر فى اللهجات العربية ص ٨٤ .

(٣) انظر فصول فى فقه اللغة للدكتور رمضان عبدالقواب ص ٣٧٤ وطبعها .

(٤) انظر فقه اللغة للدكتور صبحى صالح ص ١٢٤ .

والتي تستخدم في الوقت الراهن في جميع أقطار البلاد العربية مجردة من
الامراب فلو كانت لهجات المعادثة العربية القديمة مصرية لا تنقل شيء من
تلك الظاهرة ومن نظامها الى جميع اللهجات الحاضرة أو على الأقل الى
بعضها ضرورة وجود عنصر الأصل في الفرع .

الدليل الثاني : أنه لا يعقل مراعاة تلك القواعد في لهجات الحديث
ويصعب تطبيقها في المعادثات لتشعبها ودقتها ولا نها تتطلب الانتباه
وملاحظة عناصر الجملة وهلاقة بعضها ببعض ومعلوم أن لهجات الحديث
تنوع في العادة السهولة واليسر وتلجأ الى أقرب الطرق للتخوير .

بل زعم بعضهم وهو ابراهيم أنيس أن هذه القواعد لم تكن مراعاة في
لهجات الحديث ولا في لغة الكتابة وخلقها النحاة لتزويد اللغة العربية
بنظم شبيهة بنظم اللغات الافريقية حتى يكمل نقصها في نظريتهم وتسموا الى
معاف اللغات الراقية واستدل بهذين الدليلين السابقين وزاد ثالثا وهو
أن قواعد هذا شأنها في الدقة والتشعب لا يعقل أن تكون قد نشأت من
تلقاها نفسها ولا يمكن لعقليات ساذجة كمعقلات العرب في مصورهم الأولى
أن تتقوى على خلقها فهي تحمل آثار العطف الدقيقة المحكمة ويبدو عليها
طابع من عقلية المدارس النحوية التي ظهرت في العهود الاسلامية بالبصرة

والكوفة وطائفتها . ويريدون أن يكونوا ابراهيم مع ما سيعم في مسأله وكون
الرائس مرفوض لا هذا أصح ولا ذلك وله تناقض في أمر في نفس هذه القضية في
مناقشة هذه الأدلة

ولا شك في فساد هذه الآراء وط استدلو به وذلك لان عدم وجود
هذه القواعد في اللهجات العامة الحاضرة لا ينهض دليلا على أنها لم تكن
موجودة في اللغة العربية الأولى فقد انتاب أصوات اللغة العربية وقواعد
في هذه اللهجات كثير من صنوف التغير والانحراف وخضعت لقوانين التطور
في مفرداتها وألفاظها ودلالاتها فبعثت بعدا كبيرا من أصلها . وهو
قانون تام قد خضعت له جميع اللغات الانسانية في تطورها فط كان يمكن

أن تفلت منه لهجة من اللهجات العامة المنشعبة من العربية . على أنه قد بقى فى اللهجات العامة الحاضرة كثير من آثار الأعراب وخاصة الأعراب بالحروف فيقال مثلا فى عامية المصريين وغيرهم : (أبوك وأخوك) لا (أبسك أخك) وينطق جمع المذكر السالم مع الياء والنون (الطيبين والمؤمنين) وفى معظم لهجات العراق ونجد والحجاز فى العصر الحاضر ينطق بالأفعال الخمسة مثبتة فيها نون الرفع (يمشون تمشين وتمشون) .

وأن دقة القواعد وتشعبها لا يدلان مطلقا على أنها مخترعة اختراعا كالليونانية واللاتينية مثلا فى العصور القديمة والاطنية فى العصر الحاضر تشمل كل واحدة منها على قواعد لا تقل فى دقتها وتشعبها من قواعد اللغة العربية ولم يؤثر هذا فى انتقالها من جيل الى جيل من طريق التقليد ولا فى مراعاتها فى الحديث ولم يقل أحد انها خلق ملط القواعد .

والقول بخلق القواعد محاولة لا يتصورها العقل ولم يوجد لها نظير فى التاريخ ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور نجاحها فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التى تخرج أو تفرض على الناس بل هى أمور استقرائية من مجارى كلام العرب تؤخذ من الواقع لا من الخيال والتاريخ .

ولطأ اللغة العربية لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعد ما ولم تكن لهم صلة بملط القواعد من الاغريق . هذا الى أن قواعد اللغة العربية تختلف فى طبيعتها ومناهجها اختلافا جوهريا من قواعد اللغة اليونانية .

فلو كانت قواعد العربية قد احترمت على غرار القواعد اليونانية كما يزعمون لجاءت متفقة معها أو على الأقل مشبهة لها فى أصولها ومناهجها

وتقوم أوزان الشعر العربى وقواعد الموسيقى على ملاحظة نظام الأعراب فى المفردات فبدون أعراب الكلمات تختل أوزان هذا الشعر وتضطرب موسيقاه وما لا شك فيه أن هذه الأوزان سابقة لملط البصرة والكوفة وأن شعرا عربيا كثيرا قد قيل على غرارها قبل الاسلام ومن بعده قبل أن يخلق هؤلاء العلماء

فانكار هذا الشحر لا سبيل اليه ولا يمكن أن يكون قد ألف غير محرب الكلمات لان عدم اعرابها يترتب عليه اضطراب أوزانه واختلال موسيقاه .

وأقوى الادلة على فساد هذا المذهب تواتر القرآن الكريم ووصولـه اليها محرب الكلمات .

والرسم العثماني نفسه مع تجرده من الاعجام والشكل دليل قاطع على فساد هذا المذهب وذلك أن المصحف العثماني يرمز الى كثير من علامات الاعراب بالحروف مثل (المؤمنون ، المؤمنون ..) وعلامات اعراب المنصوب العنون (رسولا ، شهيدا ، بصيرا ..) ولا شك في أن المصحف العثماني قد دهن في مصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين تنسب اليهم هذه المذاهب الفاسدة اختراع قواعد الاعراب .

فنظام الاعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية وقد اشتملت عليه منذ أقدم صورها في لغة الآداب والمعاديات وكل ما عمله علماء القواعد أنهم استخلصوا قواعده من القرآن والحديث وكلام الفصحاء من العرب واستنبطوا من ملاحظاتهم على وجه الدقة واتخاذ وسائل الحيلة الى درجة أنهم لا يلقون في أهل الحضرة لفساد لغتهم ولا القبائل التي احتككت ألسنتهم بلغات أجنبية وعلماء هذا شأنهم في الدقة والاحتياط لا يعقل تواطؤهم على الافك .^(١)

وان أدلة كثيرة لتقوم على أن العرب ورثوا لغتهم محربة وعلى شعورهم بذلك . فهذه أمارات الاعراب باطرادها وسلامتها واضحة فيط صـح من أشعار الجاهليين وذلك هو التصرف الاعرابي وما زال يراعى بدقة بالغة حتى أوائل القرن الثالث الهجري يوم كان الرواة والأخباريون يختلفون الى الاعراب

(١) انظر فقه اللغة لعبد الواحد ص ٢١٠ - ٢١٦ .

فى البادية ليأخذوا من أفواههم اللغة ويعودوا ألسنتهم الفصاحة والبيان .
 أما ترتيلهم القرآن معربا فط نحسب ماعلا فى الدنيا يرتاب فيه ولم يزعم
 أحد من التلطاء فى الشرق والغرب قديما وحديثا عامية الا سلوب القرآنسى
 أو تجرده من ظاهرة الاعراب لان ط فى القرآن من الالفاظ الصالحة للقراءة
 رسط بأكثر من وجه كان السياق فيه يعين قراءة العلى وفرض وجهه الأفضل
 ولا يعين قراءة مسالا تحريك الا وأخر بالحركة الاعرابية المناسبة .^(١)
 وقد عنى كثير من المستشرقين بالبحث من أصل الاعراب ولهم فيه عدة
 آراء تعتبر كلها مجرد فرض ومعاولات لا دليل عليها وقول بلا علم ولا تسمو
 الا مراتب اليقين ولا جدوى فى تسجيل تلك الأوهام والرد عليها لأنها كلها
 كذب .

تاريخ رسم حركات الاعراب

وأما الحركات الاعرابية فقد كان أبوالاسود الدؤلى صاحب الفضل فى
 وضع الاساس وكان عمله هذا مقارنا وضع النحو يدل على ذلك ط جاء فى رواية
 السيرافى من أن أبوالاسود قال للكاتب الذى أحضره زياد: إذا رأيتنى فتحت
 فى بالحرف فانقط نقطة فوقه على أطلاه ، فان ضمت فى فانقط نقطة بسين
 يدي الحرف وان كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فان اتبعت شيئا مسن
 ذلك بالفحة . فاجعل مكان النقط نقطتين كنهذا نقط أبى الاسود . وظل
 الأمر كذلك حتى جاء الخليل بن أحمد فاستبدل بنقط أبى الاسود هذه
 الحركات من فتح وضم وكسر وبذلك تم ط أسسه^(٢) أبوالاسود .

(١) دراسات فى فقه اللغة لصبحى صالح ص ١١٨ - ١١٩ .

(٢) وتطام هذه القصة أن معاوية كتب الى زياد يطلب عبد الله ابنه فطلب قدم
 عليه كلمة فوجده يلحن فرداه الى زياد وكتب اليه كتابا يلوه فيه فقال أمثل
 عبد الله بضيع؟ فبعث زياد الى أبى الاسود الدؤلى فقال يا أبالاسود

الخلافاً في أول من نقط المصحف

اختلف الرواة في أول من نقط المصحف من التابعين ، فقليل هو أبو الاسود الدؤلي رحمه الله وقيل : هو نصر بن عاصم الليثي وأنه السدي خمسها وحشرها . وقيل أول من نقط المصحف يحيى بن يعمر وأن ابن سيرين كان منده مصحف نقطه يحيى بن يعمر . وهؤلاء الثلاثة من جلة تابعي البصرة وأكثر الخلط على أن أبا الاسود كان المبتدئ بذلك وأنه جعل الحركات والتنوين لا غير وأن الخليل بن أحمد هو الذي بدء التعديد والتشديد والروم والاشطم . وأنه عمل الشكل الذي على الحروف وأخذ من صورة الحروف

== هذه العجوة قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب فلو وضعت ما يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله فأبى ذلك أبو الاسود فوجد زياد رجلاً فقال له . اقعد في طريق أبي الاسود فإذا مر بك فاقرأ شيئاً من القرآن والحن فيه ففعل ذلك فلما مر به أبو الاسود رفع الرجل صوته يقرأ (ان الله برئ من المشركين ورسوله) بالجر فاستعظم ذلك أبو الاسود فقال عز وجه الله يتبرأ من رسوله ثم ارجع من فوره الى زياد فقال قد أجبتك الى ما سألت ورأيت أن أهدأ بأعراب القرآن فابحث الى ثلاثين رجلاً فاحضرهم زياد فاختر منهم أبو الاسود عشرة ثم لم يسزل يختار منهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس فقال : خذ هذا المصحف وصيغاً يخالف لمن المداد فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف وإذا ضمنتها فاجعل النقطة الى جانب الحرف وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفل الحرف فان اتبعت شيئاً من ذلك غنة فانقط نقطتين فابتدء بالمصحف حتى أتى آخره ثم وضع المختصر المنسوب اليه بعد ذلك .

نزهة الالباب ص ٩ . وألف باء للبلوي ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦

وشرح الفية السيوطي ج ١ ص ٧ .

فالقمة واوصفيرة الصورة فى أعلى الحرف لثلا يلتبس بالواو والمكتوبة والكسرة
 يا تحت الحرف والفتحة الف مسطوحة فوق الحرف وجعل الحرف المشددة
 شبيهين أخذه من أول شديد .

فإذا كان ضحيقا جعل شبه خاء أخذه من خفيف . (١)

وقد اتفق معظم الرواة على أن أبا الاسود نقط المصحف تنقيط امرباب
 وتنقيط المصحف على هذا الوضع الذى ذكره الرواة يدل على وضع ظاهرة
 الامرباب فى ذهن أبى الاسود . (٢)

ومعنى وضع أبى الاسود شكل المصحف أنه وضع الضوابط التى تمنع
 القارئ من الزلل أو اللحن فى القرآن وليس للنحو غاية أخرى أبرز من حفظ
 اللسان من الخطأ . (٣)

والشكل أعود على حفظ النصوص من الحدود والنحو ولعله أعظم خدمة
 قدمت للعربية حتى الآن وكان الخطوة الأولى للنحو . (٤)
 ويحد أن وضع أبى الاسود نقط الامرباب مضى الناس بأخذ منه مسن
 تلاميذه من قراء الذكر الحكيم وفى مقدمتهم نصر بن عاصم وحيد الرحمن بن هرم
 فكل هؤلاء نقطوا المصحف وأخذ عنهم النقط وحفظ وضبط وقيد وحمل به واتبع
 فيه سنتهم واقتدى فيه بهذا هبهم وأضافوا الى ذلك عملا جليلا وهو اختصاص
 نقط جديد للحروف المعجمة فى المصاحب تميزا لها من الحروف المهملة
 ولعل ذلك كان باعثا لهم ولعاصريهم على التساؤل من أسباب هذا الامرباب
 وتفسير ظواهره وكان طبيعيا بعد أن رسموا نقط الاعجام أن يقضوا له هذا

(١) الف باء للبلوى ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ .

(٢) الحلقة المفقودة من تاريخ النحو ص ٢٢ .

(٣) انصر الحلة النحوية نشأتها وتطورها ص ٣٠ .

(٤) أصول النحو للافغانى ص ١٥٣ .

الاسم وأن يضحوا لنقط أبي الاسود نقط الاعراب تمييزاً لهبط من بعض كما
كان طبيعياً أن يضحوا على علامات النقط الخاصة أسطاً^(١) تفرق بينها وقد
اشتقوها من كلمته (فتحت شقًى^{شَفَنَ} وضمتها وكسرتها) فسموها على التوالي
نقط الفتحة ، نقط الضمة نقط الكسرة ، فأتخذ الفتحة من فتحت فمى ، والضمة
من ضمت ، والكسرة من كسرت ، والتنوين من قوله أتبعث شيئاً من ذلك فسموه
فقد وصف أبو الاسود ظاهرة الاعراب وصفا لفوها ولم يحبر عنها بالاصطلاح
المعروف لدينا (الفتح ، والضم ، والكسر ، والتنوين) وهو لا يصرف الرفع
والنصب ، والجرح ، والوقف (الجزم) والسكون ، ولا يعرف أسطاً الحركات لان هذه
الخطوة أولية لتعلم النحومير من الحركات الاعرابية بهذا التعبير الغضبي
والوصف الحسى ، ولم يسم أبو الاسود هذا العمل الذى قام به بأنه اعراب
ولكنه فتح الباب لتوسع فيه تلاميذه وسموه بالاصطلاح العلمى المجرد فعبروا
من الفتح والضم والكسر بأسطاً^(٢) د من أوصافها وسموهم بهذا علم العربية
ولكى ينسبوا الفضل لاهله قلنا: إن أبا الاسود أول من أسس العربية ، وعمل
أبى الاسود هو نقط المصحف لاعرابه ، وذلك بنقط آخر الكلمة . نقلة فوق
الحرف للفتحة ونقطة تحت الحرف للكسرة وللضمة نقطة بين يدي الحرف ، وقد
تبين لنا بوضوح أن أول من تكلم عن حركات الاعراب والتنوين هو أبو الاسود
وط النحوى مظاهره المديدة وقضاياها المتشعبة الا هذه الحركات الستى
تتناول معظم أبواب النحو - المرفوعات ، والنصبوات - والمجرورات ، ولا نبالغ
إذا قلنا: إن نهج أبى الاسود فى تنقيط المصحف وبيان الحركة كان مصدر
لتعليل النحاة المتأخرين وعلى رأسهم أبو القاسم^(٣) الزجاجى فقد قد بابها

- (١) المدارس النحوية ص ١٦ - ١٧ والمعكم فى نقط المصاحف ص ٦ .
(٢) هو عبد الرحمن بن اسحق الزجاجى صاحب الجمل المشهور ونسب الى
شيعه الزجاج الذى أخذ عنه العلم كما أخذ من ابن السراج ولى
بن سليمان الاخفش وكان بارعا فى النحو . توفى فى طبرية سنة (٣٣٩ هـ)
انظر البهيمه ص ٣٣٩ ، ونزهة الألباء ص ١٥ .

فى كتابة الايضاح يحلل فيها معنى الرفع والنصب والجرتعليل لا يبعد عن
تعليل أبى الأسود .

وحينئذ وضع نصر بن عاصم ^(١) نقط الاعجام فى عهد الحجاج بن يوسف
بأمر منه برزت مشكلة التمييز بين النقطين نقط الاعراب ونقط الاعجام حتى
اهتدى الخليل بن أحمد الفراهيدى الى وضع الاشارات أو وضع الحركات
بدل النقط لانه لا يرى أن الفتحة من الالف والكسرة من الياء والضمة من الواو ^(٢).

الفرق بين نقط الاعراب ونقط الاعجام

نقط الاعراب هو الذى يدل على عوارض الحروف من حركة وسكون ووضع
أهوالاسود الدولى . ونقط الاعجام هو الذى يدل على ذات الحرف والاعجام
هو تمييز الحروف المتشابهة بوضع نقاط لمنع اللبس . فلهمة فى الاعجام
للسلب أى إزالة الحجة كما فى قولك شكوت اليه فاشكاني أى أزال شكوى
ونقط أبى الاسود حل مشكلة الاعراب ووقى من اللحن فى القرآن وصلة نقط
الاعجام بالاعراب هى كهن الغرض الاساسى من الكل حفظ اللسان من الخطأ
فى القرآن .

ونقط أبى الاسود كان فى المرحلة الاولى بعد أن كانت العاصف
مجردة من النقط والشكل وأن نقط الاعجام كان فى المرحلة الثانية وأن الشكل
الذى وضعه الخليل بن أحمد ليكون عوضا عن نقط الاعراب فى المرحلة الثالثة
الخلاف فى واضع نقط الاعجام

واختلفت الروايات فى نسبة عمل نقط الاعجام . وبعض الروايات تقول

(١) وهو اللبثى كان فقيها عالما بالعربية فصيحاً ويعد من التابعين أخذ

القرآن والنحو عن أبى الاسود . توفى سنة (٨٩ هـ) . انظر البغية

ص ٤٠٣ ونزهة الالباء ص ١٥ .

(٢) انظر كتاب سيبويه ج ٤ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٣) انظر الكواكب الدرية فيط ورد فى انزل القرآن على سبعة أحرف ص ٦٥ .

إن أول من نطق المصاحف نصر بن عاصم الليثي وبعضها تقول : إنه يحيى ابن يعمر ، وأخرى تقول : إنه عبد الملك بن مروان أمر به وعمله فتجسرد لذلك الحجاج بواسط وجد فيه وزاد تحريمه وأمر (وهو) وال على السراق الحسن البصري ويحيى^(١) بن يعمر بذلك والف اثر ذلك كتابا في القراءات^(٢).

قال العسكري : والسبب في نطق المصاحف أن الناس ^{ظنوا} زلوا يقرؤون في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه نيفا وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك ابن مروان ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق ففرغ الحجاج بن يوسف إلى كتابة وسألهم أن يضبطوا لهذه الحروف المشتبهة علامات فيقال : إن نصر بن عاصم قام بذلك فوضع النقط أفرادا وأزواجا وخالف بين أماكنها بوضع بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف ففبروا بذلك ^{ظنوا} لا يكتبون الا منقوتا^(٣).

أقول : ولا تبعد هذه الآراء المذكورة عن الصواب لانه من الممكن أن يشترك كل من نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر في هذا العمل الجليل الذي لا ينهض به فرد بل يحتاج إلى جهود أفراد .

ورجع القلقشندي^(٤) أن الحروف العربية وضعت منقوطة من أول الأمر لانه يبعد أن الحروف قبل ذلك مع تشابه صورها أن تكون مربة من النقط إلى حين نطق المصاحف وقد روى أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم جردوا المصاحف من كل شيء حتى من النقط والشكل . . . وقال ثم الذي عليه

(١) هو يحيى بن يعمر العدواني ويكنى أبا سليمان وهو رجل من بني عدوان بن قيس مبلان من مضر وكان عالما بالعربية والحديث وهو من التابعين ومن قراء أهل البصرة وقد رأى بعض الصحابة كتب الله بن عباس .
(توفي سنة ١٢٩ هـ) .

(٢) انظر المحكم في نطق المصاحف ص ٥ - ٧ .

(٣) ط يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣ .

(٤) وهو المؤرخ الاديب الكبير أحمد بن علي صاحب صبح الاشبلى ونهاية الارب وظلائد الجبان . المتوفى سنة ٨٢١ هـ .

وصالينا خبره .

- (١) المرحلة الثانية مرحلة تلاميذ أبي الاسود ويمثل هذه المرحلة أمثال عنبة الفيل وميمون^(٢) إلا قرن ونصر^(٣) بن عاصم ويحيى^(٤) بن يعمر .
- (٢) المرحلة الثالثة مرحلة المناقشة والنظر ويمثل هذه المرحلة أبو عمرو بن العلاء وعبد الله^(٥) بن أبي اسحاق الخزرمي . وهم من تلامذة أبي الاسود وفي هذه المرحلة بدءت القضايا النحوية تأخذ شكل النظر والمناقشة وبشكل الجدل والنقد كما وقع لابن أبي اسحاق مع الفرزدق في القضية المشهورة وفيها بدء السؤال عن العلة النحوية وبدء القياس وبدء التأليف .
- (٣) المرحلة الرابعة مرحلة التأليف النحوي العام ويمثلها عيسى بن عمر^(٦) . حيث استوفى الجامع والاكفاء أو المكمل .
- المرحلة الخامسة عصر الخليل بن أحمد فقد عاصر عيسى بن عمر نفر من العلماء كانوا في تاريخ النحو طبقة وحدهم وقد عاصره وأفاد منه الخليل^(٧) بن أحمد ويونس بن^(٨) الحبيب وأبو الخطاب الاخفش^(٩) وأبو زيد الانصاري^(١٠) وأبو جعفر الرواسي^(١١) .
- استاذ الكسائي والفراء ولم يصل إلينا من هذه المرحلة الخمس شيء من آثار النحو إلا ما نقل في كتب من جاء بعدهم .

- ١ - هو ابن معاذ بن مولى مهرة بن حيدان تلميذ أبي الاسود وكان من أبرع الأخذيين عنده توفي بعد المائة من الهجرة .
- ٢ - قال السيوطي أخذ النحو عن عنبة وقيل عن أبي الاسود ويكنى أبا عبد الله وجعل الزبيدي من تلاميذ أبي الاسود والقفطي في انباء الرواة من الطبقة الثالثة وكان أبو عبيدة يقدمه على عنبة انظر الحلقة المفقودة ص ١٠٢ .
- ٣ - هو أبو عمر بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة المشهورين اختلف في اسمه على واحد وعشرين قولاً أصحابها زيادان توفي سنة ١٥٤هـ . كان اماماً في القراءة والعربية كان شديد التجريد للقياس من أبي عمرو توفي بالبصرة سنة ١١٧هـ . (٥) هو الثقفي مولى خالد بن الوليد الخزرمي نزل في ثقيف وهو مسن القراء ونحاة البصرة ويعتبر شيخ الخليل توفي سنة ١٤٩هـ .
- ٦ - اسمه يونس بن حبيب وكنيته أبو عبد الرحمن ونسبته الضبي وهي نسبة ولا نسب وكان اماماً في العربية مات سنة ١٨٣هـ وعاش ثمانين سنة لم يتزوج ولم يتسر ولم تكن له الا طالب العلم ومحادثة الرجال انظر الفهرست ج ١ ص ٣٣ .
- ٧ - هو عبد الحميد بن عبد المجيد كان اماماً في العربية لقي الاعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمر وطبقته مات سنة ١٧٣هـ // (٨) هو أبو زيد سعيد بن أولاد الانصاري كان ثقة من أهل البصرة وكان سيبويه إذا قال سمعت ثقة يعني أبا زيد توفي سنة ٢١٤هـ انظر نزاهة الباطن ص ١٢٥ .
- ٨ - هو محمد بن الحسن بن أخت معاذ الهراء وهو من الطبقة الاولى من الكوفيين توفي سنة ١٧٥هـ .

المرحلة السادسة كتاب سيويه أول كتاب نحوى يتضمن آراء الخليل النحوية ومن عاصره كيونس بن الحبيب وأبى الخطاب الأخفش . (١)

الاعراب لغة واصطلاحاً والمناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى :

الاعراب فى اللغة له عدة معان :

منها : الابانة يقال أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها ومنه الحديث الشيب تعرب عن نفسها) ومنها الاجالة يقال عربت الدابة أى جالت فى مراهاـ واعرابها صاحبها أى أجالها ونقلها من مكان فى مراها الى آخر .

ومنها : التحسين تقول أعربت الشئ^١ أحسنه . ومنها : التغيير تقول

عربت المعدة وأعربها الله أى غيرها . ومنها : ازالة الفساد تقول أعربت الشئ^٢ أى أزلت عربه بفتحيتين أى فساد . ومنها : تكلم بالعربية . ومنها : امتلاك الخيل العرب أو الابل العرب يقال أعرب الرجل أى ملك خيلاً عرباً أو ابلاً عرباً فهو معرب .

ومنها : ولد له ولد عربى اللون تقول أعرب الرجل أى ولد له ولد عربى اللون ومنها : التكلم بالفحش يقال : أعرب الرجل أى تكلم بالفحش والتعريب والاعراب والاعرابية والعربا بفتح والكسر ما قبح من الكلام والمعنى العاشر اعطاء العربون وهو ما عقد به البيعة من الثمن ، (٢)

والمعنى الحادى عشر عدم اللحن وهو من لازم المعنى السادس وهو المتكلم بالعربية والمعنى الثانى عشر التجيب الى الفيرومه العربيه^٣ التى زوجها ومنه قوله تعالى (عرباً أتراباً) (٣) وقد نظم بعض العلماء معانى الاعراب اللغوية فقال : (٤)

وفى اللغة الاعراب جاء مفصلاً	بثنتين مع عشر بعد مفاده
ابان وتحسين وجول تحبيب	ازالة عرب الشئ ^٤ وهو فساد
تكلم بالفصحى أو الفحش أو ولد	له عربى اللون صارت جياده
عرباً ولم يلحن كلاماً تفسير	واعطاء عربون لينجو فؤاده

هذه اثنا عشر معنى لغوياً ، ومن المفروض أن يكون المعنى الاصطلاحى

للاعراب منقولاً عن سائرهما والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح وفى نقله من المعنى اللغوى الى المعنى الاصطلاحى أوجه كثيرة ذكرها السيوطى فى الأشباه والنظائر (٥)

(١) العلة النحوية ص ٣٩ وما بعد ها .

(٢) وهو أن يقول الرجل للرجل ان لم أخذ هذا البيع بكذا افلك كذا وكذا وقيل أن يشتري السلعة ويدفع الى صاحبها شيئاً على أنه ان امضى البيع حسب من الثمن وان لم يرض البيع كان لصاحب السلعة ولم يسترجعه المشتري وهذا منتهى عنه .

(٣) انظر لسان العرب مادة عرب .

(٤) تاريخ الجبرتي ج ٣ ص ٨٩

(٥) ج ١ ص ٨٥ - ٨٦

والصحيح عندي أنه منقول من الابانة والتحسين والتغيير وهذه المعاني هي
التي تناسب الاعراب الاصطلاحى . .

أما الابانة فلان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما فى نفسه
والكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان ، وأما التحسين فلان الكلمة تحسن بالاعراب
لظهور معناها ووضوح دلالتها ، وأما التغيير فلان الاعراب أزال من الكلام التباس
معانيه .

وفى معنى الاعراب الاصطلاحى مذهبان :

أحد هما لفظى ، والآخر معنوى . ومعنى الاعراب على أنه لفظى أثر ظاهر أو
مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة أو ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو
حرف أو سكون والمراد بالآثر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها . والمراد
بالظاهر الموجود وهو ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . (١)

والمراد بالمقدر : أنه معدوم مفروض الوجود بأن ينوى لانه منعه التعذر
أو الثقل وعدَّ السكون من الاعراب اللفظى فيه تسامح لان السكون عدم الحركة
المفوضة وكذلك الحذف وهو اسقاط الحركة أو الحرف واسقاط الحرف ليس لفظيا .
واللفظ إنما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف وبشكل قولهم (ما يتلفظ به من حركة
أو حرف أو سكون أو حذف) فان الحركة والسكون والحذف ليس لفظا بالحركة وما
بعدها صفة من صفات الحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظى أى
منسوب الى اللفظ لكونه صفة له . (٢)

وليس المراد بقولهم يجلبه العامل أن يحدث بعد أن لم يكن لانه حينئذ
لا يصدق على الاسماء الستة والثنى والجمع المذكور عند دخول عامل يقتضى الرفع
فان الواو والالف موجودتان قبل العامل بل المراد بقولهم يجلبه أى يطلبه ويقتضيه
وقولهم فى آخر الكلمة ليس قيداً يحتز به عن شىء ان ليس لنا أثر يجلبه العامل
فى غير الآخر فيحتز منه . وانما هو بيان محل الاعراب من الكلمة .

وقد اختلف علماء البلد فى لفظ امرى* ، وابنم لان الحرف قبل الأخير
يتبع آخر الحرف منهما وتقول جاء امرؤ* ، ومررت بأمرى* ، ورأيت امرأ* - قال الكوفيون
انهما معربان من مكانين وان افرعنا على قولهم فلا يجوز الا حتراز عنهما بل يجب ان خالهما فى
الحد . وقال البصريون : وهو الصواب : ان الحركة الأخيرة هي الاعراب .

(١) انظر على الفاكهى ج ١ ص ٣٢ وأوضح السالك ج ١ ص ٣٠ وشذ ورالذ هب ط ٢

وما قبلها اتباع لهما وعلى قولهم فلا يصح إذ خالهما في الحد ^(١) والظرفية ففى قولهم فى آخر الكلمة مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كما فى المعربات بالحروف لان النون فى المثنى والجمع بمنزلة التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله من أن يكون آخر الحروف وآخرهما هو الاثر فقد اتحد الظرف والمظروف ولا يقال ان هذا من ظرفية الشئ* فى نفسه والمراد بكون الاعراب فى آخر الكلمة أن يكون معه فيصح لكل من الاقوال الثلاثة فانه اختلف : هل الاعراب مع الآخر أو قبله أو بعده ^(٢) .

والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة ، فان اعرابها بثبوت النون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر (هذا) وما نزل منزلة الآخر نحو يد ودم وأب وأخ مما يعرب على العين .

ومن القائلين بأن الاعراب لفظي ابن رستويه وابن خروف والشلوين وابن الحاجب وابن هشام وابن مالك ونسبه الى المحققين ، واستدلوا على ذلك بأن الاعراب قد يكون لازما لزوم مدلوله كرفع لعمر ك أو نصب سبحان ، ورويد ك فلا يصح قول من جعله تغييرا . وأجيب عن هذا بان ذلك ونحوه متغير بمعنى أنه صالح للتغيير أو متغير من حالة السكون التى كان عليها قبل التركيب . ^(٣)

واستدلوا أيضا أنصار هذا المذهب بأن الاختلاف أمر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة فى أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف ولانه يقال : أنواع الاعراب رفع ونصب وجزم ونوع الجنس مستلزم للجنس المذهب الثانى وهو القائل بأن الاعراب معنوى والحركات وما ناب عنها دلائل فقد عرفوه بأنه : تغيير أو آخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وهو ظاهر قول سيبويه واختاره الاعلم ، وأبو البركات ابن الانبارى وعبد القاهر الجرجاني ^(٤) وجماعة من المغاربة والتغيير بمعنى التغير والمراد به الانتقال ولو

من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم للندب على المصدرية

=== شرح القطر لابن هشام ص ٤ والتسهيل ص ٧ والجامع الصغير لابن هشام ط ١
 (٢) انظر التصريح على التوشيح مع حاشية العليى ج ١ ص ٦٠

- (١) انظر شرح الشذور ص ٣٤ والا مالى لابن الشجرى ج ٢ ص ٤٠
 (٢) ، يس على الفاكهى ج ١ ص ٣٢ ويس على التصريح ج ١ ص ٦٠
 (٣) ، الجمع ج ١ ص ١٤ والاشياء والنظائر ج ١ ص ٧٢ - ٧٣
 (٤) ، شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٣٤ - ٣٥

والمراد بالتغيير أيضا أثره الذي هو التغيير من اطلاق المصدر الذي هو التغيير
وارادة الاثر الذي هو التغيير لان التغيير وصف قائم بالمتكلم فلا يصح تفسير الاعراب
به ولا حمله عليه لانه وصف قائم بالمتكلم ويلزم عليه وصف الشئ * بصفة غيره لان الاعراب
وصف للكلمة كالتغيير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم فلا يصح حمله على ظاهرة
لان الخبر عين المبتدأ .

والمراد بآخر الكلمة ما يشمل الآخر بحسب الاصل فيدخل تغيير الجزء
الاول من المركب الاضافي على أن آخر الجزء الاول منزل منزلة الآخر .

والمراد بالكلمة هنا الاسم الظاهر الذي لم يشبه الحرف والفعل المضارع
الذي لم يتصل بآخره نون التوكيد ولا نون الانات .

والمراد بالاختلاف في التعريف تعاقبها واحد بعد واحد على معول واحد
لا التنازع مع الاجتماع .

أدلة هذا المذهب :

وقد استدلوا بأنه لو كانت الحركات ونحوها اعرابا لم تضاف اليه في قولهم

حركات الاعراب وأجاب عن هذا أصحاب المذهب الاول بأن هذه الاضافة بيانية .

واستدلوا أيضا بأن حركة المعرب قد تزول بالوقوف مع الحكم باعرابه ورد هذا بأنه عارض
والعارض لا يعتد به .

كما استدلوا بأن السكون ليس بأثر وهو اعراب ورد هذا بأن الاثر أع من وجود الحركة
وحذفها .

واستدلوا أيضا بأن الاعراب فصل وتمييز بين المعاني والفعل والتيسير معنى من المعاني (١) .

واستدلوا أيضا بأن الاعراب على مذهبهم فيه تخصيص اللفظ ببعض اطلاقاته اللغوية
بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف ففيه نقل اللفظ بالكلية من مدلوله
اللغوي وذلك غير جائز للمصطلحين . (٢)

ونذهب فخر الدين الرازي الى أن الاعراب عبارة عن استحقاق الكلمات

للحركات بسبب العوامل المحسوسة حيث قال : (الاعراب ليس عبارة عن الحركات

والسكات الموجودة في أواخر الكلمات بدليل أنها موجودة في الهنات والاعراب

غير موجودة فيها بل الاعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة

وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس والاعراب حاجة معقولة لا محسوسة وان اقلنا في

الحرف انه متحرك أو ساكن فهو مجاز لان الحركة والسكون من صفات الاجسام والحرف

(١) الاشباه والنظائر ج ١ ص ٥٨

(٢) تفسير فخر الدين الرازي ج ١ ص ٤٥ - ٤٦

ليس جسمابل المراد من حركة الحرف صوت مخصوص يوجد عقب التلفظ بالحرف والسكون عبارة عن أن يوجد الحرف من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص المسمى بالحركة^(١).

فقد وافق الفخرا أصحاب المذهب الثاني في معنوية الاعراب ولكن اتجه الى أنه ليس تغييرا وانما هو استحقاق الكلمات للحركات وهذا مالا يصح لان الاستحقاق ليس اعرابا لان المبنيات من الاسماء تستحق الاعراب وان قام بها مانع منه لان الاصل في الاسماء الاعراب على الراجح .
الترجيح بين المذهبين :

والمذهب الاول هو الصواب والحق الذي نسير عليه لان المذهب الثاني يقتضى أن التغيير الاول وهو الانتقال من الوقف الى الرفع مثلا ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف لان حقيقة اختلاف الاشياء أن يختلف كل منها الآخر .^(٢)

وما يظن من حصول الاختلاف نظرا الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه سواء فان اكان هو الاعراب وكان الاسم في أحد طرفيه معربا لزم أن يكون في الطرف الآخر كذلك دفعا للتحكم فيكون في حالة السكون السابق معربا أيضا وهو باطل .^(٣)

ولان الاعراب انما جى به لتيسير المعانى والتيسير انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى ، ولقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجرو وجزم .^(٤)

وهذان المذهبان هما المشهوران في معنى الاعراب الاصطلاحى والاعراب مختص بالحرف الاخير من الكلمة لان العلامات الدالة على الاحوال المختلفة للمعنوية لا تحصل الا بعد تمام الكلمة ولان الاعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح اقامة الدليل الا بعد اقامة المدلول عليه ولو جعل أولا والحرف الاول لا يكون الا متحركا فلم يعلم اعراب هو أم بنا ؟ ومن جملة الاعراب الجزم الذى هو سكون أو الحذف في آخر الافعال ولا يمكن النطق به في أول الكلام .^(٥)

(١) تفسير فخر الدين الرازى ج ١ ص ٤٥ - ٤٦

(٢) الاشمونى مع الصبان ج ١ ص ٤٩

(٣) حاشية الجرجاني على الرضى ج ١ ص ١٩

(٤) حاشية العطار على الازهرية ص ٤٥

(٥) انظر شرح المفصل ج ١ ص ٥١ ، وانظر عللا أخرى في المسائل الخلافية

للعكبرى ص ٩٥ - ٩٨ ، والايضاح للزجاجى ص ٢٦

هل الاعراب زائد على ماهية الكلمة أولا ؟

المصحيح أن الاعراب زائد على ماهية الكلمة وجزم به أبو حيان وذكر ابن مالك أنه جزء منها ، وبعضها ، وضمه أبو حيان ، والظاهر أن محل الخلاف في الاعراب بالحركات أما الاعراب بالحروف فليس زائدا على ماهية الكلمة (١)

والمصحيح أن الاعراب بالحركات كالجزء من الكلمة أيضا لأن الحركات من الأحوال المارضة للكلمة والضرر لا يقوم بنفسه لذا نعتبر الاعراب إذا كان بالحركات من ماهية الكلمة أيضا ولا يوجد الا في الحروف وإذا كان بالحروف قام بنفسه على أن القول بالاعراب بالحروف هو قول الكوفيين فقط وأما البصريون فاختلفوا في ذلك وكثير منهم وعلى رأسهم سيبويه لا يقول بالاعراب بالحروف في شيء من الكلام قال سيبويه : وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به (٢)

والخليل يرى أن الحركات زوائد وانما جئ بها ليتوصل بها الى النطق بالحروف وقد يشكك على كونه زائدا على الماهية إذا كان معربا بالحركات الفعل المضارع لان اعراب الفعل المضارع المحتل الآخر في حالة الجزم يكون بحذف حرف العلة وهذا يدل على أن الاعراب من ماهية الكلمة أيضا إذا كان معربا بالحركات .
والجواب عن هذا أن في المسألة خلافا فابن السراج يذهب الى أن الاعراب ليس مقدرا على الفعل المضارع المحتل الآخر في حالة الرفع والنصب وفي حالة الجزم حذف الجازم الحرف لانه إذا وجد فظلة أزالها ولاأخذ من جزء الكلمة ومثله بالدواء المسهل (٣) .

ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحذف حرف العلة المفرق بين المجزوم والمرفوع وحرف العلة محذوف عند الجازم لابه (٤) .
أقسام الاعراب

أقسامه أربعة بالاستقراء الرفع والنصب والجزم المحرر

١ - مع الهوامع ج ١ ص ١٥ ويسر على الفاكهي ج ١ ص ٣٤

٢ - انظر الكتاب ج ٤ ص ٢٤١ - ٢٤٢

٣ - وقال لاننا انما قدرنا الاعراب في الاسم لانه فيه أصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره مع كون الفعل معربا وهذا مشكل لانه إذا لم يقدر الاعراب فلا معنى لتسميتها معربة ولا اعراب لها ويبدو أنها عنده مرفوعة بنفس الحرف انظر الفاكهي مع يرحم ج ١ ص ١٣٦ والموال لابن السراج ج ١ ص ١٦٤

٤ - وأيد أبو حيان سيبويه بأن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف =

وجعل أقسام الاعراب أربعة هو مذهب جمهور البصريين وجعل المازنى أقسام الاعراب ثلاثة تبعاً للكوفيين : رفع ونصب وجر ، أما الجزم فليس بأعراب عنده لأنه عدم الاعراب وهو مذهب أكثر الكوفيين .^(١)

قال أبوحيان : وأنواع الاعراب الرفع والنصب والجر ، وأما الجزم فعنده قوم من أنواعه وقال المازنى الجزم ليس بأعراب وقال الكسائى وأكثر الكوفيين : وأواخر الكلم على ثلاثة أحرف الرفع والنصب والجر أو الخفض ، فالرفع بالضممة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم عند من أثبت أعراب بالحذف .^(٢)

واعترض أبوحيان بأن ثلاثة منها ثبوتيات وواحد عدمى لأنه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدمياً لا يشترك فى النوعية مع الوجودى فإذا ليست أنواع الاعراب أربعة ولذا قال أبوحيان : (عند من أثبت) وهو ليس من المبتدئين له .^(٣) ورد قول أبى حيان بأن ذلك لمجرد الضبط لا للجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلها واحداً ، وحجة المازنى فى ذلك أن الجزم عدم الاعراب أى عدم الحركة والعدم لا يكون مجلوباً لشيء فلا يصح كونه أعراباً لأن الاعراب ما يجلبه العامل والجواب عن هذا أن السكون لما كان لازماً لحذف الحركة كان أثراً للعامل .^(٤)

واحتمى أيضاً بأن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل عليه المضارع لأن أعراب المضارع بالحمل على الاسم لمشابهته .^(٥)

ويقول أيضاً إن الجزم معناه القطع فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الاعراب عنه وذلك أن الفعل المستقبل عنده وعند جميع البصريين إنما يعرب إذا وقع موقع الاسم ، فقولك مررت برجل يقوم تقديره مررت برجل قائم وكذا محمد ينطلق تقديره محمد منطلق ..

وقال المازنى : فإذا قلت لم يقيم فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم فرجع الى أصله وهو البناء . . . ورد هذا القول بأنه يلزم على هذا كون الأفعال فى حالة النصب غير معربة لأنها وقعت فى موقع لا تقع فيه الأسماء والمازنى يقول هى معربة^(٦)

== ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولأن الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها .

- (١) ارتشاف الغرب ج ١ ص ١٤ مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة والجمع ج ١ ص ٢١ .
 (٢) المرجع السابق نفس الصفحة .
 (٣) حاشية العطار على الأزهري ص ٤٦ // (٤) انظر حاشية العدد ١ على شرح الشذور .
 ج ١ ص ٥٦ // (٥) انظر حاشية الصبان ج ١ ص ٦٦ .
 (٦) انظر الايضاح للزجاجى ص ٩٤ .

وقد مال الرضى الى هذا المذهب ونائى بهوجوب اسقاط لفظى الجزم والجازم من النحو بدعى أن كل كلمة ساكنة مبنية والمجزوم جاء على الاصل . (١)

وكون الحركات والحروف والحذف من أنواع الاعراب جار على القول بأن الاعراب لفظى لانها هى الاعراب وعلى القول بأنه معنوى هذه علامات وليست اعرابا .
فان قيل ، اذا كانت الحركات والحروف من أنواع الاعراب فقد تقرر أيضا كونها من أنواع البناء ، لزم اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة وهو مستحيل لانها ضدان .
والجواب ليست المذكورات بمجرد ها اعرابا ولا بناء حتى يلزم ما ذكره بل إن كانت مجلوبة للعامل فهى اعراب ، والا فان لزمت الآخر فهى بناء ، فإن قيل جعل هذه المذكورات أنواعا للاعراب ينافى جعل بعضها أصولا وبعضها فروعا لان الاصل والفرعية لا تعقل فى الانواع بخلاف العلامات .

الجواب : الانواع التى لا يعقل فيها ذلك هى الانواع المنطقية وليست مرادة هنا ولو سلم ارادتها فالممتنع تنفر بعض أفراد النوع على بعض مـحيث من حيث كونها أفرادا لذلك النوع . والمراد بالاصالة هنا أن يكون بعض الافراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح فى نظر الواضع ومثل هذا معقول فى الانواع . (٢)

الفرق بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء .

الألقاب والانواع والاضراب والاقسام والاصناف ألقاظ مترادفة أو متقاربة المعنى والمعنى أن بعض أفرادها يسمى بالرفع وهكذا .

والبصريون يفرقون بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء ، فالقالب الاعراب أربعة رفع ونصب وخروج جزم . وألقاب البناء أربعة أيضا ضم وفتح وكسر وسكون أو وقف والتمييز بين ألقاب الاعراب وحركات البناء وسكوتها فى اصطلاح البصريين تقريب على السامع ، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعراب فى المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما بل يطلقون كلا على كل . (٣)

(١) انظر الرضى عالم النحو واللفظة ص ٣٦٨ وشرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٤٤٧

وج ٢ ص ٢٥٤

(٢) انظر يس على الفاكهى ج ١ ص ٩٥

(٣) انظر شرح الرضى ج ٢ ص ٣

والخلاصة أن النحاة اختلفوا في اطلاق ألقاب الاعراب والبناء أحد هما
على الآخر ^{فأما} يقال مثلاً للمعرب مضموم وللمبنى مرفوع أم لا على ثلاثة مذاهب:
فمنهم من قال يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر وهم الكوفيون وتبعهم قطرب ^(١)
ومنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لأن المراد الفرق وذلك
يتم بعد ما وهم البصريون . ومنهم من قال يجوز اطلاق أسماء البناء على
الأعراب دون العكس وهذا الخلاف لفظي لأنه عائد على التسمية فقط فان ^(٢)
المراد من التماثل ان كان هو التماثل في الماهية فالحس يشهد بأن الأمر
كذلك . وان كان المراد حصول التماثل في كونها مستحقة بحسب العوامل
المختلفة فالعقل يشهد أنه ليس كذلك .

وسيبيويه يسمى الحركات بالمجاري فقال : (وهي تجرى على ثمانية مجار على
النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف وهذه المجاري
الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد
والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف .
وانما ذكرت لك ثمانية مجار لا ^{أربع} فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة
لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه
الحرف ^{بطل} بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل
عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الاعراب ^(٣) .

فقد أطلق سيبيويه كلمة مجارى على مطلق الحركة سواء كانت حركة اعراب
أم حركة بناء بدليل قوله وهي تجرى على ثمانية على النصب والرفع فابدل النصب
والرفع وما بعدهما من ثمانية والبديل هو المبدل منه في هذا الموضع وأبـدـل
بإعادة العامل ، وسمى الحركات مجارى مع أنها تجرى والمجارى موضع الجرى
فالحركة لا تكون مجرى وذلك لأن المجرى في معنى الجرى وهو مصدر والمصادر
قد تلحق أوائلها الميم كما تقول مضرب في معنى الضرب فسكن
واحد المجارى في هذا الوجه مجرى في معنى الجرى وانما جمعها

١- هو أبو علي محمد بن المستنير البصري كان أحد العلماء باللغة والنحو، أخذ
عن سيبيويه وعن جماعة من علماء البصرة وكان يخرج وقت السحر فيراه سيبيويه
فقال له أنت قطرب ليل فسمى بذلك اللقب . توفي سنة ٢٠٦ هـ .

٢- انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ١٥٩ //

٣- الكتاب ج ١ ص ١٣ .

مع أن المصادر لا تجمع غالبا لان المصادر قد تجمع اذا كانت مختلفة أو ذهب
 مذهب الخلاف قال تعالى (وتظنون بالله الظنونا^{١٧}) أراد ظنونا مختلفة .
 وقد روى عن المازني أنه غلط سيبويه في تسمية الحركات البنائية بالمجاري
 لان الجرى انما يكون لما يوجد تارة ويعدم تارة والبنى لا يزول عن حاله فلم يجز
 تسميته بالمجاري بل كان الواجب أن يقال على أربعة مجاري على الرفع والنصب والجري
 والجزم وهي الاصول الاعرابية ويدع ما سواهن .

فالجواب عن ذلك أن أواخر الكلم لا يوقف على حركاتهن وانما تلزمهن
 الحركات في الدرج وليس كذلك صدور الكلام وأواسطها فجاز أن يصف حركات أواخر
 الكلم من الجرى بملايصف به أوائلها وأواسطها لان حركات الاوائل والأواسط لوازم
 في الاحوال كلها وحاصل الجواب أن البنيات قد تحرك عند الدرج ولا تحرك عند
 الوقف فلم تكن لتلك الاحوال لازمة لها ولان أواخر الكلم مواضع التغيير فيجوز
 اطلاق لفظ المجاري عليهن وان كان بعض حركاتهن لازما في حال . (١)

فسيبويه جعل الاعراب أربع حركات وللبناء مثلها وفرق بين ألقاب حركات
 الاعراب وألقاب حركات البناء وعلى ذلك سار البصريون وجماهير المتأخرين من
 النحاة على اختيار التفرقة بين ألقاب الاعراب وألقاب البناء لان أنواع الاعراب
 وأنواع البناء وان اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة كما اختلفتا في الاسماء
 فان الاولى لازمة غير مجتلبة لعامل والثانية لا^{١٨} غير مجتلبة لعامل واصطلحوا
 على تسمية الضمة والفتحة والكسرة والسكون في الاعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا
 وجزما وفي البناء فتحا وكسرا وضما وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على
 نوع من أنواع الآخر . (٢)

ولم يكن هذا الفرق فرقا اتفاقيا بل فرقا لا ثقا بما لهما فجعلوا التسمية
 اللاتقة عليهما لمعنى فيهما . وبعض النحويين يقولون فارفع بالضم وانصب بالفتح
 واجرر بالكسر كما فعل ذلك ابن مالك في المنظومة الصغرى والكبرى بينما عبر في

(١) شرح الكتاب للسيراني ج ١ ص ٢٣ مخطوط . وتفسير فخر الرازي ج ١ ص ٤٨

(٢) الصبان ج ١ ص ٦٦ وشرح الفريدة للسيوطي ج ١ ص ٢٢

التسهيل بقوله : فرفع بضمة الخ على الاصل وفي العبارة الاولى تسامح والاصل فرفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بسين الحركات فتعم الحركات الا عرابية والبنائية وغيرها كضمة قاف قفل وضمة النقل والاتباع والتخلص من السكونين الخ .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : وقد تستعمل القاب البناء في الاعراب فيقال لحركة زيد في قولك رأيت زيدا : الفتح وذلك يفعل اتساعا واعتمادا على وضوح المعنى والاجود ان لا يفعل ومثل هذا الوقف والجزم لان الجزم للمعرب نحو لم يضرب والوقف للمبنى نحو بل وهل (١)

والصحيح أن تسمية المبنى المضموم مرفوعا لا يراه محققو البصريين وقد استعمله بعض الكوفيين والبصريون انما أرادوا تقريب معرفته على المخاطب بسهولة وان كان لا فرق بين المعرب والمبنى في النطق فجعلوا الضم والفتح والكسر المطلق لقبا للمبنى على الضم والفتح والكسر والسكون .

فعلامات الاعراب الاصلية أربعة الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر والسكون في حالة الجزم هذا على القول بأن الاعراب معنوى وأما على القول بأن الاعراب لفظي فلا علامة بل الاعراب نفس الرفع والنصب والجر والسكون اذا الشئ لا يكون علامة على نفسه لان العلامة يجب أن تغاير صاحبها وقيل لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامة فهي اعراب من حيث كونها أثرا يجلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص لكن لا يخفى ما فيه من التكلف والصحيح هذه عبارة من يقول أن الاعراب معنوى وصارت تجرى على لسان من يقول : إن الاعراب لفظي من غير قصد (٢) وان كان يقول مرفوع رفعه كذا والقائل بأن الاعراب معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا والمراد بالاصالة أن يكون بعض الافراد أكثر استعمالا أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع .

وأما العلامات الفرعية التي تنوب عن تلك العلامات الاصول فهي عشرة وجملة علامات الاعراب أربع عشرة علامة وفروع الضمة ثلاثة الالف في الشئ والواو في جمع المذكر السالم والاسماء الخمسة والنون في الافعال الخمسة وفروع الفتحة

(١) المقتصد ج ١ ص ١٠٠

(٢) انظر السجاعي على شرح القطر ص ٢١ والصبان ج ١ ص ٦٢

أربعة : الالف فى الاسماء الخمسة والكسرة فجمع المؤنث السالم والياء فى الشئى
وجمع المذكر السالم وحذف النون فى الافعال الخمسة و فروع الكسرة اثنان : الياء
فى جمع المذكر السالم والمثنى والاسماء الخمسة والفتحة فى الاسم الذى لا ينصرف
وفرع السكون واحد : وهو الحذف فى الفعل المعتل الاخر ، وحذف النون فى
الافعال الخمسة .

والاسماء الخمسة

والمواضع التى تقع فيها النيابة سبعة : المثنى وجمع المذكر السالم وجمع
المؤنث السالم والاسم الذى لا ينصرف والافعال الخمسة والفعل المضارع المعتل
الاخر ووجه انحصارها فى سبعة أن النائب فيها اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء
السته وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم .

واما حركة عن حركة وهو باب الجمع المؤنث السالم وباب ما لا ينصرف . .
واما حرف عن حركة أو حذف عن حركة أو سكون وهو باب الاثلة الخمسة أو حذف حرف
فقط عن السكون وهو باب الفعل المعتل .

والاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين : أحدهما أنا لما افتقرنا الى
الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لانها أقل وأخف وسها تصل الى
الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو أثقل ولذلك كثرت فى بابها أعنى الحركات
دون غيرها ما أعرب به . والثانى أنا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعانى
وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لان
العلامات غير المعلم كالطراز فى الثوب لذلك كانت الحركات هى الاصل وقد خولف
الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لا مراقتضاه . (١)

قال أبو البقاء فى اللباب الاصل فى علامات الاعراب الحركات دون الحروف
لثلاثة أوجه : أحدهما أن الاعراب دال على معنى عارض فى الكلمة فكانت علامته
حركة عارضة فى الكلمة لما بينهما من التناسب .
والثانى أن الحركة أيسر من الحروف وهى كافية فى الدلالة على الاعراب
وانا حصل الغرض بالاخصر لم يصير الى غيره .
والثالث أن الحروف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها

فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى الى أن يدل الشئ الواحد على معنيين وفى ذلك

اشتراك والاصل أن يخص معنى بدلياً (١)

هـ، الاعراب فرج المعنى أو فارق بين المعاني

لا شك أن من شروط الاعراب معرفة المعرب قواعد النحو على وجه الاجمال بحيث

تكون ما ثلثة في ذاكرته بأصولها وفروعها على اللحظة التي يتمدى للاعراب كما أنه يجب عليه فهم وظائف أجزاء الكلام التي تؤديها الكلمة في المبالغة .

ومن الشرط المهم للاعراب فهم المعنى لأنه لا يمكن معرفة الوظائف التحوية

إلا إذا عرفت المعنى المعجمي للكلمة المعربة مثال ذلك كلمة اللقم من قولك

أكلت اللقم وأول ما يتبادر الى أذهاننا أنها مفعول به وهذا خطأ لأن المعجم

يقول : اللقم سرعة الأكل وعليه يكون الاعراب الصحيح أنها مفعول مطلق لأنها

لا تدل على الشيء المأكول بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل وبيان لنوع الحدث

وهو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به ولهذا السبب قالوا الاعراب

فرج المعنى أي أنه معتمد عليه ولا ينتهياً إلا بمعرشته وقد كان علماء النحاة

يؤمنون تلاميذهم بأن لا يعربوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من

مفرداته (٢) . قال ابن هشام في مطلع الباب الخامس من المعنى : وأول ما يجب

على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً كان أو مركباً ولهذا لا يجوز اعراب

فواتح السور على القول بأنها من المتشابه وذكر أمثلة على ذلك وعلى هذا فالاعراب

فرج المعنى المعجمي لمفردات الكلام وفارق بين المعاني النحوية كالفاعلية

والمفعولية والاضافة لمطلق المعاني والله أعلم ويقول السيوطي بعد أن ذكر

ما قاله ابن هشام : وقد يتجاذب المعنى والاعراب الشيء الواحد بأن يوجد في

الكلام أن المعنى يدعو الى أمر والاعراب يمنع منه والمتصك به محبة المعنى

ويؤول لصحة الاعراب وذلك كقوله تعالى (إنه على رجه لقادر يوم تبلى السرائر)

فالطرف الذي هو يوم يقتضى المعنى أنه متعلق بالمصدر وهو رجع أي لأنه على رجه (المراد

في ذلك اليوم لقادر ولكن الاعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومفعوله

فيجعل العام فيه فعلاً مقدرًا دا عليه المصدر وكذا قوله تعالى (أكبر من مقتكم

أنفسكم إذ تدعون الى الإيمان) (٣)

(١) الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٢٣ - ٢٣٢ - انظر المحيط ج ٣ ص ٢٩٦

(٢) آية ١٠ غافر

فالمعنى يقتضى تعلق إذ بالمقت والاعراب يمنعه للفصل المذكور فيقد ر له فعل
يد ل عليه .

وقد يقع فى الكلام تفسير معنى وتفسير اعراب والفرق بينهما أن تفسير
الاعراب لا بد من ملاحظة الصناعة النحوية وتفسير المعنى لا تضره مخالفة ذلك (١)
وهكذا يبدو أنه لا تعارض بين كون الاعراب فرعاً للمعنى وبين كونه فارقاً
بين المعانى لان كونه فرع المعنى بالنسبة للمعنى المعجى لمفردات الكلام ولا
تعرب الكلمة الا بعد فهم معناها وكونه فارقاً بين المعانى بالنسبة للمعانى
النحوية .

قال ابن فارس فى بيان علاقة الاعراب بالمعنى من المعلوم الجليلة التى
اختصت بها العرب الاعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ وه
يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ولولا ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من
منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد . (٢)

ويرى جميع النحاة أن حركات الاعراب تدل على المعانى المختلفة التى
تعتور الاسماء وتفرق بينها من فاعلية ومفعولية أو اضافية أو غير ذلك ككونه منهي
عنه أو مأموراً به بالنسبة للفعل المضارع وخالف النحاة قطرب وعاب على النحاة
دلالة الحركة الاعرابية على المعانى وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى
والفرق بين بعضها وبعض واحتج بأن الفعل المضارع معرب ولا يحصل باعرابه
فرق فكذلك الاسماء وبأن الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى ومصادق ذلك أن
الاسماء المقصورة لا يظهر فيها اعراب ومعانيها مدركة وانما أعربت العرب كلامها
لما يلزم المتكلم من ثقل السكون لان الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف
فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الاسكان فى الوقف والوصل وكانوا
يبطئون عند الادراج فلما وصلوا جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام
قال ويدل على صحة ما ذكرنا أننا نجد فى كلامهم أسماء متفقة فى الاعراب

مختلفة المعانى وأسماء مختلفة الاعراب متفقة المعانى فما اتفق اعرابه واختلف
معناه قولك : ان زيدا أخوك ولعل زيدا أخوك وكأن زيدا أخوك ، اتفق اعرابه

(١) انظر الاتقان ج ١ ص ١٨٣ والمعنى أول الباب الخامس والخصائص ج ٣

ص ٢٥٥ وما بعدها .

(٢) الصحاح ص ٧٦

واختلف معناه وما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائما ، وما زيد بقائم
اختلف اعرابه واتفق معناه .

قال فلو كان الاعراب يدخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل
معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله وردا عليه وقالوا : أما الفعل المضارع
فاعرابه يفرق بين المعاني أيضا لانه يتوارد عليه المعاني المختلفة التي تلتبس وأن
اعراب المضارع استحسان لشبهه بالاسماء ولو كان الامر كما زعم الجاز خفض الفاعل مرة
ورفعه أخرى وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا انما هو الحركة تعاقب
سكونا يعتدل به الكلام ، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك
وفي هذا فساد الكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم .

وأما اختلاف الاعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك في الاسماء التي تقدم
ذكرها فلا يلزم لان أصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لانها
يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناها مختلفان فوجب الفرق
بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك وأما الحروف التي ذكرها فهي محمولة على
الافعال فهذه فروع عارضة حملت على الاصول المعللة لضرب من الشبه وذلك لا يمنع
من ثبوت المعنى . (١)

فقد تبع قطربا الدكتور ابراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة وذهب الى
أنه ليس للحركة اعرابية مدلول (٢) فلا داعي الى ذكر كلامه الذي هو أو هن من
بيت العنكبوت وكيف نورد كلام انسان يقول أن النحاة وضعوا قواعد هم قبل أن يتم
لهم الاستقراء الصحيح وأنهم سمعوا شيئا وأخطئوا تفسيره واستنبطوا قواعد قبل
أن يتم لهم الاستقراء هذا منهجه وأنا لست بصدور الرد عليه ولا يطول بنا الكلام
ويدل على صلة الاعراب بالمعنى القراءات القرآنية المتعددة ولكل قراءة توجيهه
في معنى الآية هذا ، والمعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع اذا لم يباشـر

(١) انظر الايضاح للزجاجي ص ٦٩ - ٧١ والمسائل الخلافية للعكبري ص ٨٩

(٢) انظر من أسرار اللغة ص ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ،

٢٠٧ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩

آخره نون التوكيد ولا نون الاناث .

الخلافاً في المستحق للاعراب من الاسماء والافعال .

اختلف البصريون والكوفيون في الاعراب هل هو أصل في الاسماء والافعال أو هو أصل في أحدهما وفرع في الآخر وعند البصريين أصل في الاسماء فرع في الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فلولا الاعراب ما علمت هذه المعاني والتبس الفاعل بالمفعول لذا وجب أن يفرق بينهما بالاعراب وكان الاعراب أصلاً فيه لانه قد افتقر اليه في بعضها وحمل سائر الاسماء عليها بخلاف الفعل لان اللبس فيه لا يعرض لان الاختلاف صيغة يدل على اختلاف المعاني فيستغنى عن الاعراب نحو قام اذا أردت الزمان الماضي وسيقوم اذا أردت المستقبل ويقوم الآن اذا أردت الحال .

وزهب الكوفيون والاخفش الى أن الاعراب أصل فيهما واستدلوا بها استدلال به أهل البصرة على أنه أصل في الاسماء من أنه قد افتقر اليه في الافعال لان اللبس الذي أوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع ألا ترى أنك اذا قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن وحذفت الاعراب لم تد رهل نهيت عنهما على كل حال أو عن الجمع بينهما أو عن احدهما وأبحت الآخر فالحالة الاولى تقتضى جزم تشرب والثانية تقتضى نصبه والثالثة تقتضى رفعه .

وكذلك أيضاً قالوا اذا قلت لتضرب زيدا وتسقط الاعراب لم تد رهل اللام لام كي أو لام الامر وكذلك اذا قلت لا تضرب زيدا وتسقط الاعراب لم تد رهل لا للنهي أو للنفي وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لا حجة فيه لان المثال الاول وهو لا تأكل السمك الخ لو سقط الاعراب لظهر الناصب وهو أن والجازم وهو لام الامر لان النصب في الثانية باضمار أن والجزم على العطف والرفع على القطع فكانت هذه المعاني لا تلتبس وكذلك أيضاً استدلالهم بقولهم لتضرب زيدا لا حجة فيه لان الامر لا يقع لأصداً ولا م كي لا تقوى الا بعد تقدم كلام ، تقول مثلاً جئت لتضرب زيدا .

وكذلك قولهم في الاستدلال بلا تضرب زيدا لاننا لو حذفنا الاعراب لم يلتبس لان للنفي حرفاً آخر غير (لا) مثل : لن ولم وما فكنا نأتى بواحد من هذه الحروف والدليل أيضاً على أن الاعراب أصل في الاسماء أنها كلها معرفة الا ما أشبه

المبنى والأفعال كلها مبنية الا ما أشبه المتعرب فدل ذلك على أنها مبنية فى الأصل اذ لو كان أصلها الاعراب لكان الماضى متعربا فدل هذا على بطلان مذهبهم .^(١)

ونقل ضياء الدين بن علق^(٢) فى البسيط عن بعض النحويين أن الاعراب أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والفعل أحق بالاعراب من الاسم لأنه وجد فيه بخير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع نص على ذلك ابن عقيل فى شرح قول ابن مالك .

وَأَعْرَبُوا مَضَارِعًا إِنْ عَرَبُوا

من نون توكيد مباشر نون اناث كيرعن من فستن

وهذا القول لا يصح لأن اعراب المضارع بحق الشبه للاسم . قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه كبير منفعة وليس كذلك بل تظهر ثمرة الخلاف فى فعل الأمر وعلة اعراب المضارع أما فعل الأمر فهو مبنى عند البصريين ومعرب عند الكوفيين ، قال البصريون أن الفعل ليس أصله الاعراب وانما أصله البناء وانما أعرب منه ما أعرب لشبهه بالاسم وهذا لم يشبهه ولذلك لم يعرب واستدلوا بأدلة أخرى كثيرة لا داعى الى ايرادها وهذا هو المقصود وانتهى الغرض .

وقال الكوفيون : ان فعل الأمر معرب ومجزوم لأنه قطعة من المضارع وعامل الجزم اللام لأنه مأخوذ من الفعل المضارع المقترن باللام ، فاللام كمتعمل الجزم فى الفعل المضارع تعمل الجزم فى فعل الأمر واختار ابن هشام مذهبهم واحتج لهم بسبع أدلة .^(٣)

وأما علة اعراب المضارع فقال البصريون : انما أعرب لمشابهته الاسم فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريانه على لفظ اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين حروف الأصول والزوائد .

-
- ١- شرح الجمل لابن عصفور ج ٢ ص ٣٣٠ - ٣٣١ ، وجمع الهوامع ج ١ ص ١٥ ، والايضاح للزجاجى ص ٧٧ .
 - ٢- قال السيوطى فى البغية أكثر أبو حيان فى النقل عنه ولم أقف له على ترجمة .
 - ٣- انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ٢ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ والمغنى ج ١ ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

أما الابهام والتخصيم، فإنه يصح للحال والاستقبال إذا قلنا زيد يقوم وهو مبهم فيهما كما أنك إذا قلت زيد سيقوم أو سوف يقوم اختص بالمستقبل دون الحال، فاختص بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه إذا قلت رأيت الرجل فدخلت على الواحد المبهم من الأسماء الالف واللام قصراه على واحد بيمينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه وأما قبوله لام الابتداء فإن لام الابتداء تنحصر عليه في خبر إن كما تنحصر على الاسم تقول: إن زيدا ليقوم كما تقول: إن زيدا لقائم .

وأما جريانه على لفظ اسم الفاعل في حركاته وسكاته نحو يضرب فإنه على وزن ^ططرب في حركته وسكونه فلما أشبه الاسم الفعل المضارع من هذه الأوجه أطلق الأعراب فهو للاسم بحق الأصل ولللفعل بحق الشبه (١)

ونهب الكوفيون إلى أن أعراب المضارع بطريق الإصالة لا بالمعاشبة وذلك لانه يتوارد عليه المعاني المختلفة وقد تقدم قريباً بيان تلك المعاني والله أعلم

١ - الأشموني مع المبان ج ١ م ٥٩ والتذكرة للميمري ج ٢ م ٧٢ وانصر هذه المسألة في الانصاف ج ٢ م ٥٥٦

الباب الأول : في نشأة العوازل وبيان حقيقتها

في علم النخوة وبيان أقسامها وعللها وفيه خمسة فصول

الفصل الأول : في نشأة العوازل ونظورها والفروق بينها وبين

المصنوع للبدع

الفصل الثاني : في حقيقة العوازل بين الدتبات واليونكار

الفصل الثالث : في الأصول والفروع التي وضعها النخوة للعوازل

الفصل الرابع : في أقسام العوازل وأنواعها

الفصل الخامس : في عوازل البدع والعلل النخوية

الفصل الأول في نشأة العوامل وتطورها والفرق بينها وبين المقتضى للاعراب

قد تقدم الكلام على نشأة الاعراب ونشأة العوامل في نشأة النحو بعينها فقد تقدم بيان اختلاف الروايات في أوام من وضع النحو والاسباب التي نعت الي وضع النحو ومقصودنا في هذا الصدد أن نتعرف على أوام من تنبه لنظرية العوامل في النحو قبل الخليل وسيبويه أما قبل الخليل فقد تقدم لنا أن أول محاولة خطاها أبو الاسود هو نقل الاعراب فقد كان أن يكون من المقارن به أن أوليات قواعد النحو كانت على يد أبي الاسود وكان له فضل السبق وشرف التقدم وقد أشرك بعض الرواة معه في هذا المنهج تلميذه نصر ابن عام وابن هرمز ..

ويقول الزبيدي في طبقاته : (ان أوام من أصل النحو وأعمال فكره فيه أبو الاسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عام وعبد الرحمن ابن هرمز فوضوا للنحو أبوابا وأصلوا له أصولا فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضوا باسباب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف) (١)

ثم وصا ما أصلوه من ذلك تلاميذهم الآخذون عنهم فكان لكل واحد منهم منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبين من الملل ..

ومن تتبع جميع الروايات في هذا الموضوع لا يجد إلا ما يستأنس به وليس هناك نص منقطع أو مرجوح يعطى مراحة نشأة نظرية العوامل قبل الخليل وسيبويه والفراء الكوفي وبعض الروايات لا يتمشى مع العقل وطبائع الأشياء فالأصل في كل فن أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك ثم يتاح له من يمول هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما يندرج تحتها من أقيصة وعلى ..

ولو وضع أبو الاسود شيئا من أبواب النحو لروى لنا سيبويه في كتابه وهو أقدم وثيقة نوية وملتنا وعدم رواية سيبويه في كتابه شيئا من ذلك مما يثير الشك في صحة هذه الرواية ولم نجد رأيا منسوبا الى أبي الاسود في كتاب سيبويه

ما يتعلق بالنحو والصرف الا في مجال الاستشهاد بشعره فتحو أبي الاسود عبارة عن وضع الجذور للنحو فهو المؤسس الاول ونسبة الوضع للفن انما تعتبر نتيجة لقيام الواضع ببعض الابواب الاساسية في ذلك الفن وهذا ما حصل من أبي الاسود. ثم إن أبا الاسود لو وضع عوامل الرفع والنصب والتجر والجزم كما تشير اليه الرواية السابقة التي رواها الزبيدي وباب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف. فكان ذلك وضعا للنحو كله لان علم النحو عبارة عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والباقي مقدمات للنحو ومكملات فقد حصر بعض النحاة النحو الى عواما ومعمولات وعمل، ولذا قلت ان هذه الرواية وغيرها .. وتعتبر مما يستأنر بهما لا مما يجب الرجوع اليها وربما تكون صحيحة في الواقع ونفرا الامر ولكن الحكم على ظاهر ما يبدو والله أعلم بالحقيقة ..

ولما انقضى القرن الاول الهجري وبدأت طلائع القرن الثاني الهجري وجدنا عبد الله بن أبي اسحاق الحنظلي الذي يمثل نقطة تحول في تاريخ الدرس النحوي يقول عنه ابن السلام الجمحي : (كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح المثل (١) واذا تأملنا ما نقل عن عبد الله بن أبي اسحاق نجد بعض التحليلات في النحو تدور كلها في البحث عن أسباب حركات الاعراب .

وأغلب الظن أن منهم النحو قبل الخليل وسيبويه فضلا عن قلته كان شبه الرواية للمسموع فلم تنبت بينهم فكرة القياس والعوامل والعنائهم على الحفظ ولم تصل اليها أية وثيقة من نخاة الطبقة الاولى من البصريين وأما الطبقة الثانية فقد نهجت منهم الاستنباط والعلل واستعمال القياس فوضعت كثيرا من أصول النحو ومسائله وزعيم هذه الطبقة هو عبد الله بن أبي اسحاق وعيسى ابن عمر الثقفي فيظهر نحوه من خلال القراءة القرآنية والرواية عن العرب الموثوق (٢)

وعيسى ابن عمر الثقفي كان يتوسع في تقدير العوامل المحذوفة من ذلك ما رواه سيبويه عنه من أنه كان يلفظ قولهم : (اخلوا الاول فالاول) يرفع الكلمتين الاخيرتين على تقدير أنهما مرفوعان بفعل محذوف تقديره ايدخل (٣)

١ - مقدمة طائقات فحول الشعراء ص ٤٤

٢ - انظر نشأة النحو ص ٢٩

٣ - الكتاب ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩

ولذا قالوا ان عيسى بن عمر كان يتوسع في تقدير العوامل المحذوفة ولعله هو الذي لقن تلميذه الخليل والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التي عموها في كثير من العبارات ووضع أصلاً مبداً يدل على دقة حسه اللغوي وهو اختيار النصب في الالفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة. (١)

وكان عيسى بن عمر يقرأ قوله تعالى : (براءة من الله) بالنصب قال ابن عطية أي الزموا وفيه معنى الاغراء وقال الزمخشري اسمعوا براءة. (٢)

وروى سيبويه أن ابن أبي اسحاق أجاز هذا البيت : (٣)

وَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءُ فَانْهَ إِلَى الشَّرِّ عَاوِلَ الشَّرِّ جَالِبَ

كأنه قال : إياك ثم أضرب بعد إيا فعلاً آخر فقال : اتق المرء وكان عيسى وأبو عمرو يقرأن (يا جبال أوبى معه والطير) . (٤) بالنصب ويختلفان في التأويل وكان عيسى يقول : هو على النداء كما تقول : يا زيد والحارث لما لم يمكنه وبالحارث وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعاً ولكنها على اضممار وسخرنا الطير لقوله على اثر هذا ولسليمان الريح . (٥)

ويقول سيبويه في باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه : (وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترخم على اضممار شيء يرفع : ولكنه ان قال ضربته لم يقل أبداً الا المسكين يحمله على الفعل وان قال ضرباني قال المسكينان حملة ايضاً على الفعل وكذلك مررت به المسكين يحمله على الرفع والجرح على الجرح والنصب على النصب ويذهبون أن الرفع الذي فسرنا خطأ وهو قول الخليل وابن أبي اسحاق) فالخليل وابن أبي اسحاق يجوزان أن يكون الاسم مرفوعاً والتقدير هو ولا يرى ذلك يونس بل أوجب الاتباع في الترحم اما على النصب فيما أمكن واما على البديل فيما لم يمكن نحو رأيت البائس ومررت به المسكين . (٦)

(١) انظر طبقات فحول الشعراء لابن السلام ص ١٨ والمدارس النحوية ص ٢٦

(٢) البحر المحيط ج ٧ ص ٤

(٣) البيت للفضل لابن عبد الرحمن القرشي . انظر الخزانة ج ١ ص ٤٦٥

(٤) سورة السبا (١٠)

(٥) الحلقة المفقودة من تاريخ النحو ص ٢٧٢ نقلاً عن الزبيدي .

(٦) الكتاب ج ١ ص ٢٦٥

ويبدو مما تقدم لنا ابتداء القول بحذف العوامل في فجر علم النحو في تلك الطبقة الثانية من النحاة البصريين وقد تتبعنا جميع آراء النحاة قبل الخليل فلم أفلح بنص مقنع يثبت بنظرية العوامل في النحو غير ما سبق أن ذكرت .

والحق أن الذي ثبت أصول نظرية العوامل ود فروعها هو الخليل بن أحمد وهو الذي أحكمها احكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت عليها على مر العصور فقد أرسى قواعدنا زاهبا الى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل في الاسماء والافعال المعربة . (١)

ولعل الخليل التفت الى العوامل حيث بدت يدرس تأليف الاصوات اللغوية ولا حظ أن لبعض الحروف في تأليفها تأثيرا في بعض وقد رأى وهو يتذوق الحروف ويحدد مخارجها ويرقب تأليفها بعضها مع بعض أن لبعض هذه الحروف انسجاما وائتلافا مع بعض وتنافر مع بعض آخروا أن الموسيقى اللفظية لا تتأتى إلا إذا كانت الحروف متألفة على نظام خاص كأن لا تكون الحروف من مخرج واحد أو من مخارج متقاربة فتثقل على اللسان أن ينطلق بكلمات مؤلفة من أصوات متماثلة المخارج أو متقاربة المخارج وإذا استساغ العربي أن يأتي بحرفين متعاقبين وهما من مخرج واحد فإن ذلك يكون في الاحياز القادرة على تأدية أعمالها في سهولة ويسر لمرونة عضلها ولا يكون ذلك في حروف الحلق لعدم مرونتها فحروف الحلق أقل الحروف تمازجا وانسجاما ويقول في ذلك الخليل وسمعت كلمة شنعا فأنكرنا تأليفها بمعنى الههخع (٢)

والامثلة التي روى فيها الانسجام الموسيقى في تأليف الكلام وصور فيها تأثير الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى كثيرة تتمثل فيما عرفه النحاة من ظواهر الازغام والابدال والاعلاي وغيرها وقد لاحظ الخليل ندرة أصوات الحلق وندرة تلاقي الحروف المتقاربة المخارج والصفات كما لاحظ أنه قد يؤثر الحرف في الحرف حتى يرحضه الى مثل مخرجه ليكون عمل اللسان في الحرفين واحدا وليتحقق الانسجام الموسيقى كقلب السين صادًا إذا وقعت بعدها قاف متصلة بها أو منفصلة عنها نحو صقت وسبقت والصويق في سقت وسبقت والصويق .

(١) انظر المدارس النحوية ص ٣٨
(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٢٧١

وكالمماثلة الجزئية التي تتمثل في فاء افتعل وافتعال في اصابع واصابع
وغيرها وقد ينقله الى مخرجه حتى يكونا حرفين متماثلين ليكون عما اللسان واحدا
كما اذا اجتمع واو وياء وكانت الاولى منهما ساكنة فان الواو تنقلب باء تقدمت
على الياء أو تأخرت عنها نحو الطي والحيى (١) .

فمن ملاحظة هذه الظواهر اللغوية التي يرجع الى الاصوات من تألف وتنافر
وتأثير بعض الحروف في بعض وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الابنية والجمال
نفذ الخليل بن أحمد الى نظرية العوامل وأن فكرة العامل الاولى جاءت اليه من
ملاحظة تلك التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات (٢) بالاضافة الى ما
أشار اليه عبد الله ابن أبي اسحاق من القول ببيان العوامل التي سبب ذكرها
ثم تبع الخليل كل من نحاة البصرة والكوفة .

ولير للخليل كتاب ألف في النحو ولما علم مسائل النحو تلميذه سيبويه وفي
كتاب العين مادة نحوية خصبة يستطيع الباحث من خلالها اثبات نظرية الخليل
وآراءه النحوية ..

وقد لاحظ الفراء الكوفي أيضا أن لبعض الحركات تأثيرا في بعض، وبني على
ذلك ظاهرة الاتباع في قراءة الحمد لله بكسر الدال وكان يقول : أما من خفف
الدال من (الحمد لله) فإنه قال هذه كلمة كثرت على اللسان العرب حتى حارت
كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعد كسرة أو كسرة
بعد ضمة ووجدوا الكسرتين وتجتزمان في الاسم الواحد مثل ابل فكسروا الدال
ليكون على مثال من أسمائهم (٣)
ولاحظ الكوفيون أيضا أن لبعض الكلمات تأثيرا في بعض فاذا جاورت كلمة كلمة أخرى
أثرت فيها وإذا فصلت بعامل وبعدت عنها زال أثرها والامثلة على ذلك كثيرة منها
١ - قد اتفقت المدرستان على أنه اذا اتملت (ما) الكافة بيان أو أن ارتفع

١ - انظر مدرسة الكوفة ص ٢٧١ والكتاب ج ٢ ص ١٦٢

٢ - مدرسة الكوفة ومنهجها ص ٢٦٩ - ٢٧١

معاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٠٢

الاسم بعدما نحورنا الحكم اليه واحد وجاز أن يليها الفعل نحورنا قال: خالد
٢ - وانفرد الكوفيون بجواز الفائها ودخولها على الفعل في كل موضع تفصل
فيه عن الفعل بفاصل ..

قال أبو العباس ثعلب: قال أبو عثمان المازني إذا قلت إن غدا يجيء زيد
على إضمار الأمر وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شيء قال أبو العباس: كل هذا غلط
• العرب تقول: إن فيك يرغب زيد ولا يحتاج إلى إضمار الأمر لأن المجهول،
يعني ضمير الشأن - لا يحذف ومن قال: إنه قام زيد لم يحذف الهاء لأن الهاء
دخلت وقاية لفعل ويفعل، فإذا سقطت ما كان خطأ أن يلي إن فعل ويفعل (١)
كأنهم كانوا يذهبون إلى أن الأعراب مظهر من تأثير بعض الكلمات في بعض كما
أثر بعض الحروف في بعض وهكذا كانت فكرة العوامل تداعب أذهانهم ولأن لم تتوفر
لهم خطوطها الرئيسية أو لم تنضج نضجا تصبح معه نظرية تامة •
وقد بين الخليل عمل إن وأخواتها في نصبها لاسمها لأنها تشبه الفعل ولكنها أقل
مرتبة منه فلم يجز تأخير اسمها عن خبرها ولا إضمار مرفوعها فيها يقول سيبويه
زعم الخليل أن هذه الحروف (يعني إن وأخواتها) عملت عملين: الرفع والنصب حين
قلت كأن أخاك زيد إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبد الله تريد كأن عبد الله
أخوك لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في كان ومن
ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما فلم يجروها مجراها وأمكن قيل: هي
بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال (٢)

وهكذا يبدو في هذا النص الذي نقله سيبويه عن الخليل بعض أحكام العوامل
من حيث طبيعة العمل والضعف والقوة والتقديم والتأخير والحذف فبذلك يكون
الخليل أول من تناول ظاهرة العوامل بالدراسة الشاملة وفتح بابا لتطويرها أمام
سيبويه •

العوامل

ويعتبر الخليل أيضا صاحب فكرة إبطال عمل العوامل والفاء والأعمال فسي

١ - مجالس ثعلب، ٣٢٦، ٥

٢ - انظر الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٢٨ وما بعدها

باب ان وزن وأخواتها وفي غيرهما من الابواب النحوية وقال : اذا دخلت ما على ان هي وأخواتها كفت عن العمل أو الفى عليها ما عدا ليت فانه يجوز معها الالغاء والاعمال الا إذا وليتها (ما) (١)

وليس هذا فحسب بل فتح مباحث حروف الجر الاصلية والزائدة وبين أن حروف الجر الزائدة تعمل عملا لفظيا فيما بعدها مع ملاحظة موقعه من الاعراب بالنسبة للعوامل التي تطلبه وقال في قوله تعالى (قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم) (٢) وانما هو كفى الله بالرفع ولكنك لما ادخلت الباء عملت (٣) وفي مجال ابطال عمل العامل قال سيبويه : قال الخليل : انما لا تعمل فيما بعدها كما أن أرى اذا كانت لغوا لم تعمل فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما كان نظير ان من الفعل ما يعمل (٤) وكذلك بين الخليل عوامل الجزم وذكر أن ادوات الجزاء تعمل في كل من فعل الشرط وجوابه وأن ان الجازمة هي أم الباب الخاص بادوات الشرط الجازمة لانها لا تخرج من بابها ولا تفارق الشرط أبدا بينما غيرها ممن ادوات الجزاء تفارق الباب مثل من فهي تأتي شرطيه وتأتي استفهامية وقد أشار سيبويه الى ذلك فقال : زعم الخليل أن ان أم حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك فقال من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاما ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه يقصد ان ~~ان~~ على حال واحدة أبدا لا تفارق المجازاة (٥) وذكر سيبويه أمثلة في جواب الامر وفي جواب النهى وفي جواب الاستفهام والتمنى والعرض ثم نقل عن الخليل ان كل هذه الصيغ فيها معنى ان الشرطية لان القائل اذا قال ائتنى آتاك فان معنى كلامه ان يكن منك اتيان آتاك وهكذا جميع الصيغ (٦) والخليل يعتبر أول من وسع أحكام العوامل من حذفها وتقديرها فالعوامل

عنده تعمل ظاهرة ومحذوفة وكثيرا ما يوجه الخليل بعد المرفوعات في كلام العرب

بأنها خبر مبتدأ محذوف ومن ذلك ما نقله عنه سيبويه حيث قال : وزعم الخليل انه يقول : مررت

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٨٢ وما بعدها والمدارس النحوية ص ٣٢ - ٣٩

(٢) الاسراء (٩٦)

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٨

(٤) ، ج ١ ص ١٨٣

(٥) ، ج ٣ ص ٦٣ ، والمدارس النحوية ص ٣٩

(٦) انظر الكتاب ج ٣ ص ٩٣ - ٩٤

مررت به المسكين على البدل وفيه معنى الترحم ويدل له كبدل مررت به أخيك وكان الخليل يقول : ان شئت رفعته من وجهين فقلت مررت به البائس كأنه لما قال مررت به قال المسكين هو كما يقول مبتدئا المسكين هو والبائس أنت وان شاء قال مررت به المسكين هو والبائس أنت وان شاء قال : مررت به المسكين^(١) كما بين مواضع حذف الفعل الناصب للمفعول به وأنه تارة يحذف جوازا اذا قامت قرينة تدل عليه فيجوز اظهاره واضماره وتارة يحذف وجوبا وجعل من الحذف الجائز قول الشاعر:

الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبين

ان جعل تقديره الا ترونني رجلا هذه صفته فحذف الفعل المدلول عليه بالمعنى^(٢) وقد يحذف العامل وجوبا كما هو معروف في باب التحذير والاختصاص ويجعل الخليل من مواضع المدح كما في الاختصاص وكذلك الذم وعند تعرضه للآية الكريمة (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)^(٣) يقول الخليل ان كلمة مقيمين منصوبة بفعل محذوف قصدا للبناء والتعظيم كأنه قيل أذكر أهل ذلك وأذكر المقيمين ويقول هذا شبيه بقولهم في الاختصاص انا بنى فلان نفعل كذا لأنهم لا يريدون أن يخبروا من لا يدرى بأنهم من بنى فلان وانما يذكر ذلك افتخارا . ويقول في قول أمية بن أبي عائد :

ويأوى الى نسوة عطّل وشعثا مراضيع مثل السعالى

انه نصب شعثا باضمار فعل لا يصح اظهاره لان ما قبله دل عليه فوجب حذفه على ما يجرى عليه تعبيرهم في المدح والذم^(٤) ويحذف العامل وجوبا اذا جرى التعبير مجرى المثل لكثرة استعماله وهذا ما وجه به الخليل قوله تعالى (انتهوا خيرا لكم) ان خيرا مفعول به لفعل محذوف وجوبا لجريانه مجرى المثل كأنه قيل ائتوا خيرا لكم . قال سيبويه / كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت

(١) الكتاب ج ٢ ص ٧٥

(٢) المصدر نفسه ج ٢ ص ٣٠٨ والمدارس النحوية ص ٣٩ - ٤٠

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ والمدارس النحوية ص ٤٠ الإعراب ٦٢ النساء

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٣٩٩

انته وادخل فيها هو خير لك ^{فَنَصَبْتَهُ} لَانك قد عرفت أنك اذا قلت له : انتہ ، أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام والعلم المخاطب أنه محمول على أمر ^{حيث} حيث قال له : انتہ ، فصار بدلا من قولك انت خيرا وادخل فيما هو خير لك ^(١) وستأتى الاقوال في ذلك ان شاء الله في باب الحذف وكما تعرض الخليل رحمه الله لحذف الفعل مع المفعول تعرض لحذف الفعل مع المصدر مثل مرحبا وأهلا وسهلا فقال : ان حذف الفعل هنا لكثرة استعمالهم اياه وأنه صار بدلا من رحبت بلادك وأهلكت وحيث مثل بذلك قال : انه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت : القرطاس أى أصبت القرطاس أى قد استحق وقوعه بالقرطاس فانما رأيته رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا فقلت مرحبا وأهلا أى أدركت ذلك وأصبت ^(٢) يريد أن حذف العامل مع المصدر رأو المفاعيل المطلقة كحذفه مع المفعول به وكان يرى أن مثل حنانيك ولبيك وسعديك مفعولات مطلقة لفعل محذوف وقد صيغت على التثنية قصدا للتكثير فمعنى حنانيك تحننا بعد تحنن ^(٣) وعلى نحو ما تعرض لحذف الفعل تعرض لحذف أن المصدرية بعد اللام الداخلة على المضارع المنصوب وأخواتها : حتى، وأو، والواو، والفاء، وكذلك يطرد ذلك في إزن عنده خلافا للجمهور ^(٤) وقد تعرض الخليل أيضا لحذف حروف الجر القياسي وللنصب بنزع الخافض ^(٥) ثم جاء بعد الخليل تلميذه سيبويه الامام الثانى للنحاة وبنى كتابه على نظرية العوامل وقد بدأ الحديث عن العوامل في موضع مبكر من كتابه ويقول عقب حديثه عن مجارى أواخر الكلم الثمانية أو بعبارة أخرى عن أنواع الاعراب والبناء للكلمات يقول انما ذكرت لك ثمانية لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة لـ ما يحدث فيه العامل وليس شىء منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الاعراب . ^(٦)

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٤

(٢) انظر الكتاب ج ١ ص ٢٩٥

(٣) ج ١ ص ٣٤٨ - ٢٤٩

(٤) ج ٣ ص ١٦ والمدارس النحوية ص ٤١

(٥) ج ٣ ص ١٢٦ - ١٢٧

(٦) ج ١ ص ١٣

فذكر أن العامل هو أساس التفرقة بين ألقاب الأعراب وألقاب البناء وقد مضى يوزع الأبواب على نظرية العوامل ولا داعي إلى أن تذكر جميع ما في الكتاب من ذاتية العوامل وأحكامها من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير فالكتاب تناول جميع ذلك تناولا علميا فعلى يد سيبويه تطورت نظرية العوامل وهي فكرة أساسية واضحة في الكتاب ومحور يدور عليه مباحث النحو في الكتاب وضالة النحاة في الكتاب تحدث سيبويه عن الفعل المتعدي واللازم وتحدث عما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأمثلة المبالغة واسم الفعسل والمصدر وتحدث عن حروف الجر الأصلية والزائدة والنصب على نزع الخافض والجر على التوهم وتحدث عن المبتدأ والابتداء^١ وعقد بابا لتنازع العوامل وذكر تقديم المفعول على العامل وما يجوز منها وما لا يجوز وذكر باب الأعمال والأفعال بابا ظن وتحدث عن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وتحدث عن نواصب المضارع وجوازه كما تناول جزم المضارع في جواب الطلب وتحدث حديثا وافيا عن حذف العوامل وكشف الغطاء^٢ عن باب الاشتغال وبين صورته كما تناول صور حذف الفعل مع المفعول به وبين باب التحذير والأغراء^٣ والاختصاص وبين حذف عامل المفعول المطلق جوازا ووجوها إلى غير ذلك من أحكام العوامل .

يقول أحمد أمين : إن هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه فان اجتهد أحد كابن مالك وأبي حيان فكأن في نسيه في الفقه اجتهدا مذهب ، لا اجتهدا مطلقا فقد وضع الخليل وتلميذه سيبويه بناء في النحو قوى الدعائم لم يسهل هزها ولا نقضه وإنما الذي خرج واجتهد اجتهدا مطلقا هو ابن مضاء القرطبي^(١) وكان سيبويه في حديثه عن العوامل يستند تعليقاته للسائل التي يعرضها والآراء التي يراها في كل ما يمكن أن يستند منه التعليقات من الظواهر اللغوية وبعد سيبويه أثرت الفلسفة والمنطق في العامل خاصة وفي الدرس النحوي عامة وما يمثل تأثير العوامل بالفلسفة تلك المناظرات التي جرت بين أبي عمرو الجرمي وأبي زكريا الفراء^٤ عند ما اجتمعا فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم : (زيد منطلق) لم رفعوا (زيد) فقال له الجرمي بالابتداء^٥ فقال الفراء وما معنى الابتداء^٦

(١) ظهر الإسلام ج ٣ ص ٩٥

فقال : تعرية الاسم عن العوامل اللفظية فقال له الفراء : فأظهره ، فقال الجرمي هذا معنى لا يظهر ، قال له الفراء فمثله فقال له الجرمي لا يمثل فقال الفراء ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يمثل ، فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم (زيد ضربته لم رفعت (زيدا) فقال بالفاء العائدة على زيد فقال له الجرمي الهاء اسم فكيف يرفع الاسم فقال الفراء نحن لا نبالي من هذا فنجعل كل واحد ممن المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو (زيد منطلق) فقال له الجرمي يجوز أن يكون كذلك في نحو زيد منطلق لان كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في ضربته ففي محل نصب فكيف ترفع الاسم فقال له الفراء لم نرفع به وإنما رفعناه بالعائد فقال له الجرمي وما العائد فقال له الفراء معنى فقال له الجرمي أظهره فقال لا يظهر قال مثله قال لا يمثل قال له الجرمي لقد وقعت فيما قررت منه ^(١) وهذه المناظرة تشل بداية المناقشات الفلسفية والمقاييس العقلية في مسألة العوامل تلك المناقشات التي نمت وتفرعت بعد ذلك وأخذت روح التنافس والحماسة والتعمق في الجدل فنحن اذا تأملنا في المناظرة السابقة نجد أنها أتعبت عقول المتناظرين ونجد أحدهما يسأل فيقول العامل المعنوي غير الحسي فكيف يكون له أثر مادي ويقول الآخر كيف ترفع هذه الهاء وهي في حد ذاتها غير مرفوعة وكأن العامل عندهم كائن حتى يؤثر ويتأثر وكذلك نجد أثرا لتلك الفروض الفلسفية في أواخر القرن الثالث عند أبي سعيد السيرافي واشتد أمرها في القرن الرابع الهجري وما تلاه من القرون وربما يخلطون بين مسألة العوامل النحوية والعلوم الطبيعية فقد حكى ابن الانباري عن ابن السراج أنه شبه الجازم للفعل المضارع بالدواء اذا صادف فضلة حذفها وان لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل على الفعل ان وجد حركة أخذها والا أخذ من نفس الفعل وسهل حذف حرف العلة سكونه لانه بسكونه يضعف فيصير في حكم الحركة فكما أن الحركة تحذف كذلك هذه الحروف في مثل يغزو ويرى ويسعى ^(٢)

(١) نزهة الالباء ص ١٤٥

(٢) اسرار العربية لابن الانباري ص ٣٢٢ وشرح الفاكهي على القطر ج ١ ص

١٣٥ - ١٣٦ وظاهرة الاعراب في النحو العربي ص ٦٨ - ٦٩

فالخليل أسس نظرية العوامل وغرس شجرتها وطورها سيبويه تطورا أصيلا وفرعها ثم بعد سيبويه تشابكت فروعها تشابكا فلسفيا منطقيا فبلغت المنتهى ففى النمو والسبب فى ذلك يعود أساسا الى ذلك المجهود الذى بذله النحويون فى التفريع والتصوير وتوليد الفكرة وتقليبها وساعد على ذلك النمط المألوف للتفكير فى أيامهم وبخاصة المنطق وعلم الكلام ويقول بعض الباحثين ان فكرة العامل للعقل فيها نصيب واضح لما فيها من حديث عن التأثير والتأثر والوجود والعدم واذا كانت هذه الفكرة ذات صيغة عقلية فان مجال الحديث عن نشأتها قد تحدد وهو الجوال العقلى العام الذى أحاط بالنحو ونشأته وتطوره^(١) وليس هناك أى دليل على أن هذه الفكرة عرفت مباشرة من غيرها أو أن الباحثين فى النحو قد ابتدعوها بعقولهم دون مساعدة خارجية ودون تأثر فى ابتداعها بعامل خارجى تأثرا غير مباشر فلم يثبت بصفة قاطعة تأثر النحو العربى باليونانى فى فكرة العامل لدى الخليل بن أحمد فيما ورد من آرائه التى نقلها سيبويه لذا لا مجال لقبول ما أورده الخوارزمي فى مفاتيح العلوم ما يشير الى وجود صلة بين حركات الاعراب وألقابه التى هى أثر العوامل فى النحو العربى وبين النحو اليونانى يقول : فالرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة وكذلك الضم وأخواته والكسرة وأخواته عندهم يا ناقصة والفتح وأخواته عندهم ألف ناقصة .^(٢)

ومن يقول ان فكرة العامل من مظاهر تأثر النحو العربى بالمنطق وعلم الكلام وعلوم الفلسفة نظرا الى أن أساس هذه الفكرة قائم على أنه لا بد من محدث لكل حدث ومن مؤثر لكل أثر وبالتالي فانه لا بد من عامل لكل معمول فى كل عمل وأن العوامل جميعا تجرى مجرى المؤثرات الحقيقية .^(٣)

والخلاصة أن فكرة التأثير والتأثير التى قام عليها العامل فى النحو العربى موجودة فى المنطق ولا يبعد تأثر النحو بالمنطق فى مراحل تطوره بعد الخليل لان علماء النحو قد عرفوا المنطق فى وقت مبكر والعقلية العلمية يؤثر فى بحثها

(١) أصول النحو العربى محمد عبيد ص ٢٣٨

(٢) مفاتيح العلوم ص ٣١ وأصول النحو العربى ص ٢٣٨ - ٢٣٩

(٣) انظر بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ص ١٢٢

الجو الفكري العام الذي يحيط بها ولو بلحمية غير مباشرة حيث تركت الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو هذا وإن المؤسس الأول للفكرة العوامل هو الخليل بن أحمد وإن كنا نجد بصيما من فكرة العامل لدى سابقيه كعبد الله ابن أبي اسحاق وتطورت العوامل بعد الخليل على يد سيبويه وفُحِجَتْ وبلغت منتهاها نتيجة المجهود الذهني العميق الذي بذله النحاة في التصور وتوليد الأفكار وبحثوا عن العوامل ظاهرة ومقدرة ومقدمة ومؤخرة وأجروا عليها أبحاثهم وأقاموا آراءهم وأكدوا أثرها في الحركات الاعرابية واحتلت قضية العامل المنزلة الأولى في الدرر النحوي

وخلاصة القول أن نظرية العامل موجودة فعلا وذات كيان عندهم فقد ذهب إلى الإقرار بها فريه من الرواد بعد الخليل نرى ذلك عند سيبويه البصري الذي كان نحوه مبنيا على نظرية العامل والذي كان يذهب إلى أن الحركات الاعرابية تتغير بتغير العامل فلا يرفع فاعلا إلا بعامل ولا تنصب كلمة إلا بعامل ولا تجر إلا بعامل وأن من العامل ما هو ظاهر وما هو مقتر ونرى هذه النظرية أيضا عند الفراء الكوفي الذي يقول بصراحة لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسم كائس العوامل (١) وقد أخذ الفراء يردد النظر في العوامل والمعمولات التي فرضها البصريون على النحو وتوابعه وتحول ذلك عنده إلى ما يشبه سباقا بينه وبينهم وأحيانا يلتقي بهم وأحيانا يفترق ويرى أن العامل في رفع المضارع هو التجرد من العوامل ..

ونذهب الكسائي إلى أن العامل في المفعول به هو خروجه عن وصف الفعل ونذهب الفراء إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معا (٢)

وكان الفراء يذهب إلى أن حتى تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضرة وجوبا ،

ونذهب إلى أن أيت كما ترفع الخبر قد تنصبه مع نصب الاسم كقول بعض الشعراء (٣)

(يا أيت أيام الصبا رواجيا) ومن مظاهر أخذ النحاة بنظرية العامل

١ - انظر شرح الرضي ج ١ ص ١٠٤

٢ - المرجع السابق ج ١ ص ١٨ و ١١٦ والهمج ج ١ ص ١٦٥

٣ - انظر المدارس النحوية ص ٢٠٥ وما بعدها والرهيرمطو ، لبيح ج ١ انظر
لغتي ١ / ٢١٦ والزائفة ٤ / ٢٩٠

أن معظم المسائل الخلافية أساسها هو الاختلاف في المصطلحات، وهو مردها ومعظم
 الخلاف في باب المبتدأ والمبر هو الخلاف في عاملها كما اختلفوا في عامل الفاعل
 والمفعول والمفعول له والمفعول معه والمضاف إليه والناصب لخبر ما الحجازية
 والرافع لخبر إن ورافع الفعل المضارع وعامل الجزم في فعل الشرط وقال البصريون
 إن المستثنى منصوب بالفعل المحذوف أو بمعنى الفعل بتوسطه إلا وقال الكوفيون
 إنه منصوب بـ لا ووافقهم البرد والزجاج من البصريين كما سيأتي تفصيلاً الخلاف في
 ذلك واختلفوا في الاسم المجزور بعد رب قالوا لا عمل لها عند البصريين والعمل
 لرب مقدرة والكوفيون قالوا إن الواو تعمل في النكرة الخفض بنفسها ووافقهم
 المبرد من الكوفيين إذ تقدم الاسم المرفوع بعد إن المراهية ارتفع بتقدير الفعل
 والمفعول المظهر مفسر عند البصريين وقالوا لا خفض يرتفع بالابتداء ويرى الكوفيون أنه
 يرتفع بما عاد إليه من الفعل بتقدير الفعل والفعل المضارع بعد لام كي منصوب بأن
 مقدرة بعدها عند البصريين ويرى الكوفيون أن اللام هي الناصبة للفعل من غير
 تقدير أن وأن إن المخففة من الثقيلة تعمل عند البصريين ولا تعمل النصب في في
 الاسم عند الكوفيين إلى غير ذلك من المسائل الخلافية الكثيرة التي مررها السي
 العوامل وسيأتي بعض التفصيل عن ذلك إن شاء الله في العوامل .

تعريف العوامل

العوامل جمع عامل، أو جمع عاملة وعلى الأول يعترض بأن فاعلاً ومفعلاً لا يجمع
 على قولهم فالجواب بأن العامل وصف غلبت عليه الاسمية فصار اسماً وفاعلاً الاسمى
 يجمع على فواعل، فلا حاجة للقول بأنه جمع عاملة لأن العامل قلما يكون غير كلمة
 على أنه إنما يمتنع جمعه عليه إذا كان وصفاً لمذكر عاقل وقد نص سيبويه على
 أطراد طوالج في نجم طالع (١)

والعامل في اللفظة المؤثر في الشيء وقيل هو الفاعل (٢) ..

١ - انظر يبر على الفاكهى ج ١ ص ٣٦

٢ - وقرة بعض العلماء بين العامل والفاعل فقال العامل هو الذى يوجد الاثر

في الشيء يقال فلان يعمل الطين خزفاً ويعمل الخوص زنبيلاً والادب سقاءً ولا يقال يفعل
 ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو ايجاده في حاله كان قبلها مقترناً سواء كان عن سبب أو لا
 قال تعالى والله خلقكم وما تعملون أى خلقكم وثلة ما توثرون فيه بنحتكم آياه

انظر الفروقه للمسكرى ص ١٢٦ - ١٢٧

وقيل العامل في اللفظة من يحمل على الدوام وإن قل، والفاعل أعم منه وفي اصطلاح النحاة فقد اختلفت عباراتهم في تعريفه، عرف الدماميني العامل فقال :

العامل ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي وهذا أحسن التعريفات فلا يدخل في التعريف التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلا نحو : مسن ابنك ومن الرجل فإنه وإن كان شيئا أثر في آخر الكلمة التي هي كسرة في الأول، وفتحة في الثاني لكن هذا الأثر لا تعلق له بالمعنى التركيبي أي المعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجرور وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ وبخلاف التعريف ما كان زائدا وما كان غير زائد أما الثاني فكاللفظ من قام زيد لأنه شيء أثر في آخر زيد حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية زيد ..

وأما الأول فكمن الزائدة في قولك ما قام من رجل، فإنها أثرت كسرة رجاء، ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محال لما دل عليه الحرف من نصوبة الاستفراق وكذا ليا من نحو ما زيد بقائم فإنها زائدة للتأكيد وقد أثرت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب (١) والصحيح أن العامل لفظ أو معنى يؤثر في آخر الكلمة تلك الحركة الاعرابية لفظا أو تقديرا أو محلا . وقيل العامل ما يتقوم به المعنى المقضى للأعراب وهذا تعريف ابن الحاجب والمراد بالتقويم حصول المعنى المقصود من التركيب ووجوده يعني أن العامل هو الشيء الذي يسببه يحصل ويوجد المعنى الذي يطلب الأعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ويبعد من هذا التعريف أنه خاص بموامل الاسماء دون الأفعال، لأن الفاعلية معنى قائم بالاسم وكذا المفعولية والاضافة ..

وعرف البركوي في الأهار العام بما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الأعراب نحو جاء زيد وهذا يعم عوامل الاسماء والأفعال بخلاف التعريف السابق القاصر على عوامل الاسماء (٢)

١ - تعليق الفرائد على التسهيل الفوائد ج ١ ص ١٢٣

٢ - بتدريب الطلاب ج ٢ ص ١٠٠

وقيل، العامل ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل، أو حرف وهذا تعريف
بالأخص، لأنه لا يتناول العامل المعنوي، لأنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ولا العامل،
إذا كان جاراً أو مجروراً ولا العامل في المحل لأنه لا يؤثر في الآخر فمثلاً لو قلت
إن قام زيد قمت لكان قام مجزوم المحل دون اللفظ وكذلك قمت لأن الأول فعمل
الشرط والثاني جواب الشرط وكلاهما يجزومان محلاً ولم يظهر أثرهما في اللفظ فلا
يشمل التعريف (١) وتعريف البركوي، يشمل العوامل اللفظية والمعنوية
قال والمراد بالواسطة مقتضى الأعراب وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة
عليها فإنها أمور خفية تستدعى نصب علامات ظاهرة لتعرف، مثلاً إذا قلت ضرب زيد
غلام عمرو فغرب أو جب كون آخر زيد مضموماً وآخر غلام مفتوحاً بواسطة ورود
الفاعلية على زيد والمفعولية على غلام لسبب تعلق ضرب بهما وأوجب غلام أيضاً
كون آخر عمرو مكسوراً بواسطة ورود الإضافة عليه أي كونه منسوباً إليه لغلام
فالعامل، يحصا المعاني الخفية في الأسماء وهي تقتضى نصب علام هي الأعراب وفي
الأفعال، المشابهة التامة للاسم وهي في المضارع فقاً فإنه مشابه للاسم الفاعل،
لفظاً ومعنى واستصلاً فالأول فلموازنته له في الحركات والسكنات وأما الثاني
فلقبول كل منهما الميوع والخصوص وأما الثالث فلو قمع كل منهما صفة لذكره نقول
جاني رجل ضارب أو يضرب فهذه المشابهة تقتضى تطفاء المضارع للاسم فيما هو أصل
فيه وهو الأعراب فاعرابه ليس بالامالة (٢) فقد تقدم بيان هذه الأمور في
علة أعراب المضارع فإذا قلنا إن يضرب فلن أو جب كون آخر يضرب مفتوحاً بواسطة
المشابهة وهذا التعريف أيضاً فيه تصور من حيث إنه يخرج من التعريف ما لا يعمل
بالامالة بل بالحمل على الأصل من الحروف الجارة الزوائد ومثل رب من الحروف
الشبيهة بالأصل والزائد والمضاف بالإضافة اللفظية وإنه وأن الداخلتين على الماضي
الواقع موقع المضارع وهذه العوامل غير الأصلية من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله
ومن الأعراباً وحمل عليه لا صاب وقيد البركوي، إلا يجاب بالواسطة احترازاً عن نفر.

١ - انظر الفاكهي على القطر من حاشية يبرجا ص ٣٦

٢ - اظهر الاسرار ص ٤٣٠ - ٤٣١ من مجموع المتن

الواسطة لأنها أوجبت الاعراب بنفسها فلا تسمى عاملا وإلا لانتقض التعريف بسببها
الثرة بين العام والمقتضى

العام هو ما يتقوم به المعاني المقتضية فوجب أن يكون المقتضى غير العام
فمقتضى الاعراب توارد المعاني المختلفة على الاسماء وتلك المعاني هي الفاعلية
والمفعولية والاضافة وغيرها فالاضافة مثلا مقتضية للجبر والفاعلية مقتضية للرفع
والمفعولية للنصب وهي غير العوامل لأن العوامل ما يتقوم به هذه المعاني المقتضية
للاعراب وإنما نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضى فقول الرافع الفعل ولم يقل
هو الفاعلية .

ويقول ابن يعين ليست الاضافة هي العاملة للجبر وإنما هي المقتضية له والمعني
بالمقتضى هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين
اعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما اذا اعراب انما وضع للفرق بين المعانسي
والعامل هو حرف الجر أو تقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الالة
المصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في
الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما فالمقتضى غير العامل (١)

فمثلا جاء ورأى والباء في مثل جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد من العوامل
والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما في الحرف والاعراب الذي
يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجبر ولكن ليس بمطرود وجودا لمقتضى العامل
والاعراب مع كل مصرع بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو لم يضرب زيدا (٢)

هذا ما أشار اليه الصبان وقد تقدم بأن المعاني المقتضية للاعراب قد
تتوارد على المضارع ككون الفعل المضارع مأمورا به أو مطوفا أو علة أو مستأنفا
وتتعاقب هذه المعاني على صيغة واحدة تلتحق الى اعراب يميز بعضها عن بعض لأنها
تكون مأمورة مرة ومنهية عنها أخرى كما تقدم في علة اعراب المضارع الثلاثة في
ذلك وقد تقدم آنفا أنه يمكن أن تكون المصاحبة للاسم من المعاني المقتضية للاعراب
على أن اعراب المضارع أمر استحساني .

يقول الرضى العامل والمقتضى كالقاطع والمساكين والقطع وإنما حصل من القاطع

بهذه الآلة وجعل العامل بمنزلة القاطع والمقتضى بمنزلة السكين والاعراب بمنزلة أثر القاطع وقال أيضا وفاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب إلا أن النحاة جعلوه كاللملة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا (١)

ولاختلاف آخر المعرب ثلاثة أسباب الأول العامل نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والعامل سبب بعيد . الثاني المعنى المقتضى للاعراب نحو الفاعلية والمفعولية والاختلاف وهو سبب متوسط والثالث الاعراب نحو الرفع والنصب والجر وهو سبب قريب والعامل سبب المعاني المختلفة أو المعاني سبب الاعراب والاعراب سبب الاختلاف فيكون الاعراب سببا قريبا أي بلا واسطة والمعاني المختلفة (مقتضى الاعراب) سببا بواضحة العوامل والعامل سببا بعيدا بواسطة (٢) هذا هو

الصحيح . ويقول محمد عبيد : وقيل : مقتضى العامل هو الاثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف هذا هو المشهور الثابت في كتب النحو وقيل مقتضى العامل هو نفس الاختلاف وهو معنى علقى يعمد بالقلب ليس اللفظ فيه مدخل وهذا الرأي الثاني قد أضاف إلى الأول بعدا ثانيا ولم يصف شيئا جديدا فقد عمق فكرة التفسير في آخر الكلمة فليمر هو هذه الحركات والحروف بل الاختلاف نفسه وهو معنى عقلى دقيقة .

قيل مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الاسماء فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء وهي تقتضى نصب علائم لتعرف تلك المعاني هي الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها (٣)

الفصل الثاني في حقيقة الصوامل بين الانبيات والانكار

العامل في نظر جمهور النحاة هو المحور الاساسي الذي تدار علم النحو حوله وتركزت عليه مباحثه حتى كانت نظرية الصوامل عاملة لعلم النحو وقد أطلت بعض النحاة اسم العامل مراداً به النحو كله كما فعل عبد القاهر الجرجاني

١ - شرح الرضى ج ١ ص ١٨

٢ - السندى على هامش ملا جامي ص ٢٠

٣ - أصول النحو العربي ص ٢٣٧ .

كما فعل عبد القاهر الجرجاني ^(١) حيث أطلق على رسالته اسم العوامل المائسة وكانت شاملة لآبواب النحو جميعا وكما فعل فى كتاب الجمل وقد سبقه الى هذا أبو على الفارسي ^(٢) فى كتابه العوامل النحوية ومختصره وكل هذه الكتب تجمع قواعد النحو بعنوان العوامل جعلوها منها للتعليم .

وأساس نظرية العوامل فى علم النحو قائم على أنه لا بد من محدث لكل حدث ومن مؤثر لكل أثر وبالتالى فانه لا بد من عامل لكل معسول فى كل عمل وأن العوامل جميعا تجرى مجرى المؤثرات الحقيقية وان لم تكن مؤثرة حقيقة ومن هنا أخذ جمهور النحاة القول بالعامل ظاهرا ومقدرا وأجرو عليه ابحاثهم وأقاموا عليه آراءهم وأكدوا أثره فى اختلاف الحركات الاعرابية واحتلت قضية العامل المنزلة الاولى فى الدرس النحوى وقد ارتبطت فكرة العامل فى الاساس بقضية الاعراب على اعتبار أن الحركات الاعرابية آثرا وأن العوامل مؤثرات . .

وفهم بعض الباحثين من تعريف النحاة العامل ومن ظاهر عباراتهم فى مجال القول بالعوامل أن العوامل مؤثرات حقيقية كالأحراق للنار والاغراق للماء . وفى الحقيقة أن العوامل ليست مؤثرات حسية كالأحراق للنار والاغراق للماء والقطع للسيف وانما هى أمارات وعلامات ودلالات وقد أجمع النحاة على أن العوامل علامات وهى تكون بعدم الشئ كما تكون بوجوده الا ترى انك اذا صبغت ثوباً وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بين الثوبين بمنزلة صبغ الآخر فكذلك العوامل ولذا كانت التعرى من العوامل اللفظية عاملا فصفة العامل هنا قاصرة عليه انه اشارة الى العمل لكنه غير مؤثر بنفسه . .

(١) هو عبد القاهر ابن عبد الرحمن النحوى المشهور وكنيته أبو بكر فقد ولد وعاش بجرجانة ولم يرحل منها حتى لطلب العلم أخذ النحو عن الشيخ أبى الحسن محمد بن الحسين ابن أخت أبى على الفارسي ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلده وكان من كبار أئمة العربية والبيان صنف المغنى فى شرح الايضاح والمقتصد فى شرحه واعجاز القرآن الصغير والكبير والعوامل المائة والجمل وغير ذلك . مات سنة احدى وسبعين وقيل أربع وسبعين وأربعمائة ترجمته فى البغية ص ٣١١

(٢) هو حسن بن أحمد بن الغفار نشأ بفارس من بلاد فارس ثم ورد بغداد فأخذ النحو عن الزجاج وابن السراج وميرمان وابن الخياط وغيرهم وألف التذكرة والمسائل الحلبية والبغدادية والشيروازية والبصرية والايضاح والحجة فى القراءات . توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ عن نيف وتسعين سنة ترجمته فى البغية وفى سائر كتب التراجم .

وما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له ولكن وجوده ضروري للتمهيد للعامل الحقيقي والعامل الحقيقي هو المتكلم وقد وضع هذا الرأي ابن جنى ان يقول (الا تراك اذا قلت ضرب سعيد جعفرًا فان ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئًا وهل تحصل من قولك : اضرب الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت ما لا يجوز أن يكون منسوبًا اليه الفعل فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجبر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وانما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم . بضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ^(١) واختلاف العبارات لا اختلاف الاعتبارات فضعف من قال : إن العامل هو المتكلم وما يسمى عوامل هي علامات على النصب والرفع والجبر ومنهم من قال ان العامل هو المتكلم وما يسمى عوامل هي آلة فسي العمل وقد نسب الفعل اليها على عادة العرب في نسبة الفعل الى الآلة . .

والهدف من نظرية العوامل هدف تعليمي وتربوي وهو التيسير وتقريب الفكر من ذهن المبتدئ وافهامه وجمع الكثير في لفظ قليل وكذلك المقصود من تقسيمها الى لفظية ومعنوية هدف توضيحي .

والحق أن العوامل ليست بذات أثر حسي كالعوامل الطبيعية وآثارها تختلف عن آثار النار في الاحراق والثلج في البرد بل هي دلالات لا غير ولهذا يكون فقد ها علامة كوجودها . على أن العوامل اللفظية وان كانت هي الاقوى راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية فنحن نقول مثلاً : رفع هذا الاسم لانه فاعل ونصب ذلك لانه مفعول وانما قال النحاة عامل لفظي وعامل معنوي لبدلوا على أن بعض العمل يأتي سببًا عن لفظ يصحبه فكما جاءت إن قيله نصب وكما جاءت في قبله جرو هكذا والحقيقة أن العمل من الرفع والنصب والجبر والجزم انما هو للمتكلم نفسه . مراعي القوانين الاعرابية في لغة العرب عارفا ما يكون عليه الاسم المعرب إذا تقدمه فعل معين أو حرف مختص .

(١) انظر الخصائص ج ١ ص ١٠٩ - ١١٠ والانصاف ج ١ ص ٦٤ واسرار العربية ص ٦٠

(٢) الواضح في النحو والصرف قسم النحو ص ٢٩

ويقول الرضى الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ولا شك أن القاطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الاعراب الا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا . (١)

ومما لا شك فيه أن النحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها عطت الحركات دون المتكلم . فانه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة بحروفها وحركاتها بما فيها حركة الآخر وأنهم اذا كانوا قد صرحوا بما يفيد أنها عاملة كقول ابن مالك في الخلاصة :

ترفع كان المجهول اسما و الخبر تنصبه ككان سيذا عمر
وقوله : لان أن ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل
وقال : عمل إن اجعل للا في نكرة مفردة جائتك أو مكررة
وقد صرح أيضا بما يدل على أن المتكلم هو العامل كقوله :

وسعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمربعض العرب
إياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجبب
انصب بفعل القلب جزأى ابتدا أعنى رأى خال طمت وجدا
وقوله : والفاعل المعنى انصب بأفعلا مفضلا كانت أعلى منزلا

فانصب به مفعوله إن لم ينصب عن فاعل نحو تدبرت الكتب

الى غير ذلك من العبارات الكثيرة وهكذا جميع النحاة في تعبيرهم تارة ينسبون العمل الى المتكلم على الحقيقة وتارة ينسبون العمل الى العامل على المجاز ونسبتهم العمل الى ما يتكلمون به لأن لها علاقة بالعمل كما يقولون قطع يد السارق وقتل القاتل شرع الاسلام ووصلب فلانا الخارجي آية المحاربة .

وقد تواضعوا على أن يميزوا الفاعل وما ألحق به في الكلام بالرفع والمفعول وما ألحق به بالنصب والمضاف^{اليه} والمضلف بالجبر والفاعلة موجبة للرفع والذي أحدث هذه الفاعلية في الكلمة هو ما تقدم من فعل وما في معناه إن لولاه لما حدثت أولانه آلة في العمل وكذلك المفعولية والاضافة .

ونسب العمل الى الفعل وما أشبهه وحروف الجر ولم ينسب الى الفاعلية حتى تسمى عوامل مع أن الفاعلية أقرب أن ينسب اليها العمل لأنها اقرب في المرتبة من الفعل لان هذه تشبه ما قاله الاصوليون في علة القياس: لأن العلة ان كانت خفية أو غير منضبطة نيظ الحكم بوصف ظاهر منضبط كالترخص في السفر بالفطر علة في الحقيقة المشقة ولكنها لما كانت خفية أو غير منضبطة نيظ الحكم بالسفر ، والقصاص علة القتل العمد والعدوان ولكنه لما كان خفيا نيظ الحكم بالقتل المحدر كذلك هنا لما كانت الفاعلية أمرا خفيا نيظ الحكم بملازمتها وهو الفعل أو شبهه لما انسه أظهر منها في الكلام وكذلك القول في المفعولية والاضافة لما كانتا خفيتين نيظ الحكم بالامر الظاهر وهو الفعل وحروف الجر والمضاف وهذه هي الطريقة المثلى في التعليم ان العلة الحقيقية معروفة والفعل وحروف الجر والمضاف أمور ملازمة نيظ الحكم لظهورها (١) والنحاة نسبوا العمل الى هذه العوامل اما لضرب من التوسع واما لانهم آثروا الامر الظاهر المنضبط على ما هو خفي والعلة الحقيقية عند هم هي ذلك الامر الخفي الذي هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وان نسبة العمل الى هذه العوامل قد أوقع ظن البعض في أنها عوامل حقيقية دون المتكلم وليس كذلك لانه يخالف الواقع لان المتكلم هو محدث هذه الحركات لا هذه العوامل وبالتالي أنه يخالف التفكير الطبيعي عند المتكلم باللغة العربية ومراعاة قوانينها التي ضبطت ورسومها التي رسمت لان الصلة بين المعنى واللفظ هي مدار التفكير عند مراعاة قوانين الكلام وما كان العربي يراعى أن يرفع هذا لان الفعل رفعه ولا أن ينصب هذا لان الفعل وشبهه نصبه بل كان يراعى أنه يرفعه لان الفاعلية توجب الرفع وينصب لان المفعولية توجب النصب ويجر لان الاضافة توجب الجر على ما تواضعوا عليه فيما بينهم لغرض الابانة عن المعاني . يقول الرضى : اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامات كما أنه كالسبب للمعنى

المعلم فقبل العامل في الفاعل هو الفعل لانه صار أحد جزئي الكلام وكذا العامل في كلام من المبتدأ والخبر هو الآخر على منذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر (١) وقد دخلت ظاهرة العوامل النحاة واهتموا بها قديما وحديثا وطلال حديثهم حولها وقد هداهم مستقراؤهم الى أن وضع الكلمة أو ناسها مع غيرها في الجملة له أثره في أن تكون على حالة معينة من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم ومن ثم كان موقع الكلمة أو اقترانها بتوابع معين من الانوات علامة على أنها اكتسبت أثرا اعرابيا عاما وكانت لهم في هذا المجال أمولهم وقوانينهم ولم يختلف جمهور النحاة في أن المحدث لهذه الآثار إنما هو المتكلم وإن اختلفت العبارات ولكنهم اصطالحوا على تسمية هذه الانوات عوامل من حيث إنها أوجبت ذلك فالالفاظ النحاة محمولة على الاستعارة والتعبيه والتماثل إذ مقصودهم التقريب على المتعلمين وذل بعض الناس أن ذلك على سبيل الحقيقة وتكلفوا للاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته وعبارة النحاة في العوامل تعنى التقريب أكثر من تحقيق الحقائق الثابتة ألا ترى أنهم يقولون باستقرار الضمير في الفعل مع أن اللفظاء حروف مركبة من حركات اللسان ولا يمكن أن يستقر فيها شيء أو يظهر والتحقيق أن الفاعل في نفس المتكلم ولفظ الفعل متضمن له قال عليه (٢)

ابن مضا والعوامل :

وكان ابن مضا القرطبي (٣) أول من سلك السبيل على نظرية العامل وقاسم

١ - عرج الرضى ج ١ ص ٢٦٠

٢ - انظر بدائع الزوائد ج ١ ص ١٢٢

٣ - هو أبو العباس أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن عمار ابن عاصم بن مضا اللخمي قاضي قاسم أيام الموحدين ثم صار قاضي الجماعة فاحسن السيرة وعدل وكتبته أبو جعفر كان من أفراد العلماء وكان مقرفا مجودا ومحدثا ومكثرا وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي وكان واسع الرواية عارف بالامول والطب والكلام والحساب والهندسة وكان ثاقب الذهن متوقفا الذكاء هاعرا بارعا وكاتبا مجيدا أحد من ختمت به المائة الساسة اذ عن ابن الرماك كاب سببويه تفهما وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والانبية وكان له تقدم في علم العربية واعتناء وآراء ومناهب مثالفة لاهلها وروى عن والقاضي عياض وغيرهم وكان عايم القفر ومار رحلة في الرواية عمدة في الفرية منذ المعرو في النحو والرد على النحاة وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان وناقضه في هذا التأليف ابن خروف بكتاب سماه تنزيه أئمة النحو عما نسب اليهم من الخطا والسوء ولد بقرطبة سنة ٥١٣ ومات باعبيلية ٥/٢٧ وقيا ٥٥٩٢/١/٢٢

على النخاعة الطريق وأمره مهور في كتابه الرد على النخاعة ذلك الكتاب الذي هاجم فيه نظرية العامل بحجة أو من من بيت العذكيوت كما هاجم العليل الثواني والثالث وتمازين التصريف والذي بهما في هذه الدراسة هو انكاره لنظرية العامل فقد رفع بحماسة عديدة اعتبار الحركات الاعرابية آثارا للعوامل اللفظية اللفظية أو المعنوية ظاهرة ومقدرة ونصب إلى أنها من فعل المتكلم وأنها ما وجدت لتدل على عوامل معينة بل جاءت لمجرد الدلالة على المعاني القائمة في نفسه وأن تأويل الكلام وتقدير ما يظن معذونا منه ليس مقبولاً وأراد أن يعلم النحو من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل فقال (قعدى فسي هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحو عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .. فمن ذلك انعاشهم أن النصب والخفض والجر لا يكون إلا معاملة لفظي وأن الرفع منها ما يكون معاملة لفظي ومعاملة معنوي وغيره عن ذلك بمبارات توهم أن قولنا ضرب زيد عمرا أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحسنه ضرب ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجاز لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيسه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزوا عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه فظاهر هذا أن العامل أحدث الأعراب وذلك بين الفساد وقد صرح بذلك أبو الفتح ابن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية .

أما في الحقيقة ومحول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكم نفسه لا لشيء غيره (١) فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ثم زاد تأكيداً بقوله لا لشيء غيره وهذا قول المعتزلة أما مذهب أهل الحق فإن سنده الأصوات إنما هو من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها فباطل عفا وشرعاً لا يقول به أحد من العقلاء لعنان يطول بذكرها ما المقصود إيجازه .

منها أن مرط الفاعل أن يكون موجوباً حينما بفعل فعله ولا يحدث الأعراب

فيما يحدث فيه إلا بعدم العامل فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا إن زيدا إلا بعد

١ - الرد على النخاعة ص ٦٩ والكتاب لسبويه ص ١٣ والخصائص ص ١٠٩ - ١١٠

عدم إن . فان قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟
 قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بارادة كالحيوان وإما ^{أن} يفعل بالطبع
 كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق . . وفعل الانسان
 وسائر الحيوان فعل الله تعالى وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل وقد تبين هذا
 في موضعه .

أما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لانها
 لا تفعل بارادة ولا بطبع . فان قيل : إننا ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه
 التشبيه والتقريب وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل اليها إذا زالت زال
 الاعراب المنسوب اليها وإذا وجدت وجد الاعراب وكذلك العلة الفاعلة (١)

عند القائلين بها (٢) ثم اجاب بما يقيده في ذلك

ادعى ابن مضاء في هذه النصوص السابقة أن النحاة يعتقدون أن الألفاظ
 تحدث بعضها بعضا وهذا ادعاء لم يقم عليه دليل ولم يعتقد النحاة هذا الاعتقاد
 لان الواقع يناقض ذلك لان هذه الألفاظ لو كانت عوامل بنفسها وبطبعها لما وجد
 لحن في اللغة أصلا ولو كانت العوامل تعمل حقيقة لما جعلوا عدم العوامل عاملا
 وأن المعنى لا يعمل شيئا ، ولكن المراد بالعوامل عند النحاة إنما هي علامات
 وأمارات وقد قدمت في هذا المجال ما فيه الكفاية للرد على مثل هذه الدعاية .
 وكما ترى أنه ادعى على سيبويه أنه يرى أن هذه العوامل تعمل في معمولاتها على
 الحقيقة وحكم على ذلك بالفساد .

(١) علة الشيء ما يحتاج الشيء اليه والعلة أنواع ما دية وصورية وفاعلة وغائبة
 والاوليان داخلتان في الشيء والاخرتان خارجتان عنه ويفرق بين الاوليين
 بأنه ان كان وجوبه مع العلة بالقوة فهي العلة المادية وان كان وجوبه بالفعل
 فهي العلة الصورية ويفرق بين الاخرين بأنه اذا كان وجود الشيء بها فهي
 العلة الفاعلة أو الفاعلية وان كان لاجلها فهي العلة الغائبة فالعلة الفاعلة
 ما به يتحرك الشيء من الوجود بالقوة الى الوجود بالفعل وهي مقالة الفلاسفة
 أما المسلمون فلا يقولون بالعلة الفاعلة . هامش كتاب الرد على النحاص ٧٠

وفي الحقيقة والواقع أن سيبويه لم يفهم العوامل مثل هذا الفهم الخاطئ*
 وكتاب سيبويه موجود بين أيدينا ويكذب هذا الادعاء الذي ادعى عليه ابن مضاء*
 لأن سيبويه قد صرح في كتابه بنسبة العمل إلى المتكلم فعلى سبيل المثال فـسـى
 حديثه عن كون اسم كان معرفة والخبر نكرة إذا وقع في بابها نكرة ومعرفة وانـه
 قد يجوز في الشعور وفي ضعف من الكلام أن تكون النكرة اسما والمعرفة خبرا واستشهد
 على ذلك بقول حسان بن ثابت .

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

ويقول الفرزدق : أسكران كان ابن المراغة اذهبا

تيمما بجوف الشام أم متساكر

قال فهذا انشاد بعضهم وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع
 وابـتـدأ وان كانا معرفتين فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر
 كما فعلت ذلك في ضرب وذلك قولك كأن أخوك زيدا وكان زيد صاحبك . (١)

وأنت ترى أن سيبويه نسب النصب والرفع إلى المتكلم في هذا النص ولو
 كانت العوامل تعمل الرفع والنصب والخفض الخ على سبيل الحقيقة عنده كما زعم
 ابن مضاء لما نسب العمل إلى المتكلم بل ينسبه إلى الالفاظ وقال أيضا في اضرار
 كان وليس : فمن ذلك قول بعض العرب ليس خلق الله مثله فلولاً أن فيـه
 اضراراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم . (٢)

وهكذا يبدو أنه نسب الاعمال إلى المتكلم كما نسب إلى الالفاظ وفي باب

التنازع استشهد بقول امرئ القيس :

فلو أن ما أسمى لادنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

قال وانما رفع لانه لم يجعل القليل مطلوبا وانما كان المطلوب عنده الملك

وجعل القليل كافيا ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى . (٣)

وفي هذا النص السابق نسبة العمل إلى امرئ القيس فسيبويه كما نسب

إلى العوامل اللفظية والمعنوية في مواضع كثيرة نسب العمل أيضا إلى المتكلم

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٧ - ٥٠

(٢) ، ، ١ ص ٧٠

(٣) ، ، ١ ص ٧٩

أوالى العرب الموثوق بهم فى أماكن عديدة والعبارات التى تفيد هذا كثيرة فى كتاب سيبويه لا يأتى عليها الحصر .

ويقول : وان شئت نصبت على ما نصبت عليه كذا وان شئت نصبت على معنى كذا وان شئت نصبت على اضرار فعل آخر ويقول واعلم أن من العرب من يرفع سلاما إذا أراد معنى المبالغة كما رفعوا حنان ومن العرب من يرفع فيقول سبوح قدوس (١) وفى حديثه عن اعراب الحمد لله قال ومن العرب من ينصب بالالف واللام من ذلك قولك الحمد لله فينصبها عامة تميم وناس من العرب كثير . (٢)

فابن مضاء أخذ بعض النصوص من كلام سيبويه وترك البعض الآخر ثم حمل ما أخذه من كلام سيبويه على أنه حقيقة يسمتها سيبويه والنحاة عامة وكل من درس كتاب سيبويه يعلم أن سيبويه لا يمكن أن يعتقد مثل هذا الاعتقاد الذى ادعى عليه ابن مضاء رحمه الله لان سيبويه صرح فى أغلب صفحات الكتاب بما يفيد نسبة العمل الى المتكلم وان كنت فى ريب من ذلك فاقرب صفحات الكتاب ورقة فورقة تجد فيها نصوصا كثيرة لا يخلو منها باب من أبواب الكتاب ينسب فيها سيبويه العمل الى المتكلم تارة والى الالفاظ والمعنى تارة أخرى ولا تناقض فى ذلك لان نسبة العمل الى المتكلم على سبيل الحقيقة ونسبة العمل الى الالفاظ على سبيل المجاز ، وأنا أستغرب كل الاستغراب تصور ابن مضاء من كتاب سيبويه هذا التصور مع أن سيبويه ينسب على السواء الى المتكلم والى العوامل .

وفى الواقع أن العوامل لا تعمل شيئا ولا المتكلم وحده وانما ذلك شئ مرده التعارف عليه من قبل الجماعة المعينة والمتكلم فى كل بيئة من هذه البيئات ملتزم باعرافها اللغوية وشأن اللغة شأن بقية الظواهر الاجتماعية لها وجودها المستقل خارج الجماعة ولها كذلك سلطانها القاهر فلا هو بصنعها بل أنه يتلقاها من الجماعة ويلتزم بها ويستخدمها على الوجه المطلوب ولو كان الفرد يصنع شيئا لما كان هناك ما يسمى باللهجات ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوبا معيناً فى التفاهم له نظامه الصوتى

(١) انظر الكتاب ج ١ ص ١٥٧ ، ١٥٩ - ١٦٠ ، ١٣١ ، ٢٧١ ، ٢٢٦ -

٣٢٢ و ٣٢٩

(٢) انظر ج ١ ص ٣٢٩

وله مفرقاته وله كذلك تراكيبه المتميزة (١)

وأما دور المتكلم فانه يتغير كلامه على النظام اللغوي ويحاول أن يأخذ
 باحسن ما فيه وأما ما نراه في عبارة النفاة وعلى رأسهم سيبويه من نسبة
 العمل تارة الى العوامل وتارة الى اللفظ فذلك هو تواضع عليه النفاة من
 اصطلاح العمل ويعتق ذلك نوعا من الاختمار في التعبير واذا نسب المعاني
 الغالب الى العوامل فذلك راجع الى اعتنائهم بوصف الجملة وبيان ما يبين
 أجزائها من العلاقات والترايط ولما كان المقصود بيان الارتباط بين الأجزاء
 قد اصطلاح النفاة على أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها وصحب هذا الطلب
 تأثير في الكلمة المطلوبة أن الكلمة الطالبة تسمى عاملة والمطلوبة مفعولة
 لها نظرا لوجود العمل مع وجودها وزواله مع زوالها وأما في الحقيقة فالامر
 لا يعدو عرفا لغويا في المجتمعات وعند سيبويه الارتباط والتعلق بين المعاني
 وليس بين الالفاظ فمعنى الكلمة العاملة هو الذي يطالب معنى الكلمة المفعولة
 وذلك ما تحدث عنه سيبويه في أول الكتاب حين بين أن الأفعال لما كانت دلالة
 على ماضى وما لم يمتز من نحو الذهاب والجلوس والضرب فانها تصمى في الحدث
 نحو ذهب فلان والزمان نحو ذهب أمر والمكان نحو فرسعين من حيث انها تدل
 على الحدث والزمان وتطلب المكان فلما كانت دالة عليها وطالبة لها فقد تطلعت
 هذه وارتبطت بها (٢)

ومعنى هذا أنك اذا قلت كتبت كتابا فالفعل عامل في المصدر من حيث ان
 المصدر جاء ليؤكد معنى في الفعل هذا المعنى هو ما يدل عليه الحدث فالارتباط
 في هذا التركيب بين الفعل والمصدر فالعمل اذن اصطلاح نحوي يعنى أن بين
 العامل والمفعول ارتباطا معنويا ولذا قالوا الفعل لا يعمل في الحقيقة الا
 فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به والحرف يعمل في كالمصدر
 يدل على معنى فيه لان الالفاظ تابعة للمعاني فكلما تشبهت الحرف بما يدل
 عليه معنى وجب أن يتشبه به لفظا وذلك هو العمل .

١ - متعمدة كتاب الرد على النفاة لمحمد ابراهيم البنا م ١٤ - ١٥

٢ - مقدمة كتاب الرد م ١٥ - ١٦ والكتاب ج ١ م ٣٤ - ٣٥

والمراد بالمعاني هي المعاني النحوية لا المعاني المعجمية والمعاني النحوية ككون الفعل يدل على الحدث والزمان وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به والمفعول ما وقع عليه الفعل والزمان والمكان ما ضمن معنى فسي أما المعاني المعجمية وهي اللفظية فانها لا يطلب دليلا والدليل على ذلك أن المعنى اللفظي الواحد نجد هيفة من الصيغ معه متعددة وتجد صيغة أخرى معه لازمة ولتحديد العلاقات علامات موتيه اصطلاح النحاة على تسميتها علامات اعراب لاهي من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها ولا هي كذلك من عمل المتكلم وانما هي اعراف لفظية يضمنها المجتمع ويصالح عليها وانما نسبناها الى اللفظ الطالب فاعلا أو مفعولا لما كانت توجد بوجوده ^{تقدم} وتقدم بعده فلما كان الفصل المتعدي يطلب فاعلا ومفعولا نسبنا الرفع والنصب اليه وانما كان المصدر جي به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو للبيان انه فقد نسبنا نمبه الى الفعل فالحقيقة أن اصطلاح العمل يراد به بيان العلاقات فكل لفظ يسمى عاملا فانه في التركيب طالب وكل لفظ يسمى معمولاً فانه مطلوب لخبره (١) هذا هو مراد سيبويه من العامل والمعمول . ثم زعم ابن مضاء أن أبا الفتح ابن جني وغيره يفتقدون خلافا ما يعتقده سيبويه وفي الواقع أنه لا خلافا بين سيبويه وبين ابن جني فحقيقة العوامل النحوية ولكن ابن مضاء أخذ جانباً من كلام ابن جني في الخصائص وترك جانباً آخر كما فعل مع سيبويه وكلام ابن جني شرح لكلام سيبويه والنحويين المتقدمين وهو يمشي على خط سيرهم .

قال ابن جني (الخواما اللفظية راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية الا تراها اذا قلت ضرب سعيد جفرا فان ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئا وهل تحصل من قولك (ضربت) الا على اللفظ بالضاد والراء والياء على صورة فعل فهذا هو الصوت والموت مما لا يجوز أن يكون منسوبا اليه الفعل وانما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد

وليت عمرا قائم وبعضه يأتي عاريا عن مماثلة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ
بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الامر وعليه صفحة القول
فأما في الحقيقة ومحمول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما
هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت أثر فصل
المتكلّم بمخاطبة اللفظ للفظ أو باعتناء المعنى على اللفظ وهذا واضح (١)

واضح حقا أوضح من غير الخفي واضح في أن العمل يكون مسببا عن لفظ يحبه
لأن اللفظ هو الذي يحدث العمل ولكن ابن مضاء بتر كلام ابن جني الذي يبين
فيه معتقدات النحاة في العوامل وجاء بقطعة من كلامه

(أما في الحقيقة ومحمول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما
هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره) وأوهم بهذا النص المغلوطة أن ابن جني يخالف
النحاة مع أنه في الواقع يشرح وجهة نظرهم ويوافق منهم في النص
السابقة عن ابن جني ما يخالف سيبويه والنحاة وهو يقر نظرية النحاة حتى في
هذا النص حيث قال (كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم)^(٢)
وقد استفاد ابن مضاء مما صرح به ابن جني من فنية العمل للمتكلّم وأنه
الذي يحدث الآثار الاعرابية واتخذ مذهباً جديداً يقطع الطريق على النحاة
وقد رد ابن مضاء على ابن جني أيضاً في نسبة العمل إلى المتكلّم لأن ذلك
في رأيه باطل أيضاً ولا يقو عليه إلا المعتزلة القائلون بالتفويض أو باختيار
الإنسان في أفعاله ولكن ابن مضاء من المجبرة لا يتسبب شيئاً من أفعال الإنسان
الاختيارية إلى الإنسان بل إلى الله تعالى فنسب الاعراب إلى المتكلّم كما
نعم عليه ابن جني وغيره باطلة شرعا لذا كان ابن مضاء يقول مثيرا إلى كلام
ابن جني هذا قول المعتزلة أما مذهب أهل الحق فإن هذه الاموات إنما هي من
فعل الله وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية
ويبدو أنه مسبوق بهذا الرأي سبقه إليه القدماء من أهل المذهب الكلامي
والقدماء أكثرهم كانوا يرون أن اللفظ من عند الله مستنهي إلى ظاهر قوله

١ - الخصائص ج ١ ص ١٠٦ - ١١٠

٢ - انظر مقدمة كتاب الرد على النحاة ص ١٧ - ١٨

تعالى وعلم آدم الاسماء كلها (١) وقد رجح هذا المذهب ابن فارس وأبو علي
 الفارسي وابن جني في أحد رأييه وغيرهم (٢) ويقولهم أخذ ابن مضاء في رد
 نظرية العامل وان كان رده على ابن جني ليبرقويا حيث انه اتفق معه في جزئية
 حيث قال (وانما ينسب الى الانسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية)
 ولو سلمنا جدلاً أن الرأي الذي يراه ابن مضاء في نظرية العامل يوافق ما يراه
 ابن جني من أن العامل هو المتكلم فابن جني يختلف عنه في الفهم والتأويل
 فانه لم يخرج من حاسبه ما أطلق عليه النحاة اسم العوامل اللفظية والمعنوية
 حيث إنه جعل عمل المتكلم مرتباً على تلك العوامل فهي مهدة له وضرورية لوجوده
 لانه يعد العبارة التي اقتصر عليه ابن مضاء وأضاف قائلاً (وانما قالوا لفظي
 ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باقتضائهما للمعنى
 على اللفظ) .

فأثار فعل المتكلم انما تظهر بوجود اللفظ أو بمماحبة المعنى وهذا نفسه
 ما يقوله عن العامل مع اختلاف الموضع . أضف الى ذلك أن رأي ابن جني اجتهد
 عارض لم ينفعه في موضع التطبيق بل كان مقراً بنظرية العامل والعمل ولم يذكر
 ابن جني ذلك في مدد انكار نظرية العامل والعمل وانما ذكر ذلك في معرض البيان
 ولم يذكر ذلك في غير موضع واحد .

وأما ابن مضاء فقد جعل رأيه نهجاً فكرياً التزمه في كل ما عرض له مسن
 قناباً النحو (٣) .

والنحاة لم ينكروا أن الرفع والنصب والجزم من عمل المتكلم ولكن المتكلم
 محكوم في عمله هذا بالقواعد النحوية وليبرحوا في أن ينصب أو يجر أو يرفع
 كيفما يريد بل ان هذه الحركات تجلبها العوامل المختلفة تبعا لاختلاف المعاني
 وهذه العوامل ليست بطبيعية بمعنى أن المتكلم يستطيع اغفالها ولكنه حين
 ذلك يكون قد خالف القواعد النحوية (٤) .

١ - البقرة آية

٢ - انظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٢٦٥ - ٢٦٦

٣ - انظر أصول النحو العربي للدكتور محمد عيسى ص ٢٥٤ - ٢٥٥

٤ - ظاهرة الاعراب في النحو العربي ص ٧٥

ومكذا رفض ابن مضاء نظرية العوامل في النحو العربي ولم يأت ببديهيـاـ
ولم يقتصر رفض ابن مضاء على نظرية العوامل بل تعدى الى بعض أصول النحو
كالعلم، الثواني والثالث والحذف والتقدير واستتار الضمائر . وقد أتاح لابن
مضاء العصر والبيئة جوا ملائما لدعوته وفكرته وكذلك الظروف الفكرية التي
خلقتها طبيعة دعوة الموحدين المذهبية وذلك أن الموحدين كانوا دعاة دعوة
أكثر مما كانوا بناء دولة أو كانوا حملة فكرة مذهبية قبل أن يكونوا أصحاب
مذهب سياسي وأن في اسم الموحدين ما يجعلنا تلفت الى أن هذه الدولة لم تنشأ
لغاية سياسية وإنما نشأت لغاية دينية أو مذهبية وكانت دعوة الموحدين قائمة
على المودة بالدين الى منبعه الاول كتاب الله وسنة نبيه أما دون ذلك
من أقيسة الفقهاء وتعليقات المجتهدين وفتريعاتهم فهم يرفضونه بحدّة ويتعمدون
ضده حتى أنهم أحرقوا كتب المذاهب الاربعة وثاروا على تقليد الاثمة المتقدمين
وأنكروا تعصب الآراء وتغارب الأقوال في المسألة الواحدة ونادوا بالتمسك
بظاهر القرآن والحديث ولم يكن ابن مضاء في ثورته على أوضاع النحو القديمة
الا ابن بيئته النائرة وابن مذهبه المتمرد أو المتحرر ولم تكن نظريته في
النحو الا انعكاسا لتمرّد بيئته وتحرر عقليته المذهبية (١)

وقد كانت ثورة ابن مضاء ضد النحو ميتة منذ ولايتها فلم يسم بها كثير
من معاصريه الا ما ألفه ابن خروف را عليه ويكفي دليلا على ذلك اخلو الكتب
الاندلسية التي وصلت اليها من ذكر لابن مضاء ومناقشة آرائه وكذا انك
فلت ثورة ابن مضاء في سباتها العمية حتى بعثها الدكتور شوقي خيف من مرقعها
حيث قام بتحقيق كتابه الرد على النحاة (١) لأول مرة وجاء بعده الدكتور محمد
ابراهيم البناء بتحقيق الكتاب مرة ثانية .

ثورة ابن مضاء بين التقليد والتجديد

وعلى الرغم من أن العصر الذي عاش فيه كان عصر الكراهية للتقليد والمقلدين

كان ابن مضاء في رده على النحاة مقلدا اذ أن كل ما أتى به في الرد
ليس من ابتكاره ولا من ابداعه بل كان لغيره فضل السبق به ان كان في ذلك
فضلا . (٢)

١ - العلة النحوية نشأتها وتطورها ١٥١ - ١٥٣ // ٢ - الاتجاهات النحوية في الأندلس ٧١

وقد صرح بذلك واعترف ابن مضاء في مقدمة كتابه حيث قال : (ولقد صرح بخلاف ذلك ابن جنى وغيره) هذا وقد اختلف الباحثون فيمن قلده ابن مضاء في رفض العوامل والعلل والتمارين .

١ - فقال باحث انه متأثر بابن جنى وهو سعيد الافغانى في صحيفة معهد الدراسات الاسلامية بطريد . (١)

٢ - وقال قوم انه متأثر بابن الطراوة وعليه الدكتور أمين السيد في رسالة الدكتوراه (الاتجاهات النحوية في الاندلس) وقد حمل صاحب الرسالة على ابن مضاء ووصفه بأنه لم ينتفع بما قرأ ولم يهتدى الله عقله ليُعنى ما قرأ ويدرك ما فيه من أسرار ثم قال: وهو في رأى رجل عجز عن الانتصار في ميدان الدراسات النحوية فولى دبره ووقف بعيدا عن الحلبة يذر التراب في العيون حتى لا ينكشف جهله الفاضح ثم أخذ يتشبث بخيوط أوهن من خيوط العنكبوت لينقذ نفسه من وحدة الجهل التي حفرها لنفسه . (٢)

ثم قال والذي أحب أن أقرر من دراسته أنه لم يكن متغرغا للدراسة النحوية وأنه في رسالته التي نشرت لم يكن مبتكرا بل كان مقلدا أخذ الاصل الاول الذي دعا اليه من الغاء العوامل من ابن الطراوة بواسطة تلميذه السهيلي وان الطلوع على آراء ابن الطراوة مثل الغاء كان والنصب على المعنى والرفع على الاهمال والتردد والاضطراب في عمل ان وأخواتها يستنبط منها بيسر وسهولة الاساس الذي بنى عليه ابن مضاء فكرته في الغاء العامل أقول : إن الدكتور قد خالفه الصواب والحق في وصفه لابن مضاء بالجهل والعجز في ميدان الدراسة النحوية وكيف يحلوا^{له} أن يهذف بتلك الاوصاف الهابطة الى الارض عالما من أفراد من ختمت به المائة السادسة عالما مقرئا مجودا محدثا مكثرا قديم السماع واسع الرواية عارفا بالاصول والطسب والكلام ثاقب الذهن متوقد الذكاء ومن المؤسف كل الاسف وصف الباحث الاسلامى عالما من العلماء بهذه الاوصاف مع قصور عن درجة الجرح والتعديل هذا وإن الدكتور قد خالفه الحق والصواب أيضا في قوله (أخذ الاصل الذي دعا اليه من الغاء العوامل من ابن الطراوة) . .

ولذلك أن هذا كلام تام مركب من اسمين فالين على معنيين بينهما نسبة

وتلك النسبة دلت عليها (في) ولا حاجة بنا الى غير ذلك (١)

أقول وهذا من عجب العجائب لا ننا لم نر في نحو الفراء ما يدعو الى الفاء
نظريية المواما والفراء نفسه ممن بنى نحوه على نظرية المواما وهذا غلط مسن
الدكتور لان الفراء لم يذكر المواما نعم له آراء في المواما يختلف على
آراء الآخرين لانه مجتهد في النحو ولم يدع قط الى الفاء المواما ولم يقل
يوما ما الفاء المواما كما زعمه الدكتور ونستغرب أن يذهب الدكتور الاضماري
الى اعتبار الفراء رائدا متقدما في الدعوة الى الفاء المواما انتفخ بسبه
فيما بعد ابن مضاء القرطبي حين دعا الى الفاشها والى أن يأخذ على ابن مضاء
أيضا لانه لم يشر اليه في ذلك .

٤ - وباحث آخر وهو الاستاذ أحمد أمين يقول أنها من ابتكاره وقد نالت شهرة
ابن مضاء شيئا من التقدير عنده فقال وكان ابن مضاء يريد انشاء نحو جديد
على أساس جديد ولكن يكفيه فقرا أنه عدم وإن لم يكن فكان الندو محتاجا الى
يد جديدة تبني بناء جديدا بعد هدم القديم وفي كتابه الذي نشر حديثا يشير
الى أحجار قيمة توضع في البناء الجديد ولكن مع الاستاذ كانت دعوته الى نحو
جديد كدعوة أبي نوار في المشرة الى شعر جديد فكلتا مآ كبتت ولم تتحقق (٢)
نعم إن ابن مضاء هدم القديم ولم يبن والهدم لم يكن مفخرة قاطلا إنما كان
معه بناء جديد أفضل منه فابن مضاء لم يأت ببديلا ولو أنصف ابن مضاء في البحث
لمر أن ما يريده النخاة من العامل والمصموا هو بعينه ما يريده ابن مضاء
من التقلة وما كلمة العامل الا تقريب على المبتدئين والناشئين وقد تقدم كلام
سبويه الذي يدل على أن المراد بالصم هو التقلة والارتباط وهذا وإن ابن
مضاء قد أقر بما يقوا به النخاة من أن التعبير بالعامل إنما هو على وجه
التقريب والتشبيه وهذا التأويل مقبول عنده وهو ما يريده النخاة كلهم أجمعون
وهكذا تتضارب الأقوال في تعيين من تأثر به ابن مضاء في هذه النظرية أقول

١ - أبو زكريا الفراء ٤٧٣ - ٤٧٥ وما بعدها

٢ - ظهر الاسلام ج ٣ ص ٩٦

والحق أن ابن مناض كان متأثر بالمنصب القائل بأن اللغة توقيفية وبالتالي
بابن جني في الفاء العواما بدليا أنه صرح ما وافقه من كلام ابن جني في
مقدمة كتابه وهذا إن كان فيه دلالة على شيء قائما يدل على تأثره به كما

من أن هناك أناسا آخرين أنكروا نظرية العامل بقوله (وقد صرح بخلاف ذلك
وهذا لا يدل على أنكارهم حيث أن نظرية العوامل لا تامة المعنى
أبو الفتح ابن جني وغيره) كما تأثر في الفاء التمارين بعبد القاهر الجرجاني
حيث أثار في أوام كتابه دلائل الإعجاز التي أنها خرب من افتراضات النحاة
ولا يعيب من رفضها ولم يهتم بها ثم قال (وليس يهمننا أمره قولوا فيه ما
شئتم ونعوه حيث أردتم) (١) كما تأثر في الفاء المال والثواني والثالث
- علة العلة - النحوية بابن حزم الظاهري (٢) فإنه قد هاجمها حيث قال (أما
علم النحو فإلى مقدمات مخفوفة عن العرب الذين تزيد معرفة تفهمهم المعاني
بلاتهم وأما الملل فيه ففاسدة جدا) (٣)

وكذلك ابن سنان الخفاجي يقول (فأما طريقة التعليق فإن النظر إذا سلط
على ما يعلق النحو اليوم لم يثبت معه إلا لفظ الفرد بل ولا يثبت شيء البتة
ولذلك كان المعيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة في
ذلك) (٤)

وقد تبين لنا أن النحاة في قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا
العمل إلى الالفاظ أو المعاني وأن ذلك شيء كان مقبولا في كتبهم والمقصود
بنظرية العامل بيان العلاقات والارتباط بين أجواء التركيب وابن مناض يدعوته

١ - دلائل الإعجاز ص ٢١٨ - ٢٢

٢ - هو علي ابن محمد أحمد بن سعيد بن حزم وكنيته أبو محمد وأما أسرته فمن
فارس ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ فحفظ القرآن وتلقى العلوم على أكابر العلماء بقرطبة
كان شافعي المنصب ثم انتقل إلى منصب أهل الظاهر وكان الإمام الثاني للشافعية
وكان فقيها مفسرا محدثا أصوليا منطقيا بابيا مؤرخا أدبيا وشاعرا وله مؤلفات

عديدة توفي سنة ٤٥٦ وترجمته في طبقات الأصوليين ج ٢ ص ٢٤٧ وابن حلسا رجم ٤٢٨

وابن كثير ج ١٢ ص ١٦ // ٣ - مقدمة كتاب الرد على النحاة ص ١ نقلا عن

التقريب ص ١٠٢ // ٤ - سر الفصاحة ص ٣٣

الى اسقاط العوامل لم يقدم بدليلا له . . وقد عقد ثلاثة فصول وكان قمده من عرض هذه الفصول بيان أن النحو في غني عن حديث العامل والمعمول وتناول في هذه الفصول باب التنازع وباب الاشتغال والمنازع المنسوب بعد فاء السببية ووار المعية .

وأما في باب التنازع فقد قال (وأنا في هذا الباب لأخالف النحويين الآن أقول، علقت ولا أقول، أعلت) وقد عرفنا فيما مضى أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب وأن قولهم عاما ومعمولا هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلقة به . .

وفي باب الاشتغال يجعل الأمر على السماع عن العرب لأنه لم يجد ما يعلق به ذلك الاسم المشتغل عنه فلما لم يجد شيئا فصره بقوله هكذا تكلمت العرب وبهذا يتضح لنا اختلاف قوله في باب عن قوله في باب آخر لأنه استعما فسي باب التنازع لفظ التعلق من متعلق ومتعلق به وترك ذلك في باب الاشتغال ولا يجمع بين الكلامين نظام ولا منهج والسبب في قراره عن استخدام لفظ التعلق لأن التعلق هنا يوقعه فيما أوقع حديث العامة النحاة من القول بالتقدير أو بالحذف وبهذا يبدو أن ابن مضاء لم يأت بنظرية أخرى كبديل عن نظرية العوامل وإنما هو رجل يقول كلاما في باب ويقول غيره في باب آخر (١)

ولم نسمع بعد ابن مضاء مؤثرا آخر يرتفع بالشكوى تكون دافعة الى محاولة جديدة حتى جاء العصر الحديث عصرا الذوق الرفيع والرغبة في اراحة العقل وحب بلوغ الغاية من أيسر السبل فارتفعت أصوات الشاكين يطلبون تقريب النحو وتيسير سبله حيانا ويبفون هدمه بل نقضه أحيانا أخرى فبادر ذو الفيرة من العلماء الى إعادة النظر في النحو وأصوله وأماليبه وكانت لبعضهم فيه نظرات جديدة وآراء حكيمة ومحاولات مخلمة وبعض تلك المحاولات خالقتها الصواب ومن بين تلك المحاولات قولهم : إن نظرية العامل التي خالف بها النحو العربي خرافة ينبغي تجريد النحو منها وكانوا في هذا متأثرين بامامهم ابن مضاء

الشرطي ورغم هذا فإن نظرية العوامل سوف تبقى ما بقي النحو لأنها ليست

١ - انظر مقدمة كتاب الرد على النحاة ١٩٨ - ٢٠ والرد على النحاة ٨٥ و ٩٥

تعبيراً سليماً عن الشيء الذي يرفع أو ينصب وإنما هي نظرية تتمثل بها طريقة
الذات في الجملة العربية قامت على أساس يوافقه خير أسس التربية الحديثة
لتعليم اللغة ونبط قواعدها وتيسير استعمالها ولقد طوّل هو لا^١ الناثرون
بالبدل الذي يقيمون عليه منهجهم في عرض القواعد إذا الضيف هذه النظرية
فمجزوا .

والعامل النحوي علة اعتبارية وآثاره معلولات اعتبارية والاعتبار متى
تواضع عليه أهل اللغة وأصلحوا عليه قام بدوره الوظيفي علة ومعلولاً لذا
لا مجال لما أثير حوا نظرية العامل من أن العلامة الاعرابية معلولة للمتكلم
دون غيره . ومن أبرز الطعن الذي وجهوه إلى العامل أمران

الاول : أن النحاة نسبوا العمل إليه فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجزم
مع أنه قد يكون سبباً في بقاء المعنى (في زعمهم) أو تعقيده وكيفية ينسب
إليه الصواب وهو لا يعمل شيئاً إنما الذي يعمل هو المتكلم الثاني أن النحاة
يحثوا عنه في بعض التراخيص العربية الصحيحة فلم يجدوه فاضطروا إلى أن
يقدروه وأن يفترضوا وجوده ويتكلفوا ويتعسفوا ومن بين من قام بهذه المحاولة
في العصر الحديث الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه أحياء النحو وهي محاولة
لها حلة وثيقة بمحاولة ابن مضار وتشاركها في الغاء العامل النحوي ويتول
إبراهيم مصطفى : أكبر النحاة على ترتيب الاعراب وقواعده قوة الفلسفة لا يعدلون
به شيئاً ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يهتمهم دونه والقول فيه
الأسفار الدوائر وأكثرها من الجدل والمنافسة في تعليقه وفلسفته حتى تركوا
نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفاً وفلسفة وبدلاً مماذا يأنوا من
كشف أسرار الاعراب وبيان حقيقته؟ أسرار كما بحثهم فيه أن الاعراب أثر يجلبه
العامل فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته إنما هي نتيجة طبيعية لما
في الجملة وإن لم يكن مذكوراً ملفوظاً فهو مقدر ملحوظ ويعملون في شرح العامل
وشروطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كله . .

ثم قال ويؤيدون للعامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة النحو وسر العربية (١)

وبعد أن تكلم عن بعض أصول نظرية العاماء قال تحت عنوان (منشأ هذه الفلسفة) والنفاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم غالبية على تفكيرهم آخذة بحكم الحقائق المقررة لديها رأوا أن الاعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل يتبدل التركيب على نظام فيه شيء من الاضطراب فقالوا : عرض حادث لا يدل على محدث وأثر لا بد له من مؤثر ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء وطلبوا لهذا الأثر عاملا مقتضيا وعللة موجبة وبحثوا عنها في الكلام فعدوا هذه العوامل ورسوموا قوانينها ومن تأثروهم بالفلسفة الكلامية رفضهم أن يجتمع عاملان على معمول واحد واحتجاجهم لذلك بأنه إذا اتفقت العاملان في العمل لزم تحصيل العاماء وهو محال وإذا اختلفا لزم أن يكونا لاسم مرفوعا منصوبا مثلا ولا يجتمع الضدان في محل واحد ومنه تدرجهم أن تتبادلا الكلمتان العمل واحتجاجهم بأن العاماء حقه التقديم والمحموا حقه التأخير فتكون الكلمة متقدمة متأخر وهو محال فانظر كيف تصوروا عوامل الاعراب كأنها ————— موجوبات فاعلة مؤثرة وأجروا لها أحكاما على هذا الوجه قال الامام الرضى (والنفاة يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية (١)

وملاحظة ما أفاده كلام ابراهيم مصطفى أن النفاة يرون أن هذه الحركات الاعرابية التي تجيء في أواخر الكلمات آثار لا بد لها من مؤثر وفاعل وأبسوا أن يكون المتكلم هو الفاعل الموجد ^{لها} الحركات لأنه ليس حرا في إحداثها فذهبوا الى أن العاماء هو الفاعل وما أعقبه الى آخره وقد منع عليه في هذه النتيجة تنبيها كثيرا ونهب يبحث عن نشأة هذه الفلسفة . وإذا نظرنا الى قول النفاة المفاعل مرفوع بالفعل والمفعول منصوب به وأن المجرور مجرور بالحر أو الإضافة وأن الخبر مرفوع بالمبدأ وأن الفعل يعمل الرفع والنصب وأن الحرف يعمل الرفع والنصب والجر الخ عرفنا أن النفاة لم يجعلوا هذه العوامل مؤثرات حقيقية ولم يوجد في كلامهم من العلل ما يفهم ذلك وذلك لا مبرر

مفعوليته والجر لا خافته فالفاعلية والمفعولية والاخافة علل لرفع المتكلم
الكلمة أو نصبها أو جرّها ولكن هذه المعاني من الفاعلية والمفعولية والاخافة
لا تحدث في الكلمة اعتباراً أو تحكماً بل هي حادثة من وقوعها في الجملة ومن
مركزها فيها فمحمد مثلاً ليس فيه معنى الفاعلية قبل أن يدخل في التركيب فإذا
دخل في التركيب وقيل ذهب محمد حدث فيه معنى الفاعلية فالعوام ما أحدث المعنى
الذي اقتضى الأعراب ومن سنن العرب أن ينسبوا الفعل إلى آله كما ينسبون
إلى فاعله تقواً فاصتاً أسكين فاصتاً بالأسكين فالعوام هي التي أوجبت هذه
العلامات (١)

ونقل الدكتور إبراهيم مصافى كلام الرضي استشهد عليه أن النفاة تصوروا
عواملاً الأعراب كأنما هي موجوبات فاعلة (والنفاة يجرون عواملاً الأعراب
كالمؤثرات الحقيقية) وهذا صدر عبارة وعجزها (وإن كانت علامة لاعلة ولهذا
سموها عاملاً) ترك عجز الكلام الذي يرد عليه واستشهد بصدر العبارة ثم إن
إبراهيم مصافى نقد مذهب النفاة في العاملاً بماخذ خمسة وهذه المآخذ الخمسة
خلاصتها ما يلي :

أخذ عليهم بأن النفاة حيث ذهبوا إلى نافية العاملاً أخذوا يبحثون عنه
في الجملة فإذا لم يجدوه أخذوا يقدرونه في الكلام ويتعسفون في هذا كما
التصنف ومن أمثلة ما يقدرونه .

١ - زيدا رأيته يقدرون رأيته زيدا رأيته

ب - (وإن أحد من المتركين استجارك) يقدرونه وإن استجارك أحد من المتركين
استجارك .

ج - (لو أنتم تملكون عزائري رحمة ربي) تقديره لو تملكون تملكون عزائري
رحمة ربي .

د - وأما ثمود فهديناهم تقديره وأما ثمود فهديناهم هديناهم .

هـ - أياك والاسد تقديره أحترأ واحترأ الاسد .

و - يقلع النعمة في مثا الحمد لله رب العالمين فتعجب كلمة رب وترفعه
فيقدرون أيدح أو هو (٢)

١ - انظر النحو والنفاة بين الأثر والجامعة ٧٧ - ٨٩ وما بعدها

٢ - أحياء النحو ٣٤

هذا ما أخذ به إبراهيم مصطفى على النحاة والحق أن التقدير في هذه الامثلة ليس لتكملة نظرية العامل وإنما هو في أكثرها يتحصل المعنى فمثلا (إياك والاسد) تقديره ضروري للمعنى لأن إياك ضمير يدل وضا على المضاف المفرد المذكر والاسد بـاء وضا على ذلك الحيوان المفترس وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية فلا يفهم منها المعنى التركيبي وهو تقديره من الاسد الا بتقدير لفظ احذر وحذر يرتبطان بهما ارتباطا وثيقا على جهة الوقوع عليهما ولو لا هذا لما دل التركيب على معنى فالمعنى إن هو الذي اقتضى هذا التقدير ولو لم يكن في اللغة العربية اعراب ولا بناء (١)

ثم جاء بعد الدكتور إبراهيم مصطفى الدكتور تمام حسان الذي ألف كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وجاء فيه بنظرية تغنى عن العامل ويقروا الدكتور تمام حسان لقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيرا للعلاقات النحوية وجعلوه تفسيرا لاختلاف العلامات الاعرابية وبنوا على القول به نظرية التقدير والمحل الاعرابي والقوا الكثير من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظيا أو منويا ووصل به بعضهم من حيث العدد الى مائة عامل وتناوا بعض النحاة كابن مضى هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالبعد والتفنيذ والتجريح ولكنه بعد أن أبان فسادهما بالصحيح المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلاقات غير قوله إن العامل هو المتكلم فجعل اللغة بذلك أمر فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أثر خصائصها ثم قال ولا إبراهيم مصطفى محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلاقات الاعرابية قال فيها : إن الحركات ذات معان محددة فالضمة علم الاسناد والكسرة علم الاضافة والفتحة علم الخفة ولكنه اكتفى بهذا الفهم القاصر لطبيعة هذه الحركات وهو فهم يبدو قصوره وابهامه ولعل أذكر محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هو ما ذهب اليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح (التعليق) وقد كتب لراسته الجادة في كتابه دلائل الاعجاز تحت عنوان (النظم) ولكن عبد القاهر أورد في هذه

الغرامة أربعة مصطلحات هي القام البناء الترتيب، التعليق، (١) فالنظام
عنده للمعاني أي أن النظام عنده تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كالأسناد
والنصية والمفعول به الخ وأما البناء فقد جعله للمعاني بحسب المعاني النحوية
كالفاعلية مبناهما الاسم المرفوع أو المضمير وأما الترتيب فإنه وضع العلامات
المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتبة خاصة تظهر بها فوائد
التقديم والتأخير. وأما التعليق، فهو إنشاء علاقات بين المعاني النحوية بواسطة
ما يسمى بالقوانين اللفظية والمعنوية والحالية . ونهت تمام حسان إلى أن
القوانين تغني عن العامة وذكر أن هناك ثلاثة أنواع من المعاني وهي :

- ١ - المعنى الوظيفي ويقصد بها المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية
والإنافة والبالية وهذه معاني خاصة أو معاني الأبواب المفردة وهناك أيضا
معاني عامة كالخبر والإنشاء والاثبات والنفي والتأكيد وكالطلب بأنواعه
- ٢ - المعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة المفردة كما في المحاجم وحيلة
المعنيين يساوي المعنى اللفظي للسبابة، أو معنى ظاهر النص كما يقول الأصوليون
وهذان المعنيان هم قرائن مقالية وهي مكتوبة أما منا وتراها بعكس المعنى
الثالث وهو معنى المقام وهو الثروة الاجتماعية التي قياس فيها النص، وإذا
أضفنا ^(دعوى الملة اسم) هذا المعنى الثالث إلى المعنيين السابقين نتج عندنا ما يصرح بالمعنى
الدلالي (٢) .

والمقام هو حيلة الظروف الواردة طبيمية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك
وقد ذكر الدكتور بأن المعاني الوظيفية الخاصة تحتاج إلى مجموعة من العلاقات
تربط بين تلك المعاني حتى تكون مألحة عند تركيبها لبيان المراد منها
وذلك كعلاقة الأسناد وعلاقة المتخصص، وعلاقة النسبة وعلاقة التسمية وهذه
العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية
والمفعولية (٢)

١ - انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥ - ١٨٨

٢ - اللغة العربية معناها ومبناها ٣٦ - ٣٧ - ٤٠ - ٤١ انظر تحليل المعاني ٣٥٨

٣ - اللغة العربية معناها ومبناها ١٧٨

ثم تناول العلاقات أو قرائن التعلق فقال : والعلاقات السباقية قرائن
معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي الباب الغام، كالفاعلية مثلاً فاعلية
الاسناد مثلاً وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل
أو نائبه تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني
خبر أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل، ويصل المعرب إلى قراره
عند ما يفهم العلاقة الرابطة بين الجزأين ولكن علاقة الاسناد لا تكفي
بذاتها للوصول إلى هذا القرار ولا مكان أن تكون اسناد في جملة اسمية أو اسناداً
في جملة فعلية ويمكن أن تكون اسناداً خبرياً أو اسناداً انشائياً وهلم جرا ومن
هنا نحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها فتلجأ إلى ميانسي
التقسيم لنرى إن كان طرف الاسناد اسمين أو اسماً وصفة أو اسماً وفعل أو فعلاً
واسماً الخ وتلجأ أيضاً إلى مباني التصريف لقلح المعرب والنوع والعدد والتعيين
وإلى العلاقة الاعرابية لنرى ما إذا كانت الاسماء مرفوعة ومنصوبة أو مجرورة
وإلى الرتبة لنرى من أي نوع هي وإلى المطابقة بين الجزأين ما نوعها (١)

ويقول : إن قرينة التخصيص، بمعنى المنصوبات علاقة سباقية كبرى أو قرينة
معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخرى منها وهي قرينة التعدية وتدل على
المفعول وقرينة الفائية وتدل على المفعول لاجله وقرينة المعية وتدل على
المفعول معه وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه وقرينة التجديد والتوكيد
وتدل على المفعول المألول وقرينة الملازمة وتدل على الحال وقرينة التفسير
تدل على التمييز وقرينة الإخراج وتدل على الاستثناء وقرينة المخالفة تدل
على الاختصاص وبعض المعاني الأخرى ومن بعد قرينة الاسناد ثم قرينة التخصيص
تجئ قرينة النسبة ويقصد بها الجر بالاضافة أو بعرف الجر ثم تجئ أخيراً
قرينة التبعية ويقصد بها التوابع الأربعة النعت المضاف والتوكيد والبدل فهذه
القرائن المعنوية يقابلها قرائن لفظية وهي العلامة الاعرابية والرتبة
والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة (٢)

١ - المرجع السابق، ص ١٩١ - ١٩٢

٢ - المرجع السابق، ص ٢٠٩

وقرائن التعلق المعنوية واللفظية هي التي يجب أن ننظر اليها عند ما يجب أن ننظر اليها عند تحديد المعنى الوظيفي أو التحليلي أو بمعنى أخرى عند الاعراب وهي تغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة لقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي الى ايضاح قرينة لفظية واحدة وهي قرينة الاعراب أو العلامة ولكن يجب أن ننظر الى قرائن التعلق كلها لا الى العلامة الاعرابية وحدها . (١)

ثم أعطى الدكتور تمام حسان مثالا للاعراب اعتمادا على قرائن التعلق معنوية أو لفظية فيقول فاذا طلب منا مثلا أن نعرب جملة مثل ضرب زيد عمرا نظرنا الى الكلمة الاولى ضرب فوجدناها قد جاءت على صيغة فعل ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بازا^١ يفعل وافعل فهي تندرج تحت قسم أكبر بين أقسام الكلمة يسمى الفعل ومن هنا تبادر الى القول بأن ضرب فعل ماض ثم ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي : أنه ينتسب الى مبنى الاسم قرينة الصيغة ، وأنه مرفوع وأن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علامة الاسناد وهي قرينة التعلق وأنه ينتسب الى رتبة التأخر وهذه قرينة الرتبة وأن الفعل معه مبنى للمعلوم (قرينة الصيغة) وأن الفعل معه سند الى المفرد الغائب وهذه قرينة المطابقة وسبب كل هذه القرائن تصل الى أن (زيد) هو الفاعل ثم ننظر بعد ذلك في عمرا ونلاحظ أنه ينتسب الى مبنى الاسم وهذه قرينة الصيغة وأنه منصوب وهذه قرينة العلامة الاعرابية وأن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعلق) وأن رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر وهي قرينة الرتبة وسبب هذه القرائن نسارع الى القول بأن عمرا مفعول به . (٢)

أقول ألا ترى أيها القارىء هذه الجولة الطويلة التي جالها تمام حسان للوصول الى ما وصل اليه النحاة بعبارة قصيرة وبأقرب وقت ألا ترى هذا الجهد والمشقة التي عاناها الدكتور لاعراب جملة واحدة أعربها النحاة في سطر واحد فقد أعربها بما لا يقل عن صفتين فعبارة النحاة أسهل بكثير من

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٣١

(٢) المرجع السابق ص ١٨١ - ١٨٢

كل هذه القرائن التي أتى بها وعبارة النحاة تقوا، ضرب فعل، ماضٍ وزيد فاعل
لأنه قام بالفعل، وهذا الفعل هو الذي عمل فيه الرفع وعمرا مفعول به لأن
الفعل وقع عليه وهذا الفعل نفسه هو الذي عمل فيه النصب فالعامل عند النحاة
يبين الارتباط المعنوي بين الفعل والفاعل والمفعول . ثم إن الدكتور تمام
لم يأت بمقيد جديد سوى تغيير العبارات والحقائق العلمية هي نفسها لم تتغير
ولكن النحاة علموا المبتدئين تدريجياً فبدأوا بإقسام الكلام وبعلامة كل
قسم ثم حقيقة الأعراب وأقسامه ثم المعربات وقسموها إلى مرفوعات ومنصوبات
ومجرورات وبينوا عوامل تلك المرفوعات والمنصوبات هذا منهج النحاة في تعليم
الناشئين ولكن الدكتور أراد أن يعلم الناشئين النحو كله بل والصرف والبلاغة
في جملة واحدة كما هو واضح من تلك القرائن فأدى المنهجين أسلم ويوافق أسس
التربية الحديثة لتعليم اللغة وضبط القواعد وتيسير استعمالها ولا شك
أنه لا يختلف اثنان فاهمان لمنهج التربية والتعليم في أن منهج النحاة أسلم
وأدق . وهذه القرائن التي تناولها الدكتور للاستغناء بها عن العامل النحوي
من الكثرة بحيث يبدو العامل النحوي بمقارنتها به شيئاً سهلاً وميسوراً وعند ما
قسم الدكتور قرائن التعليم المعنوية وضع المرفوعات تحت قرينة الاسناد
والمجرورات تحت قرينة نسبة والمنصوبات تحت قرينة التخصيص والتوابع تحت
قرينة التبعية والمنصوبات في النحو كثيرة ولا تدخل تحت معنى واحد فالمفعول
به يختلف في الدلالة عن الحال والحال يختلف عن الاستثناء وكلاهما يختلف
في الدلالة عن الظرف ولكن الدكتور نخلص من هذه الاختلافات بوضعها جميعاً
تحت قرينة التخصيص وكل كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى وليس التخصيص
مقصوراً على المنصوبات فحسب بل يتناول المجرور أيضاً فقولنا ينهب المريض
إلى المستشفى تخصيص لجهة الذهاب فكأنك خصصت نهابه إلى مكان بعينه وليس
إلى غيره وإذا قلت هذا كتاب محمد فكأنك خصصت ملكية الكتاب لمحمد وأيضاً
فإن قرينة التخصيص يتناول الفاعل أيضاً في قولنا (إنما ينجح المبتدئ)
اليس في ذلك تخصيص للنجاح وجعله للمبتدئ . ومن هنا تبين لنا أن قرينة
التخصيص قرينة واحدة يدخل تحتها المعاني النحوية العامة والخاصة وليس

المنصوبات فقط وضبط المنصوبات بها ضبط جامع وليس بمانع . (١)

ويرى الدكتور تمام حسان الى أنه اذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور
أمكن اعراب الجملة دون حاجة الى المعنى المعجى أو المقام بأن تكون الجملة
مصورة في صورة عربية من حيث التركيب والحروف والنطق فوضح المعنى الوظيفي هو
الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق أو الكشف عن العلاقات السياقية وطبق هذه
النظرية على بيت من تأليفه لا معنى له ويقول بانه من البحر الكامل وهو :

قاص التجين شحاله بتريسه فاخى فلم يستف بطاسية اليسرن

فاعراب هذا البيت الذى لا معنى له على الوجه التالى :

١ - قاص قعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الاعراب ونحن لا نستطيع أن
نفصل المعانى الوظيفية عن المعانى المعجبية ونقول له كيف نذكر أنها فعل ماض
دون أن نعرف معناها أليس ممكنا أن يكون اسم فاعل قضا يقصو أى تباعد .

٢ - التجين : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . ونقول له كيف نعرب
هذا اللفظ فاعلا دون أن نعرف ما هو الحدث الذى أسند اليه أليس من الممكن أن
يكون مضافا اليه لكلمة قاص دون أن يتغير الوزن .

ثم قال: شحال مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والهاء فى
محل جر مضاف اليه ونقول له كيف تحكم بأنها كلمة واحدة بأنها منصوبة على المفعولية
أليس من الممكن أن تكون ثلاث كلمات (شحا) و (له) جا ومجرور ثم قال الباء
حرف جر وتريس مجرورة بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والهاء فى محل
جر مضاف اليه مبنى على الكسر . ونقول له كيف نعرف أن الباء حرف جر دون أن
نعرف معنى تريس أليس ممكنا أن تكون الباء من أصل الكلمة واذا كانت حرف جر
فاين متعلق الجار والمجرور ولا تعرف معنى الباء والفعل ثم يعرب فيقول الفاخي
نعت لتريس مجرور بالكسرة المقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ونقول له هذا
حكم بلا دليل وكيف تحكم على التريس والفاخي بالصفة والموصوف دون أن تعرف
معنيهما والصفة جزء من ماهية الموصوف والحكم على الشىء فرع عن تصويره . وهكذا
أعرب البيت الى آخره على غير معنى . (٢)

(١) ظاهرة الاعراب فى النحو العربى ص ٨٥

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٢

ونظرية الدكتور تمام حسان لا تفتنى عن العامل الذى يتصل بمباشرة بواقع النص اللغوى ولا ينمزل عن السياق المعنوى للنص، ومعلوم أن المعنى الوظيفى لا يدرك إلا بعد ادراك المعنى المعجمى وقد قال تمام حسان : إن التعليق هو الفكرة المركزة في النحو العربى وإن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الابواب في السياق ويشرح العلاقات على صورة أولى وأفضا وأكثر نفعا في التحليل اللغوى، لهذه المعاني الوظيفية الدخوية (١)

الآتى، تناقض الدكتور تمام مع نفسه وهو يذكر نظرية العامل عند القماء ومعناها بأنها خرافة وجاءنا ببديل سماها (قرائن التعليق) فانظر الى اعراب البيت السابق يقول في اعرابه : الباء حرف مجزوم ولم حرف نفي وجزم وترس مجرور بالباء ويستف مجزوم بلم وهكذا اعراب البيت كله وإذا كان فهم التعليق يكفى للقضاء على خرافة العمل والعوامل فهلا سبق تلك النظرية الجديد التي جاء بها بديلا عن العمل والعوامل على هذا البيت لنرى مدى صلاحيتها بديلا عن العمل والعوامل .

ولا نستطيع أن نفصل المعاني الوظيفية عن المعاني المعجمية وتلك القرائن التي جاء بها تمام حسان لا يأمر في النظر اليها ولكن هذه القرائن ولا تصرف الا بادراك المعاني المعجمية أولا ولا فمن أين نعرف أن هناك علاقة بين التلميذ ومجتهد في الجملة : التلميذ مجتهد والقول بأن النحاة قرروا نظرية العامل بعيدا عن العلاقات السباقية للنص وإن العامل النحوى لا ينظر إلا الى العلامات الاعرابية التي هي قرينة من القرائن اللفظية ولا تنظر الى كمال القرائن ولا علاقة لها بالمعنى الدلالي هذا القول ظلم صارخ وقد تقدم بيان علاقة الاعراب بالمعنى (٢)

وهكذا تبين لنا أن فكرة العامل قائمة منذ سيبويه ولم تنجح كل المحاولات

١ - اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٩

٢ - ص ٣٦

المديدة في هدمها .

الخلاصة : لا شك في أن الانصاف وحسب التيسير يقتضي أن نأخذ بالعامل اللفظي والمعنوي، ونون العامل بمعنى المتكلم وذلك لأن العامل اللفظي والمعنوي، يسهل على المتعلم والعرب لانه يرى العامل إن كان حيا ويدركه إن كان معنويا فيضبط كلماته وألفاظه يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلا مرفوعا فيرفعه وأنه يتطلب مفعولا به فأكثر فينصبه بحجة أن الواو فاعل، والثاني مفعول، ويسرى حرف الجر والمضاف فيعرف أن كلا يحتاج الى مجرور فيجر الاسم بهما ويرى المبتدأ أو المضارع فيبانر الى رفعهما وهكذا وجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء الى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعده وكأن هذا العامل أمانة قاطعة على المطلوب وليس معنى العامل الاشارة أنه من القوة والمزايا ما يجعله ينحكم في المتكلم ويقسد عليه فكرة ويعوقه عن الانباء ويفرض عليه طرقا خاصة في التعبير .

أما العامل المتكلم فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات إلا إذا كان عربيا أصيلا ينطق اللغة العربية بفطرتة وتجري وتجري على لسانه طائفة يغير أمارات مرشدة الى ضبط الكلمة فالأخذ برأى الجمهرة في أمر العامل إنما هو الأخذ بالامر الايسر عملا وتطبيقا وإفادة بالرغم من أنه ليس هو الحق الواقع المقطوع به لان الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات هو المتكلم . وإذا قلت مثلا أكرم محمود الضيف ينسب الى محمود أنه فعل الكرم أو أنه فاعل الكرم فبدلا من أن نقول ينسب الى محمود أنه فعل الكرم أو أنه فاعل الكرم نحذف هذه الكلمات الكثيرة واستغنيانا عنها برمز صغير اصطلح عليه النحاة يدل مع صفه على تلك العبارات الكثيرة وهو النمة في آخر محمود وعرفنا أن محمودا فعل، شيئا من كلمة قبله وهو أكرم ويسمى النحاة فعلا والفعل لا يوجد بنفسه فوجود الفعل دل على وجود الفاعل وليس غريبا أن يقولوا النحاة إن الفعل هو الذي عمل الرقع لانه السبب في مجيئه ويسمونه من أجل ذلك عاملا وكذا كلمة الضيف وقع عليه شيء هو الكرم والفعل هو الاصل في الارشاد وفي الدلالة على الفاعل والمفعول فهو الاصل في جلب العلامة الدالة على كمالها وهو السبب

الاساسي في مجيئها فسمى لذلك عاملا وهكذا نقول في جميع العوامل والمعمولات سواء كانت اللفظية أو معنوية .

وبهذا يتبين لنا أن تلك العوامل بدويعيها ليست مخلوقات جية تجرى فيها الروح فتعمل ما تريد بنفسها وتحدث الحركات الإعرابية المختلفة فليعمل بها شيء من ذلك وإنما الذي يؤثر ويحدث الحركات الإعرابية هو المتكلم ولكن النحاة نسبوا اليها لأنها المرسدة إلى المعاني والرموز وهي نسبة جارية على أمن الاستعمالات العربية وأبلغها إذ هي السبب في الاهتداء إلى كنه المعنى المراد من الكلمة وإذا ثبت هذا فليعمل في اللغة مانع من نسبة العمل اليها وتسميتها عاملا (١)

الفصل الثالث في الاموال والقواعد التي وضعها النحاة للعوامل

حظيت دارية العامل في النحو بدراسات وأبحاث كثيرة ولقد طالت هذه الدراسات تنمو وتتفرع على مر العصور وعند كمال النحاة ولم يهتم بها تار من الدارسين سواء أكان لها مؤيدا أم معارضا ولم تخمد جذوتها في عصر من العصور منذ الخليل بن أحمد وسيبويه حتى عصرنا هذا ومن مظاهر عناية النحاة بالعوامل أن وضعوا لها قواعد أصولية تقوم عليها أبحاثها سواء أكانت موضع اتفاق أم موضع اختلاف بينهم ومن أهم تلك القواعد وأبرزها ما يلي :

القاعدة الأولى : الأصل في العمل للأفعال وهو فرع في الاسماء والحروف وكلما كان الفعل أمكن في بابه كان أوفر من العمل حظا فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله (٢)

وكون العمل أصلا في الفعل على أن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا فيكون افتقاره من

والقواعد

١ - انظر النحو الوفي ج ١ م ٧٣ - ٧٤ والنحويين القديم والحيث ١٨٦ - ١٩٠

٢ - انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ م ٥٥٠

جهة الاحداث والتحقيق ثم ان الفعل يعمل متصرفا وغير متصرف والفعل المتصرف أقوى من غير المتصرف لأنه لا يتصرف في معنوله والفعل الجاذا ضعيف لا يعمل فيما يتقدمه ويقول ابن الانباري في تقديم خبر ليس عليها وأما قولهم : ان الاصل في العمل للافعال وهي فعل يعمل في الاسماء والمعرفة والنكرة والخبر والمظهر قلنا هذا يدل على جواز اعمالها لانها فعل والاصل في الافعال أن تعمل ولا يدل على جواز تقديم معنولها لان تقديم المعنول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه وليس فعل غير متصرف فلا يجوز تقديم معنوله عليه فنحن علمنا بمقتضى الدليلين فأثبتنا له أصل العمل لوجود أصل الفعلية وسلبتها وصف العمل لعدم وصف الفعلية ^{والتصرف} (١).

القاعدة الثانية : الاصل في العامل تخالفه مع المعنول في النوع ولا اختلاف النوع ثلاث صور لأن الحرف يعمل في الفعل والاسم والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل الفعل في حرف ولا مثله ولا الاسم في حرف والصور العقلية تسعة وهي :

عمل الفعل في الاسم، وعمل الفعل في الفعل، وعمل الفعل في الحرف، وعمل الاسم في الاسم، وعمل الاسم في الفعل، وعمل الاسم في الحرف، وعمل الحرف في الفعل، وعمل الحرف في الاسم، وعمل الحرف في الحرف .

فان كان العامل والمعنول من نوع واحد بأن كانا اسمين فقط ولا يتصور اتحاد النوع الا فيهما لأن الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله فذلك الاتحاد في النوع لمشابهة العامل مالا يكون من نوع المعنول أو لتضمن العامل معنى مالا يكون من نوع المعنول فالاول كعمل اسم الفاعل والثاني كعمل المضاف في المضاف اليه ولو لا معنى الحرف لما جر الثاني إذا أضيف اليه الاول وانظر المبتدأ مع الخبر والحال مع المبتدأ عند من جوزه والتمييز مع المفرد نحو عشرين درهما . (٢)

والاصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل ويقول ابن الانباري وأما من ذهب الى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جوب الشرط فقال إنما قلنا ذلك لأن

(١) الانصاف ج ١ ص ١٦٣

(٢) انظر الفاكهي على القطر ج ١ ص ٣٧ - ٣٨ مع حاشية العليسي .

حرف الشرط وفعل الشرط بقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما اقتضياه معا وجب أن يعمل فيه معا كما قلنا في الابتداء والابتداء انهما يعملان في الخبر فكذلك هاهنا غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك عن ضعف وذلك لأن فعل الشرط فعل والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل^(١) وذلك لأن الأصل في الجواب أن يكون فعلا . وهكذا تقرر أن الأفعال لا تعمل إلا في الأسماء فقط ولا تعمل فيها إلا الرفع والنصب ولا ترفع إلا اسما واحدا وتنصب اسما أو أكثر وتعمل الرفع والنصب معا .

قال السهيلي : والفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه من الأسماء كالمصدر والفاعل والمفعول به أو ما كان تابعا لواحد من هذه نعتا أو توكيدا أو بدلا لأن التابع هو الاسم الأول في المعنى فلم يعمل الفعل إلا فيما دل عليه لفظه لأنك إذا قلت (ضرب) اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا وضروباً وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معـه والظرف^(٢) .

وقد ذكر أن النعت لا يعمل فيه الفعل عنده لأن الفعل لا يدل عليه وإنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ وذلك لأنك إذا قلت كتب كتابة فالفعل عامل في المصدر من حيث أنه المصدر جاء ليؤكد معنى في الفعل هذا المعنى هو ما يدل عليه الحدث فالارتباط في هذا التركيب بين الفعل والمصدر وأما إذا قلت حضر محمد العاقل فليس الفعل عاملا في النعت لأنه لا يدل عليه ومن ثم لا ارتباط ولا تعلق ولكن الفعل يصل في الحال والحال وصف لصاحبها وإن كانت الحال صفة كالنعت وضاحكا إذا كان حالا من زيد هو زيد في المعنى كما يكون إذا كانت نعتا كذلك لكن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت وإنما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل خاصة فالفعل إذن أولى بها من الاسم فعمل فيها دونه .

والسهيلي يذهب إلى أن العامل في المنعوت لا يعمل في النعت لأن النعت جئ به لمعنى في المنعوت لا في الفعل . وفي كلام السهيلي تناقض ففسد أبدى هذه الملاحظة الدكتور محمد الشاطر ، فرجعت إلى كلام السهيلي في كتابه نتائج الفكر ، فانظر التناقض بين كلامه في ص ٣٨٧ - ٣٨٨ وفي ص ٢٣١ - ٢٣٣ ولعله رجع عن أحد الرأيين ، انظر نتائج الفكر النسخة المصورة من الطبعة في المكتبة المركزية بالجامعة الإسلامية قسم العلوم الاجتماعية .

١- الانصاف ج ٢ ص ٦٠٨ .

٢- الاشياء والنظائر ج ١ ص ٢٤٥ ونتائج الفكر ص ٣٨٧ - ٣٨٨ .

القاعدة الثالثة : الأصل في الاسماء أن لا تعمل إلا ما أشبه الفعل كاسم
الفاعل والمفعول والمصدر ^{الذي} فما لا شبه له من الاسماء بالفعل لا يعمل
وقال البصريون إن العامل في المفعول هو الفعل وحده وردوا بقول من قال إن
العامل هو الفعل والفاعل ما أو الفاعل وحده وذلك للاجماع على أن الفعل
له تأثير في العمل وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل الاصطلاحي لأنه الاسم
والأهل في الاسماء أن لا تعمل وهو باء على أصله في الاسمية فوجب ألا يكون
له تأثير في العمل (١)

وقالوا أيضاً إن المبتدأ مرفوع بالابتداء ولا يصح أن يقال إن المبتدأ يرفع ^{الخبر}
والخبر يرفع المبتدأ لأن الأصل في الاسماء أن لا تعمل (٢)

والاسم إنما يعمل في الاسم لشبهه للفعل كاسم الفاعل عند الاعتماد أو الحرف
كالمتضاف إذا عمل في المتضاف إليه وفي الفعل لضمته معنى الحرف كاسم الشرط
الجازم للفعل ولا يعمل لاسم في الحرف بل هو المرفوع للموامل فيه (٣)

القاعدة الرابعة : الأصل في الحرف ألا تعمل إلا ما كان مختصاً بالحروف
المختصة إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه والاختصاص موجب للعمل
ليظهر أثر الاختصاص (٤) وإيضاح ذلك أن اختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة
تأثيره فيه فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى
له وقد ذهب ابن القيم إلى أن الأصل في الحروف أن تكون عاملة لأنها ليس
لها معان في أنفسها وإنما معانيها في غيرها وأما الذي معناه في غيره ^{نفسه} وهو
الاسم فأملة أن لا يعمل في غيره وإنما يجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على
معنى فيه لأن اقتضاه معنى فيقتضيه عملاً لأن اللفظ تابعة للمعاني فكما
تعمل الحرف بما دل على معنى وجب أن يتعلق به لفظاً وذلك هو المعنى فأملاً
الحرف أن يكون عاملاً فنسلك عن غير العامل وسبب سلبها العمل (٥)

(٥) المرجع السابق، الصفحة نفسها

(٦) بدائع الفوائد ج ١ ص ٣

١ - الانصاف ج ١ ص ٨٦

٢ - المرجع نفسه ج ١ ص ٤٦

(٣) بصرى على الفاكهي ج ١ ص ٣٧٨

٤ - المرجع نفسه ج ١ ص ٣٧٨

والحروف المعجمة كحروف الجر وحروف الجزم والمهمل هو غير المختص كحروف الاستفهام وبهذه القاعدة استدلال البصريون على أن لولا ليست رافعة للاسم بعدها وأنه مرفوع بالابتداء لأن لولا لا تختص بالاسم دون الفعل فانها قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم قال الشاعر (١)

قَالَتْ أَمَامَهُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الْأَسْهِمِ السُّودِ
لَا تُؤْتِرُكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهَا سَهْمٌ لَوْلَا حَدَّثْتَ وَلَا عَذَرْتُ لِمُخْشِدُودِ

فأدخل لولا على الفعل فدل ذلك على أنها لا تختص فوجب أن لا تكون عاملة وقد رد الكوفيون ذلك بأنها مختصة بالاسم وأن لولا التي في البيت ليست مع الاسم هي مركبة معها في قولك لولا زيد لا كرمته وإنما لو حرف باء على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لا امتناع غيره و (لا) معها بمعنى لم لأن لامع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل فكأنه قال قدر مينهم لو لم أحد وهذا كقوله تعالى (فلا اقتحم العقبة) (٢) أي لم يقتحم العقبة وكقوله تعالى (فلا صدق ولا ملي) (٣) أي لم يصدق ولم يعمل فلولاهذه ليست لولا التي وقع فيها الخلاف فدل على أنها مختصة بالاسماء دون الأفعال فوجب أن تكون عاملة على ما بيننا . (٤) واستنادنا إلى هذه القاعدة قال الكوفيون : إن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب بحذف حرف الخفض وذلك لأن الأسماء فيما عطفهم أن لا تكون عاملة البتة لأن الحرف وإنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً بحرف الخفض لما اختص بالاسماء عمل فيها وكحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها وإذا كان غير مختص وجب أن لا يعمل كحروف الاستفهام وحروف العطف لأنها تارة تدخل على الاسم نحو ما زيد قائم وتارة تدخل على الفعل ما يقوم زيد فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ولهذا كانت مهمله غير عاملة في لغة بني تميم وهو القياس وإنما أعملها الحجازيون لأنهم شبهوها بليبي من جهة المعنى فهو شبهه ضعيف فلم يبق على العمل في الخبر كما عملت لبيبي لأن لبيبي فعل وما حرف والحرف أضعف من الفعل فيبطل أن يكون منصوباً بما ووجب

١ - والبيت نسبة ابن يعيث إلى الجموح وكذلك صاحب اللسان في مادته (مخبر) ==
وقال ويقال أنه لراشد بن عبد ربه وكان اسمه غاوريا فسماه النبي صلى الله عليه وسلم راشداً والامامة اسم امرأة والاسم السود كناية عن الأسطر المكتوبة ==

أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض لأن الأصل ما زيد بقائم فكما حذف حرف الخفض
 وجب أن يكون منصوباً (١) ولما كانت حروف العطف غير مختتم، قال البصريون إن
 واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب محذوفة مقدرة لأن حرف العطف غير مختتم، فوجب
 أن لا يكون عاملاً فيجب أن يكون العامل رب مقدرة لأن واو رب عارضة عند البصريين
 وهي غير عارضة عند الكوفيين وعاملة الجر في الذكرة لنبايتها عن رب (٢)
 وكذلك قال البصريون إن عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية في مثلاً
 لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بتقدير أن وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون
 حرف عطف والأصل في حرف العطف أن لا تعمل لأنها لا تختتم، لأنها تدخل تارة على
 الاسم وتارة على الفعل وكذا قالوا أيضاً في الفعل المضارع المنسوب بعد فاء
 السببية إنه منصوب بأن مقدرة لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف والأصل
 في حرف العطف أن لا تعمل لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال (٣)
 وهذه القاعدة ليست على إطلاقها لأن الحروف على ثمانية أنواع :

النوع الأول : ما لا يختتم بالأسماء ولا بالأفعال بل يدخل على كل واحد منهما
 ولا يعمل على ما هو الأصل والحق الواجب له من إعمال الحرف المشترك لأن ما كان
 من الحروف بهذه الصفة لا يعمل في اسم ولا فعل كألف الاستفهام بقولهم أيقوم زيد
 بالدخال حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول : أزيد أخوك فتدخل همزة الاستفهام
 على الاسم وكذلك ما إذا نفيت بها على لفة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها
 على الاسم والفعل فلا يعملها نحو ما زيد قائم وما قام زيد ومن شبهها بليس
 فاعملها لم يجز أن تدخل على الفعل إلا برها إلى أصلها في ترك العمل (٤)
 النوع الثاني : ما هو مشترك بين الاسم والفعل ولكنه يعمل على خلاف الأصل

== يعني هلا كتبت لي كتاباً ويقال إنه نظر مقلتيه وحددت معناه حرمت ومنعت
 وفارقني الحد والجد والحظ والعذري المعنوية ومحا الشاهد لولا حددت حيث خلت
 لولا على الفعل . انظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٦ .

٢ - سورة القيامة آية

٤ - الانصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٧٧ (تابع لمفحة الماينينة)

١ - الانصاف ج ١ ص ١٦٥ ٢ - المرجع السابق ج ١ ص ٣٧٦ مسألة ٥٥

٣ - الانصاف ج ١ ص ٥٥٦ - ٥٥٨

٤ - الأصول لابن السراج ج ١ ص ٥٥ - ٥٦

كالا حرف المشبهة بليس وانما عملت لمعارض الحمل على ليس على أن من العرب من يهملهن على الأصل .

النوع الثالث : ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفى على ما هو الاصل

النوع الرابع : ما يختص بالاسم ولكنه يعمل العمل الغير الخاص بالاسم

وذلك ان واخواتها على خلاف الاصل لان الرفع والنصب غير خاصين بالاسم ولذا احتاجوا لتعليله وانما لم تعمل إن واخواتها وأحرف النداء العمل الخاص بالاسماء وهو الجر بنا على أن حق المختص أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل لشبهه ان واخواتها بالافعال في المعنى فانَّ وأنَّ يشبهان أوكد وليت أتمنى ولعل أترجى وكان أشبه ولكن استدرك وأحرف النداء ثابت عن أدعو على القول بأنها العامل في المنادى .

النوع الخامس : ما يختص بالاسماء ولا يعمل شيئا على خلاف الأصل كلام

ا لتعريف وها التنبيه على خلاف الاصل لتنزيلها منزلة الجزئ من الاسم وجزء الشيء لا يعمل فيه بدليل أن العامل يتخطاهما ويعمل فيما بعدهما .

النوع السادس : ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم على ما هو الاصل

والحق الواجب كالجوازم .

النوع السابع : ما يختص بالفعل ويعمل النصب على خلاف الاصل كنواصب

المضارع لان النصب لا يختص بالفعل وانما عملت أن المصدرية النصب خلا لها على أن المشددة ووجه الشبه أن كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة أولها همزة وعملت ان النصب لحملها على أن المصدرية لشبهها بها في كون آخره نونا ساكنة وفي الدخول على المستقبل وبعض العرب أهمل ان مراعاة لعدم الاختصاص كما ألغى بنو تميم ما لعدم الاختصاص وعملت لن واخواتها النصب ون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على أن بعضهم جزم بها .

النوع الثامن : ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف . أما

السين وسوف فلانها كجزء من الفعل لان الفعل دل على الزمان المحصل وهما يخصانه حتى يدل على ما وضع له فهما معه بمنزلة فعل موزوع دل على الزمان المستقبل من غير اشتراك .

وأما قد فتدخل على الماضي والمستقبل ثم انها تقرب الماضي من الحال وهذا تأثير في زمان الفعل فصارت كالسين ولكونها كالجزء من الفعل لم يفصل بينهما فاصل وكذلك أحرف المضارعة نزلت منزلة الجزء من الفعل والعامل يتخطاها والقاعدة تقول جزء الكلمة لا يكون عاملا فيها وقد قيل إن أن المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها موصولة تؤول مع الفعل بالمصدر ولعل علة خروجها هو لعارض الحمل على أن . (١)

وخلاصة القول أنه من المعروف عند النحاة أن الحروف إما أن تكون من المشترك وإما أن تكون من المختص بالاسماء وإما أن تكون من المختص بالافعال وأن حق المشترك الإهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ولا يهمل ولا يعمل العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وأما ما خالف ذلك فخارج عن الأصل ولكن ما يقتضى لكون حق المشترك الإهمال والظاهر أن حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا وإذا عمل عملا غير خاص لا يحتاج الى تعليل لم أجد من أجاب على هذه المسألة ومؤدى هذه القاعدة أن حق العامل أن يكون مختصا لان العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصا بالاسماء ان كان من عواملها كحروف الجر ومختصا بالافعال ان كان من عواملها كحروف الجزم وانما لم تعمل أدوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل ولم تعمل لولا ولوما الا متناعتان وان كان لا يليهما الا الاسم لانهما ليستا مختصتين بالاسماء ان لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه وكان عليهما الجراعات للمختص بالاسم المختص في الأعراب وهو الجر على ما تقرر في العوامل أو يكونان كان وأخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب الى أن تاليهما مرفوع بهما وهو مذهب الفراء وابن كيسان وعزاء أبو البركات ابن الأنباري الى الكوفيين والصواب أنه مرفوع بالابتداء وهو مذهب البصريين لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الجر ان استحق العمل فلو كانت لولا عاملة لجرت ثم ان لا ممن

(١) انظر حاشية ابن حيدون ج ١ ص ٢٣ والفاكهى على القطر مع حاشية العليى ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ وحاشية الصبان ج ١ ص ٤٤

من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها أن لا تعمل في واحد منهما غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلة عارضة وهي مضارعتها ان كما أعطت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها ليس والاصل أن لا تعمل والحروف اذا كان لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل فمتى وجدت مختصا لا يعمل أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العلة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس . (١)

وكان القياس في (ما) النافية أن لا تعمل الا أنها لما كان لها شبهان شبه عام وشبه خاص عملت فالعام شبهها بالحروف غير المختص في كونها تلى الاسماء والافعال والخاص شبهها بليس وذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك وتخلص الفعل المحتمل للحال والاستقبال كما أن ليس كذلك فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنو تميم ومن راعى الشبه الخاص أعطها وهم الحجازيون (٢) قال أبو حيان وهو كلام حسن غير أنه لا يفيد في هذا الموضوع ما قصدوه وذلك لانا نقول على تقدير أن تكون مختصة بالاسماء انما تستحق العمل في المفرد كسائر الحروف المختصة بها وما إنما عملت في جزأى الجملة. وقد تقدم لنا في أول الكتاب المفروع منه أن شأن العوامل أن يحدث العمل في المفردات وأنه ليس للعوامل تأثير في الجمل لأنها ليست محلا لتأثير العوامل فيها فالحق أن الذى قرروه غير محتاج اليه في اثبات عمل ما وان يقال ابتداء أن ما انما عملت حملا على ليس للشبه الذى بينهما وليس انما عملت لما عملت له كان وأخواتها ولا شك أن حمل الشئ على الشئ ليس بواجب فمن ثم لم يحمل بنو تميم فاهلوا وحمل الحجازيون فاعلوا فعمل ما استحساني لا قياسى . (٣)

واعلم أن الحروف العاملة قد يكون لها عمل في حال ولا يكون لها عمل في حالة أخرى مثل لولا تعمل الجر في المضمر ولا تعمل في المظهر ولدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها وعسى تنصب المضمر نحو عساك وعساى وعليها مع الظاهر الرفع

(١) انظر الاشياء والنظائر ج ١ ص ٢٤٠ - ٢٤١

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٢٤٠

(٣) التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢ مخطوط مصورة في المكتبة المركزية بالجامعة .

وكذلك لا تعمل الا في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل وكذلك حروف القسم تختص باسم الله وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذلك واو القسم منذ ومنذ وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر . (١)

القاعدة الخامسة : عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما أن عوامل الافعال لا تعمل في الاسماء وهذه القاعدة نص عليها ابن الانباري في الانصاف (٢). وهذه القاعدة باجماع البصريين والكوفيين ومع ذلك ذهب الكوفيون الى أن حتى تنصب الفعل المضارع بنفسها وتجرا الاسم بنفسها وذلك أنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى كي وإما أن تكون بمعنى الى فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها وقالوا إنها تخفض الاسم بنفسها لأنها قامت مقام الى والى تخفض ما بعدها فكذلك ما قام مقامها فهم يضعون أصلاً بقول إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ويلتزمون ذلك في كي فلا يجيزون أن تعمل الخفض لان عوامل الافعال لا تكون عوامل الاسماء ولكنهم في حتى يذكرون أصلهم الذي وضعوه وحجتهم التي ساقوها ولا يرون مانعاً من أن تنصب الفعل بنفسها فتكون من عوامل الافعال وتخفض الاسماء فتكون من عوامل الاسماء فتعمل في الاسم والفعل وتركوا مبدأ الاختصاص وبهذه القاعدة رد عليهم البصريون فقررروا أن الناصب للفعل هو (أن) المقدرة دون حتى فقالوا لأننا أجمعنا على أن حتى من عوامل الاسماء وإذا كانت من عوامل الاسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الافعال لان عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال كما أن عوامل الافعال لا تكون عوامل الاسماء فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير أن (٣) وإنما وجب تقديرها دون غيرها لان أن مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر وهي أم الحروف الناصبة للفعل فلهذا كان تقديرها أولى من تقدير غيرها والذي يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير

(١) انظر الاشياء والنظائر ج ١ ص ٢٤٨

(٢) ج ١ ص ١٩٦ السألة ٢٤ وج ٢ ص ٥٩٨ السألة ٨٣

(٣) الانصاف ج ١ ص ٥٩٨ - ٥٩٩ والمقتضب ج ٢ ص ٥ ، ٧ وج ٣ ص ٢٦٣

أن لا بها قول الشاعر: (١)

داوينا عين أبي الدهيق بطله حتى المصيف ويغلو القعدان

فالمصيف مجرور بحتى ويغلو عطف عليه فلو كانت حتى هي الناصبة لوجب أن لا يجرى الفعل ها هنا منصوبا بعد مجىء الجر لان حتى لا تكون فى موضع واحد جارة وناصبة والمعطوف يجب أن يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل (يغلو) فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا واذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون (يغلو) منصوبا بتقدير أن لان أن مع الفعل بمنزلة الاسم ولكن أن المعروف أن أن المصدرية تقدر بعد حرف من حروف العطف وليس هنا هذا الحرف الذى تقدر أن بعدها وذلك لان حتى المذكورة قد علمت الجر فى الاسم الذى بعدها ولذا لا بد من تقدير حتى أخرى بعد الواو وتكون أن المصدرية وما علمت فيه فى تأويل مصدر مجرور بها وتكون الواو قد عطف حتى ومجرورها على حتى المذكورة ومجرورها وكأنه قد قال حتى المصيف وحتى يغلو القعدان . (٢)

وقال البصريون ان كى تنصب الفعل المضارع بنفسها فرد هم الكوفيون بأن عوامل الاسماء لا تكون عوامل الافعال فقد قالوا ان كى لا تكون الا حرف جر واعترض على هذه القاعدة بأى رجل تضرب أضرب فان أى علمت علمت الجر فى الاسم بالاضافة والجزم فى الفعل والجواب عن هذا بأن القاعدة تعنى من جهة واحدة وما هنا ليس من جهة واحدة فان الجهة فى أى مختلفة فان جزمها من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الاضافة مع اتحاد المعنى وكذلك لا ترد نقضا للقاعدة اللام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة ويبدو أن الكوفيين لا يرون كلية هذه القاعدة . (٣)

١ - وأبو الدهيق كنية رجل ومطله تسويغه فى قضاء حاجته ولم يفعل . والمصيف زمان الصيف ويغلو مضارع غلا البعير فى سيرة غلوا اذا ارتفع فى سيره فجاور حسن السير والقعدان جمع قعود وهو من الابل الذى يقتعد الراعى فى كل حاجة يتخذ للركوب ولحمل الزاد والمتاع .

٢ - محى الدين عبد الحميد تعليق على هامش الانصاف ج ٢ ص ٥٩٩

٣ - انظر ميس على الفاكهى ج ١ ص ١٥٩

القاعدة السادسة لا يقع المعمول الا حيث يقع العامل وذلك لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل في أحسن أحواله أن يقع موقعه اذ لو قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل لقد منا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد فتجمل مرتبته فوق مرتبة السيد وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية العدل علما بأن هذا الكلام ليس على إطلاقه فقد يتقدم العامل ولا يتقدم المعمول ، وذلك كتقديم الفعل على الفاعل وكجواز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها ولا يجوز أن يتقدم معموله على الاسم وهو غير طرف ولا جار ومجرور .

قال الخضرى : (قولهم لا يتقدم المحمول الا حيث يتقدم العامل) الأصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الأصل كما أجازوا تقديم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر نحو ان في الدار زيدا جالس ، وقد موا معمول الفعل أى الفعل المنفى بلم ولن دونه كزيदा لم أولن أضرب ومعمول الخبر الفعلى على المبتدأ عند البصريين دونه كعمرا زيد ضرب ومعمول الفعل بعد أما دونه نحو فأما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لنكات تعلم من أبوابها ^(١) .

وقد يتقدم المعمول ولا يتقدم العامل وذلك كجواز تقديم معمول خبر ما الحجازية وهو ظرف أو جار ومجرور ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وكجواز تقديم معمول خبر الا حرف المشبهة بالفعل على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور مع أن الخبر لا يتقدم على الاسم ، وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا أو جملة ، ورد عليهم البصريون بجواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ وذلك لأن المعمول لا يتبع الا حيث يقع العامل . ألا ترى أنك لو قلت القتال زيدا حين تأتى فتصبت زيدا بتأتى لم يجز لأنه لا يجوز أن يتقدم تأتى على حيث ، فنقول القتال تأتى حيث ، فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعا كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لا ممتنع تقديم معموله على المبتدأ لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل أحسن أحواله أن يقع موقعه إذ لو قلنا : إنه يقع حيث لا يقع العامل لقد منا التابع على المتبوع وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية العدل واذا ثبت جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فجواز تقديم الخبر عليه من باب أولى حيث ثبتت تقدم

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ١١٤ .

معمول خبر المبتدأ على المبتدأ . (١)

وقالوا أيضا انه يجوز تقديم معمول الخبر على ليس لا خبر ليس عليها لقوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (٢) فقد تقدم معمول الخبر على ليس فان يوم يأتيهم متعلق بمصروفا ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس ما جاز تقدم معمول خبرها عليها لان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ويدل على ذلك أنها فعل والاصل في العمل للافعال وهي تعمل في الاسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضرة وتلحقها الضائير وتاء التأنيث الساكنة كالأفعال المتصرفية فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها . (٣)

والخلاصة ما تقدم أنه قد عورضت هذه القاعدة بأنها ليست مطردة تمام الاطراد وقد وقع المعمول حيث لا يقع العامل في عدة مواقع .

الاول اذا كان خبر المبتدأ فعلا ولم يجيزوا تقديمه على المبتدأ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فلا يقول ضرب زيد على أن في ضرب ضمير وجملته خبر المبتدأ مقدم لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه نحو عمرا زيد ضرب .

الموضع الثاني : خبر ان اذا لم يكن ظرفا أو جازوا مجرورا لم يجيزوا تقديمه على اسمها فلا يقولون : (ان جالس زيدا) وأجازوا تقديم معموله على الاسم فيقولون : إن جالسك زيدا جالس .

الموضع الثالث : الفعل المنفى بلم أولن نحو لم أضرب ولن أضرب لم يجيزوا تقديمه على المنفى وأجازوا تقديم معموله عليه نحو زيدا لم أضرب وعمرا لن أصحاب .

والموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ولم يجيزوا ايلائه لأما وأجازوا ايلاء معموله لها نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) وبأن بعض المعمولات قد يكون تقديمها بسبب التوسع فيها أنفسها كالظرف والجار والمجرور وليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله . (٤)

(١) الانصاف ج ١ ص ٦٧ - ٦٨

(٢) الزمر ٨ / هود

(٣) الانصاف ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٣

(٤) انظر هامش أوضح المسالك ج ١ ص ٢٤٥

(١)

وقد نص ابن مالك في شرح الكافية على أن هذه القاعدة أغلبية غير لازمة

ولهذه القاعدة لا يجوز تقديم معمول التوابع على المتبوع لأن معمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع خلافاً للكوفيين فـ في تجويزهم ذلك فيقال : هذا طعامك رجل يأكل ووافقهم الزمخشري في قوله تعالى : (فقل لهم في أنفسهم قولا بليفاً)^(٢) فجعل في أنفسهم متعلقاً بـ بليفاً .^(٣)

القاعدة السابعة عدم العامل^{اللفظي} / يكون عاملاً عند البصريين ولا يكون عاملاً عند الكوفيين وقد رفض الكوفيون أن يكون الابتداء عاملاً في الابتداء لأن الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية وإذا كان كذلك فهو عبارة عن انعدام العامل وعدم العوامل لا يكون كاملاً ويخرجون بالنتيجة المنطقية وهي أن الابتداء لا يكون عاملاً والا وجب أن يكون كل ما يبتدأ به مرفوعاً وهم يبتدئون بالانصبوبات والمسكيات والحروف فلا يكون الابتداء إذن مؤثراً للرفع^(٤) والبصريون قالوا : إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالحرق للنار والاغراق للما والقطع للسيف وإنما هي إمارات ودلالات فالإمارات تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده كما سيأتي تقرير هذا وقد تقدم أيضاً شيء من هذا في الفصل السابق وقد كان مقتضى هذا القياس والتطبيق أن يجوز في الفعل المضارع رفعه بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ولكن الكوفيين نقضوا مذهبهم حيث ذهبوا إلى أن الفعل المضارع مرفوع لتعريه من العوامل اللفظية الناصبة والجازمة وذلك لأن العوامل الناصبة تدخل عليه فتؤثر فيه النصب والجازمة كذلك تؤثر فيه الجزم وإذا لم يدخله شيء منها كان مرفوعاً فالتعري من العوامل إذن عامل عندهم ولا شك أن ذلك تناقض . .

القاعدة الثامنة : الفروع من العوامل دون درجة الأصول .

قال الكوفيون إن أن وأخواتها لا ترفع الخبر وذلك للاجماع على أن الأصل

(١) ج ١ ص ٣٩٣

(٢) النساء آية (٦٢) .

(٣) جمع الهوامع ج ٢ ص ١١٦ والكشاف ج ١ ص ٥٣٧ .

(٤) والانصاف ج ١ ص ٤٦

فى هذه الحروف^{أن} لا تنصب الاسم وانما نصبته لأنها أشبهت الفعل فاذا كانت انما علت لشبهها الفعل فهى فرع عليه واذا كانت فرعا فهى أضعف منه فينبغى الاتعمل فى الخبر جريا على القياس فى حط الفروع عن الأصول لاننا لو أعلنهاها عمله لأدى ذلك الى التسوية بينهما وذلك لا يجوز فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها يدل على ذلك أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر :

فلا تتركنى فيهم شطيرا
انى اذن أهلك أو أطميرا

فنصب باذن على أنها معترضة بين ان وخبرها فدل على ما قلنا ولكن البصريين قالوا : انما قلنا : ان هذه الاحرف تعمل فى الخبر وذلك لأنها شابهت الفعل شبها قويا لأنها أشبهته لفظا ومعنى من خسة أوجه كما سيأتى فى القاعدة السابعة عشر ولذا علت عمله ولما كانت فرعا فى العمل على الفعل قدم منصوبها على المرفوع حتى يكون الفرع للفرع ولم يجز تقديم المرفوع أو المنصوب كما جاز ذلك فى الفعل لثلا يجرى مجراه فيسوى الفرع بالاصل وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينهما وبين الفعل لان الاصل أن يذكر الفاعل عقب الفعل قبل ذكر المفعول فلما قدم المنصوب وأخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الاحرف للفعل وانحطاط عن رتبته وأولوا ما استدل به الكوفيون ولكنهم مع ذلك لا يرون هذه القاعدة فى اسم الفاعل لم يرو أن يقدم منصوب اسم الفاعل على مرفوعه وان كان اسم الفاعل انما عمل لأنه يشبه الفعل فهو فرع فى العمل عليه كما أن ان فرع فى العمل عليه وكان التطبيق الصحيح للقاعدة يقتضى أن يلزم هنا ما التزم فى ان حتى تستمر درجة الفرع منحلة عن درجة الأصل . ولهذا القاعدة لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتبار لانه فرع من الفعل فى العمل والقاعدة انحطاط الفروع عن رتبة الاصول ولذا اشترط كذلك فى عمل المصدر والصفة المشبهة والمثلية المبالغة واسم المفعول واسم التفضيل لفرعية هذه الانواع . (١)

واعبارا لهذه القاعدة قال البصريون أن معمولات عليك ودونك وعندك فى الاغراء لا يجوز تقديمها عليها لان هذه الالفاظ فرع فى العمل على الفعل

لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي ألا تتصرف تصرفه فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كالحال لا يجوز تقديمها إذا كان العامل فيها غير الفعل وذلك حتى لا يسوى بين الأصل والفرع وهو غير جائز لا لحطاط درجة الغرور عن الأصول أبدا .

ونقض الكوفيون هذه القاعدة وقالوا : يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو .
زيد ا عليك به وعمر ا عندك وبكر ا ونك واستدلوا بالنقل والقياس . أما النقل فقوله تعالى : (كتاب الله عليكم) وأما القياس فعلى أن هذه الالفاظ قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل وستأتى مناقشة هذه الأدلة في العوامل الجوامد .

ولهذه القاعدة كان عمل (لا) عمل ان بشروط فلا لا تعمل الا في النكرة وان تعمل في النكرة والمعرفة و (لا) تتركب مع الاسم لضعفها و (ان) لا تتركب لقوتها و (لا) لا يفصل بينها وبين اسمها بالظرف والجار والمجرور وان تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف والجار والمجرور . . وقد نقض الكوفيون أيضا هذه القاعدة في اسم الفاعل ولم يكن عندهم ما يمنعهم من أن يقولوا أنه يعمل عمل الفعل بدون شروط ولم يلتزموا بهذه القاعدة من أن الفرع يجب أن ينحط عن درجة الأصل . فان قالوا : ان اسم الفاعل عندهم هو الفعل الدائم لفظه لفظ الاسماء لدخول دلائل الاسماء عليه ومعناه معنى الفعل لانه ينصب فالجبهة التي هو فيها اسم فهو ليس فرعا عن الفعل وانما هو منه فهو قسيم للماضى والمضارع فان التناقض يأتيهم أيضا من جهة أخرى تلك أنهم قالوا : ان أفعل في التعجب اسم لانه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الاسماء قالوا ان نعم وبش اسمان اما لدخول حرف الخفض عليها وحرف الخفض من خصائص الاسماء واما لدخول حرف النداء عليهما والنداء كذلك من خصائص الاسماء ولو كانا فعلين ما دخلهما ما هو خاص بالاسماء فاذا كان قبول الكلمة خصائص الاسماء يجعلنا نحكم باسميتها فلا شك في أن التنوين من خصائص الاسماء وهم يقولون بذلك واسم الفاعل يقبل التنوين بل انه يقبل العلامات التي كان دخولها في الظاهر على

فعل المدح والذم وهى حروف الجر التى دفعتهم الى القول بأنه اسم لدخول حرف الجر فى الظاهر عليه فكان من الواجب ألا يكون اسم الفاعل فعلا ومن الممكن أن نقدر فيما استدلوا به على اسمية نعم وبئس ما يجعل هذه الخصائص ليست داخلية عليها بل على أسماء مقدرة وتقديرها ليس خارجا عن الأسلوب النصيح .

أما اسم الفاعل فلا يمكن فيه ذلك ولا سبيل الى تأويله ونحن نعمل اسم الفاعل بمشابهته الفعل ولا غرابة فى أن تكون المشابهة مسوقة للعميل فقد قالوا ان الاسم الصريح يعمل فالمبتدأ يرفع الخبر فليس صحيحا اذن ما ذهبوا اليه من أن اسم الفاعل فعل لأنه ينصب وهو باق على اسميته .

وقولهم : ان ان المشددة لا تعمل الرفع فى الخبر لأنها فرع والفرع ينحط عن الأصل يتعارض هذا القول مع ما ذهبوا اليه من أن أن المصدرية تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، وذلك لأن المشددة انما عملت لشبهها بالفعل وأن المصدرية انما عملت تشبيها لها بأن المشددة فاذا كانت أن المشددة لا تعمل الرفع فى الخبر مع ظهورها فى الكلام حتى يتحقق انحطاط درجة الفرع عن الأصل فكيف يسوغ فى العقل أن تعمل أن المصدرية مع حذفها من الكلام مع أن المشددة لا تعمل مع الحذف^(١) وهى محمولة على المشددة ألم يكن الأعدل فى الحكم والأقرب من النظر أن يقتصر عملها فى حالة وجودها حتى تتساوى بأصلها الذى ترجع اليه وهذا هو الأكثر انسياقا مع القاعدة وهو الأقرب شبهة لأصل أن لا تعمل مطلقا أو أن تعمل بشرط وجود مقويات ومساعدات حتى تنحط درجتها تطبيقا للقاعدة والتزاما للأصل . . .

ومذهب البصريين أن أن المصدرية لا تعمل فى المضارع النصب مع الحذف من غير بدل وذلك لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغى أن لا تعمل مع الحذف وأن المصدرية انما عملت حملا لها على أن المشددة التى هى من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ولما كانت أن المشددة لا تنصب مع الحذف فان المصدرية أولى بعدم نصبها مع الحذف لئلا يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز .^(٢)

(١) انظر الانصاف ج ٢ / ٥٦٣ و ١ / ١٧٦

(٢) انظر الانصاف ج ٢ ص ٥٥٩ وما بعدها .

ولا جل هذه القاعدة اشتراطوا في بعض العوامل لعلها مثل اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب ولا العاطلة عمل ان والحروف المحمولة على ليس لان هذه كلها عوامل فرعية تحتاج الى مقويات ومساعدات وتبدو ظاهرة الاضطراب في هذه القاعدة وهي قاعدة أغلبية والعبرة الغالبة ولا شك في أن لكل قاعدة شواذ ونوادير وهذه لا تعد نقضا للقاعدة .

القاعدة التاسعة : ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب الا ويعمل الرفع وقال الكوفيون : ان الاحرف المشبهة بالفعل تنصب المبتدأ ولا ترفع الخبر لما تقدم من انحطاط درجة الفرع عن الاصل ورد عليهم بهذه القاعدة وما ذهبوا اليه يؤدي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا يجوز

فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما عملت في الاسماء النصب ^{فان ابن ابي عمير ليس في كلامهم} ^{حرف يرفع ولا ينصب} ^{في كلامهم} ولهذا يطل قول من قال : إن لولا هي الرافعة للاسم ^(١) وقد عورضت

هذه القاعدة بأن عامل التمييز في نحو رأيت أحد عشر كوكبا عمل النصب ولم يعمل الرفع وهو المميز وهو أحد عشر وبأن المصدر قد يعمل النصب ولا يعمل الرفع نحو قوله تعالى (أو اطعم في يوم ذي سفينة يتيما) ^(٢) ويعامل الحال في نحو قوله تعالى (هو الحق صدقا) ^(٣) والعامل هنا معنى الجملة وقد عمل النصب ولم يعمل الرفع وعند الخليل وسيبويه ان لا التي لنفى الجنس اذا سبقت بهمزة الاستفهام تكون للتمنى فلا خبر لها وعملها في الاسم فقط كقول الشاعر : ^(٤)

ألا عمر ولي مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

والظاهر أن المراد بالعامل ليس مطلق العامل وانما هو الحرف بدليل

ما نقله السيوطي في الاشياء والنظائر ^(٥) عن ابن ابياز . ^(٦)

(١) انظر الاشياء والنظائر ج ١ ص ٢٤٢ والانصاف ج ١ ص ١٨٥

(٢) آية (١٤-١٥) من البلد .

(٣) آية (٣١) من فاطر .

(٤) والبيت لا يعرف قائله ولي أدبر وذهب : يرأب : يجبر ويصلح ، أثأت فتقت وصعدت .

(٥) ج ١ ص ٢٤٧

(٦) هو الحسين بن بدر بن ابياز بن عبد الله كان أوحده زمانه في النحو والصرف وأشهر نحاة الشرق نشأ ببغداد . ومات بها سنة ٦٨١ هـ وترجمته في البغية .

ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال ان لولا هي الرافعة للاسم .

القاعدة العاشرة لا يجوز الجمع بين العامل وعوضه : وهذه القاعدة مأخوذة من قاعدة عامقوهي لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض عنه استدلال البصريون بهذه القاعدة فقالوا : ان واو رب ليست هي العاملة وانما العمل لرب بدليل أنه يحسن ظهورها معها ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها . (١)

وقال الكوفيون ان الواو هي العاملة لانها نابت عن رب كواو القسم فانها لما نابت عن الباء علت الخفض كالباء فكذلك الواو هنا لما نابت عن رب علت الخفض كما تعمل رب . وقالوا أيضا : ان واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال وبالله لا فعلن على أن يكون حرفي قسم وكذلك التاء لما كانت عوضا عن الواو ولم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال : ووتا الله على أن يكون حرفي قسم وأما قوله تعالى : (وتالله لا أكيدن أصنامكم) (٢) قالوا وفيه حرف عطف وليست واو قسم . فلم يحتج أن يجمع بينهما وبين تاء القسم وأجازوا حذف حرف القسم اذا عوض عنه ألف الاستفهام أو هاء التنبيه نحو : الله ما فعل وهالله ما فعلت لان ألف الاستفهام وهاء التنبيه صارتا عوضا عن حرف القسم والذي يدل عليه أنه لا يجوز أن يظهر معها حرف القسم فلا يقال أوالله ولا ها والله . (٣)

واستنادا الى هذه القاعدة قالوا : انه لا يجوز اظهار أن بعد كي وحتى لانهما صارتا بدلا من اللفظ بأن كما صارت (ما) بدلا من الفعل في قولهم أما أنت منطلقا انطلقت معك والتقدير أن كنت منطلقا انطلقت معك فحذفت كان وجعلت ما عوضا عنه فلا يجوز أن تظهر أن بعد كي وحتى كما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد ما وكما في المصدر المنصوب النائب عن فعله . واستدل الكوفيون أيضا بهذه القاعدة على أن لولا ترفع الاسم بعدها لانها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر

(١) انظر الانصاف ج ١ ص ٣٧٦ - ٣٨١

(٢) آية (٥٧) من سورة الانبياء .

(٣) انظر الهمع ج ٢ ص ٣٩

لرفع الاسم لان التقدير في لولا زيد لا كرمك لو لم يمنعني زيد من اكرامك لا كرمك
والا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا على لفصارت بمنزلة حرف واحد وصار
هذا بمنزلة قولهم أما أنت منطلقا انطلقت معك تقديره فيه أن كنت منطلقا
انطلقت معك فحذف الفعل وزيد ما عوضا عن الفعل ^(١) وقد يجوز اجتماع
العامل وعوضه اذا قصد به تأكيد ولا يلزم منه اجتماع العوض والمعووض عنه لانهم
جعلوا التكرار عوضا عن الفعل في حالة حذف الفعل لا حالة ذكره ومنع بعض
النحويين أن يكرر/توكيد لثلاثا يجتمع العوض والمعووض عنه لانهم جعلوا التكرار نائبا
عن الفعل . ^(٢)

القاعدة الحادية عشرة: العوامل لا تدخل على العوامل : قال أبو
البركات ابن الانباري ^(٣) ردا على الكسائي الذي يقول : ان المضارع يرتفع
بالزوائد في أوله انه فاسد من وجوه .

الاول : انه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم لان عوامل
النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

الثاني : أنه لو كان الامر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول
النواصب ولا ينجزم بدخول الجوازم الزائد أبدا في أوله فلما انتصب بدخول
النواصب وانجزم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب اليه والوجه الثالث أن
هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه فلو قلنا
انها هي العاملة لادى ذلك الى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال ويخرج على
هذا أن المصدرية فانها تعمل في الفعل المستقبل ^{٥٥٢} ومعه في تقدير المصدر لانها
قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل وكل واحد منهما منفصل عن صاحبه فذلك يظهر
الفرق بينهما . ^(٤)

وجاء أيضا في الانصاف ردا على الكوفيين الذين يقولون ان الظرف يرفع الاسم

(١) انظر الانصاف ج ١ ص ٧١

(٢) ، الصبان ج ٣ ص ٨٠

(٣) ، الانصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٥٥٢ - ٥٥٤

~~(٤) ، ج ١ ص ٥٢ - ٥٣~~

إذا تقدم عليه قال والظرف لا يصلح ههنا أن يكون عاملاً لوجهين :

أحدهما : أن الأصل في الظرف أن لا يعمل وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان ههنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول (إن أملك زيداً وظننت خلفك عمراً وما أشبه ذلك ولأن عاملاً لا يدخل على عامل فان كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك . (١))

وذكر الوجه الثاني بأنه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع به الاسم في قولك بك زيد مأخوذ وبالأجماع أنه لا يجوز ذلك ثم ذكر الاعتراض على الوجهين الآخرين وجوابه . والمقصود بهذه القاعدة : أن العامل لا يدخل على عامل آخر فيؤثر في معنوه ويبطل عمل الأول والا فان الأفعال أمهات العوامل وهي تدخل عليها عوامل النصب والجزم قال تعالى : (لئلا يعلم أهل الكتاب) (٢) فادخل لام الجر على أن الناصبة وقال تعالى : (وإن لم تغفرلنا وترحمنا) (٣) فادخل أن على لم فابطل النحاة أحد العاملين أو أن أحدهما عامل في المحل والآخر في اللفظ . قال ابن السراج : واعلم أن الفعل إذا كان مجزوماً في الجزاء وغيره فإنه يعمل عمله إذا كان مرفوعاً أو منصوباً . (٤)

وقد يدخل العامل على العامل إذا أريد تأكيد الأول نحو قام قام زيد وكقول الأعرابي وقد سئل أتقول الحق فاجاب (وهل يقول يقول غيري الحق وأنا من معشر ولد ولد الحق معهم ولم يفارقهم) وقد تقرر أن اللفظ الذي يقع توكيداً ممنوع من التأثير والتأثير أي لا يؤثر فيه العوامل فلا يكون مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولاً به ولا غيره فليس له محل من الأعراب مطلقاً وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقاً فلا يحتاج لفاعل أو مفعول أو مجرور أو غيره وإنما يقال في أعرابه أنه توكيد لفظي لكذا فهو تابع له في ضبطه الأعرابي من غير أن يكون كالمتبوع فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ ولا فرق بين أن يكون لفظ التوكيد

(١) ج ١ ص ٥٤ - ٥٥

(٢) آية (٢٩) من سورة الحديد .

(٣) آية (٢٢) من سورة الأعراف .

(٤) انظر الأصول ج ٢ ص ١٦٠

اسما أو فعلا أو حرفا أو جملة أو اسم فعل ففى مثل إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم تعرب ان الثانية توكيد لفظيا وليس لها عمل كما تعرب الشمس الثانية توكيدا لفظيا وليست عاملة ولا معمولة وقاتلة خبر ان الاولى التى لها ^{المحل} وحدها وهى التى تحتاج الى الاسم والخبر دون الثانية وكذلك : لو قلت النجوم النجوم معلقة فى الفضاء وكذلك إذا كان المؤكد حرفا نحو إن إن زيدا قائم . (١)

وقد ذكر الفراء مجموعة من الامثلة فى كتابه معانى القرآن (٢) ومن هذه القاعدة قولهم لا يجتمع عاملان على معمول واحد وهذا قانون نتج منه باب التنازع ومعنى هذا الكلام أنه لا يجوز اجتماعهما عليه الا فى التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء فى نحو قام وقعد زيد لان العوامل النحوية وان كانت علامات إلا أنهم نزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية ومن ثم رد على من قال إن المبتدأ والابتداء : عاملان فى الخبر ولا اجتماع فى نحو (فان لم تفعلوا) لان (لم) علت فى تفعلوا لفظا فهو معمولها وحدها ، و (ان) علت فى لم تفعلوا محلا لان إن تطلب مبتها ولم تطلب منفيا وقولهم لا محل للحرف من الاعراب محمول على حالة انفراد وعدم انضمامه لغيره أو مع غيره فقد يكون له محل وذلك إذا لم يكن زائدا ولا شبيها به لانه مطلوب لما يعمل فيه ألا ترى أن معنى لم فيما ذكر مطلوب لان ، إن المعلق نفسى الفعل لا الفعل ومعنى الباء فى نحو مررت بزيد مطلوب لم لا نه لا يتعدى إلا به بخلاف الزائد وشبهه فلا محل له ان ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع أيضا فى نحو زيد عندك وان كان عندك منتصبا بالاستقرار فى محل رفع على الخبرية لان المنصوب لفظا باستقر عندك وحده والمرفوع محلا على الخبر هو مع الضمير والمسراد أنهما لا يجتمعان عليه من جهة واحدة فلا ينقض القاعدة نحو (ما جاءنا من بشير) (٣) فانه توالى على بشير عاملان : جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بأن المعمول لجاء مجموع من بشير ومعمول (من) بشير وحده لان الحرف هنا

(١) انظر النحو الوافى ج ٣ ص ٥٢٧ وما بعدها .

(٢) ج ١ ص ٦٧٧

(٣) ما ندره

زائد فلا مجال، لكونه من مجروره في محلا، اعراب كما أشرنا اليه آنفا وأما
زيد وعمرو قائمان ففي قوة معمولين ويستثنى ما إذا تماثل العاملان فيجوز
اجتماعهما نحو جاء زيد وأتى عمرو الطريقان لان تماثلهما في قولها منزلة العامل
الواحد (١) ويجب تأويا، موجه العاملين الى معمولا، واحد بتأثير أحدهما فسي
لفظ المعمول ولاخر في محله نحو رب أخ لم تلده أمك فكلمة الا من مجرورة لفظا
بالعامل رب ومرفوعة محلا بالابتداء .

واعلم أنه لا يجتمع عاملان لفظي ومعنوي إلا ويظهر عمل اللفظي ويقدر عمل
المعنوي نحو بصبك عمرو هل من أحد قائم . ولا لفظيان إلا ويظهر عملا الاقرب
نحو ليس زيد بقائم وما جاءني من رجل وأكرمني وأكرمت زيدا وأما الكوفيون
فانهم يظهرون في نحو أكرمني وأكرمت عملا الاو، لسبقه ويقولون أكرمني وأكرمت
أو أكرمت زيدا وكذا إذا قدمت وأخرت يقولون أكرمت وأكرمني زيدا وعلى هذا
فقروا (٢)

وقال البصريون لا يجوز المطاف على موضع اسم إن قبل، تمام الخبر وذلك لافك
إذا قلت إنك وزيد قائمان وجب أن يكون زيد مرفوعا بالابتداء . ويجب أن يكون
عاملا في خبر زيد وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد فلو
قلنا انه يجوز فيه المطاف قبل تمام الخبر لاد ذلك الى أن يعما في اسم واحد
عاملان وذلك محال (٣)

قال ابن السراج والفرق بين المطاف على الموضع والمطاف على اللفظ إن
المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد لإنهما كاسم واحد والمعطوف
على الممنى يعمل فيها علملان والتقدير تكرير العامل في الثاني إذ لم يظهر
عمله في الاول وتصير كأنها جملة معطوفة على جملة .

وأما قولهم بجواز المطاف على موضع لا قبل، تمام الخبر فلان لا لاتعمال في الخبر

١ - يبر على الفا كهي م ٣٧

٢ - مشتاق العلوم م ٦٩

٣ - الانصاف م ١٨٧ المسألة ٣٣

عند أهل التحقيق، والنظر بخلافه ان فلم يجتمع فيه عاملان فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون ان أو لان لا ركب مع الاسم الفكرة بعدها فصارا شيئا واحدا فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان وان لا تركيب مع الاسم بعدها فيجتمع في الخبر عاملان وهذا هو الغرض بينهما (١)

وقال الكوفيون انه يجوز العطف على موضع ان قبل تمام الخبر وذلك لاننا أجمعنا على أنه يجوز العطف على موضع لا قبل تمام الخبر نحو لا رجلا وامرأة أفضل، فكذلك مع ان ولا يجمع على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر لانه لا فرة بينهما عندنا ولانه قد عرف من مذهبنا أن ان لا تعطف في الخبر لضفها وانما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها (٢) واذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا احالة اذن لانه انما كانت المسألة تفسد لو قلنا ان (ان) هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون مثالا ونحن نذهب الى ذلك فصح ما ذهبنا اليه .

ونذهب الكوفيون الى أن الطرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه وذلك نحو قولك أما ما زيد وفي الدار عمرو وقال البصريون ان الطرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وانما يرتفع الاسم بالابتداء وذلك لانه قد تعرض من المواضع اللغوية وهي معنى الابتداء فلو قدر هنا عامل لم يكن الا الطرف وهو لا يصلح أن يكون عاملا لوجهين .

الاول أن الاصل في الطرف أن لا يعمل، وانما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان هاهنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه الموصولة فتقول ان ما زيد وذا انت خلفك عمرا لان عاملا لا يدخل على عامل فلو كان الطرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ولما كان العامل يتعداه الى الاسم وينبطل عمله كما لا يجوز أن تقول ان يتنوم عمرا وذا انت ينطلق بكرا فلما تعداه العامل الى الاسم دل على ما قلنا كما قال تعالى (ان لدينا أنكالا وجيما) (٣) ولم يرو عن أحد من

١ - المرجع السابقة ١٥٥ والاموال لابن السراج ص ٦٥

٢ - المرجع نفسه ص ١٨٦

الآية ١٢ من سورة المزمل

القراء أنه كان يذهب الى خلاف النصب . (١)

والثانى أنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم فى قولك : بك زيد مأخوذ وبالاجماع أنه لا يجوز ذلك وذكر صاحب الانصاف اعتراضين على هذين الوجهين فقال اعترض الكوفيون على قولهم ان العامل يتعداه الى الاسم بعده بأن المحل اجتمع فيه نصبان نصب المحل فى نفسه ونصب العامل ففاض أحدهما الى زيد فنصبه وأجاب البصريون بأن هذا باطل من وجهين: أحدهما أن هذا يؤدي الى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا من وجهين وذلك لا يجوز ألا ترى أنك لو قلت أكرمت زيدا وأعطيت عمرا العاقلين لم يجزه أن تنصبه على الوصف لأنك تجعله منصوبا من وجهين وذلك لا يجوز فكذلك هاهنا . والوجه الثانى أن النصب الذى فاض من المحل الى الاسم لا يخلو اما أن يكون نصب المحل أو نصب العامل فان قلت نصب الظرف فقولوا : انه منصوب بالظرف وهذا لا يقول به أحد لأنه لا دليل عليه وان قلت انه نصب العامل فقد صح قولنا ان العامل يتعداه الى ما بعده ويبطل عمله . (٢)

ولهذه القاعدة رد قول من قال الابتداء والمبتدأ عاملان فى الخبر ، وكذلك قول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان فى التابع ، وقول من قال : ان وفعل الشرط معا عاملان فى الجزاء كما سيأتى تحقيق تلك الأقوال ، كما يبطل بهذه القاعدة قول من قال : إن الفعل والفاعل معا عاملان فى المفعول ونقل السيوطى - رحمه الله - عن ابن النحاس أنه إذا جعلنا مجموع حلوحاض خبرا فالتائد ضمير من طريق المعنى ، لأن المعنى هذا مبرز ولا يكون ذلك العائد فى أحدهما لأنه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية ، وليس المعنى عليه ولا فيهما لأنهما حينئذ يكونان قد رفعنا ذلك الضمير فيلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز . (٣)

فان وجد ما ظاهره اجتماع عاملين على معمول واحد فالتأثير لاحد العاملين

١- المرجع السابق ج ١ ص ٥١ وما بعدها .

٢- الانصاف ج ١ / ٥٣ - ٥٤ .

٣- انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

فى اللفظ وللآخر التأثير فى الموضع كما فى بحسبك درهم فللباء العمل فى اللفظ وللابتداء العمل فى الموضع ومن أجل هذا وجد باب التنازع فى العمل فجعلوا العمل للواحد من تلك العوامل المتنازعة أو العاملين المتنازعين مع الخلاف فى تعيين الأحق بالعمل والآخر يحمل فى ضمير المتنازع فيه كما هو معروف فى محله فى باب التنازع .

القاعدة الثانية عشرة : كل معمول لابد له من عامل أو كل تغيير اعرابى انما هو أثر للعامل ان لم تجده فى الجملة وجب تقديره فقد يكون واجب الحذف ولكنه من المحتوم أن يقدر وقد نتج من هذه القاعدة باب الاشتغال وسيأتى بعض البيان من هذا الباب فى باب الحذف وتابعا لهذه القاعدة عدّ بعض النحاة المجاورة والتوهم من العوامل كما سيأتى بيان ذلك فى العوامل المعنوية ان شاء الله .

القاعدة الثالثة عشرة : كل جماعة من العوامل تشابهت فى العمل تكون أسرة واحدة وتسمى أحيانا أخواتا فاستعير لفظ الأخوات للنظائر فى العمل بالأصالة بجامع مطلق المجانسة والتعبير بالأخوات دون الأخوة لملاحظتها بعنوان الكلمات دون الحروف^(١) ، وذلك كباب ان و باب كان وظن والحروف المحمولة على ليس وكاد وأخواتها من أفعال المقاربة وحروف نصب المضارع والجوازم وحروف الجر وقد تكون أداة واحدة من هذه الأدوات واسعة العمل والتصرف فتسمى لذلك أم الباب لما لها من خصائص ومميزات تعرف من محلها .

القاعدة الرابعة عشرة : لا يمتنع اقتضاء العامل الواحد معمولات وعدم الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافى أن الفعل المتعدى يجب عمله فى مرفوع ومنصوب أو اثنين أو أكثر وان جاز الحذف لبعضها وقد تصل معمولات لعامل واحد الى عشرة معمولات اذا ذكرت المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والاستثناء^(٢) .

القاعدة الخامسة عشرة رتبة العامل قبل رتبة معمول : وذلك لأن معمول

١- انظر الخضرى ج ١ ص ١١٠ .

٢- انظر احياء النحو ص ٣١ - ٣٢ .

بأنما جيئ به لاقتضاء العامل إياه والمقتضى مقدم على مقتضاه ولهذا القاعدة رد قول الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان لأن هذا يؤدي إلى محال وذلك لأن العامل سبيله أن يتقدم قبل المحمول وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال وما يؤدي إلى المحال محال^(١).

وهذه القاعدة تخالف القاعدة السابقة وهي السادسة لأن تلك موضوعها أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل وهذه أعم من تلك لأن هذه تبين مطلق الرتبة بصرف النظر عن تقدم المعمول وتأخره وهي تنظر إلى أصل التركيب.

فإن قيل إن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره بل هي علامة وسبب . فالجواب أنه لا يخفى أن حق العلامة من حيث هي علامة أن تكون متقدمة على ما هي علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه أن يقدم على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثم أطلق النحويون الحكم بأن مرتبة العامل التقدم على معموله وكذلك حق السبب أن يكون متقدما على المسبب^(٢).

ولهذه القاعدة لا يجوز أن تقول في مثل قوله تعالى : (واذا قال ربك للملائكة) أن اذ في موضع نصب ، يقال لأنه مضاف إليه والمضاف إليه بعد المضاف فلم يعمل فيه لتنافي أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر والصحيح أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أذكر وقد ذكر أبوحيان في البحر المحيطة ثمانية أقوال في أعرابها وأضعف كلها إلا وجهها واحدا يعتبر تاسع الأقوال^(٣).

ولا ينافي هذا ما قاله النحاة في إذا من أنها خافضة لشرطها ومنصوبة بجوابها ، لأن إذا من أدوات الشرط التي لها الصدارة ولا يرد نقضا أسماء الشرط والاستفهام ، لأنه لا يجوز تقديم عواملها عليها لأن أسماء الشرط تضمنت معنى إن وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالأصل في من ضربت؟ أم من ضربت؟ ثم

١- انظر حاشية يس على الفاكهي ج ١ ص ٣٧ .

٢- انظر الرضى ج ١ ص ٢٢ .

٣- ج ١ ص ١٣٩ .

حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها وإذا كان الأصل كذلك فتقدم العامل في أسماء الشرط والاستفهام سائغ بالنظر إلى الأصل وإنما امتنع تقدمه عليهما في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط ، والاستفهام . (١)

ومما يؤيد هذا أن من القاعدة المقررة أن ادوات الشرط والاستفهام مما يلزم الصدارة فلا يعمل فيها بحذفها قبلها من العوامل اللفظية إلا حروف الجر وذلك لثلاث تخرج عن حكم الصدارة وإنما عمل فيها حروف الجر دون غيرها لتنزيلها ما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم . (٢)

قال الصيمري (فإن كان العامل في أسماء الشرط حرف الجر لم يبطل عملها لانه وإن تقدم في اللفظ فهو صلة فعل الشرط وإنما تقدم لانه لا يدخل إلا على الاسم ولم يجز في هذه الأسماء أن يتقدمها الفعل العامل في حروف الجر لانه لو تقدمها بطل الشرط فلما دعت الضرورة إلى إدخال حرف الجر على هذه الأسماء لم يبطل عملها لما ذكرنا فتقول بمن تمرر أمرربه وعلى أية دابة أحمل أركبه وغلما من تضرب أضربه قال ابن همام : (٣)

لما تمكن دنياهم أطاعهم في أي نحو يميلوا دينه يمل

وكذلك إن كان العامل بعد هذه الأسماء فعلا لم يبطل عملها كقولك أيا تكرم أكرم ومن تضرب أضرب فتنصب أيا ، ومن بفعل الشرط لان الفعل يعمل فيما قبله لقوته ولا يعمل حرف الجر فيما قبله لضعفه وتقول أيهم تضرب يكرمك فتنصب (أيهم) بتضرب . (٤)

وقال أيضا : وأعلم أن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده لان الاستفهام له صدر الكلام فلو أعلمت ما قبله فيما بعده خرج أن يكون صدرا فتقول علمت أزيد عندك أم عمرو فتلقى (علمت) لأن الألف حالت بينه وبين ما تعمل فيه ولو حذفت الألف لكانت علمت عاملة فيما بعدها وكنت تقول علمت زيدا وعمرا أي عرفت زيدا وعمرا . وكذلك لا يعمل في الأسماء التي يستفهم بها ما قبلها من

(١) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٩

(٢) انظر شرح المفصل ج ٤ ص ٧

(٣) البيت لعبد الله ابن همام وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ والاشموني ج ١ ص ١١ واللسان مادة مكن . يصف رجلا اتصل بالأمرأة فاضاع بذلك دينه في لزوم طاعتهم . وفي اللسان : تمكن بالمكان وتمكنه علي حذف حرف الجر ثم قال : وقد يكون تمكن دنياهم على أن الفعل للدنيا فحذف التاء لانه تأنيث غير حقيقي .

(٤) التذكرة ج ١ ص ٤١٥

العوامل الا حروف الجر تقول : كم رجلا ضربت وأى رجل كلمت ومن لقيت وما رأيت فتكون هذه الاسماء منصوبة بالفعل الذى بعدها ولو ذكرت قبلها عاملا يرفع أو ينصب لم يجز لو قلت قام أى رجل فى الدار على الاستفهام أو ضربت من عندك وأنت تريد الاستفهام أو رأيت ما عندك وأنت تريد الاستفهام لم يجز لما ذكرنا . وأما حروف الجر فاذا دخلت على شئ منها جرته فتقول بأبيهم مرتت ولم جئت وبكم ثوبك ومن أخذت . وانما وجب أن يعمل فيها حروف الجر مقدمة لان حروف الجر لا تقوم بأنفسها ولا تؤخر كما أخر الناصب فلذلك لم يكون بد من اعمالها فى هذه الاسماء . (١)

ويبدو لنا ما تقدم من أسماء الشرط أنه يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة فى آن واحد اذا اختلفت جهة العمل بمعنى انه لا يمتنع أن يكون الشئ عاملا فى شئ والآخر عاملا فيه ولذا قال الكوفيون المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان لتلازمهما كما أن تدعو نصب أيا وجزم أى تدعو فكان كل واحد منهما عاملا فى الآخر فى قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) (٢) ومثله (أينما تكونوا يدرككم الموت) . (٣)

فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذلك كثير فى كلامهم ونقل ابن جني عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان . (٤)

ومن أفعال السيوطي : وأى عامل يعمل فيه معمولة ولا يقطع مأوله يريد اسما الشرط فانها تعمل فى الافعال الجزم والافعال تعمل فيها النصب . (٥)

أقول والصحيح عندى أن قولهم العامل قبل مرتبه المعمول يعنى أن هذا هو الاصل ولا يلزم منه وجوب تقديم العامل فقد قالوا ان العامل المتصرف يجوز تقديم معمولة أو معمولاته عليه والله أعلم .

(١) التذكرة والتبصرة ج ١ ص ٤٧١

(٢) الايه (١١٠) من سورة الاسراء .

(٣) الايه (٧٧) من سورة النساء .

(٤) الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٦ - ٢٤٧

(٥) ، ، ج ٣ ص ٣١

القاعدة السادسة عشر : قد يشبه غير العامل العامل فيعمل عمله وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في الاصل للاخر ولكن الشبه اذا قوى أوجب الحكم واذا ضعف لم يوجب قالوا : ان " ما " في لغة العجاز تعمل في الخبر وهو منصوب بها ذلك لانها أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما والثاني : أنها تنفي الحال أي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فاذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين وجب أن تجرى مجراه لانهم يجرون الشئ مجرى الشئ اذا مشابهه من وجهين ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتنوين فكذا ها هنا لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليهما . (١)

وقالوا : ان أن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر وذلك لانها قويست مشابهتها للفعل لانها أشبهته لفظا ومعنى ووجه المشابهة بينهما خمسة أوجه :

الأول : أنها على وزن الفعل الماضي .

والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل مبني على الفتح .

والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم .

والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو اننى وكأننى كما تدخل على

الفعل نحو أعطاني وأكرمنى .

الخامس : أن فيها معنى الفعل فمعنى ان وأن حقت وأكث ومعنى

كأن شبهت ومعنى لكن استد ركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما أشبهت

الفعل من هذه الالوجه وجب أن تعمل عمل الفعل والفعل يكون له مرفوع ومنصوب

فكذلك هذه الاحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب وكذلك هذه الاحرف

ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها

بالفعول الا أن المنصوب ها هنا قد عمل على المرفوع لان عمل أن وأخواتها فرع وتقديم

المنصوب على المرفوع فرع فالزموا الفرع الفرع . (٢)

قال الصيمري : فتنصب المبتدأ تشبيها بالمفعول المقدم وترفع الخبر تشبيها بالفاعل المؤخر ويقول المبرد فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله نحو نمسب زيدا عمرو . (١)

وقالوا أيضا : ان الافعال المضارعة معربة لأنها أشبهت الاسم من ثلاثة أوجه التخصيص بعد الشيع ود خول لام الابتداء وجريانه على حركة اسم الفاعل كما تقدم بيان ذلك في التمهيد . ٢٧ - ٢٨

القاعدة السابعة عشرة : قد يأخذ العامل شيها من عاملين فتكون له منزلة بين المنزلتين وذلك مثل ليس لأنها أخذت شيها من كان لأنها فعل كما أنها فعل وشيها من (ما) لأنها تنفى الحال كما أنها تنفى الحال وكان يجوز تقديم خبرها عليها وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فلما أخذت شيها من كان وشيها من ما صار لها منزلة بين المنزلتين فجاز تقديم خبرها على اسمها لأنها فعل والفعل أقوى من الحرف ولم يجز تقديم خبرها عليها لأنها أضعف من كان لأنها لا تتصرف وكان تتصرف . (٢)

قال عبد القاهر وإذا كان ليس أضعف تصرفا من كان وأقوى أمرا من (ما) وجب أن يكون لها مرتبة بينهما فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها نحو منطلقا ليس زيد كما يجوز منطلقا كان زيد لتنحط درجة عن كان ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع نحو ليس منطلقا زيد كقوله تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم) (٣)

وان لم يجز تقديم ذلك في نحو ما منطلقا زيد ليرتفع درجة عن ما لأنها أقوى فقد أخذت شيها من كان وشيها من ما وصار لها منزلة بين المنزلتين فاعرفه فانه مذهب قد بلغ النهاية في السداد . (٤)

القاعدة الثامنة عشرة : الحرف لا يعمل عملين مختلفين وانما يعمل عملا واحدا كحروف الجر والحروف الناصبة للافعال أو عملين متماثلين نحو ان الشرطية

(١) التذكرة ج ١ ص ٢٠٣ والمقتضب ج ١ ص ١٠٨

(٢) الانصاف ج ١ ص ١٦٤

(٣) آية (١٧٦) من سورة البقرة .

(٤) المقتصد ج ١ ص ٤٠٨ - ٤٠٩

وان ما يجزئان فعل الشرط وجوابه وخرج عن هذا الاصل عند البصريين ان وأخواتها فانها في مذهبيهم ناصبة ناصبة للاسم ورافعة للخبر وقد حافظ الكوفيون على القاعدة وجعلوها مطردة في كل موضع وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده وأما الخبر فانه مرفوع بما ارتفع به قبل دخول الناسخ عليه وهو المبتدأ ويشبه هذا قول سيبويه : ان لا النافية للجنس انما عملت في الاسم وأما الخبر فانه مرفوع بالمبتدأ . (١)

القاعدة التاسعة عشرة : عوامل الافعال ضعيفة فلا تعمل مع الحذف من غير بدل وأجاز الكوفيون اعمال اعمال أن الناصبة للمضارع مع الحذف من غير بدل والبصريون لا يجيزون ذلك قال ابن الانباري : الدليل على أنه لا يجوز اعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الافعال ضعيفة فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل (٢) وقاعدة أخرى تقول العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قوية فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها . (٣)

القاعدة العشرون : لا يجوز اعمال معنى الحروف لان الحروف وضعت نائبة عن الافعال للايجاز والاختصار فاذا أعطت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعال فابطلت ذلك المعنى من الايجاز والاختصار الا ترى أنك تقول ما زيد قائما فيكون صحيحا فلو قلت ما زيد قائما على معنى نفيت زيدا قائما لكان فاسدا وبهذه القاعدة رد قول الكوفيين : ان الا قامت مقام أستثنى فينبغي أن تعمل عمله فكانت هي العاملة للنصب في المستثنى لان قولك قام القوم الا زيدا كان المعنى فيه استثنى زيدا ولو قلت استثنى زيدا لوجب أن تنصب فكذلك ما قام مقامه . (٤)

القاعدة الحادية والعشرون : اذا ركب الحرفان بطل عمل كل واحد منهما منفردا قال البصريون : ان منذ ومنذ يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما يعمدهما على

(١) انظر القياس في اللغة ص ٩٨

(٢) الانصاف ج ٢ ص ٥٦٢

(٣) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٥٠

(٤) الانصاف ج ١ ص ٤٦١ - ٢٦٣

(٢) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٦٠ وما بعدها .

أشبهها من الأفعال ولا تدخل هذه وقت اتصالها بما إلا على جملة فعلية صرح
بفعلها كقوله (١).

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيئاً

النوع الثاني : كافة عن عمل الرفع والنصب وهي المتصلة بأن وأخواتها
نحو قوله تعالى : (إنما الله واحد) (٢) وقوله (كأنما يساقون إلى الموت) (٣)
وتسمى ما الكافة المتصلة بأن وأخواتها إذا تلاها فعل مهيئة لأنها هيأت الحرف
للدخول على الفعل وزعم ابن درستويه (٤) وبعض الكوفيين أن ما مع هـ هذه
الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التثخيم والابهام وفي أن الجملة بعدها
مفسرة له ومخبر بها عنه فإذا قلت إنما زيد قائم كان المعنى أن الشخص العظيم
وهو زيد قائم ويرد هذا القول القائل باسمية ما الواقعة بعد أن وأخواتها بأنها
لا تصلح للابتداء بها بخلاف ضمير الشأن فإنه يصلح للابتداء به ولذا ^{مع} جعله
اسماً للناسخ ولا تصلح ما لدخول ناسخ غير أن وأخواتها ولو كانت كضمير الشأن
لصلح دخول سائر النواسخ عليها كما تدخل على ضمير الشأن ورد قول ابن درستويه
باسمية ما مع أن وأخواتها بامتناع إنما أين زيد على أن تكون أن حرف تأكيد ونصب
وما اسمها وأين خبره مقدم وزيد مبتدأ مؤخر والجملة خبر أن وأما إذا كانت ما كافة
عن العمل فلا أشكال في ذلك . (٥)

وذهب أبو علي إلى أنها كافة ونافية واستدل بأنها أفادت معها الحصر
نحو إنما الله واحد كإفادة النفي والاثبات بالآ ولا يختلف أبو علي مع
القائلين بأنها كافة ولكن زاد على كونها كافة إفادتها النفي . .

(١) البيت في المغني ج ١ ص ٣٣٩ وقائله مجهول والجار والمجرور في (إلى ما)
متعلق بـ (داعياً) .

(٢) آية (١٧٠) من سورة النساء .

(٣) آية (٦) من سورة الأنفال .

(٤) هو : أبو محمد عبد الله ابن جعفر بن درستويه الفارسي نشأ بفارس من بلاد
فارس وأقام ببغداد وتلقى عن ابن قتيبة والمبرد وشعيب وغيرهم ثم لازم المذهب
البصري مع التعصب الشديد له كان أحد النحاة المشهورين والأدباء المذكورين
ومؤلفاته في غاية الجودة منها الإرشاد وأسرار النحو والرد على شعيب فسق
اختلاف النحويين . توفي ببغداد سنة ٣٤٧ وترجمته في جميع مصاد الترجمة

(٥) انظر المغني ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤٠

وخلاصة القول : أن الحروف المشبهة بالفعل اذا لحقتها (ما) كان

للنحويين فيها مذاهب :

الأول أنه يجوز في جميعها الاعمال والثناء فتقول انما زيد قائم برفع زيد ونصبه وكذلك سائر أخواتها وهو مذهب الزجاجي في كتابه الجمل . ص ٤٠٤

الثاني : أن ليت ولعل وأن يجوز فيها الالغاء والاعمال نحو ليتما زيدا

قائم ولعلما زيدا قائم وكأنما زيدا قائم برقع زيد ونصبه في جميع ذلك ولا يجوز

فيما عداها الا الالغاء وهو مذهب ابن السراج وأبى اسحاق الزجاج .

الثالث : أن ليت وحدها يجوز فيها الالغاء والاعمال فتقول ليتما زيدا

قائم وما عداها لا يجوز فيها الا الالغاء وهو مذهب الأخفش وذلك لأنه لم

يسمع الغاء والاعمال الا في ليت وحدها وقد روى بيت النابغة .^(١)

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا أو نصفه فقد .

برفع الحمام ونصبه وما عدا ذلك لم يسمع فيه الاعمال .

فأما الزجاجي ومن أخذ مذهبه كالزمخشري وابن مالك قاسوا على ليت

سائر أخواتها وأما أبوبكر بن السراج وأبو اسحاق الزجاج وابن أبي الربيع^(٢)

فقاسوا على ليت أشبه أخواتها بها وهي لعل وكأن وذلك أنهما يغيران معنى

الابتداء باحداثهما في الكلام معنى التشبيه والترجي كما أحدث ليت في الكلام

معنى التمني وأما الأخفش فحجته السماع والقياس أما السماع فانه لا يحفظ

الا في ليت باتفاق من النحويين الا ما يحطيه ظاهر كلام الزجاجي في باب

حروف الابتداء فانه قال ومن العرب من يقول إنما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم

فيلخى ما وينصب وكذلك سائر أخواتها .

(١) الضمير في قالت يعود الى زرقاء اليمامة قوله (الحمام أو نصفه يجوز فيه

الرفع والنصب على اعمال ليت أو كفها عن العمل قوله فقد أى فحسب ويروى

ستا وستين ، والبيت في ديوان الذبيان ص ٤٥ والخزانة ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الاشبيلي من تلاميذ الشلوبين ، كان

اماماً للنحاة في زمانه . ولد سنة ٥٩٠ هـ وتوفي سنة ٦٨٨ هـ .

والقياس : أن هذه الحروف إنما كان عطفها بحق الاختصاص منضما اليه
 الشبه وإذا لحقها ما فارقها الاختصاص فينبغي ألا تعمل إلا ليت فأنها تبقى على
 اختصاصها والدليل على مفارقة غيرها للاختصاص قوله تعالى : (إنما يخشى الله
 من عباده العلماء) (١) فأولها الفعل وكذلك قوله تعالى : (أفحسبتم أنما
 خلقناكم عبثا) (٢) وكذلك لكنما ولعلما كقول امرئ القيس : (٣)

ولكنما أسعى لمجد مؤثـل وقد يدرك المجد المؤثـل أمثالي
 فأتى بالفعل بعد لكنما وقال الفرزدق : (٤)

أعد نظرا يا عهد قيس لعلما أضأت لك النار الحمار المقيدا
 فادخل لعلما على الفعل وأما ليتما فلم تولها العرب الفعل قط ولا يحفظ
 من كلامهم ليتما يقوم زيد وبهذا يبدو سداد هذا المذهب .

وما الكافة هذه تبطل عمل هذه الحروف ولا تبطل معناها وقد ذكر
 السيوطي في الهمع نقلا عن ابن الطراوة : أن ضمير الشأن إذا دخل على أن
 كفها عن العمل كما تكفها ما وكذلك إذا دخل على الأفعال الناسخة كفها وتلغى
 كما تلغى في باب ظن .

ومال أبو حيان إلى موافقة ابن الطراوة . (٥)

والنوع الثالث كافة عن عمل الجر سواء كان ذلك الجر بالحرف أو بالاضافة
 فالمكفوفة بها عن عمل الجر حروف أربعة والمكفوفة بها عن عمل الجر بالاضافة ظروف
 أربعة ، فالحروف الأربعة أحدها : رب وأكثر ماتد دخل حينئذ على الماضي كقوله : (٦)
 ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

(١) آية (٢٨) من فاطر .

(٢) آية ر (١١٥) من سورة المؤمنين .

(٣) المجد المؤثـل الثابت الموطد . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٨ والديوان ص ١٤٥

(٤) في قصيدة يهجو بها جريرا ويندد بعبد القيس وهو عدى ابن جندب ورواية
 الديوان لربما فلا شاهد . انظر الديوان ج ١ ص ١٨٠

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٤٣٤ - ٤٣٥ والهمع ج ١ ص ١٤٣-١٤٤

(٦) البيت لخديمة بن مالك الأبرش يفتخر بأنه يصعد الجبل بنفسه ليستطلع
 أعداءه ولا يعتمد في ذلك على غيره : أوفيت : أشرفت . العلم :
 الجبل . الشمالات : رياح الشمال .

لان التثخير والتقليل المفاد من رب انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل
مجهول، فلا تدخل عليه بطل، وأما قوله تعالى : ربما يود الذين كفروا (١)
وانما جاز لان المستقبل معلوم عند الله .
ثانيها الكاف كقول الشاعر : (٢)

أخ ما جد لم يثزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضارب
وأما الحرف الثالث فهو الباء ذكره ابن مالك وأن ما الكافية أحدثت مع الباء
معنى التقليل كما أحدثت في الكاف معنى التقليل واستدل على ذلك بقول الشاعر (٣)
فلئن صرت لا تحير جوابي ————— ليما قد ترى وأنت تطيب
قال ابن هشام : والظاهر أن الكاف والباء للتمليل، وأن ما معها مصدرية (٤)
والرابع من ذكره ابن هشام في المعنى وأسندته الى ابن السجزي ولكن لم يسلم
له لان ما مصدرية . وأما الظروف التي تقع بعدها ما فتكفها عن عمل الجبر
بإضافتها لمفرد أو لجملة منها بعد كقول مرار الفقمسي يخاطب نفسه (٥)
أعلاقة أم الوليد بـ ————— أفنان رأسك كالثغام المختلس
ويمكن أن تكون ما مصدرية وهو الراجح لان فيه ابقاء بعد على أصلها من الضافة
ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت لان الكاف مما لا يوجب حذف التنوين قال سيدي
ونظير إنما قول الشاعر وهو قول المرار السابق قال جمل بعد مع ما بمنزلة
حرف واحد وابتداء ما بعده .
ومنها بين كقول جميل بن منمر :

بينما نحن بالاراك ————— إذ أتى راكب على جمل —

- (١) آية رقم ٢ من سورة الحجر
(٢) البيت لنهشل بن حري والمراد بعمرو في البيت ابن معديكرب
(٣) البيت قيل لمطيع بن اياس في الرثاء وهو من المولدين توفي سنة ١٩٩ هـ وتحرير
بالضم من أحرار الجواب رجعه يعني لأعيب يلحقه فطالما غابته في حياته وبمعه
في مقال وما غطت بشئ مثل وعظ بالصمت إذ لا تجيب فقوله ليما قد ترى دليل
الجواب في المعنى والوعظ بالصمت بلسان حال الميت اعتباراً .
(٤) انظر المعنى ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤
(٥) أم مشوار به للممر (علاقة) الثغام نبات اذا يسر مار أبيه والمختلس
بكسر اللام المختلط رطبه بيا به .

فجمله نحن بالاراء الابتدائية لافي مطاير بالاشافه لبين لان ما كفتها عن
اضافتها اليها .

والثالث والرابع : حيث واذا فحيث في الاصل طرف مكان تضاف للجمله واذا
طرف زمان يضاف للجمله فاذا وقفت بهما ما كفتها عن الاشافه للجمله وضمنا
معنى ان الشرطية وجز ما فطين (١)

ومما يبالى عمل الحامل تغيير بنيته وذلك كتخفيف ان المعكورة فيبالى اختصاصها
بالجمله الابتدائية ويغلب اهمالها وقد تعمل على قلة وحالها واذا عملت كحالها
وهي معددة الا أنها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة بخلاف المعكورة تقول : وانك
قائم بالتشديد ولا يجوز لك قائم بالتخفيف ولا يلى المخففة في الغالب من
الافعال الا ما كان متصرفا ناسخا ما ضيا كان أو مزارعا ونذر ايلأوها غير
الناسخ نحو ان ليثتم الا قليلا . واذا دخلت على الجمله الفعلية وجب اهمالها (٢)
واذا دخلت على الجمله الاسمية جاز اعمالها كقراء الحرمين (٣) (ولن كالما
ليوفينهم) (٤)

ويكثر اهمالها ونهب الكوفيون الى أن المعكورة لا تخفف أصلا ولأن المخففة إنما
هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا تؤكد فيها واللام
بعدها لا يجاب بمعنى لا ويجيزون دخولها على الناسخ وغيرها (٥)

والظاهر أن هذا مذهب الفراء فقط من الكوفيين فانه قال في الكلام على
قوله تعالى (وما منا الا له مقام معلوم) (٦) وفي قراءه عبد الله (ولأن كلنا
لما له مقام معلوم) وفي مريم (إن كل من في السموات والارض لما آتت الرحمن
عبدا) (٧) ومعنى إن ضربت لزيديا كمعنى قولك ما ضربت الا زيد لذلك ذكرت هذا (٨)

(١) المنى ج ١ ص ٣٤٢ - ٣٤٥ والا مالى لابن السجري ج ٢ ص ٢٤١ وما بعدها والكتاب

لسيبويه ج ٢ ص ١٣٨ - ١٣٩ (٢) انظر الهمع ج ١ ص ١٤١ - ١٤٢

(٣) نافع وابن كثير (٤) آية رقم ١١٢ من سورة هود

(٥) انظر مع الهوامع ج ١ ص ١٤٦ (٦) آية رقم ١٦٤ من سورة المافات

(٧) آية ٩٣

(٨) معاني القرآن ج ٢ ص ٣٩٩

ولم يثبت أن الكوفيين تبعوا الفراء في ذلك وأبو بكر الأنباري^(١) يذكر رأيا آخر في معنى إن واللام فذكر أن إن إذا جاء بعدها اللام فهي بمعنى قد وكذلك إذا جاءت بعد لا ، وذكر أن الشراء تال لا تكون إن بمعنى قد حتى لمحض حتى تدخل معها اللام أو لا فإذا قالت العرب : إن قال لعبد الله ولا إن قام عبد الله فمعناه قد قام عبد الله^(٢) .

وذهب الكسائي إلى أنها إن دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى إلا كما قال الكوفيون وإن دخلت على الاسم كانت مخففة من الثقيلة وهي عاملة وكل هذا لا دليل عليه ومردود بسماع الأعمال نحو (وإن كلاً لما ليوفينهم) « حر » وقوله تعالى أيضا (إن كل نفس لما عليها حافظ)^(٣) قال سيبويه حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول إن عمرا لمنطلق^(٤) واختلف النحاة في تخفيف أن المفتوحة وفي أعمالها حينئذ مذهب أحدها أنها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمرة وتكون حرفا مصدريا مهملًا كسائر الحروف المصدرية وعليه الكوفيون .

الثاني : أنها تعمل في المضمرة وفي الظاهر نحو علمت أن زيدا قائم وعليه طائفة من المغاربة . والثالث : أنها تعمل جوازا في مضمرة لا ظاهر وعليه الجمهور . وكذلك تخفيف كأن وفي أعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في أن : أحدها المنع وعليه الكوفيون ، والثاني : الجواز مطلقا في مضمرة ، والثالث : الجواز في المضمرة لا في البارز . وذهب المرادى إلى أنها إن خففت لم يبطل عملها وذهب الزمخشري إلى أنها يبطل عملها وحمل ابن يحيى قوله يبطل عملها على معنى يبدل ظاهرا وتعمل في مضمرة الشأن^(٥) وكذلك تخفف لكن ويبطل عملها ولا تعمل أصلا لعدم السماع خلافا لليونسروا لأخفش فانهما أجازا ذلك قياسا على إن وأن

(١) هو أبو بكر محمد بن القاسم أقيم ببغداد وأخذ عن ثعلب توفي ببغداد

سنة ٣٢٧ وكان أستاذا في النحو .

(٢) الأضداد ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) آية ٤ من سورة الطارق . انظر همع الهوامع ج ١ ص ١٤٢ .

(٤) انظر الكتاب ج ٢ ص ١٤٠ .

(٥) هو الحسن بن قاسم المصري وأخذ عن أبي حيان وغيره فمن مصنفاته شرح

المفصل وشرح التسهيل وجنى الداني وشرح الالفية وهي كلها مصادر

لدى النحاة . توفي بالقاهرة سنة ٧٤٩ هـ ترجمته في البغية وحسن

المحاضرة وفي الشذرات .

(٦) انظر همع الهوامع ج ١ ص ١٤٣ ، وجنى الداني ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .

وكان . ورد هذا القول بأنه غير مسموع وحكى أبو القاسم ابن الرماك جواز^(١)
اعمالها مخففة عن يونس فأجاز قام زيد لكن عمرا لم يقم وعلى مذهب الجمهور
يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا نحو قوله تعالى (ولكن الشياطين كفروا)^(٢)
فى قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي .^(٣)

وخلاصة القول أن ما خفف من هذه الحروف على ثلاثة أقسام : قسم يجوز
الإنشاء وهو ان المكسورة ، وقسم يجب النفاؤه وهو لكن ، وقسم يمتنع النفاؤه
وهو أن المفتوحة وكان الملحقة بها . وقد تهمل أن المصدرية التى تنصب
المضارع فلا تنصب حملا لها على ما المصدرية أو على أن الخفيفة ولو نصبت
لحذف النون من قول الشاعر : وهو مجهول لم يعرف اسمه

يا صاحبي قد فدت نفسى نفوسكما وحيشا كنتما لا قيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها تستوجبا نعمة عندى بها وييدا
أن تقرأن على أسماء ويحكمما متى السلام وأن لا تشعرا أحدا
وذهب أبوعلى الفارسي وابن جنى الى أنها مخففة من الثقيلة كأنه
قال أنكما تقرأن إلا أنه خفف من غير تعويض وقال ثعلب : شبه أن بما فلم
يعمل ، قال ابن جنى : (هذا مذهب البخداديين وفى هذا بعد ، وذلك
أن أن لا تقع إذا وصلت حالا أبدا إنما هى للمضى أو للاستقبال نحو أن قام
ويسرنى أن يقوم ولا تقول يسرنى أن يقوم وهو فى حال القيام و (ما) إذا
وصلت بالفعل وكانت مصدرية فهى للحال نحو قولك ما تقوم حسن ، أى قيامك
الذى أنت عليه حسن فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى واحدة منهما
لا تقع موقع صاحبها قال أبوعلى : وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا
عوض ضرورة وهذا على كل حال وان كان فيه بعض الضعف أسهل مما ارتكبه
الكوفيون) .^(٤)

ومن النحويين من زعم أن أن فى جميع ذلك هى الناصبة للفعل الا أنها
أهملت حملا على ما المصدرية فلم تعمل لمشابتها لها فى أنها تقدر مع ما
بعدها فالمصدر وما ذكرت من قبل من أنها مخففة أولى وهو مذهب الفارسي وابن جنى

١- هو عبد الرحمن بن محمد أبو القاسم الأشبيلي تلميذ ابن الطراوة وشيخ ابن
مضاء . توفي ٥٤١ هـ .
٢- آية رقم ١٠٢ من سورة البقرة .
٣- جمع لهوامع ج ١ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ١ ص ٦٢ و ٣٢٧ ويدائع الفوائد ج ١ ص ٢٠١
٤- الخصائص ١ / ٣٩٠ والخزانة ج ٣ / ٥٥٩ .

لأنها هي التي استقر في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها .

ومذهب جمهور النحاة من البصريين أن هذه هي المصدرية الناصبة للمضارع أهملت في لغة بعض العرب حملا على ما أختها في كون كل منهما مصدرية . وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة شذ وقوعها موقع الناصبة أي أنكما وأن وما بعدها في موقع البدل من قوله : حاجة لأن حاجته قراءة السلام عليها وقد استبعدوا تشبيه أن بما لأن ما المصدرية معناها الحال وأن وما بعدها مصدر إما ماض وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها فكذلك لا يصح أحدهما بمعنى الآخر .

قال ابن هشام في المغنى في بحث أن المخففة وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن^(١) لمن أراد أن يتم الرضاعة وقول الشاعر أن تقرأن على أسماء الخ ، وزعم الكوفيون أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين أن الناصبة أهملت حملا على ما أختها المصدرية وقال في موضع آخر من المغنى في تقارض اللفظين من الاحكام قال منها اعطاء أن المصدرية حكم ما في الاهمال وذكر البيت السابق والشاهد في أن الأولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل أن المعطوفة عليها وقـال الدمامي معترضا على دليله في الأول لا مانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها إذ هو عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه أحد كما تقول عندي أن لا تسيئ إلى أحد وأن تحسن إلى عدوك يرفع تسيئ . وقد خرج الأندلسي^(٢) شارح الفصل السابق تخريجا آخر وهو أن تـكـون أن مفسرة للحاجة ، ولا يخفى أن الحمل ليس معنى القول فلا يصح جعلها تفسيرية .^(٣)

(١) هو محمد بن عبد الرحمن السهمي المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير توفي سنة ١٢٣ هـ .

(٢) هو أبو محمد القاسم علم الدين اللورقي ، ولد بمرسية وتردد إلى بلنسية وفيها أخذ النحو عن ابن شريك وابن نوح ولقي الجزولي ، وورد مصر ثم اتجه إلى دمشق فسمع من تاج الدين الكندي وعاد إلى حلب واستوطن الشام وشرح مقدمة الجزولي وشرح الفصل . توفي بدمشق سنة ٦٦١ هـ ، وترجمته في معجم الأدباء ونفح الطيب وبغية الوعاة .

(٣) انظر الخزانة ج ٣ ص ٥٥٩ وشرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ٩ و ١٥ وشرح الكافية لابن مالك ج ٣ / ١٥٢٧ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢١٢ - ٢١٣ والخصائص ج ١ ص ٣٩٠ .

قال أبوحيان : والذي يظهر أن اثبات النون في المضارع مع أن مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ أن غير ناصبة الا في هذا البيت يعنى أن تقرأ البيت والقراءة المنسوبة الى مجاهد وما سبيله هذا لا تبني عليه قاعدة .^(١)

والصحيح أن الشواهد على هذه المسألة كثيرة وليست قاصرة على هذا البيت وقد ذكر بعضها ابن هشام في المثنى والبغدادى فى الخزانة وابن مالك^(٢) فى شرح الكافية وقد يلغى عمل لم فلا تجزم حملا لها على (لا) أو (ما) كقول الشاعر :^(٣)

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار .

واختلف النحاة فى الالغاء هذا أهو ضرورة أو لغة فقد أيد ابن عصفور بأنه ضرورة وابن مالك بأنه لغة^(٤) وقد تهمل متى فلا تعمل شيئا وذلك حملا لها على (إذا) نحو حديث: إن أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس^(٥) . كما تهمل إن الشرطية حملا على (لو) كقراءة طلحة وأبى جعفر وشيبة (فإما ترين من البشر أحدا) بياء ساكنة .^(٦)

ومما يلغى عن العمل أفعال القلوب المتصرفة جوازا والالغاء هو: ابطال الحمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره والالغاء يكون فى العمل لا فى المعنى والمعنى موجود فى الملقى ومعنى زيد ظننت منطلق زيد منطلق فى ظنى فان كان الفعل متقدما على جزأى الاسناد لم يجز الالغاء الا اذا تقدم ما يتعلق بهما أو بالفعل الداخلى عليهما نحو فى المسجد أظن زيد معتكف وأين خلت جعفر مقيم ، وللندى أرى الفتى مديم ومتى تظن زيد منطلق فقد تقدم على (أظن) و (خلست) و (أرى) و (تظن) ما هو متعلق بثنائى الجزأين فكان لذلك كتقدّمه

(١) انظر بحر المحيط ج ٦ ص ١٨٥ .

(٢) انظر ج ٣ ص ١٥٢٧ - ١٥٢٨ والخزانة ج ٣ ص ٥٥٩ - ٦٦٢ والمثنى ج ١ ص ٢٨ .

(٣) والبيت مجهول القائل كما فى الخزانة ج ٣ ص ٦٢٦ .

(٤) انظر التسهيل ص ٢٣٦ وشرح الكافية ابن مالك ج ٣ ص ١٥٩٢ والخزانة ج ٣ ص ٦٢٦ .

(٥) أخرجه البخارى فى باب الاذان ومسلم فى باب الصلاة والنسائي فى الامانة .

(٦) انظر بحر المحيط ج ٦ ص ١٨٥ وشرح الكافية لابن مالك ج ٣ ص ١٥٩١ - ١٥٩٢ ، والآية رقم ٢٦ من سورة مريم .

(٦) والبيت قائله مجهول والشاهد فيه أحسب حيث الوقوع بين المعطوف والمعطوف عليه .

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ج ١ ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

بنفسه لان تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل والاعمال فى مثل هذا أجود
والالغاء ضعيف ولا يجوز الغاء المتقدم على المفعولين وليس قبله متعلق بثانيهما
نحو ثلثت زيدا منطلقا لأن التقديم من دلائل التناية والالغاء من دلائل
ضعفها فلا يجتمع الالغاء والتقديم^(١) فان ورد متقدم هكذا ولم يعمل حمل على
أنه عامل فى ضمير الشأن محذوفا وجعلت الجملة التى بعدها فى موضع
المفعول الثانى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون والأخفش الى أنه جائز
لكن الاعمال عندهم أحسن واستدلوا بقول الشاعر^(٢) :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى إني رأيت ملاك الشيعة الأدب .

والبيت لا حجة فيه لهم لأن وجدت متوسطا بين اسم إن وخبرها فان كان
الفعل متوسطا بين جزأى الاسناد استوى الاعمال والالغاء لأن واحدا من
المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو متأخر من وجه ومتقدم من وجه آخر
فان تأخر الفعل عنهما معا كان الالغاء مختارا لأن الفعل لاحظ له فى التقدم^(٣)
بوجه .

قال سيبويه وكلما أردت الالغاء فالتأخير أجود وكل عربى جيد^(٤) .

وقد يقع الملقى بين معمولى إن كالبيت السابق الذى استدل به الكوفيون
وبين سوف ومصحوبها نحو قوله^(٥) :

وما أدرى وسوف أخال أدرى أتعوم آل حصن أم نساء .
وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو^(٦) :

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى ولكن دعاء الخبز أحسب والتمر .
والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز عند البصريين مثل قام أظن زيد ويقوم
أظن زيد وواجب عند الكوفيين^(٧) .

-
- (١) شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٥٥٦ - ٥٥٧ والمقتصد ج ١ ص ٤٩٦ .
(٢) البيت فى حماسة أبى تمام بنصب القاغة ونسبه الى بعض الفزاريين ، ملاك
الشيء ما يقوم به ، الشيعة الخلق . انظر الخزانة ج ٤ ص ٣٣٣ ، ٥ .
(٣) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ج ١ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ والمقتصد ج ١ ص ٤٩٧ .
(٤) الكتاب ج ١ ص ١١٩ .
(٥) البيت من قصيدة لزهير . ديوانه ص ٧٣ ومحل الشاهد وسوف أخال أدرى
حيث الغى الفعل لوقوعه بين سوف ومصحوبها^{الغنى} .
(٦) والبيت قائله مجهول والشاهد فيه أحسب حيث لوقوعه^{الغنى} بين المعطوف والمعطوف
عليه .
(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ج ١ ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

وان أكدت هذه الافعال بالمصدر لا يجوز الا الاعمال، تقدمت أو توسطت أو تأخرت
 نحو قوله طننت طنا زيدا منه القا و زيد طننت طنا قائما وزيدا قائما طننت طنا
 والعلة في عدم جواز الالفاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض
 وذلك لو ألغيت عن المفعولين مع اعمالها لها في المصدر لكانت ممحلا لها ملفيا
 لها في آن واحد . فان أكدت بضمير المصدر أو بالاشارة الى المصدر فالاعمال
 ولا يجوز الالفاء الا قليلا جدا مع التوسط والتأخر والالفاء مع الاشارة الى
 المصدر أقوى من الالفاء مع الضمير وذلك نحو قوله زيدا طننته قائما أو زيدا
 طننت ذاك قائما فالضمير عائد على المصدر الدال عليه طننته وكذلك ذاك اشارة
 الى المصدر المشهور من الفعل ويشير اليه .

ويلغى عمل المصدر الفاء عمل الفعل حيث يجوز الفاءه ومعنى الفاء المصدر
 ابطال عمله لا ابطال اعرابه فتقول متى زيد طننك ذاهب وزيد ذاهب طني شريد
 يرتفع بالابتداء وخبره ذاهب ومتى ظرف للذهاب وذاك مصدر منصوب بفعل مضمـر
 ملغى كأنك قلت متى زيد تطن طنك منطلق وكذلك إذا تأخر نحو زيد ذاهب طني
 أو في طني أو طنا متى والالفاء هنا أحسن إذا كان متأخرا كما كان الفعل كذلك
 فان بدأت بالمصدر وقلت طني زيد ذاهب اليوم كان الالفاء قبيحا وممتنعا كما
 كان في الفعل كذلك إذا قلت أطن زيد ذاهب لان تقديره تقدير الفعل فان تقدمه
 ظرف أو نحوه من الكلام نقي طني زيد ذاهب وأين طني زيد ذاهب جاز الالفاء
 لان قبله كلاما قصار المصدر كأنه ضموا فاذا نصبت الاسمين وقلت متى طنك زيدا
 ذاهب رفعت المصدر على الابتداء والظرف خبره لان ظروف الزمان تقع أخبارا عن
 الاحداث وقد عملت المصدر اعمال فعله وهو أحسن هنا من الالفاء (١)

وقد يعلق الفعل عن العمل ومعنى التعلية ابطال العمل لفظا لا محلا سواء
 كان أثر الإبطال واقعا على المفعولين معا أو على أحدهما والتعلية ضرب من
 الالفاء فكل تعلية الفاء وليس كل الفاء تعليقا لقد أجمع النحاة جميعا على

(١) من الفصل لابن يمين ج ٧ ص ٨٦ والكتاب لسيبويه ج ١ ص ١٣٤

٦ - أو يكون الاسم مستفهما عنه نحو عرفت زيدا أبو من هو ألا ترى أن زيدا لم تدخل عليه همزة استفهام ولا أضيف إلى استفهام ولا هو اسم استفهام لكنه فى المعنى مستفهم عنه لانك اذا قلت عرفت زيدا أبو من هو فمعناه أزيد أبو عمرو أم أبو غيره فلذلك جاز أن تقول : عرفت زيدا أبو من هو يرفع زيد ونصبه نظرا إلى لفظه تاره وإلى معناه أخرى ويجوز أعماله وتعليقه .

٧ - أو كم الخبرية نحو (أو لم يروكم أهلكننا من قبلهم من القرون)

٨ - أو لو : نحو : علمت لو أننى زرتك لا كرتنى .

٩ - أو لعل نحو : وان أدري لعله فتنة لكم .

١٠ - أو ان وفى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لائق واذا علق الفعل فلا يخلو من أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر نحو فكرت أو من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو عرفت أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمت .

فان كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف الجر كانت الجملة فى موضع نصب بالفعل بعده اسقاط حرف الجر نحو فكرت أيهم زيد كأنه فى الاصل فكرت فى أيهم زيد الا أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل اليه بنفسه وموضعه نصب لان ما يصل اليه الفعل بحرف جر اذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه نحو أمرتك بالخير وأمرتك الخبر .

وان كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة فى موضع مفعوله نحو عرفت أيهم زيد . وان كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين نحو علمت أيهم زيد وأصلهما المبتدأ والخبر سدت الجملة سد مفعولين . (١)

هذا وهناك عوامل عديدة تعمل بشروط معينة واذا فقدت تلك الشروط فقدت عملها وأهملت وذلك أن النحاة لما وجدوا العامل مقارنا لوصف أو لفظ جعلوا مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطا فى عمله وللعامل مع هذه الشروط حالان :
أحدهما : ما اذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملًا كما شرطوا فى

نصب اذن للمضارع أن تكون في صدر الجملة فإذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء اذن في نظم الكلام مهملية .

وثانيهما ما اذا فقد شرطا لم يصح أن يأتي بالعامل في نظم الجملة البتة وهذا كما شرطوا لعمل ان وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتي باسمها مقدما على خبرها فان المتكلم اذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع اهمالها . (١)

الفصل الرابع في أقسام العوامل النحوية وأنواعها

بعد أن استقرت فكرة العوامل في أذهان النحاة وكان البصريون والكوفيون قد اتفقوا على الأخذ بها قسموا العوامل أقساما كثيرة ووضعوا لها شروطا وأوصافا فالعوامل تنقسم قسمين رئيسين :

القسم الاول العوامل اللفظية والثاني العوامل المعنوية فالعوامل اللفظية منسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ أو من نسبة الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ أى العوامل المنسوبة الى الأشياء الملفوظة فالأشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها والعوامل اللفظية ما يكون فيها للسان حظ ولا تكون معنى يعرف بالقلب والعقل ومعنى العمل اللفظي أن العمل يأتي سببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمرا قائم . (٢)

والعامل اللفظي هو ما له ذكر في الجملة ظاهرا أو مقدرا وقد ظهر لنا المراد بالعوامل اللفظية والعوامل اللفظية كثيرة وكلها ترجع الى الأفعال والأسماء والحروف مذكورة في الجملة أو مقدرة وهذه هي أنواع العوامل اللفظية في علم النحو وكون العوامل لفظية ومعنوية وأفعالا وأسماء وحروفا باتفاق الفريقين ولكن

(١) القياس في اللغة ص ١٠٠ - ١٠١

(٢) انظر الخصائص ج ١ ص ١٠٩ ويس على الفاكهي ج ١ ص ٢٣١

ولكن اختلفوا فى التفاصيل وتقدم آنفا القول بأن العوامل اللفظية ثلاثة أنواع
الأفعال والأسماء والحروف . واليك تفاصيلها :

النوع الأول : العوامل الأفعال : فالأفعال أقوى العوامل على الإطلاق وتظهر
قوتها فى أنها تعمل فى الأسماء مقدمة عليها ومتأخرة عنها ولقوتها فى العمل
صح لهم أن يسندوا إليها عملين مختلفين على الأصح ترفع الفاعل وتنصب
المفعول أو ثلاثة آثار إليها ترفع الفاعل وتنصب المفعولين أو أربعة آثار ترفع
الفاعل وتنصب ثلاثة مفاعيل وتعمل الأفعال متقدمة ومتأخرة فى المفاعيل
والحال والتمييز والظروف والمجرورات ومجال عملها كما تقدم الأسماء فلا يعمل
فعل فى فعل والفعل والفاعل عندهم كالشئ الواحد ولا بد لكل فعل من فاعل
سواء أكان مظهرا أم مضمرا وسواء أكان الضمر بارزا أم مستترا .

قال ابن السراج كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا وأول عمله أن يرفع
الفاعل أو المفعول الذى هو حديث عنه نحو قام زيد وضرب عمرو . (١)

وينقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام

١ - لازم .

٢ - متعد .

٣ - واسطة لا توصف بالتعد أو اللزوم . فاللازم ويقال له القاصر وغير المتعدى
للزومه فاعله وعدم تعديه إلى المفعول به وهو الفعل الذى لم يتجاوز
فعل الفاعل إلى المفعول به والمراد بالفعل فى التعريف : الفعل اللخوى
وهو الحدث والمراد بالفاعل أو المفعول به المصطلح النحوى ويصح أن يكون المراد
بهما ذاتا يقوم بها الفعل أو يقوم عليها . (٢)

وقيل الفعل اللازم ما لا يتوقف فهمه على فهم أمر آخر غير الفاعل مثل قعد
فانه وإن كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية (المفعول له)

(١) الاصول ج ١ ص ٥٤ .

(٢) انظر تلخيص الاساس ص ١٠ - ١١ .

(١) انظر ملا جامى ص ٣٦٢

(٢) الاصول ج ١ ص ١٦٩

(٣) التذكرة للصيرى ج ١ ص ١٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٢٩٩ والكتاب
لسيبويه ج ١ ص ٣٤ وما بعدها .

(٤) ومن ذلك حسن وقبح وطال وقصر وقوى وظرف وكرم وشرف وفكر وغضب وبطش
وملح وسمح ألا ترى أن هذه الأفعال تدل على المعنى الملازم للفاعل ولا
يفارقه غالبا أو بشرط عدم المعارض فلا يرد نحو ظرف يزوال المعارض كالمرض .

وكالأنفعال الدالة على فرح أو حزن مثل سعد وحزن وجزع وفزع أو على نظافة

أو دنس كظهر الثوب ونظف ووضوء ونجس وقذر ووسخ الثوب ودنس .

ومنها أن يكون الفعل مطاوعاً^(١) لمتعد إلى واحد كضاعفت الحساب فتضاعف

ود حرجت الشيء فتد حرج ونعمته فتنعم وشقته فانشق ومددته فامتد وثلمته فتثلم وثمرته فتثمر^(٢) .

ومنها أن يكون الفعل المتعدى متضمناً لمعنى فعل لازم والتضمين وهو

إشراب كلمة بمعنى كلمة أخرى لتفيد معنيين فيعدي حكمه في التعدية واللزوم إذا جرى في الفعل مثل قوله تعالى (ولا تعد عيناك عنهم)^(٣) .

فالفعل تعدو بمعنى تتجاوز متعد بنفسه كما في مثل أنت لا تعدو الحق أى لا تتجاوز الحق ولكنه هنا متعد بحرف الجر (عن) بسبب تضمنه معنى فعل آخر هو تنصرف الذى يتعدى بحرف الجر (عن) ومثله قوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره)^(٤) فان الفعل يحذر متعد فى الأصل بنفسه ، تقول حذرت عواقب الغضب ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع (يخرج) صار متعدياً مثله بحرف الجر (عن) .

وقوله تعالى (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذا عوايه)^(٥) .

فاذا عوا متعد ، تقول : أذعت الحديث أى أفشيته فتضمن معنى تحدث وهو

لازم يؤتى بالباء وصلته . وقوله تعالى (وأصلح لى فى ذريتى) وأصلح متعد

تقول أصلح الله حاله فتضمن معنى بارك وهو لازم فيوصل بفى .

(١) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فعل فاعل آخر والمراد بقبول الاثر حصوله من

فاعل فعل ذى علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقاً فان حصل الأثر

بلا ملاقة فليس مطاوعاً كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت

المسألة فانهلمت ولا ظننت كذلك فانظن لخدم العلاج المحسوس ، وأما نحو

قولهم انقطعنا الى الله وانكشفت حقيقة المسألة مما كان معنوا فمجاز لا حقيقة

أو أنه ليس مطاوعاً لفعلت بل مستقل كذهب ، ومضى ، ويجوز قلت هذا الكلام

فانقال إذا عنيت الألفاظ المسموعة لاحساس اعلاجها بتحريك اللسان

والشفتين فان أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ امتنع والفعل

ومطاوعه لا يتعديان معاً الى مفعول واحد أو اثنين ولا يلزمان معاً بسل

المتعدى لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد نحو كسوت زيدا ثوباً فاكتسى

ثوباً وأما استطعته درهما فأعطاني درهما واستنصحته فنصحتني فمن باب

الطلب والاجابة لا المطاوعة / خضرى ج ١ ص ١٧٩ .

(٢) الاصول لابن السراج ج ١ ص ١٧٠ والخضرى الصفحة السابقة .

(٣) آية ٢٨ من سورة الكهف .

(٤) آية رقم ٦٣ من سورة النور .

(٥) آية رقم ٨٣ من سورة النساء .

كقوله تعالى (وبارك فيها) وقولهم سمع الله لمن حمده فسمع متعدد نحو قوله تعالى (حتى يسمع كلام الله) ولكنه ضمن معنى استجاب وتعدى باللام (١) ومنها أن يكون من أفعال المدح والذم نحو نعم وبئس وحبذا وساء وكذا الأفعال الجامدة كتبارك وهلم التيمية وتعالى الى غير ذلك من الأفعال الجامدة .

(١) انظر المفنى ج ٢ ص ٥٧٥ ، وقد عرف النحاة التضمين بعدة تعريفات مختلفة منها ما يلى :

التضمين هو أن يؤدى فعل أو ما فى معناه مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه فيعطى حكمه فى التعدى واللزوم .

وقيل هو : اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطائه حكمه لتؤدى الكلمة معنى الكلمتين وقيل هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه فى معناه الأصلى وهو المقصود أصالة لكن قصد تبعا لمعنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظ آخر فلا يكون التضمين من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة التى قصد بمعناه الحقيقى معنى آخر يناسبه يتبعه فى الارادة ، هذا ما قاله أبو البقاء الكنوى فى الكليات .

وقال الدسوقي وعليّ الصبان : الأحسن فى تحريفه هو : الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة أى باتحاد أو تناسب . . وقال فى التصريح : التضمين أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام . والتضمين ليس مختصا بالأفعال بل يجرى فى الاسم والحرف وجريان التضمين فى الاسم ظاهر كما فى لفظ (ما) الشرطية تضمنت معنى ان الشرطية ولذا تجزم الفعلين وكل أسماء الشرط والاستفهام فيها التضمين واختلف العلماء فى تخريج التضمين على ثمانية أقوال ذكرها عباس حسن فى النحو الوافى وخلاصتها : أن التضمين قال بعضهم إنه حقيقة وقال الآخرون مجاز وقيل إنه كناية وقال بعضهم إنه جمع بين الحقيقة والمجاز ، والتحقيق أننا لا نستطيع أن نقول : إنه ليس بحقيقة ولا مجاز ولا بشئ مركب منهما ، وإنما هو نوع جديد اسمه التضمين ، ولم يثبت شيئا من ذلك القدماء كما أنهم لم ينفوا شيئا من ذلك ، وكل من المعنيين مقصود لذاته فى التضمين ، واختلفوا أيضا فى التضمين أهو قياسى أم سماعى والصحيح أن التضمين سماعى لا قياسى وفتح باب التضمين بالقياس يؤدى الى افساد اللغة ويحدث اضطرابا فى معانى الأفعال لأنه يؤدى الى عدم حفظ معانى الأفعال فقد ذهب الى أنه سماعى الشهاب الخفاجى فى طراز المجالس ص ٢١٩ والد مامبى فى كتابه نزول الغيث ص ٥٦ وأبو حيان فيما نقل عنه السيوطى فى الهمع ج ١ ص ١٤٩ ويذهب الى التضمين عند الضرورة وأما اذا أمكن اجراء اللفظ على مدلوله فانه يكون أولى وذهب الاكثرون الى أن التضمين قياسى ومجمع اللغة العربية بالقاهرة يرى أنه قياسى لا سماعى بشروط ثلاثة :

الأول : تحقيق المناسبة بين الفعلين .

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق العربى . انظر تفصيل هذه المسألة النحو الوافى ج ٢ ص ٥٦٤ - ٥٦٥ والتصريح ج ٢ / ٤ .

وأما القسم الثانى الذى يستدل على لزومه بأوزانه فهو كما يلى :

أن يكون على وزن افعلّ كاقشعر وابذعر بمعنى تفرق واشمأز وأن يكون على وزن افعلنل كارجنجم بمعنى اجتمع وأن يكون على وزن انفعل كانقطع وانقض وانطلق وانكسر وأن يكون على وزن فعل بضم التين وهذا تقدم ذكره لأنه من أفعال السجايا والطبائع وأن يكون على وزن أفعل بمعنى صار كذا ككأغد البعير وأحصد الزرع إذا صاراً ذوى عدة وحصاد . وأن يكون على وزن افعوعل كاكووهد الفرخ إذا ارتعد وأن يكون على وزن افعلنلى كاحرنبى الديك إذا انتمش وأن يكون على وزن استفعل وهو دال على التحول نحو استحجر الطين وأن يكون على وزن تفعّل كدحرج . (١)

وقد يكون الفعل لازماً أصالة وهو الفعل الموضوع فى أصل اللغة لازماً مثل نام وقعد وتحرك . وقد يكون لازماً تحويلاً وهذا يكون بتحويل الفعل المتعدى لواحد الى صيغة (فعل) بقصد المدح أو الذم وهذه الصيغة لا تكون الا لازمة مثل جهل فى ذم الامى وأصله متعد قبل تحويله فصار بعد التحويل لازماً وهذا كثير فى باب نعم وبئس وتؤخذ من هذا الفعل الصفة المشبهة بعد التحويل .

وقد يكون لازماً تنزيلاً ويراد به الفعل المتعدى لواحد بحذف مفعوليه غالباً فى بعض الاستعمالات وذلك اذا كان المقصود نسبة الفعل الى فاعله أى بيان ثبوته للفاعل لا بيان وقوعه على المفعول كقوله تعالى : (قل هـل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) . (٢)

أى هل يستوى من ثبتت له حقيقة العلم ومن لم تثبت له ، والاستفهام انكارى وتنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم ذكره علماء البلاغة فى متعلقات الفعل . (٣)

والقسم الثانى من أقسام الأفعال هو المتعدى ويسمى المجاوز أو الواقع والتعدى فى اللغة التجاوز يقال عدا فلان طوره أى جاوزه وهو فى اصطلاح

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٦٣٠ - ٦٣١ ، والمغنى ص ٥٧٣ - ٥٧٤ .

(٢) آية رقم ٩ من سورة الزمر .

(٣) انظر النحو والوافى ج ٢ ص ١٥٧ وانظر شرح التلخيص ج ٢ ص ١٢٢ .

النحويين تجاوز. الفعل الفاعل الى المفعول به والمراد بالتجاوز التجاوز عبارة
 فيدخل نحو ضرب زيد عمرا مع كذبه ويدخل أيضا نحو ما ضرب زيد عمرا لوجود
 التجاوز اليه عبارة والا لم يقد النفي نفيه وهذا قريب مما يقال من أن التجاوز
 في المنفى ذهني لتوقف النفي على الاثبات لان الاعداء تعرف بملكانها كتوقف
 عدم البصر على البصر ولا شك في وجود التجاوز في الاثبات الذي هو الاصل
 فيوجد في النفي أيضا والمراد بالمتعدى ما يكون بغير واسطة حرف الجر وهو
 المقابل لل لازم فلا يقال (ذهب بزيد) متجاوز لان التجاوز فيه بسبب الباء (١)

وتسميته بالمتعدى أو المجاوز أو الواقع لان أثره لم يقتصر على الفاعل
 وانما جاوزه الى المفعول به فوقع مدلوله عليه ينصب المفعول به بنفسه واحدا كان
 أو اثنين أو أكثر والتسمية المشهورة هي المتعدى وقد يشتهر الفعل بالاستعمالين
 (التعدى وال لزوم) اذا تساويا وكان كل واحد منهما غالبا فيصلح للاسمين فيقال
 له متعد لازم والمراد بهذا ما تعدى بنفسه تارة وتارة بحرف الجر ولم يكن أحده
 الاستعمالين مستندرا فيه ويقال بهذا النوع متعد بوجهين وهو قسم من أقسام
 الفعل المتعدى ولكنه مقصور على السماع (٢)

والتعريف السابق للمتعدى لا يصدق على هذا النوع والمتصور في هذه
 الافعال أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب وتعديها بحرف
 الجر لغة قبيلة أخرى فهي بالنظر الى كل قبيلة على حدتها داخلية في أحد
 القسمين المتعدى أو اللزوم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل
 بعضها عن بعض بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب وللنحاة
 في هذا القسم آراء ستأتى ان شاء الله .

وعامة الفعل المتعدى كثيرة منها أن يكون فعل عضو كضرب بيد موركض
 برجله وأبصر بعينه وسمع بأذنيه وتكلم بلسانه أو ذاق أو نطق أو لفظ أو كلم وأن

(١) انظر تلخيص الأساس ص ١١

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ج ١ ص ٤٢٧

يكون فعل، قلب نحو علم وطن (١)

قال ابن السراج (وأما الفعل الذي يتعدى، فكل حركة للجسم كانت ملاقيسة لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية ملاقية مثل نظرت وشممت وسمعت وذقت ولست وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعل من ذلك متمدياً وأتيت زيدا ووطئت بلدك ودارك . وأما قولك غارقت وقاتلته وباريته وتاركته فانما معناه فعلت كما يفعله وساويت بين الفعلين والمساواة إنما تعلم بالتلاقي وتركته فسي معنى تاركتك لأن كل شيء تركته فقد تركك (٢)

ووضع النحاة ضابطين آخرين لمعرفة الفعل المتعدي وهما كالآتي
الاول أن اتصل به ها * تعود على غير المصدر وهي ها * المفعول به نحو الباب اغلقته وهذه العلامة أشار إليها ابن مالك في الخلاصة بقوله
علامة الفعل المتعدي أن اتصل ها غير مصدر به نحو عمل

والثاني صحة صوغ اسم المفعول التام أي غير المفتقر إلى جار ومجرور من الفعل الذي يراد معرفة تعديته أو لزومه فان أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متمدياً بنفسه والا كان لازماً ففي مثلاً فتح وأكمل تقول : الباب مفتوح والطعام مأكل فترى اسم المفعول مستغنياً عن الجار والمجرور في أداء المراد منه بخلاف صياغته عن مثلاً قعد ويثر تقول المكان مقعد فيه والامر ميثور منه فاسم المفعول هنا لم يستغن في أداء معناه عن الجار مع المجرور فلا يوصف الفعل بالتعدي .

والصحيح أن معرفة التعدي وال لزوم مردها إلى المعاجم اللفوية والافكيذ تعرف أن اسم المفعول من نحو فتح وأكل، مستغن عن الجار والمجرور وأنه ممن قعد ويثر وغير مستغن ومن أين لنا هذا الأسلوب الصحيح في تركيبه أو غير صحيح (٣)

(١) تعليق من الخبير على هامش ملا جامي ص ٣٦٢

(٢) الأصول ج ١ ص ١٢٦

(٣) انظر النحو الوافي ج ٢ ص ١٥٢ - ١٥٣

أقسام الفعل المتعدي

ينقسم الفعل المتعدي إلى ستة أقسام : القسم الأول ما يتعدي لواحد بنفسه وجوبا وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على حرف من حروف الجر نحو ضرب وأكرم ومثل أفعال الحواس وتسمى أفعال العلاج وهي أفعال الجوارح مثل البصر والشم والذوق واللمس والسمع ومقابلة أفعال القلوب وكل واحد من أفعال الحواس يقتضى مفعولا مما تقتضيه تلك الحاسة ، فالبصر يقتضى مبصرا والشم يقتضى مشموما والسمع يقتضى مسموعا وهكذا . مثل رأيت زيدا وشمعت مسكا وذقت الطعام وسمعت الحديث ولمست الحرير .

واختلف النحاة فى سمعت هل هو متعدى الى واحد أو الى اثنين : ففريق يرى تعديتها الى الواحد فقط وآخرون يرون تعديتها الى اثنين وسبب الخلاف أن الواقع بعد سمعت لا يخلو من أن يكون مما يسمع أو من قبيل ما لا يسمع فان كان من قبيل المسموعات تعدت الى واحد باتفاق نحو سمعت الحديث وسمعت كلام زيد وسمعت قراءة بكر ، وان كان من قبيل ما لا يسمع نحو سمعت زيدا يتكلم ففى ذلك خلاف بين النحويين . فمنهم من جعلها مما يتعدي الى اثنين كظننت ومنهم الأخفش والفارسي . وابن مالك فى الكافية والتسهيل وتبعهم ابن آجروم الصنهاجى فى مقدمته المشهورة ونسب السيوطى فى الهمع هذا المذهب الى ابن عصفور وهو خلاف ما فى شرح الجمل لأنه رجح المذهب الثانى وهو القائل بأنها متعدية الى واحد وحجتهم أن سمعت لما دخلت على ما لا يسمع أتيت لها بمفعول ثان يعطى معنى المسموع كما أن ظننت لما دخلت على زيد وهو غير معلنون فى المعنى أثبت بعد ذلك بمفعول ثان يعطى معنى المعلنون فقلت ظننت زيدا منطلقا وعلى هذا يكون (يتكلم) من قولك سمعت زيدا يتكلم فى موضع المفعول الثانى لسمعت .^(١)

واحتجوا أيضا بأن سمعت يقع على القول والنطق والقول لا بد له من قائل وليس كذلك أخوات سمعت لأن رأيت لا يقتضى أكثر من شئ تقع عليه الرؤية وكذلك

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٣٠٢ .

ذقت يقتضى مذكراً فقط ولا يجب أن يكون الذوق مسنداً الى شئ كما يجب أن يكون المسموع كذلك ولو قلت سمعت زيدا يقتل لم يجز لأن القتل ليس مما يسمع^(١) وهذا المذهب ليس صحيحاً لأن الثانى من قولك سمعت زيدا يقول جملة والجملة لا تقع مفعولة الا فى الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر وسمعت ليس منها .^(٢)

ولا يمكن أن نقول ان سمعت دخل على المبتدأ والخبر لانا نجد هم يقولون سمعت زيدا شعرا والشعر ليس بزيد فلو كان داخلاً على المبتدأ والخبر لم يجز أن يقع فى الثانى ما ليس بالأول فى المعنى كما لم يجز فى باب ظننت ولوجب أن لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد نحو سمعت شعرا وهو مسموع واذا قلت سمعت شعرا أو سمعت قول زيد المفعول الأول محذوف على مذهب الفارسي .^(٣)

والمذهب الثانى فى سمعت أنها متعدية الى مفعول واحد فاذا قلت سمعت زيدا يتكلم فان زيدا مفعول لسمعت على تقدير حذف مضاف كأنك قلت سمعت صوت زيد فى حال أن زيدا يتكلم وتكون هذه الحالة مبنية لأنه قد سمع صوته فى حال أنه يصيح أو يقرأ ويكون حذف المضاف لفهم المعنى لأنه من المعلوم أن زيدا فى نفسه لا يسمع وهذا مذهب الجمهور وهو الحق والصواب لأن سمع من أفعال الحواس وهى كلها متعدية الى مفعول واحد فينبغى أن يكون سمعت مثلها .^(٤)

وعلى هذا المذهب لا يكون مفعولها الا مما يسمع فان عديته الى غير المسموع فلا بد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد مما يسمع منه فاذا قلت سمعت زيدا يقول فزيد مفعول على تقدير حذف مضاف ، أى قول زيد ويقول فى موضع الحال والصحيح الذى عليه الجمهور أن سمعت فعل متعد الى مفعول واحد فان كان ذلك الواحد مرفقة نحو سمعت زيدا يقول فالجملة التى بعدها حال ، لأن الجمل بعد المعارف أحوال غالباً وان كان نكرة كقوله تعالى : (سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم)^(٥) فالجملة صفة لأن الجمل بعد التكررات صفات .

٢- انظر شرح المفصل ج ٧ ص ٦٢ .
٤- انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٣٠٣ .

١- انظر المقتصد ج ١ ص ٥٩٧ .
٣- انظر المقتصد ج ١ ص ٥٩٨ .
٥- آية رقم ٦٠ من سورة الانبياء .

هذا ويصعب حصر الأفعال المتعدية الى واحد وما ذكرته على سبيل
المثال على وجه الاجمال .

القسم الثانى : ما يتعدى الى مفعول واحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر
فهو جائز التعدى واللزوم كشكر ونصح وتصدق تقول شكرته وشكرت له ونصحتـه
ونصحت له وقصدته وقصدت له وقصدت اليه وهذا القسم مقصور على السماع
ويرى ابن قتيبة أن اللغة الفصحى التعدية باللام وهى الواردة فى القرآن وذكر
هذا فيما فيه لغتان واستعمل الناس أضعفهما .^(١)

قال فى لسان العرب فى مادة الشكر شكرته وشكرت له وباللام أفصح قال
تعالى : (أن أشكر لى ولوالدك)^(٢) وقال واشكروا نعمة الله عليكم^(٣) وقال
تعالى : (ونصحت لكم)^(٤) ، وإنما جعل هذا قسما برأسه ولم يجعل من القسم
المتعدى لواحد بنفسه ، ومن اللازم الذى يتعدى بحرف الجر لأنه لماتساوى
الاستعمالان صار الكل قسما برأسه فمثلا ليس نصحت زيدا أكثر من نصحت
لزيد حتى نجعل وصوله بنفسه أصلا وحرف الجر زائدا وكذلك ليس نصحت لزيد
أكثر من نصحت زيدا حتى نجعل تعديته باللام أصلا ثم حذف حرف الجر
ونصب فصار فرعا فلما تساويا فى الاستعمال كان كل واحد منهما أصلا برأسه^(٥) .
وقال فى المصباح شكرت يتعدى فى الأكثر باللام وربما تعدى بنفسه وأنكره
الأصمعى^(٦) فى السعة وقال باب الشعر ، وليس خاصا بالشعر كما قال لوروده فى
القرآن الكريم وللنحاة فى هذا القسم أربعة آراء :

الأول : أن هذا القسم مستقل قائم بذاته فليس هو من قبيل المتعدى ولا من
قبيل اللازم وأصحاب هذا رأى نظروا الى الاستعمالين جميعا بدون تمييز بين

(١) انظر أدب الكاتب ص ٣٢٧ . (٢) آية رقم ١٤ من سورة لقمان .
(٣) آية رقم ١١٤ من سورة النحل . (٤) جزء آية رقم ٩٣ من سورة الأعراف .
(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٣٠٠ .
(٦) فهو عبد الملك بن قريب أبوسعيد البصرى اللغوى أحد أئمة اللغة والغريب
والاخبار والملح والنوادر . مات سنة ٢١٦ عن عمر يبلغ ٨٨ سنة وترجمته
فى جميع كتب التراجم وفى البغية ص ٣١٣ .

استعمال واستعمال آخر لان كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب ومن أصحاب هذا المذهب ابن مالك حيث قال انه مشتهر بالاستعمالين فهو متعدد بوجهين صالح للاسمين . (١)

الثانى أن أصله استعماله بحرف الجر وما يرى متعديا بنفسه فهو منقول عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل الى ما كان مجرورا وهو ما يسميه علماء العربية (الحذف والإيصال) أو النصب ينزع الخافض لان الزيادة لا يقدر عليها الا بدليل واختار هذا رأى ابن أبى الربيع وابن عصفور ولكن مع التوضيح فقال ابن عصفور (الصحيح أن ما لا يحل بنفس المفعول مثل نصحت زيدا وأمثاله الاصل فيه تعديته بحرف الجر الاصل فى نصحت زيدا نصحت لزيد ثم حذف حرف الجر منه فى الاستعمال وكثر فيه الاصل والفرع لان النصح لا يحل بزيد فان كان الفعل يحل بنفس المفعول ويوجد تارة متعديا بنفسه وتارة بحرف الجر الاصل فيه تعديته بنفسه وحرف الجر زائد نحو مسحت رأسى ومسحت برأسى وخشنت صدره وخشنت بصدره أى أحميته من الفيظ لان المسح يحل بالرأى والتخشين يحل بالصدر . (٢)

وهذا التفصيل هو الصحيح لانه لا يتصور أن يكون الفعل قويا وضعيفا فى حال واحد ولا المفعول محلا للفعل وغير محل فى حين واحد وذكر الشلوبين الصغير (٣) أن دعوى الاستحالة باطلة إذ يتصور أن يكون بعض العرب يلحظه قويا بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يضعف عنده فيقويه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت بل يتصور أيضا أن يقع ذلك من شخص واحد فى وقتين . وهذا الذى ذكر الشلوبين الصغير لا دليل عليه ولا سبيل الى معرفة ذلك الا بدليل ينص على أن أحد الاستعمالين خاص بلهجة قبيلة معينة ثم بعد هذا ما هو وجه الضعف الذى يلاحظ فيه الفعل إما لا يزم فتعدى بحرف الجر وما متعد بنفسه وما لا يوجب وجهين فى الاستعمال

(١) انظر التسهيل ص ٨٣ وشرح الكافية ج ٢ ص ٦٣٦

(٢) شرح الجمل ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ٣٠٨

(٣) هو ابو عبد الله محمد بن على بن محمد بن ابراهيم الانصارى الملقب كان من الفضلاء وكان بارعا فى الحفظ منقبضا عن الناس كثير التعفف . مات فى حدود ٦٦٠ عن عمر ٤٠ سنة .

ولا يوصف الفعل بالضعف من ناحية العمل .

الرأى الثالث : أن يكون الاصل التعدية بنفسها ثم جعل الاستعمال الآخر الذى يؤدى بها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر وهذا ما اختاره الرضى حيث قال (والذى أرى الحكم يتعديه مثل هذا الفعل مطلقا ان معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدى واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعدد اجماعا وكذلك مع اللام فهى اذن زائدة كما فى قوله تعالى : (رد ف لكم) ^(١) الا أنها مطردة فى نصحت وشكرت دون رد فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو أقسمت الله أو مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدى الى الامكنة واما الى غيرها فبغى نحو دخلت فى الامر فهو لازم فحذف منه حرف الجر .

وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعدد والحرف زائد كما فى قوله تعالى : (لا تلقوا بايديكم) ^(٢) و (رد ف لكم) ^(٣) وعلى هذين الرأين أنه ليس قسما برأسه وهو الذى صححه ابن عصفور وعلى الرأى الاول أنه قسم برأسه والثانى يقول الاصل التعدى بالحرف والثالث : الاصل التعدى بنفسه .

الرأى الرابع : زعم ابن درستويه ^(٤) أن نصحت لزيد من باب ما يتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر وأن الاصل نصحت لزيد رأيه واستدل على ذلك بأنه منقول من قولك نصحت لزيد ثوبه بمعنى خطته لشبه اصلاح الرأى لزيد بخياطة الثوب لان الخياطة اصلاح للثوب فى المعنى فكما أن نصحت من قولك نصحت لزيد ثوبه بمعنى خطته من باب ما يتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر فكذلك ما نقل منه ثم حذف المفعول الذى يصل بنفسه لفهم المعنى ألا ترى أنك اذا قلت نصحت لزيد معناه نصحت لزيد رأيه . ^(٥)

وقال السيوطى (ولا أظنه مخصوصا بنصح فانه ممكن فى باقى أخواته ان

يقال شكرت له معروفه وزنت له ماله . ^(٦)

- (١) آية (٧٢) من سورة النمل .
- (٢) جزء آية (١٥٥) من سورة البقرة .
- (٣) شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٧٣
- (٤) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر .
- (٥) شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٣٠١
- (٦) همع الهوامع ج ٢ ص ٨٠

قال ابن عصفور (وهذا الرأي فاسد لانه دعوى لا دليل عليها ولو كان كما ذهب اليه لسمع في موضع من المواضع نصحت لزيد رأيه فتوصل نصحت الى منصوب بعد المجرور فعدم السماع دليل على فساد . (١)

وقسم ابن أبي الربيع هذا القسم الى ثلاثة أقسام :

احدها : أن يكون الاصل حرف الجر ثم اسقط اتساعا فانصب الاسم نحو شكرت لزيد وشكرت زيدا وذلك أن الفعل يطلبه بحرف الاضافة طلب الغضلات لانه قد أخذ عهده فالفعل يطلبه بالنصب وحرف الاضافة يطلبه بالخفض فوجب ظهور عمل الحرف لان الحرف لا تعلق والافعال تعلق فيقال ظننت لزيد منطلق فاذا زال الحرف ظهر عمل الفعل وهذا مما يستعمل بالوجهين والمعنى واحد .

الثاني أن يكون الفعل أصله أن يتعدى بنفسه ثم زيد حرف الجر لتوكيد ا وحروف الجر تعمل زائدة وعملها غير زائد وذلك نحو قرأت بالسورة ويقرأ بالسور الاصل يقرأ السور لان قرأت بمعنى تلوث وتلوث لا يتعدى الا بنفسه .

الثالث : أن يكونا أصليين بمعنى استعمال الوجهين والمعنى مختلف نحو جئتك وجئت اليك فمن قال جئتك لحظ قصدتك ومن قال جئت اليك لحظ وصلت اليك . (٢)

ومن هذا النوع أى ما وصف بالتعدى واللزوم تارة يتعدى بنفسه ولا يتعدى تارة أخرى لا بنفسه ولا بالجار مع اختلاف معناهما مثل فغرفاه وسحاه بمعنى فتحه وفغرفوه وسحاه بمعنى انفتح وكذا زاد ونقص الا أن نقص تارة يكون لازما وتارة يكون متعديا الى مفعولين بنفسه مثل نقص المال ونقصت زيدا دينا را قال في مصباح النير : نقصته يتعدى ولا يتعدى وهذه هي اللغة الفصحى وبها جاء القرآن (ننقصها من أطرافها) (٣) ويتعدى أيضا الى مفعولين نحو نقصت زيدا حقه . (٤)

واختلف النحاة أيضا في نحو دخلت البيت هو متعد الى مفعول واحد أو غير متعد على ثلاثة مذاهب وسبب الاختلاف فيه استعماله تارة بحرف جر وتارة بفسيره

(١) شرح الجمل ج ١ ص ٣٠١

(٢) القوانين ج ١ ص ٣٦٥ - ٣٦٦

(٣) جزء آية (٤٣) من سورة الرعد ، وآية (٤٤) من سورة الانبياء .

(٤) انظر شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٦٣٦ ومصباح النير مادة نقص .

نحو دخلت البيت ودخلت الى البيت .

المذهب الاول أنه منصوب نصب المفعول به يعد اسقاط الخافض على وجه التوسع واجراء القاصر مجرى المتعدى وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك ونسبه لسيبويه وهو الصواب لانه من قبيل الافعال اللازمة وانما يتعدى بحرف الجر نحو دخلت الى البيت وانما حذف منه حرف الجر توسعا لكثرة الاستعمال والذي يدل على ذلك أشياء منها أن مصدره يأتي على فعول نحو الدخول وفعول في الغالب انما يأتي من اللازم نحو القعود والجلوس وشذ نحو الجحود والشكور واللزوم والنهوك والورود ومنها أن نقيضه غير متعد نحو خرجت وهو لا زم أيضا وقلما نجد فعلا متعديا الا ونقيضه ومضاده كذلك نحو تحرك وضده سكن والشيء يعتبر بمثله وضده ولكن عند القاهر الجرجاني نقض هذه القاعدة في كتاب المقتصد . (١)

ومثل دخلت البيت ذهبت الشام وأمرهما واحد .

المذهب الثاني أنه منصوب على الظرفية اجراء له مجرى المبهم من ظروف المكان ونسبه للثعلبيين الى الجمهور والمحققين واختاره ابن الحاجب ونسبه الرضى الى سيبويه وليس بصحيح وهذا محل تأمل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه بفاعله ان كان لازما ولا شك أن معنى الدخول لا يتم معناه بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه .

المذهب الثالث أنه مفعول به حقيقة وأن دخلت متعد بنفسه وبحرف الجر وأن الدار وأشباهاها منصوب بعدها على أنه مفعول به وهو مذهب الاخفش والجرجاني (٢) ولم يجعل الاخفش دخلت البيت مثل ذهبت الشام لقلته وهذا الذي ذهب اليه فاسد لان دخلت نقيض خرجت وهو غير متعد فكذلك نقيضه ولان دخلت تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف والفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعل خاصة نحو ضربت زيد افزيدا محسب للضرب وأن الظرف محل للفعل والفاعل

(١) انظر ج ١ ص ٦٠١ - ٦٠٢ وانظر الاصول لابن السراج ج ١ ص ١٧٠ - ١٧١ وابن يعيش ج ٧ ص ٦٣

(٢) انظر الاشموني ج ٢ ص ١٢٦ والمقتصد مع الايضاح ج ١ ص ٥٩٩ - ٦٠٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٦

نحو قمت خلفك فالخلف محل للقائم وقيامه فكذلك دخلت يتعدى الى ما بعدها على أنه ظرف لانك اذا دخلت البيت فالبيت محل للدخول والداخل وايضا ما يدل على فساد مذهبه أنهم يقولون دخلت في الامر وفي مذهب فلان ودخلت في السلم ولا يوصل الى الامر وأشباهه من المعاني الا بغى فلو كانت دخلت متعدية بنفسها لما عدوها الى الامر بغى ولجاز تعديته الى هذا بغير في دل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها والسرف في عدم قولهم دخلت الامر لان الدخول حقيقة في الاجسام وحذف الحرف مجاز فكرهوا التجوز بعد التجوز . (١)

ويبدو ما تقدم في المذهبين الاولين أن القائلين بهما نسبوه الى سيبويه والصحيح ان مذهب سيبويه في دخلت أنه لا يتعدى وهو بذلك مع أصحاب المذهب الاول قال سيبويه : (قال بعضهم ذهب الشام يشبهه بالمبهم ان كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب وهذا شان لانه ليس في ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان ومثل ذهب الشام دخلت البيت . (٢)

أراد بهذا أن حرف الجر حذف مع ذهبت كما أنه حذف مع دخلت وليس بين واحد من الاسمين وغيره فرق في الاصل الا اذا حذف في بعض الاشياء اكثر من بعض وكثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال وربما استعمل الشيء محذوفا ولم يتكلم بالاصل البتة . وأما دخلت وذهبت فقد استعمل معهما الوجهان حذف حرف الجر وإثباته كقولك دخلت البيت ودخلت في البيت ذهبت الشام وذهبت الى الشام وقد نقض المبرد مذهب سيبويه هذا وذهب الى أن دخلت مثل نصحت مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وأشار الى أن مذهب سيبويه في دخلت البيت أنه حذف منه حرف الجر . (٣)

القسم الثالث ما يتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وهو كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأصل الثاني

(١) شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٣٢٨ - ٣٢٩

(٢) الكتاب ج ١ ص ٣٥

(٣) انظر هامش المقتضب ج ٤ ص ٣٣٧

منهما أن يتعدى اليه بحرف الجر ثم يحذف حرف الجر اتساعا فيتعدى الفعل الى
الثانى وهى أفعال محفوظة وهى :

(١) الفعل الاول سى : تقول سميت محمد ا ومحمد وقال الشاعر :

وسميت يحيى ليحيا فلم يكن لا مرقضاء الله فى الناس من بد

الفعل الثانى : كنى بمعنى سى تقول كنيته أبا عبد الله وبأبى عبد الله

وكنى بالتخفيف ويقال أيضا كنوته قال الشاعر :

هى الخمر لا شك تكنى الطلا كما الذئب يكنى أبا جعد (٢)

والفعل الثالث أمر تقول : أمرتك الخير وأمرت به بالخير قال تعالى :

(أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم) (٣) وقال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب (٤)

فجمع بين اللغتين وهذا اذا كان الثانى مصدرا وأما اذا كان اسما صريحا

فلا يجوز فيه الوجهان الا ترى أنك لا تقول أمرت زيدا عمرا بل تقول أمرت زيدا بعمرو

فقط والاصل فى أمرت زيدا الخير حرف الجر ولم يدل على ذلك اطراده وعدم اطراد

النصب .

(٥) الفعل الرابع : استغفر قال الشاعر :

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل

(١) والبيت استشهد به ابن هشام فى شرح الشذو ولم يعرف قائل البيت واستشهد

أهل البلاغة بهذا البيت فى البديع فى الجناس التام ولكن مع اختلاف فى الشطر

الثانى وهو : وسميته يحيى لليحيا فلم يكن الى رد أمر الله فيه سبيل ورأيت

فى هامش الايضاح بتحقيق لجنة من الاساتذة بالجامع الأزهر أن البيت لمحمد

ابن عبد الله بن كناسة الاسدى يرثى ابنه . انظر الايضاح ٣٨٣٥

(٢) البيت من كلام عبيد البرص وهوبيت منفرد قاله للتعمان ابن المنذر والبيت فى

روايته خلاف . انظر المزهر ج ١ ص ٥٠٨ وفى اللسان مادة طلى ، الخمر

يكونها بالطلا الخ . وانظر أيضا مادة جعد والشاهد فى قوله تكنى الطلا وفى

قوله يكنى أبا جعد .

(٣) آية (٤٤) من سورة البقرة .

(٤) البيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٧ وأمالى الشجرية ج ١ ص ٣٦٥ وج ٢ ص ٦٤

وفى الخزانة ج ١ ص ١٦٤ وابن يعين ج ٢ ص ٤٤ والبيت مختلف فى قائله

قيل الأعشى وقيل عمرو بن معد يكرب وقيل عباس بن مرداس وقيل اياس ابن عامر

وقيل غير ذلك . وانظر الخزانة ج ١ ص ١٦٥ - ١٦٦ والنشب المال الاصيل الثابت

بمعنى العقار كالدور .

(٥) البيت من شواهد سيبويه الخسعين التى لم يعرف قائلها . انظر الكتاب ج ١ ص ١٧

والخصائص ج ٣ ص ٢٤٧ وابن يعين ج ٢ ص ٦٣ وج ٣ ص ٥١ ومعانى القرآن

ج ٢ ص ٣١٤

أى استغفر الله من ذنب وجعل عبد القاهر استغفر من باب التضمين أى الحمل على المعنى لما ضمن معنى تبت عدى الى الثانى بمن وذلك أن أصل هذا الفعل أنهم ينصب مفعولين بنفسه دائما لان الفعل الثلاثى المجرد وهو غفر ينصب مفعولا والسين والتاء للطلب فيكون مجراهما مجرى همزة النقل فى افادة الفعل مفعولا فلو كان استغفر الله ذنبا مثل اخترت الرجال زيدا فى كونه موضوعا على المتعدى بحرف الجر فى الاصل لوجب أن يكون ذلك مستعملا فى غفرت فيقال غفرت الله من ذنبى واللهم اغفر من ذنبى وذلك مالا خلاف فى امتناعه ^(١) وذكر ابن هشام فى المغنى هذه المسألة فقال انه مضمن معنى استتبت وذهب أبو الحسن ابن الطراوة الى أن استغفر متعد الى المفعول الثانى بنفسه واذا قلت أستغفر الله الذنب الذنب مفعول ثان وأما قولهم استغفر الله من الذنب فانه ضمن معنى فعل متعد الى المفعول الثانى بحرف الجر وهو استتبت وان الاصل أستغفر الله الذنب لان استغفر طلب المغفرة وهذا بمنزلة استقيت زيدا الماء واستعطمت عمرا الخبز الاصل سقاني زيد الماء واطعمني عمرو الخبز فكما كان الخبز والماء فى المثالين منصوبين فى الحالتين هما حالتا دخول السين والتاء وعدم دخولهما مثل غفر الله الذنب كذلك يكون الذنب فى الحالين منصوبا ولا يكون منصوبا فى احداهما مجرورا فى الآخر فرد عليه ابن أبى الربيع فقال وهذا الذى ذهب اليه تنكره العرب تقول استفهمت زيدا عن المسألة وفهمنى زيد المسألة فاذا صح هذا فأقول : ان استغفرت الله الذنب بمنزلة استفهمت زيدا عن المسألة ولم يجىء مجيئ استطعمت ويبقى مع الاصل وهو ما كثر فى كلام العرب . ^(٢)

وبذلك ظهر لنا أن عبد استغفر من باب اختار مردود وان كان قول الاكثرين لان استفعل تصير المتعدى لواحد متعديا لاثنيين وأما قولهم استغفر الله من الذنب فهو على تضمين استتبت أى طلبت التوبة من الذنب .

الفعل الخامس : هدى قال فى المصباح هديته الطريق أهديه هداية هذه لغة الحجازيين ولغة غيرهم التعدى بالحرف فيقال هديته الى الطريق وهداه الله

(١) انظر المقتصد ج ١ ص ٦١٥

(٢) القوانين ج ١ ص ٣٦٠ والمغنى ص ٥٧٧

الى الايمان .

الفعل السادس : اختار قال تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)^(١)

وتقول اخترت زيدا من الرجال واخترت الرجال عبد الله واخترت زيدا الرجال^(٢)

قال الشاعر :^(٣)

وقالوا نأت فاختر من الصبر والبكى فقلت البكى أشقى اذن لغليلي

فعدى الفعل الذى هو اختر الى مفعولين : أحدهما محذوف يصل اليه

الفعل بنفسه ، وثانيهما مذكور وقد وصله الفعل اليه بحرف الجر وذلك فى قوله

(فاختر من الصبر والبكى) وتقدير الكلام من الصبر والبكى أحدهما .^(٤)

قال عبد القاهر الجرجاني (اعلم أن قولك اخترت من الرجال زيدا فعل

يتعدى الى مفعول واحد بغير حرف الجر والى الثانى به فالمتقدم فى الرتبة هو

المنصوب كقولك أخرجت زيدا من الرجال وميزت زيدا من الرجال فان قدمت من

الرجال كان النية به التأخير كما أنك اذا قلت أخذت منك درهما كان مرتبة الد رهم

قبل مرتبة (منك) وانما يقدم من فى نحو هذا لان البيان فيه فيعنى به وانما حذف

(من) ف قيل اخترت الرجال زيدا جرى مجرى أعطيت زيدا درهما فى الظاهر) .^(٥)

الفعل السابع زوج تقول زوجته هنداً وسهند قال تعالى : (فلما قضى

زيد منها وطراً زوجناكها)^(٦) وقال أيضاً : (كذلك وزوجناهم بحور عين) .^(٧)

الفعل الثامن صدق بتخفيف الدال قال تعالى : (ولقد صدقكم الله

وعده)^(٨) وقال تعالى : (ثم صدقناهم الوعد) .^(٩)

(١) آية (١٥٥) من سورة الأعراف .

(٢) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧ والتبصرة للصيمرى ج ١ ص ١١١

(٣) البيت لكثير بن عبد الرحمن (كثير عزة) من قصيدة طويلة .

(٤) شرح الشذور مع تعليق محى الدين عبد الحميد ص ٣٧٢

(٥) المقتصد ج ١ ص ٦١٣

(٦) آية (٣٧) من سورة الاحزاب .

(٧) آية (٥٤) من سورة الدخان .

(٨) آية (١٥٢) من سورة آل عمران .

(٩) آية (٩) من سورة الأنبياء .

الفعل التاسع غير قال فى المصباح المنير غيرته كذا وعيرت به قبحتـه
عليه عليه نسبته اليه يتعدى بنفسه وبالباء ونقل عن المرزوقي أن المختار أن يتعدى
بالباء قال الشاعر : (١)

أعيرتنا ألبانها ولحومها وذلك عاريا ابن ربيعة ظاهر

الفعل العاشر : دعى بمعنى سعى تقوله دعوته زيدا اذا أردت دعوته التى
تجرى مجرى سميته قال الشاعر : (٢)

دعنى أخاها أم عمرو ولم أكن أخاها ولم أضع لها بلبان
وان عنيت الدعاء الى أمر لم يتجاوز مفعولا واحدا نحو دعوت زيد أو استدعيته

فاصل هذا د خول الباء فاذا حذف حرف الجر عمل الفعل .

الفعل الحادى عشر وعد قال فى المصباح وعد يستعمل فى الخير والشر
يتعدى بنفسه وبالباء وعده الخير وبالخير قال تعالى : (وكلا وعد الله الحسنى) (٣)
أى بالحسنى وقال تعالى : (النار وعدها الله الذين كفروا) (٤)

الفعل الثانى عشر كال ووزن تقول كلت لزيد الطعام وكت زيدا طعامه
ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله قال تعالى : (واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) (٥)
والمفعول الثانى محذوف أى كالوهم شيئا أو وزنوهم شيئا الاصل كالوا لهم أو وزنوا
لهم ولم يذكر المكيل والموزون . (٦)

قال فى المصباح المنير كلت زيد الطعام كيلا من باب باع يتعدى الى
مفعولين وتدخل اللام على المفعول الاول فيقال كلت له الطعام وقال فى مادة وزن
وزنت الشيء لزيد أزنه وزنا من باب وعد ووزنت زيدا حقه لغة مثل كلت زيدا وكتلت
لزيد وهذه الافعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها وليس كل فعل يتعدى بحرف .

(١) البيت لم اعثر على قائله يقول أعيرتنا كثرة الابل واللبن وليس ذلك للتجارة بل
للضيوف وذلك عار لا يستحى منه . والمرزوقي المذكور هو أحمد بن محمد بن
الحسن المرزوقي الاصفهاني صاحب شرح ديوان الحماسة توفي سنة ٤٢١ هـ
(٢) البيت رواه المبرد فى الكامل ولم ينسبه ونسبه ابن عبد ربه لعبد الرحمن ابن
الحكم يتفضل بام لبان بنت عثمان بن عفان وكانت عند أخيه مروان ابن الحكم
وكان عبد الرحمن شاعرا مجيدا وكان كثير التغزل بنساء أخيه انظر حاشية
العدوى على شرح الشذور ج ٢ ص ٢٤٠ والكامل ج ١ ص ١٢٥ وعقد الفريد
ج ٤ ص ٣٢٤ وشرح الشذور ص ٣٧٥

يجوز لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل الا ترى أنك لا تقول مررت زيدا تريد مررت بزيد ولا أخذت زيدا مالا تريد أخذت من زيد مالا الا في ضرورة الشعر وانما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعا عن العرب وينقاس حذف حرف الجر وايصال الفعل الى ما بعده مع أن وأن كما سيأتى ان شاء الله في المنصوب بنزع الخافض .

القسم الرابع ما يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا واللبس تقول اعطيت زيدا ديناراً وألبست عمرا ثوبا فالمفعول الاول أخذ ولا بس ففيه فاعلية من جهة المعنى ألا ترى أن معناه كان الاصل أخذ زيدا ديناراً ولبس عمرو ثوبا ومنه عرفت زيدا أخاك كان الاصل عرف زيد أخاك وكذلك اذا نقلت كل فعل يتعدى الى مفعول واحد من فعل الى أفعل كانت من هذا الباب وتتعدى الى مفعولين كقولك ضرب زيد عمرا ثم تقول أضربت زيدا عمرا أى جعلت زيدا يضرب عمرا وكذلك كسب زيد المال ثم تقول اكسبت زيدا المال فعمره في المعنى مفعول لزيد والمال مكسوب لزيد فهو مفعول في المعنى لزيد . (١)

فهذا القسم يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت دهما ولا تذكر من اعطيته وكسوت زيدا ولا تذكر ما كسوته وكسوت جبة ولا تذكر من كسوته .

القسم الخامس : ما يتعدى الى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بعد أخذ فاعلها وهو ظن وأخواتها هذا ما عليه الجمهور وذكر السيوطي في الهمع أن السهيلي (٢) خالف الجمهور حين قال ان المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بدليل قولك ظننت زيدا عمرا وهذا قول لا ينكر عند جميع النحاة

== (٣) آية (١٠) من سورة الحديد .

(٤) آية (٧٢) سورة الحج . أى وعدتها .

(٥) آية (٣) سورة المطففين .

(٦) انظر شرح الشذور مع حاشية الامير ص ٩٥

(١) انظر التبصرة والتذكرة للصيرى ج ١ ص ١١٠

(٢) هو ابوالقاسم عبد الرحمن بن عبد الله ولد بمالقة وسمع من ابن الطراوة وغيره وكف بصره في السابعة عشر فعوضه الله نور بصيرة وله مؤلفات جيد ومن أشهرها روض الانف في شرح السيرة ونتائج الفكر مطبوعان . توفي بمراكش سنة ٥٨٣ هـ

وأنت لو قلت زيد عمرو على أنهما مبتدأ وخبر ولم يصح الكلام وهذا الذي ذهب إليه السهيلي رحمه الله تعالى لا يصح لأن قولنا ظننت زيدا عمرا على معننى التشبيه وحذف الاداة كقولك زيد جاتم أو تأول بأن المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وقد نسب هذا القول الى السهيلي الشيخ العليمى (١).

فى حاشية على التصريح كما نسب اليه صاحب التصريح ولكن هذا القول يخالف ما نص عليه السهيلي نفسه فى نتائج الفكر حيث قال أما نصب علمت وظننت لمفعولين فليس هناك مفعولان فى الحقيقة وإنما هو المبتدأ والخبر وهذا نص يقرر دخول ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر والجمهور يرون أن المنصوب بعد ظن وأخواتها مفعولان أول وثان وذهب الفراء (٢) الى أن الثانى منصوب على التشبيه بالحال بدليل مجىء الثانى جملة نحو ظننت زيدا يعمل وظرف نحو ظننت زيدا عندك وجارا ومجرورا نحو ظننت زيدا على خلق حسن وهذه طبيعة الحال ويرد عليه مجىء الثانى معرفة نحو ظننت زيدا أخاك وضميرا نحو زيدا ظننتك والمفعول الثانى فى جميع أحواله لا يستغنى الكلام عنه لعدم تمام معنى الكلام بدونه والحال لا يكون كذلك فى أكثر أحواله (٤).

واعلم أن دخول الأفعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك من طبائع الحروف ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها ونصبوا .

وظن وأخواتها تنصب المفعولين غالبا وقد تسد أن المشدود قوأن المصدرية مسد المفعولين نحو ظننت أن زيدا قائم هى حينئذ عاملة فى لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا فى محل الجملة لأنها ليست معلقة عنها والا لكسرتان والمفعول

(١) هويس بن زين الدين أبى بكر بن محمد بن الشيخ عليم الحمصى الشهير وشيخ عصره فى علوم العربية . توفى سنة ١٠٦١ هـ .

(٢) انظر ص ٣٣٩ - ٣٤٠

(٣) هو أبو زكريا يحيى ابن زياد بن عبد الله بن مروان الديلى مولى بنى أسد ولقب بالفراء لأنه كان يفرى الكلام . ولد بالكوفة ١٤٤ هـ وأصبح الامام الثانى للكوفيين . توفى سنة ٢٠٧ .

(٤) انظر معجم الهوامع ج ١ ص ١٥١

الحقيقى لهذا الباب هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ، وكون أن وأن مع اسمها وخبرها مفعول ظن وأخواتها ولا مفعول له آخر هو مذهب سيبويه ، والاخفش يقدّر المفعول الثانى نحو ظننت أن زيدا قائما حاصلًا أى قيام زيد حاصلًا ولا حاجة الى تقدير المفعول لانه لو كان مقدرا لمجاز اظهاره إذا لم يسد سد شىء حتى يكون واجب الاضمار . (١)

وشرط دخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر أن يكون المبتدأ الذى تدخل عليه صالحا للنسخ وذلك لان النواسخ بانواعها المختلفة لا تدخل على شىء مما يلى : ١ - المبتدأ الذى له الصدارة الدائمة فى جملته بحيث لا يصح أن يسبقه شىء كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمبتدأ القرون بلام الابتداء ويستثنى من هذا النوع الذى له الصدارة ضمير الشأن فيجوز أن تدخل عليه النواسخ بأقسامها المختلفة ولكن تختص ظن وأخواتها بجواز دخولها على المبتدأ الذى هو اسم استفهام أو المضاف الى اسم استفهام وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها نحو أيا ظننت أحسن و غلام أي حسبته أنشط ولا تدخل على أحد هما بقية النواسخ لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون استفهاما فى باب كان وأخواتها وظن وأخواتها كائن كنت، وأين ظننت زيدا .

٢ - المبتدأ الملازم للابتداء بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك ، ولله درك ، وكلمة در لم ترز عن العرب الابتداء ، وكذلك أقل رجل ، ونحو ما التعجبية ، أو لا زم الابتداء بسبب غيره كمصحوب لولا الامتناعية أو الاسم الواقع بعد إذا الفجائية (٢)

٣ - ما يلزم حالة واحدة بعدم التصرف بمعنى أنه لا يكون تثنية ولا جمعًا ولا مصغرا نحو طوبى للمؤمنين وويل للكافرين وسلام عليكم وايم الله فى القسم وسبحان الله .

(١) انظر الرضى ج ٢ ص ٢٨٦

(٢) انظر النحو الوافى ج ٢ ص ٢١ - ٢٢ وياسين على الفاكهى ج ٢ ص

٧ والساعد على التسهيل ج ١ ص ٢٥٠ والخضرى ج ١ ص ١١٠ ،

والرضى ج ٢ ص ٢٩٢

٤ - المبتدأ الذى يجب حذفه بشرط أن يكون أصل خبره نعتا مقطوعا نحو الحمد لله الحميد بالرفع وهذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تتغير عما وردت عليها هذه الشروط المذكورة لدخولها على المبتدأ وأما الخبر فشرطه أن لا يكون جملة طلبية نحو زيدا اضربه وأن لا يكون جملة انشائية نحو هندا زوجتكها .

وهذه الافعال أربعة أنواع :

النوع الاول : ما يدل على الظن فى الخبر وهى خمسة أفعال وهذه

الخمسة تدل على ترجيح وقوع المفعول الثانى وهى :

١ - حجا والمضارع يحجو تقول حجوت محمدا صديقا فان كانت حجا بمعنى غلب فى الحاجة أو قصد أو رد أو ساق أو كنتم أو حفظ تعدت الى مفعول واحد وان كانت بمعنى أقام أو بخل فهى لازمة .

٢ - زعم بمعنى اعتقد تقول : زعمت خالدا شجاعا ومصدره الزعم بثبوت الزاى فان كانت زعم بمعنى كفل وبمعنى رأس أى شرف فيتعدى الى مفعول واحد مرة ويحرف الجراخرى قال الجوهري زعمت به أزعم زعما وزعامة أى كفل وان كانت بمعنى سمن أو هزل كانت لازمة يقال زعمت الشاة أى سمنت أو هزلت والقرينة تبين ذلك . فاذ قلنا أن الزعم قول مع اعتقاد صحيحا كان أولا كما قال السيرافى تكون زعم من أفعال الرجحان فاذا قلت زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح أما على قول الجرجاني انه قول مع علم فزعم من افعال اليقين فقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب أى مطية لنسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكأنك قلت كذب أى قال قولا غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قال ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب أى هو يتصل الى حكاية الكاذب بقوله زعم فلان ليبرى نفسه من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث (بئس مطية القوم زعموا) ^(١) ان هو تحذير من الحكاية بلا تثبت لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والصحيح أن الزعم يستعمل فى العلم

(١) الحديث فى مسند الامام أحمد وأبى داود بلفظ بئس مطية الرجل زعموا والحديث أيضا فى الجامع الصغير للسيوطى ولا يرتقى عن درجة الضعف .

قطعا فمن العلم قول أبى طالب فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم .

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى ولقد صدقت وكنت أميناً

أى قلت ذلك عالما بدليل ما بعده ومن غيره (زعم الذين كفروا) أى قالوا ذلك معتقديه لا عن دليل ولذا قال بعض العلماء أنه يستعمل فى الحق والباطل واكثر استعماله فيما يشك فيه أى إذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت أو باطلا كما فى الآية (١) ويستعمل سيبويه زعم بمعنى علم ولم يستعمل الزعم فى القرآن الا للباطل .

٣ - جعل بمعنى اعتقد نحو قوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) (٢) وتستعمل جعل على أربعة أضرب :

الاول : أن يكون للاخذ وتكون من أفعال الشرع وهذه تدخل على المبتدأ والخبر .
الثانى : أن تكون بمنزلة عمل فهذه تتعدى الى واحد نحو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) . (٣)

الثالث : أن تكون بمنزلة ألقى وهذه تتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر نحو قوله تعالى : (ويجعل الخبيث بعضه على بعض) . (٤)

الرابع : أن تكون من أخوات ظن فتتعدى الى مفعولين وهذه على نوعين أن تكون بمعنى صير نحو جعلت الطين خزفاً وأن تكون بمعنى اعتقد .

٤ - عد نحو عدت الصديق شريكا فى الضيق فان كانت بمعنى حسب بفتح العين تعدت الى واحد ومصدره حسابان .

٥ - هب بصيغة الامر للمخاطب غير متصرف ولا تستعمل الا بصيغة الامر ولا مضارع لها تقول هب الامر سهلا أثبتها الكوفيون وتبعهم ابن مالك وابن عصفور .

النوع الثانى ما دل على اليقين وهو تحقق وقوع الخبر وهو خمسة أنواع :

(١) انظر الخضرى ج ١ ص ١٤٩ والفاكهى على القطر ج ٢ ص ٥٢

(٢) آية (١٩) من سورة الزخرف .

(٣) آية (١) من سورة الانعام .

(٤) آية (٣٢) من سورة الانفال .

- ١ - علم تقول علمت الصدق منجيا فان كانت بمعنى العرفان نحو قوله تعالى
(والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا)^(١) أو بمعنى علمه اذا صار
أعلم مشقوق الشفة العليا تعدت الى مفعول واحد .
- ٢ - وجد نحو وجدت الصلاح سر النجاح ومصدرها وجد ان وقيل وجد فان
كانت بمعنى اصابه تتعدى لواحد يقال وجد فلان خالفه وجد انا ووجودا فان كانت
بمعنى استغنى أو غضب أو حزن أو عقد تكون لازما .
- ٣ - تعلم بمعنى اعلم نحو تعلم تعلم شفاء النفس قهر عدوها وهو غير متصرف
لا ماضى له ولا مضارع ولا اسم الفاعل والمفعول والمصدر هذا اذا كانت بمعنى
اعلم المتعدية الى اثنين فان كانت تعلم أمرا من تعلمت الحساب تعدت الى
واحد وتصرفت .
- ٤ - درى بمعنى علم عند ابن مالك وهو الذى عدها من هذا الباب وأنكر
عليه أبو حيان لانفرادها بها وتقول دريت الوفي العهد ويقول أبو حيان ما ورد
منها متعديا لاثنيين فمن باب التضمن والتضمن ليس قياسيا .
- ٥ - الفى بمعنى وجد المتعدية الى اثنين نحو الفيت الاجتهاد وسيلة النجاح
أثبتها الكوفيون وأنكرها البصريون وقالوا المنصوب الثانى حال .
- النوع الثالث ما استعمل فى الامرين الرجحان واليقين وهو أربعة
أيضا وهذه الاربعة موضوعة للدلالة على ترجيح وقوع المفعول الثانى أو تحقق
وقوعه ويغلب كونه للرجحان .
- ١ - أن نحو ظننت الفرج قريبا فى غير المتيقن وهذا هو المشهور فيها نحو
قوله تعالى : (ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين)^(٢) .
- ومثال المتيقن وهو كثير فيها قوله تعالى : (الذين يظنون أنهم
ملاقو ربهم)^(٣) فان أريد يظن معنى التهمة تعدت الى واحد نحو ظننت
الجال

(١) آيه (٧٨) من سورة النحل .

(٢) ، (٣٢) من سورة الجاثية .

(٣) ، (٤٦) من سورة البقرة .

٢ - رأى نحو (انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا)^(١) أى يظنونونه ونعلمه وان كان بمعنى أبصرته أو بمعنى رأى نحو رأيت رأى فلان أى اعتقدت أو بمعنى ضرب نحو رأيت الصيد أى أصبته فى رثته فهى فى هذه الاحوال الثلاثة متعدية الى واحد ومحصل كلام الرضى أن لا رأى اذا كانت بمعنى رأى والاعتقاد تعددت تارة لاثنين كراى الشافعى كذا حالا وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لاولهما كراى أبو حنيفة حل كذا .^(٢)

٣ - خال تقول خلت المال نافعا فى اليقين وهو قليل وفى غيره خلت زيدا منطلقا .

٤ - حسب مثاله فى غير المتيقن وهو المشهور قوله تعالى (وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) وفى المتيقن وهو قليل حسبت الجود خير تجارة ومضارعه بالكسر والفتح تحسبه وحسبان بالكسر فان كانت بمعنى احمر لونه بمعنى كان ذا شفرة فانه لازم وهذه الانواع الثلاثة تسمى أفعال القلوب لقيام معانيها بالقلب وكلها باعتبار لفظها تتصرف تصرفا تاما ما عدا هب وتعلم فيلزمان الامر وكل ما يشتق من أفعال القلوب يعمل عمل ماضيها قال ابن عصفور : وعد قوم من هذا الباب هب بمعنى ظن وألفى بمعنى وجد وعد بمعنى حسب ولا حجة فى شىء من ذلك لان شجاعا وضاحكا وعالما فى قولك هب زيدا شجاعا وألفيت زيدا وضاحكا وعددت زيدا عالما أحوال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها فلا تقول هب زيدا الشجاع ولا ألفت زيدا العالم^(٣) وهذا الذى ذهب اليه ابن عصفور لا يصح لان عدم التعريف فى المفعول الثانى لانه فى الاصل خبر وحق الخبر التنكير فيبقى على أصله وما بقى على أصله لا يسئل عن سببه ولا يرد نقضا للقاعدة .

والنوع الرابع ما دل على التحويل والتحيير وهو ثمانية أفعال وهى تدل

على الانتقال من حالة الى حالة أخرى وتفصيلها كما يلى :

- ١ - صير تقول صيرت الطين خزفا .
- ٢ - أصار وصير وأصار منقولان من صار أخت كان نقل الاول بالتضعيف والثانى بالهمزة .

(١) آيه (٦) من سورة المعارج .

(٢) انظر الرضى ج ٢ ص ٢٨٥

(٣) انظر شرح الجمل ج ١ ص ٣٠١ ، ٣٠٢

٣ - جعل بمعنى صير نحو (فجعلناه هباءً منثوراً)^(١) رد قال تعالى
(يردونكم بعد ايمانكم كفاراً)^(٢).

١٢٤ الفته

٥ - اتخذ (واتخذ الله ابراهيم خليلاً)^(٣) ٦ - اتخذ تقول اتخذت سعداً
صد يقا . ٧ - وهب تقول وهبني الله فداك أي صيرني .
٨ - ترك كقوله تعالى : (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض)^(٤) وكل
أفعال التصيير والتحويل تتصرف أي يأتي منها المضارع والامر وغيرها ماعدا
وهب التي هي من أفعال التصيير فانها ملازمة لصيغة الماضي وجميع مشتقاتها
يعمل عمل ماضيها وقضية كون أفعال التصيير تنصب المفعولين أصلهما المبتدأ
والخبر يشكّل عليها قولك جعلت الطين أبريقاً وصيرت الطين خزفاً لانه ليس أصلهما
المبتدأ والخبر ان لا يقال الطين ابريق أو الطين خزف لعدم صحة الاخبار الا ان
قلنا : ان الامر مبني على الغالب وقد تقدم تأويل حسبت زيدا عمراً على أنه
على التشبيه بحذف الاداة وليس من اللازم أن يكون المفعولان أصلهما المبتدأ
والخبر حقيقة بل يكفي أن يكون أصلهما كذلك ولو بشئ من التأويل المقبول .

هذا والشواهد على استعمال هذه الانواع الاربعة كثيرة مذكورة فسي
جميع كتب النحو ولا داعي لذكرها هنا . واذا ضمن القول معنى الظن عمل بشروطه
وينصب المبتدأ والخبر جوازاً ، فعند جميع العرب يعمل بشرط وعند بني سليم
بدون شروط .^(٤)

والشروط هي أن تكون مضارعاً ومسنداً الى مخاطب ومسبوقاً باستفهام وعدم
الفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف ومجرور ومعمول فعل .

القسم السادس ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهي سبعة على المشهور
أحد ها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية الى اثنين تقول أعلمت زيدا بشراً

(١) آية (٢٣) من سورة الفرقان .

(٢) آية (١٠٩) من سورة البقرة .

(٣) آية (١٠٠) من سورة الكهف .

(٤) همع الهوامع ج ١ ص ١٥٦

مقيما : ثانيها : أرى المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنتين نحو أريت محمدا أخاه منطلقا، ومعنى النقل أنك إذا أدخلت الهمزة على الفعل الثلاثي تنقله من فعل الى أفعل فتعديه بها الى ثلاثة مفاعيل أولها الذى كان فاعلا والثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر وذلك أقصى ما يتعدى اليه الفعل من المفعول به ويجرى على الثانى والثالث من مفاعيل أرى وأعلم فى حالتها الجديدة ما كان يجرى عليهما قبل مجئ * الهمزة * والتعدية بهمزة النقل قياسية فى الثلاثى - لازم وفى الثلاثى المتعدى باصله لواحد وانتقوا على أن تعدية أرى وأعلم الى ثلاثة مفاعيل قياسية واختلفوا فى أن التعدية بهمزة النقل فى المتعدى باصله لاثنتين أتكون مقصورة عليهما أم تشمل أخواتهما القلبية ففى ذلك مذهبان : فالجمهور على أنها مقصورة على الفعلين ولا يجوز قياس شئ * عليهما من أفعال اليقين والرجحان وغيرهما فلا يصح أن تقول أظننت زيدا عمرا قادمًا وأحسبست محمدا بكرا صديقا .

وزهب البعض الآخر منهم الاخفش الى عدم القصور على الفعلين بل يقاس على الفعلين فقالوا لا وجه للفرقة بين الفعلين وبين نظائرها من أفعال اليقين والرجحان التى تنصب مفعولين بحسب أصلهما فيجوز عندهم أن نقول أظننت زيدا عمرا منطلقا وأزعمته أخا سائرا وان الاصل / زيد / عمرا منطلقا وزعم زيد أخاه سائرا . (١)

والظاهر من مذهب سيويه أن النقل بالهمزة قياسى فى غير المتعدى لكثرة وسماعى فى المتعدى لقلته فاخرجت زيدا قياسى وأعطيت عمرا الدراهم سماعى . (٢)

والخلاصة : الصحيح أن دخول همزة التعدية قياسى فى اللازم دون المتعدى وهناك مذهب آخر يقول انه قياسى فيه وفى المتعدى الى واحد وثالث بقول أن النقل بالهمزة كله سماعى . ومقبة الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل ما

(١) انظر التبصرة للصيرى ج ١ ص ١١٩ - ١٢٠

(٢) انظر القوانين لابن أبي الربيع ج ١ ص ٣٥٩ والمعنى ج ٢ ص ٥٧٧

ضمن معنى اعلم وأرى السابقين نحو أنباء^١ أخبر وخبر زاد هما الفراء تقول أخبرت زيد أخاه مقيما وخبرت أخاك أباه زاهبا وزاد بعض الكوفيين حدث نحو حدثت بشرا محمدا سائرا وأصل هذه الأفعال أن تتعدى لاثنتين إلى الأول بنفسها وإلى الثاني بالياء أو بمن كقوله تعالى (أنبئهم باسمائهم)^(١) وقوله تعالى (نبئوني بعلم)^(٢) وقوله (ونبئهم عن ضيف إبراهيم المكرمين)^(٣) .

وهل تتعدى هذه الأفعال بعد أخذها لمفاعيلها الثلاثة إلى الظرف والحال والمصدر والمفعول معه ففي المسألة خلاف قال الصيرى ومن النحويين من لا يجيز تعدية الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إلى الظرف على سعة الكلام لانه يصير متعديا إلى أربعة مفاعيل وليس فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل وإذا انتهى الفعل فى التعدى إلى ثلاثة مفاعل جاز أن يتعدى بعدها إلى المصدر وظرف الزمان والمكان والحال والمفعول به فيصير الفعل على هذا متعديا على ثمانية مفاعيل كقولك أعلمت زيدا عمرا منطلقا اعلاما يوم الجمعة عندك ضاحكا حذار الشر .^(٤)

والقسم الثالث من أقسام الأفعال الواسطة التى لا توصف بلزوم ولا متعد وهى الأفعال الناقصة كان وأخواتها وكاد وأخواتها وهى تدخل على المبتدأ والخبر بالشروط السابقة فى باب ظن وأخواتها فتتسخ حكم الابتداء^١ فترفع المبتدأ اسما لها لان رفعه الأول بالابتداء^٢ فيزول بوجود العامل اللفظى وليس فى ذلك تحصيل الحاصل كما أنها تنصب الخبر . وهذا القسم نوعان :

النوع الأول ما يوافق كان فى حكم اسمها وخبرها وهو اثنا عشر فعلا

ناقصا ما عدا كان وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما يعمل هذا العمل مطلقا بلا شرط وهى كان وهى موضوعة للدلالة على اتصاف

(١) آية (٢٢) من سورة البقرة .

(٢) آية (١٤٣) من سورة الانعام .

(٣) آية (٥١) من سورة الحجر .

(٤) التذكرة والتبصرة للصيرى ج ١ ص ١٢٠

المخبر عنه بمصدر خبرها في الزمان الماضي أما على الدوام والاستمرار من غير دلالة على عدم سابق ولا انقطاع لاحق نحو وكان ^{الله} غفورا رحيمًا وأما على الانقطاع نحو كان الشيخ شابًا لكن اختلف النحويون في كان هذه هل تدل على انقطاع أو لا تدل . فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع فانك اذا قلت كان زيد قائما فان قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقاءه وأما الاستمرار في قوله تعالى (وكان الله سميعا بصيرا) (١) وأمثاله فلا ستمر مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا وغفورا رحيمًا لا من لفظ كان .

وزعم بعضهم أنها لا تعطى الانقطاع واستدل على ذلك بما ورد في صفات الله من الآية نحو وكان ^{الله} غفورا رحيمًا وهو الآن كذلك . (١)

والصحيح أنها تدل على الأمرين تدل على الدوام والانقطاع بالقرائن وكان هذه هي أم الباب لا اختصاصها بأحكام ذكرها في بابها .

الفعل الثاني أسى وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في وقت المساء نحو أسى زيد غنيا أي اتصف زيد بالغنى في وقت المساء .
الفعل الثالث أصبح وفائدتها الدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في وقت الصباح نحو أصبح البرد شديداً أي اتصف البرد بالشدة في وقت الصباح .

الفعل الرابع أضحى وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في وقت الضحى وهي من الشروق الى الزوال نحو أضحى الفقيه ورعا أي اتصف الفقيه بالورع في وقت الضحى بصلاة ركعتين .

الفعل الخامس ظل وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في جميع النهار نحو ظل زيد صائما أي اتصف زيد بالصوم في جميع النهار في زمن الماضي أو حاضر أو مستقبل .

الفعل السادس بات وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في جميع الليل نحو بات زيد ساهرا .

الفعل السابع صار وهي موضوعة للدلالة على التحول والانقلاب من حقيقة

الى حقيقة أخرى أو من صفة الى صفة أخرى ومثال الحقيقة صار الطين خزفا ومثال
الصفة صار السعر رخيصا .

الفعل الثامن ليس وهى موضوعة للدلالة على نفي مضمون خبرها عن
اسمها فى الحال عند الاطلاق والتجرد من القرينة نحو ليس زيد قائما . (١)

٢ - ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم نفي أو نهى أو دعا* وهى أربعة: الفعل
الاول مازال بشرط كونها ماضى يزال لا ماضى يزيل ويزول فالاول فعل تام متعدد
الى مفعول واحد ومعناه مازال ومصدره الزيل . والثاني فعل تام لازم وبابه نصر
ومعناه الانتقال ، وزال الناقصة موضوعة للدلالة على ملازمة مصدر خبرها لاسمها
على حسب ما يقتضيه الحال فاذا قلت: مازال الله متكلم فالمعنى أن هذا الوصف
ثابت لله غير منك عنه واذا قلت مازال زيد عالما فالمعنى أنه متصف من حين لمكان
حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت أو وقت تأهله للعلم فالعلم ملازم له .

الفعل الثانى والثالث والرابع مافتى* وما برح وما انفك وهذه بمعنى

مازال تدل على ملازمة الخبر للمخبر على حسب ما تقتضيه الحال وتقول ما فتى*
العلم نافعا وما برح الجهل مضرا وما انفك البصر مرا . (٢)

٣ - ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما الصدريّة الظرفية وهو مادام وهى
موضوعة للدلالة على توقيت أمر لا مريضة ثبوت خبرها لاسمها نحولا أصحابك
مادام زيد صديقك ولم يذكر سيبويه من هذا النوع الا كان وصار ومادام وليس ثم
نبه على سائرهما بقوله وما كان نحوهن ما لا يستغنى عن الخبر وقد الحق النحاة
بها آض، وغدا، وراح، وجاء، بمعنى صار، وقعد لان أحد وجهى استعمالها
لتقرير الشئ* على صفته فوجب عند ذلك أن تكون من هذا النوع لمشاركتها
له فى المعنى الذى كانت هذه الافعال ناقصة به ومثال آض قول
الشاعر :

(١) انظر النحو الوافى ج ١ ص ٥٤٨ وما بعدها .

(٢) انظر شرح الازهرية مع حاشية العطار ص ٧٦ - ٧٧

وبالمضى حتى آخر هذا عندنا (١)
إذا قام ساوي غارب الفحل غاربه

ومثال عاد قول الآخر (٢)

وكان مضى من هديت برشده فلله مضى عاد بالرشد أمرا
ومثال استعمال قول الشاعر (٣)

ان العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحنانات

ومثال رجوع قوله صلى الله عليه وسلم لا تزجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ومثال قعد قول العرب أرهف مفترته حتى قعدت كأنها حربة ومثال حار قول لبيد :

وما المرء الا كالشهاب وضوئه يخور وما دا بعد اذ هو سامع

وحكى سيبويه عن بعض العرب ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما رت ومثال ارتد قوله تعالى (فارتد بصيرا) (٤) وتقول غدا زيد ضاحكا وراج عبد الله منطلقا بمعنى صار (٥) وزاد بعض البغداديين في هذا النوع ما وفى لان معناه كمنى ما زال نحو ما وفى زيد قائما أى ما فتر عن القيام وهذا ليس بلازم لان الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ولا يكون حكمه كحكمه الا ترى أن ظاهرا زيد قائما معناه أقام زيد قائما النهار كله ولا نجعل العرب لا قام اسما وخبرا كما فعلت ذلك بطل .

وزاد الكوفيون في أفعال هذا النوع مررت اذا لم ترد به المرور الذى

هو انتقال الخالى بل تكون بمنزلة كان وذلك نحو قوله مررت بهذا الامر صحيحا

(١) البيت لفرع بن الاعرج في ابنه (منازل) المضى اللبن الغالض بلا رغبة
الجمد المديد والعداوة الرجل الاول والغارب ما بين السقام الى العفوق
في البصير ثم استعير لا على كل شيء . (٢) البيت لسواد بن قارب من قصيدة
يذكر فيها ربيته من الجن وكان كاهنا حيث أتاه ثلاث ليال يخبر بمجيئ
النبي صلى الله عليه وسلم

(٣) البيت قائله غير معروف وهو فسي
السمع ج ١ ص ١١٢ والمغنى أن العداوة تنقلب مودة بتدارك هفوات الانسان باحسانه

(٤) آية ٩٦ من سورة يوسف .

(٥) انظر شرح الشافعية لابن مالك ج ١ ص ٣٨٨ وما بعدها وهمع الهوامع

أى كان هذا الامر صحيحا عندى .

وذلك لاجبة فيه لان المرور هنا تجوز فيه كأنه قال، مر خاطرى بهذا الامر صحيحا وكان انتصاب صحيحا على الحال وكذلك لا يجوز تعريف المنصوب بعدها الا أن يكون من الصفات التي يجوز فيه القطع فت نصب اذ ذاك بفعل مضر نحو مسرت بهذا المسكين ومررت به الشجاع كما الحقوا به ايضا الفعل المكرر نحو لئن ضربته لتضربنه الكريم ولئن أكرمته لتكرمنه العاقل فجعلوا الكريم والعاقل، وأمثالهما منتصبة على أنها أخبار للفعل المكرر وذلك لاجبة فيه لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلا من مفعول الفعل .

وكذلك الحقوا به اسم الاشارة في نحو هذا زيد قائما وجعلوا هذا تقريبا وزيدا اسم التقريب وقائما خبر التقريب واستدلوا على ذلك بأنك قد تقول هذا زيد قائما لمن يقطع بأنه قد علم بأن المشار اليه زيد لان الخبر انما يكون مجهولا عند المخاطب وحينئذ يكون مفيدا وما يبين ذلك قوله تعالى (هذا بعلى شيئا)^(١) الا ترى أنها لم ترد أن تعلم بأن المشار اليه بعلى وانما أرادت أن تنبيههم على شيخوخته قالوا فدل ذلك على صحة ما قلناه وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد لان هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من الاعراب وعلى منذهبهم لا موضع له من الاعراب (٢)

الخلاف في عامل الرفع في أسماء هذه الافعال، اختلف النحاة في الرفع لاسماء هذه الافعال فمنذهب البصريين أن كان وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونسبت ما كان خبرا وربما سمي لاسم فاعلا مجازا لشبهه به ووقع ذلك في عبارة المبرد وعبر عنه سيبويه باسم الفاعل . ومنذهب الكوفيين أنها نصبت الخبر فدل والمبتدأ باق على رفعه الاول، ولم تعمل فيه شيئا واستدل البصريون باتصال الخناصر بها فلو كان المرفوع غير

(١) آية ٧٢ من سورة هود

(٢) شرح البطل لابن عصفور ج ١ ص ٣٧٦ - ٣٧٧

معمول للفعل لما اتصل به ضمير لان الضمير لا يتصل إلا بعامله وبأن الرفع له قيل دخول هذه الأفعال إنما هو التعرّف من العواماء اللفظية والتعرّف قد ذهب بدخول العامل اللفظي وبأنه يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو ما ليس معمولاً للعامة إلا ترى أنك إذا قلت كان زيد قائماً وقد رت زيدا غير معمول كان فعلت به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها (١)

وأما نصبها الخبر فيا تفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما سمى مفعولا متبازا لشبهه به كما عبر بذلك المبرد وسيبويه باسم المفعول، ولكن اختلفوا في تفسير المنصوب قال الفراء هو شبهه بالحال وبقبة الـ وفيين قالوا حال حقيقة ولم يبينوا خبر المرفوع أين هو وهل يقال سدت الحال سده أم لا

وقال البصريون انه شبهه بالمفعول وهو الصحيح لوروده بإطراد معرفة وجامدا واعتزروا الكوفيون على البصريين بأنه لو كان معبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جازا ومجرورا وأجاب البصريون بأن المفعول قد يكون جملة بعد القول وفي التعلية أما الظرف والجار والمجرور فليسا الخبر على الصحيح لان الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد .

والصحيح مذهب البصريين لقوة الأدلة وأما الكوفيون فقالوا إن عاملا المبتدأ لفظي عندهم لا معنوي حتى يلزمهم أن العامة اللفظي أقوى من المعنوي، فيزيل حكمه . وقد تقدم مذهب الكوفيين في الاسم بأن المبتدأ باء على رفعه ويسرد هذا القول بأن الفعل ناصب غير رافع ولا ناير له في العربية .

وثمره الخلاف، تظاهر في قولك كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم الحذف على معمولي عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامة واحد (٢)

وكان قياس هذه الأفعال ان لا تعمل لانها ليست أفعالا حقيقة من حيث ان دخولها

(١) انظر شرح الجمل، لابن عصفور ج ١ ص ٤١٩

(٢) انظر حاشية الصبان ج ١ ص ٢٢٦

إنما هو للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحروف
 فإذا قلت كان زيد قائما فهو في قوة أمر زيد قائم وإذا قلت يكون زيد قائما
 فهو في قوة غدا زيد قائم إلا أنه لما جئ بها لتقرير المبتدأ على صفة وهي
 الخبر أعملوها في الجزأين وإنما تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة
 اسمين نحو ضرب فرقع اسمها تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر
 تشبيها بالمفعول هذا من مذهب سيوريه والملة في تسمية الاسم تشبيها بالفاعل.
 والخبر بالمفعول لأن الاسم لم يكن فاعلا حقيقيا وكذلك المفعول لأن الفاعل
 والمفعول الحقيقيين يكونان لحقيقتين مختلفتين ومرفوع كان ومنصوبها لحقيقة
 واحدة ولذا قالوا لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر فرقا بينهما وبين الفاعل
 والمفعول والذي يدل على أن أصلها المبتدأ والخبر أنه إذا أسقطت هذه الأفعال
 عاد الكلام إلى المبتدأ والخبر نحو قولك في كان زيد قائما فانه بصير زيد
 قائم وتسمية المرفوع بالاسم والمنصوب بالخبر إنما هي مجرد اصطلاح خالية
 عن المعنى ولا فزيد من قولك كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لأن اسم كان
 هو اللفظ المخصوص وهو الذي اشتمل على الكاف والواو والنون إذا الأصل كون
 بفتح الواو ولا نسميها باسم جديد خاص لأن الاسم موضوع لمعناه الدال عليه
 وأن قائما ليس خبرا في المعنى عن كان لأن كان فعلا والأفعال لا يثير عنها
 وإنما هو خبر عن زيد فالإضافة في كذا لا تثنى ملابسة والمعنى اسم مدلوله
 مدلولها والخبر عنه أو الاسم المصاحب لكان الملا بـ لها والمراد بالخبر
 أنه خبر المبتدأ في الأصل (١)

وحكم اسم كان وأخواتها كالفاعل في وجوب رفعه وتأخره عن عامله وعدم
 جواز حذفه استقلالاً مطلقاً بلا دليل أو به عند الجمهور إلا للضرورة وحذفه في
 نحو إن خيرا فخير تبع لكان لا بالاستقلال وفي وجوب تجريد عامله من علامته
 التثنية والجمع حيث كان الاسم مثنى أو جمعا وفي الحاق علامة التأنيث لعامله

وجوبا إذا كان الاسم مؤنثا وفي كون الاسم/ فيه اتصاله بعامله وفي اغناثه
عن الخبر في نحو أكائن زيد قائما وعدم جواز تعدده اجماعا وفي وجوب حذف عامله
وحده في نحو أيا ضربته ويشتريا في اسمها أن يكون معرفة في الأصل ولكن يشترط
في اسمها أن لا يكون جملة وعيه جملة لان اسمها في الأصل مبتدأ والمبتدأ لا يكون
جملة ولا شبه جملة .

وحكم خبر كان وأخواتها وجوب نصبه وعدم جواز حذفه إلا ليمر فيجوز حذف خبرها
إذا كان نكرة عامة وإلا كان فيجوز في أسلوبها أنواع من الحذف .
وللخبر مع ملاحظته مع الاسم والفعل الناقصة ستة أحوال
الحالة الأولى وجوب التأخر عن الاسم وذلك في محلين ١ - إذا التبس مع
الاسم نحو كان صاحبى عدوى فلا يجوز تقديم عدوى على أنه خبر لانه لا يعلم
ذلك لعدم ظهور الأعراب .

٢ - إذا كان الخبر محصورا فيه نحو (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء
رتدية) (١)

الحالة الثانية : وجوب توساه بين الاسم والفعل وذلك إذا دخلت أن المصدرية
على الفعل واتصل الاسم بضمير عائد لبعض الخبر نحو يعجبني أن يكون في الدار
أحبها فيمتنع تأخير في الدار لمكان الضمير ويمتنع تقديمه على الفعل لثلاث
أسباب : بين أن وصلتها وعلى أن لا معمول الملة لا يتقدم على الموصول .

لحالة الثالثة وجوب تقديمه على الفعل وذلك إذا كان اسم استفهام نحو
أين كان زيد أو اسم شرط نحو أينما كان زيد أجلس .

الحالة الرابعة وجوب تأخيرها أو توساه وذلك إذا ولى الفعل حرف استفهام
كهل كان زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها المدر وعلى كان لثلاث يفصل
بينهما والحالة الخامسة وجوب توساه بين الناسخ واسمه أو تقديمه وذلك في
محلين .

١ - أنه يتمثل الاسم بضمير يعود لبعض الخبر نحو كان في الدار صاحبها وكان غلام هنده يحملها ينصب الفلام .

٢ - أن يكون الاسم محصورا فيه نحو ما كان قائما إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما^{لها} المنزلة .

الحالة السادسة جواز الثلاثة التقدم والتأخر والتوسط وذلك إذا فقد ما يقتضى وجوب أي واحد منهن منها نحو كان زيد قائما وكان غلام هنده مبغضها بنصب مبغض يجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا (١) وهذا النوع على ضربين :

الضرب الأول ما لا يكون الاناقصا وهو ليس وفتى وزال التي مضارعها يزال
الضرب الثاني ما يكون تارة ناقصا وتارة تاما وهو دام وأمسى وأصبح وبات وأضحى وظال وبرج وانفك وصار وتكون في التمام بمعنى فعلا لازم ومعنى دام فسى التمام بقى أو سكن ومنه الماء الدائم ومعنى أمسى وأصبح وبات وأضحى في التمام دخل في المساء والمصباح والبيات والنهى ومعنى ظال في القمام اما دام واستمر نحو لو ظل العالم هلك النار وما ظال نحو ظال الليل ومعنى برج فيه ذهب كبرج الثغاة ومنه قوله تعالى : واذا قال موسى لفتهاه لا أبرح أي لا أنهب ومعنى انفك فيه خلص .

واعلم أن عملا الافعال الناقصة ليس مقصورا على الماضي بل يشملها ويشمل ما قد يكون لمصدرها من مشتقات أخرى ومن هذه الحيثية تنقسم الى ثلاثة أقسام ١ - ما تعرفه تام أي له مصدر والمضارع والامر والاسم فاعله والمفعول وهي كان وظال وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار .

٢ - ما تعرفه ناقص أي له مضارع فقط وهو ما زال وفتى وما برج .

٣ - وما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق لمبها بالحرف في الجمود ونام على

(١) انظر حاشية النضر على ابن عقيل ج ١١٤ وشرح الفاكهى على القار ج ٢

النحاة على أنه لا يستعمل في موضع دام يدوم لأنه جرى كالمثل، عندهم ولا نهها
للتوقيف والتأبيد فتفيد المستقبل (١)
والصحيح أن كان وأخواتها أفعال، خلافا للزجاجي القائل بأن كان وأخواتها
حروف، ونقل السيوطي في الجمع عن ابن هشام القول بأن الخلاف في عسى وليسر
شهير وفي كان غريت.

ونهب الفارسي في الحلبيات كما نص عليه ابن هشام في شرح الفطر (٢) ومن
أخذ مذهبه إلى أن ليسر حرف مستند إلى عدم تصرفها وعدم ثبوت المصدر لها
وأنها ليست على أوزان الأفعال وهذا لا حجة فيه أما كونها لا تنصرف، وكونها
لا مصدر لها فإنه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة مثل أفعال في التعجب
ومع ذلك فهو فعل عند الفارسي وغيره لقيام الدليل عليه وأما كونها ليست
على وزن الفعل في اللفظ فإنه يحتمل أن تكون مخففة فيقال فعل والدليل على
فعليتها قبوا تأ التأنيث واتصال الضمائر بها (٣) ونسب السيوطي إلى ابن
السراج القول بحر فية ليسر كما نسبوا القول بحر فية ليسر إلى أبي علي الفارسي
وفي الأصول لابن السراج ما يثبت فعلية ليسر حيث قال: فأما ليسر فالذي
على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قوله ليست كما تقول غريت

ولستما كضربتما ولنفا كضربنا ولسن كضربن ولستن كضربتن وليسوا كضربوا وليست
أمة ذاهية كضربت أمة الله زيدا (٤) وكذلك أبو علي الفارسي في الإيضاح في
كلامه يثبت فعلية ليسر (٥) حيث قال في قولهم ليسر طاماً مكزيد بأكال فإن أضمرت
في ليسر جازت المسألة بمعنى ضمير الشأن والحرف لا يضر فيها ضمير
الخلاف في تسمية هذه الأفعال نواقصاً/قيلاً للنقطة مدلولها عن مدلول التامة

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ج ١ ص ٣٨٦ - ٣٨٧ والجمع ج ١ ص ١١٤

(٢) ص ٢٨

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٣٧٨ والجمع ج ١ ص ١١٤

(٤) الأصول لابن السراج ج ١ ص ٨٢ - ٨٣ وج ٢ ص ٢٢٨

(٥) ج ١ ص ٤٣٦ مع المقتصد

بالحدث الداخلة في التامة وفيه نظر لانهم لا يسمون أفعالا المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وقدر الرضى هذا التعليل القائل.

بدلائلها على الزمان دون المصدر بأن كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فيجاء أولا بلفظ الدال على حصول ما لم يعين بالخبر فكأنك قلت حصل مني ثم قلت حصل القيام فالفائدة في إيراد مائة الحصول أولا ثم تخصيص والفائدة تمييز زمان ذلك الحصول فلفظ كان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره والخبر يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلقة هي الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلقة بالعقلاء هذا ما قاله المحقق الرضى (١)

وقيل في علة تسميتها بالنواقص عدم اكتنائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر الى المنسوب وانما لم تذكر بمرفوعها لان حدثها مقصود اسناده الى النسبة التي بين معموليها .

وانا قلت مثلا كان عبد الله أخاك فأنا أردت أن أخبر عن الاخوة وأن قلت كان لتبعا ذلك فيما مضى (٢)

الخلاف في دلالة هذه الافعال على الحدث اختلفوا في دلالة هذه الافعال على الحدث فمنهم قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والبرجاني والبلوبين وقالوا لا تدل على الحدث أصلا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمانه وهذا القول موافق لقول كثير من علماء المعاني ان المسند في باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المتأخرين ان كان رابطة

(١) انظر من الرضى ج ٢ ص ٢٩٦ والرضي هو محمد بن الحسن نجم الملة والديسن الاستربادي هجر من بلاد الحيرة وأقام بالمدينة المنورة وفي المدينة المنورة من الكافية في النحو ثم من العافية في الصرف لابن الحاجب ولهذين الكتابين قيمة علمية ممتازة توفي سنة ٦٨٦ هـ (٢) انظر الكتاب للسيبويه ج ١ ص ٤٧

يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف . (١)

والصحيح أنها تدل على الحدث والزمان كسائر الافعال وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ولا يكون من الاصول ورد هذا القول والقول الاول بالسماع كقول الشاعر : (٢)

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير

والشاهد أن الكون في البيت مصدر كان والمصدر هو الحدث وبذلك تثبت دلالة كان على الحدث وحكى أبو زيد مصدر فتى* وحكى غيره ظلت أفعل كذا ظللا ويت أفعل كذا بيتوتة ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى ويبنى الامر واسم الفاعل منها ولا يبينان من الزمان وثمره الخلاف تظهر في عملها في الظرف والجار والمجرور فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور في قوله تعالى (أكان للناس عجا) ^(٣) الآية (٤) رومن

بكان ، ومن قال بعدم دلالتها عليه منعه وقد صرح الفارسي بأنها لا يتعلق بها حروف الجر ثم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظر وحكى أبو حيان (٥) الخلاف

الذى في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال فمن منعه قال لا ، لأنه

لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل فيه اسم الإشارة

وليس فعلا فكان واخواتها أولى بالعمل فيها أما نصبها المصدر فالأصح منعه على

القول باثباته لها لانهم عوضوا عن النطق بالمصدر الخبر وأجازه السيرافسي

وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا . (٦)

أقول والصحيح أن الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس والدليل

(١) انظر حاشية الصبان ج ١ ص ٢٣٥

(٢) والبيت لم يعرف قائله وهو من شواهد ابن عقيل والاشموني وأوضح المسالك في باب كان .

(٣) هو محمد ابن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الامام أثير الدين أبو

حيان الاندلسي الغرناطي صاحب البحر والتدبير والتكميل والارشاد

ونكت الحسان كان بارعا في النحو والتفسير والقراءة . توفي ٧٤٥ هـ .

(٤) انظر مع الهوامع ج ١ ص ١١٣ - ١١٤

على ذلك أنها مختلفة المدلول ولا موجب للاختلاف إلا الحدث فتعين أن الحدث مدلولها .

وقد تقدم القواء بأن المراد بتجرد كان وأخواتها من الحدث عند القائلين به هو الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر وأما هي وأخواتها فتدأ على حدث مطلق يقيد الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء . فإذا قلت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت في الأول حدثا على لزيد صل القيام وفي الثاني انتفى على عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجماعا ثم تفصيلا وبهذا يظهر لنا أن هذه الأفعال تدل على الحدث المبهم عين في الخبر كما أن الخبر دل على زمن مبهم عين في الأفعال فإذا قلت مثلا كان زيد قائما فكان دلت على زمن معين وهو الماضي وعلى حدث مبهم عين في الخبر وقائما دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين في كان وربما يسأله سائل فيقول إذا كانت دالة على الحدث قايين فاعله .

فالجواب أن فاعل الحدث مصدر خبرها مضافا إلى اسمها واستثناء ليس من الدلالة على الحدث يراد به أنها لا تدل عليه استعمالا ولا فكلا فعل يدل على الحدث وزما ولا دلة أيضا على دلالة الأفعال النواقص على الحدث كثيرة . منها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث لأن الحدث جزء ما هية الفعل ومنها أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض . ومنها أنها لو لم تدأ عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو (الأن تكونا ملكين) ولم ينطق في بعضها بالمصدر المريح واسم الفاعل واسم الفاعل لا دلالة له على الزمان بل على الحدث .

ومنها أن الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل إلا بدليل (١) هذا وقد خالفه شكك وأخواتها لا موال الأفعال في أربعة أشياء .

١ - منها أن هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر لأنها لم تدأ عليه/ وغيرها

١ - انظر حاشية الطبع على الفاكي ج ٢ - ١٤

من الافعال يؤكد بالمصادر لانها تداء عليها نحو قام قياما وزال زوا لا

٢ - ومنها أن الافعال التي ترفع وتنصب تبني للمفعول وهذه الافعال لا تبني له على الصحيح ولا تقوا، كين قائم لان قائما خبر عن المبتدأ فاذا زال المبتدأ زال الخبر واذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

٣ - ومنها أن الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لانه خبر المبتدأ .

٤ - ومنها أن هذه الافعال إذا اسقطت لم يبق كلام (١) والنوع الثاني من الافعال النواسخ التي تعمل عمل كان ما هو غير موافقة لكان في حكم خبرها لاختصاص خبره بأمر كما ستأتي ان شاء الله تعالى وهذا النوع ثلاثة عشر فعلا ناقما وتسمى أفعال المقاربة تغليباً من باب تسمية الكاء باسم البعض وذلك لان معنى المقاربة موجود في بعضها وذلك البعض جزء من جملة تلك الافعال

فالتي على مجموعها أفعال المقاربة وأفعال المقاربة هي أفعال وضعت للدلالة على حصول الخبر للفاعل والمقاربة يراد بها أما القرب كما فر لا حقيقة المفاعلة لانه للخبر فقط فقد يقا، يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها ثم ان الدنو قد يكون سببه رجاء المتكلم بأن يكون ذلك الدنو يحسب رجاء المتكلم واطع حصول الخبر للفاعل لا يجزمه به فمضى في قوله عسى زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب أنك ترجو ذلك وتطمع لا أنك جازم به أي بالقرب وقد يكون جزمه بأمر أو الخبر على حصوله من غير أن يصرح فيه بأن يكون أخبار المتكلم بذلك الدنو لأشرف الخبر على حصول الخبر للفاعل فكاد زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمه بقرب حصوله . وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر بأن يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصديق وبما يفرض اليه فطلق في قولك طفق زيد يخرج يدل

على قرب حصول الشروع لزيد بسبب جزم المتكلم بفعله فيما يفعله إليه فالذنو
يتنوع أنواعا ثلاثة باعتبار سبب حصوله في ذن من المتكلم (١)

وأفعال المقاربة على هذا الأساس على ثلاثة أقسام ١ - ما يدل على قرب
مدلول خبره من مدلول اسمه وهو كاد وأوشك وكرب ٢ - ما يدل على تربي الخبر
وهو عسى واخلولة وحرى ٣ - ما يدل على الشروع في الخبر وهو وافق وعلق وأنشأ
وأخذ وجعل وهب وهلهل وما تصرف من هذه الأفعال . وهذا النوع المثالي لكان
في حكم الخبر من حيث النقصان والتمام على ضربين :

الضرب الأول ما لا يكون إلا ناقصا وهو كاد وكرب وحرى وافق وعلق وأنشأ
وأخذ وجعل وهب وهلهل .

والضرب الثاني ما يكون تارة تاما وتارة ناقصا ومعنى التمام أن يستغنى
بأن يفعل عن خبرة وهذا في عسى واخلولة وأوشك نحو عسى أن يقوم زيد واخلولة
أن يأتي محمد وأوشك أن يفعل فأن والفعل في موضع رفع فاعله عسى واخلولة
وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو الخبر لتمامها فلا خبر لها أصلا كما
هو مذهب الجمهور وأما عند ابن مالك فهي ناقصة وأن يفعل سدمسد مفعوليهما
كما سدمسد مفعولي ظن وأخواتها أن وأن ولا يضر كونه في محل رفع ونصب لأنه
باعتبارين كما في أعجبني كونك مسافرا فإنا قيل زيد عسى أن يقوم وعمرو وأوشك
أن ينهب السائب واخلولق أن يمطر جاز أن يضم في الأفعال الثلاثة ضمير الاسم
السابق وهذه لفظة تميم وجاز أن تجرد عن ضمير الاسم السابق مع الاستغناء بأن
يفعل عن الثاني أو عن المفعولين على خلاف بين الجمهور وابن مالك وهذه لفظة
الحجازيين وعليها قوله تعالى (لا يضر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم)^(٢)
وحكم اسم هذا النوع كحكم اسم كان المتقدم . أما حكم الخبر فهو أن يكون
فعلا منارعا رافعا لضمير اسمها ووجوب كونه في محل نصب سواء كان جملة كما

(١) انظر ملا جامي الفوائد الضيائية ص ٣٧٦

(٢) آية ١١ من سورة الحجرات

هو الغالب أو مفردا مؤولا ويدل على نصبها الخبر مجئ الخبر فى بعضها منصوبا نحو عسيت صائما وصائما خبر عسى بلا خلاف ، ولا خلاف فى ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن وأما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمعنى فى كاد أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم وأخر المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها فى معنى قارب زيـد الفعل وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة ويرد على الكوفيين والمبرد بأن أن هنا لا تتوول بالمصدر وإنما جئ بها لتدل على أن فى الفعل ترجيا وزعم آخرون بأن موضوعة نصب باسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن (١).

ومن حكم خبر هذا النوع وجوب ذكره وامتناع تقديمه على الفعل ومنع رفعه الظاهر لأن وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضمير ليتحقق ذلك وجوز ابن مالك فى التسهيل رفع خبر غير عسى الظاهر السبى بقلة كقولـه (٢) :

وأسقيه حتى كاد مما أبشـه تكلمنى أحجاره وملاعبه .
وقول الآخر (٣) :

وقد جعلت إذا ما قت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب السكر .
وأول الجمهور هذا بأن ثوبى وأحجاره بدلا اشتغال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربع مية قبله وفاعل يثقلنى وتكلمنى ضمير البدل لتقدمه رتبة ولأنه المقصود بالحكم والفتلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا عن الخبر المذكور .

وأما خبر عسى فيرفع السبى بلا قلة وقد خالف أبوحيان فى كتابه نكت الحسان حيث ذهب الى قلة ذلك وزعم خالد الأزهرى أنه ذهب الى المنع وقال محسى الدين عبد الحميد انه ذهب الى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال هذا النوع ومنع فى

(١) همع الهوامع ج ١ ص ١٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ج ٢ ص ١٧٨ .
(٢) البيت لغيلان بن عقبة ذى الرمة والبيت اظهار الحزن والملاعب جمع ملعب ، وهو مكان اللعب وقيل البيت :
وقفت على ربع لمية ناقتى فما زلت أبكى عنده وأخاطبه .
(٣) البيت من أبيات لاحمر الباهلى وفى رواية العثمل بدل السكر ونسبـه الجاحظ لأبى حية التمرى الجيوان ج ٦ ص ٤٨٣ ، البيان والتبيين ج ٣ ص ٧٦ والمغنى مع الأثيرى ج ٢ ص ١٤٣ والعينى ج ٢ ص ١٧٣ ،
والخزانة ج ٤ ص ٩٣ .

جميع هذه الافعال أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبرا لهن غير الضمير
العائد الى الاسم وكأنه ينكر رواية جهده بالرفع في البيت الآتي ولكن متى ثبتت
الرواية عن العلماء الاثبات فانها تدل على صحة ما ذهب اليه الجمهور وبها يبطل
ما ذهب اليه . (١)

والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله : (٢)

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير ريا
برفع جهده أى وما الذى يقال فيه: عسى الحجاج يبلغه جهده وأما على
نصبه ففاعل يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه أى يبلغ الحجاج جهده به وشـ
مجيء الخبر اسما بعد عسى وكاد كقوله : (٣)

أكثر في العذل ملحا دائما لا تكثرن انى عسيت صائما
وقوله : (٤)

فأبت الى فهم وماكدت آثبا وكم مثلها فارقنها وهى تصفر
وليس من الشأن قوله تعالى (فطفق سحا بالسوق والاعناق) (٥)

لان الخبر محذوف أى يسمح سحا بالسوق والاعناق وقيل: إن سحا مصدر
بين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤكدا حتى يستنع حذف عامله وخبر أفعال المقاربة
أربعة أنواع : الاول ما يجب تجرده من أن المصدرية وهو خبر أفعال الشروع
والثانى ما يجب اقترانه بأن المصدرية .

(١) انظر نكت الحسان لابی حيان ص ٧٣ والمساعد على التسهيل ج ١ ص ٣٠٢

(٢) البيت للبرج التميمي وكان الحجاج قد ألزمه البعث الى المهلب بن أبى
حفصة لقتال الازارقة فهرب منه الى الشام .

(٣) البيت قائله مجهول وقد أسقط كثير من العلماء لا احتجاج به قال ابن هشام
طعن في هذا البيت عبد الواحد الطراح وقال هو بيت مجهول ولم ينسبه
الطراح الى أحد فسقط الاحتجاج به ولو صح ما قال لسقط الاحتجاج
بخمسين بيتا من كتاب سييويه فان فيه خمسين بيتا مجهول القائل وقد
نسبه قوم الى رؤية بن العجاج وليس في ديوانه وذهب قوم الى أن عسى فيه
فعل تام يرفع فاعلا فحسب وهو تاء المتكلم أما الاسم المنصوب فهو خبر لكان
المحذوفة مع اسمها والبيت في الخصائص ٩٨ / ١ والمغنى برقم (٢٧٣)

والاقتراح ص ٧٣ وجمع الهوامع ١٣٠ / ١

(٤) البيت كقالب شرا ثابت بن جابر بن سفيان الفهسي ويروى وماكدت آثبا وفي رواية
ولم أك آثبا وأبت أى رجعت وفهم أبو قبيلة الشاعر وأثبا اسم فاعل من آثب اذا رجع
والشاهد في قوله ماكدت آثبا حيث جاء الشاعر بخبر كان اسما مفرد منصوبا والبيت

في الانصاف ج ٢ ص ٥٥٤ وابن يعين ج ٧ ص ١٣ - كوكب ٢٥٥ / ١ والاشموني ج ١ ص ٢٢٩
وشريح الرضي ج ٢ ص ٢٣١ والخزانة ج ٢ ص ٥٤٠ والهمع ج ١ ص ١٣٠
(٥) آية (٣٣) ص

وهو خبر أفعال الرجاء حرى واخلولق .

والثالث ما يترجح اقترانه بأن المصدرية ويندر تجرده منها وهو خبر
أوشك وعسى هذا مذهب سيويه وهو الذى اختاره العلامة ابن مالك فى الألفية
وذهب جمهور البصريين الى أن تجرد المضارع الواقع خبرا لعسى من أن
المصدرية خاص بضرورة الشعر وهذا المذهب هو الموافق للقياس وهو الذى
ينطبق على التعليل الذى ذكره فى وجوب اقتران خبر حرى واخلولق بأن
المصدرية فان عسى فعل دال على الرجاء مثل حرى واخلولق ولكن عسى للرجاء
الأصل فهى شهيرة فى الرجاء فأغنت شهرتها وكثرة استعمالها عن لزوم أن بخلاف
حرى واخلولق وقالوا فى تعليل اقتران خبرهما بأن لان الفعل المترجى وقوعه
قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال وأما أوشك فلكونها
تأتى أحيانا للدلالة على الرجاء فتكون مثل عسى وأحيانا تأتى للدلالة على مقاربة
حصول الخبر فلا تكون مثل أفعال الرجاء فى لزوم خبرها أن المصدرية .

الرابع ما يترجح تجرده من أن المصدرية ويندر اقترانه بها وهو خبر كاد
وكرب .

والتحقيق أنه لا بد فى أخبار هذه الأفعال اذا كانت مع أن من تمحل
لأن أن وما بعدها فى حكم المصدر والمصدر لا يصح أن يكون خبرا عن الجثة
وذلك التمحل هو زيد هو أن يجعل المضاف محذوفا إما من الاسم أو من
الخبر فتقدير عسى زيد أن يخرج عسى حال^{زيد} الخروج أو عسى زيدا صاحب
الخروج ولذا قال الكوفيون أن وما بعدها بدل اشتمال من زيد أى عسى زيد
الخروج أى على تقدير صاحب الخروج بدلا من زيد ولا يخفى أنه أقوى من وجوه
موانقة المعنى لقولهم عسى أن يخرج زيد والاستغناء عن الحذف ولحق الفصل
بالأفعال التامة التى هى الأصل والأكثر ولا داعى للبصرى إلا رعاية الاستعمال
النادر وهو ورود نحو عسى الغوير أبوسا وعسيت صائما وهما شاذان على تضمينهما
(١)
معنى كان .

هذا بيان العوامل الفعلية وهناك أفعال مختلف في فعليتها ومنها نعم وبئس وأفعل التعجب وحكى الخلاف أيضا في عسى وليس وكان وأخوانها .

فأما نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكونيين الى أنها اسمان مبتدآن فنعم اسم يراد به الممدوح وبئس يراد به المذموم ، والمرفوع بعدهما يكون تابعا لنعم إما على البدلية وإما على كونه عطف بيان وزيد خبر واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم (والله ما هي بنعم الولد) وقول الآخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير (نعم السير على بئس البعير) .

وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبات الى أنها حرف نفى بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك أبوبكر بن شقير^(١) وأما عسى فذهب بعض النحويين الى أنها حرف ترج بمنزلة لعل ونقله بعضهم عن ابن السراج وحكاها أبو عمرو الزاهد عن ثعلب وصرح ابن هشام في شرح القطر أن القول بحرفية عسى هو قول الكوفيين والصحيح أن الأربعة أفعال والمرفوع بعدها فاعل الا عسى فهو اسمها على التفصيل المتقدم والدليل على فعليتها اتصال تاء التانيث بهما كقوله عليه الصلاة والسلام (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالتسل أفضل) وتقول بثست المرأة حمالة الحطب وليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا .

وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامها والتقدير بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بئس العير فحرف الجر حقيقة انما دخل على اسم محذوف وقد دخل حرف الجر على فعل متفق على فعليته كقول الآخر :

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه .

(١) هو أحمد بن الحسن بن العباس ابن المفرج بن شقير النحوي البغدادي في طبقة ابن السراج صاحب المختصر في النحو والمذكر والمؤنث والمقصود والممدود . مات في صفر سنة ٣١٧ هـ .

(٢) هو محمد بن عبد الواحد المطرز اللشوي غلام ثعلب ولد سنة ٢٦١ وفسال ابن برهان لم يتكلم في العربية من الأولين والآخرين أعلم منه وأملى من حفظه ٣٠٠٠ ورقة مات سنة ٣٤٥ ببغداد . انظر البغية ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣) والبيت لم يعرف قائله استشهد به ابن هشام في شرح القطر على نفس المسألة ، كما استشهد به الأشموني في باب نعم وبئس .

(١)

أى بليلى مقول فيه قام صاحبه فكذلك نعم وبئس قد خول حرف الجر لا يعارض فعليته
وأما فعل التعجب فذهب الكوفيون الى أنه اسم بدليل أنه يصغر قالوا
ما أحسنه وما أميلحه والصحيح أنه فعل ماض لانه مبنى على الفتح ولو كان اسما
لا رتفع على أنه خبر ولا نه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال ما أفقرني الى عفو
الله ولا يقال ما أفقرى وأما التصكير فشان ووجه أنه أشبه الاسماء عموما بجمود
وعدم المصدر وأشبه أفعل التفصيل خصوصا فى الوزن والدلالة على الزيادة وعدم
صوغه الا مما استكمل شروطا مذكورة فى محلها . (٢)

وأما الخلاف فى كان وأخواتها فقد تقدم فى مكانه .

النوع الثانى العوامل الاسماء

والاسماء العاطفة على قسمين قسم جامد وقسم مشتق : والقسم الجامد

على أنواع والجامد ما دل على ذات فقط أو على حدث فقط :

النوع الاول المبتدأ فهو يرفع الخبر أو الفاعل الذى مسد مسد الخبر
والمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية تحقيقا (٣) أو تقديرا مخبرا
عنه أو وصفا رافعا لاسم مستقل أعنى عن الخبر (٤) والمراد بالاسم هو الصريح
أو المؤول بالصريح فالاسم الصريح كزيد وهذا الذى وأنت . والمؤول بالصريح
هو المصدر المتسبك من أن والفعل نحو وأن تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ
وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تأويل صومكم خير لكم وكذا تسمع المعيدى خير
من أن تراه أى سماعك وقبله أن مقدرة ودل على الحذف ثبوتها فيما بعدها وهو
أن تراه وكذلك المصدر المتصيد من الفعل نحو قوله تعالى (سواء عليهم
أأنذرتهم أم لم تنذره لا يؤمنون) (٥) فأنذرتهم مبتدأ وهو فى تأويل مصدر
وأم لم تنذره معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير سواء عليهم انذارك وعدمه

(١) انظر شرح القطر ص ٢٧ - ٣٠ وجنى الدانى بحث عسى والانصاف ج ١ ص ٩٧

(٢) انظر شرح القطر ص ٣٢٢ والانصاف ١/٢٦٦ وما بعدها .

(٣) هذا القيد لا يدخل العوامل المقدرة .

(٤) انظر الفاكهى على القطر ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٢

(٥) آية ٦ من سورة البقرة .

وبتدأ ليس له الخبر ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر ويشترك النوعان في أمرين
أحدهما أنهما مجردان من العوامل اللفظية والامر الثاني أن لهما عاملا معنويا
وهو الابتداء ويفترقان في أمرين أحدهما أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسما
صريحا ومؤلا به ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة
والثاني أن المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج الى شئ يعتمد عليه والمستغنى
عن الخبر لا بد أن يعتمد على نغى أو استفهام كما سيأتى فى اسم الفاعل واسم
المفعول والوصف هنا يشمل اسم الفاعل نحو أقام الزيدان واسم المفعول نحو
ما مضروب العمران والصفة المشبهة حسن أخوك والمنسوب نحو أقرشى أبوك
ولا خبر لهذا الوصف لشدة شبهه بالفعل فإذا قلت أقام الزيدان فالزيدان فاعل
مغن عن الخبر وليس ثم خبر محذوف لتمام الكلام بدون تقدير والتحقيق أن هذا
المبتدأ لا خبر له أصلا ولا يتصور أن يكون مخبرا عنه وكيف يكون مخبرا عنه وهو
فى حد ذاته مسند الى ما بعده فهو فى المعنى خبر ومنشأ الفلظ تسميته مبتدأ
فظن أن كل مبتدأ مخبر عنه وليس كذلك ولم يكن لهذا المبتدأ الخاص من خبر
أصلا حتى يحذف ويغنى غيره عنه أو يسد مسده ولو تكلفت تقدير خبر لم يتأت اذ
هو فى المعنى كالفعل الذى لا خبر له وقيد الوصف باغناؤه عن الخبر للاحتراز
عن نحو أقام أبواه زيد فقائم ليس مبتدأ اذا لا يغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر
من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الى زيد
المعود عليه فيتعين كون زيد فى المثال المذكور مبتدأ وقائم خبره مقدم عليه
وأبواه مرفوع بقائم وقد يحسن السكوت إذا علم مرجع الضمير كما اذا ذكر زيد ف قيل
أقام أبواه ان هو بمنزلة أقام أبوا زيد وذلك بحسن السكوت عليه قطعاً
والاغناء لا يستلزم أن يكون له خبر بالفعل بل يكفى فيه أن بواسطته وحصول
التمام به استغنى المبتدأ عن أن يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى
صادق مع عدم الامكان . (١)

(١) انظر حاشية العليى على الفاكهى ج ١ ص ٢٣٣

وقد يغنى عن الخبر غير الفاعل وهو الصفة نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيد فان أقل بمعنى أحقر وهو مبتدأ وهو مضاف للنكرة بعده وهو رجل وجملة يقول ذلك صفة لرجل أغنت المبتدأ عن الخبر لتمام الفائدة بها معه ، هذا هو القول الأول من الأقوال فيه والقول الثانى أن أقل مبتدأ وجملة يقول هى الخبر والقول الثالث أن أقل مبتدأ وجملة يقول صفة لرجل والخبر محذوف (١) تقديره موجود .

والمبتدأ عامل فى الخبر على الصحيح عند الجمهور وصح رفعه به وان كان يقع جامداً لأن أصل العامل ^{مبتدأ} المطلب والمبتدأ طالب للخبر كما سيأتى بيان ذلك فى علة عمل الابتداء وقد عورض مذهب الجمهور بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعاً للخبر لأدى ذلك الى اعمال عامل واحد فى معمولين رفعاً من غير تبعية وذلك لا نظير له والجواب عن هذا الاعتراض بأن ذلك انما يمتنع اذا اتحدت الجهة وهى هنا مختلفة لأن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر . واعترض أيضاً على مذهب الجمهور بأن المبتدأ هو الرافع للخبر بأن العامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدأ يجوز فيه تقديم خبره عليه بل يجب فى بعض المواضع .

والجواب بأن ذلك فيما يعمل بحق الشبه بالفعل وعمل المبتدأ ليس بحق الشبه بل بطريق الاصاله .

ومذهب الأخفش وابن السراج والرماني أن العامل فى الخبر هو الابتداء لأنه طالب لهما لأن الابتداء يستلزم المبتدأ ، والمبتدأ يستلزم الخبر أو ما يسد مسده فعلم فيهما . (٢)

أقول ومعنى نسب هذا المذهب الى ابن السراج السيوطى ولكن فى الأصول لابن السراج ما يخالف هذا حيث قال عن المبتدأ والخبر : (وهما مرفوعان أبداً

(١) انظر المقتضب مع تعليق عبد الخالق ج ٤ ص ٤٠٥ .

(٢) انظر همع الهوامع ج ١ ص ٩٤ .

فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما (فعلى هذا يكون مذهب ابن السراج فى عامل الخبر هو مذهب المبرد ^(١)) والقول بأن الابتداء عامل فى الخبر قول ضعيف لان أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون اتباع فما بالك بالعامل الضعيف وهو أولى به ولا يرد نقضا للقاعدة المبتدأ المتعدد الخبر لان الخبر المتعدد فى المعنى متحد نحو الرمان حلوحا مضى وفى نحو زيد عالم شجاع فى تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة . ^(٢)

ومعنى الابتداء العامل فى الخبر على المذهب القائل به هو تجريد الخبر عن العوامل اللفظية لاسناده الى المبتدأ فالابتداء العامل فى المبتدأ مغاير للابتداء العامل فى الخبر لان الابتداء العامل فى المبتدأ هو تجريده عن العوامل اللفظية ليسند اليه شئ كما سيأتى الخلاف فى ذلك ويحتمل أن يكون الابتداء العامل هو القدر المشترك بينهما أى التجريد للاسناد مطلقا ومذهب المبرد الى أن العامل فى الخبر الابتداء والمبتدأ معا ^(٣) وهذا قول لا نظير له من اجتماع عاملين على معمول واحد ولكن على هذا المذهب هل العامل مجموع الامرين لا كل منهما والمجموع يعتبر واحدا أو أن العامل هو الابتداء بواسطة المبتدأ فإنه احتملان ولم أر من تعرض للإجابة على هذا التساؤل إلا ^(٤) فقدا ^(٥) جاب يفتله حبيب يابى العامل عند مجرى الامر لا كل منهما وإنما واحد . ومذهب الكوفيون الى أن المبتدأ والخبر ترافعا لان كلا منهما طالسب للآخر ومحتاج اليه وهى صاعدة وهذا المذهب ضعيف أيضا لانه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لان أصل كل عامل أن يتقدم على معموله وللكوفيين جواب بالمنع عن هذا واستدلوا بأدوات الشرط فانها عاملة فى الافعال الجزم فى حالة أن الافعال عاملة فيها النصب نحو (أيا ما تدعوفله الاسماء الحسنى) ولو سلمنا ذلك جدلا فنحن نقول باختلاف الجهة فى ذلك لان كلا منهما متقدم من وجه متأخر من الآخر من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة أما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب اليه وفرعا وأما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو الجزء المهم فى الجملة لانه المقصود بالذات .

(١) انظر الاصول ج ١ ص ٥٨

(٢) الصبان ج ١ ص ١٩٤

(٣) المقتضب ج ٢ ص ٤٩ وج ٤ ص ١٢ ١٢٦٤

(٤) هـ ١٩٤

لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض ان كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد . (١)

وظاهر مذهب الزمخشري في الفصل أن الخبر مرفوع بالابتداء^١ وحده حيث قال وكونهما مجردين للاسناد هورا فاعبهما ^{ونظر} هذا المذهب ابن يعيش في شرح الفصل (٢) وثمره الخلاف تظهر في نحو زيد قائم وعمرو جالس لانه يترتب عليه صحة عطف المفردات ان قلنا العامل في الجزأين الابتدائيون باقى الاقوال لثلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين . (٣)

النوع الثاني المضاف وهو الاسم الجار لما بعده وكان اعرابه بحسب ما قبله وكان تعريفه وتخصيصه بالاحق وعرف ابن مالك المضاف بقوله المضاف وهو الاسم المفعول كجزء لما يليه خافضه^(٤) وفي المضاف والمضاف اليه اقوال والصحيح أن الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وهو قول سيوييه وقيل بالعكس وقيل كل يستعمل لكل ذلك والخلاف موجود في السند والسند اليه وفي البدل والبدل منه ، وكون المضاف عاملا في المضاف اليه هو مذهب سيوييه ودليله اتصال الضمير به والضمير انما يتصل بعامله وذهب الزجاج^(٥) الى أن العامل في المضاف اليه معنى اللام^(٦) وهو مذهب ابن الحاجب^(٧) أيضا وقد صرح السيوطي في الجمع بأن مذهب الزجاج وابن الحاجب أن الجر بالحرف المقدّر ومذهب الاخفش أن الجر بالاضافة .

(١) انظر الهمع ج ١ ص ٩٤ - ٩٥

(٢) شرح الفصل ج ١ ص ٨٣

(٣) الخضرى ج ١ ص ٩٢

(٤) انظر المساهد على التسهيل ج ٢ ص ٣٢٩

(٥) هو ابو اسحاق ابراهيم السرى بن سهل الزجاج كان من اكبر أهل العربية ومن أهل الفضل والدين وحسن الاعتقاد وكان يخرط الزجاج ثم مال الى النحو فلزم المبرد ومن مؤلفاته معاني القرآن والاشتقاق وفعلت وأفعلت وشرح أبيات سيوييه والعروض والقوافي والنوادر . توفي سنة ٣١١ هـ .

انظر شرح الجمل ج ٢ ص ٧٥

(٦) هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمر بن الحاجب الكردى وكان أبوه جنديا حاجيا للامير غرار بن الصلاحى حفظ القرآن فسى صغره وأخذ بعض القراءات عن الشاطبى وسمع منه التفسير ومن مؤلفاته المختصر فى الفقه وآخر فى الاصول والكافية فى النحو وشرحها والشافية فى الصرف . توفي سنة ٦٤٦ بالاسكندرية .

(٧) انظر حاشية الفاكهى ج ٢ ص ١٨٠

أقول والصحيح الذى ترجح عندي أن الجر كان فى الأصل بالحرف المحذوف ولما حذف حرف الجر وأضيف الأول الى الثانى فتاب المضاف مناب حرف الجر المحذوفة فعمل عمله وأما مذهب الزجاج وابن الحاجب القائل بأن الخفض كان بالحرف المحذوف فذلك باطل لانه يؤدى الى حذف حرف الجر وابقاء عمله وذلك لا يجوز الا فى ضرورة أو نادر من الكلام ^(١) وأما القول بأن الجر بالاضافة فهذا باطل أيضا لان الاضافة من مقتضى الاعراب والمقتضى غير العامل كما تقدم بيانه .

والحرف المحذوف هو (فى) إن حسن تقديرها نحو ألد الخصام أو (من) إن صح تقديرها نحو باب ساج ويرد حرير أو (اللام) تحقيقا أو تقدير فيما عدا ذلك ، وضابط الاضافة التى بمعنى فى أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يا صاحبي السحن أو مجازيا نحو ألد الخصام .

وضابط الاضافة التى بمعنى من أليكون المضاف جنسا من المضاف اليه وأن يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف ككوب خز وخاتم حديد وهى من اضافة الجزء الى الكل . وضابط الاضافة التى بمعنى اللام ما ليس المضاف جنسا من المضاف اليه ولا يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف وليس المضاف اليه ظرفا للمضاف . (٢)

قال الرضى : (اختلف النحاة فى أن العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة أو من أو المضاف فمن قال أنه الحرف المقدر نظر الى أن معناه فى الأصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه لان أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الأولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مقيد بمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة

(١) انظر حاشية الفاكهى ج ٢ ص ١٨٠

(٢) ، ، ، ج ٢ ص ١٨٠

وليس بشئ* لانه ان أراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى
للاعراب والعامل مايتقوم به المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التي بين المضاف
والمضاف اليه فينبغى أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة التي بينهما
وبين الفعل كما هو مذهب الخلف الاحمر^(١) في الفاعل هو الاستار لا الفعل^(٢).

النوع الثالث المصدر وهم اسم يدل على الحدث الجارى على الفعل والحدث
اما قائم بفاعل كفرح زيد فرحا أو صاد ر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا كمرض مرضا أو
واقع على مفعول كمصدر مالم يسم فاعله كرهو وجنون والقيد بالجارى على الفعل مخرج
لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يذكر المصدر لتوكيد لدلوله أو بياننا
لنوعه أو عدده نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة .^(٣)

ويحتمل أن يكون المراد بالجريان على الفعل الاشتغال على جميع حروفه قال
الرضى والجري في كلامهم يستعمل في أشياء يقال هذا المصدر رجار على هذا الفعل أى
أصوله وما أخذ اشتق منه فيقال في حدثت حمدا أن المصدر رجار على فعله (وفى نحو
(وتبتل اليه تبتيلا) ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على
المضارع أى يوازنه في الحركات كالسكنات ويقال الصفة جارية على من هو له أى هو
صاحبها على أن يكون مبتدأ لها أو ذا حال أو موصوفا أو موصولا^(٤) واخراج اسم
المصدر بالقيد المذكور مبنى على أنه يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد

الدلالة على الحدث ولو بواسطة والا فاسم المصدر وإنما يدل على لفظ المصدر متصل
بواسطة المصدر يدل على الحدث والمصدر مثل فعله (٥)

(١) هو أبو الحسن على بن المبارك كان رجلا من جند الواقفين على باب الرشيد
وأصله من النوبة وكان ذكيا فطنا حريصا على الاستزادة من العلم وكان يقول
عنه ثعلب أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو فكان نحويا بارعا مقدما
على أصحاب الكسائي ومن مؤلفاته التصريف وتفنن البلغاء . توفي سنة ١٩٤ هـ

انظر البغية ص ٣٣٤

(٢) شرح الرضى ج ١ ص ٢٥

(٣) انظر الفوائد الضيائية ص ٣٠٨

(٤) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١٩١

(٥) واضافة الفعل الى المصدر بمعنى الاشتقاق أى اشتقاق الفعل منه على خلاف
اضافة الفعل الى الصفات بناء على أن المصدر أصل للفعل وهو مذهب
البصريين أما الكوفيون فعندهم أن المصدر مشتق من الفعل وفرع منه .

فى التعمدى واللىزوم فيرفع الفاعل ويتعمدى الى مفعول بواسطة وبغير واسطة وقد يتعمدى الى مفعولين فأكثر فالاول نحو عجبت من ظنك زيدا قائما والثانى نحو عجبت من اعلامك زيدا عمرا فاضلا ويعمل المصدر عمل فعله سواء كان بمعنى الماضى نحو أعجبنى ضرب زيد عمرا أس أو كان بمعنى المستقبل نحو أعجبنى اكرام عمرو خالدا الآن ولا خلاف فى اعماله عمل الفعل بين أن يكون مضافا أو مجردا أو مع أل . وينقسم المصدر العامل الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول المضاف واعماله أكثر من اعمال آخرين وهو أكثر ورودا فى كلامهم بالاستقراء ومثال المضاف أعجبنى ضربك زيدا أس والمصدر المتعمدى المضاف على خمسة أضرب . الضرب الأول أن يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا مثل قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس) ^(١) وهذا كثير . والضرب الثانى أن يضاف المصدر الى الفاعل ويحذف المفعول لكونه فضلا كقوله (وما كان استغفار ابراهيم لابيه) ^(٢) أى ربه وهذا كثير .

الضرب الثالث أن يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللصوص الجلاب وهذا قليل فى كلامهم ومن النحويين من يجعل اضافة المصدر الى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر وهو رأى ضعيف لوروده فى قوله عليه الصلاة والسلام (وحج البيت من استطاع اليه سبيلا) ^(٣) ومنه قول الشاعر :

افنى تلادى وما جمعت من نصب قرع القواقيز أفواه الابرار (٤)
وقول الآخر : (٥)

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف

- (١) آية (٢٥١) من سورة البقرة .
(٢) (١١٤) ، التوبة .
(٣) هذا قطعة من حديث طويل رواه البخارى وغيره وهو بنى الاسلام على خمسة شهادة أن لا اله الا الله . الحديث وفى الحديث خمس مصاد ركبتها مضافة الى المفعول ولم يذكر الفاعل .
(٤) البيت لاقيش الاسدى التلاد بكسر التاء المال القديم والنشب بفتح النون الثابت من الاموال كالدور والمقار والشاهد فى فرع القواقيز افواه . حيث اضاف المصدر وهو قرع الى مفعوله وهو قواقيز وافواه فاعل مرفوع والقصر مصدر قرعت الشئ أقصره قرعا من باب فتح اذا ضربته ولا يستعمل الا فى ضرب شئ يابس صلب بآخر مثله . والقواقيز جمع قاقوزة بقافين وزاى وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ويروى القوارير بقاف ورائين مهملتين مع قارورة وهى

الضرب الرابع أن يضاف المصدر الى المفعول ويحذف الفاعل نحو قوله تعالى (لا يسأم الانسان من دعاء الخير)^(١) أى من دعائه الخير وهذا كثير أيضا .

الضرب الخامس : أن يضاف الى الظرف فيرفع وينصب مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو مع حذفهما ويكون بمنزلة المصدر المنون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمرا . وإذا قلت أعجبنى ضرب زيد فهذا احتمال ثلاثة أوجه :

١ - أن يكون زيد الفاعل وهو الاصل .

٢ - أن يكون المفعول .

٣ - أن يكون فى المعنى مرفوعا بتقدير مالم يسم فاعله . وإذا عطفت على مثل هذا

كان لك أربعة أوجه العطف على اللفظ مجرورا وعلى معنى الفاعل مرفوعا وعلى معنى

المفعول به منصوب وعلى معنى مالم يسم فاعله مرفوعا فتقول يعجبني ضرب زيد وعمرو

على اللفظ مجرورا وضرب زيد وعمرو على معنى الفاعل وضرب زيد وعمرو على معنى مالم

يسم فاعله وضرب زيد وعمرا على معنى المفعول وأما المصدر اللازم المضاف فهو يضاف

الى الفاعل فقط نحو أعجبنى ذهاب زيد وقد يضاف المصدر الى الظرف ويترك

الفاعل مرفوعا نحو أعجبنى ذهاب اليوم زيد وأما قوله تعالى (وهم من بعد غلبهم

سيفلبون)^(٢) فالغلب مصدر يحتمل أن يكون اضافته الى الفاعل أو الى المفعول

لاختلاف القراءتين بفتح الباء وضمها فان كان الغلب مضافا الى المفعول كانت

القراءة سيفلبون بفتح الباء وكان معناه أنهم بعد أن كانوا مغلوبين صاروا غالبين

وان كان مضافا الى الفاعل كانت القراءة سيفلبون بضم الباء وكان معناه انهم بعد

ان كانوا غالبين .^(٣)

ولا خلاف فى اعمال المصدر المضاف على المشهور الا أنه فى كلام بعض

النحاة ما يشير الى الخلاف وهو أن من الكوفيين من لا يعمل المصدر بحال ويجعل ما

=== الزجاجه ، والابريق جمع ابريق وهو ما كان له عروة فان لم يكن له عروة فهو

كوز . (٥) البيت للفرزدق يصف ناقته وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠

ومن شواهد ابن عقيل والاضح برقم ٦٨٠ هـ وفى الاشمونى برقم ٦٨٦ والنقى

الدفع والهاجرة نصف النهار والصاريف جميع صيرفى وتنقاد مصدر نقصد

كالتذكار .

(١) آية (٤٩) المنيرة (قوله)

(٢) آية ٢ / الروم مع ما شق للنيلان ج ٣ ص ٢٨ - ٢٩

(٣) انظر المساعد ج ٢ ص ٢٣٤ والاشموني مع الصبان ج ٢ ص ٢٨٢ - ٢٩٠

والبحر المحیط ج ٧ ص ١٦١ والمذكورة للمفسر ج ١ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

وجد بعده من عمل لفعل مقدر (١)

والقسم الثانى : المصدر المنون وهو المجرد من ال والاضافة فترفع به
الفاعل وتنصب المفعول وذلك نحو قولك يعجبني ضرب زيد عمرا ويجوز لك أن
تحذف الفاعل اذا كان فى الكلام ما يدل عليه وذلك نحو قوله تعالى : (أأطعم
فى يوم ذى سخبة يتيما) (٢) والتقدير أو أن يطعم أحدكم يتيما وقول الشاعر (٣)
يضرب بالسيوف رؤوس قوم
أنزلناها مهن عن المقيبل
وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنون . (٤)

والبصريون على جواز اعمال المنون فيقولون عجبت من ضرب زيد عمرا
أو عمرا زيد بالجمع بين الفاعل والمفعول مقدما ما شئت منهما وعجبت من ضرب
زيدا وعمرا بالاقتصار على أحدهما .

واختلفوا فى جواز : عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو نهاية عن الفاعل
وجوزه البصريون ومنع الاخفش واختار مذهب الشلوبيين . (٥) والخضراوى (٦)

(١) انظر المساعد ج ٢ ص ٢٣٤

(٢) آية ١٤ و ١٥ من سورة البلد .

(٣) البيت لمرام بن منقذ التميمي وهو من شواهد ابن يعش ج ٦ ص ٦١ ،
والعينى ج ٢ ص ٤٩٩ والاشعوى ج ٢ ص ٢٨٤ والهام جمع هاه
وهنى الرأس والضمير فيه راجع للرؤوس أو راجع الى قوم لان القوم يذكر
ويؤنث والمقيبل هو عتق الرأس وأصل المقيبل مكان القيلولة .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ج ٢ ص ٢٤ - ٢٥

(٥) هو أبو على عمر بن محمد المعروف بالشلوبيين ولد باشبيلية وأخذ عن
السهملى والجزولى وغيرهما ثم انتهت اليه رئاسة النحاة غير مدافع ومنه
ختم المجتهدون ومن مؤلفاته النحوية التوطئة والتعليم على كتاب سيبويه
مات سنة ٦٤٥ هـ

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرى من الجزيرة الخضراء أخذ عن
ابن خزوف وغيره والى الافصاح بفوائد الايضاح والاقتراح ملخص الايضاح
ومات سنة ٦٤٦ هـ

مع تصحيحه وجوز بن خروف اذا لم يقع لهس نحو عجت من جنون بالملم زيد ،
ومنع الكوفيون اعمال المنون وقالوا : ان العمل الموجود بعده لفعل مقدّر فقد روا
في قوله تعالى : (أو اطعم في يوم ذى مسغبة يتيما) اى يطعم يتيما ،
ويزد هذا كون الاصل عنه واعمال المصدر المنون أقيس من المضاف لانه يشبه
الفعل بالتنكير ويشبه بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة . (١)

والقسم الثالث : المحلى بأل فحكمه حكم المصدر المنون برفع الفاعل
وينصب المفعول فتقول : يعجبنى الضرب زيد عمرا ، والمعروف أن الكوفيين
يمنعون اعماله ويجعلون ما جاء بعده من عمل لفعل مقدّر كما سبق في المنون
ونقل عن الفراء اجازة اعماله لكن على استقبح ، وأن البغداديين منعوه
الهيئة ومن قال من البصريين بالمنع ابن السراج ومذهب سيبويه جواز اعماله
بلا استقبح فتقول عجت من الضرب زيد عمرا ، وحجة من قال بالمنع أن المصدر
لا يعمل الا بالحمل على الفعل والفعل نكرة فلما عرف زال شبهه بالفعل وهذا
يقتضى ايضا منع عمل المصدر المضاف ويورد هذا السماع كقول الشاعر : (٢)

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار براخي الاجسل

وخلاصة القول أن المصدر المقرون بأل قد اختلف النحاة في جواز
اعماله على أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز اعماله مطلقا وان كانت ال تبعده شبهه من الفعل
لكون ال من خصائص الاسماء واعتماد هؤلاء في الاستدلال على جواز الاعمال
هذا النوع من المصدر هو ورود في كلام العرب كما في البيت السابق هذا
مذهب سيبويه والمهرد وزعم الرضى أن المهرد يمنع ذلك . (٣)

(١) انظر المساعد على التسهيل ج ٢ ص ٢٣٤ ، والهمع ج ٢ ص ٩٣
(٢) والبيت من ابیات سيبويه المجهولة القائل واستشهد به أبو طي الفارسي
في الايضاح ج ١ ص ١٦٠ وفي الخزانة ج ٣ ص ٤٣٩ وفي التصريح ج
٢ ص ٦٣ والهمع ج ٢ ص ٩٣ والاشموني ج ٢ ص ٢٨٤ ومعجم
شواهد العربية ص ٣٦٢ والنكاية مصدر نكيت العدو ونكيت فيه ان ا
أشرت وهو يتعدى ويكون لازما يرا حتى الاجل يباعده ويطلبه .
(٣) الكتاب ج ١ ص ٩٩ والمقتضب ج ١ ص ١٣٥ (وشرح الرضى على الكافية ج ١
ص ١٩٧
١٩٧٦

الثاني : لا يجوز اعمال المصدر المقرون بال مطلقا وهذا قول
البغداديين والكوفيين وجماعة من البصريين ووجهة نظرهم أن المصدر انما
عمل لشبهه بالفعل وال المقرونة به تبعده عن شبه الفعل لكونها من خصائص
الاسماء والقائلون بجواز اعماله يرحمون الى ورود عمله في كلام العرب ويجعلون
هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

الثالث : أنه يجوز اعماله مع قبح هذا العمل وهو قول أبي عيسى
الفارسي وهو القول الثاني الا أنه وضع فيه كلمة القبح بدل كلمة الضعف .

الرابع : أنه يجوز اعماله اذا كان ال فيه معاقبة للضمير نحو انك
والضرب خالدا لمسيء اليه وهو قول ابن الطراوة واختاره أبو حيان . (١)

والصحيح أن اعمال المصدر بأل شاذ قياسا واستعمالا لبعده عن
مشابهة الفعل باقترانه بأل .

واعلم أن المصدر ان كان مع الفعل فالعمل للفعل نحو ضربت ضربا
زيدا فزيدا مفعول لضربت لا للمصدر لان الفعل قوى في العمل ولانه لا يوضح
أن يحل محله أن والفعل أوما والفعل هذا متفق عليه .

وان كان المصدر مذكورا دون الفعل فوجهان :

الاول : أن العمل للفعل لانه الاصل وهذا مذهب ابن هشام في
القطر .

والثاني : العمل للمصدر لانه مذكور ويدل من الفعل كقولك : ضربا
زيدا فزيدا اما مفعول لفعل مقدر (ضربت) لانه الاصل واما مفعول للمصدر
لقيامه مقام الفعل كما في قولك زيد في الدار أبوه فأبوه فاعل في الدار من حيث
أنه ظرف بل من حيث انه قائم مقام استقر وهذا مذهب ابن مالك والخلاصة أن
النحاة اختلفوا في المصدر ان كان بدلا من اللفظ بالفعل قيل لا ينقاس عمله وقيل

(١) انظر الهمع الهوامع ج ٣ ص ٩٣ والتصريح ج ٢ ص ٦٣ وعدة السالك

ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام والانشاء والوعد والتوبيخ . (١)

ورجح ابن الحاجب في الكافية أن العمل حينئذ للفعل وقال الرضى :

انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بأن
مع الفعل سواء كان الفعل ظاهراً أو ضمراً جائز الاظهار ورجح الاشمونى اعمال
المصدر (٢) .

شروط عمل المصدر :

يشترط لعمل المصدر ثمانية شروط :

الشرط الأول : صحة حلول الفعل مع أن المصدرية والزمان ماضى أو مستقبل

أو مع المصدرية والزمان حال فالاول نحو قولك أعجبنى ضربك زيدا أمس ،

ويعجبنى ضربك عمرا غدا فانه يصح أن تقول مكان الاول أعجبنى أن ضربت زيدا

أمس ومكان الثانى يعجبنى أن تضرب عمرا غدا .

ومثال الثانى وهو حلول ما المصدرية مع الفعل محله . قولك يعجبنى

ضربك زيدا الآن أى ما تضربه الآن ، فهذا لا يمكن أن يحل محله أن ضربت

لانه للماضى ولا أن تضرب لانه للمستقبل ولكن يجوز أن تقول فى مكان ما تضرب

ولهذا منع ابن هشام عمل ضربا زيدا لان المصدر هنا انما يحل محله الفعل

وحده بدون أو ؛ ما وقد جعل ابن مالك فى التسهيل (٣) هذا الشرط غالبا

حيث قال : والغالب أن يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة

أو المصدرية أو ما اختها) ، يعنى أنه ليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا ففى

عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك فلا يلزم تقدير المصدر غير البديل بواحد من

الاحرف الثلاثة واستند ابن مالك فى ذلك الى مجيئه غير محتاج بل سائغ فيه

ذلك التقدير ومنه قول العرب (سمع أذننى زيدا يقول كذا) ان لا يسوغ أن تسمع

أذننى فان الحال لا يسد سد خبر المجتدا الذى هو حرف مصدرى والفعل ،

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٠٢٤ والصان ج ٢ ص ٢٨٥

(٢) شرح الرضى ج ٢ ص ١٩٧ والاشمونى ج ٢ ص ٢٨٥

(٣) ص ١٤٢

وهذا حال كالحال في ضربى زيدا قائما ، والتقدير سمع أذننى زيدا حاصل اذا كان أو لئذا كان يقول كذا وهذا من اضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله . وكذلك نحو ان ضربك زيد قبيح وكان اكرامك يكرأ حسنا فهذه المصادر عامله مع أنه يحتج تأويلها بالفعل لا التزام العرب عدم وقوعه في هذه المواضع لانهم لا يقولون أن اضرب العبد سيئا ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان وكان الا مفصلة بالخبر نحو : " ان لك أن لا تجوع فيها " (١)

وهذا الشرط انما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شئ لانهما يكتفيان براءة الفعل ، وهذا التقدير بالحرف المصدر ان أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الحاضر أو حدوث الحدث في الزمان الماضي أو المستقبل .

وان أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فانه حينئذ لا يصلح لان يحل محله فمسل لا مع ما ولا مع أن لان طبيعة الفعل دالة على الحدث وأنت لم تروه .

وان اردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الحاضر لزمك أن تقدر بما المصدرية مع الفعل المضارع لانها صالحة للاستعمال في الاحوال كلها ولا تقدر أن المصدرية لانها لا تصلح لهذا الموضع لانها مع الفعل الماضي تبقى على حاله وهو الدلالة بالزمن الماضي ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال والغرض أنه اذا كان الزمن حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما ، وليس الغرض أن مالا تحل مع الفعل الا بان كان الزمان حالا لانها تحل معه مطلقا غاية الامر أن أم الحروف المصدرية فحيث أمكن حلولها لا يعدل الى غيرها وهى إذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحسول

(١) آية ١١٨ من سورة طه

وانظر الساعد على تسهيل الفوائد ج ٢ ص ٢٣٠ وحاشية الخضرى

لصافاتها له فعدل الى ما لانها لا تنافيه ولا غيره ومسألة التأويل بما عزمه
قل من ذكرها من النحاة .

وعند ارادتك بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي
أو المستقبل فانك تقدر الفعل الماضي مع أن المصدرية لانه هو الذي يدل على
هذا الزمن وتقدير الفعل المضارع مع أن المصدرية اذا كنت تريد الدلالة على
حدوث الحدث في الزمن المستقبل لان المضارع هو الصالح لهذا الزمن . (١)

الشرط الثاني : أن لا يكون المصدر مضمر بل يكون مظهرا لان الضمر ليس
فيه لفظ الفعل ولا تقول : ضربني زيد احسن وهو عمرا قبيح وأجاز الكوفيون
أعماله ضمرا فيقولون : مروى يزيد احسن وهو بعمرو قبيح فيعلقون الباء
(بهو) واستدلوا على ذلك بقول زهير :

وما الحرب الا ما علمتم وذقم وما هو عنها بالحديث المرمج

اي وما الحديث عنها وهذا البيت نادر قابل للتأويل فلا يبنى عليه
قاعدة وخرج البصريون على تعليق عن ومجرورها بمحذوف أي أغنى عنها أو
بالمرجم ضرورة وأجاز أبو علي الفارسي في رواية والرماني (٢) وابن جني
في الخصائص أعماله في المجرور ، دون المفعول الصريح ويفهم من مذهبه
جواز أعماله في الظرف ان لا فرق بين الظرف والجار والمجرور وأجازه جماعة وقد
اطلق النحويون النقل عن الكوفيين في أعمال ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم
في أعمال صريحة . (٣)

الشرط الثالث : أن لا يكون محذوفا بالتاء التي للوحدة فلو حذف بالتاء لم
يعمل لان صيغته حينئذ ليست الضيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التاء في
أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل لعدم الوحدة حينئذ فلا يكونون

(١) انظر الخضرى ج ٢ ص ٢٢ وعدة السالك ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢

(٢) الرماني هو أبو الحسن علي بن عيسى نسابا لرمان (بعد بينقواسط) ثم وفد الى بغداد
فأخذ عن الزجاج وابن دريد وابن السراج وغيرهم ونبغ في العربية قوما الى الفلسفة
كان معتزليا وظهر ذلك في دراسته ومن مؤلفاته شرح كتاب سيبويه وشرح المقتضب
للمبرد وشرح أصول ابن السراج توفي ببغداد سنة ٣٨٤ هـ

(٣) انظر المساعد على التسهيل ج ٢ ص ٢٢٦

(١) . محدودا .

(٢)
وشذ قول الشاعر :

يحايي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب

وقد أعمل ضربة وهو محدود وهذا شأن لا يقاس عليه .

الشرط الرابع : أن لا يكون مصغرا بل يكون مكبرا فلا يقال : عرفت ضربيك

زيدا لقوة جانب الاسمى بالتصغير كما قوى بالاضمار ليعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا (٣) .

الشرط الخامس : أن يكون المصدر مفردا فلا يعمل مثني ولا مجموعا قياسا على

المصغر لأن كلا منهما مابين للفعل لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته

الأصلية التي هي أصل الفعل وأجاز كثير من النحاة أعماله منهم ابن عصفور وابن

مالك واستدلوا على ذلك بقول الشاعر : (٤)

(١) الأشموني مع الصبان ج ٢ ص ٢٨٦

(٢) والبيت قائله لم ينسبه أحد وهو من شواهد العيني ومحل الشاهد هو

قوله بضربة كفيه الملا . وقائل هذا البيت يصف رجلا كان معه ماء وقد

احتاجه وأصل تركيب البيت هكذا : يحايي بالماء نفس راكب الجلد

الذي هو حازم بضربة كفيه الملا والضمير في به للماء وضربة كفيه مصدر

أخيف الى قاعله ونصب الملا مفعولا وهو شأن ويحايي أراد يحيى من

الاحياء الجلد الصلب والحازم الضابط لا موره والملا بالقصر التراب ونفس

راكب مفعول يحايي وقائل هذا البيت يصف رجلا كان معه ماء وقد احتاجه

آخر للشرب فاعطاه إياه وتيمم بدلا من أن يتوضأ فأحيا نفس ذلك السذي

يحتاجه وقد خطأ صاحب الدرر العيني والصبان وليس في إعادة الضمير

(به) على الماء وأنه خطأ في الرواية وصحته : بها والضمير يعود على

الرواية في بيت قبله وأنه أحيا نفسه ولكن قد جاءت الرواية (به) فـ

صحيح المراجع واتفقت على أنه أحيا به نفس راكب معه .

(٣) انظر حاشية الصبان على الأشموني ج ٢ ص ٢٨٦

(٤) البيت للاعشى في مدح هودة بن علي الحنفى الديوان ١٠٩ والبيت من

شواهد اللخيشي وابن مالك في شرح الكافية ج ٢ ص ١٠١٦ والرواية في

قد جربوه فما زادت تجارتهم أبا قدامة الا المجد والقنعا
ومنه قوله : (٢)

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بهشرب
وقالوا ايضا انه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى معها باق
ومتضاعف بالجمعية لأنه جمع الشئ بمنزلة ذكره متكررا بعطف .
والصحيح المنع ويؤول ما ورد من ذلك على النصب بمضمر .

الشرط السادس : أن لا يكون موصوفا قبل العمل اى قبل أخذه ما يتعلق
به من مجرور وغيره وذلك لان النعت من خصائص الاسماء البهمة عن الفصل
وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل فلا يجوز
العمل فى قولك عجبت من ضربه الكثير زيدا لان معمول المصدر بمنزلة الصلة
من الموصول فلا يفصل بينهما بالنعت وغيره من التوابع بل يجوز العمل فى
عجبت من ضربه زيدا الكثير . (٢)

الشرط السابع : أن لا يكون مفصولا عن معموله باجنبي ولهذا رد على الزمخشري
القائل بأن " يوم تبلى السرائر " معمول لرجعه لانه فصل بينهما بخبر
ان كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر وذلك لان المعنى عليه أن
قد رته على رجعه خاصة بهذا اليوم وهو معنى غير صحيح وانما يتعلق بهذا
الظرف / ^{محمّد} تقديره انه على رجعه لقادر مرجعه يوم تبلى السرائر . والصلة فى
اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع فى العمل
والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين معمول . (٤)

=== الديوان وجربوه الخ ، الا الحزم بدل المجد يعنى جربوه فى مختلف
الشدائد والازمات فما كشف تجارتهم الا هن الحزم والفضل ، والحزم
ضبط الامر وأخذه بالثقة والقنع الفضل .

(١) والبيت للاشجى كما فى اللسان ج ٢ ص ٨ وفى مجمع الامثال ج ٢ ص ٣١١
السجية الخصلة والخليقة وعرقوب الرجل يضرب به المثل فى خلف الوعد
وبشرب بالثاء اسم قديم للمدينة المنورة وفى اللسان بالثاء وهو اسم موضع

باليمامة .
(٢) انظر الاشجى مع الصبان ج ٢ ص ٢٨٦

(٣) آيه ٩ من سورة الطارق .

(٤) انظر شرح الفاكهى على القطر ج ٢ ص ١٩٣

الشرط الثامن : أن لا يكون مؤخرا عنه أى عن معموله ولو ظرفا فلا يجوز أعجبنى زيد ا ضربك لأن معموله بمنزلة الصلة وهى لا تتقدم على الموصول وأجاز السهلبلى تقدم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى : (لا يبخون عنها حولا) (١)

وقولهم اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وأجاز الا خفش تقدم المفعول به على المصدر نحو يعجبني عمرا ضرب زيد . (٢)

الشرط التاسع : أن لا يكون المصدر محذوفا وذلك لعدم وجود حروف الفمسل ومعنى هذا أنك إذا احتجت الى تقدير عامل لم يجز لك ^{ال} تقديره مصدر را ولهذا أنكر المحققون على ^{من} زعم أن الباء فى المسئلة متعلقة بمحذوف تقديره : ابتدأ بسم الله ثابت فحذف البتداء والخبر وأبقى معمول البتداء ورد أيضا من قال : مالك وزيدا أن التقدير وملا بستك زيدا (٣) وجعلوا من الضرورة قول الشاعر : (٤)

هل تذكرون الى الدارين هجرتكم

وسحكم صليكم رحمان قربانا

(١) آية ١٠٨ من سورة الكهف .

(٢) انظر المساعد ج ٢ ص ٢٣٣

(٣) انظر شرح القطر ص ٢٦٥

(٤) البيت لجبرير من قصيدة طويلة يهجو فيها الا خطل والديرين تشنبة

دير وهو معبد النصرى وفى بعض الروايات دارين وهو بفتح الدال

المهيلة وبعد الالف را مكسورة موضع بالبحرين يؤتى منه بالطيب

وهلهم بالنصب مفعول سحكم والصلب جمع صليب وأصله بضمين مثل

نذير ونذر ولكنه تسكن اللام تخفيفا والمراد منهم بذلك والشاهد فى

قوله رحمان قربانا مفعول لأجله أى لأجل القربان بمعنى التقريب اهـ

حاشية السجاعي على القطر ص ١٠٠ - ١٠١

والحق أنه يجوز تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفاً لأنه فيما يكفيه راحة الفعل والمصدر يعمل في الظرف من غير احتياج إلى تأويله بأن أو مسا والفعل لأن الظروف يعمل القوى والضعيف فيه لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه .

النوع الرابع من عوامل الاسماء الجامدة اسم المصدر

وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على معنى المصدر وهو الحدث وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله من الحروف .

وخرج بقيد الدلالة على معنى المصدر ما لا يدل على ذلك وقد يطلق عليه اسم مصدر لا شتماله على حروفه ودلالته على ما يتعلق به كاسم ما يفعل به كالدهن والكحل بضم أولها فإن كلا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وكذلك ما يفعل فيه ككفات وهي ما تكفت فيه الأشياء أى تجمع وتحفظ فإن وجد ما ظاهره عمل هذا النوع مثل أعجبنى دهن زيد لحيته وكحل هند عينها وقوله تعالى : (ألم نجعل الأرض كفاتاً أحياءاً وأمواتاً) ^(١) فالمنصوب بعد ما عامله محذوف دل عليه المذكور أى دهن وكحلت وتكفت .

ومقتضى هذه العبارة السابقة في التعريف أن مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وسماًتي قريباً بيان الخلاف في ذلك .

وخرج بقيد لفظاً أو تقديراً نحو قتال فإنه مصدر خلا من مدة التي في قاتل لفظاً لا تقديراً لأنها مقدرة ولذا نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قتيلاً وضارب ضيراً لكنهما انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، وهذا لا يسي اسم مصدر .

وخرج بقيد (بدون عوض) نحو مدة فإنه مصدر خلا من واو وهـ لفظاً وتقديراً ولكن عوض منها التاء فهو مصدر لا اسم مصدر وكذا نحو تعليم مصدر طسم والتاء في أوله عوض عن التضعيف أى عن إحدى اللامين وأما المدة التي قبل الآخر ^(١) آيه ٢٥ من المرسلات .

فليست للتمويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تمويض كالا نطلاق والا كرام
والاستخراج ويبدو من هذا أن الموض قد يكون آخر كعدة وقد يكون في أول
الكلمة نحو تعلم تعليما وسلم تسليما فانه نقص عن فعله احدى اللامين المكررين
ولكن عوض عنها التاء في أوله بخلاف نحو عون ووضو وغسل وقبلة وكلام من قولك
توضأ وضو^ا وأعان عونا واغتسل غسلا وقبّل قبلة وتكلم كلاما فان هذه تدل على
ما تدل عليه التقبيل والاعانة والتوضو والاغتسال والتكليم فانها أسماء المصادر
لخلوها لفظا وتقديرا من بعض ما في الافعال وحق المصادر تضمن ما في الفعل
بمساواة نحو توضأ توضأ وزيادة / علم اعلاما فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص
أو قدر فيه فصدر والا فاسم مصدر (١)

وقد قسم بعض النحاة اسم المصدر على ثلاثة أنواع :

الاول : علم على المعنى كيسار وفجار وحمار وسيرة وسبحان الاول علم ليسر
والثاني علم للفجور والثالث علم للمحده ، والرابع علم للبر والخامس علم
للتسبيح وهذا لا يعمل اتفاقا لعدم دلالة التسمية على الحدث الذي يقضى
المعمولات ولمختلفة المصدر الاصل في عدم قصد الشياخ وأنه لا يضاف ولا
يقبل ال ولا يقع موقع الفعل ولذا لم تقم مقامها في توكيد الفعل وتبيين نوعه
أو مراته .

الثاني : ما كان مبدوءا بميم زائدة لغير مفاعلة كمضرب ومقتل ومحده وهذا
كالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر في الحقيقة عند جمهرة النحاة ولكن ابن
هشام وهذالدين ابن مالك جعلوا هذا النوع اسم مصدر مع أن النحاة يسمونه
مصدرا . ونذهب الى هذا الاشموني في شرح الالفية ، وأما المبدوء بالميم
الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فانها مصادر
قياسية لضارب وقاتل وشارك ومثال اعمال هذا المصدر المسمى قوله . (٢)

أَظْلُومُ إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا
أَهْدَ السَّلَامِ تَحِيَّةً لِمَنْ ظَلَمَ

(١) انظر الاشموني مع حاشية الصبار ج ٢ ص ٢٨٢ والساعد ج ٢ ص ٢٣٩ وما بعدها .

(٢) البيت لحارث بن خالد المخزومي ونسب الحريري للمرجي ونفاها المعيني

والثالث : من أقسام اسم المصدر ما كان يزنه حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل غسل ووضوء وكلام وسلام من اغتسل غسلا وتوضأ وضوءاً وتكلم كلاماً وسلم سلاماً ومثل عطاء وجواب من أعطى وأجاب فالغسل مثلاً يزنه القرب والوضوء يزنه الدخول ويمكن تسمية هذا القسم بما نقص عن حرف فعله .

وهذه الأقسام لم أر لها وجهها لأن القسم الأول نحو فجار وبر ينطبق عليه تعريف اسم المصدر إذا كان فعلهما فجر وبر وهو ظاهر ما يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر إلا أن كان فعلهما أفجره وأبره وأما القسم الثاني فصدر حقيقة ولا وجه لمخالفة الجماهير ولا خلاف في عمله وهو المصدر المسمى لأنه يساوي المصدر في المعنى والشياع وقبول ال والاضافة والوقوع موقع الفعل وتسميته اسم مصدر مجاز فالأول لا يعمل باتفاق والثاني يعمل باتفاق ، ولم يبق إلا القسم الثالث وفي أعماله خلاف بين البصريين إلا في الضرورة وأجاز الكوفيون والبغداديون الحاقاً بالمصدر ومنه قوله . (١)

أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا

== وذكر في معجم شواهد العربية أنه في ديوان المرحى ١٩٣
أظلم الهمزة للنداء وظلوم منادى جنى على الضم وهو وصف من الظلم ،
والبيت جرى فيها نقاش بين المازنى والتوزى في حضرة الواثق . انظر
الخزانة ج ١ ص ٢١٧ والشاهد في مصابكم حيث عمل فعله وهو مصدر
ميمى والتقدير ان اصابكم رجلا وأهدى السلام في محل نصب صفة لرجلا
وتحية نصب على حد قعدت جلوب وقيل انه منصوب على الحال وظلم خبر
ان مرفوع . والصواب كما رواه ابن السراج ٤٢٠ ظليم لانه مرحم ظليمة
اسم امرأة يشعب لها .

والبيت في الاصول لابن السراج ١٣٩/١ والتبصرة للصيرى ٢٤٥/١

والتصريح ٦٣/٢ والهمع ٩٤٤/٢

(١) البيت من الوافر من قصيد اللقطامى عميرة بن شبيب من بنى تغلب وكان
يمدح زفر بن الحارث الكلابى وقد أسره في حرب فصر عليه وأعطاه مائة من
الابل ، والمائة منصوب بعطائك . انظر الاشمونى ج ٢ ص ٢٨٨ مع
حاشية الصبان والمساعد على التسهيل ج ٢ ص ٢٣٨ والكتاب ج ١ ص ٣٣١
وأما لعم الشجرى ج ٢ ص ١٤٢ والخزانة ج ٣ ص ٤٤٤

وزعم ابن مالك وابنه وتبهما الدماميني أن عطاء مصدر وأن همزته
حذفت تخفيفاً وهو خلاف ما صرح به غيرهم من النحويين وقال الدماميني ينهض
في تعريف اسم المصدر أن يقيّد الناقص بأكثر من حرف كما قيده المصنف في شرح
التسهيل كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكفر لبعدها بينها وبين
أفعالها أي توضع واغتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر .

وأما نحو العطاء والثواب فصدران لقربهما من الفعل أي الأصل
اعطاء والثواب فحذف زائد هما وهو الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به
وأعمال اسم المصدر قليلة وإن كان قياساً . (١)

ومن شواهد أعمال اسم المصدر حديث الموطأ (من قبله الرجل امرأته
الوضوء) (٢) فامرأة منصوب بقبله ومنه قول الشاعر : (٣)

إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال إلا مسيراً
ومثله قول الآخر : (٤)

بمشرتكم الكرام تعد منهم فلا ترين لغيرهم ألوفاً

(١) انظر ابن عقيل مع حاشية الخضري ج ٢ ص ٢٣

(٢) هذا أثر رواه الموطأ عن عبد الله ابن عمر . انظر الموطأ ج ١ ص ٥٠
مع شرح السيوطي .

(٣) البيت قائله مجهول ومحل الشاهد عون الخالق المرء حيث أعمل اسم
المصدر وهو عون عمل الفعل فنصب به المفعول . وهذا من شواهد ابن
عقيل في شرح الالفية .

(٤) البيت لا يعرف قائله وهو من شواهد ابن عقيل في شرح الالفية والشاهد
في قوله بمشرتكم الكرام حيث أعمل اسم المصدر وهو عشرة عمل الفعل
فنصب المفعول به وهو الكرام بعد اضافته للفاعل . وقوله فلا ترين
جواب شرط محذوف تقديره إذا كان الأمر كذلك فلا يرين .

والفرق اللفظي بين المصدر واسم المصدر واضح ولكن الفرق المعنوي يحتاج الى بيان والنحاة اختلفوا في مدلول كل من المصدر واسم المصدر فقال قوم مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل من حيث تعقله بالمنسوب على وجه الابهام ولذا يقتضى الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر فالفعل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من المغتسل والوضوء يدل على لفظ التوضوء الذى يدل على الحدث الذى هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وقيل ان اسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو لا باعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان تعلقا في الواقع ولذا لا يقتضى الفاعل والمفعول وتعيينهما ، ويجب فى المصدر من ناحيته اللفظية أن يشتمل على جميع الحروف الاصلية والزائدة فى فعله لفظا أو تقديرا وقد يزيد عنها كإكرمه إكراما ولا يمكن أن ينقص بسدون تعويض .

وأما اسم المصدر فهو كالمصدر فى معناه من حيث دلالة على الحدث المجرد من الزمان أو المكان ويخالفه فى لفظه ينقص حروفه عن حروف فعله بدون تعويض ويرى بعض المحققين أن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ الحدث كما سبقت الإشارة اليه وأما دلالة على الحدث فجاءت بواسطة دلالة على المصدر (١) ونقل السيوطى عن بهاء الدين ابن النحاس (٢) قوله :

(الفرق بين المصدر واسمه أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا ^{مصدر} فى قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله

(١) انظر نيسى على التصريح ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ والاشباه والنظائر ج ٢ ص

(٢) هو أبو عبد الله بهاء الدين بن ابراهيم الحلبي أخذ العربية عن ابن عمرون والقراءة عن الضرير وسمع من غيرهما ودخل مصر وتلقى عن مشايخها ثم صار امام المصريين فى العربية ولم يصنف ابن النحاس الا ما أملاه على المقرب لابن عصفور توفى بمصر سنة ٦٩٨ هـ ترجمته فى بقية الوعاة وفوات الوفيات وشد رات الذهب .

معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدر مجازا نحو ضرب فى قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون ^{مضرا} مضرا لفظا واسم المصدر واسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذى هو صادر عن المسيح لا لفظ (ت س ب ي ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه ثم قال بعد ذلك قال ابن الحاجب فى أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر أن المصدر الذى له فعل يجرى عليه كالانطلاق فى انطلق واسم المصدر اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالمقهى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه ، وقد يقولون مصدر واسم مصدر فى الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للآلة التى يستعمل بها الفم كالطهور والطهور ، والأكل والأكل ، فالطهور بالضم المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والأكل المصدر والأكل كل ما يؤكل وهو بضمين واسكان الثانى (١) .

ويبدو مما تقدم أن كلمة (ضربا) هى المسمى اللفظى المجازى لكلمة مصدر ومقتضى هذا أن كلمة مصدر اسم له مدلولان أحدهما معنى محض وهو الحدث المجرد وهذا الحدث هو المسمى الحقيقى لا المجازى لكلمة مصدر ، والمدلول الآخر لفظى وهو اللفظ الذى تنطق به أو نكتبه والذى نقول فى اعرابه انه مصدر منصوب وهو المصدر المجازى والمراد منه المصدر الحقيقى المنعوى : ثم قوله واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان الخ يفهم من هذا كله أن اسم المصدر كالمصدر المجازى السالف كلاهما يدل على الحدث المجرد مباشرة من غير واسطة وقد تقدم قول بعض النحاه من أن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد وأن دلالة على لفظ المصدر تؤدي تبعا الى الدلالة على معنى المصدر وبذلك تكون دلالة على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة وانما هى بالواسطة من طريق المصدر وكون اسم المصدر دالا على الحدث هو المناسب لعمله والمراد بالدلالة على الحدث ولو بواسطة كما تقدم .

النوع الخامس من الاسماء الجامة العامة اسماء الافعال والعرب تحذف الافعال اتساعا فى الكلام وتجعله لها أسماء تدل عليها كدلالة الاسماء على مسمياتها لان المتكلم قد يقصد المبالغة ويريد أن يعبر عن مقصوده بأوجز لفظ والسرفى هذا أن اسم الفعل يدل على شدة وقوع الحدث وهذه هى الحاجة الى وضع أسماء الافعال وهى الاختصار والمبالغة ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وبصورة واحدة وقد عرف النحاة اسم الفعل بأنه ما تاب عن الفعل معنى واستعمالا وليس فضلة ولا متأثرا بعامل ولا متصرف تصرف الافعال ولا تصرف الاسماء بمعنى أن اسماء الافعال تقوم مقام الفعل فى الدلالة على معانيها وفى عملها ولا تتصرف فى نفسها ولا فى معمولها بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ ويتأخر المعمول فلا تكون مبتدأ ولا قلعا ولا غير ذلك . (١)

اشتد جدل النحاة فى بيان حقيقة أسماء الافعال فمنهم من اعتبرها منزلة بين المنزلتين وسماها الخالفة فاعلن أنها قسم رابع من أقسام الكلمة والصحيح أنها أسماء ويدل على اسميتها قبول بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل . (٢)

والحكم باسميتها جار على مذهب البصريين وقال الكوفيون : هى أفعال نظرا الى معانيها ، وحكمها غالبا فى التعدى واللزم واظهار فاعلها واضماره حكم الافعال التى توافقها معنى ، والقيد بالفالبية لاخراج آمين لأنه لازم وموافقه متعد وهو استجب .

وفى مدلول اسماء الافعال مذاهب للنحاة أشهرها سبعة :
المذهب الاول : أن مدلولها معنى الفعل بواسطة دلالة على لفظ الفعل وهذا رأى جمهور البصريين .

(١) انظر الفاكهى على القطر ج ١ ص ١٨٨

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

المذهب الثاني : أن مدلولها معنى الفعل مباشرة بغير واسطة
وهذا ينسب الى سيبويه .

المذهب الثالث : أن مدلولها المصادر والمصادر نائية عن الافعال
والمراد بأسماء الافعال الافعال اللغوية التي هي المصادر وهذا فيه نظر
لان المصادر لم توضع للدلالة على الزمان فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة
على المصدر لم يكن دالا على الزمان ولم يكن منه الماضي والمضارع والامروشيء
آخر يدل على فساد هذا المذهب هو أن المصادر النائية عن الافعال معربة
نحو ضربا زيدا وأسماء الافعال مبنية .

المذهب الرابع : أنها أفعال حقيقة لانها تدل على ما يدل عليه
الفعل من الحدث والزمان وهذا ما ذهب اليه الكوفيون ، أقول هذا القول
محض مكابرة لان أسماء الافعال استعملت استعمال الاسماء من حيث أنها
تنون تارة ولا تنون أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن
الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد .

المذهب الخامس : أن مدلولها لفظ الفعل فصح مثلا اسم للفعل
اسكت .

المذهب السادس : أن ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر يباق
على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا وما عداه فعل كنزال وصه .

المذهب السابع : أنها تسمى يرأسها وتسمى خالفة الفعل ونائية في
الدلالة على معناه (١) وهذا مذهب ابن صابر . (٢)

أقول : الصحيح أن مدلول اسم الفعل هو لفظ الفعل كما هو ظاهر
من التسمية ومن التعريف لان المتبادر من نيابته عنه أنه يفيد ما يفيد من
الحدث والزمان وهو صادق بالقول بأن مدلوله لفظ الفعل وثمره الخلاف تظهر

(١) انظر الاشموني مع حاشية الصبان ج ٣ ص ١٩٥

(٢) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوى ولم يذكر السيوطى تاريخ ميلاده
وفاته ولا باب . انظر البغية ص ١٣٤

فى اعرابها لانها ان قلنا أنها أسماء أفعال على مذهب الجمهور فلا محل لها من الاعراب وعلى أن مدلولها مصدر نصب كالمصدر كما سيأتى تفصيل ذلك واختلفوا فى هل لها محل من الاعراب أولا ؟

فذهب كثير من النحويين منهم الا خفش وابن مالك الى أنها لا محل لها من الاعراب وهذا رأى مبنى على أنها أفعال حقيقة أو أنها أسماء لألفاظ الافعال .

(١) وذهب المازنى ومن وافقه الى أنها فى محل نصب بفعل محذوف . وهذا المذهب مبنى على أنها نائبة عن المصادر ، وقيل انها فى محل رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدها مسد سد الخبر وهذا القول مبنى على أنها دالة على معانى الافعال وقال الشيخ الصبان ولم يظهر لى وجه بناء القول بأنها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بأنها أسماء لمعانى الافعال كالأفعال بل الظاهر أنها لا موضع لها من الاعراب كالأفعال . (٢)

وتنقسم أسماء الافعال بحسب نوع الفعل الى ثلاثة أقسام :

الأول : اسم فعل أمر وهذا أكثر ورودا فى كلام العرب نحو آمين بمعنى استجب وصه بمعنى اسكت وعليك وعندك ودونك وحى بمعنى أقبل وجميع هذه اللفاظ وغيرها من المنقول والمرتل سماعية إلا ما جاء على وزن فعال مبنيا على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثى تام متصرف نحو جدار وتزال وزحام فان هذا قياسى مطرد .

(١) المازنى هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بنى سدوسى ولد بالبصرة وتربى فى بنى مازن فنسب اليهم ، وروى عن أبى عبيدة والاصمعى والأزید وأخذ عنه المبرد واليزيدى وكان اماما فى العربية ، ألف على النحو وتفسير كتاب سيبويه وما يلحق فيه العامة والتصريف وتوفى سنة ٢٤٧ هـ .

(٢) الاستوحي مع الصبا ١٩٦

الثاني : اسم فعل مضارع وهذا سماعي أيضا وقليل نحو أو ه بمعنى
أتألم وأف بمعنى أتضجر ووي بمعنى أعجب واسم الفعل المضارع والامر مبنيان
وفاعلهما ضمير مستتر وجوبا .

والثالث : اسم فعل ماض نحو هيهات وشتان وهذا يكون فاعله
ظاهرا ومضمرا جوازا .

وينقسم اسم الفعل (١) من حيث الاصل في الدلالة على الفعل
وعدم أصالتها إلى مرتجل ومنقول .

فالمرتجل هو ما وضع من أول الامر اسم فعل ولم يستعمل في غيره
من قبل مثل شتان ووي ومه .

والمنقول ما وضع في أول الامر لمعنى ثم نقل منه إلى اسم الفعل
والمنقول منه اما مجموع الجار والمجرور مثل عليك بمعنى تمسك أو الزم واليك
بمعنى ابتعد وتنح ومنه التي بمعنى أقبل .

واما ظرف مكان نحو أمامك بمعنى تقدم وراءك بمعنى تأخر ومكانك
بمعنى اثبت وعندك بمعنى خذ .

واما مصدر له فعل مستعمل من لفظه نحو رويدا لغير تنوين بمعنى
تمهل وبمعنى أمهل وأصله ا رواد مصدر الفعل الرباعي أروى ثم صغر المصدر

(١) ومن حيث التعريف والتنكير إلى ثلاثة أنواع :

النوع الاول : ما هو واجب التنكير وذلك نحو ويها وواها .

النوع الثاني : ما هو واجب التعريف وذلك نحو نزال وتراك وبابهما .

النوع الثالث : ما هو جائز التعريف والتنكير نحو صه وايه وأف ومه فهانون
منها وجوبا أو جوازا فهو نكرة وما لم ينون منها وجوبا فهو معرفة .

ونذهب بعض العلماء إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف منونة ، كانت أو
غير منونة وانها أعلام كل لفظ منها علم شتخص كنزال على لفظ معين وهو
انزل وصه عليهم على لفظ معين وهو اسكت وقيل كل لفظ علم على جنس لان
نزال علم على جنس النزول كسبحان علم جنس التسبيح والتنوين وعد منه
سماعي لا قياسي .

ارواد تصغير ترخيم بحذف حروفه الزائدة فصار رويد ثم نقل بغير تنوين الى اسم الفعل .

وقد ينقل اسم الفعل من مصدر ليس له فعل من لفظه لكن له فعل من معناه مثل كلمة يله بدون تنوين بمعنى اترك تقول يله زيد فقد اعتذر ، فانه في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع و اترك يقال يله زيد بالاضافة الى المفعول ثم قبل يله زيدا بنصب المفعول وبناء يله على أنه اسم فعل . (١)

وقد يكون النقل عن حرف التنبيه نحو ها الكتاب اى خذ . والمنقول لا يكون الا للامر وكذلك المعدول وأما المرتجل فيكون للامر الماضي وللمضارع كما سبق .

والكاف التي تلحق اسم الفعل المنقول تتصرف بحسب المخاطب اقرارا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وفي المنقول من هاء التنبيه ورويدك غير لازمة لان النقل من المصدر وحرف التنبيه وقع مجردا من الكاف فلم تصر جزءا من الكلمة لذا يجوز انفكاكه عنها فنقول رويد أخاك وها الكتاب .

وأما في اليك ودونك ونحوهما من المنقول من جار أو ظرف فهي لازمة له لان الفعل وقع فيه مصحوبا بها فصار معها كلمة واحدة يراد بها الامر ولذا لا يجوز انفكاكه عنها .

(١) انظر الفاكهى على القطر ج ٢ ص ١٨٨ وما بعدها واعلم أن رويد تستعمل

على اربعة أوجه :

الاول : أن يكون اسم فعل مبنيا على الفتح لوقوعه موقع فعل الامر ويثصب ما بعده نحو رويد زيدا على تقدير أرو .

الثانى : أن يكون حالا اذا حذف الموصوف فتقول صارو رويدا اى صاروا ترودين .

الثالث : أن يكون صفة فيعرب لانه لم يقع موقع المبنى فيستحق البناء ،

والرابع : أن يكون مصدرا مضافا أو مفردا .

فالأول نحو رويد زيد بمنزلة ضرب زيد والثانى كقولك رويدا يا زيد كما تقول ضربا يا زيد .

ويجوز في ها أن تجرد من الكاف فتكون بلفظ واحد للجميع وأن تلحقها الكاف فتتصرف بحسب المخاطب ويصح أن يقال فيها (هاء) بلفظ واحد للجميع وأن تلحق الكاف فتتصرف بحسب المخاطب ، والا فصح أن تتصرف فيقال (هاء) للواحد (وهاؤما) للمثنى و (هاءم) للجمع الذكور (وهاؤن) للجمع

الاناث . وفي محل الكاف المتصلة بهذه الكلمات السابقة أقوال :

أحد ها : رفع على الفاعلية وعليه الفراء ولكن هذا القول ضعيف لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع .

والثاني : أنه مجرور بحكاية الاختفاء خبر تابعه من العرب الفصحاء (علي بن عبد الله زيدا) بجر عبد الله و (علي) جار ومجرور لأن ياء المتكلم مجرورة وزيدا مفعول به لاسم الفعل وعبد الله بدل من ياء المتكلم فظهر بهذا أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه ، والجر على الأصل وهو بالاضافة في نحو رويدك وفي نحو عليك بالحرف ولكن ابدال عبد الله من الياء في المثال السابق فيه نوع من الشذوذ لأنه يدل ظاهر من ضمير الحاضر يدل كل غير مفيد للاحاطة وتجويز ذلك هو رأى الاختفاء والأقرب جعله عطف بيان خروجا من الخلاف .

والقول الثالث : أن موضعه نصب عند الكسائي على المفعولية والفاعل ضمير مستتر والتقدير : ^{عليك} الزم أنت نفسك ويرد هذا القول أن بعضها لازمة نحو مكانك بمعنى أثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر وكذلك يرد على هذا القول قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ لا يتعدى إلا إلى واحد ، والقول بأن موضع الكاف رفع أو نصب بالنظر إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل والقول بأن موضعه جر بالنظر إلى ما قبل النقل لأن اسم الفعل لا يعمل بالجر . (١)

(١) انظر الاشموني مع حاشية الصبان ج ٣ ص ٢٠١ - ٢٠٢ واسم الفعل في الأمر والنهي لا يستعمل إلا للمخاطب لأنه موضوع لا مر المخاطب ونهيه فجر مجرى الأصوات التي لا تستعمل إلا للفائب ولا يجوز أن تقول رويدك وشذ عليه رجلا ليسنى .

والثاني : أن الفعل يعمل مذكورا أو محذوفا بل قد يجب حذفه وهو عامل في مذكور نحو لقيت محمدا وإذا محذوفا لقيت فأكرهه ، واسم الفعل لا يعمل إلا مذكورا .

الرابع : أن أبنية الافعال تختلف لا اختلاف الزمان نحو علم يعلم اعلم
واسم الافعال فلا تنصرف ولا تختلف أبنيتها لا اختلاف الزمان .

الخامس : أنه يجوز تأكيد الفعل باسم الفعل فتقول مثلاً اسكت صه
وانزل نزال ولا يجوز تأكيد اسم الفعل بالفعل ،

السادس : أن الفعل ينصب المضارع في جوابه اذا دل على الطلب
فتقول انزل فأكرمك ولا ينصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب (١)

النوع السادس : من الاسماء الجائدة العاملة أسماء الشرط ،

والشرط بفتح الراء أو سكونها تدل مادته بمختلف صيغها وحركاتها في أصل
اللغة على معنى العلامة الدالة المميزة ومنه أشرط الساعة أى للحوادث الدالة

على قربها كما في قوله تعالى : (فهل ينظرون الا الساعة أن تأتيهم بغتة
فقد جاء أشرطها) (٢) أى علاماتها وأماراتها ومنه الشرط بضم الشين وسكون

الراء على وزن غرفة وجمعها شرط بضم الشين وفتح الراء على وزن غرف وجمعها

شرط بضم الشين وفتح الراء على وزن غرف لأفراد السلطة المكلفة بحفظ النظام

والامن الداخل لا نهم يمتازون بعلامات في البستهم تميزهم عن سواهم (٣)

ومنه أيضا اطلق الشرط لغة على ما يشترطه الانسان في عقوده

والتزاماته على نفسه أو غيره لانه العلامة تميز العقد عن أمثاله باحكام اضافية

تخصه اتفق عليها الطرفان .

وأما الشرط في اصطلاح النحوى فهو أن تكون الاداة دالة على ارتباط

بعض الجملة بأخرها على أن تكون الاولى شرطاً والثانية جزاء يتعلق وقوعها على

وقوع الاولى وعدمها على عدم الاولى فهذا الشرط النحوى يعبر عنه في اصول النحوى

بالشرط اللغوى ان أن اهل اللغة هم الذين وضعوا ذلك التركيب الذى تضمن

(١) انظر الفاكهى مع هاشية العليم ج ٢ ص ١٩١ والاشمونى ج ٣ ص ٢٠٥
مع الصبان .

(٢) آيه ١٨ من سورة محمد .

(٣) انظر لسان العرب ومصباح المنير مادة شرط .

أداة الشرط ليدل على أن ما دخلت عليه تلك الاداة هو الشرط والجزاء هو
المعلق وأداة الشرط موضوعة للدلالة على كينونة ما بعدها شرطاً لما قبلها
ومعنى قولهم أداة شرط أى أداة تدل على ربط احدى الجملتين باخرها
على أن تكون الاولى شرطاً والثانية جزءاً يتعلق وقوعها على وقوع الاولى وعدمها
على عدم الاولى . ويترتب على حصول مضمون الجملة الاولى حصول الجملة
الثانية ، واسماء الشرط هي الاسماء المتضمنة لمعنى ان وتعمل عملها وسميت
اسماء الشرط لافادتها الشرط اى التعليق على نحو الذى تقدم بيانه . وهى
من وما وأنى وأينما وحيثما ومهما وأنى وكيفما وإن ما على اختلاف والاصح أنها
حروف لمجرد التعليق كان فقولك إن ما تقم أقم بمعنى إن تقم أقم ولا محل
لاؤما من الاعراب .

ونذهب المبرد فى أحد قوليه، وابن السراج، والفارسي، الى أنها اسم
ظرف زمان وأصلها **إذ** زيدت عليها ما فمعنى **إذ** ما تقم أقم على مذهبهم متى
تقم أقم . (١)

وقال بعض النحويين ليست **إن** ما من أدوات الشرط وانما ورد الجزم
بها فى الشطر كذا ومعناها **إن** ذاك معنى **إذا**، والصحيح أن عملها الجزم
قليل لا ضرورة وأن ما ذهب اليه سيبويه مبنى أنها حرف هو الصحيح لانها قبل
التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شىء آخر يدعى أنها دالة
عليه ولمساواتها الاسماء فى قبول بعض علامات الاسم كالتنوين والاضافة اليها
والوقوع موقع مفعول به وفيه وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه المجازاة
والتعليق وهو من معانى الحروف ، ومن ادعى أنها لها مدلول آخر زائد على
ذلك فلا حجة له وهى مع ذلك غير قابلة لشىء من العلامات التى كانت قابلية

(١) انظر الاشمونى مع الصبان ج ٤ ص ١١ الرضى ٢٥٤ / ٢ وجنى الدانى
٢١٤ والمغنى ٩٢ / ١ والاصول ج ٢ ص ١٥٩ والايضاح ٣٢١ / ١ ،

وقالوا انها باقية على اسميتها وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد
أن كان ماضياً والقول الثانى للمبرد فى المقتضب ج ٢ ص ٤٤ والكامل
٢٩٠ / ١ حيث وافق سيبويه .

قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها . (١) ومن شواهد ما قوله (٢)

وانك ان ما تأت أنت أمر به تلف من اياه تأمر آتيا

وأسماء الشرط ثلاثة أنواع :

النوع الاول : الظروف ، والنوع الثانى : غير الظروف ، والنوع الثالث : ما يستعمل ظرفا وغير ظرف .

فالظروف زمانى ومكانى ، فالزمانى متى وأيان وهما موضوعان لتعميم الزمنة اعنى للزمان عموما ولا يختصان بزمن مع تضمنهما معنى الشرط ولا يستعملان لغير الظرفية وقيل هما لتعميم الاوقات وذهب بعضهم الى أن أيان خاصة بالمستقبل سواء أكانت استفهامية فلا يقال أيان سافر أم كانت شرطية وكسر همزة أيان لغة سليم حكاهما الفراء وقرأ بها شذوذا (أيان يبعثون) وقليل عمل أيان وكونها للمجازاة ولقلة استعمالها شرطا قال ابن مالك وقلما يجازى بها (٣) وظاهر كلام الالفية أنها تجزم فعلين كـ باقى الادوات من غير قلة ولم يذكر سيبويه المجازاة بها وذهب بعض المفاربة الى أنه غير محفوظ والقياس يقتضى الجواز لان معنى متى وأيان واحد وقد حفظه غير سيبويه من بقية النحاة ، وأيان يكون بمعنى متى واشتقاقها من أى أصله أي أن وهى كمتى الا أن بينهما فروقا من وجوه :

الاول أن متى أكثر استعمالا ، والثانى : أن أيان تأتى غالبا فى

موضع التفخيم وبالأمر المعظام فلا يقال أيان نمت كما يقال متى نمت ،

والثالث أن أيان يختص بالمستقبل بخلاف متى فانها تستعمل للماضى والمستقبل (٤)

(١) انظر الدسوقي على المفنى ج ١ ص ٩٣

(٢) والبيت من شواهد الاشمونى ج ٤ ص ١١

(٣) انظر التسهيل ص ٢٣٦

(٤) انظر الصحاح مادة أين وأنا وشرح الرضى ج ٢ ص ١١٦ والتصريح على

التوضيح ج ٢ ص ٢٤٨ والمساعد على التسهيل ج ٣ ص ١٣٩

اليوم

ويجب مع متى اتحاد زمان الشرط والجواب فيمتنع متى زرتنى / زرتك غدا

ومثال ما اتحد فيه زمان الشرط والجزاء البيت المذكور للشاهد وهو قوله (١)

متى تأتته تمشو الى ضوء ناره تجد خير نار عند ها خير موقد

ومن شواهد أيان قوله (٢)

أيان نؤمنك تأمن غيرنا وان لم تدرك الا من منا لم تنزل حذرا

وأما ظرف المكان فهو أين وأنى وحيثما فانها وضعت لتعميم الامكنة

مع تضمنها معنى الشرط الا أن أنى مضمن معنى من وقد تظهر كما يبدو من

شواهد الرضى قال الجوهرى فى مادة أنا تقول أنى تأتنى أتك اى من أى جهة

(٣)

تأتنى أتك ويكون بمعنى كيف كقول الشاعر :

فأصبحت أنى تأتها تلبس بها كلا مركبها تحت رجليك شاجر

والظاهر أن أنى التى بمعنى كيف لا يجازى بها كقوله تعالى :

(قأنى يؤفكون) (٤) وحيثما وأين لتعميم الامكنة ويلزمان الظرفية

(١) البيت للحطيئة والشاهد فى متى حيث جزم فعلين (تأت وتجد) وتمشو

مرفوع فى موضع الحال والتقدير عاشيا من عشى ان أتى نارا يرجو عندها

خيرا ، وخير نار بالنصب مفعول تجد ، وخير موقد مبتدأ وخبره عند

مقدما والجملة صفة للنار والبيت فى الاشمونى ج ٤ ص ١٠ مع الصبيان

والخزانة ج ٣ ص ٦٦٠ والكتاب ج ١ ص ٤٤٥ والمقتضب ج ٢ ص ٦٥ ،

وابن يمشى ج ٢ ص ٦٦

(٢) والبيت قائله مجهول وهو فى الاشمونى ج ٤ ص ١٠ والمساعد على

التسهيل ج ٣ ص ١٣٥ والشاهد فيه (أيان تؤمنك وتؤمن) حيث

جاءت أيان جازمة لفعل الشرط وجوابه وهو قليل عند ابن مالك ولم يحفظه

سيبويه . وقوله منا حال ولم تنزل جواب ان وحذرا خبر لم تنزل .

(٣) البيت من شواهد سيبويه الكتاب ج ١ ص ٤٤٢ وابن يمشى ج ٤ ص ١٠٩

وقائله لبى ابن ربيعة والرضى ج ٣ ص ١١٦ والخزانة ج ٣ ص ١٩٠

والضمير يعود الى الداهية وشاجر مضطرب .

(٤) آيه ٣٤ يونس .

وتكون أين شرطاً واستفهاماً ولا تكون أينما الا شرطاً .

(١)

وشاهد أينما هو قوله :

صعدة ثابتة في حائر أينما الريح تحيلها تملل

(٢)

وشاهد حيثما قوله :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غير الزمان

وأما غير الظرف من أسماء الشرط هو من وما ومهما ، وأما من فلتعميم

أولى العلم فتقع على الملك والإنسان والشیطان أى موضوعة للدلالة على أولى

(٣)

العلم عموماً مع تضمنها معنى الشرط نحو من يعمل سوءً يجزيه .

وأما ما فهى موضوعة للدلالة على غير أولى العلم وقيل لتعميم من يعقل

وغيره ثم تضمنت معنى إن الشرطية فجزمت فعلين كقوله تعالى : (وما تفعلوا

(٤)

من خير يعلمه الله)

(٥)

وكقوليه :

أرى العمر كنزاً ناقصاً كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر ينفد

(١) البيت من شواهد سيبويه والاشموني والهمع وقائله المحسام بن خسرار

الكليبي وقيل لكمب بن جعد والصعدة قناة مستوية لا تنبت الا كذلك

والحائر مجمع اليماء ويجمع على حيران وحوران والشاهد فى أينما حيث

جزم بها الفعلان يعنى الشاعر أن تلك المرأة فى اللين والاعتدال

كالصعدة .

(٢) البيت لا يعرف قائله وهو من شواهد بن عقيل فى شرح الالفية والتسهيل

وابن هشام فى القطر والشذور والاشموني كل فى جواز المضارع والشاهد

فى قوله حيثما تستقم يقدر لك الله حيث جزم بـ حيثما فعلين تستقم ويقدر .

(٣) آية ١٠٩ و ١٢٢ من سورة النساء .

(٤) آية ١٩٧ و ٢١٥ من سورة البقرة وآية ١٢٦ من النساء .

(٥) البيت من شواهد الاشموني ج ٤ ص ٩ ومحل الشاهد وما تنقص الأيام

والدهر ينفد ولم أر قائل البيت ومن نسبه .

والجمهور على أن ما لا تستعمل ظرفا فهي مثل من في لزوم التجرد من
الظرفية وذهب ابن مالك في التسهيل والكافية الى أنها قد تستعمل ظرف
واحتج بقوله : (١)

فما تخي لا أرهب وان كنت جارما وإن عد أعدائي على لهم زحلا

ولا حجة له في البيت لاحتمال كون ما الشرطية مرادا بها الحدث
فتكون مفعولا مطلقا ناصية فعل الشرط أي حياة تحياها فتكون ما لغير الماقل
غير الزمان (٢) وأما مهما فهي بمعنى ما موضوعه لغير أولى العلم وقيل هي أعم
منها .

والجمهور على أنها اسم دائما ولا تخرج عن الشرطية ولا تستعمل
ظرفا ولا تجزأ بالاضافة ولا بالحرف بخلاف من وما فانهما يجران بالاضافة
وبالحرف وذهب السهيلي الى أنها تأتي حرفا واستدل بقول زهير
ومهما تكن عند امرئ من خليفة وان خالها تخفى على الناس تعلم
وادعى أنه لا محل لها من الاغراب في البيت حيث أعرب خليفة اسما
لتكن ومن زائدة فتعين خلو الفعل من الضمير وكون مهما لا موضع لها من الاغراب
لانه لا يمكن اعرابها الا مبتدأ والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة
الواقعة خبرا له فثبت كونها حرفا ولا تصلح أن تكون مفعولا مقدا لان فعل
الشرط ليس متعديا . ورد هذا القول بأنها إما أن تكون في محل نصب خبر
تكن ومن زائدة وخليفة اسمها، واما أن تكون في محل رفع مبتدأ خبره جملة تكن
وفي تكن ضمير مستتر يربط الجملة يعود على مهما وأنت لانها الخليفة في المعنى

(١) البيت من شواهد المعنى والاشموني ج ٤ ص ١٢ وابن عقيل في شرح
التسهيل ج ٣ ص ١٤٢ والبيت للفرزدق مدح بها الحكم بن أيوب بن
عم الحجاج والزجل الثأر، ومعنى البيت أغنى لا ارهب شيئا ما حييت
وان كنت مذنباً ولو قد رعدائي على ثأراً وقد فسر المعنى الذحل بالفدر
والخديمة .

(٢) انظر المساعد على التسهيل ج ٣ ص ١٣٣ والاشموني ج ٤ ص ١٢ وشرح

الكافية لابن مالك ج ٣ ص ١٦٢٥ والتسهيل ص ٢٣٦

وهو اسمها ان جعلت ناقصة وعند امرى خبرها ويكون فاعلها ان جعلت تامة
وعند امرى ظرف لغو متعلق بتكن ومن خليقة بيان لمهما على وجه كونها مبتدأ
أى أى شىء من خليقة يكن عند امرى . (١)

وزهب ابن مالك وجماعة الى أن مهما قد تخرج عن الشرط الذى
الاستفهام مستدلين بقول الشاعر : (٢)

مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعلى وسرباليه
حيث زعموا أن مهما اسم استفهام مبتدأ ولى جار ومجرور خبر وأعيدت
الجملة تأكيداً والصحيح أنه لا دليل فى البيت لاحتمال أن تكون مهما فسى
البيت كلمتين الأولى مه اسم فعل بمعنى اكف والثانية ما الاستفهامية مبتدأ
كأنه يخاطب لا ثما على ما أصابه من الوله فقال له اسكت واكف من اللوم ثم
استأنف متعجباً ومستعظماً ما أصابه فقال : مالى أى شىء لى أودى بنعلى
وسرباليه أى ذهب بنعلى وسربالى فاليها فى بنعلى زائدة . (٣)

وزهب ابن مالك أيضاً الى أنها قد تستعمل ظرفاً كما يرى ذلك فى
ما واستدل بقول حاتم : (٤)

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك ناراً منتهى الذم أجمعاً

(١) انظر المغنى ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٩

(٢) البيت لعمر بن لقط وهو فى الخزانة ج ٣ ص ٦٣١ والمغنى ج ٢ ص ١١٤
وص ٣٦٩

(٣) انظر شرح الكافية ج ٣ ص ٦٢٤ وما بعدها والاشمونى مع الصبان ج ٤
ص ٢٢

(٤) البيت من الطويل وهو فى المغنى ج ١ ص ٣٦٨ والاشمونى ج ٤ ص ١٢ ،
والمساعد مع تسهيل الفوائد ج ٣ ص ١٤٢ والشاهد فيه مجىء مهما
شرطيه ظرفيه جزمتم تعط ونالا .

وقد رد الزمخشري فى الكشف على من يرى ما يراه ابن مالك ممن تقفم عليه
قال : (وهذه الكلمة فى عداد الكلمات التى قال بحرفيتها من لا يد له
فى علم العربية فيضعها غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما ويقول
مهما جئتني أعطيك وهذه من موضعه وليس من كلام واضع العربية فى شىء
ثم يذهب يفسر مهما فأتنا به من آية بمعنى الوقت فيلحد فى آية الله

فانه يرى أى زمن تعطل بطناك فهما عنده فى البيت فى محل نصب على الظرفية
لفعل الشرط وعلى رأى الجمهور فى محل نصب مفعول مطلق لان مدلولها
الحدث .

وما ذكر ابن مالك غير متعين لجواز أن يكون مراداً بها الحدث
فتكون مفعولاً مطلقاً أى أى إعطاء تعطل .

والنوع الثالث ما يستعمل ظرفاً أو غير ظرف فهو أى لانها عامة فى
ذوى العلم وغيرهم بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى زمان مضمن معنى فى
كانت ظرف زمان نحو أى يوم تسافر أسافر معك ، وان أضيفت الى مكان
مضمن معنى فى كانت ظرف مكان نحو أى مكان تجلس أجلس .

وان أضيفت الى غيرهما فهى غير ظرف نحو أى طالب يجتهد ينجح .
أما اذا فالمشهور فيها أنها لا تجزم الا فى ضرورة الشعر وذلك لان مدلولها
محقق والجزم انما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه ومن الجزم بها قوله : (١)

استغن ما أغناك ربك بالفنى وانما تصيبك خصاصة فتجمل

وقد ذهب بعض النحاة الى أن الجزم بها كثير فى الشعر قليل فى
النثر وانما جزم حملها على متى قال سيويه : جازوا بها فى الشعر
مضطرين شبهوها بان حيث رادوها لما يستقبل وأنه لا بد لها من جواب . (٢)

وأما كيف فقد ذهب البصريون الى أنها كما تكون أداة . استفهام
تأتى أداة شرط تدل على الحال مع تضمنها معنى الشرط ولكنها لا تجزم وذلك
لمخالفتها أدوات الشرط فى وجوب موافقة جوابها لشرطها نحو كيف تجلس أجلس
ولا يجوز كيف تجلس أن ذهب .

=== وهو لا يشمر وهذا وأمثاله مما يوجب الجذب بين يدي كتاب سيويه .

الكشاف ج ٢ ص ١٠٧

(١) البيت لعبد قيس بن خفاق أو حارثة بن بدر الغداني .

(٢) الكتاب ج ٣ ص ٦١ والتبصرة للصيرى ج ١ ص ٤١١

وز هب الكوفيون ووافقهم قطرب الى الجزم بها مطلقا اى سواء اقترنت

بما أم لا وقيل يجوز الجزم بها بشرط اقترانها بما .

هذه هى أسماء الشرط الجازمة وحيثما وكيفما وان ما لا تجزم الا مقترنة

بما لتكفيها عن الاضافة فيتأتى الجزم بها ان لا تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف

اليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فلا يجوز جزمه وأجاز القراء الجزم بها

بدون ما .

وأما متى وأين وأيان يجوز فيها الاقتران بما وعده ولكن بمـ

النحاة يمنع اقتران أيان بما والصحيح الجواز لوروده فى الشعر نحو قوله :

ان النعجة العجفاء باتت بقفرة فأيان ما تعدل به الريح تنـ

ولا يجوز اقتران ما ومن ومهما وأنى بما خلافا للكوفيين حيث أجازوا

اقتران من وأنى بها . (٢)

وأسماء الشرط كلها مبنية لمشابتها الحرف فى المعنى فانها مضمـ

معنى إن الشرطية الا أيا فانها معربة لمعارضة شبه الحرف بلزومها الاضافة

والمهم هنا معرفة مواضعها من الاعراب فى الجملة .

فان وقعت أسماء الشرط بعد حرف الجر نحو عما تسأل أسأل ومن

تثق أثق أو دخل عليها مضاف نحو غلام من تكرم أكرم فمحلها الجر .

وان لم يدخل عليها جار ولا مضاف ، فان دل على زمان أو مكان فهى

فى محل نصب على الظرفية لفعل الشرط الا اذا كان أكثر النحاة على أن العامل

فيها الجواب ان كان تاما والخبر ان ناقصا نحو متى تسافر أسافر ، وقوله تعالى :

(١) انظر تفصيل المسألة فى الانصاف ج ٢ ص ٣٧٤ وشرح الرضى ج ٢ ص ٦٤٧

١٧٧ والمفنى ج ١ ص ٥) ٢ وشرح الاشمونى مع الصبان ج ٤ ص ١٤

والكتاب لسيبويه ج ١ ص ٤٣٣ وكتاب الحل فى اصلاح الخلل ص

٢٧٤ وما بعدها .

قال سيبويه سألت الخليل عن قوله كيف تضع أنزع فقال : هى مستكرهة .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ٢ ص ١٩٧

(١) أينما تكونوا يدرككم الموت (١)

وان دل على حدث أعربت مفعولا مطلقا نحو أى نفع تنفع الناس
تحمد عليه ، مهما تجتهد يشفعك اجتهداك ، ما تجلس أجلس ، والذي
يدل من أدوات الشرط على الحدث هو أى إذا أضيفت الى المصدر وما ومهما
إذا أريد بهما الحدث لانهما لما لا يعقل من غير الزمان والمكان على رأى
الجمهور فمعنى مهما وما فى المثالين أى اجتهد وأى جلوس .

وان دل على حال أعربت حالا لفعل الشرط إن كان فعلا تاما وخبرا
له إن كان شفعلا . ناقضا والاسماء الدالة على الحال هى كيف نحو كيفما تجلس
أجلس وان لم تدل على ظرف ولا على حدث ولا على حال فان كانت الاسماء من
أو ما أو مهما غير مراد بها الحدث أو أيا مضافة الى غير ظرف أو حدث
أعربت مبتدأ إن وقعت قبل فعل لازم أو قبل فعل متعمد واقع على أجنبى ،
أو قبل فعل ناقص استوفى معمولية نحو من يجتهد ينجح من يزرع فأكرمه وقوله
تعالى : (من يعمل سوءا يجز به) (٢) ، (ومن يكن الشيطان قرينا
فساء قرينا) (٣)

وتعرب مفعولا به إن وقعت قبل فعل متعمد واقع عليها نحو (من
يهدهم الله فهو المهتد) (٤) (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) (٥)

وتعرب خبرا قبل فعل ناقص لم يستوفى معموليه نحو أى رجل تكبر
ينفعك علمك .

وان وقعت قبل فعل متعمد مسلط على ضميرها أو على ملابسه يجوز
اعرابها مبتدأ أو مفعولا به لفعل محذوف يفسر المذكور وتكون المسألة من باب
الاشتغال نحو من تكرمه أكرمه أى كتاب تقرأه تستفد (مهما تأتينا به من آية
لتسحرنا به فما نحن لك بمؤمنين) (٦)

(١) آية ٧٨ من سورة النساء .

(٢) ، ١٠٩ و ١٢٢ من النساء .

(٣) ، ٣٧ من سورة النساء .

(٤) ، ٩٧ من الاسراء .

(٥) ، ١٩٧ و ٢١٥ من البقرة .

(٦) ، ١٣٢ من سورة الاعراف ، وانظر المفنى ج ٢ ص ٥١٩ اعراب أسماء الشرط .

وما دل من أسماء الشرط على ظرف أو حال لا يكون مبتدأ أبداً وأن

ما دل على حال لا يخرج عن الحالية والخبرية وذلك كيفما .

والذى يقع مبتدأ ومفعولاً به مبنى أسماء الشرط إنما هو من وما ومهما

إذا لم يرد بهما الحدث وأى إذا أضيفت لغير ظرف أو مصدر .

والذى يقع مفعولاً مطلقاً من أدوات الشرط هو أى إذا أضيفت إلى

المصدر وما ومهما إذا أزيد بهما الحدث .

وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ كان خبره جملة الشرط لأنه اسم تام وفعل

الشرط مشتمل على ضميره وتوقف الفائدة على الجواب إنما هو من حيث التحليق

لا من حيث الخبرية وقيل الخبر مجموع الشرط والجواب لأن الكلام لا يتم إلا

بهما وقيل الخبر الجواب لتوقف الفائدة عليه .

ولما اقتضت أسماء الشرط فعلين وأفادت ربط الثانى بالاول علمت

الجزم فيهما فكل من الشرط والجزاء مجزوم بالاداة هذا رأى المحققين من

البصريين ونسبه السيرافى إلى سيبويه .

ونذهب إلى أن الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بفعل

الشرط لا ستلزامه إياه كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ

واختار هذا المذهب ابن مالك فى التسهيل ^(١) وقيل الجواب مجزوم بالاداة

وفعل الشرط معاً لا ارتباطهما قال ابن عقيل وهذا القول ينسب إلى سيبويه

والخليل لأن فى كلامهما ما يدل ظاهره عليه ونسب إلى الخفش ^(٢) .

وقيل الجواب مجزوم بمجاورته لفعل الشرط قياساً للجزم على الجر

وهذا مذهب الكوفيين وقيل الشرط والجواب تجازما أى عمل كل واحد منهما فى

الآخر .

وقيل الشرط والجواب مبنيان وهو مذهب المازنى ورواية أخرى عنه تقول

(١) انظر المساعد على التسهيل ج ٣ ص ١٥٢

(٢) المرجع نفسه ص ١٥٣

انه يرى أن فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبنى وهو مخالف لجميع النحويين (١) فالاقوال ستة :

والصحيح الاول لاقتضاء الاداة لكل من الشرط والجواب ،

النوع السابع من الاسماء الجامدة العاملة الذات المبهمة أو الاسم المبهم الثام فانه ينصب اسما نكرة على التمييز (٢) أو يحجره على الاضافة .

والذات المبهمة أربعة : الاول العدد نحو ملكت تسعين نعجة وينقسم العدد الى صريح كالمثال السابق والى كناية وهو كم الاستفهامية نحو كم كتابا ملكت وكم الخبرة وكأين وكذا ، وتميز العدد اما واجب النصب كعندى عشرون درهمًا أو واجب الجر بالاضافة كأعطيتك مائتي درهم .

وأعلم أن أسماء الاعداد وضعت فى الاصل مبهمة كثلاثة وأربعة وغيرهما ولذا احتاجت الى ما يبينها لانك إذ قلت عندى ثلاثة مثلا فلا يعلم أنها من أى نوع كانت فيجب أن تأتى بما يبينها ويزيل الابهام ولهذا التبيين طريقان : بالاضافة وبالنصب .

وتمييز العدد الصريح من ثلاثة الى عشرة يجب حزه باعرابه مضافا اليه والمضاف هو العدد والسميز ، والغالب فى هذا التمييز المجرور أن يكون جمع تكسير للقلة فان لم يكن للاسم مثال من جمع القلة جاز أن يضاف الى جمع الكثرة فتقول ثلاثة شسوع لفقد السماع فى أشسع وأشساع ، فان كان العدد لفظا دالا على المائة أو المئات أو الالف أو الالوف وجب أن يكون التمييز مفردا مجرورا لانه يعرب مضافا اليه والمضاف هو العدد .

وان كان العدد غير ما سبق وجب نصب التمييز مباشرة وأن يكون مفردا

وأما العدد الكنائى فثلاثة كم وكأين وكذا

(١) انظر الاشباه والنظائر ج ٣ ص ٦٢

(٢) التمييز مصدر ميز يميز تمييزا وهو فى اللغة التبيين والتفسير وفى الاصطلاح ما يرفع الابهام المستقر فى الذات أو النسبة .

وكم تحتاج الى التمييز لان كم فى العربية كناية عن عدد مجهول الجنس (الحقيقة) لا يورى أنه أحاد أو غيرها، ومجهول المقدار أى الكمية لا يدري أنه خمسة أو غيرها . (١)

وتنقسم كم الى استفهامية بمعنى أى عدد ويستعملها من يسأل عن

كمية الشئ ، والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير وتميز الاستفهامية مفرد منصوب غالبا نحو كم عهدا ملكت ويصح أن يكون تمييزها مفردا مجرورا بمن ظاهرة أو مقدرة بشرط أن يكون كم فى الحالتين مجسورة بحرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أو الى كم مهندس تحتاج وكم من درهم وكم من مهندس وفى الحالة الاولى انجر بمن مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج .

وتميز كم الاستفهامية يصح حذفه ان دل عليه دليل ، وتميز كم الخبرية يكون مفردا مجرورا أو جمعا مجرورا بشرط أن يكون فى الحالتين غير مفصول منها بشئ ، والافصح افراده تقول : كم رجال عرفتهم وكم مال ملكت والجر فى الحالتين لانه مضاف اليه وكم هى المضاف ويصح أن يكون الجر بمن مقدرة ويجوز اظهار من وانا كان مجرورا فالجار والمجرور متعلق بكم لانها تعمل فى المجرور كما تعمل فى المنصوب مثال ذلك قوله تعالى : (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله) . (٢)

وأما كأتين فهى بمنزلة كم الخبرية فى افادة التكثير وفى لزوم التصدير وفى انجرار التمييز الا أن جره بمن ظاهرة لا بالاضافة ، وأما كذا فليكنى بها عن العدد القليل ويجب فى تمييزها النصب وليس لها الصدر فتقول قبضت كذا وكذا درهما . (٣)

(١) والمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت وأما العدد فهو نفس المعدود ان المشرة هى نفس الرجال .

(٢) آيه ٢٤٩ من البقرة .

(٣) انظر شرح القطر لابن هشام ص ٢٣٩ - ٢٤٠ وأوضح المسالك ج ٤ ص

٢٦٤ وما بعدها . واعلم أن كم الخبرية وكم الاستفهامية تشترك فى حكم التمييز والافترار والافتخار والبيان والبيان والبيان والبيان

==== حـ لـ قـ مـ رـ خـ هـ :
 خمسة أمور :

- ١ - الكلام مع الخبرية محتمل للصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية .
 - ٢ - المتكلم بالخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطبه لانه مخبر ومع الاستفهامية يستدعي ذلك لانه مستخير .
 - ٣ - أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في الخبرية كم عبيد لى خمسون بل ستون وفسى الاستفهامية كم مالك عشرون أم ثلاثون .
 - ٤ - أن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع تقول كم عهد ملكت وكم عبيد ملكت ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا نحو كم عدا ملكت خلافا للكوفييين حيث يقولون كم عبيدا ملكت .
 - ٥ - أن تمييز الخبرية واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج ، وربما يسأل سائل فيقول لم يختص تمييز الخبرية بالجبر وتمييز الاستفهامية بالنصب ولو عكس الامر مازال يحصل ؟
- الجواب : أن الجبر أولى مع الخبرية من النصب لما أنها تقتضيه رب لان الخبرية للتكثير ورب للتقليل والتكثير فيجر ما بعدها حملا على رب وقد يجىء النصب بالخبرية حيث تتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين ميمها نحو كم فى الدار رجلا وكم رجلا فى الدار .
- واعلم أن كم تقع فى وجهيها مبتدأة ومفعولة ومضافا اليها ولا تقع فاعلة الا فى المعنى نحو كم رجلا جائئى فكم فى هذا التركيب فاعل فى المعنى لان الضمير فى جائئى راجع الى كم لا قتضاء صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهامية والخبرية بمنزلة الاستفهامية فى عدم وقوعها فاعلا الا فى المعنى لاجرائها مجرى الاستفهامية والخلاصة أن كم يقسمها ان تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة والا فان كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدرية أو على الظرفية والا فان لم يليها فعل نحو كم رجل فى الدار أو وليها وهو لا زم نحو كم رجل قناب أو رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببها المضاف الى ضميرها

====
 نحو كم رجل ضرب أخوه عمرا فهي مبتدأ أو ان وليها فعل متعمد ولم
 يأخذ مفعوله فهي مفعوله وان أخذه فهي مبتدأ الا أن يكون ضميرا
 يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال . انظر الاسموني
 ج ٤ ص ٨٤

وأما كآين المنونة وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كآين رجلا عندي
 وتوافق كآين لكم الخبرية في خمسة أمور :
 الايهام والافتقار الى التمييز البناء ولزوم القصد ير وفادة التكثير تارة
 وهو الغالب نحو وكآين من نبي قاتل معه ربيون ١٤٦ آل عمران .
وتخالفها في خمسة أمور :

الاول : أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن زعم أن كم مركبة
 من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها
 للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب .

الثاني : أن ضمير كم مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك
 ويرده قول سيبويه وكآين رجلا رأيت وزعم ذلك يونس وكآين اتاني رجلا
 الا أن أكثر العرب لا يتكلمون به الا مع من ، ومن الغالب قوله تعالى
 (وكآين من نبي) آيه ١٤٦ آل عمران ، وقوله تعالى : (وكآين
 من آية) آيه ١٠٥ من سورة يوسف ، وقوله تعالى : (وكآين من
 دابة) آيه ٦٠ من عنكبوت ومن النصب قوله :

اطرد اليأس بالرجا فكأى . ألما حم يسره بعد عسر

الثالث : انها لا تقع استفهامية عند الجمهور .

الرابع : انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور حيث أجازا
 بكأى تبيع هذا الثوب .

الخامس : ان خبرها لا يقع مفردا بقى كلمة كذا وهي كناية عن العدد
 ككم نحو عندي كذا درهم فيمن يقول عندي عشرون دهما وهي مركبة
 من كاف التشبيه كما في كآين وذا لا إشارة /أنهما لما ركبتا تغير حكم
 الكاف وخلع منها التشبيه كما في كآين وذا أيضا تغير حكمها ، وكذا
 استوى فيها المذكر والمؤنث ومعنى قولهم عندي كذا درهم عندي عدد

والثاني من الذات الصبهة المقدار بأي ما يعرف به قدر الشيء وهو

ثلاثة :

- ١ - الكيل نحو اشتريت قفيزا برا .
- ٢ - الموزون نحو اشتريت منا سمن .
- ٣ - المساحة نحو اشتريت شبرا ارضا .

والمراد بأسماء المقادير إذا تنصب عنها التمييز المقدرات لا الألفة

التي يقع بها التقدير فقولك عندى رطل زيتا المراد الموزون لا ما يوزن به .

== درهمان لأنها عبارة عن عدد مبهم وكلمة كذا ترد على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون كذا كلمتين باقيتين على أصلهما وهى كاف التشبيه
وذا الإشارة كقولك رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا وقد تدخل عليها
ها التنبيه كقوله تعالى : (أهلكذا عرسك) آية ٤٢ النمل .

الثاني : أن تكون كذا كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها غير عدد
كما جاء فى الحديث : انى يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا
فعلت كذا وكذا .

الثالث : أن تكون كذا كلمة واحدة مكنيا بها عن العدد ونوافق كعنى
كأى فى أربعة أمور : التركيب . والبناء . والابهام . والافتقار
إلى التمييز ، وتخالف كإين فى أمرين :

- ١ - أن كذا ليس له صدر الكلام تقول قبضت كذا وكذا درهم .
- ٢ - أن تمييز كذا واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفقا ولا بالاضافة
خلافًا للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب

وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولذا قال الفقهاء :

يلزم القائل فى الاقرار له عندى كذا درهم = مائة وإذا قال له عندى
كذا درهم = ثلاثة وإذا قال له عندى كذا كذا درهم = احدى
وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح .

انظر : المفنى مبحث كم وكذا وكأين .

والثالث شبه المقدار وهي المقاييس التي لم تشتهر ولم توضع للتقدير تحقيقا بل تقريبا كاسماء الالوية وما يجري مجراها نحو عندى سقاء ماء ومن ذلك المشقال نحو قوله تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) فخير تمييز المشقال ومن هذا النوع ما دل على مماثلة نحو قوله تعالى : (ولو جئنا بمثله مددا)

أو مفايره نحو ان لنا غيرها ابلك لانهم يحملون الفير على المشال كما يحملون المشال على المشال وما يشبه المساحة نحو ما فى السماء موضع راحة سحابا .

والرابع من الاسماء المبهمة : ما كان فرعاً للتمييز نحو هذا خاتم
حديد ا وباب ساجا وهذه وجبة حزا والجرا أرجح في هذا ، وفي تمييزه الكيل
والوزن أو المساحة ثلاثة أوجه اما نصبه على التمييز مباشرة وهذا هو الاحسن
لانه يدل على المقصود نصاً من غير احتمال شئ آخر معه ففي نحو اشتريت
رطلا عسلا يدل النصب على أن المتكلم يريد أن الاناء المسمى بالرطل مملوء
بالعسل أو أن عنده ما يملأ الاناء المذكور من هذا الصنف ولا يزيد في هذا
المثال الوعاء نفسه .

والوجه الثانى : جره على أنه مضاف اليه والمييز هو المضاف ومع
جره يسمى تمييزا فالجر لا يمنع من هذه التسمية المقيدة .

والوجه الثالث جره بالحرف (من) تقول اشتريت كيله أرزاً واشتريت كيله أرز ، واشتريت كيله من أرز وفي الجريحتل أن يكون المراد أن عنده ما يخلأ الا ناء وأن يكون المراد بيان أن عنده الوعاء الصالح . (١)

ويبقى من الاسماء المبهمة كل مضمحل مهم لم يذكر له مرجع فيزول ابهامه
 بالتفسير وهو الذي يقال بعدم مرجعه حكما ولا يصح الا فيما سمع وهو فاعل
 نعم نحو نعم رجلا زيد وسأ نحو سأ رجلا زيد ويثن نحو يثن رجلا زيد أو
 مجرور رب نحو رب رجلا أو مذكور للمتعجب نحو ياله قصة وويحه رجلا .

واسم الإشارة نحو هذا رجلا فالكل ينصب التمييز أي الاسم الرفع
 للابهام الوضعي . والخلاصة أن الاسم المبهم هو الاسم التام باحدى المتمات
 الأربعة اما بالتنوين نحو رطل زيتا واما بنون التشبيه نحو منوان سمنا واما
 بنون الجمع نحو عشرين زهما واما بالاضافة والاسم مستحيل الاضافة مع
 التنوين ومع نوني التثنية والجمع وكذلك يستحيل اضافته مع الاضافة لان المضاف
 لا يضاف ثانيا لان الفرض من الاضافة الاتصال ولا يمكن أن يجتمع الاتصال
 والانفصال في كلمة واحدة فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم
 بالفاعل ومما ربه كلاما تاما فلا يقال غلام زيد عمرو بأن يكون غلام مضافا الى زيد
 ثم عمرو فيشابه التمييز الآتي بعد الاسم التام المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
 كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام قبله
 لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها في
 آخر الاسم .

والاسم المبهم اما اسم وضع لا لقصد افادة مفهومه في نفسه بل وضع
 اما لقصد افادة أمر يتعلق بالغير فيذكر ذلك الغير الذي يتعلق به مدلوله
 كالأعداد والمقادير فان وضعها لا مور لا تكون مقصودة في نفسها بل قصد الغير
 فتقول عشرون وتريد بيان عدد شيء لا بيان العدد نفسه وهذا هو الابهام
 الوضعي .

واما وضع لقصد : معنى قد يقصد من حيث له تعلق بالغير بأن يكون
 اللفظ موضوعا لشيء قد يقصد في نفسه وقد يقصد لغيره كلفظ المثل والراحة
 فتقول هذا مثل زيد وكقولهم على التمرة مثلها زيدا وتقول هذه راحتي وما في
 السماء راحة سحابا فتأخذ الاعتبارين بنصب التمييز ، واما اسم لشيء معلوم
 الصورة مبهم المادة فتذكر مادته تمييزا نحو هذا خاتم فضة وباب ساجا ،
 والضمير المبهم واسم الإشارة من القسم الاول لانهما وضعا لجعل الشيء مشوقا
 اليه فيذكر ذلك الشيء الذي تعلق الفرض من ذكرهما به فيرفع ابهامهما (١)

والعدد مقدار بين كمية الاحاد ، والوزن مقدار بين كمية الثقل والخفة، والكيل مقدار بين الكثرة والقلّة ، والذراع مقدار بين الطول والعرض، والمقياس مقدار بين عظم الجئة وصغرها .

النوع الثامن من الاسماء الجلمدة العاملة الظروف والجار والمجرور وعد عصام الدين الاسفرائيني (١) الظرف والجار والمجرور من العوامل المعنوية حيث قسم معنى الفعل الى مأخوذ من ظرف مستقر ومن غير الظرف وهو اسم الاشارة وحرف التنبيه وحرف التداية وأداة التنبيه وليت ولعل وصرح بأنها تعمل في الحال والظرف والمفعول معه . وهذا انما يكون لو جعل العامل ما يستنبط من الظرف والجار والمجرور من معنى الفعل المحذوف الذي أقيم الظرف والجار والمجرور مقامه أما ان جعل العامل نفس هذه الأمور أى الظرف والجار والمجرور لدالاتهما على معنى الفعل فهو قسم من العوامل اللفظي كما تدل عليه عبارات كثير من العلماء كقولهم الظرف المستقر عامل في معمول بعده لقيامه مقام العامل المحذوف وهذا القول نسيه الرضى الى أبى على الفارسي ، وقال بعض النحاة العامل في معمول الواقع بعد الظرف هو المقدّر قال الرضى : (وقال غير أبى على هو معمول للعامل المقدّر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل والمفعول والطفة المشبهة والمصدر له ، وبهذا يبدو أن اطلاق العامل المعنوي أو اطلاق معنى الفعل على الجار والمجرور مجرد اصطلاح لا لكونها أموراً معنوية كما سيأتى بيان العوامل المعنوية ان شاء الله - وجعل الرضى أسماء الافعال من هذه الامور التي بمعنى الفعل تبعاً لابن الحاجب .

(١) هو ابراهيم بن محمد بن عرسناه وقيل أبوه يوسف وجده محمد وهذا يخالف ما عليه جمهور المترجمين لعصام الدين ولد في اسفرايين سنة ٨٢٩ هـ وبها نشأ وترعرع وتوفي سنة ٩٥١ هـ وله شرح الشافية وحاشية على الجاريدى وشرح على الكافية لابن الحاجب وله مؤلفات كثيرة في مختلف العلوم .
(٢) انظر الرضى على الكافية ج ١ ص ٢٠١ و ٩٣ و شرح الفريد لعصام الدين ص ١٧٩ - ١٨٠ و ١٨٣ - ١٨٤

والظرف والجار والمجرور إذا اعتمد على النفي والاستفهام أو المخبر عنه أو الاسم الموصوف أو الاسم الموصول أو صاحب الحال عمل فعل الاستقرار فرفع الفاعل الظاهر والمضمر تقول ما عندى مال وما فى الدار زيد ، والاصل ما استقر عندك مال وما استقر فى الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما وهو مذهب الكوفيين والاخفش والمبرد ، وقيل إنما العمل للمحذوف وهو مذهب البصريين واختاره ابن مالك وقيل يجوز أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا والراجح الاول وهو تعيين الفاعلية لسلامته من التقديم والتأخير والاصل عدمه وهكذا فى بقية ما يعتمد ان عليه نحو (أفى الله شك) وقولك زيد عندك أبوه وجاء الذى فى الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل ومررت بزيد عليه جبة فان لم يقع الاعتماد على واحد مما ذكر تعيينت ابتدائية الاسم وخبرية الظرف والمجرور خلافا للاخفش والكوفيين (١) لان الاعتماد عندهم ليس بشرط حتى فى اسم الفاعل .

والخلاصة أن فى الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور المعتمدين على الاشياء السابقة ثلاثة مذاهب :

المذهب الاول أن الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا وعليه الاكثرون .

والثانى أن الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه أن الاصل عدم التقديم والتأخير .

الثالث أنه يجب كونه فاعلا وذلك لان أصحاب هذا المذهب يقدرون المتعلق فعلا فقط وهينئذ لو جعل المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالظرف لزم عليمه تقديم الخبر الفعلى مع أن الخبر الفعلى يجب أن يؤخر فتعين ان يكون فاعلا . وحيث اعرب المرفوع فاعلا مطلقا أى على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية على أى وجه كان هل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور

لنيتيهما عن استقساستر وقربهما من الفعل لاعتمادهما لان الاعتماد يقرب من
 الفعل لانه معتمد على المسند اليه وخصوصا الاستفهام غالب د خوله على الفعل
 ففي ذلك خلاف والمذهب المختار هو الثاني وهو كون العامل الظرف والمجرور
 لا مرين :

احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا فزيد
 مبتدأ وفي الدار خبر وجالسا حال ولا يصح أن يقول زيد جالسا في الدار
 لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو
 كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل عامل لفظي والعامل اللفظي
 كالفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه .

والثاني قول الشاعر : (١)

فان يك جثمانى بارض سواكم فان فؤادى عندك الدهر أجمع
 فأكد الضمير المستتر في الظرف وهو عندك بقوله أجمع والضمير لا يستتر
 الا في عامله وحينئذ فالظرف هو العامل في الضمير ولا يصح أن يكون توكيدا
 لضمير محذوف مع الاستمرار لان التوكيد والحذف متنافيان لان التوكيد للاعتناء
 والحذف لعدمه ، ولا لإسمان على محله قبل دخول العامل الناسخ وهو
 الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول وهو
 كون العامل في المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف لان الاصل في العمل
 الفعل مع اعترافه بان الضمير الذى في متعلق الظرف مستتر في الظرف عند حذف
 المتعلق وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله فهذا يفيد أن العامل
 في الضمير الظرف فان وقع اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير . (٢)

وليس عمل الظرف والجار والمجرور مقصورا على رفع الفاعل بل يعمل
 في الحال نحو زيد في الدار قائما ، والمفعول معه نحو مالك وعمرا والظرف
 نحو أكل يوم لك ثوب فقد عمل في الظرف وهو كل يوم .

(١) والبيت لجميل بن معمر الديوان ١١٨ والخزانة ج ١ ص ١٩٠

(٢) انظر المغنى ج ٢ ص ٤٩٤ - ٤٩٥

والصحيح أن الظرف والجار والمجرور لا عمل لهما لان الاصل فوالعمل
للافعال أو للاسماء المأخوذة منها ونسبة العمل الى الظرف تجوز لان الاصل
في الظرف أن لا يعمل ولو كان هناك ^{عامل} عاملاً لما جاز أن تدخل عليه العوامل
وتقول: إن أمانك زيداً وظننت خلفك عمراً لان العامل لا يدخل على عامل فلو
كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك .

الاسماء المشتقات العاطية

وهي خمسة أنواع

والمشتق ما دل على حدث وصاحبه

النوع الاول اسم الفاعل وهو الوصف الدال على الحدث وفاعله على
معنى الحدوث (١) الجارى على مطلق حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم
ولو يحسب الاصل كيقوم وقائم ، ويعمل اسم الفاعل عملي فعله المبني للفاعل
لازما ومتعديا وينقسم الى قسمين : مقرون بال الموصولة ومجرد عنها .
فالمقرون بأل الموصولة يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي أو الحال
والاستقبال وسواء كان معتمدا على شئ مما يأتى بيانه أم لم يكن معتمدا على
شئ منها مصفرا أو موصوفا قبل العمل وهذا باتفاق بين المذهب البصرى والكوفى
تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لان أل هذه موصولة وضارب
حال محل ضرب إن أردت المعنى أو يضرب إن أردت غيره والفعل يعمل فى

(١) أى الوجود بعد أن لم يكن وتجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد
الازمنة الثلاثة وأن ذلك الوصف يعرض زمانا ثم يزول ثم يعرض بمعنى أنه
وضع لذات حصل لها الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد أن لم
يكن فالضارب معناه شئ ثبت له الضرب بعد أن لم يكن وكثيرا ما يستعمل
الفاعل من غير افادة التجديد والحدوث كما فى الله عالم وامرأة حائض
والثابت الدائم والمستمر والمؤمن والمسلم والكافر والخاسرون والمهتدون
والخاشعون والمحسنون والعابدون والساجدون وسيأتى هذه المسألة فى
الصفة المشبهة لان اسم الفاعل قد يستعمل صفة مشبهة وقيد الحدث
يخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل .

جميع الحالات وكذلك ما حل محله . (١)

والمجرد عنها لا يعمل الا بشروط :

أحدها : أن يكون للحال أو الاستقبال لا للمضى ، ومعنى حالة اسم الفاعل أو استقباليته وما هو بيته أن يكون عمله محققا أو مقدرا في أحد هذه الأزمنة والا فاسم الفاعل لا يدل على الزمان وإنما قلت مقدارا ليشمل حكاية الحال الماضية والعلة في اشتراط هذا الشرط لان اسم الفاعل إنما يعمل بالحمل على الفعل المضارع والفعل المضارع ^{المحمول} عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو المستقبل فإذا أريد باسم الفاعل الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع فلم يبق وجه عمله ألا ترى أن ضاربا ليس على عدد ضرب ولا مثله في حركاته وسكناته فلا يصح هذه ضارب عمرا أسبل يكون مضافا الى ما بعده بحكم الاسمية فتقول هذا ضارب عمرو أس ، وذهب الكسائي وتبعه هشام (٢) وأبو جعفر ابن مضاء الى أنه يجوز أن يعمل إن كان بمعنى الماضي واستدلوا على ما ذهبوا اليه بقوله تعالى : (وكتبهم باسط ذراعيه بالوعيد) (٣) ووجه الاستدلال بأنه أن باسط اسم فاعل معناه ماض ونعني بمضيه أن زمن حصوله للمخبر عنه به سابق على زمن نزول الآية الكريمة على الرسول صلى الله عليه وسلم لانه المخبر عنه قد مات قبل الاخبار عنه وقد نصب مع ذلك المفصول به وهو ذراعيه وهذا في الحقيقة مختل جدا .

وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائي بأن ذلك ارادة حكاية الحال ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجودا في وقت حدوث ما يقص خبره ، وقيل معناها أن يفرض ما وقع واقعا الآن على حد قوله تعالى هذا من شيعته وهذا من عدوه والاشارة بهذا إنما يقع في حاضر لم يكن ذلك حاضرا وقت الخبر ويدل على ذلك أمران :

(١) انظر شرح الفاكهي على القطر ج ٢ ص ١٩٧ - ١٩٨

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي

له مقالة في النحو تعزى اليه وله مختصر في النحو والحدود ، والقياس ،

(٣) توفي سنة ٢٠٩ هـ
آيه ١٨ الكهف .

الاول واو الحال فى قوله تعالى (وكلبهم باسط) وأنما يحسن
 بعد واو الحال يبسط ولا يحسن أن تقول بسط بالماضى ،
 والامر الثانى قوله تعالى : (ونقلبهم) فأتى بالمضارع الدال على
 الحال والاستقبال . (١)

ودليل آخر استدلوا به هو قول العرب هذا ماربزيد أس فاعطسوه
 فى الجار والمجرور ، ويقولهم : هذا معطى زيد د رهما أس وهذا ظان زيد
 أس قائما ونحوه مما يتعدى الى أكثر من واحد واستدلوا أيضا بقوله تعالى :
 (فالتق الاصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) ويقولهم هذا
 الضارب زيدا أس ، والجواب عن هذه الاستدلالات كما يلى :
 أما قولهم هذا ماربزيد أس فانما عمل فى الجار والمجرور وهذا
 لا يحتاج الى شرط لأن الجار والمجرور يعمل فيهما اللفظ الذى فيه راءحسة
 الفعل وان لم يكن مشتقا واسم الفاعل بمعنى الماضى أخرى وأولى بذلك .
 وأما ما فيه الألف واللام فانه يعمل معها مطلقا ولا خلاف فى ذلك
 وقد سبق السلام عليه .

وأما ما يتعدى الى مفعولين من نحو هذا معطى زيد د رهما فكثير
 من النحويين يقولون ان الثانى منصوب باضمار فعل دل عليه اسم الفاعل
 الماضى تقديره هذا معطى زيد أعطاه د رهما وظنه قائما فكأن قائلا قال له
 ما أعطاه فقال أعطاه كذا وكذا هذا مذهب الجرمى (٢) والفارسى والجهمورى
 وعليه ابن مالك .

(١) انظر شرح القطر مع حاشية السجاعي ص ١٠٢

(٢) هو أبو عمر صالح بن اسحاق مولى بنى جرم من قبائل اليمن نشأ بالبصرة
 فتعلم من شيوخها النحو واللغة وسمع من يونس والا خفش الاوسط وكان
 اما ما فاضلا عارفا بالعربية وأيام العرب وله اختيارات وأقوال واليه انتهت
 رئاسة النحو وله مناظرة مع الفراء ألف المختصر وفرخ كتاب سيبويه توفى

قال عبد القاهر : (اذا قلت هذا معطى زيد أسد رهما فان معنى معطى بمنزلة غلام زيد لانه قد صار اسما بعيدا عن العمل وعرف بالاعطاء فكأنه قيل هذا الذى عرف باعطاء زيد وهذا المذهب السابق ليس بصحيح لان المفعولين هذا لا يجوز ذكره دون الآخر ولا يجوز الاقتصار على احدهما (١))
والصحيح أنه منصوب بهذا الاسم وان كان ماضيا وذلك لتمسك بالاضافة الى اسمين فلما أضيف الى الاول الذى يليه عمل فى الثانى بحكم أنه فى معنى الفعل لقوة شبهة هنا بالفعل فصار كالمتوصل به أل ان هو معرفة مثله هذا مذهب السيرافى والشلوين وهو الذى يقتضيه ظاهر عبارة ابن مالك فى الالفية :

وانصب بذى الاعمال تلوا واخفَضَ : وهو لنصب ما سوا مقتضى وأما قوله تعالى : (فالتق الاصبح وجعل الليل سكنا) فان أكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيا لان الفلق والجعل قد كانا فعلى هذا يكون نصب سكنا وما بعده باضمار فعل ، واحتجوا أيضا بأن عمل اسم الفاعل لكونه فى معنى الفعل ورد هذا القول بالمنع بل عمله لمشابهة له فى عدد الحروف وموازنته فى الحركات والسكنات مع موافقة المعنى وهذا الخلاف فى نصب اسم الفاعل المفعول به أما رفعه الظاهر ونحوه فذهب بعضهم الى منعه واختاره ابن عصفور وحكى الاتفاق على رفعه الضمر المستتر وليس كذلك ومنعه ابن طاهر وابن خروف . (٢)

الشرط الثانى أن يعتمد على واحد من الامور الآتية وهى :

(١) انظر شرح المفصل لابن يمين ج ٦ ص ٧٧ — ٨٨ والساعد على التسهيل ج ٢ ص ١٩٨

(٢) والمقتصد على الايضاح لعبد القاهر ج ١ ص ٥١٨ وأوضح المسالك ج ٣ ص ٢١٧ — ٢١٩

(٣) انظر المصاير السابقة نفس الاجزاء والصفحة وابن طاهر هو محمد بن احمد بن طاهر الانصارى الاشبلى أبوبكر نحوى مشهور حافظ بارع وكان يرحل اليه فى العربية وصاحب اختيارات وآراء مات فى عشر الثمانين وخمسائة هـ .

واما ابن خروف فهو على بن يوسف بن خروف القرطبي وهو تلميذ ابن طاهر وناظر السهيلي وشرح كتاب سيويه وكتاب الجمل للزجاجى مات سنة ٦٠٩ هـ

- ١ - النفي نحو ما ضارب زيد عمرا .
- ٢ - الاستفهام نحو أضرار زيد عمرا .
- ٣ - اسم مخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب أبوه عمرا .
- ٤ - اسم موصوف باسم الفاعل نحو مررت برجل ضارب أبوه عمرا .
- ٥ - أو على ذى الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا .

والاعتماد على المقدّر كالاعتماد على المفعول به نحو مهين زيد عمرا
أم مكرمه أي أمهين ومثله قوله تعالى : (مختلف ألوانه) أي صنف مختلف
ألوانه ومنه بإطالما جيلا قال ابن هشام، وقول ابن مالك : انه اعتمد على حرف
النداء سهولا، انه مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل (١) ولكن ليس في
عبارة الالفية ادعاء أن النداء مسوغ بل ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل
وذلك صادق بأن يكون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وخالف في هذا
الشرط وهو الاعتماد الا خفش فاجاز عمله بدون اعتماد تبعا للكوفيين واستدل
على ذلك بقوله : (٢)

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقاله لهبي إذا الطير مسرت

وذلك لان (بنو لهب) فاعل بخبير مع أن خبيرا لم يعتمد ولا حجة
له في ذلك لجواز حمله على التقديم والتأخير بجعل الوصف خبرا مقدما لبنو لهب
وصح الاخبار بالمفرد عن الجمع لان فعلا على وزن المصاد يستوى فيه المفرد
والجمع والمذكر والمؤنث على حد (والملائكة بعد ذلك ظهير) (٣) واستدل
أيضا بقوله تعالى : (ودانية عليهم ظلالها) (٤) في قراءة من رفع دانية فقال
هو مبتدأ يتعلق به عليهم وظلالها فاعله ورد هذا بجواز كون ظلالها مبتدأ أخبره
دانية ولا يخفى أن الوصف في البيت السابق لم يعمل في منصوب وفي الواقع أن

(١) أوضح المسالك ج ٣ ص ٢١٩

(٢) والبيت منسوب الى رجل من الطائيين ولم يمينوه والبيت في الاوضح رقم

٦٦ وفي الاشموني رقم ١٣٩ وفي ابن عقيل رقم ٤٢

(٣) آية ٤ من سورة التحريم .

(٤) آية ١٤ من سورة الدهر .

الشرط انما هو لعمله في التصويب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد
كما سيأتى البيان ان شاء الله

وقد اشترط البعض لعمل اسم الفاعل أن لا يكون مصفرا وأن لا يكون
موصوفا لا قبل العمل ولا بعده قال ابن مالك في التسهيل : (يعمل اسم
الفاعل غير المصغر والموصوف خلافا للكسائي في المسألتين) . (٢)

أما المصغر فللنحاة في جواز اعماله ثلاثة مذاهب .

الاول انه لا يجوز اعماله مطلقا اى سواء أكان مكبره وقد ورد عن
العرب أم لم يكن واردا مثل كميت الذى هو من جهة القياس تصغير أكت أو كماء
تصغير ترخيم ولم يسمع الا كمت ولا الكماء هذا مذهب جمهور البصريين فلا
تقول على مذهبهم هذا ضمير زيدا بالنصب بل تجب الاضافة لعدم وروده
ولدخوله ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى
هى عمدة الشبه وهو الصحيح الراجح عندى .

الثانى جواز اعمال المصغر مطلقا وهذا رأى الكسائي وينسب الى
جمهور الكوفيين غير الفراء وهو يرى مذهب البصريين ويقول على هذا المذهب
هذا ضمير زيدا بالنصب وبهذا القول قال أبو جعفر النحاس (٣) وقاس
أبو جعفر المصغر على المجموع واذا جاز عمل الشئ والمجموع عند الجميع مع
قيام ما هو من خصائص الاسماء فيهما وجب أن لا ننكر عمل المصغر والكوفيين
تمسكوا بأن السبب الذى من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالة على الحدث
والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة .

(١) انظر شرح القطر لابن هشام ص ٢٧٣ والمغنى ص ٥٢٣

(٢) ص ١٣٦

(٣) هو أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادى النحوى المصرى رجل السى

بفداد وأخذ عن الاخفش الصغير والمبرد ونظرويه والزجاج وعاد الى مصر

وسمع بها النسائي وغيره وصنف كتب كثيرة منها اعراب القرآن ومعانى

القرآن والكافى فى العربية والستهج فى اختلاف البصريين والكوفيين

وكتب كثيرة مات سنة ٣٣٨ هـ غرقا فى النيل . انظر البقية ص ١٥٧

والمراد مكره

الثالث : التفصيل وهو ان كان المصفر لم يستعمل مكره عمل كضوئرب

وقويتل وسوئر تصفير ضارب وقاتل وسائر ~~لوطلا~~ لم يعمل ونسب هذا اليذهب الى المتأخرين .

وأما الموصوف ففي جواز اعماله ثلاثة مذاهب أيضا :

المذهب الاول : أنه لا يعمل مطلقا سواء تقدم المفعول عليه أم

تأخر أم توسط بين اسم الفاعل ووصفه وعليه البصريون .

المذهب الثاني : أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا وهو ظاهر

مذهب الكوفيين .

المذهب الثالث : أنه يجوز اعمال اسم الفاعل الموصوف اذا تقدم

المفعول على الوصف ولا يجوز ان تقدم الوصف على المفعول ولستدلوا بقوله تعالى

(ولا آمين البين الحرام يبتفون فضلا) (١) وآمين جمع آم بتشديد الميم

اسم فاعل فعله أم يؤم بمعنى قصد والبيت الحرام مفعول به لآمين وجملة يبتفون

فضلا صفة لآمين فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على

الوصف وادعاء حذف عامل يدل عليه آمين تكلف صريح (٢) .

وهذه الشروط لا توجب عمل اسم الفاعل بل تجوز اضافته الى مفعوله

ومحل جواز تلاضافة اذا كان المفعول اسما ظاهرا متصلا به ويجب اضافته الى

المفعول ان كان ضميرا متصلا نحو زيد مكرم والزيد ان مكرما ~~نكر~~ وقد قرئ بالوجهين

قوله تعالى : (ان الله بالغ أمره) (٣) وقوله تعالى : (هل هن كاشفات

(٤) .
ضره) .

(١) آية ٢ من سورة المائدة .

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ج ٢ ص ١٩١ وشرح الرضى ج ٢ ص

٢٠٠ وجمع الهوامع ج ٢ ص ٩٥ وشرح الاشمونى مع الصبان ج ٢ ص

٢٩٤ - ٢٩٥ وعدة السالك على أوضح المسالك ج ٣ ص ٢٢٩ - ٢٣٠

(٣) جزء آية ٣ من سورة الطلاق .

(٤) جزء آية ٣٨ من سورة الزمر .

وهذه الشروط في اسم الفاعل ليس لعمله مطلقا بل في خصوص رفعه
الفاعل الظاهر ونصب المفعول به أما رفعه الضمير المتصل أو عمله في الحال أو
التمييز أو الظرف والجار والمجرور فلا يحتاج الى شرط وأما رفعه الضمير المتصل
أو الظاهر فمذهب الجمهور لا يحتاج الى شرط وقيل يحتاج ولا بد من الاعتقاد (١).

وفي المعنى اشترط للاعتقاد كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال إنما
هو في العمل في المنصوب لا لطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح أنه زيد
قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا لصحة أقائم الزيد أن كون الوصف بمعنى
الحال والاستقبال (٢).

والخلاصة أن اسم الفاعل ان كان مجردا من ال رفع فاعله بغير شرط
ان كان الفاعل ضميرا مستترا أو ضميرا بارزا وعمل كذلك في باقي المفعولات التي
ليست فاعلا ظاهرا ولا مفعولا به .

أما الفاعل الظاهر فلا يرفعه الا اذا كان مستوفيا للشروط السابقة
وكذلك نصبه المفعول به هذا اذا كان المجرد بمعنى الحال والاستقبال .

وان كان المجرد دالا على المعنى فمفعولاته ثلاثة أنواع بالتصور العقلي

النوع الاول : المفعول به ، والثاني : الفاعل الظاهر ،

والثالث : الفاعل المضمون .

أما المفعول به فاتفق النقل عن الجميع على أن اسم الفاعل ان كان
ماضي لم ينصبه مطلقا وأما الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور في رفعه / الفاعل
الذي بمعنى الماضي اياه فظاهر كلام السيوطي أنه يرفعه واختار هذا الرأي ابن
عصفور وقال السيوطي انه هو الصحيح ولكن لا بد لرفع الظاهر أن يعتد على
شيء ما تقدم .

(١) انظر ابن حمدون على المكودي ج ٢ ص ٢١١

(٢) المعنى ج ٢ ص ٥٢٣

وأما رفع اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى للفاعل المضمر فقد اختلف النقل فيه عن الجمهور فقال جماعة هو واقع باتفاق الجميع وقال قوم أنه مختلف فيه ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر (١) والصواب أنه لا خلاف فيه لانه يبعد أن يذهب أحد الى أن تكون صفة مشتقة لا فاعل لها . (٢)

وقد اختلف النحاة فى اعمال اسم الفاعل أيضا وقد أنكر بعض النحاة عمله بدعوى أن الاسم لا يعمل فى الاسم ولا ينصب اسم الفاعل أصلا بل الناصب فعل مقدر منه حكاه ابن مالك فى التسهيل . (٣)

وهكذا يبدوا اضطراب النحاة فى قضية اسم الفاعل وانكر بعضهم عمله وذهب الجمهور الى القول بعمله واختلفوا فى كيفية العمل هل هو بشرط أو بدون شرط؟ الجمهور قالوا بشرط والكسائى ومن معه قالوا بلا شرط وتبعهم الاخفش فى عدم الشرط الثانى، والقائلون: إنه يعمل بشرط اختلفوا هل هذا الشرط لعمل النصب فقط أو لطلق العمل وقد تقدم بيان الحق من ههنا الآراء فى محلها .

النوع الثانى : الامثلة المبالغة عند البصريين وهى ما أخذ من صيغة اسم الفاعل الثلاثى لفادة المبالغة (٤) والتكثير فى الفعل السى فعال أو فعول أو مفعال بكثرة أو الى فعيل أو فعمل يقله ولدلالة هذه الامثلة على المبالغة والكثرة لم تستعمل الا حيث يمكن الكثرة لاقتضاءها تكرار الفصل فلا تقول ضربت ضربا مرة واحدة والمشهور أن هذه الامثلة لا تتفاوت فى المبالغة وهذه الامثلة فى الكلام تستعمل على ثلاثة أقسام :

أحدها : هذا الذى ذكرنا وهى تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المذكورة وإذا وقعت صلة لال تعمل مطلقا ، وان كانت مجردة عنها

(١) تقدمت ترجمتهما فى الصفحة الماضية ٢٢٣ <
(٢) انظر الاشمونى ج ٢ ص ٢٩٤ ومنتهى التالوب على هذور الذهب ص ٣٨٨ والمساعد على التسهيل ج ٢ ص ١٩٨
(٣) انظر الهمع ج ٢ ص ٩٥ والتسهيل ص ١٣٧
(٤) المبالغة والتكثير متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية

فتعمل بالشروط المذكورة في اسم الفاعل .

والثاني : أن تأتي في الكلام للمبالغة في الصفة لا في كثرة الفعل

كحسان وكذا إذا دخلها معنى النسب نحو مقول فان معناه المبالغة في القول وتكثيره لا على معنى الفاعل بل على معنى ذي كانه يقول، ذو قول أو على معنى اليا التي للنسبة فكأنه يقول، قولي في قول فهذا ليس على معنى الفعل العلاجي كحائض وطامث ولذا لا تدخلها اليا المؤنث فلذلك لا تعمل على الفعل أصلا لما دخلها من معنى النسب كمالا يعمل نحو تمار .

والثالث : أن تأتي لغير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كريم وشرف فهو

شريف وما أشبه ذلك ما هو جاز على فعله قياسا في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل إن ليس هذا بدلا عن فاعل . (١)

وهذه الامثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل هل تعتبر أسماء الفاعلين

أولا ؟

قال ابن عصفور بأنها ليست أسماء فاعلين بدليل كونها للمبالغة

وفعل المبالغة والتكثير دائما تجيء على وزن فعل مضعف العين واسم الفاعل المضعف يأتي على وزن مفعول وهذه الامثلة حينئذ وقعت موقع مفعول ولذلك فصلها النحويون عن اسم الفاعل يعني أنها ليست بأسماء الفاعلين بل واقعة موقعها ويحتمل أن يكون فصلها عن الاسماء الفاعلين لأنها ليست بجارية على الفعل عند من يرى أن اسم الفاعل إنما يعمل لجريانه على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

وهذه الامثلة تنقسم الى قسمين قسم اتفق النحويون على أنه يعمل عمل

اسم الفاعل وقسم فيه خلاف (٢) فالقسم الذي لا خلاف فيه في اعماله فقال

ومفعال وفعل واعمال هذه الامثلة الثلاثة كثير فلهذا اتفق عليه جميع البصريين

(١) حاشية العليمي على الفاكهي ج ٢ ص ٢٠٠ نقلا عن الشاطبي في شرح الألفية .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٥٦٠

ومثال أعمال فعال قولهم أما العسل فانا شراب حكاه سيويه وقول الشاعر (١)

أخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس يولاج الخوالف أهقلا

ومثال أعمال فعال قولهم انه لمنحاربواثكها ، حكاه سيويه

والبواثك السمان من الابل ومثال أعمال فعول قول أبي طالب في رثاء أمة بن

المغيرة المخزومي .:

ضروب يثقل السيف سوق سمانها إذا هدموا زادا فانك عاقير (٢)

وضروب عمل النصب في كلمة سوق . وهذه الامثلة الثلاثة تعمل عمل

اسم الفاعل باتفاق من البصريين وأما الكوفيون فيزعمون أن ما بعد هذه الامثلة

الخسرة منصوب باضمار فعل يدل عليه المثال فاذا قلت هذا ضروب زيد افتقد يره

عندهم ضروب يضرب زيد اه وهذا غير صحيح لانه لو كان منصوبا بفعل مضمّر

لظهر هذا الفعل في بعض الاستعمالات وعدم ظهوره في فصيح الكلام دليل

على فساد مذهبه واستدلوا بأنها لا تجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة

فبعدت عن شبه الفعل لفظا ومعنى لغوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل

الفعل وهكذا تقرر عند الكوفيين عدم عمل أمثلة المبالغة وقال البصريون انها

تعمل مع بعدها عن الفعل وفوات الشبهة اللفظي لجبر المبالغة في المعنى

ذلك النقصان ولانها فرع اسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفه

المشبهة في مشابهة اسم الفاعل .

(١) البهت لقلاح بن حزين والقلاح بضم القاف وبعد ها لام مفتوحة وآخره خاء

معجمة وهو من شواهد الاوضح رقم ٣٧٢ والقطر رقم ١٢٦ وابن عقيل

٢٢٥ والمعنى : انه يمدح نفسه ويفتخر على خصمه فيقول له : انك انك

لا ترانى في حال من الاحوال الا مواخيا للحرب كثير ليس الدرع بكثرة ما

أخوض غمرات الحرب واذا أوقدت نيران الحرب واستمر لظاها فلن ترانى

ألج الأخبثة هاربا من الفرسان وخوفا من اقتحام المأذق والشاهد فسي

قوله (لباسا اليها جلالها) والخوالق جمع خالقة وهي عمود مؤخر القلبيات

والا عقل الذى تحطك ركبتاه عند المشى خلقة أو ضعفا .

(٢) البهت في المقتضب ج ٢ ص ١١٤ وسيويه ج ١ ص ٥٧ والسوق جمع ساق

والصحيح أن عملها بالجمل على أصلها وهو اسم الفاعل لا فاعلها
 ما يفيد مكررا فيجب أن تعمل عمل أصلها وليس عملها بطريق لشبه الفعل .
 وأما القسم الثاني الذي وقع فيه الخلاف بين البصريين أنفسهم فهو
 فَعِلَ وفَعِيل وأعمالهما قليل ولهذا خالف فيها سيبويه قوم من البصريين ووافقه
 آخرون .

فذهب سيبويه أعمالهما ومذهب المبرد ومن وافقه عدم جواز أعمالهما
 واستدل المبرد على منع أعمالهما بأن فَعِيلًا اسم فاعل من فَعَلَ وفعل لا يتعدى
 وكذلك ما اشتق منه ومثله فعل اسم فاعل من فَعِلَ الذي لا يتعدى فهو إِنْ
 كفعله قال المبرد : (ما كان على فَعِيل نحو رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه
 النصب فيه ولا أراه جائزا وذلك أن فَعِيلًا إنما هو اسم فاعل من الفعل الذي
 لا يتعدى فما خرج إليه من ذلك الفعل فمضارع له ملحق به والفعل الذي هو
 الفَعِيل في الأصل إنما هو ما كان على فَعَلَ نحو كرم فهو كَرِيم ^(١) ومال إلى
 هذا القول ابن السراج في الأصول حيث قال : (وقد أجرى سيبويه فَعِيلًا
 كرحيم وعليم هذا المجرى وقال معنى ذلك المبالغة وأباه النحويون من أجل
 أن فَعِيلًا يابيه أن يكون صفة لازمة للذات وأن يجرى على فَعَلَ نحو ظرف
 فهو ظَرِيف وكرم فهو كَرِيم وشرف فهو شَرِيف والقول عندى كما قالوا ^(٢) وهذا
 غير صحيح لأن أمثلة المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى لأنها واقعة
 موقع مفعول وكذلك فَعِلَ وفَعِيل واقعين موقع مفعول فسيبويه روى عملهما عن العرب
 وهو ثقة لا سبيل إلى رد ما رواه والقياس يقتضى عملهما لأنهما نائبان من باب
 اسم الفاعل العامل، ولا ننظر إلى لفظ قَلَّتْ فإنه قد نقل إلى فَعَلَ بضم السين
 وهو باق على عمله فتقول قلت الحق ^(٣) .

=== عقر البعير بالسيف ضرب قوائمه وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها
 لتبرك فيكون ذبحها أسهل وضروب خبر مبتدأ محذوف أي هو مضروب
 وقوله فأتاك ما قر فيه التفات .

(١) المقتضب ج ٢ ص ١١٤ - ١١٥

(٢) ج ١ ص ١٢٤

(٣) انظر القوانين لابن أبي الربيع ج ١ ص ٣٠٦

وقد أجاز الجرمي أعمال فَعِيلَ لانه على وزن الفعل نحو علم وفهم فاشبه ان يكون جاريا مجراه وليس بكثير وأنكر أعمال فَعِيلَ لانه أقل ورودا .

قال الصيمري : اعلم أن فَعِيلًا على ضربين :

أحد هما معدول عن فاعل مثل رحيم وعليم وقد ير مدل عن راجم وقادر وعالم للمبالغة فهو يعمل كما يعمل فاعل المعدول عنه .

والثاني : غير معدول بل جار على فعله نحو كريم وظريف تقول ظرف يظرف فهو ظريف وكريم يكرم فهو كريم وهذا لا يعمل عمل اسم الفاعل لانه غير معدول عنه . وكذلك فعول ان كان معدولا عن اسم الفاعل تعدى وان لم يكن معدولا لم يتعد فالمعدول نحو ضروب وأكول وغير المعدول نحو عجسوز وعود . وجميع ما ذكرنا هو مذهب سيبويه (١) قال سيبويه : وأجروا اسم الفاعل اذا أرادوا أن يبالغوا في الامر مجراه اذا كان على بناء فاعل لانه

يريد به ما أراد بفاعل من ايقاع الفعل الا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة فما فيها هو الاصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فعول ، وفعال ، وففعال ، ومفعول

وفعيل ، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقد يرو سميع وبصير يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والاضمار والاظهار (٢) ثم وازن سيبويه بسين الصيغة المبالغة والصفة المشبهة فقال : ومنه قد ير وعليم ورحيم لانه يريد المبالغة في الفعل ، وليس هذا بمنزلة قولك ^{حسنا} حسفا وجه الاب لانه لا يقلب ولا يضر . (٣)

يعنى أن هذه الصفات وان كانت لا تتعدى الا بحرف جر اذا قلت

أزيدا أنت نذير عليه وأزيدا أنت عليم به وأعمرأ أنت رحيم له فانك انما تعنى أنك أوقعت فعلا سلف منك الى المنسوب وليس بمنزلة حسن وجه الاخ وما أشبهه بل أنك لست تعنى ذلك وانما ينتصب الوجه على التمييز ولضعف هذه الصفة لا يقلب

(١) التبصرة والتذكرة ج ١ ص ٢٢٦

(٢) الكتاب ج ١ ص ١١٠

(٣) الكتاب ج ١ ص ١١٥

ما تعمل فيه ولا تضر ولا يفصل بينها وبينه ، هذا تفسير ما أوجزه سيبويه
من الموازنة بين صيغة المبالغة والصيغة المشبهة فالأولى تتعدى تعمل مضمر
الفعل ويقدم مفعولها ويؤخر وتضم مضمرة أما الصيغة المشبهة فهي لازمة لا
تتعدى ولضعفها لا يتقدم مفعولها عليها ولا تعمل مضمرة ولا يفصل بينهما
وبينه ^(١) وعبر عن التقديم والتأخير بـ ((لا يقلب)) .

وأشدد سيبويه في تعدى فعيل وفعل قول ساعدة بن جوفية الهذلي :
حتى شاهها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الكليل لم ينم ^(٢)
فاعمل كليلا في موهن وقال المبرد ومن تبعه من البصريين : إن موهنا
ظرف وليس بمفعول والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل متعديا
كان أو غير متعد ولو كان ظرفا كما قال المبرد وتابعوه لوصف البرق بالضعف
في لمعانه وإذا كان بهذه الصفة فكيف شاق البقر وأتعب الموهن في ظلمته
لأنه لو كان ضعيفا لا يدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد ودام
دل على المطر وشاق البقر وأتعب الموهن في ظلمته لأنه كلما حضر ذهبت
ظلمته بلمعانه وهكذا .

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٨١

(٢) البيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨ والمقتضب ج ٢ ص ١١٥ وابن

يعيش ج ٢ ص ٦٣ ود يوان الهذليين ص ١١٢٩ ولسان العرب مادة
عمل وشأى والخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ - ٤٥٦ وكييل عند سيبويه فعيل
بمعنى مفعول كسميع بمعنى سمع وموهنا مفعول به على المجاز كما يقال
أتعبت يومك والمعنى يكل أوقات الليل من كثرة العمل ومعنى البيت عند
سيبويه : أنه وصف حمارا وأتانا نظرت إلى برق مستطير منى* بالقيث
يكل الموهن بروقه قطرت تلك الحمر للبرق مشتاقة إليه في أماكنه وسات
البرق ليله لم ينم أي استمر في لمعانه .

وشاها أي شاقها والضمير يعود ^{عليه} البقر الوحش أو ساقها وأزعجها من موضعها
إلى موضع الذي كان منه البرق وكييل عند سيبويه فعيل بمعنى مفعول وعند
المبرد فعيل بمعنى فاعل أي كال أي برق أضعفه بعد المساقاة ، وموهن
منتصف الليل مفعول به على المجاز كما تقدم عند سيبويه وظرف عاطفه شاها

وأشدد سيبويه في أعمال فعل قول الشاعر : (١)

حذر أمورا لا تضر وأمن
ماليسي ينجيه من الاقدار
والثنى والمجموع من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة حكمها حكم المفرد
في العمل ^{التي} فتقول هذان الضاربان زيدا وهؤلاء القائلون بكرا وهؤلاء
ضاربات أو ضوارب عمرا وفرقوا بين التصغير والتكسير مع انهما من خواص الاسماء
بأن التكثير جاء بعد استقرار العمل فيكسر بسبب الجريرات وفيه نظر قال
السيوطي وضع قوم عمل المكسر ومنع سيبويه والخليل أعمال الثنى والجمع الصحيح

== عند المبرد ومعناه على هذا أن البرق ضعيف الهبوب قليل في نفسه
وهذا التأويل ليس بقوى لأن صدر البيت وعجزه ينافيه فانه قال ومات
الليل لم ينم فلا يمكن أن يوصف بأنه قال في بعض أوقات الليل وقال عمل
وهو يدل على الكثرة في العمل .

وعمل : دأب في العمل وقوله باتت أي يقر الوحش والضمير في ^{البيت} باتت
ولم ينم عائد البرق .

(١) والبيت ^{لنبي} الملاحق وقيل ابن المقفع والبيت من شواهد سيبويه ج ١
ص ٥٨ والمقتضب ج ٢ ص ١١٦ وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ٢٠٧ ،
وابن يعيش ج ٦ ص ٧١ والخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ والصيني مع الاشمونى
ج ٢ ص ٢٩٨ وقال عنه المبرد في المقتضب هذا البيت موضوع محدث
وقد ساق الاسناد عبد الخالق عظمة في تمليقه على هذا البيت نقد
المبرد لسببيه ورد ابن ولاد عليه في الانتصار والحاصل أنه حكى المبرد
في المقتضب عن المازني أنه قال أخبرني أبو يحيى الملاحق وهو أباان
بن عبد الحميد بن لاحق من شعراء البصرة وأتصل بالبرامكة ونظم لهم
كليلة ودمنة وهجاء أبو نواس وتوفي سنة ٢٠٠ هـ قال سألني سيبويه
عن فعلى إن كان يتعدى فوضعت له هذا البيت :

حذر أمورا لا تضر وأمن
ماليسي ينجيه من الاقدار
فسبق الى محمد بن بريد حين قال : (فوضعت له هذا البيت) أن
شاعره الملاحق وضمه لذلك وهذا ضعيف في التأويل وكيف يصلح أن
ينسب الملاحق الى نفسه ما يضع منه ولا يحل ؟ وكيف يجوز هذا التأويل

المسند لظاهر لانه في موضع يفرد فيه الفعل فخالفه ^(١) وهذا الخلاف الذي ذكره السيوطي لم أجد من تعرض له سواء ولم يذكر الرضى ولا ابن مالك في جواز ذلك خلافا .

هذا وليس في عبارة المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في عمل صيغة المباعدة .

النوع الثالث من الاسماء المشتقة العاطلة اسم المفعول

وهو الاسم الدال على ذات وقع عليه الفعل ، وقيل هو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه الفعل وقيل ما دل على حدوث ومفعوله . وهو في الجمل كاسم الفاعل لانه مأخوذ من الفعل وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه كما كان اسم الفاعل كذلك فمفعول مثل يفعل كما أن فاعلا مثل يفعل فالميم في المفعول يدل عن حروف المضارعة في يغمسل وشرط اعماله كشرط اعمال اسم الفاعل فانه لا يعمل حتى يعتمد على ما يعتمد عليه اسم الفاعل لضعفه عن درجة الافعال كما لا يعمل الا اذا أريد به الحال والاستقبال وتقول في عمله ~~وتقول~~ هذا رجل مضروب أخوه فيرفع ما بعده لفظا نحو زيد مضروب غلامه أو محلا نحو مسرور به على أنه نائب الفاعل وما يقوم مقام الفاعل في الفعل يقوم هنا تقول محمد مستخرج متاعه وزيد مد حرج بيد الجحر وهذا معطى أخوه د رهما تقيم المفعول الأول مقام الفاعل وتنبص الثاني

على سيبويه وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذه من الثقات الذين لا اختلاف في علمهم وإنما أراد اللاحق (فوضعت له هذا البيت) فرويته له

شرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩ - ٨٠

هذا وقد صرح سيبويه بجواز اعمال فمیل وفعل ثم قال وفعل أقل من فمیل بكثير . الكتاب ٨٥/١

(١) فلا يقال مررت برجلين ضاربين علمانه وأجاز المبرد اعماله لان لحاقه بالفعل حينئذ قوى من حيث لحقه بلحقه . انظر الهمع ج ٢ ص ٩٥

وكذا الثالث نحو زيد معلم أخوه خالدًا منطلقًا ، وتقول : هذا مضروب غلامه الساعة أو غدا وهذا مضروبان ومررت برجلين مضروبين ففي مضروب ضمير مستتر (١)

ويقول الرضى : وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا بـ اشتراط ذلك كما فى اسم الفاعل (٢) ومن صرح بذلك الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك . (٣)

ولكن يوجد فروق بين اسم الفاعل واسم المفعول

منها : ان اسم الفاعل يبنى من المتعدي واللازم واسم المفعول لا يبنى الا من المتعدي بنفسه أو بحرف الجر ، ومنها أن اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى مرفوعه فلا تقول هذا ضارب أبيه زيدا لانه من اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين موصوفها معنى فمدلول ضارب هو الاب (٤) واسم المفعول يجوز اضافته الى مرفوعه معنى كقولك زيد مضروب العبد وأصله مضروب عده ، ونحو الورع محمود المقاصد أصله الورع محمود مقاصده فمقاصد نائب عن الفاعل لمحمود وقيل فاعل لتنزيل اسم المفعول منزلة الصفة المشبهة ثم حول الاسناد عن المقاصد الى المضاف اليه وهو الها فانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به وصح دخول ال على المقاصد لزوال اضافته التى كانت تنافى بها

(١) انظر شرح المفصل لابن يمين ج ٦ ص ٨٠ والايضاح ج ١ ص ١٤١

(٢) انظر الرضى ج ٢ ص ٢٠٤

(٣) انظر المفصل ص ٢٢٩ وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ والتسهيل ص

١٣٨ وهو الذى يقتضيه ظاهر عبارة اللفية قال فى الخلاصة :

وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل .

(٤) والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف إلا العكس ولهذا

ينصبون المرفوع بالصفة اذا أريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجهين

والكوفيون يجيزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين .

انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٢٨٧

وليست خلفا عن الضمير كما زعم الازهرى لان الضمير لم يحذف ولكنه انتقل الى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالاضافة فرارا من قبح اجراء الوصف المتعدى لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدى لاثنيين : أحدهما الضمير النائب عن الفاعل وثانيهما المنصوب على التشبيه بالمفعول به فالاضافة من نصب لا من رفع لئلا يلزم عليه اضافة الشيء الى نفسه (١) تقول الورع محمود مقاصد بالرفع ثم تقول الورع محمود المقاصد ثم تقول الورع محمود المقاصد بالجر.

وهذا الفرق الاخير فيه تفصيل وخلاصة أن اسم الفاعل اما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل لازم واما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل متعد لواحد واما أن يكون مأخوذا من مصدر فعل متعد لاكثر من واحد فالاول تجوز اضافته الى مرفوعة بلا خلاف تقول : قائم الاب ، وناقد القول ، وجالس الصديق وهذا قصد ثبوت معناه لا حذفه فعمول معاملة الصفة المشبهة وساعت اضافته الى مرفوعة بعد تحويل الاسناد والثاني كضارب وظالم فقد اختلفت النحاة فسي جواز اضافته فالجمهور على المنع مطلقا سوا حذف مفعوله ام ذكر ~~أحسن~~ اللبس أم يؤمن واختار ابن مالك تبعا لابي على الفارسي جواز اضافته لمرفوعة بشرط أمن اللبس (٢) واختار ابن عصفور وابن ابي الربيع جواز اضافته بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام ويدل على صحة اضافته لمرفوعة وهو مأخوذ من المتعدى لواحد قول الشاعر : (٣)

ما لراحم القلب ظلما وان ظلما ولا الكريم بئنا وان حرما

(١) ابن حمدون على المكودي ج ٢ ص ٢١٦

(٢) اى التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم الابناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناء راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء ودم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الاضافة للفاعل والا لم يجز اه صبان ج ٢ ص ٣٠٣

(٣) البيت لم يعرف قائله وهو فى الاشمونى ج ٢ ص ٣٠٢

والشاهد فى قوله ما لراحم القلب فان الراحم اسم فاعل اضيف الى فاعله.

والثالث لا تجوز اضافته الى مرفوعه وقد قيل المنع مجمع عليه بـين
النحاة وفي الصبان ما يشير الى الخلاف . (١)

ويشترط لاضافة اسم المفعول الى مرفوعه تحويل الاسناد عنه الى
الضمير راجع للموصوف كالمثال السابق ، وأن يكون اسم المفعول من متعد
الى واحد فلا يجوز من لازم ومن متعد لاكثر من واحد على خلاف في ذلك
وكذلك يشترط أن يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث . وأن يكون على
وزنه الاصلى وذلك بأن يكون على وزن مفعول اذا كان فعله ثلاثيا ويكون على
وزن مضارعه مع ابدال أوله ميما مضمومة فان كان على غير ذلك كذبح وقبض
وقتل وجوح وصريع لم يجز عند الجمهور اضافته الى مرفوعه (٢) واطرافه
اسم المفعول الى مرفوعه قليلة ، والكثير الغالب في اسم المفعول عدم اضافته
الى مرفوعه الا اذا أريد تحويله الى الصفة المشبهة ليدل مثلها على معنى
ثابت دائم لا حادث ويشترط وجود القرينة التي تدل على ثبوته ودوامه .
والمراد بالتحويل الحاقه بها فهو ان دل على الثبوت لا يكون صفة مشبهة
واذا الحق اسم المفعول بالصفة المشبهة جاز في السببي الواقع بعد الرفع
على اعتباره تشبيها بالمفعول به وان كان معرفة وتمييزا ان كان نكرة ويجوز فيه
الجر على اعتباره مضافا اليه (٣) فتقول مررت برجل مضروب أبوه أو الاب بجر
الاب ونصبه فيرفع السببي وينصبه ويجره .

النوع الرابع من الاسماء المشتقة العاطلة الصفة المشبهة باسم الفاعل

المتعدى لواحد .

وهي الصفة المصوغة من فعل قاصر بغير تفضيل لفادة نسبة الحدث

على موصوفها على جهة الثبوت (٤) فاذا قلت زيد حسن فكلمة حسن تدل على
أربعة أمور مجتمعة :

(١) انظر الاشموني ج ٢ ص ٣٠٢ — ٣٠٣ مع الصبان .

(٢) انظر الهمع ج ٢ ص ٩٧

(٣) انظر حاشية لبس على الفاكهي ج ٢ ص ٢٠٢

(٤) شرح الفاكهي على القطر ج ٢ ص ٢٠٢

الاول : المعنى المجرد الذى يسمى الوصف أو الصفة وهو الحسن .

الثانى : الشخص الموصوف بهذه الصفة وهو الشخص الذى ينسب اليه

الحسن .

الثالث : ثبوت ذلك المعنى المجرد لصاحب الوصف وتحقيقه ثبوتاً

زمنياً عاماً يشمل الماضى والحاضر والمستقبل فليس خائفاً بزمان من الثلاثة دون

غيره أو بزمينين بل لصاحبه متصف به فى ماضيه وحاضره ومستقبله .

الرابع : ملازمة ذلك الثبوت المعنوى العام للموصوف ودوامه لانه

يقتضى أن يكون المعنى المجرد الثابت وقوعه وتحقيقه ليس أمراً حادثاً الآن ولا

طارئاً ينقض بعد زمن قصير وإنما هو أمر دائم ملازم صاحبه أى الموصوف طول

حياته أو أطول مدته فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم الملازم أو كالملازم ،

فالجبال مثلاً لا يفارق صاحبه وإن فارقه بسبب طارىء مؤقت كمرض أو خوف أو

شيخوخة فزمن مفارقتها أقصر من زمن ملازمته الطويلة التى هى بالدوام أشبه ،

ويدخل فى حكم الملازمة بعض الأوصاف التى لا تفارق صاحبها ولكن آثارها

لا تظهر إلا فى مناسبات خاصة بها تظراً وتزول ثم تتجدد وتسمى الاستمرار

المتجدد أو الاستمرار التجددى ومن هذا النوع كثير من العادات والسجايا

كالفرح والغضب والشبع والمطش نحو فلان فرح أو غضب أو شبعان أو عطشان

فهذه الصفات تظهر فى مناسباتها .

وهكذا كل ناطق بالصفة المشبهة يريد الأمور الربعة مجتمعة أن كان

خبيراً باللغة وبدلالة اللفاظ فيها .

وقد يسأل سائل فيقول : لقد ثبت فى علم المعانى أنه لا دلالة

للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت ، والجواب أن الجملة الاسمية دلالتين

لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار ، والمتقى فى كلام أهل المعانى

الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لأن الأصل فى كل ثابت استمراره . (١)

قال السيوطي ؛ (وقد اختلف العلماء في زمان هذه الصفة المشبهة فذهب أكثر النحويين الى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال والاستقبال وذهب ابن مالك الى أنها للحال . وذهب أبو بكر ابن طاهر الاشبيلي الى أنها تكون للآزمنة الثلاثة وأجاز أن تقول مررت برجل حاضرا لابن غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافي الى أنها أبدا بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الاخفش قال والصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ أن يبنى منها قد فعل ، وذهب ابن السراج والفارسي الى أنها تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشلوبيين قال وسواء رفعت أو نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا تزيد مضيا ولا استقبالا لانها شبهت باسم الفاعل لم يَقُوْ قُوَّه في عملها في الزمانين وربما يكون المراد بقول السيرافي انها للماضي أنها تثبت قبل الاخبار عنها ودامت الى وقت الاخبار لا أن الصفة انقطعت الى الماضي المتصل بزمان الحاضر وكذلك المراد بقول ابن السراج أنها وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين قول السيرافي وابن السراج (١) روجه مشابهة هذه الصفة لاسم الفاعل الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع غالبا لانه لا يقال في نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء ، وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة وكذلك في اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل النصب الآخر كالمصدر والحال والتمييز والسستنى والظرف والمفعول له ، والمفعول معه فلا يشترط في ذلك شيء . (٢)

(١) مجمع الهوامع ج ٢ ص ٩٨

(٢) انظر الصبان مع الاشـ رضى ج ٣ ص ٣ وما بعدها .

وتفارق الصفة المشبهة اسم الفاعل في ستة عشر أمرا (١)

(١) وأوجه المفارقة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل كما يلي :

- ١ - أنها لا تكون الا للماضي المستمر الى زمن الحال اى الدائم دون المنقطع .
- ٢ - أن معمولها لا يكون الا اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها لفظيا أو تقديرا نحو زيد حسن الوجه اى الوجه منه أو وجهه وزيد حسن وجهه والمراد بالمعمول لها ما عطاها فيه يحق الشبه وهو النصب على طريق المفعول به فلا يرد زيد بك فرح لان عطاها فى الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل .
- ٣ - أن معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز فيه التقديم والتأخير الا اذا كان محلا بأل .
- ٤ - أنها لا تصاغ الا من اللازم أو بعد تنزيل الفعل منزلة اللازم بالنقل الى باب فعل كرحمن رحيم بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من اللازم والمتعدى .
- ٥ - عدم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف والجار والمجرور الا فى الضرورة .
- ٦ - أنه يجوز فى معمولها الرفع فاعلا أو بدلا والنصب مشبها بالمفعول به أو تمييزا والجربا لاضافة الا اذا كانت أل وهو عار منها ومن الاضافة لتاليها أو ضمير تاليها .
- ٧ - أنه لا يراعى لمعمولها محل العطف وغيره .
- ٨ - أنها تخالف فعلها فت نصب مع قصوره .
- ٩ - أنها لا تتعرف بالاضافة بخلاف اسم الفاعل فيتصرف بها اذا كان بمعنى الماضى أو أريد به الاستمرار .
- ١٠ - ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الصحيح فيها .
- ١١ - أن منصوبها المتصرف شبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به .
- ١٢ - يقبح حذف موصوفها و اضافتها اى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه بخلاف مررت بقاتل أبيه .
- ١٣ - استحسان الجربها .

وقسم ابن عصفور هذه الصفة الى ثلاثة أقسام :

قسم اتفق النحويون على أنه يشبه عموما .

وقسم اتفق النحويون على أنه يشبه خصوصا .

وقسم فيه خلاف .

فالقسم الاول: كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث والمراد بالعموم أن تجرى صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر ، والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر ، مثال ذلك مررت برجل حسن الوجه أى يصلح معناها لكل منهما وبنت العرب لكل لفظا كالحسن والقبح والكرم والبخل والقسم الثانى : وهو الذى يشبه باسم الفاعل خصوصا هى كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث والمراد بالخصوص أن تجرى صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث مثل عذراء فى المؤنث ورتقاء وكاكر روأكر لفظهما ومعناها للمذكر فلا يجوز أن تقول مررت برجل أعذر البنت ولا بامرأة أدرة الابن لئلا يلزمنا احداث لفظ ليس من كلام العرب .

والقسم الثالث : الذى فيه خلاف : كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص باحدهما بمعنى ان وزنها صالح لكل منهما وذلك كحائض فى المؤنث وخصى فى المذكر فان فاعلا وفعيلا صالحان للمذكر والمؤنث فنقول مررت برجل خصى الابن وبامرأة حائض البنت والكسائى والا خفش يجيزان فى هذا اجراء صفة المؤنث على المذكر والمذكر على المؤنث نحو مررت برجل حائض البنت وبامرأة خصى الزوج ووجه جوازه عندهما أنهما لم يحدثا لفظا ليس

١٤ - أنها تكون مجارية للمضارع فى مطلق الحركات والسكنات كطاهر القلب ومنطلق اللسان وغير مجارية له وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن جميل وهو لا يكون الا مجاريا .

١٥ - دلالتها على الثبوت الاستمرارى من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل كمقلب الخاطر .

١٦ - أنها قد تؤنث بالالف نحو حمراء - انظر الاشباه والنظائر ج ٢

من كلام العرب لان خصيا فعيل وفعليل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر وهذا الذي ذهب اليه أبو الحسن والكسائي غير صحيح عند جميع النحويين لان هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه الا ما سمع ولم يسمع من كلامهم مثل : مررت برجل حائض البنت ولا بامرأة خصى الزوج وأيضا فان المجاز لا يقال الا حيث تسوغ الحقيقة والحيز لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازا فكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون مجازا . (١)

قال ابن مالك في بيان أقسام الصفة المشبهة وهى :

اما سالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظا وهى كل صفة تصلح معناها للمذكر والمؤنث وقد بنت العرب من اسمها لفظا للمذكر والمؤنث وذلك نحو الحسن والقبح والكرم والبخل .

واما سالحة للمذكر والمؤنث معنى لا لفظا وهى : كل صفة يصلح معناها للمذكر والمؤنث واختص كل واحد بلفظ وذلك كاللية معنى مشترك فيه لكن خص المذكر بلفظ ألي والمؤنث بلفظ عجزاء .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٥٦٦ - ٥٦٧ قال ابن السراج وتقول مررت برجل حائض جاريتة ومررت برجل خصى غلامها ، ولو قلت : مررت برجل حائض الجارية لقبح لانك ان ادخلت الالف واللام جعلت التانيث والتذكير على الاول ، فأنت تريد أن تذكر حائضا لان قبله رجلا والحائض لا يكون مذكرا أبدا ، وقال بعضهم هذا الكلام جائز ، لان حائضا مذكرا فى الاصل وقد أجاز مررت بامرأة خصى الزوج لان خصيا فعيل مما فيه مفعوله فهذا يكون للمذكر والمؤنث سواء ولا يجوز مررت برجل عذراء الجارية لان الكسائي الجارية عذراء وكذلك مررت بامرأة محتلمة الزوج لان محتلما مما لا يكون مؤنثا وكذلك مررت بامرأة أدر الزوج ولا يجوز مررت برجل أعفل المرأة لان أعفل مما لا يكون فى الكلام .

واما سالحة للمذكر والمؤنث لفظا لا معنى وهى : كل صفة معناها خاص بالمذكر أو المؤنث ، واللفظ من حيث الوزن صالح للمذكر والمؤنث وذلك نحو الحيض والخصى فمعنى الحيض مختص بالمؤنث والصفة منه حائض على وزن فاعل والخصى معنى يختص بالمذكر والصفة منه خضي على وزن فاعيل وهذان الوزنان صالحان للمذكر والمؤنث .

واما خاصة باحد هما لفظا ومعنى وهى كل صفة معناها ولفظها خاص خاص بالمذكر أو المؤنث وذلك نحو الادرة والكمره ومعناها خاص بالمذكر واللفظ خاص به تقول فى الوصف منهما : أدرا كمر ، ونحو الرتق والعقل معناهما خاص بالمؤنث تقول فى الوصف منهما : رتقاء وعفلاء (١) وقال ابن مالك : الاولى من أقسام الصفة المشبهة تجرى على مثلها أو ضدها ، والبواقى تجرى على مثلها لا ضدها خلافا للكسائى والاخفش ، وقوله الاولى تجرى على مثلها وضدها يعنى أنها تجرى مذكرها على المذكر وعلى المؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر وهو الذى يعبر عنه النحويون بأنه يشبه عومما تقول مررت برجل حسن الاب وبرجل حسن الام وبامرأة حسنة الاب .

وقوله : والبواقى تجرى على مثلها تقول : مررت برجل آلي الابن وبامرأة عجرا بنت وبرجل خصى الابن وبامرأة رتقاء البنت وهذا ما يعبر عنه النحويون أنه يشبه خصوصا ، وقوله لا ضدها خلافا للكسائى والاخفش يعنى أنهما يجيزان جريان هذه على ضدها فى الاقسام الثلاثة فتقول :

(١) الكمره كالحشفة وزنا ومعنى ومعنى الاكمر عظيم الكمره .

والآدرة : على وزن غرفة انتفاخ الخصية .

والعفل : لحم ينبث فى قبل المرأة وهو القرن وقالوا لا يكون العفل فى البكر واتما يصيب المرأة بعد الولادة . انظر المصباح ما نفع فى الرتق بالتحريك مصدر قولك : امرأة رتقاء بينة الرتق لا يستطاع جماعها لا رتقاق ذلك الموضع منها . انظر الصحاح مادة رتق .

مررت برجل عجزة البنت وبرجل حائض بنته ، وبامراة خصي ابنها وبرجل
 رتقاء بنته ، هكذا حكى الخلاف ابن مالك فى ثلاثة اقسام وهذا غير موافق
 عليه ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع فى القسمين
 منها وان الخلاف خاص بقسم واحد وهى الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ ^{مكره}
 وأما لفظه ومعناها خاص بالمذكر والمؤنث نحو أدر ، وعذراء أو معناه خاص
 بالمذكر أو المؤنث واللفظ من حيث الوزن صالح لهما فنقل بعض أصحابنا
 اتفاق النحويين على أنه لا يشبه الا خصوصا فيجرى الذكر على الذكر والمؤنث
 على المؤنث وان الخلاف انما هو عند الاختلاف فى الصفة التى هى مشتركة من
 جهة المعنى ، واللفظ يختص بالمذكر والمؤنث نحو آلى وعجزة .

وأما ما ذكره ابن مالك من أن الكسائي أجاز ما ذكر فقد خالفه أبو
 جعفر النحاس فى بعض الصور قال أبو جعفر النحاس : أجاز الاختلاف مررت
 برجل حائض المرأة وبامراة خصي الزوج ولا يميزه بصري غيره ولا الكسائي ولا
 الفراء فكلما موافق لكلام ابن مالك فى النقل عن الاختلاف ومخالف له فى النقل
 عن الكسائي فلعل للكسائي قولين ونقل بعضهم عن الجرمى ما يشهد لابن
 مالك أيضا فى حكايته الخلاف فى الجملة فانه حكى عنه أنه قال : بعد أن منع
 مررت بامراة خصي البعل وبرجل حائض البنت وصورا أخرى ومن الناس من أجاز
 ذلك كله اعتمادا على أن المعنى لا يلبس .

وخلاصة القول أنه لا يرد كلام ابن مالك ولا يمترض على إمام عادل
 نقل الخلاف فى مسألة بكلام شخص آخر نفى الخلاف فيها فالمثبت مقدم على
 النافي . (١)

والصفة المشبهة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض لان الخفض
 لا يكون الا من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي الى اضافة الشئ
 الى نفسه .

(١) انظر المساعد مع تسهيل الفوائد ج ٢ ص ٢١٢ - ٢١٣ والد ماميني
 حياته وآثاره وقد تمت حكاية الخلاف فى القسم الثالث عن ابن عصفور .

وهذه الصفة اذا نصبت أو خفضت تتبع ما قبلها في أربعة من عشرة
في أوجه الاعراب الثلاثة والتعريف ، والتذكير والتذكير والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع مثل مررت برجل حسن الوجه وبامرأة حسنة الوجه وبرجلين
حسني الاب .

واذا رفعت تتبع ما قبلها في اثنين من خمسة في الرفع والنصب
والخفض والتعريف والتذكير ، وتتبع لما بعدها في واحد من اثنين في التأنيث
والتذكير وفي لغة أكلوني البراغيث تتبع ما بعده في اثنين من خمسة في
التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع . (١)

ولمعمول الصفة المشبهة أحوال كثيرة :

الاولى : أن يكون ضميرا بارزا متصلا وعطفا في هذا الضمير الجر
بالإضافة ان باشرته وقلت من ال نحو مررت برجل حسن الوجه جميله فمفعول
جميل ضمير بارز متصل وأجاز الفراء التنوين والنصب نحو جميل إياه ورد بأنه
لا يأتي بالمنفصل مع امكان الاتيان بالمتصل والنصب على التشبيه بالمفعول به
ان فصلت نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ولا خلاف في نصبه وحكى
الكسائي هم أحسن الناس وجوها وأنضر هموها أو قرنت بال نحو مررت
بالرجل الحسن الوجه الجميله وقيل هو في موضع هذا كله في الصفة المصروفة .

أما غيرها نحو الحسن الوجه الأحمر فالضمير نصب عند سيبويه ويجوز
النصب مع المباشرة والخلو من ال كما هو من مذهب الكسائي فان قصدت الاضافة
فالجر والا فالنصب على التشبيه تقول رأيت رجلا حسن الوجه أحمره فمفعول
بالإضافة تكسر الراء وعلى التشبيه تفتحها لكن لم يجر النصب عند القدماء غير
الكسائي .

والثانية : أن يكون سببا موصولا نحو رأيت رجلا جميلا ما اشتمل
عليه من الصفات ولم يثبت بعض النحاة كون الموصوف معمول الصفة المشبهة
والصحيح جوازه .

الثالثة : أو سببياً موصوفاً يشبه الموصول فى كون صفته جملة نحو

رأيت رجلاً طويلاً رمحاً يطعن به .

وعمل الصفة المشبهة فى الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقاً أى قرنت

الصفة بأل أم لا ، وجرت أن خلت من أل وقصدت الإضافة وتقول فى الموصول

والصفة فى حالة الرفع والنصب ورأيت الرجل الجميل ما اشتملت عليه ثيابه

الطويل رمحاً يطعن به ، ورأيت رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابه طويلاً رمحاً

يطعن به فيجوز فى ما ورمح على كلا التقديرين الرفع والنصب وتقول فى حالة

الجر : رأيت رجلاً جميلاً ما اشتملت عليه ثيابه طويل رمحاً يطعن به .

الرابعة : أن يكون سببياً مضافاً الى أحد الموصول أو الموصوف

نحو رأيت رجلاً غني غلام من صحبه ، ورأيت رجلاً حديد سنان رمحاً يطعن به .

الخامسة : أن يكون مقروناً بأل نحو مرتت برجل حسن الوجه .

السادسة : أن يكون مجرداً منها نحو حسن وجه .

السابعة : أن يكون مضافاً الى ضمير الموصوف نحو مرتت برجل حسن

وجهه .

الثامنة : أن يكون مضافاً الى مضاف الى ضميره لفظاً نحو مرتت

برجل حسن شامة خده أو حسن وجه أبيه أو تقديراً نحو مرتت برجل حسن

شامة الخد أى خده .

التاسعة : أن يكون مضافاً الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير

الموصوف نحو مرتت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه .

العاشرة : أن يكون مضافاً الى كرمعول صفة أخرى نحو مرتت برجل

حسن الوجنة جميل خالها .

وعمل الصفة المشبهة فى سببى وليها غير الضمير والموصول والموصوف

الرفع والنصب والجر مطلقاً أى سواء قرنت الصفة بأل أم لا وسواء قرن المفعول

بها أو تجرد أو أنشيف والرفع فى الباب على الفاعلية ونصب النكرة على التمييز

أو التشبيه بالمفعول به ونصب المعرفة بالاضافة على التشبيه وأجاز بعضهم

التمييز وهي نزعة كوفية ونصب المعرف بأل على التشبيه بالمفعول به ومن
النحاة من أجاز التمييز . (١)

والخلاصة : أنه يجوز في الصفة المشبهة أن تعمل في السببي الرفع
والنصب والجرف الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول به في المعرفة
وعلى التمييز في النكرة والجرف على الإضافة وذلك مع كون الصفة مصاحبة للالف
واللام أو مجردة منهما وكون السببي معرفا بالالف واللام أو مضافا أو مجردا من
ال وإضافة .

والمضاف على أربعة أضرب مضاف إلى المعرف باللام نحو الحسن
وجه الأب أو مضاف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه ، ومضاف إلى مضاف
إلى ضميره نحو الحسن وجه أبيه ومضاف إلى المجرد من الالف واللام وإضافة
نحو الحسن وجه أب وهذا ستة وثلاثون وجهها في أعمال الصفة المشبهة لأن
عملها ثلاثة أنواع رفع ونصب وجرف ، وكل منها على تقديرين : أحدهما كون
أحد هما كون الصفة مصاحبة لال والآخر كونها مجردة فهذه ستة

أنواع من ضلالتين في ثلاثة وكل منها على تقديرين ستة وهي كون السببي
مقترفا بأل أو مضافا إلى المعرف بهاء أو مضافا إلى ضمير الموصوف أو مضافا إلى
مضاف إلى ضميره أو إلى المجرد من ال وإضافة أو مجردا ويحصل من ضرب
ستة في ستة ستة وثلاثون صورة كلها جائزة الاستعمال إلا أربعة أوجه وهي :
إضافة الضمة المضاحبة للام إلى السببي الخالي من ال لأنه ومن الإضافة التي
المعرف بالـ وذلك كما يلي :

- ١ - المضاف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه .
- ٢ - والمضاف إلى المضاف إلى ضميره نحو الحسن وجه أبيه .
- ٣ - المجرد نحو الحسن وجهه .
- ٤ - والمضاف إلى المجرد نحو الحسن وجه أبي .

والتي هي غير جائزة الاستعمال .

(١) المساعد مع التسهيل ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٧

والصالح في اللغة

(١) المساعد مع التسهيل ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٧

(٢) ومن المعلوم في عبارة النحاة أنهم يسمون الحذف لدليل اختصارا وحذف

المفعول لفيرة دليل اختصارا : انظر المقتنى ج ٢ ص ٦٧٦٧

(٣) انظر التصريح مع حاشية الفلبي ج ٢ ص ٧٠٠

داخل في التمهيد في اللغة

وما عدا الوجه الرابع ينقسم الى قبيح وضعيف وحسن وانظر جدول

(١)

الاشموني في هذه المسائل .
وانا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة
في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن
كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع :

النوع الاول : ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر
كطاهر القلب .

والنوع الثاني : ما يمتنع فيه ذلك باتفاق وهو ما يعتمد لاكثر من
واحد .

النوع الثالث : ما اختلف فيه وهو ما يعتمد لواحد فقال الاخفش
بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف
مفعوله اقتضارا اجاز (٢) والا امتنع .

والظاهر ان اسم الفاعل حينئذ من الصفة المشبهة لان فاعلا اذا اريد
به الثبوت واضيف الى مرفوعه يكون صفة مشبهة كما ان الصفة المشبهة اذا قصد
بها الدلالة على الحدث كاسم الفاعل تكون اسم فاعل ولا يرد ان الصفة لا تبني
الا من اللزوم لانه يكفي اللزوم إما وضعا وإما تنزيلا أو تحويلا (٣)

والاصل في صيغة فاعل ان يكون اسم فاعل وان تكون دالة على الحدث
ويتساوى في هذا الوزن كل انواع الماضي الثلاث المتصرف المتعدي والسنالزم
مفتوح العين ومضمومها ومكسورها نحو فاتح من فتح وقاعد من قعد وحاسب
من حسب وكارم من كرم وحاسن من حسن وقال ابن مالك في لامية الافعال :

وفاعل صالح للكل ان قصد الحدث نحو غدا واجازل جذلا والاصل

(١) ج ٣ ص ٤٤ ١ وحاشية الحضري ج ٢ ص ٣٧ والمطالع السعيد ج ٢ ص ٦٧٩-٦٨١

(٢) ومن المعلوم في عبارة النحاة انهم يسمون الحذف لدليل اختصارا وحذف

المفعول لتفصيل دليل اختصارا . انظر المفتي ج ٢ ص ٦٧٦

(٣) انظر التصريح مع حاشية العليمي ج ٢ ص ٧٠

والعلماء راجعهم في ذلك انما راجعهم في ذلك انما راجعهم في ذلك

صفات مشبهة وليست اسم فاعل ألا في الصورة اللفظية، والمجد ير بالذكر أن قصد الثبوت وإن غال اسم الفاعل في باب الصفة المشبهة لا يختص بما كان على وزن فاعل من أسماء الفاعلين بل يجرى فيها كلها إن كانت من غير الثلاثي. نجسـو مستقيم الرأي ومعتدل القامة .

هذا وقد تقدم القول بأن اسم المفعول يلحق بالصفة المشبهة
ومشارك لها في اطراد الاضافة الى ما هو مرفوع في المعنى كما شاركها في
وجوه العمل المتقدم ذكره لكن بشرط بنائه من فعل متعد الى واحد لانـه
يجرى مجرى فعله المردود الى صيغة ما لم يسم فاعله . (١)

وهذا يظهر أن اسم المفعول المتعدى الى واحد من الصفـة
المشبهة مطلقا فيرفع السببي وينصبه ويجره فتقول : مررت برجل مضروب أبوه
أو الاب بجر الاب ونصبه ، فرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال
الصفة المشبهة ^{لا} على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول لان حال
اسم المفعول انما يراعى اذا أريد به معنى الحد وشه وأما اذا أريد به معنى
الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان
معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة .

النوع الخامس من الاسماء المشتقة العامة اسم التفضيل

وهو الوصف الدال على المشاركة في مدلوله وزيادة لصاحبها على غيره فيه في أصل الفعل فخرج نحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة، والغلبة في المعنى المصور فهو يدل على الاتصاف بالفعلية لا على المشاركة في الفاعلية وخرج بأصل الفعل: ما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وقد يقول بعض العلماء بأن الأحسن في الترجمة له هو: أفعل الزيادة لأنه يبين مما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل مما يدل على زيادة النقص لا على التفضيل

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٠٧٢ والتصريح على التوضيح ج

ويمكن الاجابة عن هذا بأن هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدلالة على الزيادة وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل فى المذكر وفعل فى المؤنث سواء صيغ من فعل لازم كأكرم أم من متعد كاضرب وأعلم ولا يرد خير ولا شر فانهما للتفضيل لأن أصلهما أخير وأشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاء على القياس نحو: بلال خير الناس وابن الاخير .

ويعمل اسم التفضيل فى التمييز والظرف والحال والفاعل المستتر وجوبا فى جميع صورته نحو: زيد أحسن منك علماء وعمر أفضل منك كاتباً ، ولا يعمل فى مصدر ومفعول به أو مفعول لاجله أو مفعول له وقد يرفع الضمير البارز نحو مررت بزميل أفضل منه أنت ومثال اعماله فى التمييز (أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا) (١) ومثال اعماله فى الحال: زيد أحسن الناس متبسماً ، ومثال اعماله فى الظرف قولهم: العِرض أحوج ساعة الى الصون . (٢)

ولا ينصب أفعل التفضيل المفعول به (٣) بل يعتمد الى به بحرف الجر، ويعتمد باللام إن كان الفعل يعتمدى لواحد، نحو: زيد أيدل للمعروف فان كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً تعدى بالياء نحو: زيد أعرف بالنحو، وأجهل بالالفقه، وان كان ~~مفعولاً متعدى~~ ^{باللام} تعدى بالياء الى الفاعل معنى نحو: زيد أحب الى عمرو من خالد وأبغض الى بكر من عبد الله ^{والله} الى المفعول/نحو: زيد أحب الى عمرو من خالد، وأبغض الى عمرو من جعفر وان كان متعدى الى اثنين عدى الى احدهما باللام وأضرمت ناصب الثانى نحو: زيد هو أكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب وقد أجاز بعض النحاة أن ينصب المفعول به إذا ^{قال أبو حنيفة} ~~قال أبو حنيفة~~ وهذا الرأى ضعيف لأنه لا يولى أول بما لا تفصيل فيه/ فلا يلزم منه تعدية كعدية وحكى ابن مالك فى

(١) آية ٣٤ الكهف .

(٢) انظر شرح الشذور لابن هشام ص ٤١٧

(٣) وذلك لانه التحق بالافعال الفرزية وقد نقل ابن هشام فى المبنى عن بعضهم جواز نصبه للمفعول به وبعضهم ينصب باسم التفضيل ان أهل بما لا تفصيل فيه وبعضهم ينصب به مطلقاً ونقل فى شرح التسهيل عن محمد بن مسعود أنه قال غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك نحو قوله تعالى (فربكم اعلم بمن هو أهدى سبيلاً) وليس تمييزاً لانه ليس فاعلاً . فى المعنى

اول عمل
تفضيل
فلا يولى

شرح الكافية الا جماع علمي عدم نصبه المفعول به فان ورد ما يؤيد جواز ذلك جعل نصبه يفعل مقدر يفسره أفعل التفضيل كقوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعل رسالته) (١) حيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي تأتي موضع نصب يفعل مقدر يدل عليه أعلم . (٢)

ولا يرفع اسم التفضيل ظاهرا على الاصح الا في مسألة الكحل وضابطها: أن يكون أفعل صفة لاسم جنس سبق ينفي، أو نهى، أو استفهام انكارى، وأن يكون مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار آخر وتعبير بعض النحاة

في هذا المقام (باعتبارين) خلاف الصواب لان التفضيل أى الزيادة إنما هو باعتبار واحد لا باعتبارين . (٣) *مكرر راجع الى خبر في خبره الكحل منه في خبره*
ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

الحالة الاولى : أن يكون مجردا من ال والاضافة فيجب اليه حكمان أحدهما أن يكون مفردا مذكرا دائما في جميع حالاته فتكون صيغته واحدة في جميع الاستعمالات .

والثاني وجوب الاتيان بمن جارة للمفضول وقد تحذف مع مجرورها ويجوز حذفها معا بشرط وجود دليل يدل عليهما نحو (والآخرة خير وأبقى) أى خير من الدنيا وأبقى منها ، وأكثر مواضع حذفها إذا وقع أفعل خبر مهتداً أو ناسخاً، أو مفعولا ثانيا لفعل ناسخ، أو مفعولا ثالثا لفعل ينصب ثلاثة ويجب تقديمها في صورتين :

- ١ - إذا كان المجرور اسم استفهام نحو من أنت خير .
- ٢ - أو كان المجرور مضافا الى اسم استفهام ومن أي رجل أنت أحلم .

(١) الانعام آيه ١٢٤

(٢) انظر مع الهوامع ج ٢ ص ١٠٢ والتسهيل ص ١٣٥

(٣) انظر حاشية الصبان ج ٣ ص ٤٣ والفاكهى على القطر ج ٢ ص ٢٠٧

الحالة الثانية : أن يكون مقرونا بال فيجب له حكمان :

أحدهما أن يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتأنيث والافراد وفروعه نحو
زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات
الفضليات أو الفضل .

والثاني أن لا يؤتى معه بمن لان المفضل عليه لا يذكر ويستثنى من هذه الحالة
خير وشر فانهما لم يستعملا للتفضيل مع ال قط .

الحالة الثالثة : أن يكون مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه

أمران التذكير والتوحيد- وامتناع من الجارة للمفضول وكون المضاف بعضا من

المضاف اليه عند ارادة التفضيل وبقاء معناه ووجوده وتجب مطابقتها ~~للمفضل~~ ^{للمفضل}
للتفضيل للموصوف في التذكير والتأنيث والافراد وفروعه وفي جنسه وان كانت
الاضافة الى معرفة فان أول أفعال بما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة في الافراد
والتذكير وفروعهما وتجوز مطابقة أفعال للموصوف في الجنس وعدم المطابقة
كقولهم الناقص والاشبح أعد لا بنى مروان اى عدلاهم . (١)

فان كانت اضافته لمعرفة مع دلالة على التفضيل يشترط فيه أن لا يقع

بعد أفعال التفضيل من الجارة للمفضول فلا بد من خلو الكلام منها ومن مجرورها
وأن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه فحينئذ تجوز المطابقة وعدمها فى
التذكير والافراد وفروعهما لكن الافصح التزام الافراد والتذكير فى كل حالاته

النوع السادس صيغتا التمتع

ومن العوامل صيغتا التمتع ^{ها}أفعل وأفعل به وينصب التمتع منه

بعد ما أفعل مفعولا به على رأى غير الفراغ ، والهمزة فيه للتعدي والفاعل
ضمير مستتر عائد على ما ويجر التمتع منه بعد أفعل بهاء زائدة لازمة
لا يجوز حذفها نحو أكرم يزيد فمحل الجار والمجرور بعده رفع على الفاعل عليه .

(١) انظر حاشية الصبان مع الاشمونى ج ٣ ص ٤٥ وما بعدها .

والنوع السابع من الاسماء العاملة ما جرى مجرى المشتق وهو الاسم المنسوب والمستعار .

والاسم المنسوب هو الاسم المختوم بـياء مشددة زائدة للنسب نحو عربي وقرشي .

ويعمل الاسم المنسوب عمل اسم المفعول فيرفع نائب الفاعل وذلك لانه مؤول بالمنسوب وهو اسم مفعول بالشروط السابقة في عمل اسم المفعول من الاعتماد على الامور الخمسة وهي : الاستفهام والنفي والنداء والمنعوت والمسند اليه نحو مررت برجل هاشمي أبوه قابوه هنا نائب فاعل مرفوع بالمنسوب وهو هاشمي .

والاسم المستعار ويسمى بالاسم المؤول بالمشتق وهو الاسم الجامد الذي استعير من معناه الاصل الى معنى مشتق وهو معنى اسم الفاعل .

يعمل الاسم المستعار عمل اسم الفاعل لتأوله به بالشروط المعتبرة نحو مررت برجل أسد ابنه قابنه فاعل ومفعول الاسد لانه مؤول بمعنى الشجاع وتقول فلان أسد علي أي مجترى وقد نص ابن مالك في التسهيل بأن الاسم الجامد المؤول بالمشتق يلحق بالصفة المشبهة نحو هذا منهل عسل ماؤه ووردنا منهلا عسلا ماؤه أي حلوا أو عسل الماء لتأول عسل بالحلو وتقول : مررت بقوم أسد أنصارهم وأسد الأنصار أو الانصار لتأول أشد بمعنى الشجاع . (١)

النوع الثالث : من أنواع العوامل اللفظية الحروف

والحرف العاطلة على خمسة أضرب :

- ١ - حروف تجر الأسماء .
- ٢ - حروف تنصب وترفع الأسماء .
- ٣ - حروف ترفع الأسماء وتنصبها .
- ٤ - حروف تنصب الأفعال .
- ٥ - حروف تجزم الأفعال .

الضرب الأول : حروف تجر الأسماء وهي إحدى وعشرون حرفاً وهي من وإلى ، وحتى ، وفي ، ومن ، وعلى ، واللام ، وكى ، والكاف ، والباء والتاء ، والواو ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، ومنذ ومنذ ، ورب ، ولعل ومتى ، ولولا .

وحروف الجر ط وضع لا قضاء معنى الفعل أو شبهه أو معناه إلى الاسم وشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ، والمصدر ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، والافضاء هو ^{الإرهاب} ~~الافضاء~~ والمراد من اتصال معنى الفعل وشبهه أو معناها إلى الاسم تعديها إليه بحيث يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل أو لشبهه فيكون منصوب المحل ويسمى البصريين حروف الجر ، والكوفيون يسمونها حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم وأحياناً بحروف الصفات لأنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها وتقع صفة لها قبلها من النكرات وسميت بحروف الجر عند البصريين لأنها تجر معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء أي تربط معنى الفعل وشبهه إلى الاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفى . وقيل الاظهر أنها سميت بذلك لأنها تعمل الجر كما سمي بعض الحروف حروف النصب ، وبعضها بحروف الجزم .^(١)

واتفق الفريقان على اختصاص هذه الحروف بالأسماء ولكن اختلفوا في

(١) انظر التصريح مع حاشية العليمي ج ٢ ص ٢ وشرح المفصل ج ٨ ص ٧ .

التطبيق فقد أدخل فريق أدوات يخرجها الآخر من حروف الجر .

وذلك أن البصريين اعتبروا حتى ، ورب من حروف الجر بينط اعتبرها الكوفيين حتى أداة نصب للفعل المضارع فإذا دخلت على الاسم فجرت ما بعدها فـالجر بالي مضمرة عند الكسائي ، واعتبر الكوفيين رب اسط^(١) لا حرفا وذلك لمخالفتها الحروف في كونها لا تعمل الا في نكرة غير موصوفة وعدم اظهار متعلقها وأيدهم الرضى وقال بأنها مثل كم التكريرية وهى اسم اتفاقا والخلاف لفظى لان كلا من الفريقين يسلم الجربها .

وعند البصريين لولا من حروف الجرا اذا وليها ضمير جر مثل الياء ، والكاف والهاء ، وأط الكوفيين فيرون أنها رافعة دائمة واذا جاء بعدها ضمير جر فهو فى محل رفع .^(٢)

ولم ينقل سيبويه الجز بحاشا فهي عنده حرف جر فقط .^(٣) وقال الفراء لا تكون حاشا الا فعلا والجر بعدها بلام مقدرة والاصل قام القوم جاشا لزيد ، وقال الاخفش والمبرد والزجاج وغيرهم من النحاة إنها تكون حرفا ، وقد تكون فعلا وهو الصحيح لثبوت النصب بها فى كلام العرب الفصيح ، ولم يحفظ سيبويه الا فعلية عدا وغلا ونقل الاخفش الجربهما .

وتنقسم حروف الجر باعتبارات مختلفة :

أولا : باعتبار جرهما بالقياس والشذوذ قسطن : الأول ما يجرب بقياس والثانى ما يجرب بشذوذ . فالتى تجرب بشذوذ لولا ، ولعل ، ومتى ، وكى . فهذه تجر بقله ، لان لعل لا يجربها الا عقيل وقد روى على لغتهم فى لامها الا بحيرة الكسر والفتح باثبات اللام الأولى أو حذفها وفيها لغات كثيرة ولا يجرى الجر

(١) انظر الخلاف فى الانصاف مسألة رقم ١٢١ والرضى ج ٢ ص ٣٠٨ .

(٢) انظر الخلاف فى الانصاف ج ٢ ص ٦٨٧ وشرح الفصل ج ٨ ص ٢٧٨ والتسبيح .

١٤٧ والرضى على الكافية ج ٢ ص ٣٣٠ والمساعد ج ٢ ص ٢٨٤ وجنى الدانى ص ١٤١٤ والمغنى ج ١ ص ٢٠٨ .

(٣) انظر الكتاب ج ١ ص ٣٧٧ وانظر الخلاف فى المسألة الانصاف مسألة رقم ٣٧ وجنى الدانى ص ٥١٠ - ٥١٥ والمقتضب ج ٤ ص ١٩١ .

عندهم بها في غير هذه الاربعة من لغاتها ، يقولون لعل زيد قائم ^(١) . ومتى
لا يجربها الا هذيل ^(٢) وهي بمعنى من الابتدائية . قال شاعرهم يصف
السحاب : ^(٣)

شربن بماء البحر ثم ترفست متى لجج خضر لهن نثيج

وكي انما تجر شيئين ما الاستفهامية في قولهم : كيئه إذا سألو من علة

والاكثر عندهم (له) وتجرا أيضا ما المصدرية وصلتها كقوله : ^(٤)

إذا أنت لم تنفع فضرّفا نمّا يرجى الفتى كيّ يضر وينفع

أي للضرورة والنفع ، وتجرا أيضا أن المصدرية وصلتها نحو جئت كي أقرأ

إذا قدرت أن بعدها .

وذهب الكونسيين الى أن كي هذه هي الناصبة للمضارع وأن المضارع المنصوب

محذوف وأن كلمة (كه) مركبة من ما الاستفهامية وها السكت وط في محل نصب

مفعول به للفعل المحذوف وهذا لا يصح لما فيه من حذف صلة العرف بالمصدر

مع بقاء محمولها واخراج ما الاستفهامية من الصدارة وحذف ألف ما الاستفهامية

من غير حرف الجر .

ولولا انما تجر المضمرة في قولهم لولاي ولولاك ولولاه عند سيوييه فالياء والكاف

عنده مجرورة بلولا مع كونها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف وجوبا ، فلها

(١) انظر جنى الداني ص ٥٣٠ - ٥٣١ والتسهيل ص ١٦٨ .

(٢) انظر الصاحبي ص ١٧٥ والصاحح ج ٦ ص ٢٥٥٦ والتسهيل ص ١٤٨ -

واللسان ج ١٥ ص ٤٧٤ .

(٣) البيت لابن ذؤيب الهذلي ، انظر ديوان الهذليين ج ١ ص ٥١ برواية

أخرى : تروى بماء تروى بماء البحر ، ثم تنصبت . . على حبشيات لهن

نثيج ، والنثيج المرور السريع .

(٤) البيت لقيس بن الخطيم ديوانه ص ٨٠ ونسبه السيوطي في شواهد المغني

للنابغة الذبياني أو الجعدي وليس في ديوان الأول .

محلان على رأيه فان صاف عليها ظاهر تعين رفعه على محل الابتداء اجماعا لانها لا تجر الظاهر ، وزعم الا خفش أنها في محل رفع فقط بالا ابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كما لا تعمل في الظاهر نحو لولا زيد لا تينك .

وبقية حروف الجر بقياس وبكثرة .

ثانيا : تنقسم حروف الجر باعتبار مجرورها الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يجري الاسم الظاهر ^{فقط} وهي ثمانية أحرف : الواو ، والتاء ومنذ ، ومنذ ، وحتى والكاف ، ورب ، وكى وقد تجر هذه الأحرف المضمرة شذوذا .

والقسم الثانى ما يجري المضمرة فقط وهو لولا عند سيبويه .

القسم الثالث : ما يجري الظاهر والمضمرة وهو الباقى .

والذى لا يجري الا الظاهر خمسة أنواع : النوع الأول : ما لا يجري الا الزمان

وهو منذ ومنذ ، والنوع الثانى ما لا يجري الا النكرات وهو رب ، والنوع

الثالث : ما لا يجري الا لفظ الجلالة وهو الواو أو يجري لفظ الجلالة كثيرا

ولفظ الرب قليلا ولفظ الرحمن أقل وهو التاء نحو (تالله تفتو تذكر يوسف)

ترب الكعبة لا فعلن كذا وتا الرحمن لا فعلن كذا . والنوع الرابع ما لا يجري

الا ما الاستفهامية أو ما المصدرية وصلتها وهو كى ، النوع الخامس : ما يجري

كل الظاهر وهو حتى والكاف . (١)

ثالثا : وتنقسم حروف الجر باعتبار معناها ومتعلقها الى ثلاثة أقسام :

القسم الأول الاصلى وهو ما يدل على معنى معهود له ويحتاج الى متعلق

يتعلق به ويتوقف الكلام عليه نحو سرت من البصرة الى الكوفة وزيد فى الدار

وحكم مجروره نصب محله على أنه مفعول به لتعلق الجار والمجرور .

القسم الثانى الزائد وهو نوعان : أحدهما ما كانت زيادته محضة ، وهو

ملا يدل على معنى معهود للجار ولا يتعلق بمتعلق كالباء في نحو كفى بالله (١) شهيدا ومن في نحو هل من خالق غير الله . وثانيه ط كانت زيادته غير محضة وهو ط لا يدل على معنى معهود للجار وتعلق بمتعلق كاللام المقوية في نحو تبأ لزيد وسقيا لعمرو فإنه يتعلق بمحذوف تقديره ارادته بل لا مانع من تعلقه بالعامل المقوى وحكم مجرور النوع الأول من الزائد بقاؤه على ط كان عليه قبل دخول الجار الزائد من كونه فاعلا نحو كفى بالله أو مبتدأ نحو بحسبك درهم أو مفعولا نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة . (١)

والقسم الثالث : السببية بالأصلي والزائد وهو ط له معنى معهود ولا متعلق له ولا يتوقف الكلام عليه وهو أربعة أحرف :
أحدها لحل في لغة هذيل فإن مجرورها في لغة هذيل في موضع رفع بالا ابتداء بدليل ارتفاع ط بعده على الخبرية .

وثانيها لولا في قول من قال : لولا ولولاك ولولا على قول سيبويه إن لولا جارة فأنها أيضا بمنزلة لعل في أن ط بعدها مرفوع المحل بالا ابتداء .

ثالثها : رب في نحو رب رجل صالح لقيت أو لقيته على قول الرماني وابن طاهر (٢) وهو الأصح لأن مجرورها في رب رجل صالح لقيت مفعول به للقيت المتعدي بنفسه من غير احتياج إلى توسط حرف ، ومجرورها في نحو رب رجل صالح لقيته مبتدأ خبره لقيته أو مفعول لفعل محذوف يفسر لقيته على حد زيداً فسرته .

وبقدر الناصب بعد المجرور لأن رب لها الصدارة من بين حروف الجر فيقال : رب رجل صالح لقيت ولقيته ومعنى رب في المثالين التكرير أو التقليل لا التعدية .
رابعها : حروف الاستثناء ، عدا وخلا وحاشا إذا خفض لأنها لا توصل معنى الأفعال إلى الأسما ، بل تزيل معناها عنما فاشبهت الحروف الزائدة في عدم

(١) انظر تدريب الطلاب ج ١ ص ٨٠ .

(٢) تقدمت ترجمة ابن طاهر والرماني .

التعددية ولا نهى بمضلة الا وهى غير متعلقة ، وحكم مجرور حروف الاستثناء كالمستثنى
بالا فهو واجب النصب محلا فى كلام تام موجب وجائز النصب مجلا مع اختيار البدأ
فى كلام تام غير موجب . (١)

رابعا : وتنقسم حروف الجر باعتبار قبولها للزيادة والاصالة الى ثلاثة أقسام :
أحدها ما يقبل كلا من الزيادة والاصالة وهى الاحرف الشبيهة بالزائدة
والأصلى وهى الستة المتقدمة .

١ - لعل ومعناها الترجى وسيأتى ان شاء الله معنى الترجى ومثاله قول الشاعر : (٢)

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبى المغوار منك قريب

٢ - لولا ومعناه انتفاع الشيء لوجود غيره كقوله : (٣)

أطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يحضرنا حسابنا حسن

٣ - رب ومعناها التكثير كثيرا كقوله صلى الله عليه وسلم (٤) رب كاسية فى الدنيا

طارية يوم القيامة ، والتقليل قليلا كقول رجل من ازد السراة فى وصف

(١) انظر تدريس الطلاب ج ١ ص ٨١ .

(٢) والبيت لمحمد بن كعب الغنوى ، شاعر جاهلى يرمى فى هذه القصيدة

أخاه المكنى أبا المغوار الذى قتل فى وقعة ذى قار والرواية فى جمهرة

أشعار العرب (لعل أبا المغوار) . انظر ص ٢٤٦ - ٢٥٠ واختلف

الرواية فى نسبة هذا البيت بعضهم ينسبها الى كعب الغنوى وبعضهم

لسهم الغنوى وبعضهم لمحمد ابن كعب وهؤلاء كلهم اختلفوا فى تقديم

الابيات وتأخيرها وزيادتها ونقصانها وفى الحروف فى متن البيت وعجزه

وصدوره وأبو المغوار : اسمه هرم وبعضهم يقول اسمه شبيب . انظر

الأطلى للقالى ج ١ ص ١٥٠ .

(٣) والبيت لعمرو بن العاص من قصيدة طويلة يخاطب بها معاوية بن أبى سفيان

وأراد بالحسن حسن بن على بن أبى طالب والاحساب جمع حسب وهو

ما يجد من المآثر .

(٤) رواه البخارى عن أم سلمة فى حديث طويل فى كتاب التهجد والتجريض على

صلاة الليل هذا ما أفهم التكثير والنحاة اختلفوا فى افادة رب التقليل

أو التكثير وهى حرف تكثير عند سيبويه وقال بعض النحويين أنها للتقليل

=====

آدم وعيسى : ألا ربّ مولود وليس له أب وذى ولد لم يلبده أبسوان

٤- حاشا وخلا وعدا ومعناها الاخراج لمجرورها من حكم السابق .

وثانيها : ط لا يقبل الا الاصاله وهى سبعة :

١، ٢ - مذ ومنذ ومعناها من والى معا ان جرانكرة معدودة نحو ط رأيتـه^(١)

منذ أو مذ يومين وبمعنى من ان جرا معرفة فى مضى نحو ط رأيتـه منذ

أو منذ يوم الجمعة ، وبمعنى فى ان جرا معرفة فى حضور نحو ط رأيتـه مذ

أو منذ يومنا أى فى يومنا .

٣، ٤ - الواو والتاء ومعناها القسم .

٥ - حتى ومعناها انتهاء الفاية فى الزمان والمكان نحو أكلت السمكة

حتى رأسها .
١٢١ هـ الفجر

وقوله تعالى : (حتى مطلع الفجر) فالرأس هو آخر جزء من السمكة وهو

الغاية التى بها تنتهى السمكة . كما أن الفجر وهو ط يلاقى آخر جزء

من الليل وهو غاية انتهاء الليل .

٦ - كسى : ومعناها التعليل بمعنى لـه .

٧ - متى ومعناها ابتداء سمع من هذيل أخرجهما متى كمه أى من كمه

وثالثها : ط يقبل الاصاله والزيادة وهى ثمانية : من والى واللام ، والباء

وفى ، وعلى ، وعن ، والكاف والأثلة لاصالة هذه الحروف زيادتها فى

المخفى وجنى الدانى ووصف المبانى . . . فليراجع .

خامسا : تنقسم حروف الجر أربعة أقسام :

قسم لا يستعمل الا حرفا ، وقسم يستعمل حرفا واسط ، وقسم يستعمل

حرفا وفعل ، وقسم يستعمل حرفا واسط وفعل .

==== أو التكرير مطلقا أولا فى مواضع الافتخار أو للتقليل والتكثير أولا دلالة لها

على واحد منهط وانط يفهم من خارج . انظر الخلاف فى معنى رب

المساعد ٢/ ٢٨٥ وجنى الدانى ص ٤٢٢ - ٤٢٣ والمفتى مبجست رب

وحاشية الصببان ج ٢ ص ٢٢٩ .

(١) انظر الخلاف فى هذه المسألة فى الانصاف ١/ ٣٨٢ وشرح المفصل ٨/ ٤٥ .

فالذى يستعمل حرفا واسما مذ ومنذ وعن وأما منذ ومنذ فيكونان اسميين
إذا ارتفع ط بعدهما ويكونان حرفين إذا انجر ، وأما من فتكون اسما إذا
دخل عليها حرف الجر لأنه لا يجوز دخول حرف الجر على حرف الجر إلا إذا
كان لفظة واحدة ومعناها واحد فتكون الثانية توكيدا للاولى - وربما استعملت
الكاف اسما بمعنى مثل فى فصيح الكلام لكن اختلف النحاة على وقوع التناف
اسما على أقوال :

الأول : أنها لا تقع اسما الا فى الضرورة وهو ظاهر مذهب سيبويه وتبعه المبرد
والثاني : أنها تقع اسما كما تقع حرفا وهو مذهب الاخفش والزمخشري وابن الحاجب
والرضي وابن مالك والفارسي . فاجاز فى نحو زيد كالاسد أن تكون الكاف
فى محل رفع والاسد مخفوضا بالاضافة .

والثالث : أنها تقع اسما أبدا لأنها بمعنى مثل وهو مذهب إليه ابن مضاء
القرطبي . (١)

والذى يستعمل حروفا وفعلا : فعلا وعدا فى الاستثناء كما قال ابن مالك
فى الخلاصة (وحيث جرا فهما حرفان . . . كما هما ان نصبا فعلا) . وقد
تقدم الخلاف فى حاشا والذى يكن حرفا واسما وفعلا هو على فتكون اسما
إذا دخل عليها حرف الجر وتكون فعلا إذا احتاجت الى فاعل ومفعول
وتكون حرفا فيطعدا ذلك .

وقد نقل المرادى فى جنى الدانى الخلاف فى هذه المسألة فقال : (وقد
تحصل فى على الجارة أقوال : أحدهما أنها حرف فى كل موضع وهو قول الفراء .
الثانى : أنها اسم فى كل موضع وهو قول ابن طاهر ومن وافقه .

(١) انظر المعنى مبحث الكاف والهمع ج ٢ ص ٣١ والمساعد ج ٢ ص ٢٧٧

وجنى الدانى ص ١٣٢ والكتاب لسيبويه ج ١ ص ٤٠٧ والمقتضب ج ٤

ص ١٤٠ والرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٤٣ والتسهيل ص ١٤٧ وابن

يعيش ج ٨ ص ٤٤ والتصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٨ .

الثالث : أنها حرف الا فى موضع واحد . وهو ما اذا دخل عليه حرف الجر
والرابع : أنها حرف الا فى موضعين وبه جزم ابن عصفور وهو قول الأخفش ^(١) .

الضرب الثانى : حروف تنصيب الأسماء وترفعها وهى ستة أحرف :
الأولى : أن بكسر الهمزة وتشديد النون ، وقد تحقّق ^{بمخفئ} فيقتل اعطلمها فى المبتدأ
والخبر ومواضعها كل موضع تتعين فيه الجمل ويمتنع فيه المفرد والمشهور
تسعة :

- ١- ابتداء الصلة نحو قوله تعالى : ما ان مفاتحه لتنوء بالحصّة . ^(٢)
- ٢- ابتداء الكلام حقيقة أو حكماً نحو قوله تعالى : " إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً " ^(٣)
وقوله تعالى : " ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم . " ^(٤)
- ٣- ابتداء الصفة نحو مبررت برجل انه فاضل .
- ٤- ابتداء الجملة الحالية نحو زرتة وانى ذ وأمل أن أن تقع موقع الحال
مصاحبة لوا والحال أو غير مصاحبة .
- ٥- ابتداء الجملة المضاف اليها اذا وحيث وأجاز الكسائى الفتح بعد حيث
مجيزاً اضافة حيث الى المفرد .
- ٦- اذا وقعت قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله .
- ٧- ابتداء الجملة المحكية بالقول نحو (قال إني عبد الله) وبنو سليم يجرون القول
مجرى النون من غير شرط وأما غير بنى سليم فلا يجرونه مجرى الظن الأربعة
شروط :

أحدها أن يكون الفاعل مضارعاً (تقول) . والثانى : أن يكون لمخاطب
والثالث أن يتقدّم أداة استفهام . والرابع : أن لا يفصل بينه وبين أداة

(١) انظر جنى الدانى ص ٤٤٣ والكتاب لسيبويه ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) آية ٧٦ القصص .

(٣) آية ١ من سورة الفتح .

(٤) آية ٦٢ من سورة يونس .

الاستفهام الا بالطرف والمجرور فانه لا يعتمد بهما فكأنه لم يتع فصل نحو
 "أتقول أن زيدا مطلق ، فتفتح ان كما تفتح بعد الظن وعلى هذه اللفظة
 جاء قوله (١) :

إذا قلت أني آيب أهل بلدة نزلت بها عنه الولية بالهجر
 بفتح أن وناط اشترط غير بنى سليم تلك الشروط لان هذه الأشياء يقوى
 فيها معنى الظن لمناسبتها لها ، ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع لا يكون
 في الخالب الا ملئونا وليس كذلك الماضي وكذلك الاستفهام يناسب الظن
 لأن المستفهم أبدا واما يستفهم عما لا يتحقق ، وإذا فصل بين أداة
 الاستفهام والفعل بخير الطرف ولا المجرور صار الفعل كأنه لم يتقد منه
 استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك ، وأما الطرف والمجرور فلا يعتمد
 بهما في كلام العرب فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل
 واشترطوا في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لان المخاطب قد يستفهم
 عن ظنه ولا يكاد أن يستفهم الانسان عن ظن غيره لانه لا يتوصل الى حقيقة
 ذلك فتقول للمخاطب : أتظن كذا ، ولا يقال : أظن زيد كذا فلما كانت
 هذه الأشياء مقوية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعظام الظن
 الا مع الشروط المتقدمة المذكورة . الا بنو سليم فانهم يستعظمون القول
 كله استعظام الظن من غير مقو ، لان الانسان قد يكون قوله عن علم ، وقد
 يكون عن ظن فاجرى لذلك مجرى الظن في المعنى والعمل على خلاف في
 ذلك . (٢)

(١) البيت للحظيفة يصف بعيره . الولية : البرذعة التي توضع فوق البعير
 ليركب عليها . الهجر : من الهاجرة وهو منتصف النهار . واشتداد
 الحر . يريد أنه إذا قدر الوصول الى البلدة عند الليل وصلها منتصف
 النهار لسرعة مسير بعيره ونجايته .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٤٦٢ وطبعدها ، والكتاب
 لسبيويه ج ١ ص ٤٧١ والمقتضب ج ٢ ص ٣٤٨ ، والتصريح على
 التوضيح ج ١ ص ٢٦٢ و ٢٦٣ ، والرضي ج ٢ ص ٣٢٤ و ٣٢٦ .

والخلاصة : أنها تكسر بعد القول اذا قصد به الحكاية لا الاعتقاد
الشامل للظن والحلم فتفتح حينئذ .

٨- ابتداء جواب القسم نحو قوله تعالى : " حم والكتاب المبين انا أنزلناه

في ليلة مباركة . ونحو : " والعصران الانسان لفي خسر " .

٩- ابتداء الخبر من اسم عين نحو زيد انه فاضل .

الثانية : أن وموضعها كل موضع لا يصلح فيه الا المفرد . واختلف النحاة في

المفتوحة البهزة ، فقليل : هي فرع المكسورة وهو مذهب سيبويه والمبرد

في المقتضب وابن السراج في الاصول . ولذلك قال هؤلاء في وأخواتها

الأحرف الخمسة ^(١) ولم يعدوا أن المفتوحة لانها فرع وهو مذهب الفراء

وقيل أن المفتوحة " أصل للمكسورة ، وقيل : هم أصلان . والأول هو

الصحيح ويدل على صحة ذلك أوجه :

الأول : أن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة والأصل

أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفردا من كل وجه .

الثاني : أن المكسورة مستغنة بمعمولها من زيادة بخلاف المفتوحة .

الثالث : أن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ط تتعلق به كقولك في عرفت أنك بر :

أنك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة والمرجع اليه بحذف أصل .

الرابع : أن المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التوكيد والمفتوحة تفيد وتطلق

ط بعدها بط قبلها فكانت فرعا .

الخامس : أن المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير محمولة كما هو أهل الفعل .

السادس : أن المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كبحض اسم ^(٢) .

وبهذا : يظهر أن لان ثلاثة مواضع : موضع لا تكون فيه الا مكسورة وهي

تلك المواضع السابقة الذكر وموضع لا تكون فيه الا مفتوحة ، وموضع يجوز

(١) انظر جنى الداني ص ٣٨٧ والكتاب ١ / ٢٧٩ والمقتضب ج ٤ ص ١٠٧

والاصول ج ١ ص ٢٢٩ والرضي ج ٢ ص ٣٢٤ و ٢٦٩ .

(٢) جنى الداني ص ٣٨٧ - ٣٨٨ والجمع ج ١ ص ١٣٨ .

فيه فتحها وكسرهما . ومن مواضع وجوب الفتح ما يلي :

- ١- أن تقع في موضع الفاعل نحو قوله تعالى : ^(١) " أولم يكفهم أنا أنزلنا .
- ٢- أن تقع في موضع نائب الفاعل نحو قوله تعالى : " قل أوحى إلى أنه استمع ^(٢) نفر من الجن .
- ٣- أن تقع اسم كان نحو كان في ظني أنك فاضل .
- ٤- أن تقع في محل مفعول غير القول نحو قوله تعالى : " ولا تخافون أنكم ^(٣) أشركتم بالله .
- ٥- أن تقع موضع المبتدأ نحو قوله تعالى : " ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة" ^(٤).
- ٦- أن تكون خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو : اعتقادي أنك فاضل .
- ٧- أن تقع في موضع اسم ان مفصولة بالخبر نحو : ان عندي أنك فاضل وكذا باقي أخواتها وقد تتصل بليت سادة سد اسمها وخبرها عند سيبويه وقال الأخفش : بل سد الاسم فقط والخبر محذوف وأجاز الأخفش ذلك في لعل قياسي على ليت وعنه أنه أجاز في لكن أيضا وأجاز الفراء وهشام دخول ان المكسورة على أن المفتوحة ، نحو : ان أنك قائم يحجبني والصحيح المنع وهو مذهب سيبويه ^(٥) .
- ٨- أن تقع في موضع مجرور بالحرف نحو : قوله تعالى : " ذلك بأن الله هو الحق" ^(٦).
- ٩- أن تقع في موضع مجرور بالاضافة نحو قوله تعالى : " انه لحق مثل ما أنكم ^(٧) تنطقون " .

(١) المنكبات آية ٥١ .

(٢) الجن آية ١ .

(٣) الأنعام آية ٨١ .

(٤) فصلت آية ٣٩ .

(٥) الكتاب ج ١ ص ١٦١ .

(٦) الذاريات آية ٢٣ .

(٧) الحج ٦٤ الحج

وهذه المواضع التسعة ترجع الى ثلاثة أشياء :

أولها : أن تقع في موضع مصدر مرفوع .

وثانيها : أن تقع في موضع مصدر منصوب .

وثالثها : أن تقع في موضع مصدر مجرور .

وزاد ابن مالك في مواضع وجوب الفتح الوقوع بعد لولا ، ولو ، ومما

المصدرية .

وهذه المواضع الثلاثة راجعة الى ما تقدم لانها بعد لولا في موضع ^{لها} بالابتداء

والخبر محذوف على الصحيح ، ويعد لو في موضع رفع على الفاعلية بفعل

مقدر على المختار لا غناؤه من تقدير الخبر وابقاء لو على حالها من الاختصاص

بالفعل والتقدير : أي ولو ثبت أن كذا وهو مذهب الكوفيين والمبسر

والزجاج والزمخشري أو على الابتداء والخبر محذوف وهو مذهب سيبويه

وقيل لا حذف لانها سدت سد الجزأين ، وبعد ما التوقيتية في موضع

رفع بفعل مقدر تقديره في ما أكلتك ما أن في السطء نجط أي ما ثبتت

أن في السطء نجط . (١)

وهناك مواضع يجب فيها فتح ان وهي اذا وقعت تابعة للمواضع السابقة

او على البدلية او على العطف او على النعت او على التوكيد .

ويجوز فتح همزة ان وكسرها في كل موضع يجوز فيه تأويلها بمصدر وهم

تأويلها وذلك في المواضع الآتية :

١ - أن تقع خبر المبتدأ وهو قول أو في معنى القول ما يدل على لفظ القول

وخبر ان قول - أو ما في معناه - وفاعل القولين واحد نحو قولي اني أحمد

الله فالكسر على اعتبار جملة وقعت خبرا عن قولي : والتقدير قولي أنا أحمد

الله وتكون من باب الاخبار بالجملة .

والفتح على تقدير قولي حمدا لله ، فان كان المبتدأ غير قول أو ما في معناه

وجب الفتح مثل : على : أنى أزرع الأرض ، وإن كان خبراً غير قول
وجب الكسر مثل قولى انى مستريح ، وإن اختلف القائلان وجب الكسر مثل
قولى : إن محمداً يشكر الله .

٢- إذا وقعت بعد إذا القبحائية نحو استيقظت فإذا إن الشمس طالعة بفتح
إن وكسرها . فالكسر على اعتبار ط بعد إذا القبحائية جملة من مبتدأ
وخبر - والتقدير : فإذا الشمس طالعة ، والفتح على اعتبار ط بعد إذا
مصدراً مؤولاً من أن ومحمولياً في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف والتقدير
فإذا طلوع الشمس حاضر ، ويجوز أن يكون الخبر إذا القبحائية بناءً على
أنها ظرف والتقدير في الوقت أو في المكان طلوع الشمس .

٣- بعد فاء الجزاء أو الجواب نحو من يزرني فانه مكرم . فالكسر على اعتبار
إن مع محموليها جملة في محل جزم جواب الشرط والتقدير : فهو مكرم
والفتح على اعتبار أن ومحموليها : مصدراً : مبتدأ ، والخبر محذوف
والتقدير فأكرامه حاصل ، أو المصدر خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فجزاؤه
الأكرام وقد جاء بالوجهين قوله تعالى : كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه
من عمل منكم سوءً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم . (١)

فالكسر على جعل ط بعدها جملة تامة أي فهو مخفور ، والفتح على تقديرها
بمصدر مبتدأ وخبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فففرانه
حاصل أو فجزاؤه الففران .

٤- بعد أم نحو " أم انك ذاهب " رواه سيبويه بالكسر والفتح . فالكسر على
جعل أم حرف استفتاح والفتح على جعله بمعنى حقاً .

٥- بعد القسم إذا لم يوجد اللام في خبرها نحو أقسم إن الباغى هالك
وذلك بشرط تقدم فعل القسم نحو أحلف بالله إن زيدا قائم فالكسر على
جعلها جواباً للقسم والفتح على تقدير على وتكون متعلقة بفعل القسم . (٢)

(١) آية ٥٤ من سورة الانعام .

(٢) جنى الدانى في حروف المعانى ص ٣٩٢-٣٩٣ وتوضيح شرح ابن عقيل
ج ٢ ص ٨٦ - ٨٨ .

وأختلف في ان الواقعة بعد القسم نحو : والله أن زيدا قائم . فذهب
الفراء الى أنه لا يجوز الا الفتح توهماً بأن كونها جواباً يخرجها هـن
الصدارة وهذا ليس بصحيح لان الجواب منزلة الجملة المستأنفة ولو لم يكن
كذلك لم جاز دخول لام الابتداء على الجواب نحو قولهم : والله لزيد
قائم .

وذهب الكسائي الى جواز الفتح والكسر والمختار الفتح ، وذهب البصريون
الى وجوب الكسر وهو الصحيح لان جواب القسم انما هو جملة وتتحاب فيه
الجملة الفعلية والاسمية فينبغي أن تكون ان فيه مكسورة كما اذا وقعت في
صدر الكلام .^(١)

٦- بعد حتى نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل ، فالكسر على جعل حتى
ابتدائية والفتح على اعتبارها جارة أو عاطفة .

٧- بعد لا جرم فالفتح على أن جرم فعل والجملة من أن ومحموليها في موضع
رفع على الفاعلية وهذا هو مذهب البصريين ولا نافية وجرم فعل بمعنى
وجب أو حق وليست لا زائدة عندهم بل هي رد لط قبله . والكسر فهو ما
حكاه الفراء عن العرب : لا تينك^{لا جرم} ، ولا جرم لقد أحسنت فتنزلها منزلة اليمين .
ومذهب الكوفيين أن لا نافية^{لجرم} وجرم اسم لا وهي بمعنى لا بد ولا محالة وان
فتحت الهمزة^{لا} فهو عندهم على تقدير من ، أي : لا جرم من أن لهم النار .
وظاهر عبارة ابن مالك في التسهيل أن همزة ان اذا كسرت بعد لا جرم
فهى جواب قسم مقدر بعد لا جرم .^(٢)

(١) شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٤٦٠ . ونظر الهمع ج ١ ص ١٣٧ ،
والمقتضب ج ٤ ص ١٠٧ ، والرضى ج ٢ ص ٣٤٩ ، والتصريح ج ١ ص ٢١٩
والاصول لابن السراج ج ١ ص ٢٢٩ .

(٢) انظر جنى الداني ص ٣٩٤ - ٣٩٥ ، والكتاب ج ١ ص ٤٦٩ ، وأوضح
المسالك ج ١ ص ٢٤٧ ، ومعاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٨ ، والتسهيل
ص ١٥٤ ، والاصول ج ١ ص ٢٧٩ .

٨- بعد أمّا اذا جاء بعد ظرف أو مجرور نحو أمّا نى الدار فان زيدا قائم

فيجوز الكسر على تقدير : فزيد قائم ويتعلق المجرور بـ ط فى أم من معنى

الفعل ، ويجوز الفتح على تقدير فقيامه والمجرور فى موضع الخبر وزاد بعضهم ^{مره أخرى} فى موضع آخر أن تقع بعد مذ ومنذ والفتح بعد عط متفق عليه والكسر مختلف فيه .

وضح سيبويه وابن السراج بجواز الفتح وسكتا عن اجازة الكسر أو امتناعه

وضح الرضى بامتناع كسر ان بعد مذ منذ . وان جاز وقوع الجملة والمفرد

بعد هـ .

وضح الأخفش بجواز الكسر وأيده ابن عصفور لا . مذ ومنذ يليهـ الجملة (١).

ومعنى ان وأن التوكيد أى توكيد نسبة الخبر للمبتدأ وإزالة الشك فيها

أو الّا نكار عنها ، وتقدير النسبة فى ذهن السامع إيجابية أو سلبية ولذا

لا يؤتى بهـ اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه

غالباً فكلا الحرفين فى تحقيق هذا الفرض بمنزلة تكرار الجملة ويفيد ان ما

يفيده التكرار ومن هنا يبدو خطأ البلاغيين فى عدم استخدامهما الا حيث

يكون الخبر موضع الشك أو الّا نكار ، والتأكيد بهـ يدل على أن خبرهما

محقق عند المتكلم وليس موضع الشك ، والظاهر أن تأكيد النسبة تارة يكون

لدفع الشك فيها ، وتارة يكون لدفع الّا نكار عنها ، وتارة يكون لا ولا فالأول

مستحسن والثانى واجب ، والثالث لا ولا وهو عربى : لا أنه خير بليغ ولذا

لم يذكر أهل المصانى ولا ينافى كون المفتوحة للتأكيد أنها بمعنى المصدر

وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشئ بمعنى الشئ لا يلزم أن يساويه فى كل

ما يفيده . والتأكيد يكون فى الاثبات والنفى ويفيد ذلك قوله تعالى :

" ان الله لا يظلم الناس شيئاً " (٢) وقد تنصب الجزأين شذوذاً كما فى

(١) انظر جنى الدانى ص ٣٩٥ والجمع ج ١ ص ١٣٨ والرضى على الكافية ج ٢

ص ٣٥١ .

(٢) آية ٤٤ من سورة يونس .

المفتى . (١) كثر الشجر في بلاد السودان واليمن والنداء حصار حصار

الثالثة: ليت ولا تكون الا مخففة ومعناها التمني وهو الرغبة في تحقيق وحصول ^{المراد} شئ محبوب حصوله سواء كان تحققه ممكنا نحو ليت لي مالا فأحج أم غير ممكن نحو ليت الشباب يعود ولا يكون في أمر محتم الوقوع فلا يقال ليت غدا يجيء والتمنى معنى انشائي طلبى ولهذا كان الاسلوب الذى تتصدره ليت انشائيا طلبيا . (٢)

وتعلق التمنى بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ويجب فى التمنى اذا كان متعلقه ممكنا أن لا يكون لك توقع وطماعية فى وقوعه ولا صار ترجيا والتمنى والترجى متباينان لان الترجى لا يكون الا فى الشئ الممكن والتمنى يكون فيه وفى الممتنع . قال ابن هشام : وأما قول فرعون (لعلى) أبليسغ الاسباب ، أسباب السطوات) . (٣)

فجهل منه أوافك ويجوز اقتران ليت بأن فتقول ليت أن زيدا قائم على حذف الخبر حذف لا زط أو على سد أن مع اسمها وخبرها مسد اسم ليت وخبرها كط جاز علمت أن زيدا قائم . (٤)

وليت تنصب الاسم وترفع الخبر وأجاز الفراء نصب الجزأين بهما دون أخواتها وأجاز بعض أصحابه فى الأحرف الستة ونقل بعضهم عنه اجازة ذلك فى لعل ولأن . (٥)

الرابعة: لعل ولا تكون الا مشددة على اختلاف لغاتها ومعناها الترجى وهو

(١) انظر الصبان ج ٢ ص ٢٧٠ . والفاكهى على القطار ج ٢ ص ٢٥٥ والمفتى

ج ١ ص ٣٦ .

(٢) الصبان ج ٢ ص ١٧١ .

(٣) ٢٦ - ٢٧ عاشر

(٤) انظر الخلاف فى هذه المسألة الرضى على الكافية ج ٢ ص ٣٤٧ .

(٥) انظر جنى الدانى ص ٤٥٨ ، ومبحثان ص ٣٧٦ / ٣٨٠ ، والرضى

ج ٢ ص ٣٤٧ .

مَوْجُ حصول أمر مرغوب فيه ، فيه ميسور التحقق وقيل توقع المحبوب المستقرب حصوله نحو لعل الله يرحمنا ، وقيل معناه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ويدخل فيه الشيع لا نه ارتقاب المحبوب ولا شفاق لا نه ارتقاب المكروه والمخوف ، وقد تكون للاشفاق . ولا شفاق لا يكون الا في الامر المكروه المخوف كقوله تعالى : (لعلك باخع نفسك)^(١) . ولا شفاق ان عدى بمن كان بمعنى الخوف واذا عدى بعلى كان بمعنى الصطف^(٢) . وقد تكون للتعطيل عند الكسائي والأخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر^(٣) أى لكى يتذكر وهذا عند الجمهور للترجى ، وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين نحو قوله تعالى : " وما يدريك لعله يزكى "^(٤) أى جواب هذا السؤال ولا سلوب التى تنصده لعل انشائي غير طلبى فهى وليت للانشاء مع اختلاف نحوه دون باقى أخواتها .

والأصل فى الترجى أن يكون راجعا الى التكلم لان الالفاظ وضعت لاداء المعانى القائمة بنفس المتكلم وقد يرجع الى المخاطب لتبليسه بالكلام التلبيس التام كالواقعة فى القرآن ، ولعل الواقعة فى القرآن للرجاء ولا شفاق المتعلقين بالمخاطب لا بالله تعالى عن ذلك .^(٥) وقد تقدم كون لعل من حروف الجر .

الخامسة : لكن بتشديد النون وهى التى تعد من أخوات ان فى العمل أما المخففة النون فليست من أخوات ان ولا من النواسخ رغم الاتفاق مع المشددة فى المعنى ، ومعنى لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام ينفى ط يتوهم منه

(١) آية ٢ من سورة الشعراء .

(٢) انظر الفاكهى على القطر مع ياسين ج ٢ ص ٢٧ - ٢٨ .

(٣) آية ٤٤ من سورة طه .

(٤) آية ٣ من سورة عبس

(٥) انظر الكتاب ج ٣ ص ١٨٨ ، والمقتضب ج ١ ص ١٢٣ ، والأطلس

لابن الشبحرى ج ١ ص ٥٠ - ٥١ .

ثبوته أو اثبات ط يتوهم منه نفية نحو : زيد شجاع لكنه بخيل واستعمال لكن في الاستدراك هو الاعم الاغلب ومن الجائز استعماله في بعض الاحيان لمجرد تأكيد المعنى نحو قولك : (لو اعتذر المسئ لتناسيت اساءته لكنه لم يعتذر . فهي هنا لتأكيد عدم الاعتذار وهو مفهوم بدونها من كلمة لوالتي تفيد نفى معنى الكلام المثبت بعدها . (١)

ولا تقع لكن الا بين متنافيين من الكلام بوجه ط . فان كان ط قبلها نقيضا لط بعدها نحو : " قام زيد لكن عمرا لم يقم ، أو ضدا نحو : " ط أحمر لكن أصفر ، جاز بلا خلاف وان كان خلافا نحو : " ط أكل لكن شرب ففيه خلاف والظاهر الجواز فان كان وفاقا لم يجز باجماع . وقال الزمخشري : لكن للاستدراك توسلها بين كلامين متغايرين في المعنى نفيا وإيجابا فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي وذلك قولك : ط جاءني زيد لكن عمر جاءني . وجاءني زيد لكن عمرا لم يجرى . . . والمتغاير في المعنى بمنزلة في اللفظ كقولك : فارقني زيد لكن عمرا حاضر ، وجاءني زيد لكن عمرا غائب . (٢)

السادسة : كأن بفتح الهمزة وتشديد النون ومعناها تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به هذا الخبر تشبيها مؤكدا نحو كأن زيدا أسدا والأصل ان زيدا كأسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء وفتحت الهمزة للجاء ثم صارا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه ، أطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا وظرفا أو فعلا كانت للظن . قال الكوفيين وترد للتحقيق والصحيح : أنها لا تكون الا للتشبيه ولا للتقريب ^{نحو} ^{غيره} وطأهم خلاف التشبيه فمؤول به . وجملة معاني كأن أربعة التشبيه والتحقيق - والشك بمنزلة ظن - والتقريب . (٣)

وهذه الحروف الستة تسمى الاحرف المشبهة بالافعال وهي ترفع الاسم وتنصب

(١) الخضرى ج ٢ ص ١٢٨ والفاكهى ج ٢ ص ٢٧ .

(٢) الفصل ص ١٣٩ وجنى الدانى في حروف المعانى ص ٥٥٥ .

(٣) انظر جنى الدانى ص ٥١٨ - ٥٢١ .

الخبر عند البصريين ، وقد سبقت الإشارة الى الخلاف في عملها في الخبر في القاعدة الثامنة ، وشروط عمل هذه الحروف أن لا تتصل بها ط الزائدة وتسمى ط الكافة وأن لا يكون اسمها من الكلمات التي تلازم استعلا واحدا وضبطا واحدا لا يتغير الكلمات التي تلازم الرفع على الابتداء وأن لا يكون اسمها من الكلمات اللازمة للصدارة في جملتها ، ويشترط في خبرها أن لا يكون انشائها الا الانشاء المشتمل على نجم ونفس وأخواتها ممن أفعال المدح والذم ، وقد تقدمت شروط التراسخ العامة .

والأصل في خبر هذه الحروف أن لا يكون مؤخرا عن اسمها ط لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا في موضعين :

الأول : اذا لزم من تأخره عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو ان في السدار صاحبها ، ولحل في المدينة واليهما .

الثاني : اذا كان الاسم مقترنا يلام التأكيد نحو ان في ذلك لصبرة .

والحاصل أن للخبر ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه على الاسم :

الحالة الأولى : وجوب تأخيره اذا لم يكن شبه جملة .

والثانية : وجوب تقديمه اذا كان شبه جملة وكان الاسم مشتملا على ضمير يعود على بعض الخبر .

الثالثة : جواز الامرين اذا كان شبه جملة غير ط تقدم ولم يمنع من التقدم طنع . (١)

السابعة : لا التي لنفي الجنس أي نفي حكم الخبر من جنس الاسم ، ويقصد

بها التنصيص على استنفراق النفي للجنس كله وذلك لوقوع اسمها وهو نكرة

في سياق النفي والنكرة في سياق النفي تفيد العموم وتسمى أيضا لا التبرئة

لأنها تدل على تبرئة الجنس عن الخبر وتعمل عمل ان بالشروط التالية :

١ - أن تكون نافية للجنس نفا لا احتمالا والمنفى بها حكم الخبر من الجنس .

٢- أن لا تدخل عليها حرف الجر .

٣- أن يكون اسمها نكرة متصلا بها .

٤- وأن يكون غيرها متأخرا عن اسمها .

فان فقد شرط من هذه الشروط بأن تكون لا غير نافية بأن كانت زائدة أو ناهية أو كانت نافية للوحدة فلا تعمل عمل ان وكذا ان كان اسمها معرفة أو نكرة منفصلا منها أهملت ووجب تكرارها نحو: لا زيد في المدرسة ولا خليل ولا عندى رجل ولا امرأة ، وكذا ان دخل عليها حرف الجر فيبطل عملها ويحرب ما بعدها مجرورا به نحو : ركب الجواد بلا سرجه .

وانط لزم كون اسمها نكرة فلاجل أن تدل بوقوعه فى سياق النفي على العموم وانط لزم تنكير الخبر فلاجل عدم الاخبار بالمعرفة من النكرة فلو دخلت على اسم معرفة أو فصلت عنه وجب اهلالتها وتكرارها نحو: لا خليل خليل فى المدرسة ولا محمد ولا فى البلد سعد ولا صفية ، واذا كانت المعرفة مؤولة جاز نحو لا حاتم عندنا أى لا كريم عندنا . (١)

واسم لا ثلاثة أنواع :

١- مفرد وهو ما ليس مضافا ولا تشبيها بالمضاف فيشكل المثنى وجمع المذكر وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم فكلها من قبيل المفرد وكلها تعنى على ما كانت تنصب به من فتحة أو ما ينوب عنها كالياء فى المثنى والجمع ، والكسرة فى جمع المؤنث السالم وانط بنى لتضمنه معنى من الاستخراكية وتقول لا سيف أقطع من الحق ولا حقوق الا بالعدل ، لا رجلين عندنا ولا مسلمين فى الجاهلية ، ولا لذات باقية وذهب الزجاج والسيرافى الى أن فتحة المفرد فتحة اعراب وأن تنوينه حذف تخفيفا وهو ضعيف .

٢- المضاف نحو: لا غلام رجل حاضر ولا يكون المضاف اليه الا نكرة .

٣- شبيه المضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه مرفوعا كان أو منصوبا

(١) انظر الفاكهى على القطر مع حاشية ينس ج ٢ ص ٤٤ - ٤٥ .

أو مجرورا على غير جهة المصطفى أو الاضافة مثال المرفوع لا حسنا حلقه مكروه
ومثال المنصوب لا طالعا جبلا حاضر ، ولا راكبا فرسا فى الطريق ، ومثال
المجرور لا وأثنا بالله ضائع والمضاف والشبيه بالمضاف يحريان وجوبا ^(١) بالنصب
وحكم خبر لا الرفع عند ابن طالك وجماعة منهم الا غش ولو ركبت مع الاسم

وكذا عند سيبويه حالة عدم التركيب وانما الخلاف بينهم فى عملها ~~بالاصح~~
فى حالة التركيب ~~فغير مسبوقة~~ برفعه ~~بأسرها~~ لانه مرفوع ~~بالا~~ لا يرفع
تقديرا لان لا طل ضعيف فلم تنسخ حكم الا بتداء الا لفظا وهو باق تقديرا
ولذا يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فتنسخه لفظا ومحلا لقوتها . ^(٢)

وقول النحاة مذهب سيبويه أن لا واسمها المفرد فى موضع رفع بالا بتداء فلا
يخفى ط فيه من التسامح فى التعبير حيث نسبوا الحكم الثابت للا فقط
لمجموع لا واسمها لانها لم كانت كالجزء من الاسم من حيث عدم الفصل نسبوا
الى المجموع وهذا هو الحكم الاول لخبر لا .

والثانى : عدم جواز تعدده .

والثالث : وجوب حذفه عند التميميين ، وكثرة الحذف عند الحجازيين اذ دل عليه
دليل مقالى كالواقع فى جواب الاستفهام ، أو حالى بأن دل عليه السياق
نحو (فلا فوت) أى لهم .

والرابع : عدم جواز اقترانه بلام التوكيد . ^(٣)

الضرب الثالث : من الحروف العاملة هى الرافعة للاهم والناصبة للخبر وهى
المحمولة على ليس لمشابتها لها فى نفي الحال والجهود والدخول على
الجمل الاسمية ، وهذه الحروف هى (ط ولا) فى لغة الحجاز بشروط
(و ان) فى لغة أهل العالية بشروط (لات) فى لغة الجميع بشروط .

(١) الصبان على الأشمونى ج ٢ ص ٥ - ٦ .

(٢) انظر الكتاب ج ٢ ص ٤٧٤ ، الأملى الشجرية ج ٢ ص ٢١٩ ، الانصاف

ج ١ ص ٢٨٦ ، والتصريح ج ١ ص ٢٣٥ وشرح المفصل ج ١ ص ٢٥٥ وج ٨ ص ١٠٤

- ١٠٨ والرضى ج ١ ص ٢٥٥ .

(٣) انظر الأشمونى مع الصبان ج ٢ ص ٦ . و قد رتب الطلوع ٤٩

فما تفيد نفى المبنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق وتعمل عمل
ليس عند الحجازيين ^{أرهم} بطلان شرط لان عملها على خلاف الأصل :

الشرط الأول : أن لا تزداد بعدها ان ولا بطل عملها وجوبا عند البصريين نحو
" ما زيدا قائم لا نبيا محمولة على ليس في العمل وليس لا يقتضئ اسمها بأن
فبعدت عن الشبه وأما عند الكوفيين فط لا تعمل مطلقا وط بعدها مبتدأ
وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض . وذكر وفي علة هذا الشرط أن عملها
ضعيف فلا يحتمل منه مع وجود الفصل عن المعمول .

الشرط الثاني : أن لا ينتقض نفيها بالا فان انتقض النفي بالا نحو : قوله تعالى :
" وط محمد الا رسول (١) . بطل عملها لبطلان معنى ليس ونقل عن يونس
ابن حبيب اعطال ما في الخبر الموجب بالا ووافق ابن مالك يونس على اجازة
ذلك واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر : (٢)

وط حق الذي يعضوا نهارا ويسرق ليله الا نكالا
ويقول الآخر : (٣) وط الدهر والاشجونا بأهله وط صاحب ^{المجاهد} العلجات الا معذبا
قال ابن مالك : وط خترته من حمل الا متجوننا ولا نكالا على ظاهره من
النصب بط هو مذهب الشلويين في تعليقه على المنصل ، ومذهب الجمهور
وجوب رفعه ، وقد أول قوله : (الا نكالا على تقدير ينكل نكالا فيكون مثل
ما زيدا سيدا ، وأول (الا متجوننا) ^{منجونا} على أن المتقدير وط الدهر الا يد ورد وان
منجنون وهو الد ولا ب . ثم حذف الفعل والمضاف وأقيم المضاف اليه مقامه

(١) آية ٤٤ : من آل عمران .

(٢) البيت لمفلس بن لقيط . انظر جنى الداني ص ٣٢٧ والمساعد ج ١ ص ٢٨٠ .
ويعضو معناه يفسد وقيل يعتو بالمشاة القوفية اي يستكبر وكلا الروايتين
تناسبان المعنى .

(٣) البيت لاحد بني سعد . انظر المفنى ج ١ ص ٧٦ ولتصريح ج ١ ص ١٩٧
والخرانة ج ٢ ص ١٢٩ والمنجنون الد ولا ب الذي يستقى عليه .

وقيل : ان متجنونا اسم فى موضع الحال والخبر محذوف تقديره : وما الدهر موجود الا على هذه الصفة أى مثل المتجنون وقيل : ان متجنونا منصوب على استقار الخافض أصله وما الدهر الا كمجنون وهو مذهب ابن باب شاذ^(١) وهو فاسد لان هذا المجرور فى موضع رفع فلو حذف منه حرف الجر رفـع وقيل : ان متجنونا مفعول لفعل محذوف ، أى : يشبه ، وأول قوله : الا معذبا على تقدير الا يعذب معذبا ومعذب هنا مصدر بمعنى التعذيب مثل ممزق . وقيل ان البيت شاذ لا يقاس عليه .

الشرط الثالث : أن لا يتقدم خبرها أو معموله على اسمها وهو غير ظرف ولا جاز ومجرور ، فلو قدم الخبر نحو ما مسيء من أعتب بطل عملها لانها ما مل ضعيف ولا قوة لها على شئ من التصرف ولذا لم تعمل حال تقدم الخبر فكذلك ان تقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا مجرور بطل عملها وجوبا لضعفها فى العمل .

هذا ومذهب الجمهور وأجاز بعضهم نصب الخبر المقدم على الاسم ونسب الرضى هذا المذهب الى الربيعي^(٢) . وقال الجرمي : انه لغة وحكى ما سميئا من أعتب ونسبه ابن مالك الى سيويه ، لكن سيويه حكاه عن غيره حيث قال : واذا قلت : ما متطلق عبدالله ، وما مسيء من أعتب رفعت ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا كما أنه لا يجوز أن تقول : ان أخوك عبدالله

(١) هو الحسن بن ماهر بن أحمد بن باب شاذ ولد فى مصر ورحل الى بغداد وأخذ من نحائها وعلائها من مصنفاته المقدمة المحسبة ، وشرح الجمل للزجاجي ، توفى سنة ٤٦٩ هـ وترجمته فى انباه الرواه ج ٢ ص ٩٥ والبغية ص ٢٧٢ .

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى الربيعي نسبة الى ربيعة ، أخذ عن السيرافى ببغداد ، ثم ارتحل الى شيراز فلام الفارسي عشرين عاما ثم آب الى بغداد وتصدر الافادة ، توفى ببغداد سنة ٥٢٠ هـ .

- على حد قولك - : ان عبد الله أخوك لانها ليست بفعل وأط قول الفرزدق (١)

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریش وأذ مثلهم بشر
فقد أنكر الجمهور رواية النصب بل الثابت عندهم رواية الرفع على أنه خبر
مقدم ، والبيت شاذ عند سيبويه ومن النحاة من غلطاً الفرزدق في هذا
البيت وقالوا إن هذا غلط منه لانه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجازيين
فلم يحرف شروط محلها لانهم لا يستطيعون ما إذا تقدم خبرها (٢)
وبعض النحاة فصل المسألة . فقال : إن كان خبراً ظرفاً أو جاراً ومجروراً
جاز توسيطه مع بقاء العمل لكثرة التوسع فيه كما تحصل إن وأخواتها ويحكم
على محلها بالنصب وإن كان غير ذلك لم يحز وهو ما اختاره ابن عصفور .
والشرط الرابع : أن تؤكد بمثلها فان أكدت نحو ما يزيد قائم ، وجب الرفع عند
عامة النحويين البصريين وأجاز النصب جماعة من الكوفيين (٣) .

وأما لا فتعمل عمل ليس بأربعة شروط :

أحدها : أن تكون اسمها وخبرها نكرتين لانها لنفي الجنس راجحا ونفي الوحدة
المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات أنسب فلا تعمل في معرفة ، وربط عملت
في اسم معرفة شذوذا وقد اضطربت كلمة النحاة في هذا الموضوع فمنهم من
منع أن يكون اسم لا النافية العاملة عمل ليس معرفة وحكم بأن ما جاء عن العرب
الذين يصح الاستشهاد بكلامهم ما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مقول وما ورد
عن لا يجوز الاستشهاد بكلامهم كأبي الطيب المتنبى فهو غلطاً وهذا هو
مذهب جمهور النحاة ، ومنهم من أجاز القياس على ذلك ومع هذا يعترف
بأن الأكثر الا شهر أن يكون اسمها نكرة ومنهم ابن جنى وابن الشحرى .

(١) محل الشاهد قوله ما مثلهم بشر فاعل ما عمل ليس مع تقدم خبرها على
اسمها .

(٢) انظر جنى الدانى في حروف المعانى ص ٣٢٥ - ٢٨ والكتاب ج ١ ص ٢٨
- ٢٩ والتصريح على التوضيح ج ١ ص ١٩٧ والتسهيل ص ٥٦ - ٥٧ والرضى

ج ١ ص ٢٦٧ .

(٣) انظر الجمع ج ١ ص ١٢٤ .

واضطربت كلمة ابن مالك كما صرح بذلك ابن عقيل في شرح الالفية والأشموني
فأنهط قالا : ان ابن مالك أجاز في شرح التسهيل مجيء اسم لا معرفة
وحكم في شرح الكافية بشذوذه وتأول ما جاء عن العرب . والبيت المقيس
عليه بيت النابغة الجعدي . (١)

وحلت سواء القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا
وأو البيت في شرح الكافية فقال يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوعا بفعل ضمير
ناصب لباغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفصل برز الضمير
وانفصل وذكر وجهها آخر غير هذا . (٢) وصرح في التسهيل بالنندور والنادر
لا يقاس عليه وقد قاس المتنبي عليه حيث قال :

اذ الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا الطل باقيا
وليس الأمر كما قال ابن عقيل والأشموني لان ابن مالك لم تضرب كلمته في
هذا الموضع بل كلامه في عامة كتبه على أن مجيء اسم لا النافية العاملة عمل
ليس معرفة شاذ وفي الواقع أن الأمر ليس من الشذوذ في شيء بل هو قليل
كما هو مذهب ابن جني وابن الشحري لانه قد جاء في جملة صالحة من
الشعر فمنها البيت السابق ومنها قول الشاعر : (٣)

أنكرتها بعد أعوام مضى لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

(١) البيت من شواهد ابن مالك في العمدة ج ١ ص ٢٨ وشرح الكافية

ج ١ ص ٤٤٠ والسيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٧ والاطلي الشجرية ج ١
ص ٢٨٢ ، والنابغة هو قيس بن عبدالله الصحابي .

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ج ١ ص ٤٤١ والتسهيل ص ٥٧ ولاشموني

ج ١ ص ٢٥٣ وابن عقيل مع الخضرى ج ١ ص ١٢٢ .

(٣) والبيت لم يحرف قائله والمعنى : يصف دارا يلتقى أحبابه فيها قبل

مضى أعوام بأنه لم مربها لم يعرفها لتغيرها وذهب معارفها

والشاهد في قوله لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا .

والشرط الثاني : أن لا ينتقض نفيها بالا أو بابدال موجب من خبرها فلا تقول
لا رجل الا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه .

والشرط الثالث : أن لا يتقدم خبرها ولا معمولها غير الظرف على اسمها .

والشرط الرابع : أن لا تدل بنفسها على نفي الجنس نصا ويحذف خبره غالبا
والخلاصة : اختلف العلماء في اعمال لا على أقوال :

الأول : وهو المشهور أنها تعمل الحاقا بليس بالشروط المذكورة .

الثاني : أنها تعمل أصلا ويرتفع ما بعدها بالا ابتداء ولا ينتصب أصلا وعليه الأخفش
والمبرد والرضي . فقد أنكر الرضي فقال : (والظاهر أن لا لا تعمل عمل

ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر
ليس^(١) وقد ذهب ابن مالك في التسهيل الى أن عمل لا عمل ليس كثيرا .

والقول الثالث : أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخبر
شيئا وعليه الزجاج والسمع يرد هذا عليه .

ثم ان اعمالها عمل ليس خاص بلغة معينة وقيل بنو تميم لا يعطلونها وغيرهم
يعطلها ويرى الزمخشري أن أهل الحجاز يعطلونها دون ذلك .^(٢)

والحق أن عمل (لا) قليل .

وما ان النافية فتعمل عمل ليس عند أهل العالية^(٣) بشرط حفظ النفي

والترتيب واعمالها نادر وذهب الفراء وأكثر البصريين والمخاربة الى المنع

وأجاز اعمالها الكوفيون وابن السراج ، والفارسي والمبرد ، وابن جني

وابن مالك . والصحيح اعمالها لمشاركتها لما في النفي الحالي ولو ردد -

السطع باعمالها كقولهم :

(١) انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١١٢ .

(٢) انظر المهمج ج ١ ص ١٢٥ .

(٣) والمراد بها ما فوق نجد الى أرض تهامة والى مروة مكة وما والاها

القاموس ج ٤ ص ٣٦٥ .

ان هو مسئوليا على أحد الا على أضف المجانين
ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز اعطالها وظاهر كلام سيبويه عدم جواز اعطالها
، ونقل السهيلي أيضا عن المبرد المنع وعكس ذلك النحاس ، ونقل
ابن مالك عن سيبويه والمبرد الا جازة ، فسيبويه لم يصح باعطال ان النافية
أواعطلها وقد تأول النحويون ما ورد من الكلام عليها في الكتاب ، وأما
المبرد فقد أجاز اعطالها في المقتضب ونقل المنع عن سيبويه فقال : (وكان
سيبويه لا يرى فيها الا رفع الخبر لأنها حرف نفى دخل على الابتداء وخبره
كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره وذلك كذهب بنى تميم في ما وغيره يجيز
نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك في ما وهذا هو القول . (١)

والصحيح جواز اعطالها لثبوته نظما ونثرا فمن النثر قولهم : ان أحد خير من
أحد الا بالعافية . وقال اعرابي : ان قاطع يريد ان انا قاطع وعلى ذلك
خبر ابن جني قراءة سعيد بن جبير : " ان الذين تدعون من دونه عبادة
أمثالكم " . (٢) ومن النظم البيت السابق . (٣)

ان هو مسئوليا على أحد الا على أضف المجانين
وأما لا فتعمل عمل ليس عند جميع العرب بشرطين أن يكون اسمها وخبرها
من أسماء الاحيان أو الزمان كالحين والساعة بحيث يكونا بلفظ واحد وأن يكون
أحدهما محذوفا والغالب كونه المرفوع نحو (ولا حين مناص) . (٤) أي ليس

(١) انظر الكتاب ج ١ ص ٤٧٥ و ~~ج ١ ص ٣٠٤~~ والمقتضب ج ١ ص ٣٠٤ و ج ٢

ص ٣٦٢ ، والأصول ج ١ ص ٩٥ ، والتصريح ج ١ ص ٢٠١ ، والهمع

ج ١ ص ١٢٥ و شرح المفصل ج ٨ ص ١١٣ ، والرضي ج ١ ص ٢٧٠ .

(٢) الاعراف آية ١٩٣ ، ويراجع المحتسب ج ١ ص ٢٧٠ .

(٣) والبيت تأثله لم يعرف . انظر التصريح ج ١ ص ٢٠١ ، وهو من

شواهد ابن مالك في العمدة ج ١ ص ٢٨ ، وشرح الكافية ج ١ ص ٤٤٧

والسيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) آية ٣ من سورة ص .

الحين حين فرار .

واختلف النحاة في لات فقل لا عمل لها . ونقل ابن السراج عن الأخفش أن لات لا تعمل شيئا في القياس لأنها ليست بفعل فان كان ط بعدها رفعا فهو على الابتداء ولم تعمل لات في شيء رفعت أو نصبت . (١)

ثم اختلف النقل عنه اذا كان ط بعدها منصوبا فقل تحمل عمل لا النافية للجنس أو عمل ان والخبر محذوف وقيل لا تحمل شيئا والنصب بفعل مضمرة وذكر السيرافي أن المرفوع بعد لات في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء وأن المنصوب منصوب بعدها باضطرار فعل وكلام الأخفش في معاني القرآن موافق لكلام سيديويه في أن لات تعمل عمل ليس . (٢)

وقال سيديويه ومن وافقه : ان لات تعمل عمل ليس وهي على هذا لا التشبيهة بليس زيدت عليها التاء وعند الأخفش لا النافية للجنس زيدت عليها التاء . (٣)

الضرب الرابع : من الحروف العاملة حروف تنصب الافعال وهي : أربعة أحرف : أن ، ولن ، واذن ، وكى . هذا عند البصريين وأما عند الكوفيين فالنواصب كثيرة عندهم . هضم الأربعة وجميع الحروف التي أضمر عمل فيهم المفسر البصريون بعدها أن والمضارع وأما أن فشرط النصب بها المضارع أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن فانها حينئذ مخففة من الثقلية وأما اذا تقدم عليها ط يفيد الظن فيجوز فيها الوجهان أن تكون مخففة من الثقلية ، ويجوز أن تكون ناصبة للمضارع وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم ولذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : (ألم أحسب الناس أن يتركوا) هذا عند عدم الفصل بينها وبين الفعل واختلفوا في قوله تعالى :

(١) الأصول ج ١ ص ٩٧ والكتاب ج ١ ص ٥٨ .

(٢) انظر الكشف ج ٤ ص ٥٩ وملاء ط من به الرحمن ج ٢ ص ٢٠٩ ، البحر

المحيى ج ٧ ص ٣٨٤ والصحاح ج ١ ص ٣٦٥ ، والرضي ج ١ ص ٣٧١

والأصول لابن السراج ج ١ ص ٩٧

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٨ . وجه الداعي ٤ ٤٥

(وحسبوا أن لا تكون فتنة) ^(١) فقرر بالوجهين . وأما إذا أول العلم

بخيره فاجازه قوم ومنعه آخرون ولا قول فى أن الواقعة بعد العلم ثلاثة :

القول الأول : المنع مطلقاً أول أو لم يؤول وهو قول المبرد . .

القول الثانى : الجواز مطلقاً وهو قول الفراء وابن الانبارى .

القول الثالث : التفصيل ان أول جاز نصب المضارع به بأن ولا فلا يجوز وهذا

قول الجمهور .

وأجرى سيبويه ولا غش أن الواقعة بعد مادة الخوف مجراها بعد العلم

نحو غشت أن لا تفعل ، وخشيت أن تقوم والأصح فى أن الواقعة بعد

الخوف والشك جواز الرفع وذهب الفراء الى تعيين النصب واختاره المبرد .

ومن شروط النصب بأن كونها مصدرية لا زائدة ولا مفسرة ولا اسميه بمعنى

أن ، فالزائدة هى التالية للظ نحو فلت أن جاء البشير ، أو الواقعة بين

الكاف ومجرورها نحو قول الشاعر : ^(٢)

ويوماً توافقنا بوجه مقسم كأن طيبة تصلى الى وارق السلم

وبين لفظ القسم ولو نحو أقسم أن لو كنت ناجحاً لسرت به أو لكان خيراً

والمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، نحو قوله تعالى

" وأوحينا اليه أن اصنع الفلك " ^(٣) ولا يقع بعد صريح القول خلافاً لبعض

(١) آية ٧١ من سورة الطائدة .

(٢) اختلفوا فى نسبة البيت فقيل هو للباغت أو باعث بن صريم اليشكرى وقيل

هو لارتم بن علباء ، وقيل هو لعلباء بن أرقم ونسب أيضاً الى كعب

ابن أرقم اليشكرى ، والمقسم الجميل ، تعطو وتتناول وصف امرأة حسنة

الوجه فشبهها بظبية تأتى الشجر الكثير الاوراق فتتناول منه ما تشاء

وذلك أدمى لسمتها وتطام خلقها .

(٣) آية ٢٧ من سورة المؤمنون .

النحاة حيث أجازوا وقوعها بعد صريح القول ، ويقول ابن عصفور لا تقنع أن
المفسرة إلا بعد القول وما في معناه .^(١)

ولها شروط : أحدها أن تسبق بجملة فلذا غلط من جعل منه قوله تعالى وآخر
دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ^(٢) والثاني : أن تتأخر عنها جملة
فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهب بل يجب الاتيان بأى أو ترك حرف التفسير
فلا فرق بين الجملة الفعلية كما تقدم وبين الاسمية نحو كتبت اليه أن ط أنت .
والشرط الثالث : أن يكون فى الجملة السابقة معنى القول والرابع : أن لا يكون
فى الجملة السابقة أحرف القول فلا يقال قلت له أن افعل لان الجملة
خلصت للحكاية دون أن . فقد أثبت البصريون أن التفسير به وأنكر الكوفيون
كون ذلك من معانيه وهى عندهم الناصبة للفعل وليس بصحيح لانها غير
مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح أن تكون كمصدرية إلا بتأويلات بعيدة ومن
شروطها أيضا : أن لا تتعلق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على
غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية فى قولهم : كتبت اليه بأن قم لانها معمولة
لحرف الجر .

وأما لن فهى حرف نصب ونفى تخلص المضارع للاستقبال .

ونفى لن للفعل فى الزمان المستقبل على جزئين :
نفا

الأول : أن يكون لهذا النفى غاية ينتهى اليها كقوله/نبح عليه عاكفين حتى يرجع
الينا موسى ^(٤) . وقوله تعالى : (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى) ^(٥) .

(١) انظر المجمع ج ٢ ص ١٨ والتصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٣٢ وشرح الجمل

ج ٢ ص ٤٨٣ والكتاب ج ٣ ص ٤٨٤ والمقتضب ج ١ ص ٤٩٩ وج ٢ ص ٦٦٩-٦٦٢
وشرح الرضى ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٢) آية ١٠ من سورة يونس وأن فى الآية وقعت خبر للمبتدأ .

(٣) انظر المجمع ج ٢ ص ١٨ والمطالع السعيدة ج ١ ص ٤٨٣ .

(٤) آية ٩١ من سورة طه .

(٥) آية ٨٠ من سورة يوسف .

والثانى : أن يكون نفى لن مستمرا الى غير غاية نحو قوله تعالى : " لن يخلقوا ذبابا " ^(١) لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم اياه محال ، ونسب ابن طاك والمرادى وابن هشام وغيرهم الى الزمخشري القول بافادة التأييد فى كتابه الا نموذج وهو (الكتاب) الذى لخص فيه الفصل وليس هذا الكلام فى النسخة التى بين أيدينا وفيه : (لن نظيرة لا فى نفى المستقبل ولكن على التأكيد) ، ولكن شارح الأنموذج وهو الاردبيسى قال فى شرح هذه العبارة وفى بعض النسخ : التأييد بدل قوله التأكيد ولكن يظهر من كلام الزمخشري فى تفسيره الكشف ما يفيد أن التأكيد معناه التأييد والاستحالة ^(٢) حيث قال فى تفسيره الآية السابقة فى سورة الحج : لن أخت لا فى نفى المستقبل الا أن لن تنفيه نفيا مؤكدا وتأكيده ههنا دلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل مناف لا حوالهم . وقال فى موضع آخر فى قوله تعالى : " وأوحى الى نوح أنه لن يؤمن من قومك (الآية) لن يؤمن (اقنط من ايمانهم وأنه كالحال الذى لا تعلق به للتوقع . هذا وقد صرح ابن جحيش فى شرح الفصل بأن لغة تفيد التأييد وطول المدة . ^(٤)

والخلاصة : أن لن لا تفيد التأكيد ولا التأييد عند الجمهور لانه لو كانت للتأييد لم يقيد باليوم فى قوله تعالى : (ولن أكلم اليوم انسيا) ^(٥) ولو كانت للتأكيد لكان ذكر الابد فى قوله تعالى : (ولن يتمنوه أبدا) ^(٦) تكرارا ولأصل عدمه .

(١) جزء من آية ٧٣ من سورة الحج .

(٢) انظر الا نموذج ص ١٠٢ مع نزهة الطرف والكشاف ج ٣ ص ٢٢ وج ٢

ص ٢٦٨ ، وجنى الدانى مع التعليق ص ٢٨٤ .

(٣) آية ٣٦ من سورة هود .

(٤) انظر شرح الفصل ج ٨ ص ١١٢ .

(٥) آية ٢٦ من سورة مريم .

(٦) آية ٩٥ من سورة البقرة .

وأما اذن فقد اختلف النحاة فى كونها اسما أو حرفا وفى اعطائها وفى معناها .
أما الخلاف فى اسميتها وحرفيتها ففى ذلك قولان :

الأول : أنها اسم وأصلها اذا الظرفية التى تضمنت معنى الشرط فاذا قيل لك
سأزورك فقلت فى جواب هذا الكلام اذن أكرمك فاصل كلاك : اذا زرتنى
أكرمك فجمة زرتنى الواقعة بعد اذن فى محل جر باضافة اذا اليها وقد
حذفت هذه الجملة وهوى عنها تنوين اذا وحذفت الالف للتخلص من التقاء
الساكنين ، وقالوا ان ناصب المضارع هو أن المصدرية مضمرة وأن صلتها
فى تأويل مصدر يكن فاعلا لفعل محذوف ولتقدير اذن وقع اكرامك أى اذا-
زرتنى وقع اكرامك . وهذا قول جماعة من الكوفيين .

وقيل أصلها ان بسكون ال ذال وهو الظرف المختص بضمها بالزمان الماضى
ثم حذفت الجملة التى تضاف اليها ان وهوى عنها التنوين ثم فتحت ال ذال
ليكون فى صورة ظرف منصوب ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة بعد ما كان مختصا
بالماضى وضمن معنى الشرط وهذا ما اختاره الرضى حيث قال : (الذى يلح
لى نى اذن ويغلب فى ظنى أن أصله ان) الى آخره تقدم .^(١)

القول الثانى : أنها حرف وهو قول جمهور النحاة وهذا هو الراجح عندى لأن القول
باسميتها يحتاج الى دليل ولا دليل ، وأما ما قالوا بأن أصلها كذا وكذا
فهذا مجرد تخمين والجري وراء الظن لا يفنى من الحق شيئا .

واختلفوا أيضا أهو عامل النصب فى الفعل المضارع أم العامل أن مضمرة
بعدها وفى هذا قولان :

القول الأول : أن ناصب المضارع أن المصدرية مضمرة بعدها وسبب ذلك أن
اذن ليست مختصة بالفعل بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول : اذن
عبد الله يزورك . وحق الحرف المشترك أن لا يعمل وهذا مذهب الخليل

(١) انظر جنى الدانى فى حروف المعانى ص ٢٥٦ ، وشرح الرضى

واليه ذهب الزجاجي والفارسي .

والقول الثاني : أن اذن هي الناصبة للضارع بنفسها ، هذا رأى جمهور النحاة

بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذي أقرره لأن النحاة حددوا أماكن

اضطراب أن جوازا ووجوبا وهذا ليس منها كما يقوله أصحاب القول الأول .

واختلفوا أيضا في معناها : قال سيبويه حرف جواب وجزاء والمراد بكونها

للجواب أنها تقع في كلام مجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في

أوله أو في وسطه أو في آخره . فهي جواب للقول وجزاء للفعل .

والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذي تقع هي فيه جزء المضمون

كلام آخر . وذهب الشلويني إلى أنها حرف دال على الجواب لا يفارقها

وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال : " أحبك فتقول اذن أظنك صادقا

اذ لا مجازاة هنا لأن ظن الصدق لا يكون جزءا للمحبة . وقال الفارسي

معناها الجواب والجزاء غالبا في أكثر المواضع كقولك لمن قال : أزورك اذن

أكرمك فقد أجبتك ، وجعلت إكرامه جزءا وزيارته . (٢)

شروط النصب باذن ثلاثة :

الأول : أن تتصدر فان وقعت حشرا وافتقرت قبلها لما بعدها مثل أن تتوسط

بين المبتدأ والخبر وبين الشرط والجواب ، وبين القسم وجوابه وجب القاءها

وأما قول الشاعر : (٣)

(١) انظر جنى الداني ص ٣٥٧ ، والكتاب لسيبويه ج ١ ص ٤١٢ وج ٢ ص ٣١٢

والمفنى ج ٢ ص ١٥ ، والأشمونى مع الصبان ج ٣ ص ٢٩١ ، والتصريح

ج ٢ ص ٢٣٤ ، وتعليق محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك

ج ٤ ص ١٦٢ من الأثر ١٦٤ .

(٢) المرجع السابق في حروف المعاني ص ٣٥٧ .

(٣) والبيت قائله مجهول . انظر معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٢٧٤ وج ٢

ص ٣٣٨ ، والانصاف ج ١ ص ١٧٧ ، وشرح الفصل ج ٧ ص ١٧ والرضى

ج ٢ ص ٢٣٤ ، والمفنى ج ١ ص ١٦ ، والتصريح ج ٢ ص ٢٣٤ .

تفسير هذا البيت
في الصفحة السابعة

(٣٠٥)

لا تتركى فيهم شطيرا انى اذن اهلك أو أطيرا .
فشاذ وأجاز ذلك بعض الكوفيين وهو الفراء فى معانى القرآن . وتأولوه^(١)
البصريين على حذف الخبر والتقدير انى لا أقدر على ذلك ثم استأنف
بقوله : (اذن) فنصب وان تقدمها حرف عطف ففيها وجهان : الالفاء
والاعطال . والالفاء أجود وبه قرأ السبعة (واذن لا يلبثون)^(٢) . وفى
بعض الشواذ " اذن لا يلبثوا " على الاعمال .

الثانى : أن يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع فى اذن تصدق فى جواب مسن
قال أحبك .

الشرط الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع فى نحو
اذن أنا أكرمك ، ويفتقر الفصل بالقسم نحو : اذن والله أكرمك وأجاز ابن عصفور
الفصل بالظرف نحو : اذن غدا أكرمك وابن باب شاذ أجاز الفصل بالنداء
والدعاء نحو اذن يا زيد أحسن اليك واذن يرحمك الله يدخلك الجنة .^(٣)
وأطكى : فهى المصدرية ، وأط التعليلية فجارة والنائب بعدها أن مضمرة
واعلم أنه لا خلاف بين النحويين فى أنه قد ورد عن العرب الفصل المضارع
منصوبا بعد كى غير المسبوقة بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية من غير
شد وذ ولا ضرورة . كقوله تعالى : " كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " ^(٤)
كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أن الفعل المضارع قد جاء فى
فصيح الكلام من غير شد وذ ولا ضرورة منصوبا بعد كى المسبوقة بلام التعليل
نحو قوله تعالى : " كى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم " ^(٥)
وقوله تعالى : " (ومنكم من يراى أرذل السمر لكى لا يعلم بعد علم شيئا) " ^(٦)

- (١) ج ٢ ص ٣٣٨ .
- (٢) آية ٧٦ من الاسراء .
- (٣) جنى الدانى ص ٣٥٦ .
- (٤) آية ٧ من سورة الحشر .
- (٥) آية ٢٧ من سورة الأحزاب .
- (٦) آية ٧٠ من سورة النحل وآية ٥ من سورة الحج (لكى يعلم من بعد علم شيئا) .

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوباً بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية . كقوله : (۱)

فقالت : أكل الناس أصبحت سائحاً لسانك كيما أن تغمر وتخدعاً وقول الآخر : (۲)

أردت لكيما أن تطير بقربى كنتي فتركها شتا ببببببب يلقح وورد أيضاً في قليل من الكلام العربي مجيء المضارع منصوباً بعد كي وقد توسطت بينهما اللام ، نحو قول عبد الله بن قيس : (۳)

كسي لتفضيني رقية ما وعدتني غير مختلس .

فهذه ثلاثة أوجه :

- ۱- المضارع المنصوب بعد كي غير المسبوقة باللام للتعليل ولا المقبحة بأن المصدرية .
- ۲- المضارع المنصوب بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية .
- ۳- المضارع المنصوب بعد كي المسبوقة باللام .

اختلف النحاة في الناصب للمضارع المنصوب في جميع هذه الأوجه الثلاثة فذهب الاغشي أن الناصب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية فان كانت مذكورة فالامر ظاهر ، والا فهي مقدرة لانه يرى أن كي لا تكون الا حرف جر دال على التعليل فان ذكرت اللام قبلها كانت هذه السلام للتعليل ، وكي بدل منها ، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعدها فان ذكرت بعدها فاللام بدل من كي وأن مقدرة .

(۱) البيت لجميل بن معمر الديوان ص ۷۹ ، وقيل لحسان بن ثابت ، والبيت من شواهد الأشموني ج ۳ ص ۲۴۹ ، والمفني ج ۱ ص ۱۹۹ وابن يعيش ج ۹ ص ۱۴ ، ونسب السكاكي الى حميد .

(۲) البيت قائله مجهول وهو من شواهد الانصاف ج ۱ ص ۵۸۰ ، وشرح الفصل ج ۷ ص ۲۹ وج ۹ ص ۱۶ والمرضي ج ۲ ص ۲۳۹ والمفني ج ۱ ص ۱۹۹ والمصريح ج ۲ ص ۲۳۱ .

(۳) البيت في ديوانه ۱۶ وفي العيش مع الاستاذي والبيان ۲۸۱ والشاهد في كي لتفضيني حيث جاء المضارع منصوباً بعد كي واللام

ومذهب الخليل أن الناصب في هذه الوجوه هو أن المصدرية وهو كذهب
الاخفش إلا أنه يرى أنه ليس للمضارع ناصب غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة .
ومذهب الكوفيين أن الناصب في جميع هذه الأوجه هي كي نفسها لأنهم
يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرية ناصباً للمضارع مذكوراً أو مقدراً فإن
ذكرت أن بعد كي كانت بدلاً منها وإن ذكرت اللام بعدها كانت زائدة .

ومذهب جميع البصريين إلى أن كي تكون أحياناً حرف جر تدل على التعليل
وأحياناً ^{حرفاً} آخر ~~مصدرية~~ ناصباً للمضارع . (١)

فتكون عندهم مصدرية لا غير في حالة واحدة وهي أن تذكر قبلها اللام ولا
تذكر أن بعدها نحو قوله تعالى : " لكيلا يكون على المؤمنين حرج " (٢) وقوله
تعالى : (لكيلا تأسوا على ما فاتكم) (٣) .

وانط تحينت كي في هذه الحالة للمصدرية فراراً من توالي حرفي تعليل .

وتكون حرف تعليل وجراً لا غير في حالتين :

الحالة الأولى : إذا وقعت بعدها أن المصدرية ولا تذكر قبلها اللام نحو جئت

كي أن تكرمني وانط تحينت للتعليل فراراً من توالي حرفين بمعنى واحد .

الحالة الثانية : إذا وقعت بعدها لام التعليل نحو جئت كي لا قرأ فكي حـ

تعليل واللام تأكيد لها وأن مقدرة بعدها وهي الناصبة لانط لو جملنا كي

مصدرية لزم فصل العامل الضعيف عن المعمول ولا تتقوى على العمل والفاصل

اللام .

وتكون محتملة للوجهين في حالتين :

الأولى : إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ولم تذكر أن بعدها نحو : جئت

كي أنهم الدرس ، وقوله تعالى : " كيلا يكون دولة ، " وقوله تعالى : (كي

تقرعينها) ، ويمكن اعتبارها مصدرية وحينئذ تقدر اللام قبلها ويمكن

اعتبارها تحليلية وحينئذ تقدر أن بعدها .

(١) مدة السالك على أوضح المسالك ج ٤ ص ١٣ - ١٥ .

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ١٥ - ١٦ .

(٣) آية ٢٢ من سورة الحديد .

والحالة الثانية : أن تقع كى بين اللام وأن كالببت السابق لكىط أن تطيره ، وكىط أن تشر وتخدما ، فإن اعتبرت كى تحليلية كانت مؤكدة للام وأن اعتبرت كى مصدرية كانت أن مؤكدة لها ^(١) .

أقول والصحيح عندى هو مذهب الكوفيين لانه أقرب الى صبط قواعد اللفظة وكل ما يهمن هو تقريب القواعد بالضبط والله أعلم .

الخلاصة : أن كى فيها ثلاثة آراء :

أحدها : أنها حرف جر دائم وهو مذهب الأخفش .

الثانى : أنها ناصبة للفعل دائم وهو مذهب الكوفيين .

الثالث : أن تكون حرف جر تارة وناصب للفعل تارة أخرى .

وعلى هذا فلها ثلاثة أحوال : حال يتعين فيها أن تكون جارة ، وحال يتعين فيها أن تكون ناصبة المضارع وحال يجوز فيها الأمران .

الضرب الخامس : من الحروف العاملة حروف تجزم الأفعال .

والحروف التى تجزم الأفعال خمسة : لم ، ولما ، ولا فى النهى والدعاء .

واللام فى الأمر والدعاء ، وإن التى للجزاء . *فلا دار ما عد من بقول بحر*

وهذه الأدوات تنقسم الى قسمين : ما يجزم فعلا واحدا ، وما يجزم فعلين

فالذى يجزم فعلا واحدا أربعة : وهو ما إذا ان واذا ط ، والذى يجزم

الفعلين هو ان واذا ط على خلاف تقدم بيانه فى أسطر الشرط .

وهذا التقسيم هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيين فيرون أن الجوازم كلها

تجزم فعلا واحدا ، وأما الجواب فهو مجزوم بالجوار لذا منحوا أن يفصل

الشرط عن الجواب بمرفوع أجنبى نحو : ان قمت زيد يقيم . فإذا كان للمرفوع

صلة بالشرط نحو : ان يقيم زيد أقم لم يعتبروه فاصلا ^(٢) ، وأضاف الكوفيين الى

الجوازم أن كط حكما اللحياني عن بنى صيام .

(١) انظر الأشعرونى ج ٣ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٢) انظر الهمص ج ٢ ص ٦١ .

وأما لم فهي حرف نفى وجزم فتدخل على الافعال المضارعة واللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضى وكذلك لم فهي حرف نفى تدخل على المضارع فتجزئه وتصرف معناه الى الماضى ، ومذهب المبرد أن لم ولما تدخلان على مضارع اللفظ فيصرفان معناه الى الماضى . ونسب هذا الى سيبويه وأكثر المتأخرين ^(١) وبيان هذا المذهب أن الفعل قبل دخول لم ولما كان مضارعاً محتلاً للحال ولا استقبال فلما دخلا غيراً معنى المضارع وأصبح يدل على الماضى ولفظ المضارع باق مع ما كان عليه قبل دخولهما هذا مذهب المبرد ونسب الى سيبويه وأكثر المتأخرين . ومذهب سيبويه وقوم منهم الجزولى الى أنها تدخل على ماضى اللفظ فتصرف لفظه الى المعنى (المضارع) دون معناه ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ ولان سيبويه جعل لم لنفى فعل ، ولما لنفى قد فعل ، وبيان هذا المذهب أن أصل الفعل قبل دخول لم ولما ماضى لفظاً ومعنى فلو دخلا غير الفعل وقلباه مضارعاً وأبقيت المعنى على حاله وهذا معنى قول سيبويه : لان لم يقمزه عندده فى رد من قال قام زيد ، والصحيح هو المذهب الاول لان له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد لو ، والقول الثانى لا نظير له ^(٢) ، ولان قلب المعنى أولى من قلب اللفظ ، واذا انقلب المضارع ماضياً لا يكون حقيقة فى المعنى الاول بل يكون منقولاً حقيقة الى المعنى الثانى وتسميته مضارعاً ، باعتبار بقاء الشئ على ما كان عليه وبهذا الاعتبار يجوز أن يكون حقيقة فى المعنى الاول لا سيما أن الاثبات هو الأصل فى الاستحالة والنفى فرع له . قال ابن فارس : لم تنفى الفعل المستقبل وتنقل معناه الى الماضى نحو لم يقم زيد تريد ما قام زيد فان دخل عليها حرف الجر ولم تنقل معنى الاستقبال

(١) انظر الكتاب ج ٢ ص ٣٠٥ ، والمقتضب ج ١ ص ٤٦ .

(٢) انظر جنى الدانى فى حروف المعانى ص ٢٨٢ و ٥٣٧ ، والفاكهى على

القطر ج ٢ ص ١٧٠ ، وابن حمدون على المكودى ج ٢ ص ٩٣ .

تقول : ان لم تقم ولا يحسن السكوت عليها الا اذا كانت جوابا لمثبت كأن
 قال : قد خرج زيد فتقول لم . (١)

لم ولما يشتركان في كونه كل منهما حرف نفى وجزم وقلب ومختصا بالمضارع وفي
 جواز دخول همزة الاستفهام عليهما فيقال فيهما : ألم وألما مع بقاء عملهما .
 وتفرق لم لما فيما يلي :

١ - بجواز مصاحبة أداة الشرط نحو قوله تعالى : (فان لم تفعل فط بلغست
 رسالته) (٢) بخلاف لما والسرف في أن لم تلي حرف الشرط دون لما أن لم لنفي
 الفعل الماضي غير المقترن بقد . يقول لك القائل : قام زيد فتقول : ألم
 يقوم ، ولما لنفي الفعل الماضي المقترن بقد . يقال : قد قام زيد فتقول :
 لما يقوم ، وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فتقول : ان قد قام زيد لما بين
 الشرط وقد من التناقض لان قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال وحرف
 الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع وعدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل .

٢ - جواز انقطاع نفي منفيها من زمن التكلم ولا يلزم اتصاله بالحال وقد يكون
 منقطعاً نحو قوله تعالى : (هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن
 شيئا مذكورا) وقد يكون متصلاً نحو قوله تعالى : (ولم أكن بدعا لك رب شقيا) (٢)
 بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها الى زمن النطق بعني نفيها متدد
 من زمان حدوثه الى زمان التكلم وهذا معنى قول النحاة يجب فيه الاستفراق
 ومن أجل انفراد لم بما ذكرنا جاز لم يكن ثم كان وامتنع لم يكن ثم كان لما فيه
 من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بأن
 ذلك المنفى المستمر نفيه قد وجد في بعض أجزاء الزمن الماضي وبفهم من
 (ثم كان) ، ولذا لو قلت لما يكن هذا الامر ثم وانه سيكون لكان صحيحا
 لأن نفي حصول الشيء في الزمن الماضي واستمرار هذا النفي الى زمن الحال

(١) صاحبى في فقه اللغة ص ٢٥٥ .

(٢) آية ٢ من سورة مريم .

مؤخر (٢) ٦٤ المائدة

لا ينافي حصوله في الزمن المستقبل ^(١).

٣- جواز الفصل بين لم ومجوزوها اضطرارا كقوليه : ^(٢)

فاضحت مفانيها فقارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تهمل
وهذا الفرق/فيه نظر فالضرورة ليست خاصة بل تبيح المحذور في أي مكان وفي
أي كلمة ومن بينها لم وذكره ابن مالك في شرح الكافية التسمية بينها وبين
لم في جواز الفصل للضرورة ذكر ذلك في باب الاشتغال .

٤- وأنها قد تلغى فلا يجزم بها حلا لها على ما أولا كقوليه : ^(٣)

لولا فوارس من نعم وأسرتههم يوم الصليفا لم يؤمن بالجار
وذهب ابن مالك إلى أن رفع المضارع بعد لم لغة وذهب غيره من النحاة
إلى أن ذلك ضرورة .

وتنفرد لم بجواز حذف مجزومها في الاختياران دل عليه دليل نحو: ظارت
المدينة ولم وهو أحسن ما تخرج عليه قراءة عاصم وابن عامر من السبعة
(وأن كلاً لم ليوفينهم) ^(٤) ولا يجوز حذفه بعد لم إلا في الضرورة كقول
ابراهيم بن هرمه : ^(٥)

احفظ ود يحبك التي استودعتها يوم الا عازبان وجعلت وأن لم
وأن منفي لم لا يكن الا قريبا من الحال ، وأن المنفي ، بلط يتوقع ثبوته
فمغنى قوله تعالى : (بل لم يذوق عذاب) انهم إلى الآن لم يذوقوا
العذاب وسوف يذوقون العذاب فذوقهم له متوقع هذا في المستقبل . وما في
الماضي فمطسيان في التوقع وعده . قال الزمخشري في قوله تعالى : ولما

(١) انظر الفاكهى على القطر ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٢ مع حاشية يسس .

(٢) البيت لدى الرمة ديوانه ص ٥٠٦ ، الرضى ج ٢ ص ٢٥١ ، المغنى مبحث
لم والخزانة ج ٣ ص ٦٢٦ وجنى الدانى ص ٢٨٣ .

(٣) البيت تائلة مجهول وهو من شواهد الخصائص ج ١ ص ٣٨٨ والمغنى ج
ص ٣٠٧ .

(٤) آية ١١ من سورة هود . وردت في مصادر الإسناد ففعلها هو وواو النسب
لأبهماء ولا يذوقوا

(٥) البيت في الديوان ص ٢٠١ والرضى ج ١ ص ٢٥١ والخزانة ج ٣ ص ٦٢٨ والمغنى مبحث
لسم .

يدخل الايطن في قلوبهم ، ط في لط من التوقع دل على أن هؤلاء آمنوا
لان التوقع في كلام الله يحمل على التحقيق ^(١) .

وأما لا في التمهى والدعاء فهي المعبر عنها بلا الطلبية أى الموضوع لطلب
الترك نهيا نحولا تشرك بالله أو الدعاء نحولا تتواخذنا ، والتطسسا
كقولك لزمالك أو مساويه من غير استعلاء لا تهمل .

والطلب من الامور النسبية التي تقتضى الطرفين طالبا ومطلوب منه والأصل
في الطالب إما كان أو ناهيا أن يكون غير المطلوب منه لذا كان الكثير
دخولها على فعل المخاطب والغائب أى الفعل المسند الى الغائب ضميرا
أواسط ظاهرا نحو (فلا يسرف فى القتل) ^(٢) ، وقوله تعالى (لا يتخذ
المؤمن الكافرين أولياء) ^(٣) . وذلك لاختلاف الناهى والمنهى فيهما .

ومن الكثير أيضا دخولها على فعل المتكلم المبدؤ بالهمزة والنون المبنيين
للمفعول نحو : لا أخرج ولا نخرج لان المنهى غير المتكلم وهو الفاعل
المحذوف الذى ناب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجنى ، فحذف
الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفاعل المبدؤ بالياء الى المبدؤ
بالهمزة والنون ليتأتى الاسناد الى ضمير المتكلم .

وأما فعلا المتكلم المبنيان للفاعل فيندرد دخول لا عليهما وجزمهما لهط لأن
الشأن أن لا ينهى الانسان نفسه كقوله ^(٤) :

لا أعرفن ربيا حورا مدا معها مردفات على أفتاب أكسوار .
وقول الآخر ^(٥) :

(١) انظر الأشمونى ج ٤ ص ٥ - ٧ والكشاف ج ٣ ص ٥٧٠ .

(٢) آية ٣٣ من الاسراء .

(٣) آية ٢٨ من سورة آل عمران .

(٤) البيت للناطقة الذبياني والشاهد فيه لا أعرفن فان لا ناهية نهى نفسه
وهذا قليل .

(٥) البيت للوليد بن عتبة يعرض بمعاوية رضى الله عنه ، والجرا دم الاكول :

الواسع البطن ، وكان معاوية كذلك ، والشاهد فيه فلا نعد .

اذ ط خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ط دام فيها الجراهم
ولا يجوز الفصل بين لا ومجزومها الا فى الضرورة والصحيح أن لا التى يجزم
المضارع بعدها هى للطلب وأن الجزم بها وليس أصلها لام الامر ، وزعم
بعضهم الى أنها للنفى والجزم بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع
اللامين فى اللفظ كما زعم آخرون أن أصلها لام الامر زيدت عليها ألف
فافتحت وحدث لها معنى جديد وهو طلب الترك ولا يخفى ط فى هذين
البأيين من التكلف مع أنه لا دليل عليهما . (١)

وأما لام الامر والدعاء وتسمى لام الطلب فهى الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان
نحو: قوله تعالى : " لينفق ذو سعة من سعته " (٢) أو دعا نحو قوله
تعالى : " ليقتضى علينا ربك " (٣) ، أو التماسا كقولك لنظيرك لتجتهد ، وجزمها
لفعل المتكلم مبنيين للفاعل قليل نحو: (ولنحمل خطاياكم) (٤) ، وأقل مذ ،
جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى : " فبذلك فلتفرحوا " (٥) .

وأما ط يجزم فعلمين من الحروف فحرفان : ان واو . ^{عند من يقول بحر}

وأما اذ ط فقد تقدم الكلام عليها فى أسما الشرط فى العوامل الاسماء .
وأما ان : فهى : موضوعة للدلالة على تعليق وجود مضمون ط هو كالجواب فى
الترتب على وجود مضمون فعل الشرط وهى تقلب معنى الماضى الى الاستقبال
عكس لم وتدخل على الفعلين أو فعل وجملة اسمية ، هذا آخر العوامل
اللفظية ، وتنقسم العوامل اللفظية الى سماعية وقياسية ، والعامل السماعى
هو ط لا يصلح أن يقال كل ط كان كذا ، فانه يعمل كذا نحول فانه يجزم
المضارع ولا يصح أن يقال كل ط كان معناه النفى فهو يجزم المضارع .

(١) الأشمونسى ج ٤ ص ٢ - ٣ .

(٢) آية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) آية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) آية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) آية ٥٨ من سورة يونس .

فالسطحية ما سمحت عن العرب ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر وان وأخواتها
والحروف المحمولة على ليس ونواصب المضارع وجوازمه أسما وحروفا والقياسية
منسوبة الى القياس والعامل القياسي ما يصح أن يقال فيه قاعدة كلية نحو كل
ما كان كذا فهو يعمل كذا كما يقال كل فعل يكون متعديا فهو يرفع الفاعل
وينصب المفعول به نحو ضرب زيد عمرا فيقاس عليه مثل قتل وعلم ووضع ولا ينصب
المفعول به نحو جلس زيد فيقاس عليه مثل حسن وكرم وغيرها في الأفعال ^{وكما يقال في فعل لا يرفع} ^{الفاعل}
اللازمة ومن القياسية الفعل على الاطلاق ، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة في رفع الفاعل والمصدر واسم التفضيل والمضاف والاسم المبهمة
وأسما الافعال ولا يضركون بعض صيغة هذا النوع ، سطحية كالمصدر مثلا
والافعال . ^{في بعض النسخ} ^{نفسهم} ^{الحوامل} ^{الى} ^{الصلح} ^و ^{فرحهم}
وتنقسم الحوامل اللفظية الى أصلية وفرعية . الأصلية تحمل من طريق الاصاله
والفرعية تحمل من طريق الحمل على غيرها ، والافعال تحمل بطريق الاصاله
وحروف الجر من طريق الاصاله والمشتقات تحمل من طريق الحمل على الفعل
فهى فرع عليه ولذا تراها أضعف منه لانها تعمل بشروط وكذلك الادوات التى تعد
عمل ليس فهى كلها مقيدة بشروط وحين يختل شرط واحد منها يظل عملها
وكذا لا النافية للجنس فهى فرع على ان فى عملها ولذلك تنحط عنها مرتبة ان
لا تحمل الا فى النكرات ولا يجوز أن يفصل بينها وبين اسمها بفاصل ولا تسبق
بحامل من عوامل الجر على حين لا تؤثر هذه الظواهر كلها فى عمل ان ولكن
ان نفسها مع أخواتها فرع بالنسبة للافعال لان عملها بالحمل عليها ولذا لا
يتقدم خبرها على اسمها على الصحيح وقد تقدم بيان ذلك وكذلك اسم الفعل
فهو محمول فى عمله على ما يسميه من الافعال فاسم الفعل المنقول نحو عليك
فرع على الفعل : الزم ومن أجل ذلك كان أضعف منه فى الحمل ويتجلى هذا
فى أن الزم ينصب المفعول به ان تأخر عنه أو تقدم عليه تقول الزم نفسك
وتقول أيضا نفسك الزم ، وأما اسمك عليك فلا يعمل الا اذا تقدم على معموله
فلا يقال نفسك عليك بل عليك نفسك فقط الا على رأى الكسائى كما سيأتى ان شاء
الله . (١)

—((القسم الثانى من أقسام العوامل : العوامل المعنوية))—

العوامل المعنوية هى التى لا تحقق لها فى اللفظ ، وإنما هى معنى يعرف بالقلب ويتعقل ولا يتلفظ ، نسبة الى المعنى كما يقال : زيد انسانى نسبة الى الانسان ، وهو الجنس . (١)

والمشهور من العوامل المعنوية فى علم النحو : هو التجرد والابتداء . ولكن عوامل معنوية كثيرة تذكر فى كتب النحو بعضها لا تقل شهرة من التجرد والابتداء ، وخاصة الآراء الكوفية غنية بالعوامل المعنوية ولها آثار فى الخلاف بين المذاهب ، وكانت محور جدل الفريقين ، شأنها شأن العوامل اللفظية . وسأتناول هذه الظاهرة بقدر الامكان سواء كان ذلك على مستوى رأى الفرد أو الجماعة :

العامل الأول : هو الابتداء وهو عامل المبتدأ على الصحيح وهو لغة الافتتاح وفى الاصطلاح اختلف العلماء فى تفسيره :

عرفه بعضهم بأنه جعلك الاسم أولاً لفظاً أو تقديراً لتخبر منه ثانياً . أو لترفع به ما بعدُ ليدخل الرفع للفاعل (أى المبتدأ الرفع للفاعل) وهذا هو مذهب الجزولى فى تفسير الابتداء ، وقيل كون الاسم معزى عن العوامل اللفظية .

وقيل هموا الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً ليسند اليه هذا مذهب ابن يحيى . وقيل : هو تجريد الاسم من العوامل اللفظية للاسناد اليه وهو ظاهر كلام الزمخشري فى الفصل ونسبه الرضى الى البصريين وقال هذا تفسير البصريين للابتداء .

ولا يقال : التجريد أمر عديم فلا يؤثر لأن العوامل فى كلام النحاة علامات فى الحقيقة لا مؤثرات ، والعدم المخصوص وهو عدم الشئ المعين يصح أن يكون علامة لشئ لخصوصيته ، فالعامل على هذا فى المبتدأ الأول

تجريد الاسم للاسناد اليه وفي المبتدأ الثاني تجريد الاسم لاسناده الى شيء آخر . (١)

وكون الابتداء عاملا في الخبر هو قول البصريين ، وأما الكوفيون فقد ذهبوا الى أنه يرفع الخبر كما أن الخبر يرفع بالمبتدأ فهما يتراضعان لتلازمهما واقتضاء كل واحد منهما الآخر فهم ينكرون كون الابتداء عاملا في المبتدأ لأن الابتداء اذا كان هو التعرّي عن العوامل اللفظية فهو عبارة عن عدم العوامل وعدم العامل لا يكون عاملا والدليل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أننا نجد العرب يبدأون كلامهم بالنصب والمسكنات نحو " كم ومن " والحروف ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يحصل ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع . وقال البصريون : ان العامل في المبتدأ هو الابتداء وان كان الابتداء هو التعرّي عن العوامل اللفظية لان العوامل في الصناعة النحوية ليست مؤثرة حسية كالأحراق للنار والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل بالاجتماع أمارات ودلالات ، فالامارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء ، ولو أن ثوبين أبيضين عندك وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصلمت أحدهما وتركت الآخر لكان ترك صبح أحدهما في التمييز بمنزلة الصبح الآخر . (٢)

هكذا كان عدم المقيد عاملا عند البصريين لا مطلقا لعدم ، وأجابوا عن أدلة الكوفيين بأن عدم يكون علامة لان العوامل ملاقات ودلالات . وأجابوا عن قولهم : الابتداء لا يوجب العمل بدليل ابتداءهم بالمسكنات والحروف ، بأن المنصوبات لا يتصور كونها مبتدأ لأنها وان كانت متقدمة في اللفظ فهي متأخرة في التقدير لان كل منصوب لا يخلو من أن

(١) انظر شرح الفصل ج ١ ص ٨٤-٨٥ والرضي على الكافية ج ١ ص ٨٧ .

(٢) الانصاف ج ١ ص ٥٠ - ٥١ .

يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا فلا تصح له رتبة الابتداء لأن رتبته التأخير وإن كانت متقدمة لفظا ، ولا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير .

وأما المسكنات فإن كانت أسماء مبنية على السكون فإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء منع من ظهورها صلة البناء وهو شبه الحرف أو تضمن معناه أو الوضعي .
وإن وقعت في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم الضمومات لأنها في تقدير التأخير .

فإن كانت المسكنات أفعالا وحروفا فلا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء لأنها لا تستحق شيئا من الأعراب في أول الوضع فلم يكن الابتداء موجبا لها الرفع لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، وعدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل . ألا ترى أن السيف يقطع في محل يقبل القطع ولا يقطع في محل آخر لا يقبل القطع فكذلك الابتداء هنا .^(١)

والخلاصة : أن في رافع المبتدأ أربعة أقوال : منهم من يقول بأن الرفع له التهميم والاعتناء وهو جملة ما، أولا لفظا أو نية ، وهذا لا يصح لأن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهم والجعل لا للكلمة والابتداء وصف للكلمة ولذا صح أن يكون عاملا .

ومنهم من ذهب إلى أن الرفع له شبهه بالفاعل في أنه يخبر عنه كالفاعل ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن الفعل وهذا قياس مع الفارق لأن رتبة المبتدأ التقدم والفاعل التأخر من فعله الذي هو خبر عنه . ومنهم من ذهب إلى أنه مرفوع بالخبر كما هو مذهب الكوفيين وهذا لا يصح لأن الخبر قد يرفع الفاعل .^(٢)

(١) انظر الانصاف ج ١ ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) نحو زيد قائم أبوه على أن يجعل الأب فاعلا لقائم ولو جعلناه ===

وهم من ذهب الى أنه مرفوع لتعريفه من العوامل اللفظية وهو مذ هب
المبرد وسيبويه ، والصحيح أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع
بالمبتدأ . وذهب بعضهم الى أن الخبر مرفوع بالابتداء أيضا ، وقد تقدم
بيان معنى الابتداء العامل في المبتدأ والابتداء العامل في الخبر في
العوامل اللفظية - قسم الاسماء (المبتدأ) ، وهذا الذ هب غير صحيح لأن
الابتداء عامل معنوي فلا يتقوى على العمل في شئين .

وجعل أبو اسحاق الزجاج العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من
ارادة الاخبار عنه لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار
هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ . (١)

العامل الثاني : من العوامل المعنوية التجرد في رفع المضارع عند الاكثريين
من الكوفيين واليه ذهب الأخفش واختاره ابن مالك وهو ظاهر عبارة الالفية .
وذهب ثعلب والزجاج الى أنه مرفوع بمشابهته للاسم لخلوله محل الاسم
ونقل من الأعمش بأنه مرفوع باهمال وهو قريب من قول الكوفيين .
وذهب الكسائي الى أنه مرفوع بالزوائد في أوله وهي حروف المضارعة
وحجة الكوفيين أن الرفع دائر مع التجرد وجودا وعدما والدوران من مسالك
الحلة بمعنى أنه كلما وجد التجرد وجد الرفع وكلما عدم التجرد عدم الرفع
فستدل به على أن الامر الذي يدور معه الحكم وجودا وعدما علة لهذا الحكم
الدائر .

مع ذلك عاملا في المبتدأ لادى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين
رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له في كلامهم
فاذا أمكن حمله على ماله نظير كان أولى .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ والاشباه والنظائر

ج ١ ص ٢٣٧ ، والكتاب ج ١ ص ٢٧٨ ، والمقتضب ج ٤ ص ١٢٦ وج ٢

ص ٤٩ وج ٤ ص ١٢ .

ولما عارضوهم بأن الرفع وجودى والتجرد عدمى والعدم لا يمكن ملئة للوجودى أجابوا : باننا لا نسلم كون التجرد من الناصب والجازم عدميا لأنه عبارة عن الاتيان بالمضارع على أول أحواله مجردا عن لفظ يقتضى تهيئته والاتيان بالشئ ، والمجئ به على صفة ما ليس بعدى لأنه وجود الفعل على هذه الحالة ، وبهذا رد قول من قال : ان قول الكوفيين يقتضى أن الرفع بعد النصب والجزم مع أن الواقع اخلاف ذلك لان الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول ، وقال الكوفيون أيضا ولو سلمنا أن التجرد عدمى فلا نسلم أنه لا يعمل فى الوجودى لان العوامل علامة لا مؤثرة حقيقة .^(١)

ومذهب الكوفيين أرجح وأصح لسلامته من النقض بمثل ما ورد على الأقوال الأخرى وهو جديس بالقبول .

وأما مذهب ثعلب والزجاج فقد رد بأن المشابهة اقتضت اعراب المضان بوجه عام ونحن نريد سببا اقتضى خصوص الرفع لا مطلق الاعراب .

ومذهب البصريين إلا الألف والهمزة والزجاج الى أن عامل الرفع فى الفعل المضارع هو حلوله محل الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما فى " زيد يضرب " فانه واقع موقع ضارب أو موقع اسم مجرور كما فى " مررت برجل يضرب " أو منصوب نحو " رأيت رجلا يضرب " ، لأنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع . وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لأنه لا يكون اذن كالأسم فاعلى أسبق اعرابه وأقواه وهو الرفع والوقع عامل مفعول فأشبهه الابتداء الذى يوجب الرفع . ولم يؤثر ذلك فى الماضى وان وجد فيه لأنه مبنى الاصل فلا يؤثر فيه العامل^(٢) رد هذا المذهب بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة لا يقع فيها الاسم ، فمثلا الاسم لا يقع بعد حرف التخفيف وبعد السين وسوف ، وبعد اسم الموصول وبعد أفعال المقاربة

(١) انظر الفاكهى ج ١ ص ١٤٢ .

(٢) انظر ليس على الفاكهى ج ١ ص ١٤٣ والانصاف مسألة ٧٤ .

مع أن الفعل المضارع فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل المضارع رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، وبهذا بطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ^(١) .

وأجاب البصريين بجواب ضعيف لا يحل الاشكال وهو أن المراد بالحلول: الحلول بالجملة ، لا خصوصية هذه الأماكن .

وأما مذهب الكسائى فقد رد من عدة وجوه :

منها : أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع وجزء الشئ لا يعمل فيه ، ومنها : أن حروف أتيت موجودة مع المضارع عند دخول الناصب والجازم عليه وليس هو مرفوعا بل هو منصوب ، ومجزوم ولا يدخل العامل على آخر يقتضى عملا آخر .

والعامل الثالث : من العوامل المعنوية الخلاف والصرف عند الكوفيين وهو مصطلح كوفى لم يقل به بصرى ، ومعنى الخلاف عندهم عدم المماثلة وقد قالوا بالخلاف فى خمسة مسائل :

المسألة الأولى : الظرف اذا وقع خبرا ، قال الكوفيون انه انتصب على الخلاف نحو " زيد أهلك " وما أشبه ذلك لان خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ألا ترى أنك اذا قلت : " زيد قائم فقائم " فى المعنى هو " زيد ، فاذا قلت : " زيد أهلك لم يكن أهلك فى المعنى هو زيد ، فلما كان مخالفا نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وقد رد عليهم البصريون فقالوا : لو كان الموجب لنصب الظرف مخالفتا للمبتدأ لكان المبتدأ ايضا منصوبا وجوبا لان المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ لان الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدا فكان ينبغى أن يقال : " زيد أهلك " فلما لم يجر ذلك دل على فساد ما ذهبوا اليه ^(٢) ويبدو أن القول بأن الظرف الواقع

(١) انظر الاشمونى مع الصبان ج ٣ ص ٢٧٧ .

(٢) الانصاف ج ١ ص ٢٤ وما بعدها وشرح المفصل لابن يحيى ج ١ ص ٩٠ .

عبرا منصوب بالخلاف لا يراه الفراء وظاهر كلامه في اعراب قوله تعالى :
 "عاليهم ثياب سندس" ^(١) ، يناقض هذا القول ، فهو يذهب الى أن عاليهم
 منصوب على المحل (الطرف) ، قال : نصيبها عبد الوهمين وخاصم والحسن
 البصري وجعلوها كالصفة فوقهم والعرب تقول : قومك داخل الدار فينصبون
 داخل لأنه محل فعاليتهم من ذلك ^(٢) .

والبصريون يرون أنه منصوب بعامل محذوف وهو الآن غير مطلوب اكتفاء
 بالثرف منه ، ويتى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل تقديره حل أطاق .

المسألة الثانية : الفصل معه قال الكوفيون : ان المفعول معه منصوب في
 عن الحروف وأول استوى الماء والخشبة ثم تكرير الفعل كما تكرير في
 جاء زيد وعمر فلا يقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن
 منصوبة فتسوى فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زيد وعمر
 فقد خالف الثاني والأول فانتصب على الخلاف فقالوا :

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يحمل فيه أن نحو
 استوى وجاء فعل لازم والفعل اللازم لا ينصب المفعول فدل على صحة ما
 ذهبنا اليه . وقد رد البصريون ذلك بالعطف الذي يخالف بين المعنيين
 نحو قولك : " قام زيد لكن عمرو " ، فما بعد لكن يخالف ما قبلها على كل
 حال سواء لزمت العطف في النفي عندنا أو جاز العطف بها في الإيجاب
 عندكم فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها الا منصوبا لمخالفته
 الأول وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع لكن وهي حرف لا يكون ما
 بعدها الا مخالفا لما قبلها ، فعدم كونه موجبا للنصب مع الواو التي لا
 يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها من طريق أولى .

وكذلك يبطل بلا في قولك : قام زيد لا عمرو لان ما بعد لا يخالف ما
 قبلها ، مثل لكن ، وليس ، بمنصوب فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا

(١) آية ٢١ من سورة الانسان .

(٢) معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢١٢ - ٢١٩ .

للنصب .

والصحيح أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعانى المجردة من الألفاظ ومعنى العامل على الطلب والخلاف لا يطلب شيئا فلا يصلح أن يكون تاملا بخلاف الابتداء فإنه يطلب المبتدأ .

ومذهب البصريين أنه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو قالوا : لان هذا الفعل وإن كان فى الأصل غير متعد إلا أنه قوى بالواو فتعدى الى الاسم فنصبه كما عدى بالهمزة فى نحو : " أخرجت زيدا " والتضتيهف كما فى " خرجت المتاع " ، وبحرف الجر فى نحو : " خرجت به " إلا أن الواو لا تحمل لان الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يحمل هذا جريا على قول بعض النحاة البصريين القائلين بأن المفعول معه لا يكون الا مع الفعل غير المتعدى لئلا يلتبس المفعول به ، فلا يقال : " ضربتك وزيدا " على أنه مفعول معه .

وقال أكثر البصريين إنه يكون مع الفعل مطلقا المتعدى واللازم نحو : تركت الناقة وفصيلها ^(١) ولما كان فى الواو معنيان معنى الجمع ومعنى مع خلعت منها الدلالة على العطف وأخلصت للجمع كما أن فاء العطف لما كان فيها معنى العطف والاتباع فاذا وقعت فى جواب الشرط خلعت منها دلالة العطف وأخلصت للاتباع .

ومذهب أبو اسحق الزجاج من البصريين الى أنه منصوب بتقدير ما مل

والتقدير فى نحو : " استوى الماء والخشبة " : ولا يمس الخشبة لان الفعل

لا يحمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به ، فان كان يفتقر الى

توسط حرف عمل مع وجوده ، وان كان لا يفتقر الى ذلك حمل مع عدمه وقد

قلنا ان الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو وهو منتقر فى محله

اليها وهذا الذى قاله فيه تحويل للباب اذ يصير منصوبا على أنه مفعول

به لا مفعول معه .

في القول
على الوجه
الذي عايناه

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب مع
في نحو : " جئت معه " هذا ضعيف لأن مع ظرف والمفعول معه ليس
بظرف ولا يصح جعله منصوبا على الظرفية .^(١)

وذهب عبد القاهر الجرجاني في كتابه الجمل إلى أن المفعول معه
منصوب بالواو والاولى رعاية أصل الواو في كونها غير ماملة ولو نصبت السواو
بمعنى مع مطلقا لَنَصَبَ في نحو : " كل رجل وضيئته " ولأنه لو كان كذلك
لاتصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها ، والحرف لا يحمل نصبا
الا وهو مشبه بالفعل وهذا الذي قاله لا نظير له^(٢) وقد رد مذهب
عبد القاهر بن مالك في الافية .

المسألة الثالثة : الفعل المضارع بعد واو المعية والفاء السببية :

قالوا: إن المضارع بعد واو المعية منصوب على الصرف وهي المسبوقية
ينفى أو طلب والصرف معناه العطف على كلام في أوله حادثة لا تستقيم
اعادتها على ما عطف عليها فمعنى الصرف والخلاف واحد ، وقالوا : إن
الفعل المضارع في نحو : " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " منصوب على
الصرف وذلك لأن الثاني مخالف للأول . ألا ترى أنه لا يحسن تكرير
العامل فيه فلا يقال : " لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وأن المراد بقولهم
" لا تأكل وتشرب اللبن " يحزم الأول ونصب الثاني . النهي من أكل السمك
وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين ولو طعم كل واحد منهما منفردا ما كان
مرتكبا للنهي ، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب جزم الفعلين جميعا :
لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن ، فيكون المراد هو النهي من أكل السمك
وشرب اللبن منفردين ومجتمعين .

ولو طعم كل واحد منهما منفردا عن الآخر أو معه لكان مرتكبا للنهي
لأن الثاني مرافق للأول في النهي لا مخالف له بخلاف ما وقع الخلاف فيه

(١) الانصاف ج ١ ص ٢٤٨ - ٢٥٠ مسألة ٣٠ .

(٢) انظر الممسح ج ١ ص ٢٢٠ .

لان الثانى مخالف للأول فلما كان الثانى مخالفاً للأول ومضروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له . (١)

ومذهب البصريين أنه منصوب بتقدير أن وذلك لان الأصل فى الواو أن تكون حرف صلف وحرف العطف لا يعمل ، والأصل فى نصب المضارع أن المصدرية وهى أم الباب ولذا قدرناها .

وردوا على الكوفيين بأن قولكم : ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله . ان الخلاف لا يصلح أن يكون عاملاً للنصب فى الفعل بل هو الذى دعانا الى تقدير أن بسبب أنه دل على أن الثانى لم يدخل فى حكم الأول .

ومذهب الجرمى الى أن الناصب هو الواو نفسها لانها خرجت من باب العطف وهذا باطل لان الواو من حروف العطف وليس لها العمل . وكذلك المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الاشياء الثمانية : " الأمر والنهى ، والنفى ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض ، وكذلك الدعاء والترجى . . . الى آخر الاشياء السابقة ، فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الاشياء كان مخالفاً لما قبله ، واذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف على مثل ما تقدم فى الواو المعية ولم يرتضى البصريون هذا .

والخلاف فى ناصب المضارع بعد الفاء كالخلاف فى ناصب المضارع بعد الواو وقد تقدم جواب البصريين من قول الكوفيين والمسألة واحدة . (٢)

المسألة الرابعة : أفعل فى التعجب :

اختلف البصريون والكوفيون فى أفعل هل اسم أو فاعل ؟

فقال البصريون والكسائى انه فعل للزومة مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو : " ما أفقرنى الى رحمة الله " وفتحته فتحة بناء كالفتحة فى : " ضرب

(١) الانصاف ج ٢ ص ٥٥٦ .

(٢) المرجع نفسه ج ٢ ص ٥٥٧ وما بعدها .

زيد عمرا " وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين إنه اسم لمجيئ—
مصغرا ، قالوا ما أحسنه وأميلحه وقالوا فتحت فتحه أصراب كالفحة في "زيد
عندك " لان مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عند هم نصبه وأحسن في قولك
" ما أحسن زيدا " ^{خط} هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيدا عند هم
منصوب على التشبيه بالمفعول به لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة
ولكن هذا ليس محل اتفاق عند هم وذكر الصبان النقل من بعض الكوفيين
القول بأن فتحت فتحه بناء لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي
بالحرف ولكن المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أنحل وحده وبهذا
رد هذا القول . (١)

والمسألة الخامسة : المستثنى عند الكسائي وقال : ان المستثنى منصوب
لمخالفته للمستثنى منه لانه اذا قلت : " قام القوم الا زيدا " أن ما بعده
الا منفى منه القيام وما قبله موجب له القيام وقد نقل ذهب الكسائي هذا
ابن عصفور والسيوطي . (٢)

ومصدر هاذ الحامل أن الكوفيين تصيدوه من كلام الخليل وهو مرجعهم
الأول في هذه الدراسة . وللخليل كلام يشبه كلام الكوفيين في الخلاف
في الاستثناء ، وهو القول بأن المستثنى نصب لانه مخرج مما أدخلت فيه
غيره . (٣)

والسيوطي كلام يشبه هذا في غير الاستثناء فقد قال في طة نصب الحال
والتمييز بمثل ما اعتل الخليل لنصب المستثنى بالآ : كهاب ما ينصب لأنه
قبيح أن يكون صفة (٤) ، ومثل له يقولهم هذا راقود خلا وطيه نحى سمنا .

-
- (١) انظر الأشموني مع الصبان ج ٣ ص ١٨ .
(٢) انظر التمعن ج ١ ص ٢٢٤ والتصريح ج ١ ص ٩٤٩ وشرح الجمل ج ٢ ص ٢٥٣ .
(٣) انظر الكتاب ج ٢ ص ٣٣ .
(٤) الكتاب ج ٢ ص ١١٧ .

وكباب ما ينصب لانه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو ومثل له بقولهم :
(١) هو جارى بيت بيت .

وكالباب الذى مقده لما ينصب لانه ليس من اسم الأول ولا هو هو (٢)
ومثل له بقولهم : هذا عربى محضا وقال فى آخر هذه الأبواب : اعلم
أن جميع ما ينصب فى هذا الباب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو . (٣)
ودع أن سيميه كان يحتل لنصب هذه المنصوبات بأنها انما نصبت
لأنها مخالفة للأول وليست اياه مع هذا كان يبحث عن عامل لفظى لهذه
المنصوبات ويرجع اليه أثر النصب فيها فلم يرضى بالمخالفة للأول أو الخلاف
عاملا فى هذه المنصوبات . (٤)

العامل الرابع من العوامل المعنوية القصد اليه عند ابن الطراوة :

لقد أضاف ابن الطراوة عاملا جديدا هو القصد اليه وهو عامل معنوى
كالاتداء ومصدر هذه الفكرة أن بعض المعمولات من الاسماء والأحداث قد
يقصد الى ذكرها خاصة من غير حاجة الى الاخبار عنها أو تسليط عامل
لفظى عليها وقد ذكر السهيلي أقسام الحدث فقال : فالحدث على ثلاثة
أضرب ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث
فيشتق منه الفعل دلالة على كونه الفاعل مخبرا عنه ، وتختلف أبنيته دلالة
على اختلاف أحوال الحدث .

وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت
ولا حال ، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته كالأفعال الواقعة بعد
التسوية ويحد ما الظرفية ، وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله ولا الى
اختلاف أحوال الحدث ، بل يحتاج الى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا

(١) الكتاب ج ٢ ص ١١٨ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٢٠ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٢١ .

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

الى ما بعده نحو سبحان الله ، فان سبحان : اسم منبى من العظمة
فوقع القصد الى ذكره مجردا من التفسيرات بالزمان أو بالأحوال . ولذا
وجب نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو : اياك ، ولحو : " ويل لزيد ووجهه" (١)
وهذا تصرف معنى هذا العامل عند ابن الطراوة حيث ان ابن الطراوة
يجعل أمثلة الاشتغال والمفعول المقدم منصوبة بالقصد اليه ، يقول السهيلي
وما انتصب لانه مقصود اليه بالذكر : زيدا ضربته وهو مذهب شيخنا أبى
الحسين وكذلك : " زيدا ضربت " ، بلا ضمير ، لا يجعله مفعولا مقدما
لان المحمول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قسوى .

هكذا بين السهيلي أساس القول بهذا العامل وهو اعتقاده أن المعمول
لا يتقدم على عامله فما عده النحاة مفعولا مقدما ومنصوبا على الاشتغال
عند ابن الطراوة منصوب بالقصد اليه أو الى ذكره ولا علاقة له بالعوامل بعده
والفصل عند ابن الطراوة كالحرف لانه عامل فى الاسم ودال على معنى فيه فلا
ينبغى للاسم أن يتقدم كما لا يتقدم على الحرف . وقد أخذ السهيلي بهذا
العامل فى بعض صور الاشتغال كما قال به فى باب النداء ويقول المنادى
منصوب بالقصد اليه أو الى ذكره .

ولم يناقش المتأخرون هذا العامل حيث أنه غير مضمود فى عوامل النصب
وقد أشار ابن الطراوة الى هذا العامل فى كتابه الافصاح ببعض ما جاء من
الخطأ فى الايضاح وبين أن الاسم اذا قدم مرفوعا يكون منصوبا عليه واذا قدم
منصوبا يكون مقصودا اليه . (٢)

والمراد بالقصد اليه عند ابن الطراوة ذكر الاسم مجردا من التقييدات
بالزمان أو بالأحوال بل هو مقصود لذاته وذكر اهتمام به .
أقول : هذا العامل ليس بذى قيمة بل هو مرفوض لان العوامل

(١) ابن الطراوة وأثره فى النحوص ٧٤ نقلا عن نتائج الفكر ورقة ١١٠ . (الصوراب ص ٧١)

(٢) المرجع السابق ص ٧٥ - ٧٦ .

النحوية أوصاف للألفاظ فقط بقطع النظر عن المتكلم ، والقصد والذكر أمر يرجع الى المتكلم لا الى اللفظ وهذا خروج عن اصطلاح النحاة لان العوامل النحوية علامات وأمارات وأسباب والفاعل الحقيقي هو المتكلم ، وابن السكّنة يريد بهذا العامل : العامل الحقيقي وهو المتكلم لا المصطلح النحوي وهذا يرجع بنا الى ما تقدم من مذهب ابن مضاء .

العامل الخامس من العوامل المعنوية : نزع الخافض عند الكوفيين : وقد تقدم القول بأن حكم الفعل اللازم أن يتعدى بالحرف كمجبت منه ومررت به وفُضبت عليه وقد يحذف ويبقى الجربعد حذف الجار شذوذا كقوله :^(١) اذا قيل أئى الناس شرق قبيلة أشارت كليب بالاكف الاصابع وقد يحذف الجار وينصب المجرور وهو على ثلاثة أقسام : سماعى جائز فى الكلام المشهور نحو نصحته وشكرته والاكثر ذكر اللام كما تقدم بهان ذلك والخلاف فيه وسماعى خاص بالشعر نحو قول الشاعر :^(٢)

لدى يهز الكف يحسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
وقول الآخر :^(٣)

أليت حب العراق الدهر أطعمه والحب يأكله فى القرية السوس
أى صسل فى الطريق وأليت على حب العراق ، وقياسى وذلك مع أن وأن وكى
المصدرية بشرط أن ليس فلا يجوز الحذف فى نحو : رغبت .^(٤) ففعل الر

- (١) البيت للفرزدق الديوان ج ١ ص ٤٢٠ من قصيدة يهجو بها جريرا .
- (٢) البيت لمساعدة بن جوبة الهذلى ، ولدن خبر لمبتدأ محذوف أى هو لدن أى ناعم لمن ويهز الكف مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله محذوف أى يهز الكف آياه الجار والمجرور متعلق بيهجسل والحسلان هو : اهتزاز الريح وأراد بالمتن ظهر الريح وقوله فيه أى فى هزة والكاف فى كما للتشبيه وما مصدرية أى كحسلان الثعلب .
- (٣) البيت للمتلبي : أى حلفت على حب العراق الدهر لا أطعمه والحال أنه يسير الحصول عليه يأكله السوس وهو قمل يأكل الطعام .
- (٤) أوضح المسالك ج ١ ص ١٧٩ وما بعدها .

واختلفوا في الناصب فعند البصريين الناصب هو الفيل القاصر ، وعند الكوفيين هو نزع الخافض فالباء للآلة في قولهم منصوب بنزع الخافض ومعنى عند في قول البصريين (منصوب بنزع الخافض) أى عند نزع الخافض ، والنصب بنزع الخافض حامل معنى عند الكوفيين . (١)

وزعم الكوفيون أيضا أن ما الحجازية لا تعمل شيئا وإن المرفوع بعد هذا باق على ما كان عليه قبل دخولها ، والمنصوب بعدها منصوب بنزع الخافض وقد وضع ذلك الفراء عند اعرابه قوله تعالى : (ما هذا بشرا) (٢) قال : " نصبت بشرا لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون بالباء فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ألا تنرى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا وقوله : " ما هن أمهاتهم " (٣) وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا . وهو أقوى الوجهين في العربية . (٤)

ومما ينصب على نزع الخافض : قوله تعالى : " إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه " . (٥) نصب أولياءه على فقدان الخافض يعنى بأولياءه فلما أسقط الباء نصب ومنه قوله تعالى : (ذكر رحمة ربك عبده زكريا) نصب عبده على فقدان الخافض أى لعبده فلما أسقط اللام نصب . (٦)

ومن ذلك أيضا على نزع الخافض قولهم : معنى ، ولفظا ، ولغة ، واصطلاحا وعرفا ، وذوقا ، وحقا ، وشرعا ، وهذا الاستعمال مع كثرة ليس قياسا وليس

(١) انظر الخضرى ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) آية ٣٠ من سورة يوسف .

(٣) آية ٢ من سورة المجادلة .

(٤) معانى القرآن ج ٢ ص ٤٢ .

(٥) آية ١٧٥ من آل عمران .

(٦) آية ٢ من سورة مريم .

(٧) الجمل المنسوب الى الخليل ص ٩٣ .

فى الكلام ما يتعلق به هذا الخافض وهذا مما يضعف كونها منصوبة بنزع الخافض هذا .

أقول : والصحيح أن نزع الخافض لا يصلح أن يكون عاملاً وسقوط الخافض لا يقتضى النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث أن العامل الذى كان الجار متعلقاً به لما زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان الخافض يعارضه فإذا لم يكن فى الكلام ما يقتضى النصب من فعل أو شبهه لم يجز النصب ومن هنا ظهر خطأ الكوفيين فى قولهم : ان ما زيد قائماً ، ما : لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع زيد على أنه مبتدأ ونصب قائماً على اسقاط الباء وهذا مما يرد أيضاً قول من قال : ان لفظ لغة ، واصطلاحاً ، وهقلاً وشرعاً ، منصوبات على نزع الخافض اللهم الا ان قدر أعنى محذوفاً . (١)

وقد صرف النحاة المنصوب بنزع الخافض بأنه :

هو الاسم المنصوب بفعل قاصر حقه أن يعتمدى بالحرف لكنه حذف عند تعيينه استغناءً عنه سماعاً أو قياساً وقد ألف فى هذه المسألة الشيخ محمد ابن أحمد بن عبد البارى الاهدل ، صاحب الكواكب الدرية ، رسالة سماها : (تحريف من انتصب لتلقى الواهب الفاضل بحد المنصوب بنزع الخافض .) (٢)

وحذف الجار قياسى مطرد (٣) بالاجماع مع أن وأن بشرط أن اللبس وتقول سررت بأنك ناجح ، وسررت أنك ناجح بحذف الحرف ، وجبت من أن تحضر ، فإذا خيف اللبس لا يجوز الحذف مع أن وأن نحو رغبت من أن تقرأ الرسالة ، ورغبت فى أن تقرأ ، فلا يجوز حذف فى فلا تقول : رغبت أن تقرأ لا احتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس حيث لا تدرى المقصود بحذف الحذف أو رغبت فى أن تقرأ أو رغبت عن أن تقرأ ، والمعنيان متعارضان متناقضان .

(١) المسائل السفرية لابن هشام ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) انظر الكواكب الدرية شرح متممة الاجرومية ج ٢ ص ٢١ .

(٣) والمراد بالقياس هنا جوازه فى أى تركيب وان لم يسمع .

وقد اختلف النحاة في الحذف مع غير أن وأن ، فذهب الجمهور : أنه لا ينقاس الحذف مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب علي بن سليمان الأعشى^(١) الى أنه ينقاس في كل ما أمن فيه اللبس مع غير أن وأن بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف كقولك : برئت القلم بالسكين ، فيجوز حذف حرف الجر ، فتقول : برئت القلم السكين : لتعين الحرف المحذوف وتعين مكانه فإذا لم يتعين الحرف لم يصح حذفه نحو قولك : رغبت في لقاءك فلا يجوز حذف (في) هنا فلا تقول : رغبت لقاءك لحصول اللبس لانه لا يدري بعد الحذف هل الأصل رغبت في لقاءك أو رغبت عن لقاءك ، وهكذا إذا لم يتعين مكان الحذف لم يجز الحذف ، نحو اخترت القوم من بني تميم ، فلا يجوز الحذف ، فـسـلا تقول : اخترت القوم بني تميم ، إذ لا يدري هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم .

والحذف إذا تعين الحرف المحذوف ومكانه جائز عند الأعشى الصغير ومن معه وذهب الجمهور أنه لا ينقاس الحذف الا مع أن وأن ، وزاد ابن هشام في المعنى : كي المصدرية ، واختلفوا في محل أن وأن بعد حذف حرف الجر . فذهب الأعشى الى أنهما في محل جر فالصدر المؤول من أن وما بعدها مجرور بالحرف المحذوف ، وهذا مردود لضعف الجار عن العمل محذوفا ، ولذا وجب النصب في غيرهما ، فكذا معها لا فرق بينهما وبين غيرهما الا أنه لما طال الكلام معها بالصلة انقاس معها الحذف تحقيقا ، وذلك لا يقتضي بقاء الجر .

وذهب الكسائي الى أنهما في محل نصب فالصدر المؤول منصوب على نزع الخافض أو بالفعل .

(١) وهو البخدادى تلميذ ثعلب والمبرد الأصغر والصغير : هو علي بن سليمان البخدادى ويطلق عليه أحيانا الأعشى الأصغر ، والأكبر هو ابو الخطاب شيخ الخليل ، والصغير وهو الوسط : سعيد بن مسعد تلميذ سيبويه .

وذهب سيبويه الى تجويز الوجهين حيث قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قال انسان إن أن في موضع جر لكان قولاً قوياً ولذلك نظائر كتولهمسم لاه أبوك ، أي : لله أبوك ثم نقل النصب عن الخليل ، فعلم أنه يجوز الأيمن هذا ما أشار اليه جمع من العلماء كالخضري وابن عقيل في شرح الألفية والتسهيل .

وقال السيوطي : وأما نقل بن مالك وصاحب البسيط ^(١) عن الخليل أنه جر ، ومن سيبويه أنه نصب ، فوهم لان المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نصب وأما سيبويه فلم يصح فيه بمذهب . ^(٢)

والصحيح الحكم على موضعهما بالنصب لان بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير والحمل على الغالب الكثير أولى ، والحق أن مذهب الخليل هو الحكم على الموضع بالنصب . ^(٣)

ومما ينصب على نزع الخافض قولهم : الله لا افعل ذلك ، يمين الله لا أزورك ، نصبوا على نزع حرف الجر كما : يقولون : بحق لا أزورك ، فاذا نزعوا الباء قالوا : حقاً لا أزورك قال الشاعر ^(٤) :

إذا ما الخبِرَ تَأَدُّمُهُ بَرِيَّتْ قد اك أمانة الله الشريف
أراد وأمانة الله فلما نزع منه واو القسم نصب ، وقال امرؤ القيس ^(٥) :

(١) وهو ضياء الدين بن علي ، تقدمت ترجمته ونقل هذا المذهب الأشموني والبيضاوي أيضا عند قوله تعالى : " ان الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما . . الآية " .

(٢) انظر ابن عقيل مع الخضري ج ١ ص ١٨٠ - ١٨١ والتسهيل ص ٨٣ ، والسامد ج ١ ص ٤٢٩ ، والكتاب ج ٣ ص ١٢٦ - ١٢٧ ، والمغنى ج ٢ ص ٥٧٩ - ٥٨٠ .

(٣) انظر الهمع ج ٢ ص ٨١ .

(٤) انظر الكتاب ج ١ ص ٤٣٤ وج ٢ ص ١٤٤ وشرح المفصل ج ٩ ص ٩٢ -

و ١٠٢ و ١٠٤ واللسان مادة آدم والثريد ما يثرد من الخبر ويبلل .
(٥) الديوان ١٤١ والبارح الفادر والاصالي جمع وصل وهو العضو .
والكتاب ج ٢ ص ١٤٧ والهمع ٤٥ / ١٢ والرواية في الديوان أبرج قاعدا .

فقلت يمين الله ما أنا بـساح ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى
 وتقول نشدتك الله لما فعلت والاصل بالله ، ومعنى نشدتك بالله
 الا فعلت : أقسمت به .

العامل السادس من العوامل المعنوية : الطلب فى جزم الجواب :
 اختلف النحاة فى عامل الجزم بعد الأمور التى تدل على الطلب :
 فذهب الجمهور الى أن المضارع فى جواب الطلب مجزوم بشرط مقدّر مع
 فعله بعد الطلب فى التقدير فى قولك : اجتهد ، تنجح ، اجتهد إن تجتهد
 تنجح ، وذهب ابن خروف الى أنه مجزوم بالطلب لتضمنه معنى الشرط بعد
 حذفها مع فعل الشرط كما أن أسما الشرط إنما جازمت لذلك وهذا القول اختاره
 ابن مالك ونسبه الى سيويه والخليل .

وذهب الفارسي وغيره الى أنه مجزوم بالطلب لنيايته عن أداة الشرط بعد
 حذفها مع فعل الشرط وهذا ليس بشئ لأن النائب عن الشئ فى محله يجب
 أن يؤدى معناه والطلب ليس فيه معنى الشرط والتعليق .

وحكى السيوطي عن بعض أصحابه مذها رابعا وهو : القول بأن الجزم
 بلام مقدرة فالتقدير فى قولك اجتهد تنجح لتنجح . (١)

ورجح الأشعوني الرأى الأول القائل : إنه مجزوم بشرط مقدّر وضعف القول
 الثانى الذى اختاره ابن مالك رحمه الله وهو القول بأنه مجزوم بالطلب لتضمنه
 معنى الشرط بأمرين :

الأول : أن أداة الشرط المتضمنة لا بد لها من فعل الشرط ولا يجوز أن يكون
 فعل الشرط هو الطلب بنفسه لان الطلب لا يصح لمباشرة الادارة ولا أن يكون
 فعل الشرط مضمنا للطلب أى مجعولا فى ضمن الطلب لما فيه من زيادة
 مخالفة الاصل بتضمنه معنى شيئين : أداة الشرط وفعلها .

ولا يجوز أن يكون مقدرا بعد الطلب لان جواز تقدير فعل الشرط

مشروط بجواز اظهارها مع فعل الشرط .

الأمر الثاني : أنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير^(١) ، والفهم من كلام الأشموني أن الطلب ليس عاملا معنويا لان المراد بالطلب سبب عنده هو لفظ الامر والنهى والدعاء والاستفهام والترجى والعرض كما صرح بذلك بقوله : وقيل العامل لفظ الطلب . وهذا يظهر لنا أن العامل عنده لفظى وليس بمعنوى ، وجميع كتب النحاة التى اطلعت عليها لم تصرح بأنه لفظى أو معنوى . وأنا أرى بأن الطلب عامل معنوى لان الطلب هو : استدعاء ما لم يحصل ، وهذا أمر معنوى بلا شك والطلب هو معنى هذه الأشياء السابقة ومدلولها من أمر ونهى وغيرهما ولا يصح بكل حال من الأحوال اعتبار الطلب أمر لفظيا .

وقد تلقيت من شيخ علوم العربية فى بلادنا فى هزر^(٢) بأن الطلب عامل معنوى كما صرح بذلك فى ضوابطه على الأجرومية .

ويقول ابن هشام فى شرح القطر : والجازم ضربان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين والجازم لفعل واحد خمسة أمور أحدها الطلب^(٣) .

ويقول عبد الله الناكهى (ت ٩٧٧ هـ) فى شرح القطر فى حكاية الخلاف مذهب الجمهور أنه مجزوم بالادارة المقدرة ، وقيل : إنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط ، وقيل : إنه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه حرف الشرط^(٤) .

ونأخذ من هذا أن الجازم هو نفس الطلب ونفس الطلب ليس أمرا لفظيا لذا قلت : إن الطلب عامل معنوى ، وقد ذهب ابن مالك فى شرح الكافية

(١) الأشموني على الالفية ج ٣ ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) وهو شيخ موسى بن محمد الادبلى المشهور بالنحو والصرف وكان مقره بمثلد رسة المصرية وكان منقطع النظر فى النحو والصرف حامل لواء العربية فى هزر ، توفى سنة (١٤٠٠ هـ) .

(٣) ص ٧٩

(٤) ج ١ ص ١٦٩

الى أن الجزم بلفظ الطلب لتضمنه ان ، ونسب السيوطى فى الجمع القول بذلك الى الفارسى والسيرافى وابن خزوف لنيابة لفظ الطلب مناب الشرط . وعلى هذا يكن العامل لفظيا ، وعند الكوفيين أن الفعل مجزوم بمعنى جواب الطلب ولا تقدير للشرط . (١)

والصحيح أن الطلب يصفة كونه عاملا معنويا عامل صحيح لان معنى العامل على الاقتضاء وهو واضح فى الطلب كل الوضوح كالا ابتداء بالنسبة للمبتدأ .

وخلاصة المقام : أنه : إذا لم يقترن الفعل المضارع الواقع بعد الطلب بالفاء . جزم فى جواب الطلب بشرط قصد الجزاء بأن يقصد تسبب الفعل عن الفعل ، كتسبب الجزاء عن الشرط ويشترط للجزم بعد النهى مع قصد الجزاء صحة المعنى مع تقدير ان الشرطية قبل (لا) ولم يشترط الكسائى هذا الشرط وشرط الجزم بعد غير النهى صحة وضع ان تفعل أى إن الشرطية والفعل المضارع (٢) ومذهب الكوفيين أن الفعل مجزوم بمعنى جواب الطلب ولا تقدير للشرط وهذا باطل مردود ، فقد سمع لفظ الشرط مع جوابه بعد كثير من معانى الطلب ولا جواب بعده وهذا يعنى أن الجواب إذا وجد فهو شئ آخر غير الطلب وجوابه وهو طذهب اليه الجمهور من شرط مقدر (٣) وانما سمي جوابا فى هذه الأشياء لان فيها شروطا متضمنة معنوية غير ملفوظ بها فاحتاجت الى أجوبة كما احتاج الشرط اللفظى .

العامل السابع من العوامل المعنوية المجاورة

أثبت جمهور البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت نحو حجر ضب خرب بالجر صفة لجحر فكان حقه الرفع لكن جر لمجاورته المجرور وهو الضب ، وعلى الرفع أكثر العرب وقال امرؤ القيس : (٤)

(١) انظر الجمع ج ٢ ص ١٥ وشرح الكافية لابن مالك ج ٣ ص ١٥٥١ .

(٢) انظر الأشمونى ج ٣ ص ٢٩٩ .

(٣) رصف المبانى ص ٣٨٦ .

(٤) الديوان ص ٦٢ والرواية فيه كأن ثبيرا فى عرائن ويله والبيت =====

كأن أبلنا في مرانين وبله كبير أناس في بجاد مزمل
وذلك لان مزمل صفة كبير فكان حقه الرفع ولكن خفض لمجاورته المجرور وهو
بجاد والرضى من بأنه لمجاورته أناس لا لبجاد ، لان الجار والمجرور يتعلق
بمزمل والتقدير كبير أناس مزمل في بجاد والحق أن ذلك لا يمنع كيون خفض
لمجاورته بجاد المتقدم لفظا .

وقال الآخر : (١)

كأنما خاللت قدام أعينها قلنا بمستحصدا الأوتار مخلوج
خفض (مخلوجا) وهو من نعت قطن وكان حقه النصب لانه من نعت
القطن ومستحصدا الأوتار من اضافة الصفة للموصوف أى الاوتار المستحصدة
ومحل الشاهد خير مخلوج على المجاورة .
والخليل لا يجوز الجر على المجاورة الا بشرط اتحاد المضاف والمضاف اليه
فى التثنية والجمع والتعريف والتذكير والتأنيث . فمثلا لو قلنا هذان
جحر اخب خريان ، فلا يجوز الجر عند الخليل لمخالفة الضب فى التثنية ويجوز
عند سيبويه وان اختلف المتجاوران .

وحجة سيبويه أقوى لقوة شاهده وهو بيت العجاج (٢)

كأن نسج العنكبوت المرمـل على درى قلامه المبهـدل

==# فى الخصائص ج ١ ص ١٩٢ وج ٣ ص ٢٢١ والمخزاة ج ٢ ص ٣٢٧ وج ٣
ص ٦٣٩ وشير : اسم جبل ، والعرايين جمع عرين وهو الأول والودق
فى رواية ودقة المطر والبجاد كساع مخطط .

(١) البيت فى معانى القرآن ج ٢ ص ٧٤ والانصاف ج ٥ ص ٦٠٥ والمستحصد
المحكم الشد والمخلوج المندوف .

(٢) ومعدة : سبب كنان با يدى الفسل الشاهد فيه جر المرمـل على السجوار
والمرمل المنسوج والقلام ضرب من النبت ، والذرى الاعالى الواحدة : ذرة
المهدل المدلى يعنى أن العنكبوت قد تسجت على القلام الذى حول
هذا الماء ، والسبب ثوب من الكنان أبيض ، شبه ما تسجته العنكبوت
على هذا الماء بثوب رقيق من الكنان .

المستحصد

والشاهد جرم المرمل على الجوار وهو مذكر لانه وصف للنسج وأجراه على
العنكبوت وهي مؤنثة ، فقد اختلفا تأنيثا وتذكيرا ، وقد ذكر البخداوى فنى
الخزانة (١) عدة شواهد تؤيد سيبويه وترد على ما ذهب اليه الخليل ومن ذلك
قول الحطيئة :

فأياكم حية بطن واد همزور . الناب ليس لكم بسمي .

(وهموز) من صفة الحية وجر لمجاورته أحد المجرورين (بطن واد) وقيد
اختلف المضاف والمضاف اليه تذكيرا وتأنيثا فحية مؤنث وما بعدها مذكر ، وقيل
إن الحية اسم للذكر والانثى ، والتاء للوحدة الجنسية مثل بطة ودجاجة (٣)
والرواية في هذه الكلمة بجر هموز مع أنها نعت للحية المنصوب على التحذير
وجر لمجاورة الكلمة المجرورة .

ولكن هذا البيت ليس نصا فى محل النزاع بين سيبويه والخليل والنحابة
استشهدوا به للرد على الخليل وأنه لا يلزم فى الجر للمجاورة أن يكون المتجاوران
متساويين فى التذكير والتأنيث بل يجوز مع تخالفهما فى التذكير والتأنيث وفى
التعريف والتفكير وفى الافراد والتثنية والجمع لان هذا البيت مثل بيت العجاج
لأن الحية يقال على الذكر والانثى والعرب تقول حية ذكر فيجوز أن يقال إنه عني
هنا بالحية الذكر ، والبطن مذكر عند جمهور العلماء غير قطرب فانه قال : إنه
مذكر ومؤنث فقد اتفق المضاف والمضاف اليه ويجوز أن يقال : إن الهموز مذكر
لكونه وصفا للحية الذكور والوادي مذكر فاتفق المتجاوران تذكيرا وتأنيثا .

(١) ٣٢٨ وما رورها

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن التستري ص ٧٣ والصاحح واللسان مادة حيا

او المذكر والمؤنث للفراء ص ٧٠ .
والشاعر أراد بقوله : حية بطن واد نفسه يريد أنه يحمي ناحيته
وهو واد عما يحميه فيجب عليهم أن يتقوه ويحذروا حصوله ، وهموز الناب
مأخوذ من الهمز وهو الضفد والخمز . وليس لكم بسمي أى : ليست
ملككم ولا منسوبة معكم بل فوقكم وأعلى منكم .

منشور

البحر مؤنثة واحدة واحدة ففعلوا) . ثم قال سيبويه في رده على الخليل وهذا قول الخليل رحمه الله ولا نرى هذا والاول الا سواء لانه اذا قال : هذا بحر ضرب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضرب وقال الزجاج : كأن نسيج العنكبوت المرمول . فالنسيج مذكر والمنكبوت أنثى (١) .

ومعنى قول الخليل رحمه الله هذا الذي تجرّ الصرب انما تجعله على بعض الاوصاف وهو أن يكون النعت الذي يجرّه يوافق الاسم الذي يجاوره ففى مدته وفى تذكيره وتأنيته ، فان اختلفت العدة . أو كان أحدهما مذكرا أو الآخر مؤنثا استعملوا الكلام على أصله أو لم يجروه على المجاورة ، لا يقولون هذا وجار ضبع واسع ، لا يجرون (واسع) على الجوار للضبع لان واسع مذكر والضبع مؤنثة فلو قلت : هذا وجار ثعلب واسع لجاز الجرّ ، لان الثعلب مذكر وواسع مذكر والعدة واحدة .

ولو قلت هذا مكان ثعلب واسع لم يجز الجر لا اختلاف العدة وسيبويه يخالفه ويجزى الذي منع من جوازه وقد احتج سيبويه لقوله بما تقدم وبما هو مصرح فى الكتاب من قول الزجاج وغيره مما يؤيد الحمل على الجوار وان اختلف المجاوران اذا لم يلتبس المعنى . (٢)

ونقل البغدادي ما قاله أبو حيان فى تذكرته وهو قوله : ينبغى أن لا تجوز مسألة التثنية والجمع لان جر الجوار لم يسمع الا فى المفرد خاصة فلا يتعدى فيه السماع وقد قال الفراء وغيره ولا يخفف بالجوار الا ما استعملته الصرب . (٣)

ومن الجر على الجوار قوله تعالى : (وانى أخاف طيكم فذاب يوم محيط) (٤) ذهب أبو البقاء العكبرى الى أن (محيط) صفة ليوم فى اللفظ والمعذاب فى المعنى يعنى أنه جر بالجوار وقد حمل الآية على الخفض بالجوار الشهاب (٥)

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٢) شرح شواهد الكتاب للسيرافى ج ١ ص ٤٩٥ .

(٣) الخزانة ج ٢ ص ٣٢٤ وانظر معانى القرآن للفراء ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ .

(٤) هود : ٨٤ .

(٥) احزاب القرآن للعكبرى ج ٢ ص ٢٤ .

فى حاشيته على البيضاوى : يعنى أن المراد فى الحقيقة إحاطة العذاب وشموله فهو صنعة له ولذا جعله بعضهم صفة للعذاب لكنه جر للمجاورة ، فوصف به اليوم لاشتماله عليه بوقوعه فيه فهو مجاز فى الاسناد كتهارته صائم . (١)

وذكر أبو حيان أن وصف اليوم بالاحاطة أبلغ من وصف العذاب به لان اليوم وما يشتمل على الحوادث فاذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للعذاب ما اشتمل عليه منه وهو ما اختاره الزمخشري فى الكشف . (٢)

ومنه قوله تعالى : " كرماد اشتدت به الريح فى يوم ماصف " . . . الآية . (٣)

فماصف : صفة لليوم مجازا ويجوز أن يكون صفة للريح ولكنه جر لمجاورته

ليوم . (٤)

ومنه قوله تعالى : " وواعدناكم جانب الطور الأيمن " (٥) على القراءة :

بجر الأيمن على الجوار كما قرر ذلك الزمخشري فى الكشف وقال أبو حيان :

" وهذا من الشذوذ والقلّة بحيث ينبغى أن لا تخن القراءة عليه والصحيح

أنه نعت للطور لما فيه من اليمن ، أى البركة ، وأما لكونه على يمين من

يستقبل أنجيل .

وما قاله أبو حيان فى رده لكلام الزمخشري مردود لان شذوذه لا ينافى

(٦)

تخريج قراءة شاذة عليه .

ومنه قوله تعالى : (ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين) (٧) بجر المتين

(١) الشهاب ج ٥ ص ١٢٥ والحمل على الجوار لكثرة عبد الفتاح الحموز

ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) بحر المحيط ج ٥ ص ٢٥٢ والكشاف ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٣) سورة ابراهيم جزء آية ١٨ .

(٤) انظر معانى القرآن للفراء ج ٢ ص ٧٤ ، والهجر المحيط ج ٥ ص ٤١٥ .

(٥) آية ٨ طه .

(٦) انظر الحمل على الجوار فى القرآن ص ٤٩ والبحر المحيط ج ٦ ص ٢٦٥

والكشاف ج ٢ ص ٥٤٧ .

(٧) الذاريات : ٥٨ .

وهو قرادة يحيى بن وثاب والأعمش ^(١) ورد ابن جني قرءة الجر أن تكون على الجوار باحتمال أن يكون المتين صفة للقوة لانه في معنى السبب فذكر على المعنى فلا يكون من باب الخفض على الجوار ومثله قوله تعالى : " ذوالجرش المجيد " ^(٢) بخفض المجيد .

الموضوع الثاني للجر على الجوار : التوكيد ، كقوله : ^(٣)

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل اذا انحلت مري الذنب فكلهم توكيد لذوى لا للزوجات ولو كان توكيدا للزوجات لقال كلهن وذوى منصوب على المفعولية والتوكيد يتبع المؤكد في اعرابه وحقه النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفض .

والموضع الثالث : صلف النسف والخفض على الجوار كثير وشائع وان كان مختلفا فيه ومنه قراءة الحسن (أن الله برئ من المشركين ورسوله) ^(٤) بخفض السلام من (ورسوله) وذكر أبو حيان أنها خرجت على الحذف على الجوار كما أنهم نعتوا وأكدوا على الجوار ^(٥) ومنه قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين) . الآية ^(٦) . بخفض أرجلكم على الجوار وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحزمة ، ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وخلف ، وكان ينبغي أن يكون

(١) انظر البحر المحيط ج ٨ ص ١٤٣ والخزانة ج ٢ ص ٣٢٢ والجمال المنسوب للخليل ص ١٧٥ .

(٢) السبرج آية ١٥ .

(٣) البيت لابي غريب وهو اعرابي أدرك الدولة العباسية . انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٢٢ وص ٣٢٥ .

(٤) التوبة آية ٣ .

(٥) البحر المحيط ج ٥ ص ٦ والكشاف ج ٢ ص ١٧٣ والحمل على الجوار في القرآن ص ٥٠ .

(٦) المائدة آية ٦ .

منصوبا لأنه معطوف على وقوله : فافسلوا وجوهكم وأيديكم كما في قراءة نافع
وابن ماهر والكسائي وحذف عن عاصم ، ولو كان معطوفا على قوله برؤوسكم لكان
ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مفسولة وهو مخالف لأجماع أئمة الأمة مسن
السلف والخلف وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء ، قالوا ليس العطف
هنا على الرؤوس إذ الأرجل مفسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم
والحققون على أن خفض بالمجاورة قليل وفي التوكيد فادر ولا يكون في النسخ
لأن العاطف يمنع التجاوز لأن حرف العطف عاجز بين الاسمين ويطل المجاورة
وفي الآية الكريمة لما كانت الأرجل من بين الأضياء الثلاثة المفسولة . تفصل
بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا لذا طفت على المسح
لأن المسح ولكن لعنه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها . ولذا جسيء
بالغاية وهو قوله تعالى : (إلى الكريمين) إمطة لظن من يظن أنها ممسوحة
لأن المسح لم يضرب له غاية في الشريعة ، وقالوا إن المسح هنا خفيف الغسل
كما حكى ذلك أبو زيد . يقال مسحت للصلاة . وقالوا أيضا أنه من المحتمل
أن يكون لمراد بالمسح هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجلين
مجازا وإنما حقيقته أنه مسح للخف الذي على الرجل ، والسنة بينت ذلك كما
أن الحمل على المجاورة حمل على الشاذة فينبغي صون القرآن منه ولو سلمنا
الحمل على ذلك فإن العطف يكون في الحقيقة على الوجوه والأيدي فيلزم
الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو : (وامسحوا برؤوسكم) بينما ليس
حظنا على الرؤوس لم يلزم الفصل بها لا جنبي ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين
بفرد فضلا عن الجملة .^(١)

وذهب بعض النحويين إلى أن الجر بسبب مجاورة الاسم المجرور سواء كان
في النعت أم في العطف شاذ . وهو في باب التوكيد أشد شذوذا لأنه يسم

مختلفون في مجيئة في هذا الباب ، وأنكر السيرافي وابن جنى الخفض طلسي الجوار وتأولا قولهم الذي يورثه النحاة الأولون : هذا جحر ضب خرب بالجحر على أنه صفة لضب ، ثم قال السيرافي في بيان التأويل : الأصل : جحر ضب الجحر منه . فخرّب نعت لضب جار على غير من هوله والجحر فاعل بخرب لأنه صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف لفظ منه للعلم به ، ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقيل : هذا جحر ضب خرب . الجحر ثم أضيف ، فقيل : هذا جحر ضب خرب الجحر . ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر فقيل خرب واستتر الضمير في خرب فقد تحمل خرب ضميرين الجحر وضمير الموصوف ، الذي استتر أولا . وبهذا يظهر جواز تحمل الوصف ضميرين عند السيرافي وهذا شيء لا نظير له (١)

وقال ابن جنى : الأصل : خرب جحره كحسن وجهه ، ثم أنهى المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمها استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له لأن الصفة إنما هو للضب وأجريت على الجحر وذلك لا يجوز من البصريين وأن أمن اللبس . بل يجب إبرازه . (٢) وكلاهما يحلان المسألة على حذف مضاف .

ولقد خطأ أبو حيان ما ذهب إليه لأنه يلزم على ما مر أن يكون الجحر مخصصا بالضب ، والضب مخصص بخراب الجحر المخصص بالاضافة الى الضب فيكون تخصيص كل منهما متوقفا على تخصيص الآخر ، وهي مسألة لا توجد في كلام العرب . فلا يقال : مررت بوجه رجل حسن الوجه أو حسن وجهه كما يلزم في هذه المسألة إبراز الضمير لئلا يلتبس ، ولأن محمول الصفة هذه لا يحذف لضعف صلتهما . (٣)

(١) انظر المفتي مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٣٤ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٢٣ والحمل على الجوار في القرآن ص ٢٦ =

وقد مررد ابن هشام في المعنى على ما ذهب اليه السدي في وابن جني .
 وقد أنكر أيضا أبو جعفر النحاس الجر على المجاورة وقال لا يجوز أن يحرب
 شيء على الجوار في كتاب الله عز وجل ولا في شيء من الكلام ، وإنما الجسوار
 غلط ، وإنما وقع في شيء ههنا وهو قولهم : هذا جحر ضب خوب ، والدليل
 على أنه غلط قول الحرب في التثنية هذان جحرا ضب خريان ، وإنما هذا بمنزلة
 الاقواء^(١) ولا يحمل شيء من كتاب الله عز وجل على هذا ولا يكون الا بأفصح
 اللغات وأصحها^(٢) وقال أيضا في موضع آخر : " وهذا القول غلط مظلم لان الجوار
 لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه ، وإنما هو غلط ونظيره الاقواء^(٣) .

ومن أنكر وجود الجر على الجوار أبو اسحق الزجاج في معاني القرآن وأعرابه^(٤)
 فانكر وجوده في القرآن وكذلك مكى ابن أبي طالب في شكل اعراب القيسرآن^(٥) .
 ومن المؤيدين وجود الجر على الجوار أبو البقاء الحكمرى في اعراب القرآن

== وقال البندادى : " ذهب بعض المتفقهة من أصحابنا الشافعية الى
 أن الاعراب على المجاورة لغة ظاهرة وحمل على ذلك في الحلف الآية
 الكريمة وقوله تعالى :

" لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين " قال خفض
 المشركين لمجاورة أهل الكتاب . وما ذهب اليه يمكن تأويله على وجه
 أحسن فلا حجة فيه ، وقال ابن هشام في المعنى : وقيل بالمجاورة
 في قوله تعالى : " وجور من " فيمن جرهما فان الحلف على ولدان
 مخلد من لا على أكواب وأباريق . اذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون
 عليهم بالحرور .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(١) وهو اختلاف حركة الروى المطلق (المجرى) بالكسر والضم وهو مصطلح
 علم القافية .

(٢) اعراب القرآن ج ١ ص ٢٥٨ .

(٣) الحرايا الفراء ص ٤٨٥ والمجلد الجوار ص ٤٧

(٤) معاني القرآن وأعرابه ج ٢ ص ١٦٧ .

(٥) شكل اعراب القرآن ج ١ ص ٢٢١ .

قال : وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد ، وقد جعل النحويون له بابا ورتبوا عليه مسائل ، ثم أصولة بقولهم : جحر ضرب شرب حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع . فأجاز الاتباع فيهما جماعة من حذاقهم قياسا على الحرف المسموع ، ولو كان لا وجه له في القياس بحال لاقتصروا فيه على المسموع فقط . (١)

ومن القائلين بالمجاورة أبو مبيدة والاعفش والتفازاني والزمخشري ، ومنهم الشهاب في حاشية على البيضاوي والفراء (٢) ، لكن الفراء قصره على السماع ومنع القياس على ما جاء منه (٣) وكذا عند ابن الأنباري من الشاذ الذي لا يخرج عليه قال في الانصاف : وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار إلا أنه لا حجة فيه لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يخرج عليه وقولهم بجحر ضرب محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حكى منهم يقاس عليه ألا ترى أن للمحياني حكى أن من الحرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ الستى لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها فكذلك ههنا . . . والله أعلم . (٤)

وهذا المثال السابق حكاه سيوريه من الحرب وحكوا فيه الرفع والجزم وكلام سيوريه يقتضي جواز ذلك قياسا مع أمن اللبس وهو سحاصي عند الفراء كما تقدم (٥) والصحيح أن الأمراب بالمجاورة يجوز مع ارتفاع اللبس وأما مع حصول اللبس فلا يجوز وقد اشترط بعضهم عدم اللبس وتضمن نكته لا لیس فيه .

قال الشهاب في حاشية البيضاوي : لكن شرط حسنة صدم الالباس مع تضمن

(١) أملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) انظر الحمل على الجوار في القرآن ص ٣٠ - ٣١ .

(٣) انظر المصنع ج ٢ ص ٥٥ .

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص ٦١٥ .

(٥) انظر الكتاب ج ١ ص ٩٧ و ٤٣٦ و ٤٣٧ .

نكتة ، وقال في الآية السابقة ^(١) وهو هنا ليس كذلك لان الخاية على أنه ليس بمسح اذ المسح لا يخنى والنكتة فيه الاشارة الى تخفيفه حتى كأنه مسح ^(٢) . واشترط بعضهم للمخض على الجوار أن يكون في النكرات لا في المعارف وذلك لان النكرة أشد حاجة الى الصفة ، فبقدرة قوة حاجتها اليها تتشبهت بالاقرب اليها ، فيجوز هذا جهر ضب خرب لقوة حاجة النكرة الى الصفة فأما المعرفة فتقتل حاجتها الى الصفة ، فبقدرة ذلك لا يسوغ التشبيه بما ية سوب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها ^(٣) .

وقد أورد البخدا دي في الخزانة قول أبي شروان في المفضل : " كان والله من رجال الحرب المعروف له ذلك " ، وقال : ان خفض المعروف على الجوار يرد زعم من ذهب الى أن الجوار لا يكون الا في النكرات لان أباشروان تؤخذ منه اللغة العربية ^(٤) ، وشرط صحة الجر على الجوار في باب العطف عدم الفصل ^(٥) .

الموضع الرابع : للجر على المجاورة البدل : وقد منع ابن هشام الخفض على الجوار في باب البدل والعطف لان البدل على نية تكرار الحامل وليس معمولا للعامل الاول على الاصح وفي باب العطف لان العطف يمنع من المجاورة كما تقدم بيان ذلك قريبا .

وكذلك أبو حيان لم يجوز الجر على الجوار في باب البدل (وقد أجاز ذلك أبو عبيدة في قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) ^(٦) . قال أبو حيان : وقرأ الجمهور قتال فيه بالكسر وهو بدل من الشهر

- (١) آية رقم ٦ / الطائفة .
- (٢) انظر حاشية الشهاب ج ٣ ص ٢٢١ - والحمل على الجوار في القرآن ص ٤٧ .
- (٣) انظر المجتبى ج ٢ ص ٢٨٩ .
- (٤) الخزانة ج ٢ ص ٣٢٣ وأبو شروان هو : الملكي اعرابي فصيح تعلم في البادية .
- (٥) انظر حاشية الشهاب ج ٨ ص ١٤٣ .
- (٦) البقرة / ٢١٧ .

بدل اشتغال ، وثال الكسائي هو مخفوض على التكرير وهو معنى قول الفراء لأنه قال مخفوض بمعنى مضمرة ، ولا يجعل هذا خلافا كما يجعله بعضهم ، لان قول البصريين : ان البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي والفراء لا فرق بين هذه الاقوال هي كلها ترجع لمعنى واحد .

وقال أبو عبيدة : قتال فيه خفض على الجوار ، قال ابن عطية هذا خطأ فان كان أبو عبيدة مبنى الخفض على الجوار الذى اصطلح عليه النحاة فهو كما قال ابن عطية وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعا لما قبله فى رفع أو نصب من حيث اللفظ والمعنى ، فيعدل به من ذلك الاعراب الى اعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعا من حيث المعنى ، وهنا لم يتقدم لا مرفوع ولا منصوب فيكون قتال تابعا له فيعدل به من اعرابه الى الخفض على الجوار وان كان أبو عبيدة مبنى الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض فخفضه بكونه جاور مخفوض أى صار تابعا له ولا يبنى به المصطلح عليه ، جناز ذلك ولم يكن خطأ وكان موافقا لقول الجمهور ، الا أنه أغض فى العبارة وألبس فى المصطلح (١) والحق أن الخفض على الجوار فى باب البدل لم يقل به الا أبو عبيدة وقد نسب هذا القول اليه أبو البقاء المكي وأبو جعفر النحاس ، كلاهما فى اعراب القرآن عند الكلام على هذه الآية . (٢)

والظاهر من كلام أبي عبيدة أن مراده بالخفض على الجوار هو المصطلح النحوى لانه فى صدر اعراب الآية بالمصطلح المعروف ولا يريد شيئا غير هذا ثم ان الخفض على الجوار فى باب البدل لم يسمع فى فصيح الكلام الا فى هذه الآية . على قول أبي عبيدة فقط مع النزاع فى قوله هذا . (٣)

- (١) البحر المحيى ج ٢ ص ١٤٥ ومعانى القرآن للفراء ج ١ ص ١٤١ .
 (٢) انظر ادلاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٥ و اعراب القرآن لابی جعفر النحاس ج ١ ص ١٥٨ .
 (٣) وقد ورد فى النحت فى فصيح الكلام كما ورد فى التوكيد وفى المصنف ورد فى أشعار كثيرة كما فى الخزائن . انظر الحمل على الجوار فى القرآن ص ٤١ .

لذا اننى لا أرى وجوده فى باب البدل والآية الصحيح فى اعرابها ما
قاله الجمهور : من أن قتال بدل اشتغال من الشهر لان القتال يقع فيه كما
أنه لم يجهد فى خبر المبتدأ خلافا لمن جعل قوله تعالى : (وكذبوا واتبعوا
أهواءهم وكل أمر مستقر . .)^(١) أن مستقر بكسر القاف وجر الراء خبر المبتدأ
ولكنه جرح على الجوار ، لان المجاورة لا تكون عاملا الا عند تحذير تقدير العامل
المعهود . وفى الآية مجال واسع لتقدير العامل وأن مستقر بالجرح صفة
للامر والخبر محذوف تقديره بالغرم ومن حمل الجرح على الجوار فى الآية :
أبو الفضل الرازى^(٢)

ولم يثبت المحققون الرفع على المجاورة . قال البخدادى : الحمل
على الجوار فى الرفع مذهب ضعفة النحويين كالاصمعى وابن قتيبة وأنه لم يثبت
عند المحققين ، وإنما ذهب اليه بعض ضعفة النحويين فى قول المنتخل البجلي^(٣)
السالك الثمرة اليقظان كالشها مشى المهلوك عليها الخيعل الفضل
حيث حمل الاصمعى وابن قتيبة الفضل على أنه صفة للمهلوك وكان ينبغي
أن يكون جرا ولكنه رفعه على الجوار للخيعل .

والثمرة موضع المخافة والكالى المحافظ ، والخيعل : ثوب يخاط أحد
جانبيه ويترك الآخر والمهلوك المتثنية المتكسرة والفضل من صفة المهلوك ، وقيل
الخيعل : قميص لا كفى له والفضل هى المرأة التى تكون فى ثوب واحد .

ثم قال البخدادى ، وقد رد العلماء هذا القول ومنهم ابن الشجرى فى أمانه
قال وزعم بعض من لا معرفة لهم بحقائق الاعراب بل لا معرفة لهم بهجمة الاعراب
أن ارتفاع الفضل على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا وإنما الفضل نعمت

(١) آية ٣ من سورة القمر .

(٢) انظر الحمل على الجوار ص ٤٧ والبحر المحيى ج ٣ ص ١٧٤ .

(٣) من تصيدة طهيلة رثى بها ابنه وقبله :

فقد عجبت وما لدهر من عجيب أنى قتلت وأنت الحازم البطلس ==

للهلك على المعنى لانها فاعلة من حيث أسند المصدر الذى هو المشى اليها
كقولك : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرا ، رفعت الطويل لانه وصف لفاعل
الضرب وان كان مخفوضا فى اللفظ ولو قلت : عجبت من ضرب زيد الطويل عمرو
فنصب الطويل بأنه نعت لزيد على معناه من حيث هو مفعول فى المعنى كان
مستقيما .

والظاهر أن القياس لا يمنع ذلك لانه ما دام الجر قد ثبت وكذلك الجزم
كما سيأتى ولا فرق بين حركة الاعراب حتى يثبت الخفض على الجوارفى بعض
ويضع فى بعضها .

وباب القياس واسع خلافا لمن قصر المجاورة على المسموع فقط كما تقدم بيا

الخلاف فى ذلك .

وأما الجزم فقد ذهب الكوفيين الى أن جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم
قياسا على الجر بالجوار .^(١)

والظاهر من كلام العلماء أن حركة المجاورة حركة اعراب لانهم عبروا عنه
بأنه مجرور بالمجاورة أو مرفوع بالمجاورة أو مجزوم بالمجاورة وهذا من ألقاب
أنواع الاعراب ، والا لقالوا مكسور أو مضموم أو مبنى على السكن أو مسكن . لذا
أقرر أن حركة المجاورة حركة اعراب وان العامل هو المجاورة . قال فى حاشية
الاميرى على المفتى : عامله عامل المجاور أو نفس المجاورة^(٢) وبأخذ الجار
بجزم الجار .

ومذهب الدمايين أن حركة المجاورة حركة مناسبة لا حركة اعراب وأن اعرابه

== يقول له : كيف قتلت وأنت الذى من شأنه سلوك موضع المخافة يمشى

ممكننا غير فروق ولا هيوب ، شى المرأة الفاجرة المتبخرة ، الفضل :

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٢٨ وأمالى لابن الشجرى ج ٢ ص ٣٠-٣١ .

(١) انظر المجمع ج ٢ ص ٦١ والانصاف ج ٢ ص ٩٢ وما بعدها .

(٢) حاشية الاميرى على المفتى ج ٢ ص ١٩٢ .

مقدر والالكان فيه مخالفة التابع للمتبع لغير قطع ولا اضطرار ، ومن المحتمل أن تكون الباء في عبارة النحاة (مجرور بالمجاورة) سببية والسبب أهم من العامل والأم لا يلزم أن يصدق بأخص معين ، والمجاورة الملاحقة أن ملاصقة الاول للثاني ، وقال الدسوقي : حركة المجاورة ليست حركة اعراب ولا بناء وإنما هي حركة اجتمعت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بهما انما هو أمر استحسانى لفظى لا تعلق له بالمعنى والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتضى لها وإنما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية وليست اعرابا حتى نطلب له العامل لانه ضرب من الاتباع اقتضاه التشاكـل اللفظى . (١)

وليس الامر كما قال لان كل تغير في الحركة الاعرابية لا بد له من محدث والمجاورة هي التي أحدثت هذه الحركة باتفاق فاذن اقتضاء التشاكل اللفظى هو العامل المعنوى والعامل اللفظى تسلط على الحركة المقدر وهي التي لها تعلق بالمعنى لاقتضائه اياها من حيث المعنى والمجاورة اقتضت التشاكـل اللفظى فاجتمع عاملان هنا مع اختلاف الاتجاه أحدهما يدل عليه من ناحية المعنى والآخر من ناحية اللفظ والتشاكل ولا مانع من ذلك كما تقدم في الفصل الثالث في القامدة الحادية عشر من قواعد العوامل ، لان منع اجتماع العاملين على معمول واحد في اللفظ فقط . أما في التقدير فلا مانع وليست حركة المجاورة حركة اتباع لان حركة المجاورة حركة اعراب ولم تكن حركة الاتباع حركة اعراب . ثم ان المجاورة تنقسم الى قسمين : ملاصقة حقيقة كما في بيت الحجاج السابق وملاصقة تقديرية كما في بيت امرئ القيس السابق (أيضا) (كثير أناس في بجاد مزمل) لان مزمل جر لمجاورة أناس تقديرا لا لمجاورة بجاد لتأخره عن مزمل في الـتـبة . هذا على رأى الرضى وفي المسألة رأى آخر تقدم ذكره عند الكلام على

هذا البيت ، والمجاورة رتبة كانت أو لفظية كافية لحمل الاعراب عليها ^(١) ، وكونها عاملة لتلك الحركة المجلوبة لان كل حركة اعرابية لا بد لها من عامل وكل أثر لا بد له من مؤثر ولا يشك من تتبع قواعد الاعراب في كون المجاورة عاملا معنويا من عوامل الاعراب خصوصا على رأى من مرف العامل بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص .

العامل الثامن : من العوامل المعنوية التوهم :

وهو اعتبار العامل غير الموجود موجودا ، ويسمى هذا الحطف على التوهم في غير القرآن والحطف على المعنى في القرآن ، نحو : ليس زيد قائما ولا قائم بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس وشرط جواز ذلك صحة دخول ذلك العامل : التوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله ومنه قول زهير :

بدا لي أتى لست بمدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جارا

بخفض سابق على التوهم . وهو توهم أنه قال : لست بمدرك بحرف التوهم وقد أنكر المبرد رواية الجر وقال حروف الخفض لا تضر وتضمحل والرواية عنده ولا سابقا بالنصب ولا سابقى شئ بالاضافة الى يا المتكلم على أنه قائل ولا يحسن أن تقول : ما كنت قائما ولا قاعد بالجر لان دخول الباء على خبر كان قليل نادر ^(٢) . والتوهم عامل معنوى خلافا لمن قال أن العامل هو ذلك العامل المتوهم لا التوهم نفسه وذلك لان حرف الجر لا يعمل محذوفا ولا تقول ان العامل محذوف لان حركة اعرابه الاصلية مقدرة فيه ولكن توهم عامل ليس في نظم الكلام أو جد الحركة الموحدة ، وكن التوهم عاملا واضح كل الوضوح فهو مثل المجاورة .

(١) انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٢٧ .

(٢) انظر ديوان زهير ص ٢٨٧ والخزانة ج ٣ ص ٦٦٥ ورواية البيت —

انديوان ولا سابقى شئ ج ٢ .

(٣) انظر مع حاشية الدسوق ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

ولكن التعبير بالتوهم تعبير غير صحيح لوقع هذا النوع في القرآن والاولى
 التعبير باعتبار عامل لم يكن موجودا كأنه موجود أو الحمل على المعنى ، ولما
 في هذا المصطلح من معنى لا يصح أن يقال في القرآن لذا منع قوم وقومهم
 في القرآن . وكما وقع هذا التوهم في المجزوم وقع في المجزوم والمرفوع
 والمنصوب ، وأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة أبي عمرو:
 " لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين " ^(١) ، فان معنى
 لولا أخرتني فأصدق ، ومعنى ان أخرتني أصدق واحد ، فأكن مطف على
 أصدق على تقدير دخول ان ، لان أصدق في المعنى جواب شرط مقدر ، أى
 ان تؤخرنى اليه أصدق ، وحمل البغدادى الآية على المعنى لان لولا معناها
 الطلب وهو التحضيض لانه لو قلت لولا تزورنا معناه زرنا . فاذا أتى لها
 بجواب كان حكمه حكم جواب الامر وكان مجزوما على تقدير حرف الشرط . فاذا
 أجتب بالفاء كان منصوبا بتقدير أن فاذا عطفت عليه فعلا آخر جاز فيه وجهان
 النصب بالحذف على ما بعد الفاء ، والجزم على موضع التاء لولم تدخل وتقدر
 سقوطها . ^(٢)

وقال السيرافى والفارسي : هو مطف على محل فأصدق لانه في محل جزم
 جواب شرط مقدره . أى ان تؤخرنى اليه أصدق .

وما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا ، وهو أنه جزم وأكن على
 توهم الشرط الذى يدل عليه بالتمنى ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر
 وانما يحذف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى : (ومن يضل الله
 فلا هادى له ويذرهم) ^(٣) . فمن قرأ بالجزم مطف على موضع فلا هادى لانه

(١) آية ١٠ من سورة المنافقون .

(٢) خزائن الادب ج ٣ ص ٦٦٥ .

(٣) الإعراب ١٨٥

لو وقع هناك فعل لكان مجزوما ، والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن الحامل في العطف على الموضع موجود دون أثره ، والحامل في العطف على التوهم مفتود ، وأثره موجود (١) .

وقال أبو علي الفارسي في قراءة قبل : انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين (٢) باثبات الياء في يتقى وجزم يصير فزعم أن مـ موصول وجزم يصبر على توهم أن من شرطية .

وأما المنصوب على التوهم نحو : قام القوم غير زيد وجرأ بالنصب على توهم أن الا داخل على المحطوف عليه وهو زيد وهو مذهب سيبويه على ما نسب ابن هشام في المعنى خلافا لمن قال أنه عطف على المحل ووصف القائلين بذلك بالضعف في الفهم .

قال (وهو مذهب سيبويه لقوله) لان غير زيد في موضع الا زيدا ومعناه فشبوه بقولهم : . . . فلسنا بالجبال ولا الحديد (٣) .

ويروى هذا البيت بنصب الحديد وجره . أما في روايته بالنصب فقد ذكروا بعده بيتا ينتهي بالدال المفتوحة وألف الاطلاق ، وأما روايته بالجر فقد ذكروا بعده أربعة أبيات تنتهي بالدال المكسورة وسيبويه غير متهم فيما نقله رواية من الحرب . ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة أو يكون الذي أنشده رده الى لغته قبله منه سيبويه منصوبة فيكون الاحتجاج

(١) البحر المحيط ج ٨ ص ٢٧٥ والمفتى ج ٢ ص ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٥٢٩ - ٥٣٠ .

(٢) آية ٥٦ من سورة يوسف .

(٣) مجز بيت صدره : معاوى اننا بشر فأصبح .

البيت لعقبة بن الحارث يخاطب معاوية بن أبي سفيان والشاهد في قوله ولا لحديد فانه عطف على محل بالجبال ومعاوى منادى مرغم أى معاوية اسجع : ارفق وسهل يشكو الى معاوية جور عامله .

وفي الخزانة أن البيت لعقبة بن هبيرة الاسدي شاعر جاهلي اسلامي انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٤٣ والمفتى ج ٢ ص ٥٣٠ .

بلغة المنشد لا بقول الشاعر هذا ما اعتذر الا علم الشفتمري من سيبويه ، ولكن هذا الاعتذار لا يجدي نفعا لانما اعتذار بما لا مذر فيه وقد آخذوا الملقب قديما وحديثا . قال ابن قتيبة : (وقد رأيت سيبويه يذكر بهما يحتج به في نسق الاسم الملقب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ فذكر البيت السابق ، وقال كأنه أراد لسنا الجبال والا الحديد ، فرد الحديد على المعنى قبل دخول الباء وقد غلط على الشاعر لان هذا الشعر كله مخفوض فذكر البيتين بعده .^(١)

وأما ما قاله ابن هشام من أن المطف على التوهم في هذا البيت هو مذهب سيبويه خلاف الظاهر ؛ لان سيبويه صرح بأنه مطف على المحل حيث قال :
ومما جاء من انشعر في الأجرء على الموضع قول عقبة الاسدي وذكر البيت .^(٢)

وأما المرفوع فقد قال سيبويه : (واعلم أن ناسا من العرب يخلطون فيقررون أنهم أجمعون ذاهبون وانك زويد ذاهبان وذلك أن مجناه معنى الابتداء فسيرى أنه قال : هم .^(٣)

أي المتكلم يحنى أن الرفع على توهم أن الضمير المؤكد مبتدأ وهو لم يطبق عليه وأن ان غير موجودة .

والمراد بالخلط في عبارة سيبويه هو ما عبر عنه النحاة بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويؤيد ذلك انشاده على ذلك البيت الذي قاله زهير :

(١) انظر المعنى ج ٢ ص ٥٣٠ ، والخزانة ج ١ ص ٣٤٣ ، والتذكر للصيغ ج ١ ص ١٩٥ ، والمقتضب ج ٢ ص ٣٢٨ ، وأما المعنى التالي ج ١ ص ٣٧ ، وسمط اللآلي ج ١ ص ٢٤٨ - ١٤٩ ، والشعر والشعراء ص ٣٢ ، ونشأة النحوص ٧٧ ، والكتاب لسيبويه ج ١ ص ٦٧ ، والشاهد مطعون فيه انظر ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ٢٠٧ والانصاف مع تعليق محي الدين ج ١ ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٢) انظر الكتاب ج ١ ص ٦٧ وج ٢ ص ٣٤٤ و ٢٩٢ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٥٥ .

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى البيت .

كما صرح بذلك ابن هشام وذكر أن ابن مالك زعم أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جوزنا الخطأ على العرب زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لا مكان أن يقال فى كل نادر : ان قائله غلط . (١)

وهذا يظهر أن المراد سيبويه بالغلط هو التوهم ، ويوضح كنه المراد بالغلط التوهم انشاده البيت الذى فيه العطف على التوهم .

ومن المنصوب أيضاً قوله تعالى : " ومن وراء اسحاق يعقوب " (٢) ، فيمن

فتح الباء كأنه قيل ووهبنا لها اسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب . أما على قراءة من رفع فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (٣) ، وقيل أنه مرفوع بالظرف

قال أبو البقاء : ويقرأ بفتح الباء وفيه وجهان : أحدهما أن الفتحة هنا

للنصب وفيه وجهان : أحدهما هو معطوف على موضع باسحاق ، والثانى هو

منصوب بفعل محذوف دل عليه الكلام تقديره ووهبنا له من وراء اسحاق يعقوب

والوجه الثانى : أن الفتحة للجبر وهو معطوف على لفظ اسحاق . أى فبشرناها

باسحاق ويعقوب ، وفى وجهى العطف قد فصل بين يعقوب وبين الواو بالظرف

(٤)

وهو ضعيف عند تسوم .

ومن العطف على التوهم قوله تعالى : (ودوا لو تدهن فیدهنوا) (٥)

قال أبو حيان : وقال هارون إنه فى بعض المصاحف فیدهنوا ولنصبه

وجهان : أحدهما أنه جواب ودوا لتضمنه معنى ليت ، والثانى : أنه على

توهم أنه نطق بأن أى ودوا أن تدهن فیدهنوا فيكون عطفا على التوهم أى توهم

(١) المفسنى ج ٢ ص ٥٣١ .

(٢) آية ١٧ من سورة هود .

(٣) المفسنى ج ٢ ص ٥٣١ .

(٤) انظر المفسنى ج ٢ ص ٥٣١ وملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ٢٣ .

(٥) آية ٩ من سورة القلم .

وجود أن المصدرية ، ولا يجئ هذا الوجه الا على قول من جعل لو مصدرية بمعنى أن . (١)

ومن الخلف على التوهم اعراب الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المحية في جواب الطلب أو النفي أو الواقع بعد أو التي بمعنى إلا أو الى على قول البصريين لانهم قالوا بأنه منصوب بأن مضمرة والمصدر المؤول من أن والفعل اعرابه أنه معطوف على مصدر غير موجود بل متوهم ، ومتصيد من الجملة التي قبلها . وهذا ذهب الكوفيين أن المضارع منصوب بالخلاف (تقدم بيانه) وكذلك الفعل الواقع بعد الواو والفاء أو ثم المصبوقة باسم خالص من تأويل الفعل . (٢)

وليس الغرض في هذا المقام دراسة مواضع العطف على التوهم بل الغرض اثبات كون التوهم عاملا معنويا . فانك لو سألت نحريا من قول زهير السابق (ولا سابق شيئا) ما الذي جر لفظ سابق ؟ يكن جوابه التوهم لا غير ~~التي مواضع مسبوقة بحجة وهذا ليس من تلك~~ . وهكذا بيد وكون التوهم عاملا من عوامل الاعراب المعنوية مثل الابتداء . والتوهم باب واسع يكاد يشيه في مسائل اللغة والنحو . فكثير من الكلمات ما يحذف منها حرف توهمها . (٣)

العامل التاسع من العوامل المعنوية التبعية وهي من عوامل التوابع الثلاثة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان عند الخليل ، والاختصاص والجرم وهما السيوطي في الجمع لسيبويه . واختلفوا في المراد بالتبعية ، ف قيل : المراد بالتبعية من حيث المعنى . أي اتحاد معنى الكلام سواء اتفق الاعراب أم اختلف وقيل : المراد الاتحاد من حيث الاعراب ولو اختلفت جهته ، وقيل اتحاد الاعراب بشرط اتحاد الجهة في كونها عمدة أو فضلة أو مسند ومسندا اليه .

(١) البحر المحيط ج ٨ ص ٣٠٩ ، والمغنى ج ٢ ص ٥٣١ .

(٢) انظر المغنى ج ٢ ص ٥٣١ - ٥٣٣ .

(٣) انظر الباب الرابع من التأويل النحوي في القرآن الكريم ج ٢ ص ١١٦٧ وما بعدهما .

وهذه هي الجمهور أن العامل في هذه الثلاثة هو نفس العامل في متبوعه وهو ظاهر من ذهب سيبويه كما عزاه الرضي إليه .

وهذه هي بعض النحاة إلى أن العامل مقدر من جنس الأول .^(١)
وأما البديل فالجمهور ومنهم الاخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البديل منه فهو على نية تكرار العامل واستدلوا بالقياس والسمع . أما السماع فنحو قوله تعالى : (جعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم)^(٢) . وفي ذلك من الآية والإشعار .
وأما القياس فكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتها للمبديل منه تحريفاً وتذكيراً . وقد أجاب الرضي عن الدليل (السماعي) بأن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور . والعامل وهو جعلنا غير مكرره من الجار القياسي بأن استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤيدان بأن العامل هو الأول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكأن العامل لم يعمل في الأول ولم يباشـر بل عمل في الثاني .

وهذه هي سيبويه والمبرد والسيوافي والزمخشري وابن الحاجب واختصاره ابن مالك وابن خروف أن العامل في البديل هو العامل في المبديل منه اذ المتبوع في حكم المخرج فكأن العامل الأول باشر الثاني .

وهذه هي ابن مسعود إلى أن العامل في البديل هو العامل في المبديل منه لكن على أنه نائب عن آخر محذوف لا على استقلاله بذلك فهو عامل في البديل منه استقلالاً وفي البديل على سبيل النيابة .

وقال : لما حذف العرب عامل البديل عوفيت منه العامل في المبديل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف .^(٣)

(١) انظر الرضي ج ١ ص ٣٩٩ والجمع ج ٢ ص ١١٥ ومفيع الاخفش الاوس

ص ٢١٤ .

(٢) آية ٣٢ من سورة الزخرف .

(٣) انظر الرضي ج ١ ص ٣٠٠ والجمع ج ٢ ص ١١٥ .

وفى عطف النسق ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن العامل فى المعطوف هو الأول بواسطة الحرف وهو مذهب الأكثرين ومنهم سيبويه .

المذهب الثانى : أن العامل فى الثانى مقدر من جنس الأول بعد الحرف وهو مذهب أبى على فى الإيضاح وابن جنى فى سر الصناعة وذلك كقولك يا زيد وعمرو ، وقال الرضى هذا لا دليل فيه لأن علة البناء فى الثانى وقوة موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم العانع من البناء كما كان فى البناء زيد والحارث ، يعنى اللام لأن اللام لا يجامع حرف النداء العتضى البناء فلما ارتفع الطانع صار حرف النداء باشر التابع لا أن يقدر له حرف آخر . ومن أدلتهم أيضا قولهم : قيام زيد وعمرو لأن العرض الواحد لا يقوم بمحلين .

والجواب عن هذا أن القيام هنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير يلفظ واحد ، والمراد ههنا قيامان يقربنة قولك : ومحمد وكذلك لا ججة فى قام زيد وعمرو إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الكلام فى جاءنى غلام زيد وعمرو وهو متحد ، ولكان معنى قولهم : " كل شاة ومستخلتها بدرهم " كقول شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم . والمراد هما معا بدرهم ، وأيضا لم يجزى يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قائدا وليس زيدا ولا عمرو ذاهبين إذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا ولم يجز أيضا زيد ضربت عمرا وأخاه إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة .

المذهب الثالث : أن العامل فى المعطوف حرف العطف بالغيابة وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو من حق العامل وثمرة الخلاف فى هذا كله جواز التوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فى الثانى غير الأول وامتناع التوقف عند من قال العامل فيهما هو الأول ^(١) ويظهر أن الأمر

كذلك على القول بأن العامل التبعية . (١)

والصحيح عندى أن العامل فى التابع هو العامل فى التابع إلا البدل فهو على نية تكرار الجامل ، والا لثبت السببى لان العامل فى ثابته لا يصلح أن يكون عاملا فيه لانك اذا قلت : مررت برجل عجوز أمه . قال يجوز ليس مسن نعت الرجل الا أنه لما كان من نعت الام خفضته على التبعية ولا عامل فى نعت السببى سوى التبعية وذ هب بعض النحاة الى أن العامل فى النعت السببى المجاورة والقرب وهو رأى صاحب كتاب الجمل^(٢) المنسوب الى الخليل والحق أن العامل التبعية لانك اذا قلت مررت برجل عجوز أمه لا يمكن ادخال الباء على العجوز لانك ما مررت بالعجوز وانما مررت بالرجل فقط فلم يبق الا التبعية .

العامل العاشر من العوامل المعنوية الاسناد : أى النسبة عند هشام بن معاوية الضير^(٣) وعند ابن جنى فى رافع الفاعل ، قالا ارتفع الفاعل بالاسناد وهو أن يكون الفعل مسند اليه ونسب الرضى هذا القول الى خلف الأحمر . (٤)
وقد يوجه قائل هذا القول : بأن العامل ما يتقوم به المعنى المقتضى للأعراب ، وهو هنا الفاعلية وهى تتقوم بالاسناد ، فليكن العامل فى الفاعل عملا بهذه الطريقة .

والجواب عن هذا بأننا لا نسلم أن مجرد الاسناد تتقوم به الفاعلية وانما

(١) حاشية الصبان ج ٣ ص ٥٨ .

(٢) هو ابن عسقلان المجلد ١٧٢

(٣) هو أبو عبد الله النحوى الكوفى أحد أعيان أصحاب الكسائى له مقالة فى النحو ، تعزى اليه صنف المختصر فى النحو والحدود والقياس . توفى سنة ٢٠٩ هـ انظر البغية ص ٤٠٩ .

(٤) انظر الرضى ج ١ ص ٧١ وخلف الأحمر (١٩٤) هو أبو الحسن عليّ ابن المبارك ، كان من الجند الواقفين على باب الرشيد وأصله من النوبة ومن تلاميذ الكسائى فأصبح نحويا بارعا انظر البغية ص ٣٣٤ .

تتقوم به مع الفعل المسند أو شبهه فله مدخل في التقوم ولا استقلال له به .
فإن قلت يلزم حينئذ أن لا يكون الفعل أو شبهه تاملاً ضرورة أن الفاعلية
لا تتقوم به وحده إذ لا بد من أن ينضم إلى ذلك اعتبار الاسناد .

الجواب أن الاسناد يعتبر شرطاً للفعل أو شبهه في تقوم الفاعلية به
فلا يضاف العمل إلى الاسناد الذي هو شرط ، وإنما يضاف إلى الفعل
أو شبهه الذي هو مشروط ولا يقال : يمكن أن يعارض بحمله فيقال : الاسناد
تتقوم به الفاعلية بشرط وجود فعل أو شبهه فيضاف العمل إلى الاسناد الذي
هو مشروط لأننا نقول : الفرق ظاهر وذلك أن الاسناد أمر معنوي اعتباري
فلا يصار إليه لضحه إلا عند تعذر جعل اللفظ تاملاً بما استقر في هذا الفن
وقد أمكن جعله تاملاً بالطريقة التي ذكرناه ، فوجب التصير إليه دون الآخر^(١)
ونقل من الكشائي أن العامل في الفاعل معنوي وهو التلبس بالفعل ولا فرق^(٢)
بين ما قاله هشام والكشائي - والاسناد والتلبس شيء واحد لا فرق بين العبارتين
وكلتهما تفيد معنى واحد وهذا يمثل رأياً كوفياً بصفة خامسة .

ونقل السيوطي من بعض النحاة كونه العامل في الفاعل هو شبهه بالمبتدأ
من حيث أنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، وقيل بأن الرفع
معنى الفاعلية ، أي أحداثه الفعل وهو قول جماعة من الكوفيين^(٣) ، وأجابوا عن
نحو : تحركت الشجرة وأهلكنا الدهر ، ومرض زيد بأنه لما صدر عن الشجر ما
يشبه حركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائماً مقام المهلك وتعالى زيد أسباب
المرض فجعلوه كأنهم فاعلون .

ودن النحاة من يقول : إن النسبة بين المبتدأ والخبر تحمل في الجار
والمجرور والظرف وهي الاسناد وذلك إذا غلت الجملة من عامل ظاهر فمثلاً

(١) الدماييني حياته وآثاره ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) انظر الأشعوني ج ٢ ص ٤٣ والجمع ج ١ ص ١٥٩ .

(٣) انظر الجمع ج ١ ص ١٥٩ .

إذا قلت : السماء طمأحين تضيق الأرض ، ليس فى الجملة الاسمية منه ما يعمل فى الظرف (حين) لأن المبتدأ اسم ذات والخبر اسم مكان وهما لا يمتثلان عمل الافعال ولذلك يتعلق (حين) بالنسبة بين المبتدأ والخبر وهى الاسناد فكان التقدير يثبت اللجوء الى السماء حين تضيق الأرض . (١)

والصحيح أن الاسناد لا يصلح أن يكون عاملا ، لأن الاسناد هو الاضافة فى المعنى ، والفعل مثلا مستند الى الفاعل والفعلول ، فلو كان الاسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضا ، ولا يعدل الى جعل العامل معنويا الا اذا تحذر العامل اللفظى الصالح ، وهو هنا موجود والرافع هو الفعل أو ما فى مصناه من المشتقات ، والعامل المعنوى مختلف فيه واللفظى مجمع عليه والمصير الى المجمع عليه أولى من المصير الى المختلف فيه .

العامل الحادى عشر : من العوامل المعنوية الحلول محل الاسم فى رافع الفعل المضارع عند البصريين فقد تقدمت دراسة جانب من هذا فى مبحث التجرد العامل الثانى من العوامل المعنوية .

العامل الثانى عشر : عائدا لذكر أو رجوع الضمير الى الاسم ، قال به الكوفيون ، اذا قلت زيد عندك فالمبتدأ يرتفع بعائد يعود اليه من الظرف ، وفى نحو زيد مررت به ، وفى زيد قام (٢) ، وزيد أبوه قائم .

ويروى أنه اجتمع أبو عمر الجرمى ، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمى : أخبرنى من قولهم : زيد متطلق لم رفعوا زيدا فقال له الجرمى : بالابتداء فقال له الفراء : وما معنى الابتداء ؟ فقال : تعريته من العوامل ، وقال الفراء : فأظهره ، فقال الجرمى : هذا معنى لا يظهر ، قال له الفراء ، فمثله قال له الجرمى لا يتمثل . قال الفراء : ما رأيت كاليوم طاملا لا يظهر ولا يتمثل فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم : " زيد ضربته لم رفعت " زيدا " ؟ فقال

(١) اصراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٧٦ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٥٨ .

بالهاء على زيد ، قال الجرمي : الهاء اسم ، فكيف يرفع الاسم ؟ ، فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ، فأنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو زيد منطلق ، فقال له الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في نحو زيد منطلق ، لأن كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال له الفراء : لم ترفعه به وانما رفعناه بالعائد ، فقال له الجرمي : وما العائد ؟ فقال : له الفراء معنى فقال له الجرمي : أظهره ، فقال : لا يظهر ، قال : مثله قال لا يتمثل ، قال له الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه .^(١)

العامل الثالث عشر : الإهمال فقد أثبتته الأعلام ، وجعل منه قوله تعالى : "يقال له إبراهيم"^(٢) ، فارتفع إبراهيم عنده بالإهمال من الضمائر لأنه لم يتقدم عامل يؤثر في لفظه ، فبقى مهملًا والمهملة إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو : واحد واثنان وسائر الناس أنكروا ذلك ، وخرجوا الآية على غيره ، فمنهم من خرجها على أنه مفعول صريح ليقال من حكاية لفظ المفرد وكأنه قال : يعلق عليه هذا اللفظ ، ومن قال : انه منادى حذف منه حرف النداء ، أي : يا إبراهيم ومنهم من قال : خبر مبتدأ محذوف ، أي يقال أنت إبراهيم ، فعلى هذا يكون من حكاية الجمل ، وقد تقدم في مبحث التجرد أن ^{العلم} المضارع مرفوع بإهمال وأثبت ابن مسعود الرفع على العطف بدون عامل في المعطوف عليه ، حيث قال يرفع الاسم إذا كان لمجرد عدد وكان معطوفاً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا في التقدير نحو واحد واثنان وثلاثة وأربعة فان عرى من عطف كان مرقوفاً ، نحو واحد واثنان وثلاثة ، أربعة وكأن التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمة والصحيح عند سيبويه أن هذه ليست حركة أعراب لكونها لا من عامل .^(٣)

(١) نزلة الالباء ص ١٤٥ .

(٢) آية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٣) جمع الموامع ج ١ ص ١٦٥ .

وهناك حامل آخر معنوي ، قال به بعض المنارية ، وهو تمام الكلام وتتمام الاسم ، قالوا : ان التمييز اذا كان تمييز نسبة ينصب من تمام الكلام ، واذا كان تمييزا مفردا ، فمن تمام الاسم ^(١) ، وقالوا أيضا بتتمام الكلام في ناصب غير فسي الاستثناء وفي الاسم الواقع بعد الا . ^(٢)

وقال الكسائي في ناصب المفعول به ، الخروج عن وصف الفعل ^(٣) .

وذهب ثعلب والزجاج الى ^{المفعول به} رافع المضارع هو مشابهته الاسم - كما تقدم ببيان ذلك - وجعل الزجاج العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من ارادة الاخبار عنه لأن الاسم لما كان لا بد له من حدث يحدث به صار هذا المعنى هو الرفع للمبتدأ .

وهي شئ مهم ، وهو أن هناك ثلاثة أشياء عدها قوم من الصوالم المعنوية

وهي :

الفاطية ، والمفعولية ، والاضافة ، قال ابن الانباري ، ذهب خلف الأحمر من الكوفيين الى أن العامل في المفعول به ، معنى ^{المفعول به} الناطقة ، والعامل فسي الفاعل معنى الفاطية ، وقال الأخفش : الجر في المضاف اليه بالاضافة لا بالمضاف ^(٤) والصحيح هذه الأمور من مقتضى الارباب لا من صوالم الارباب - كما تقدم ببيان ذلك - في الفرق بين الصوالم والمقتضى .

قال في لباب الارباب : (المقتضى هو توارد المعاني المختلفة على الكلمة بسبب التركيب ، ومع العامل ، فانها تستدعي ما ينتصب ، دليلا على ثبوتها والحروف بمنزلة عنها ، وكذا الأفعال لدلالة صيغتها على معانيها ، وانما محل المعاني المقتضية للارباب هو الاسم وأصول تلك المعاني بحكم الاستقراء ثلاثية ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ٢ ص ٢٨٢ والمساعد ج ٢ ص ٥٧ .

(٢) انظر هجع الهوامع ج ١ ص ٢٣١ .

(٣) المدارس النحوية ص ٢٠٥ .

(٤) الانصاف ج ١ ص ٧٣ ، والجمع ج ٢ ص ٤٦ .

الفاعليه : وهى المقتضية للرفع ، والمفعولية وهى المقتضية للنصب ، والاضافة :
وهى المقتضية للجر . ومن هذا النوع المضارعة لأنها اقتضت اعراب المضارع .^(١)

هذا وان الحوامل المعنوية ليست محل اتفاق بين العلماء بقدر ما اتفقوا على بعض الحوامل اللفظية ، ومع أن العوامل المعنوية مختلف فيها حتى الابتداء والتجرد المشهورين فى علم النحو ، لقد أهمل النحويون دراسة الحوامل المعنوية سوى التجرد والابتداء ، وتكاد كتبهم تخلو من الحديث عنها ، الا فى بعض الاماكن المتفرقة ، مكثفين فيها بنتف منها تدل على أنهم لم يستقصوا دراستها .

والمسألة فى حذ ذاتها لا تقل عما كان مشهورا لديهم من الحاملين التجرد والابتداء ، وهما محل خلاف ، كما أن العوامل الباقية محل خلاف ، والنحو الكوفى ملوئ بالحوامل المعنوية ، وكذلك يوجد فى آراء البصريين من العوامل المعنوية ما يستحق الدراسة والتفات النظر ، .

ولذلك اعتنيت بجمع ما تفرق فى بطون الكتب ، وربما يكون الحق والصواب فى رأى الفرد اذا درس رأيه على نطاق واسع هذا وان الدراسة السابقة فى هذا الفصل لتلك العوامل المعنوية على مستوى الفرد والجماعة . قد أوضحت جانبا هاما وأشارت الى حقيقة علمية ، ما طرخوا بابها قط ، فيما بيدولى على هذا المنوال ، وانه لجانب يستحق بذل الجهد أكثر من هذا ، واننى لا أدعى أنى حققت هذا الجانب المهم بشكل نهائى ، ولكن بذلت غاية ما أقدر .

والله الموفق الهادى الى سواء السبيل ،،،

الفصل الخامس : فى عوامل الاعراب ، والعلل النحوية

العلة فى اللغة : اسم لما يتغير الشئ به حصوله ، أغذا من العلة الستى هى المرض ، لأن تأثيرها فى الحكم كتأثير العلة فى ذات العريض ، والتعليل لغة جعل الشئ مشغولا ، وفى الصحاح : فله به : لئاه به ، كما تعلل الصبي شئ من الطعام ^(١) .

والعلة فى اصطلاح النحو هى الوصف الذى يكون مظنة وجه الحكمة فى اتخاذ الحكم ، أن : هى الأمر الذى يذكر النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت فى كلامها وجهها معينا من التفسير والصياغة .

حصر الزجاجى فى الايضاح العلل ، فى ثلاثة أضرب :

علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية (نظرية) .

أما التعليمية : فهى التى يتوصل بها الى تعلم كلام العرب فى ذلك قولنا ان زيدا قائم ، ان قيل : بم نصبتم زيدا ؟ قلنا : بأن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وكذلك قام زيد ، ان قيل لم رفعتم زيدا ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه ، فهذا ما أشبهه من نوع التعلم وبه ضرب لكلام العرب .

أما العلة القياسية : فأن يقال لمن قال : نصبت زيدا بأن فى قوله : إن زيدا قائم : لم يجب أن تنصب إن الاسم ؟ فالجواب فى ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها شاركت الفعل المتعدي الى المفعول ، فحطت عليه ، فاعملت اعماله لما ضارته ، فالمنصوب بها شبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظا ، فهى تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية : (النظرية) ، فكل ما يعتل به فى باب إن بعد هذا مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الافعال ؟ وبأن الافعال شبهتموها ؟ أبا الماضية أم المستقبل ، أم الحادثة فى الحال ، أم المتراخية

أم المنقضية بلا مهلة ؟ ، وحيث شبهتموها بالأفعال لأى شئ عدلتم بها الى ما قدم مفعوله على فاعله ؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؟ فكل شئ اعتل به المسئول جوابا عن هذه السؤالات فهو داخل فى الجدل والنظر.^(١)
وقد نقل السيوطى فى الاقتراح عن الدينورى فى ثمار الصناعة أصنافا أخرى كثيرة من اعتلالات النحاة تبلغ أربعة وعشرين نوعا^(٢)

هذا وقد سئل الخليل بن أحمد من العلل التى يحتل بها فى النحو فقيل له : من العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : ان العرب ^{تطعن} على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقام فى عقولها مله ، وان لم ينقل ذلك عنها واعتلت أنا بما عندي انه عليه لما علته منه ، فان أكن أصبت الحلة فهو الذى التمس ، وان لم تكن هناك علة له فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صمت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شئ منها ، قال : انما فعل هذا هكذا لحلة كذا وكذا وليسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتلة لذلك ، فجائز أن يكون البانى للدار فعل ذلك للحلة التى ذكر هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك الحلة الا أن ذلك فيما ذكره الرجل محتمل أن يكون حلة لذلك فان سنح لغيرى حلة لما علته من النحو فهو اليق مما ذكرته بالمطلول ، فليأت بها^(٣) .

والحلة فى القياس المنحوى : مستنبطة لا موجبة اذ لو كانت كذلك لما كان هناك وجه لتحديد العلل فى الحكم المنحوى الواحد .

قال ابن جنى : أكثر العلل مبناها على الايجاب بها كنصب الفضلة أو ما

(١) الايضاح ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) انظر الاقتراح ص ١١٥ .

(٣) الايضاح ص ٦٥ - ٦٦ .

شابهة في اللفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف اليه ، وغير ذلك فمثل هذه الداعية اليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مفاد كلام الصرب .

وضرب آخر : يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب . قال السيوطي : بعد نقل هذا الكلام (فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب وان ما كان موجبا يسمى علة ، وما كان مجوزا يسمى سببا) . (١)

وفي هامش الخصائص قال ابن علان في شرح الاقتراح : ما كان موجبا للحكم يسمى علة لأن ذلك شأنها ، أنه يجب معلولها عند وجودها ان لم يوجد مانع وما كان مجوزا يسمى سببا ، لأن المسبب قد يتخلف عن السبب ، لفقد سبب عند تعدد الأسباب ، أو لوجود مانع ، لأن السبب قد يعارضه مانع الوجوب كوجود الراحلة فإنه من أسباب جواز الحج لا وجوبه .

ولم يكن أهل الاحتجاج من العرب يعرفون هذه العلة النحوية ، أو يحكونها في كلامهم ، فقد كانوا ينطقون اللفظة على سجيتهم ، وإذا أحسوا بخللها فان ذلك يكون في فطرهم فحسب .

قال أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة (١٥٤ هـ) سمعت رجلا من اليمانيين يقول : لخبوب جاءته كتابي فاحقرها ، فقلت : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ألهمت صحيفة (٢) .

قال سيويه : سمعنا بعضهم يدعو على غم رجل فقال : اللهم ضبعا وذئبا ^{فاحقرها} فقلت : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ألهمت صحيفة (٣) . وهذا يدل على تأملهم مواقع الكلام واعطائهم آياه في كل موضع حقه وحصته من الاعراب على بصيرة ، ثم أخذ النحاة البصريون والكوفيون يلتصقون ما يتصورونه فلا لأحكامهم النحوية ، ويجتهدون في وضع ما يغلب على ظنهم من هذه الصل .

(١) الخصائص ج ١ ص ١٦٤ ، والاقتراح ص ١١٦ - ١١٧ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٢٥٠ .

وقد دافع ابن جنى عن العلل النحوية فى كتابه الخصائص بينما هاجم ابن حزم وابن سنان الخفاجى ، وقد تبعهما ابن مضاء القرطبى فى انكار العلل النحوية - كما تقدم البيان فى الفصل الثانى من الباب الأول - ، ومما يلفت النظر هنا أن ابن مضاء لم يعمم هجومه الشديد على كل الوان العلل الثوانى والثالثات ، بل قصره على ما رآه منها قائما على الظن مبنيا على الحدس والتخمين يمكن الاستغناء عنه ، لكونه غير مفيد ، فذهب الى أن العلل التعليمية هى المقبولة ، لأنها التى يتوصل بها المتكلم الى تعلم كلام العرب .
والصحيح أن ما بعد العلة الأولى من العلل ، وهى التى يسميها النحاة بالعلل الثوانى والثالثات ، شرح وتفسير وتعميم للعلة الأولى ، وليست علة للعلة ، وإن العلة لا تكون معلولة (١) .

تلك هى طبيعة العلل النحوية واليك علل العوامل لعللها :

علة عمل الأفعال

والأصل فى العمل أن يكون للفعل ، لأن العامل انما يحمل لافتقاره الى غيره ، والفعل أشد افتقارا لأنه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وعلة ، فيكون افتقاره من جهة الأحداث والتحقيق (٢) ، وايصال الفائدة الى الفاعل أو مما يقوم مقامه .

والدليل على أن أصل العمل للأفعال أن كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائدا ، نحو : كان ، أو فى معنى الخوف نحو : قلما ، أو تركب مع غيره نحو : حبذا ، وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل (٣) . كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ، وحتى الحروف اذا شابهت الفعل من وجوه عملت مثل ان وأخواتها عند البصريين ، وهذا مما يدل على قوة الافعال فى العمل ، وهكذا يبدأ علة عمل الأفعال ممثلة فى الافتقار والقوة

(١) انظر الخصائص ج ١ ص ١٧٣-١٧٤ والرد على النحاة ص ١٢٧ وما بعد ها .

(٢) حاشية الحلبي على الفاكهى ج ١ ص ٣٦-٣٧ .

(٣) همع الهوامع ج ١ ص ١٢٣ .

والأفعال قوية في العمل عند البصريين والكوفيين ، ومن مظاهر قوتها أنها تعمل متأخرة ومتقدمة ، وتعمل محذوفة ، كما تعمل ظاهرة ، ولكن قوتها لم تبلغ عند الكوفيين مرتبتها عند البصريين ، وأجازوا غلو الفعل من الفاعل خلوا تاما ، وذلك في باب التنازع نحو : قعد وكتب خالد ، فخالد فاعل للفعلين جميعا ، كما أجازوا تقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته وغلو فعله من الضمير^(١) والفعل عند كثير من الكوفيين يتجرد عن العمل في الفاعل ، فمثلا العامل في الفاعل عند الكسائي ليس هو لفظ الفعل ، وإنما العامل كونه داخلا في الوصف ، أي كونه ملتبسا بالفعل^(٢) ، وذهب هشام إلى أن الرفع للفاعل الاسناد ، وخلف الأحمر إلى أن الرفع هو الفاعلية على ما تقدم بيانه ، وكذلك أنهم عزلوا أسماء الأفعال مما تضمن معنى الفعل ، لأنها عندهم أفعال حقيقية ، فعملها لفعاليتها لا للشبهة ، وكذلك أسماء الفاعلين لأنها أفعال عندهم ، حيث سموها اسم الفاعل بالفعل الدائم^(٣) .

هذا والأفعال وإن كانت قوية لكن ليست قوتها على مستوى واحد في القوة فالفعل المتصرف أقوى من الجامد ، ويظهر هذا في تقديم المحمول عليه . والأفعال عملها قياسي ما عدا الأفعال الناقصة منها ، فهي ترفع الفاعل وتنصب المفعولات والحال والتمييز ، ولكنها ليست في العمل سواء فمنها ما لا يقوى على نصب المفعول به ، ومنها ما يتعدى وينصب مفعولا أو مفعولين أو ثلاثة .

وأما الأفعال الناقصة فيقتصر عملها على رفع الاسم الذي كان مبتدأ ونصب الخبر بعده ، ثم هي عاجزة بعد ذلك على نصب اسم أو رفعه ، فهي مثلا لا تعمل في حال أو مفعول مطلق أو مفعول لأجله ، أو ما شابه ذلك من الفضلات

(١) مجمع الهوامع ج ١ ص ١٥٩ . ورجع ص ١٠٩

(٢) المرجع نفسه ج ١ ص ١٥٩ .

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

ولا تعمل في شبه الجملة ، لأنها لا تدل على الحدث على الصحيح كما تقدم بيان ذلك في مكانه .

علة عمل الأسماء

قد تقدم بيان أنواع الأسماء العاملة ، وهي الجامدة والمشتقة ، فاليك بيان علة عملها :

١- علة عمل المضاف مع كونه جامدا ، ولم تكن فيه رائحة الفعل ، لأنه لو حيط فيه معنى الحرف لنيابته مناب الحرف ، فعمله بالواسطة ، والحروف المقدرة بين المضاف والمضاف اليه هي اللام ، أو من أوفى . على حسب المعنى هذا إذا كان المضاف جامدا ، وإن كان مشتقا بأن كانت الإضافة لفظية فعمله من طريق المشابهة للفعل أو لما فيه من رائحة الفعل ^(١) ، هذا إذا نظرنا إلى أصل العمل لأنه محول من النصب والافق فيه أشكال ، لأنه لا حرف هنا مقدر ولا يصح ملاحظة معنى الحرف فيه ولعله عمل الجر لمشابهة المضاف بالاضافة المصنوية في تجرده عن التنوين والنون .

٢- علة عمل المبتدأ طل النحاة عمل المبتدأ فقالوا : الطلب لأن أصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما أن فعل الشرط إذا كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة من النحاة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل ^(٢) .

٣- علة عمل المصدر : طلوا عمل المصدر بأنه لمناسبة الاشتقاق بينه وبين الفعل أي : التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء من معنى الفعل وهو الذي يقتضى الفاعل والمفعول مقلدا أن الفعل اعتبر فيه النسبة إلى الفاعل وضعا ، والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر إلى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاه العقلي ، فلذلك صار الفعل أصلا في العمل والمصدر

(١) انظر الأصول لابن السراج ج ١ ص ٥٣ .

(٢) تصريح على التوضيح ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

فرعا له ، والواضع نظرفي/المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نثره فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه له باعتبار العقل والوضع **أزال** حكم العقل بعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحذف (١)
المصدرى .

٤- علة عمل اسم المصدر عللوا عمل اسم المصدر بدلالته على الحدث الذي يقتضى المفعول ، ولو كانت الدلالة بالواسطة ، ولأنه سارى المصدر فى المعنى والشياع وقبول (أل) والاضافة والوقوع موقع الفعل .

٥- علة عمل أسماء الأفعال ، قالوا : لأنها نابت منابه ودلت عليه ولما فيه من راحة الفعل فحطت على الفعل فى الفعل (٢) .

٦- علة عمل أسماء الشرط لتضمنها معنى إن الشرطية وعملت فى شيئين لفادتها ربط الثانى بالأول ، فكأنهما شئ واحد . (٣)

٧- علة عمل الذات المبهمة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له فى المعنى فنحو: مشرين درهما شبيه بضاربين زيدا ، ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين فى الثانى والنون فى الأول ، قال الصيمرى : (وأعلم أن عشرين وما أشبهها انما تنصب المميز على التشبيه بالمفعول به ، لأن عشرين قد جعل بمنزلة ضاربين ففى أنه تحذف نونه وتضاف كما تحذف نون ضاربين وتضاف فى قولك ضاربو زيد ، وإذا أثبت النون نصب ، فتقول : ضاربون زيدا فشبهت مشرون وما أشبهها من الأعداد الى تسعة وتسعين بضاربين وما أشبهه . (٤)

(١) انظر ملا جامى على الكافية ص ٣٠٩ مع حاشية طبعة التركية .

(٢) انظر القوانين لابن أبى الزريع ج ١ ص ٣٤٨ .

(٣) انظر الخضرى ج ٢ ص ١٢٠ .

(٤) التذكرة للصيمرى ج ١ ص ٣١٧ .

٨- علة عمل اسم الفاعل لمشابهته للمضارع فى الزنة والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه^(١) ، وذلك لأن الحمل أصل فى الأفعال ، فرع فى الأسماء ، والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف ما ملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله واسم الفاعل من جنس الأسماء عند البصريين ، فينبغى أن ينظر ما الموجب لعمله ، وما ذكرنا هو الصواب فى علة عمل اسم الفاعل ، ولكن هناك خلاف بين النحويين .

فمنهم من ذهب الى أن السبب فى عمله شبهه بالفعل فى جريانه عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه لأن ضاربا على وزن يضرف فى حركاته وسكناته وعدد حروفه والى هذا ذهب المبرد .^(٢)

ومنهم من ذهب الى أن سبب ذلك أنه فى معنى الفعل ، ولذا يعمل اذ كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى الماضى ، وهو مذهب الكسائى . ومنهم من ذهب الى أن سبب ذلك أنه فى معنى فعل قد أشبه الأسماء فعلى هذا لا يحمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضى ، وهذا المذهب الذى قبله يرجحان فى حقيقتهم الى مذهب واحد وهو ما ذهب اليه سيبويه من كونه فى معنى فعل قد أشبه الأسماء .^(٣)

هذه الحلل كلها عند البصريين ، وأما الكوفيون فيذهبون الى أن يحمل اسم الفاعل من طريق الأصالة لأنه فعل عندهم ويسمونه بالفعل الدائم ٩- علة عمل الأمثلة المبالغة ، السرفى عملها الحمل على أصلها وهو اسم الفاعل

(١) انظر الفاكهى على القطر ج ٢ ص ١٩٧ .

(٢) المقتضب ج ٢ ص ١١٩ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٥٥٠ ، والكتاب ج ١ ص ٨٢

لا فادتها ما يفيد مكررا ولأنها محولة عنه لوقوعها موقع اسم الفاعل ، قال الرضى :
(العلة فى عملها مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيه من المبالغة فى
المعنى فقامت مقام المشابهة)^(١)

١٠ - علة عمل اسم المفعول . السرفى عمله كونه بمعنى فعله ، وقال المبرد
فى المقتضب : " ان اسم المفعول جار على الفعل المضارع الذى بمعناه
(يُفعل)^(٢) . فعلى هذا علة عمل اسم المفعول جريانه على حركات
وسكنات فعله فحمل عليه فى العمل .

١١ - علة عمل الصفة المشبهة الحمل على اسم الفاعل بحق الشبه فى ال وجه
المذكورة السابقة ، وكان الأصل أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلالته على
الثبوت ولكونه مأخوذة من القاصر هذا فى عملها بحق الشبه وهو النصب على
طريق المفعول به ، لا الرفع ، ولا النصب على وجه آخر ، وذلك لما فيه من
معنى الفعل ، وكذا اسم التفضيل عمله لما فيه من رائحة الفعل .

علة عمل الحروف

وللحروف طريقتان فى العمل : اما أن يكون عملها من طريق الأصالة بمعنى
أنها غير محولة على الفعل للمشابهة ، واما أن يعمل بالحمل على الفعل
هذا أساس تحليل عمل الحروف ، والحروف يعمل فى الاسم والفعل ، فيرفع
الاسم وينصبه ويجره ، ويجزم الفعل وينصبه ، واذا عمل حملا على الفعل كان
نصيبه من الحمل يقدر ما فيه من مشابهة الفعل لفظا ومعنى .

١ - علة عمل حروف الجر فى الأسماء جريا على ما هو الأصل لأنها مختصة بالأسماء
ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما ما اختص به العمل الخاص بهذا
النوع ، والجر هو الخاص بالأسماء ، لذا كان الأولى أن لا يسأل عن علة
الجر لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن مسببه .

(١) شرح الرضى ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٢) المقتضب ج ١ ص ١١٩ .

٢-علة عمل ان وأخواتها : والعلة فى عمل ان وأخواتها مشابهة هذه الأحرف للفعل فى المعنى واللفظ ، وذلك من خمسة أوجه ، وقد تقدمت تلك الأوجه الخمسة فى القاعدة السابعة عشر من القواعد الأصولية للعوامل .^{١١٧} وعلمت ان الرفع والنصب مع أن الأصل فى الحرف أن لا يحمل رفعاً ولا نصباً لأن الرفع والنصب انما هو من عمل الأفعال ، لأن عملها لشبه الفعل . وعلمت لا النافية للجنس من طريق مشابهتها إن فى التأكيد ، فحملت عليها وشبهها لأن من ثلاثة أوجه .

- * ١- أن كلا منهما يختص بالدخول على الجملة الاسمية .
- * ٢- أن كلا منهما لا للتأكيد النفى ، وإن لتأكيد النفى والاثبات .
- * ٣- أن لكل منهما صدر الكلام ، فلا يقعان حشوا .^(١)

٣- علة عمل الحروف العاملة عمل ليس : السرفى عملها الرفع للاسم والنصب للخبر ، حملها على ليس لمشابهتها لها فى نفي الحال والجمود والدخول على الجملة الاسمية على أن من العرب من يهملين على الأصل وهم ينو تميم .^(٢)

٤- علة عمل نواصب المضارع : العلة فى عمل الحروف الناصبة للمضارع أن المصدرية عملت حملاً لها على أن المشددة ، وحملت لن على لا النافية للجنس لأنها بمعناها ، وحملت اذن على أن المصدرية لشبهها بها فى كونها مختومة بالنون الساكنة ، ولدخولها على المستقبل .^(٣)

٥- علة عمل الحروف الجوازم للمضارع : السرفى عمل الجوازم جرياً على ما هو القاعدة من أن المختص يعمل عمل ما اختص به ، وهو الحق الواجب والجوازم تختص بالدخول على الأفعال ، وحق المختص أن يحمل عمل ما اختص لتظهر قوة الاختصاص .

(١) انظر شرح الفاكهى على القطر ج ١ ص ٤٤ .

(٢) راجع الضرب الثالث من الحروف العاملة .

(٣) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٤٠ .

علة عمل العوامل المعنوية

١- علة عمل الابتداء : والسرفى عمل الابتداء الذى هو التعرية عن العوامل اللفظية فى الاسم لأن العوامل ، انما هى علامات للحمل لا أنها تعمل شيئا فى الحقيقة والعلامات تكون بوجود شئ ، وبعدمه ، والدليل على هذا : أننا لو أردنا أن نميز بين ثوبين أبيضين متساويين ، فصلّمنا أحدهما بعلامة ، وتركنا الآخر بغير علامة لكان ترك العلامة علامة لذلك الثوب ، وان كانت العلامة فى أحدهما دون الآخر ، وله نظائر كثيرة فى اللغة العربية . (١)

ولعل هذا الحكم يقال فى علة عمل العوامل المعنوية كلها .

٢- علة عمل التجرد : وعلة عمل التجرد هى نفس العلة التى ذكرناها فى الابتداء ولدوران الحكم مع التجرد ، وجودا وعدما ، والدوران مسلك من مسالك العلة لأن الأمر الذى يدور معه الحكم وجودا وعدما علة لذلك (٢) الحكم الدائر .

٣- علة عمل الخلاف : عند الكوفيين : قال الكوفيون : الظرف اذا وقع خبرا للمبتدأ والخبر عين المبتدأ فى المعنى ، والظرف ليس عين المبتدأ فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما ، وفى المفعول معه لما كان الفعل المتقدم غالبا لازما ولا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ولم يحسن تكرير الفعل كما يحسن مع قولك : جاء زيد وعمرو ، فبهذا فقد خالف الثانى الأول فانتصب على الخلاف ، والخلاف عامل عندنا ، وكذلك الفعل المضارع بعد الواو أنه منصوب على الخلاف ، أو الصرف ، لأن الثانى مخالف للأول ومصرف عنه ، فصارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصبا له ، وكذلك الفعل المضارع بعد الفاء السببية الواقعة جوابا للنفى أو الطلب مخالف لما قبله ، لأن ما قبل الفاء إما أمر أو نهى أو استفهام أو نفى أو غير ذلك من

(١) انظر التذكرة للسيمرى ج ١ ص ٩٩ وشرح المفصل ج ١ ص ٨٤ والانصاف

ج ١ ص ٤٦ (٢) انظر الصبان مع الأشمونى ج ٣ ص ٧٧ .

الأشياء الثمانية ، والجواب لم يكن شيئا من ذلك يعنى لم يكن أمرا ولا نهيا ولا شيئا من أنواع الطلب والنفى ، فلذا كان الجواب مخالفا لما قبله ، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف ، والخلاف تامل هندا من هذه الحثيثة .^(١)

هذا ولم يكن لدى الكوفيين فيما وصلنا من أقوالهم مزيد بيان من العلية أكثر من هذا ، حسبما اطلعت عليه . . . والله أعلم .

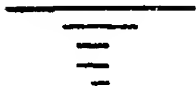
٤- علة عمل الطلب : القائلون بأن الطلب هو العامل قالوا اتضمنه معنى الشرط أو لنيابته عن الشرط . وقد تقدم بيان ذلك فى محله . هذا مما كتوصلت اليه من بيان العلل فى العوامل المعنوية ، ولم أرتن تعرض لبيان العلة فى العوامل المعنوية الباقية ، فقد بحثت وبعد بحث طويل لم أجد الا ما ذكرت .

(١) انظر الانصاف : المسألة ٢٩ - ٣٠ - ٧٥ - ٧٦ .

الباب الثانى

التقديم والتأخير بين العوامل والمعاملات وفيه :

- * التمهيد فى مفهوم التقديم والتأخير .
- * الفصل الأول : فى أنواع التقديم والتأخير وأسبابه وفائدته وأغراضه .
- * الفصل الثانى : فى بيان العوامل التى يجب تقديمها على المعاملات
والتي يجب تأخيرها ، والتي يجوز فيها التقديم
والتأخير .



التقديم والتأخير : في مفهوم التقديم والتأخير

اللغة العربية لها خصائص كثيرة ومزايا عديدة تتميز بها ، ومن أهم تلك المزايا : التقديم والتأخير . ومن سنن العرب تقديم الكلام ، وهو فنى المعنى مؤخر وتأخيره وهو فنى المعنى مقدم ، كما قال ابن فارس فى الصاحبى (١) والتقديم جعل الشئ مقداً أو ذكره مقداً ابتداءً ، والتأخير جعل الشئ مؤخراً أو ذكره مؤخراً ابتداءً ، فلا يقتضى أحدهما سبق الآخر .

وإذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى فالتناسب الطبيعي يقتضى أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة أو المضمولة ليه لأن ترتيب الألفاظ يكون على حسب ترتيب المعانى فى الذهن ومعلوم أن الألفاظ قوالب المعانى ، فيجب أن يكون ترتيبها الوضعى حسب ترتيبها الطبيعي ومن البين أن رتبة الحامل التقديم لأنه محكوم عليه ، ورتبة المضمول التأخير إذ هو المحكوم به ، ومن ثم قرروا فى أصولهم : أن رتبة الحامل قبل رتبة المضمول . . . وهكذا كل المتبوع قبل رتبة التابع ، فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها فأنما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل ، فالكوفيون مثلاً أجازوا تقديم المصطوف على المصطوف عليه ، والكسائي والمبرد سوفاً تقديم التمييز على عامله ، والفراء والأخفش ذهبوا إلى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ، وابن برهان (٢) وابن كيسان : أجازا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم فى هذه المسائل مع أنه مخالف للقياس الاستندين إلى شواهد وأوها كافية فى تقرير ما ذهبوا إليه .

هذا والتقديم والتأخير له أهميته ، يقول عبد القاهر عن التقديم والتأخير :

(١)

(٢) وهو عبد الواحد بن على بن عمر بن اسحاق بن ابراهيم بن برهان (يفتح الباب) أبو القاسم الاسدي العكبرى النحوى ، صاحب العربية واللغة والتاريخ ، وكان أول أمره منجماً ، فصار نحويًا ، وكان حنفيًا ، فصار حنفيًا وكان فى اخلاقه شراسة على من يقرأ عليه وكان زاهداً ، مات فى جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ .

(انه باب كثير الفوائد جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، ولا يزال يكثر لك عن بديحة ، ويفضى بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروك سمعه ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شئ وحول اللفظ من مكان الى مكان) . (١)

وذلك لأنه قد يحرض لبعض الكلم من المزايا والاعتبارات ما يدعو الى تقدّمها وان كان من حقها التأخير ، فيكون من الحسن تغيير هذا الأصل واتباع هذا النظام ليكون المقدم مشيراً الى الفرض الذى يؤدى اليه ، ومترجماً عما يريد .
والتقديم والتأخير من أهم ما يلجأ اليه النحاة فى تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، وتهدف هذه الدعوى الى تمكين القواعد النحوية المقننة للترتيب بتغيير ما يختلف معها تخريجاً ينقى عنها التناقض ، ويبعد عن نصوصها الاضطراب ، وهى كثيرة كثيرة هائلة فى جزئيات البحث النحوى وكتاب سيبويه مملوء بذكر هذه الظاهرة .

وليس التقديم والتأخير فى حقيقة الأمر الا انعكاس لما يمليه المعنى ويقتضيه السياق ، فالتقديم والتأخير تصرف فى اللفظ وفقاً لترتيب المعانى فى النفس وطبقاً لرعاية القواعد العامة ، والنصوابط المحددة فى كل تركيب ، فلا يتقدم لفظ على آخر الا لفرض مقصود من تقديمه ، ولا يتأخر لفظ عن آخر الا لمعنى قد أريد منه .

والحق أن التقديم والتأخير من مباحث علم النحو أكثر من أن يكون من مباحث علم البلاغة ، لأن عبد القاهر يقول : (واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى نهجت ، فلا تزيف منها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشئ منها . .) (٢)

(١) دلائل الامجاز ص ١٤١ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٢ .

الفصل الأول

فى : أنواع التقديم والتأخير ، وأسبابه ، وفائدته

جعل عبد القاهر التقديم على وجهين :

الأول : تقديم على نية التأخير ، وهو ما يبقى المتقدم على حكمه الذى كان له قبل التقديم من الاعراب ، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل ، نحو : منطلق زيد وضرب عمرا زيد ، فعمرو ومنطلق لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر المبتدأ ، ومرفوعا وذلك مفعولا منصوبا .

والثانى : تقديم لا على نية التأخير ، وهو ما ينقل فيه المتقدم من حكم الى حكم ، ومن اعراب الى اعراب ، وذلك كل اسمين يحتل كل واحد منهما/مبتدأ^١ والآخر خبرا له ، فتقدم تارة هذا على ذلك ، وأخرى ذلك على هذا ، نحو : زيد المنطلق ، والمنطلق زيد . (١)

والقسم الأول : معنوى ، وهو تقديم على نية التأخير ، وبعبارة أخرى تقديم ما حقه التأخير على ما حقه التقديم ، وذلك كتقديم الخبر على المبتدأ ، والمفعول على الفعل ، ونحو ذلك مما يبقى له اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم .

والقسم الثانى : لفظى ، وهو تقديم لا على نية التأخير ، وبعبارة أخرى تقديم ما حقه التقديم على ما حقه التأخير ، وذكره مقدا عليه ، وذلك بأن تعتمد الى الاسم ، فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ ، نحو : زيد قائم وتأخره أخرى ، فتجعله فاعلا نحو : قام زيد^{زيد} مطابقا له اسمه ورسمه قبل التقديم .

والمراد بالتقديم هنا ايراده ابتداء أول النطق ، وقد يقال كيف يطلق التقديم على المسند اليه لأن التقديم والتأخير للمزال من مكانه لا للثابت فى مكانه .

والجواب^(١) أن فى لفظ التقديم هنا تسجوزا والمراد أن لا يحول عن مرتبته بأن ينطق به أولا لا أنه قدم بعد التأخير كالمفعول مثلا ، بالنسبة للفعل والفاعل (وقد تقدم فى أول التمهيد بيان معنى التقديم والتأخير) .
وسمى الضرب الأول معنويا لوجود معنى التقديم فيه ، أهنى النقل من مكان الى مكان آخر دون الثانى ، فان فيه التقديم فى اللفظ دون المعنى ، ويبدو أن عبد القاهر تابع فى هذا التقسيم سيبويه ، كما يظهر ذلك من خلال كلامه حيث قال فى أفراض التقديم : (واعلم أنا لم نجد لهم اعتدوا فيه شيئا يجرى مجرى الأصل غير الحناية والاهتمام ، قال صاحب الكتاب - يعنى سيبويه - وهو يذكر الفاعل والمفعول كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم بشأنه أهنى وان كان جميعا يهملهم ويعنيانهم ، ولم يذكر فى ذلك مثالا .^(٢)
هكذا نجد سيبويه شق هذا الطريق ، وعبارة سيبويه فى تقديم المفعول كما يلى :

(وان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وان كان مؤخرا فى اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما وهو عربى جيد ، كأنهم انما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أهنى وان كان جميعا يهملهم ويعنيانهم^(٣) . ويقول : اذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدا ضربته الا أن عبد القاهر زاد المسألة توضيحا وتفصيلا ، وقد قسم الزركشى التقديم والتأخير مع مزيد من التفصيل أكثر من عبد القاهر ، وجعل أنواعه ثلاثة :

النوع الأول : ما قدم والمعنى عليه ، ومقتضياته كثيرة ، منها السبق بالزمان

(١) انظر حاشية الدسوقي على شرح السعد ومواهب الفتاح ج ١ ص ٣٨٩ من

شرح التلخيص .

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٤٢ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٣٤ .

والايجاد والذات نحو: (مثنى وثلاث ورباع) وتقدم بالحلة والسببية كتقديم
المميز على الحكيم ، وبالرتبة كتقديم السميع على العلیم ، والغفور على الرحيم
وبالتعظيم الى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة والمقتضيات الجمة التي ذكرها في
البرهان .

والنوع الثاني : تقديم على نية التأخير ،

والنوع الثالث : ما تكافأ فيه التقديم والتأخير^(١).

وقد أخذ ابن القيم هذه الأنواع فليخصها وبينها أحسن بيان فجعل التقديم
والتأخير على أربعة أقسام :

الأول : ما يفيد زيادة في المعنى مع تحسين في اللفظ ، وذلك هو
الغاية القصوى ، واليه المرجع كقوله تعالى : (اياك نعبد و اياك نستعين ، فان
المقصود بتقديم المحمول على العامل تعظيم الله سبحانه وتعالى ، والاهتمام
بذكره مع افادة اختصاص العبادة والاستعانة بالله تعالى ، ليصير الكلام حسنا
متناسقا ، ولو قال نعبدك ونستعينك لم يكن الكلام متناسبا ، وقد ذكر الزمخشري
رحمه الله في تفسيره أن التقديم في هذا الموضع قصد به الاختصاص وليس للاختصاص
فقط لأنه يفيد الى جانب الاختصاص مراعاة نظم الكلام السجوى الذى هو على
حرف النون^(٢) .

وكذلك قوله تعالى : (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة)^(٣) فان تقديم
الجار والمجرور مع افادته الاختصاص وأن نظرها لا يكون الا الى الله تعالى
يفيد في جودة انتظام الكلام وتناسق السجع ، وكذلك قوله تعالى : " والتفتت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق " .^(٤)

(١) انظر البرهان ج ٣ ص ٢٣٨ وما بعدها ونقله السيوطي في الاتقان عن
شمس الدين بن الصائغ الذى ألف في هذا النوع ج ٢ ص ١٤ وما بعدها .

(٢) انظر الكشف ج ١ ص ٦١ - ٦٢ .

(٣) آية ٢٢ - ٢٣ من سورة القيامة .

(٤) آية ٢٩ - ٣٠ من سورة القيامة .

الثانى : ما يفيد زيادة فى المعنى فقط وهو اعتبار دلالة الالفاظ على المعانى ولو مكس لتخير المعنى فمن ذلك تقديم المفعول فى قوله تعالى : (قل أفخير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون !!)^(١) وقوله تعالى : (بسل الله فاعبد وكن من الشاكرين)^(٢) ، فتقديم المفعول على العامل فى هذا لتخصيصه بالعبادة وأنه ينبغى ألا يكون لغيره ولو آخر ما أفاد ذلك ، وإذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره ، أما إذا أخر جاز ايقاع الفعل على أى مفعول شاء فإنه لو قيل ضربت زيدا لم يشعر ذلك باختصاص زيد بالضرب لأنك إذا قدمت كنت بالخيار فى ايقاعه على أى مفعول شئت بأن تقول ضربت خالدًا أو بكرًا أو غيرهما ، وإذا قلت زيدا ضربت كان تخصيصا له بالضرب دون غيره وهذا التقديم فيه أبلغ ومنه تقديم الخبر على المبتدأ كقولك زيد قائم وقائم زيد فقولك قائم زيد أثبت له القيام دون غيره من الصفات ، وقولك زيد قائم أنست بالخيار فى اثبات القيام له أو نفيه عنه ، بأن تقول ضارب أو جالس ، أو غير ذلك ، ومثل ذلك قوله تعالى : (وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله شيئا)^(٣) ، ولو قال وظنوا أن حصونهم من الله مانعتهم لما أشعر بزيادة وثوقهم بمنعها إياهم ، وكذلك قوله تعالى : (أرأيت أن أنت من آلهم يا إبراهيم)^(٤) ، ولو قال : أنت رافب عنها ما أفاد زيادة الإنكار على إبراهيم بالرغبة عنها . وهكذا يجرى الحكم فى تقديم الظرف والجار والمجرور فى قوله تعالى : " ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم " ^(٥) فان تقديم الجار والمجرور دل على أن إياهم اليه ليس الى غيره ، بخلاف ما لو أخر ، اذ يحتمل ايقاع الظرف والجار والمجرور على غيره وهكذا كل ما قدم فيه الجار والمجرور .

-
- (١) آية ٦٤ من سورة الزمر .
 (٢) آية ٦٦ من سورة الزمر .
 (٣) آية ٢ من سورة الحشر .
 (٤) آية ٤٦ من سورة مريم .
 (٥) آية ٢٥ - ٢٦ من سورة الفاشية .

والثالث : ما تكافأ فيه التقديم والتأخير ، وليس لهذا الضرب شئ من الملاحظة وذلك مثل الحال فانه يقدم نحو : جاء راكبا زيد ، ويؤخر : نحو جاء زيد راكبا ، وكذا المستثنى نحو : ما قام الا زيد أحد ، وما قام أحدا لزيدا .
والرابع : ما لا يلزم تقديمه زيادة في المعنى ويكون الأحسن تأخيرها وهو أن يقدم ما الاولى به التأخير لأن المعنى يختل بذلك ويضطرب ويكون معاملة معنوية (تحقيقا معنويا) وهذا يختص بدرجة التقديم في الذكر لا اختصاصه بما يوجب ذلك ولو أخر لما تغير المعنى ، بينما اذا قدم كان ذلك معاملة معنوية ، وذلك كتقديم الصفة على الموصوف ، أو ما يتعلق بهما ، والصلة على الموصول ، أو ما يتعلق بهما . (١)

قال ابن جنى في الخصائص : (التقديم والتأخير على ضربين :

أحدهما : ما يقبله القياس ، والآخر ما يسهله الاضطراب .

فالأول : كتقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفاعل الناصب أخرى

كضرب زيدا عمرو ، وزيدا ضرب عمرو ، وكذلك الطرف نحو : قام عندك زيد

وعندك قام زيد ، وسار يوم الجمعة جعفر ، وكذلك الحال ، وجاء ضاحكا زيد

وضاحكا جاء زيد ، وكذلك الاستثناء نحو : ما قام الا زيد أحد . (٢)

والثاني هو كنعن المفعول معه في الفعل والصلة بين الموصول والناصب الى وسط
أسباب التقديم والتأخير وفائدته

قد بحث سيبويه عن أسباب التقديم والتأخير وأغراضه ، فقد طل له في كثير

من المواضع من كتابه ، فيقول مثلا في تقديم المفعول :

(وان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك

قولك ضرب زيدا عبد الله ، لأنك أردت به مؤخرا ما أردت به مقدا ، ولم ترد

أن تشغل الفعل بأول منه وان كان مؤخرا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ

أن يكون فيه مقدا وهو عربي جيد كثير كأنهم انما يقدمون الذي بيانه أهم لهم

(١) انظر الفوائد المشرقة الى علوم القرآن ص ٨٢ وما بعدها .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٣٨٢ .

وهم ببيانهم - أضي وان كان جميعا يهملهم ويعنئهم (١) ، ويعنى بذلك أن تكون الحاجة الى ذكره أشد والى العلم به أهم . وقال فى باب مسا يكون الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم (فاذا بنيت الاسم عليه قلت ضربت زيدا ، وهو الحد لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم ، كما كان الحد ضرب زيدا ، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل وكذلك إذا كان يحمل فيه .

وإذا قدمت الاسم فهو عربى جيد كما كان ذلك (يعنى تأخير) عربيا جيدا وذلك قولك زيدا ضربت والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء

مثله فى ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيدا . ^(٢) تقول ما كان يدركه غير مدح وما كان يحد غير مدح ويقول فى تقديم الظرف وتأخيرها/ إلا أنك إذا أردت الالفاء ، فكلما أخسرت الذى تلفيه كان أحسن وإذا أردت أن يكون مستقرا ^(٣) تكفى به ، فكلما قدمته كان أحسن لأنه إذا كان عاملا فى شئ قدمته كما تقدم ، أظن وأحسب ، وإذا ألغيت آخرته كما تؤخرهما لأنهما ليسا بمملان شيئا .

والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما فى العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك فى باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك فى التقديم والتأخير والالفاء والاستقرار عربى جيد كثير . ^(٤)

ويقول أيضا فى موضع آخر : اعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا (يعنى بابان) مثله فى باب كان . ^(٥)

وهذا الذى ذكره سيبويه من الاهتمام والعناية هو ملاك أسباب التقديم والتأخير .

-
- (١) الكتاب ج ١ ص ٣٤ .
 (٢) الكتاب ج ١ ص ٨٠ - ٨١ .
 (٣) يسمى سيبويه الظرف الواقع خبرا مستقرا لأنه يقدر استقرار وان لم يكن خبرا اسما لخوا .
 (٤) الكتاب ج ١ ص ٥٦ .
 (٥) الكتاب ج ٢ ص ١٤٣ .

قال ابن يعيش في شرح الفصل عند قول الزمخشري : الله أحمد (وانتصاب اسم الله هنا بوقع الحمد عليه ، وانما قدم على العامل فيه لضرب من العناية والاهتمام بالمحمود سبحانه وتعالى والعرب تقدم ما هم ببيانها ، أعني نحو : قوله تعالى (اياك نعبد و اياك نستعين) ، وأصل الكلام نعبدك ونستعينك فقدّم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ولو أتى به على أصله وقال أحمد الله ، لجازا لأنه يكون خبرا ذجا لا تخصيص ولا دلالة على العناية به^(١) . وقال البلاغيون : انه لا يكفى في نكتة التقديم والتأخير مجرد ذكر الاهتمام والعناية لان الأهمية بنفسها حكم يفتقر الى علة توجبها ، اذ الأهمية فى الشئ هى الاعتناء به والاعتناء لا بد له من سبب ، فلذلك لو قيل : هذا أهم من ذاك كان هذا القائل بصدده أن يقال له : لماذا كان أهم ؟ ومن أتى وجه كانوا به أعني ؟^(٢) ، وليس معنى تقديم المفعول على العامل للاهتمام أن العامل ليس مهما فى حد ذاته ، وكذلك العامل اذا قدم لا يحضى أن المفعول ليس مهما ، ان العامل مهم ولا يستغنى عنه ، واذا ذكرت متأخرا من المفعول فقد خرجت به عن وضعه الأصلي ، والسبب الاهتمام بالمفعول أكثر من العامل ، وان كان مهما فى حد ذاته .

هذا وقد فصل البلاغيون أوجه الأهمية باعتبارات مختلفة ، منها : أن يكون أصله التقديم ولا يقتضى للعدول عنه ككونه محكوما عليه ولا بد من وجوده قبل وجود المحكوم به ، ولكن هذا مشروط بأن لا توجد هناك نكتة أخرى تقتضى تأخيره فى اعتبار المتكلم ، نحو : محمد رسول الله ، فقدّم المبتدأ لأنه الأصل وانما شرطوا ذلك ، لأن الاصاله نكتة ضعيفة لا تنهض سببا مرجحا للتقديم مع وجود المقتضى للتأخير كما فى الفاعل مثلا فان الأصل فيه التقديم لأنه الذات المحكوم عليها غير أن الاصاله عارضها نكتة أخرى تقتضى تأخيره وهى

(١) شرح الفصل ج ١ ص ٤ .

(٢) انظر دلائل الايجاز ص ٤٤ وشرح التلخيص ج ١ ص ٣٩١ .

أن الفعل فاعل في الفاعل الرفع ومرتبة العامل التقديم على المحول فرجح جانبه عليه .^(١)

ومنها : أن يتمكن الخبر في ذهن السامع إذا كان في الصبدأ ما يوجب الدهشة والاستغراب ما يجعل النفس في لهفة وشوق الى سماع المتأخر كقول أبي الصلا :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

ونحو : (مشهوران لا يشعان : طالب العلم ، وطالب الدنيا)^(٢) .

ومنها : تعجيل المنفعة باظهار تعظيمة أو تحقيره إذا كان اللفظ مشعرا بما يدل عليه ، تقول في الأول : أبو الفضل عندنا ، وفي الثاني : أبو الجهل غادرنا .

ومنها : أن يقصد تعجيل الضرر ان كان في ذكر المسند اليه تناوؤا نحو : سعد في دارك ، وفي مافية أنت ، أو يقصد تعجيل المساءة نحو : السفاك في دارك .

ومنها : ايقاع الضحك في وهم السامع أنه لا يزول من الخاطر لكونه مطلوباً أو أنه يستلشد به لكونه محبوباً ، وأما اظهار تعظيمه أو تحقيره^(٣) الى غير ذلك من الأشياء الكثيرة التي جعلوها تفصيلاً للأهمية والافتناء اللذين أشار اليهما سيويه : كالتبرك والتعظيم والتشريف .

قال ابن يعقوب في مواهب الفتاح : (فان قلت : أهمية الذكر التي جعلوها

(١) انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٩١ من شرح التلخيص .

(٢) هذا من حديث رواه الطبراني في الكبير عن ابن مسعود به مرفوعاً ورواه البيهقي في المدخل من حديثه وزاد ولا يستويان ، أما صاحب الدنيا فيتمادي في الطفيلان ، وأما صاحب العلم فيزداد في رضا الرحمن انظر تمييز الخبيث من الطيب ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) انظر شرح التلخيص ج ١ ص ٣٩١ ، وما بعدها (مبحث المسند اليه والمسند كذلك والبرهان المنركشي ج ٣ ص ٢١٣ وما بعدها .

سببا للتقديم ، وجعلوا الالوجه المذكورة تفصيلا لها اما أن يراد بها كون الشيء سابقا أهم وأولى عند المتكلم ، واما أن يراد بها كون ذكر الشيء مطلقا أهم وأولى من غير تقييد بالأسبقية ، فان أريد الأول كان المعنى أن كون الشيء أولى بالتقديم من أسباب تقديمه ، وهذا أمر جملي ، معلوم اذ كل أحد يعلم أن سبب التقديم كون الشيء أحق بالتقديم ، وإنما المفيد ذكر السبب الخاص وعلى هذا يكون ذكر الأهمية من التطويل بلا طائل ، وأكثر عباراتهم على ذكرها وان أريد الثاني كان المعنى أن كون الشيء أهم في التركيب من أسباب تقديمه ويرد عليه أن جزأى الافادة لا يتحقق أهمية أحدهما على الآخر فى الافادة والتركيب وأيضا معنى كون تلك الأسباب تفصيلا للأهمية كونها أسبابا لها على ما يفيد كلام عبد القاهر بقوله : " لا بد أن يبين لكون الشيء أهم سببا به كان أهم ، وهم به أعنى ، ولا معنى لكون الأسباب المذكورة أسبابا للأهمية الذكورية جميعا فان التخصيص مثلا سبب للتقديم لا للأهمية .

قلت : يصح أن يراد المعنى الأول ويكون ذكر الأهمية كذكر القانون الجامع
الجملى المسوق لتفصيله ليكون التفصيل أوقع فى النفس ، فلذكر الأهمية فائدة
ويصح أن يراد الثانى ولا يلزم من استواء الجزأين فى الافادة والحاجة ففى
التركيب استواءها فى خواص وزوائد أخرى بها يكون أحدهما أهم من الآخر
وكون التخصيص مثلاً سبباً للتقديم فلا ينافى كونه سبباً للأهمية ، لأن الأهمية

أعم وسبب الأخص سبب للأسم ولصحة الوجهين تجد كلامهم تارة في بيان مطلق
 الأهمية [التقديرية] تكون التقدير يفيد التخصيص .

ومن أسباب التقديم التنبيه من أول الامر على أنه خبر عن المبتدأ لا نعت له وذلك اذا كان المبتدأ نكرة وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا .
ومنها كون المتقدم عاملا في التأخر جريا على الأصل .

ومنها أن يكون مما يلزم الصدارة في الكلام كالشرط والاستفهام .
ومنها أن يكون في عدم التقديم والتأخير اخلاص بيان المعنى المراد نحو
لله دره فارسا ، فلو أخر لم يفد التعجب وكان مخلا بالمعنى التصجبي .
ومنها أن يكون الأول أعرف من الثاني وذلك في الأخبار والصفات ، كقولك :
زيد قائم ، فينبغي أن يبتدأ بزيد لتطلع النفس يذكر ما يعرف الى الأخبار
عنه بما لا يحرف ، فتقع الفائدة حينئذ على حقها وفي مرتبتها ، وذلك كقولك :
زيد قائم ، فهذا أصل الكلام في كل خبر الا الافعال ، نحو : قال زيد ، فانه
خص بالتقديم لقوة تحلقه بالمخبر منه اذ كان لا يخلو منه .

ومن أسباب التقديم التخصيص والقصر ومن طرق القصر تقديم ما حقه التأخير
كتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر ، كتقديم
المعمول على العامل في بعض المواضع ، وقد صرح البلاغيون بأن التقديم
يفيد الحصر بمفهوم الكلام وفحواه ، بمعنى أن صاحب الذوق السليم اذا تأمل
في الكلام الذي فيه التقديم المذكور فهم الحصر وان لم يعرف أن التقديم في
اصطلاح النحاة يفيد الحصر كقولك : مصرى أنا ، وعربى أنا ، يدل بمفهومه
ذوقا على حصر المتكلم في المصرية والعربية .

وكاد علماء البلاغة يجمعون على أن تقديم المعمول على العامل يفيد الحصر^(١)
سواء كان مفعولا أو ظرفا أو مجرورا ، ولهذا قيل في : (اياك نعبد واياك نستعين)
صفاة تعصك بالعبادة والاستعانة ، قال ابن الحاجب في شرح المفصل :
الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وَهُمْ ، لا دليل عليه
والتمسك فيه بمثل قوله تعالى : (بل الله قاعبد) ضعيف لأنه قد جاء نحو :

(١) واعلم أن المشهور في علم المعاني أن الاختصاص والحصر مترادفان واختار

تقي الدين السبكي التفرقة بينهما وأن الحصر نفى غير المذكور واثبات
المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفى غيره

(فاعبد الله) . (١)

وأقوى ما ردّ به الاختصاص في تقديم المعمول على العامل ، قوله تعالى :
 (كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل) ^(٢) لانه لا تخصيص هنا في تقديم المعمول
 على العامل ، ويمكن الاجابة عنه بأن افادة الاختصاص أمر أعلى ، وقد يخرج
 الشئ من الاختصاص ، وقد أنكر أبو حيان هذه القضية تبعا لابن الحاجب
 واعترض على الزمخشري في أول الجزء الأول من البحر المحيى ، عند تقديم
 متعلق البسطة ، وعند قوله تعالى : (اياك نعبد واياك نستعين) .

وقد تقدم في أنواع التقديم بيان شئ من هذا ، من أنه يفيد الى جانب
 الاختصاص معنى آخر وليس اختصاصا فحسب ، فان وجد فذاك والا يفيد التقديم
 معنى آخر .

وقاعدة التقديم والتأخير من ناحية المعنى هي الوصول الى المعنى المراد
 من تقديم ما يقدم ، فمثلا لو قلنا : محمد أكرم ، فالغرض من التقديم
 التخصيص والفائدة هي وقوع الاكرام عليه وعلى وجه انفراد به وغير ذلك مما يترتب
 على كل من أغراضه السابقة على أن بعضهم يجعل نفس الأغراض فوائد ^(٣)

(١) انظر ج ١ ص ٤٧ .

(٢) آية ٨٤ من الأنعام .

(٣) واعلم أن الفائدة هي المصلحة المترتبة على الفعل من حيث كونها ثمرته
 ونتيجته كمن حفر بئرا لغرض الماء ووصل الى الذهب والفضة في أثناءه .
 والغرض ما لأجله الاقدام على الفعل ، والغرض والحلة متحدان ذاتا
 ومختلفان اعتبارا ، لأن المصلحة من حيث أنها مطلوبة للفاعل تسمى غرضا
 وحلة باعثة ، ومن حيث أنها باعثة للفاعل على الفعل وصدور الفعل
 لأجلها تسمى حلة غائية ، كما أن بين الفائدة والغاية كذلك ، لأن المصلحة
 الحاصلة من الشئ من حيث أنها في طرف الفعل تسمى غاية ، ومن
 حيث أنها ثمرته ونتيجته تسمى فائدة ، فالأربعة متحدات بالذات مختلفة

=====

كما صرح بذلك الرضوى . (١)

=====

== مختلفة بالاعتبار ، لكن الأخيران أهم من الخوض ، والملة الفائية مطلقا لانفرادهما فيما لو حفر بئرا مریدا الماء فظهر له كنز ، فأنه يقال فائدة وخاية لا غرض وملة فائية ، لأنه ليس مطلوباً من الفحل ولا باعثاً عليه .

وقيل الفائدة أهم مطلقاً من الغاية لانفرادها عنها فيما حفر مرید الماء البئر ووصل الى الذهب والفضة في أثناءه ، ولم يقطع الحفر بل أتمه فانه يقال للكنز فائدة لا غاية .

حاشية النفحات على شرح الورقات ص ١٢٢ .

(١) انظر ج ١ ص ١٢٢ وج ٢ ص ١٩٣ .

— (الفصل الثامن) —

— (العوامل التي يجب تقديمها والتي يجب تأخيرها) —

والتي يجوز فيها الوجهان

العوامل التي يجب تقديمها على المحولات كثيرة منها ما يلي :

العامل الأول : المبتدأ وهو عامل في الخبر أو رافع للفاعل الذي سـ
مسد الخبر .

والأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد مسس
تقديمه ليتحقق ويجب التزام هذا الأصل لأسباب كثيرة .

السبب الأول : أن يوم التقديم ابتدائية الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين

متساويتين أو متقاربتين ولا قرينة تحين أحدهما بحيث يصلح أن يكون مبتدأ

نحو أخي شريك ، أستاذي رائدي في العلم ونحو أفضل منك أفضل مني ، هذا

عند الجمهور وأجاز قم منهم ابن السيد في مثل صدقي زيد كون زمسد

مبتدأ وكونه خبراً ولم يبالوا بحصول اللبس نظراً إلى حصول أصل المحسنى

لأن الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدم الخبر أم أخر عند هؤلاء ومنهم من

منع التقديم مطلقاً ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره . (٢)

ومنهم من فرق بين المشتق والجامد فقال المشتق هو الخبر وإن تقدم وهو

رأى فخر الدين الرازى هذا ، والسرفى وجوب تقديم المبتدأ في هذه المسئلة

خوف اللبس ، هذا وقد أثار النحاة والبلاغيون جدلاً حول بعض الحالات التي

يكون فيها المبتدأ والخبر متساويين في التعريف والتكثير أو متقاربين فيهما

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ولد في بطليوس واستوطن

بلنسية ، موقور الكرامة لعلمه الجم فترامت سمعته إلى ابن الحاج

صاحب قرطبة الذي استقدمه إليها ثم عاد إلى بلنسية ومن مؤلفاته كتابا

الخلل في إصلاح الواقع في الجمل ، والخلل في شرح أبيات الجمل

توفي ببلنسية سنة (٥٢١ هـ) انظره نشأة النحوص ، ١٩٥ والبقية ، ٢٨٨

(٢) انظره حاشية الصبان ، ٢٠٩ / ١ وفتح الهوامع ، ١٠٢ / ١

من غير لبس في المعنى ، ويدور الجدل حول معرفة الأحق منهما لأن يكسبون
الابتداء ، وإذا ظهر الحق ^{الراجح} فهل يجوز الإغضاء عن أحقيته بجعله خيرا وجعل
الخير مبتداً ؟ واليك تفصيل هذه المسألة :
أختلف النحاة في المعرفتين والنكرتين أيهما يكون المبتداً على أقوال
منها ما يلي :

القول الأول : إذا كانا معرفتين يجب ابتدائية المقدم من الاسمين سواء
تساوت رتبتهما في التعريف نحو الله ربنا فالاول علم ببناء على أن لفظ الجلالة
بمنزلة غيره من الأعلام ، والثاني مضاف إلى الضمير فهو بمنزلة العلم ، أما
على القول بأن لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساو بينهما أم اختلفت
الرتبة نحو زيد الفاضل أو الفاضل زيد ، وفي المثال الثاني الحامل على جعل
الفاضل مبتداً تقدمه لكونه أعرف هذا هو المشهور .

القول الثاني : يجوز تقدير كل منهما مبتداً وخبراً سواء تساوت رتبتهما

في التعريف أو لا ، وسواء كان أحدهما مشتقاً أو لا ، وهذا مذهب أبي علي
الفارسي وهو ظاهر كلام سيويه في باب كان حيث قال : إذا كانا معرفتين
فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلاً رفعت ونصبت الآخر كما فعلت ذلك في ضرب
وذلك قولك كان أخوك محمداً وكان زيد صاحبك وكان هذا زيداً . (١)

القول الثالث : إذا كان أحدهما مشتقاً فالمشتق هو الخبر ، وإن تقدم
والاسم متعين للابتداء لدلالته على الذات ومن شأنها أن يحكم عليها لا بهما
نحو المنطق زيد وزيد المنطلق وهو قول فخر الدين الرازي في كتابه : نهاية
الإيجاز محتجماً بأن المبتداً هو المسند إليه والخبر هو الصند والمشتق
هو المنسوب لأنه صفة . . . وهي تدل على أمر نسبي وهو المعنى القائم بالذات
والذات هو المنسوب إليها . يعني أن المناسب لان ينسب إليه هو الذات
والمناسب لان ينسب هو الصفة لعدم استقلالها وعنده أن المبتداً ليس مبتداً
لكونه منطوقاً به أو لا بل لكونه سنداً إليه ، وليس الخبر خيراً لكونه منطوقاً به

(١) انظر : المغنى مع حاشية الدسوقي ١٠١/٢ والكتاب ٤٩/١ : ٥٠

ثانياً بل لكونه مستنداً وهذا تصرف عقلي ، ورد هذا القول صاحب التلخيص
 بأن الصفة تؤول بالذات مجردة ^{الشيء الذي له الصفة} والجامد بالصفة أي صاحب ^{الاسم} هذه الصفة
 قال الدسوقي : وهذا الرد جواب بالمنع فمحصله : لا نسلم أن الوصف
 يلاحظ منه الامر النسبي دائماً ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه بالذات دائماً
 بل تارة يراعى منه الذات إذا تقدم ويراعى منه المفهوم إذا تأخر وكسداً
 يقال في الصفة فمنطلق إذا قدم لم يرد مفهومه المشتغل على أمر نسبي أي
 ثبوت الانطلاق لشيء بل يراد منه ذاته أي ما صدق عليه وزيد إذا أخسر
 وجعل خبراً لم يرد به الذات بل يراد به مفهوم معنى بزيد وهو مشتغل على
 معنى نسبي وهو التسمية به فيكون الوصف مستنداً للذات دون العكس ثم
 أن هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الخبر
 لا يكون إلا مشتقاً فان وقع جامداً وجب تأويله بمشتق وذهب البصريون إلى
 جواز وقوع الخبر جامداً من غير تأويل ولا حاجة إلى تأويل زيد مثلاً إذا أخر
 بالمفهوم المعنى بزيد ويكفي تأويله بالذات المشخصة المسماة بمعنى قولك
 المنطلق زيد الذات التي تثبت لها الانطلاق هي الذات المشخصة المسماة
 بزيد . (١)

القول الرابع : وهو الذي حققه ابن هشام في المغنى أن المبتدأ ما كان
 أعرف إن تساوى علماً وجهلاً وكان أحدهما أعرف فهو المبتدأ ، تقدم أو تأخر
 نحو محمد الفاضل ، وإن لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدأ ، وإن
 اختلفا في العلم والجهل فما كان معلوماً أنه مقرر عند مخاطبه وهو يحسب
 زعمك كالتأويل لأن يحكم عليه بالآخر كأن يقول : من القائم فتجعل القائم مبتدأ
 ولو تأخر لأنه طالب لمعرفة الذات فتقول : زيد القائم وهذا لا ينافي أنه يعلم
 الطرفين لأن الحكم على الشيء وبالشئ فرع عن تصور .

(٢)

فإن استويا من حيث العلم والتعريف وجهل النسبة فالمقدم هو المبتدأ .

(١) مختصر السعد على التلخيص مع حاشية الدسوقي : ١٠٢/٢ - ١٠٣ ،
 والمغنى مع حاشية الدسوقي : ١٠٢/٢ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغنى : ١٠٢/٢ ، وحاشية الأمير : ٨٧/٢ .

قال بهاء الدين السبكي : المبتدأ والخبر متى كانا مرفوتين فالاول هو
المبتدأ والثاني هو الخبر هذا هو المشهور ، وقيل : إن اختلفت رتبتهما
في التعريف فأعرفهما المبتدأ والا فالسابق ، وقيل أنت بالخيار أيهما شئت
جعلته مبتدأ وهو قول أبي علي وظاهر قول سيويه في باب كان وقيل المعلوم
عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر ، وقيل الاعم هو الخبر نحو محمد صديقي
ومحمد أخوك . وقيل الاسم متعين للمبتدأ والوصف متعين للخبر قاله
فخر الدين الرازي في نهاية الإيجاز ، وذكر صاحب التلخيص ثم قال :
وقد يقال : إن الدال على الوصفية إنما هو منطلق وأما المنطلق فاللسف
واللام فيه موصول بمعنى الذي وهي في الجمود والدلالة على الذات كرسد
ولذا يقع المنطلق وغيره من الموصولات موصوفاً مباشراً للموامل غير محتاج
لجريانها على موصوف قيله . (١)

والصحيح أن المحول عليه في تقديم المبتدأ على الخبر ليس مجرد التساوي
أو التقارب في درجة التعريف والتكبير وإنما المحول عليه وحده هو وجود
قرينة تدل على أن هذا محكوم عليه أي أنه المبتدأ وذلك هو المحكوم به أي
الخبر على حسب المعنى بحيث يتميز كل من الآخر دون خلط أو اشتباه
فقط وجدت القرينة تمنع الخلط واللبس جاز تقديم أحدهما وتأخير الآخر
على حسب الدواعي وإن لم توجد قرينة وجب تأخير الخبر حتماً منعاً
للالتباس من غير أن يكون للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين .

السبب الثاني : أن يكون الخبر جملة فعلية فاعليها ضمير مستتر يعود على
المبتدأ نحو زيد يقوم إن لم يقدم لا وهم في هذه الحالة كون الخبر مفصلاً
في الصورة وفاعلية المبتدأ فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوية
الحكم بتكرار الاسناد الأعلى رأى السيد الجرجاني من أن الجملة الاسمية
التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعلى هذا يفوت غرض واحد وهو
تقوية الحكم والبراهن بابهام الفاعلية جعلها مقاديرة إلى الوهم أي الذهبن
لامجرد الاحتمال . (٢)

(١) عروس الأفراح : ١٠٠ / ٢ - ١٠٣ من شروح التلخيص .

(٢) انظره حاشية الضبان مع الأشموني : ١ / ١١٠ .

السبب الثالث : أن يقترن خبره بالفاء لان الفاء دخلت لشبهة بالجزء

والجزء لا يتقدم على الشرط فكذلك ما أشبهه نحو الذي يأتيه فله درهم

السبب الرابع : أن يقترن خبره بالآ أو أنا نحو ما محمد إلا رسول وأنا أنت

نذير لانه لو قدم في هذه الحالة لا نمكس المعنى المقصود ولا فاد التركيب

بأنحصار الخبر في المبتدأ والمقصود أن يكون الخبر محصورا فيه . (١)

ولا يتحقق هذا المعنى على الوجه المراد إلا اذا قدم وأما قول كميث بن زيد :

فما ربه هل إلا بك النصر يرتجى . . عليهم وهل إلا عليك المعول

فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالالفاظ . والاصل وهل المعول إلا عليك

وهل النصر إلا بك ، ولا يصح أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار

والمجور قبله لاعتماده على الاستفهام لان إلا مانعة من ذلك . (٢)

السبب الخامس : أن يكون المبتدأ من لأم الصدر في جملة إما بنفسه مباشرة

كأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط وما التعجبية ، وكـ الخبرية نحو أيهم أفضل

ومن يقيم أقم معه ونحو ما أطيب خلقك وكـ صديق عرفت فيه الذكاء وإما بغيره

كالضاف إلى اسم الشرط أو الاستفهام نحو غلام أيهما أفضل وغلام من يقسم

أقم معه والمضاف إلى كم الخبرية نحو : خطاب كم صديق قرأته . (٣)

ومن هذا النوع المستحق للتصدير لغيره ما اذا كان مقرونا بما هو من أدوات

الصدور كالمبتدأ المقرون بلام الابتداء نحو لزيد قائم لان لام الابتداء

تفنع التأخير لانها ملازمة لصدارة الكلام .

السبب السادس : المبتدأ الذي في معنى الدعاء نحو : سلام عليكم وويل

لزيد وإنما وجب تقديم المبتدأ هنا لانه الأهم وللوصول إلى المراد لانه

لو قدم الخبر لذهب الوهم إلى غيره وهو اللعنة لانك اذا قلت عليك قيل أن

تقول سلام يذهب الوهم إلى اللعنة ، ولان الاصل في هذه المصادر النصب

(١) حاشية الصبان مع الاشعوني ٢٠٠ / ١

(٢) انظر التصريح : ١٢٣ / ١

(٣) معجم النواحي : ١٠٢ / ١

ففي هذه الحالة مقدمة فاذا رفعتها لتدل على الدوام والاستمرار بقيت على ما كانت عليه من التقديم وكان القياس تقديم الخبر في مثل هذا وجوباً • (١)

السبب السابع : أن يكون المبتدأ بعدد أما نحو: أما زيد فعالم لان الفاء لا تلي أما ولا تقع بعدها مباشرة ولان الخبر الذي تدخل الفاء عليه لا يتقدم على المبتدأ نحو من ينصحني فمخلص فان تقدم الخبر وجب حذف الفاء (٢)

السبب الثامن : أن يكون المبتدأ ضمير الشأن نحو قوله تعالى : ((قيل هو الله أحد)) لان الجملة التي بعدها مفسرة له والمفسرة لا يجيء ^{قيل} / الشيء الذي يحتاج للتفسير ولانه لو أخر لصاغ الغرض الذي وضع من أجله وهو الابهام ثم التفسير وكذلك ما يشبه ضمير الشأن نحو كلامي الله واحد من كل ما كان المبتدأ فيه مخبراً عنه بجملة هي عينه في المعنى •

السبب التاسع : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم او مخاطب مخبراً عنه بالذي وفروعه او بنكرة موصوفة او معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير ^{مطابقاً} مطلقاً في التكلم او الخطاب نحو انت الذي يضرب زيدا وانت رجل تضرب زيدا وانا الذي أضرب زيدا • انما اللذان فعليهما ذلك وانتم اللذان فعلتم ذلك فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل واجاز الكسائي • (٣)

السبب العاشر : أن يكون المبتدأ ^{مكرر} مكرراً ومفسراً يجب تقديمهما وتأخير خبرهما نحو ما رأيته من يومان ومنذ شهران خلافاً للزجاج فانه جعل خبراً مقدماً ويومان مبتدأ مؤخرًا وهو ضعيف من جهة اللفظ لان يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدماً لا يسوغ على رأيه وذلك لانسه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلانك لا تخبر عن جميع المدة بأنها يومان

(١) الرضى ٩٠ / ١

(٢) النحو الوافي ٤٩٨ / ١

(٣) جس على التصريح ١٢٠ / ١

وذلك هو الخبر على الحقيقة . (١)

وفي حاشية الفاكهي للعليني : قال ابن الصائغ في رسالته فسي بيان منذ وبعد : واعلم أن من أعرب منذ ومنذ مبتدأ ينبغي أن يعدها فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ، ومن أعربهما خبرين ينبغي أن يعدهما فيما يجب فيه تقديم الخبر والعلة في ذلك عدم تمكنهما ، ولأن الكلام معهما جرى مجرى المثل ، وإذا كانا حرفي جر يجب تقديمهما على المجزور فيلزم تقديمهما اسمين . (٢)

السبب الحادي عشر : أن يكون بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو الشجاع هو الفائز لأن فائدة ضمير الفصل هو الإيلاء من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لأنه فصل بين الخبر والتابع وذلك لأن اللبس يكثر بين الخبر والصفة لمساكنتهما في المعنى إذ الخبر صفة في المعنى بالرغم من اختلاف كل منهما في وظيفته وأعرابه . (٣)

السبب الثاني عشر : أن يتعدد الخبر نحو الخفور الودود والرمح حلو حامض (٤) هذا عند الأكثرين والافق المسألة خلاف . (٥)

السبب الثالث عشر : أن يؤدي تقديم الخبر إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي نحو: محمد قادم أخوه لأن الخبر وهو قادم إذا قدم على المبتدأ وقبلنا قادم محمد أخوه لكان في ذلك الفصل بين الوصف ومرفوعه بأجنبي لان المبتدأ ليس خبرا عند البصريين بمعنى: ليس عين الخبر وإن كانا متحدتين ما صدقا فهما مختلفان اعتبارا عندهم .

(١) ليس على التصريح ١٧٠ / ١

(٢) المصدر السابق

(٣) ليس على الفاكهي ١٧٦ / ٢

(٤) انظر: المعنى مبحث ضمير الفصل مع حاشية الدسوقي ١٣٢ / ٢ ،

وحاشية ليس على التصريح ١٧١ / ١

(٥) ليس على التصريح ١٧١ / ١

السبب الرابع عشر : أن يكون من باب الاخبار بالالف واللام وهو الباب الذي

وضعه النحاة للتدريب بتطبيق الاحكام النحوية على غرارها وضعوا مسألة :
اين على كذا من مثال كذا في التصريف وكان تقول في ضريت زيدا : الذي
ضريته زيـد . في قولهم : اخبر عن زيد بالذي فـلى النـحـو

السبب الخامس عشر : أن يكون الخبر مقرونا بالياء الزائدة نحو ما زيد بقاء
على لغة الـاهـمال . (١)

السبب السادس عشر : أن يكون المبتدا مشبها بالخبر نحو زيد زهير
شعرا ولو قلت زهير زيد لانعكس المعنى إلا أن يكون محك ما يدل على
مرادك وهو تشبيه زيد بزهير (٢) ومنه أبو يوسف أبو حنيفة وأنا في الشجاعة
أسـد .

السبب السابع عشر : إذا ورد في مثل : نحو الجار قبل الدار ، وشرأهر
دأنا ب ومثل ذلك صيغة التعجب نحو ما أحسن زيدا فانها جرت مجرى
الامثال . (٣)

السبب الثامن عشر : أن يكون المبتدا وصفا محتدا على نفى أو استفهام
ولم يطابق ما بعده نحو أقائم أخواك (٤) هذه هي المواضع التي يتقدم
فيها المبتدا على الخبر وجوبا .

-
- (١) انظر مع الهوامع ١٠٢/١
(٢) على التصريح ١٢٠/١ والقوانين لابن ابي الريع ١٦٣/١ .
(٣) انظر : المصدر السابق ،
والدير ٦٣/١ .
(٤) انظر : التصريح ١٥٨/١ .

العامل الثاني :

الذى يجب تقديمه عامل الفاعل لا يجوز أن يتقدم الفاعل على عامله سواء كان فعلاً أو مشبهه بل يجب تأخيره عن رافعه على المذهب الصحيح وهو مذهب البصريين ففى مثل : قام زيد لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول زيد قام فترفع زيدا يقام على أنه فاعل ويكون قام فارغاً من الضمير ولو جاز هذا لجاز أن تقول الزيدان قام والزيدون قام تريد قام الزيدان وقام الزيدون وما قام مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله فحكمه حكم الفاعل إذا قلت : ضرب زيد لم يجز أن تقدم زيدا فتقول زيد ضرب فترفع زيدا بـ (ضرب) ولو جاز ذلك لجاز الزيدان ضرب ، والزيدون ضرب . (١)

قال ابن يميث : اعلم ان القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الاصل أن يكون بعد الفاعل لان وجوده قبل وجود فعله لكنه عرض للفعل إن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتفائه إياهما وكانت مرتبة العامل قبل المفعول فقدم الفعل عليهما لذلك وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجد ثانياً فاغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بدليل انه لا يستغنى عنه ولا يجوز اخلاء الفعل عن فاعل ولذا اذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربت وتوئنت الفعل لتأنيث فاعله وتأخرت النون التي هي علامة الاعراب عنه في الامثلة الخمسة الى غير ذلك من الالوجه التي تدل على أن الفاعل كجزء الكلمة وان كان الفاعل كجزء الكلمة من الفعل وجب أن يترتب بعده ولهذا المعنى لا يجوز ان يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها ووجب تأخير المفعول من حيث كان فضلاً لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده فان رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخراً وقد

تقدم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام والتنمية التأخير . (١)

وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم على الفعل والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ففي مثل زيد قام لا تعرب كلمة زيد فاعلا مقدما وإنما هي مبتدأ وفاعل/بعده ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد والجملة الفعلية خبر المبتدأ ويجوز أن يكون فاعلا لفعل محذوف كما في قوله تعالى : ((وإن أحد من المشركين استجارك)) ويجوز الأمران في نحو قوله تعالى : ((أبشريهدونا)) .

والخلاصة: أن الصورة التي توهم تقدم الفاعل على عامله ثلاثة :
الاولى : ما يجعل فيه المتقدم مبتدأ فقط ولا يجوز غيره وضابط هذه الصورة: أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس قبله شيء وبعده فعل يحتاج إلى فاعل وذلك نحو زيد قام فالكلام إذا جملة واحدة هذا مذهب الجمهور وقد أجاز المبرد في هذا المثال الوجهين الابتدائية وهو الراجح عنده والجملة بعده خبر وأجاز أيضا أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده فالكلام جملةتان على هذا ولا محل لواحدة منهما أما الأولى فلكونها ابتدائية أما الثانية فلأنها مفسرة . (٢) وهناك مذهب ثالث وهو مذهب ابن العريف (٣) وهو أن يترجح رفعه على أنه فاعل لفعل محذوف والمذهب الرابع : أنه فاعل مقدم وهو مذهب الكوفيين .

والصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم المتقدم فاعلا فقط وذلك نحو قوله تعالى :
((وإن أحد من المشركين استجارك)) (٤)

(١) أنظر شرح المفصل ٧٥/١ - ٧٦

(٢) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٨٥/٢ ، ١٥٤ - ١٧٥ ، باب الاشتغال .

(٣) وهو حسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم الأندلسي، نحوى بارع تلميذ ابن رشيق أقام بمصر أعواما ثم عاد إلى الأندلس ومات بطليطلة عام ٣٩٠ هـ ترجمته في البغية ص ٢٣٧ .

(٤) آية ٦ من سورة التوبة

فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذي بعده وأصل الكلام وان استجارك أحد استجارك والكلام حينئذ جملتان على نحو كلام المبرد السابق في الصورة الاولى، ومثل هذا كل اسم مرفوع بعد أداة التخييض بالفعل كادوات الشرط والتخييض وجوز الاخفش الابتداء ايضا مع رجحان الفاعلية عنده .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم المرفوع وجهان : أن يكون فاعلا

بفعل محذوف وأن يكون مبتدأ وذلك نحو (أبشريه دوننا) (١)
وضابط هذه الصورة أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهزة الاستفهام .

والأرجح الفاعلية وأصل الكلام حينئذ أبشريه دوننا بشر يهدوننا فلما حذف الفعل انفصل الضمير ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة التي بعده . (٢)
ورأى جمهور البصريين هو الراجح وهو أقرب مسايرة للأصول اللغوية وذلك أن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل فلا معنى للتخليط بينهما وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى .

والبصريون لا يجيزون تقدم الفاعل على العامل لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين صدرها هو الفعل

وعجزها هو الفاعل وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة الصجز على ما هو بمنزلة الصدر وهذا الوجه يدل على شدة التلازم بين الفعل والفاعل ولا يلزم من هذا عدم الفصل بين الفاعل والفعل بالمفعول به نحو ^{أكرمنا الله} ~~أكرمنا الله~~ وذلك للحلة العارضة علما بأنهم لم يقولوا أن الفاعل جزء من الفعل بل قالوا كجزء الكلمة وليس كلمة واحدة قطعا ولذا يجوز الفصل بينه وبين الفعل بالمفعول نحو أكرمنا الله وإلا نحو ما جاء إلا محمدا .

(١) آية : ٦ من سورة التغابن .

(٢) عدة السالك الى تحقيق اوضح المسالك ٨٥ / ٢ - ٨٦ ص اوضح المسالك .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ وذلك أنك إذا قلت : زيد قام وكان تقديم الفاعل جائز لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد ولاخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت اسناد قام وحسنه اليه ولاشك أن بين الحالين فرقاً فان جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأکید اسناده الى من قام به أو وقع منه ولايجوز اغفال هذا الفرق ودعاء انه مما يتعلق به غرض المتكلم الذي يريد افادة المخاطب أصل معنى الكلام الذي هو ثبوت المسند للمسند اليه او نفيه عنه على أي وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفي ، فأما ما وراء ذلك من الملابس فانه من الأغراض التي لاتعنى هذا المتكلم وانما تعنى متكلما يدقق في ألفاظ الكلام وهي التي يتوجه اليها نظر علماء البلاغة • (١)

وكذلك كل فعل غير متصرف لايتقدم معموله عليه كضم ويثس وفعل التعجب و (ليس) كل ذلك لايجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيسه كما سيأتى بيان بعضها إن شاء الله هذا وحكم نائب الفاعل حكم الفاعل •

الحامل الثالث : الذي يجب تقديمه : اسم الفعل على معموله فاعلا كان أو مفعولا فلا يجوز أن تقول : زيد ادراك ولا الحقيق هيئات هذا هو الصحيح واليه ذهب البصريون والفراء من الكوفيين (٢) لان هذه الالفاظ فرع على الفعل في الحمل لانها انما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغى أن تتصرف تصرفه فوجب عدم جواز تقديم معمولاتها عليها إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لادى ذلك الى التسوية بين الفرع والاصل وذلك لايجوز لأن الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول • (٣)

(١) عدة السالك الى تحقيق اوضح المسالك ٧٧/٢ — ٨٨

(٢) انظر محاني القرآن ١/١٦٠ •

(٣) الانصاف ١/٢٢٩ •

وذكر ابن مالك وابنه وكذلك ابن هشام بأنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي ونقل بعض النحويين الخلاف عن الكوفيين ومنهم ابن الأنباري وهو ظاهر كلام ابن أبي الربيع وذكر سيبويه أن بعضهم نصب كتاب الله على قوله عليكم كتاب الله . (١)

وفي المقتضب : ومن زعم أن قوله : كتاب الله عليكم نصب بقوله عليكم كتاب الله فليس يدري ما الحصرية لأن الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تنصرف تصرف الأفعال فت نصب ما قبله . (٢)

والصحيح أن كتاب الله مصدر محذوف الفاعل وعليكم جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفاعل وأضيف المصدر إلى فاعله ، ودل على ذلك المحذوف المقدر قوله تعالى (حرمت عليكم) لأن التحريم يستلزم الكتابة .

وفي الانصاف ذهب الكوفيون إلى أن عليك ودونك وعندك في الأغراء يجوز تقديم محمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا دونك ويكرا دونك واستدلوا على ذلك بالنقل والقياس .

أما النقل فقوله تعالى (كتاب الله عليكم والتقدير فيه : عليكم كتاب الله أي الزموا كتاب الله فنصب كتاب الله بعليكم فدل على جواز تقديمه واحتجوا أيضا بقول الراجز : (٣)

يا أيها المائح دلوى دونك . . . إني رأيت الناس يحمدونك

(١) الكتاب ٣٨٢/١ والقوانين لابن أبي الربيع ٣٥٠/١ .

(٢) المقتضب ٢٣٢/٣ .

(٣) البيت قاله جارية من بني مازن والبيت في معاني القرآن للقرافي :

١/٢٦٠ . وأما القائل ٧١/٢ والانصاف : ص ٢٢٨ ،

المائح بالهمزة اسم فاعل وهو الرجل الذي ينزل إلى جوف البئر ليملاء السدلاء . والشاهد في قوله دلوى دونك ، ودونك مفسر لذلك

العامل المحذوف عند الضرر وهو ما الكوفيون قالوا سئلوا به على
المرعى مفعول مقدم للرسم المعقل .

فنصب دلوى على انه مفعول مقدم لاسم الفعل والتقدير فيه : دونك دلوى
 فدلوى في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديمه .
 وأما القياس فقالوا أجمعنا على أن هذه الالفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى
 أنك اذا قلت : عليك زيدا أى الزم زيدا ، واذا قلت : عندك عمرا أى تناول
 عمرا ، واذا قلت : دونك بكرا أى خذ بكرا ولو قلت : زيدا الزم ، وعمرا
 تناول ، وبكرا خذ ، فقدمت المفعول المكان جائزا فكذلك مع ما قام مقامه . (١)
 والصحيح ما ذهب اليه البصريون ولا دليل في الآية لان لفظ الكتاب
 كما تقدم مصدر مؤكد لنفسه لان ما قبله يدل على أنه مكتوب عليهم والعامل فيه
 فعل مقدر كما تقدم بيانه وأما البيت السابق فالبصريون يقولون إن دلوى
 منصوب بفعل مقدر محذوف أى تناول دلوى (٢) وهو الصحيح لذا لاجبة
 فيه ولصحة تقدير دلوى مبتدا خبره دونك بمعنى قدامك ويكون الكلام
 حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو ، ويصح أن يكون دلوى خبر مبتدا محذوف
 تقديره هذا دلوى دونك . (٣)

وكذلك القياس لا يصح لانه قياس مع الفارق ^{فاسد} x الاعتبار لان الفصل

يحمل النصب وهو متصرف في نفسه فتصرف في عمله وأما هذه الالفاظ
 فلا تستحق في الاصل أن تحمل النصب وإنما عملت لقيامها مقام الفعل فهى
 غير متصرفة في نفسها فينبغى أن لا تصرف في عملها فوجب عدم تقديم معمولها .
 وأيضا هذا القياس يؤدى الى التسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز في
 أصولهم .

(١) الانصاف ١/ ٢٢٨ .

(٢) ودونك مفسر لذلك العامل المحذوف .

(٣) انظر الانصاف ١/ ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والاشموني مع الصبان والعيني

٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .

(٤) انظر : الانصاف ١/ ٢٣٥ .

العامل الرابع :

الذى يجب تقديمه على معموله عامل المفعول به : يجب تقديم الفعل على المفعول به في الصورة الآتية :

١- أن يكون تقديمه على الفاعل موقعا في ليس نحو عاهد يحي عيسى فلو قدم المفعول به من غير قرينة لالتبس المفعول به بالمبتدأ ومهمة المبتدأ تخالف مهمة الفاعل .

٢- أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضمير متصلا ولا حصر في أحدهما نحو عاونتك كما عاونتنى لانه لا يجوز فصل الضمير مع امكان الاتيان بالضمير المتصل حتى يتقدم على الفعل .

٣- أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر بانما او بالا المسبوقه بالنفس نحو انما يفيد الدواء المريض او ما أفاد الدواء الا المريض ففي هذه الصور السابقة يمتنع تقدم المفعول على الفعل والفاعل معا .

٤- أن يكون المفعول مفعولا لفعل التعجب نحو ما أعجب قدرة الله التي خلقت هذا الكون .

وكذلك أفعل به على قول جماعة منهم : الفراء والزجاج ، والزمخشري وابن كيسان وابن خروف حيث ذهبوا الى أن المجرور بالباء في محل نصب مفعول به إذ هو المتعجب منه والباء للتعدي فيكون أمرا حقيقيا لا خبرا فلا تقول : يزيد أحسن ، وعلى رأى الجمهور فالباء زائدة وزيد فاعل والصيغة خبرية أصله أفعل أى صار اذا كذا ولكن غير اللفظ من صيغة الماضى الى صيغة الامر وزيدت الباء في الفاعل قصدا لاصلاحه لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ من

الاستقبح فيكون على صورة المفعول به كما مر يزيد واختلفوا في مرجع الضمير ^{١٦٧} الى الفاعل ^{١٦٨} ام الى المفعول به ^{١٦٩} فذهب ابن كيسان الى أن الضمير يرجع الى مصدر الفعل وكان الذى يقول أحسن يزيد قد قال : أحسن يا أيها الحسن يزيد ولعمري

الى المصدر التزم افرادہ وقال غيره، ان الضمير للمخاطب أمر لكل واحد بأن يصف زيدا بالحسن ثم أجرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد ورجح بعضهم مذهب الجمهور والآخرين مذهب الفراء واتباعه وأوجه الترجيح لكلا الجانبين يطلب من محله . (١)

(٥) ان يكون المفعول مصدرا مؤولا من أن المشددة او المخففة — مع محموليها نحو (علم أن لن تحصوه) ونحو عرف الناس أن الطب نافع إلا ان كانت أن مع محموليها مسبوقه باداة الشرط (أما) نحو أما أنك فاضل فعرفت لان أما لاتدخل الا على اسم .

(٦) أن يكون الفعل صلة حرف مصدرى ينصب الفعل وهو أن وكى نحو سرتي أن تقرأ درسك لكى تنال الشهادة لان محمول صلة أن المصدرية وكى المصدرية لا يتقدم سواء كان المحمول مفعولا أم غير مفعول .
فان وقع صلة لحرف مصدرى غير ناصب جاز في رأى وامتنع في رأى آخر تقديمه .

٧ — أن يكون الفعل مجزوما بحرف جنم يجنم فعلا واحد فيجوز تقديم المحمول على عامله وعلى الجانم معا ولا يجوز تقديم المحمول على العامل دون الجانم تقول مثلا : وعدا لم أخلف واساءة لم أفعل ولا يصح لم وعدا أخلف ولم اساءة أفعل .

٨ — أن يكون المحمول مفعولا به لفعل منصوب بالحرف (لن) فلا يجوز أن يتقدم على عامله فقط وانما يجوز أن يتقدم عليه وعلى لن معا نحو ظلما لن أحاول وعدوانا لن أبدا .

٩ — أن يكون الفعل مؤكدا بالنون فلا يتقدم محموله عليه لان فعلها لا يحصل فيما قبله وهو لذلك لا يفسر عاملا محذوفا قبله ولحل ذلك أيضا لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا على أن الفعل غير مهم والا لم يؤخره عن مرتبته

وتوكيد الفعل يدل على كونه مهما فيتنافران في الظاهر لان التأكيد يؤذن الاهتمام بشأن الفعل - وتقديم المعمول يوهم خلافه فلا يتقدم المعمول أما تعلق شبه الجملة بهذا الفعل انا كان متقدما عليه فالشائع أنه لا يجوز والرأى الأرجح يصح تقدم شبه الجملة وعلى هذا فلا تقول في مثل اسمع النصح لا يصح أن يقال : النصح اسمع بخلاف لا تثق بمنافق فيصح أن يقال : بمنافق لا تثق .

(١٠) أن يكون الفعل موصولا بلام الابتداء غير مسبوقه بأن بخلاف المسبوقه بها فيمتنع : عمرا ليرضى زيد ويجوز : إن زيدا عمرا ليرضى أو كان مقرونا بلام القسم نحو والله لا ضربن زيدا أو كان الفعل مقرونا بعد نحو والله قد ضربت زيدا أو كان مقرونا بسوف نحو سوف اضرب زيدا ، وكذلك اذا كان الفعل مسبوقا بلفظ قلما أو ربما نحو : قلما أخرت زيارة واجبة وربما أهملت البعوض الفيل . (١)

العامل الخامس : عامل المفعول المطلق إذا كان مؤكدا لعامله لان المصدر

جاء لتقوية معنى عامله وتقريره بازالة الشك عنه وإثبات انه معنى حقيقى وهذا يقتضى الاهتمام وتأخير العامل ينافى هذا الاهتمام (٢) والمصدر المؤكد لنفسه أو غيره العامل فيهما محذوف وهو الفعل الناصب وانما حذف لكون الجملتين كالتائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه أى قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف ولان العامل الحقيقى محذوف يفسره مضمونها من جهة المعنى . قال الرضى : وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لأفادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان من هذا حينئذ . (٣)

(١) انظر : المصنوع ١٦٦/١ والصبيان ٥٥/٢ .

(٢) انظر : الصبيان ١١٥/٢ والسرخسى ١٢٥/١ والمصنوع : ١٩٢/١ .

(٣) الرضى ١٢٥/١

العامل السادس : الذى يجب تقديمه عامل المفعول معه فلا يجوز أن يتأخر

عن محموله باتفاق فلا تقول والنيل سرت لان اصل واوه للمحطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المحطوف عليه اجماعا واتفقوا ايضا على عدم تقدم المفعول معه على عامله خلافا للبرضى فانه قد اجاز تقديم المفعول معه على العامل

مع تأخره عن المصاحب نحو اياك والنيل سرت قال البرضى : وأنا لا أرى منعاً من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو المحطف الذى هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت (١) ومثل الفعل

في وجوب التقديم فى هذا الباب اسم الفاعل نحو الماء مستوى والخشبة واسم المفعول والمصدر تقول اعجبني استواء الماء والخشبة قال ابن جنى فى عدم تقديم المفعول معه على الفعل ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك : والطيارة جاء البرد من حيث كانت صورة هذه السواو صورة العاطفة ألا تراك لاتستعملها الا في الموضع الذى لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو جاء البرد والطيارة ولو شئت لرفعت الطيارة عطفاً على البرد وكذلك لو تركت والاسد لا كلك يجوز أن ترفع الاسد عطفاً على التاء ولهذا لم يجزأبو الحسن جئتك وطلوع الشمس أى مع طلوع الشمس لانك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول اتيتك وطلوع الشمس لم يجز لان طلوع الشمس لا يصح اتيانه لك فلما تسارقت حرف المحطف قبح والطيارة جاء البرد كما قبح وزيد قام عمرو ولكنه يجوز جاء والطيارة البرد (٢) هذا عند ابن جنى والجمهور يمنعون .

العامل السابع : المصدر على محموله وذلك لأن شرط عمل المصدر أن يقدر

بأن المصدرية أو بما أى صفة أن يحل محله فعل مع أن أوما ولكون المصدر العامل يقدر بحرف مصدرى مع الفعل اشترطوا أن لا يتقدم محموله عليه

(١) انظره الصبان والاشمونى ١٣٧/٢ ، والهمع ٢١٩/١ - ٢٢٠ ،

والسرخسي على الكافية ١٩٥/١ .

(٢) الخصائص ٣٨٣/٢ .

لأنه كالموصول ومحموله كالصلة والصلة لا تتقدم على الموصول قال ابن السراج
(لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر لأنه
في جملة وكذلك إن أكد ما في الصفة أو وصفه لو قلت : دَارَكَ أعجب
زيداً دخوله عمرو فت نصب الدار بالدخول كان خطأ) (١)

وإذا عرفت هذا علمت أن قول السيوطي : (خلافا لابن السراج في
(٦)
قوله بجواز تقديم المفعول على المصدر فاجاز : يحجبني عمرا ضرب زيد)

خلاف الصواب ينقضه ما ذكره ابن السراج في الاصول -

وقد تقدم في شروط عمل المصدر أن لا يكون مؤخرا عن محموله ولو ظرفا
وقد اجاز السبيلي تقديم الجار والمجرور والظرف فقد تقدم بيان ذلك
في عمل المصدر هذا ، والحق جواز تقديم محمول المصدر إذا كان ظرفا
أو جارا أو مجرورا لأن المصدر يعمل في شبه الجملة من غير احتياج إلى
تأويله بأن الفعل أو ما والفعل لأن الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف
لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه . ومنه قوله تعالى :
((ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله)) (٣)

ويذكر بعد المصدر النائب عن فعله أي البدل من اللفظ بفعله محموله نحو
ضرب زيدا وسقيا زيدا وعامله الناصب له المصدر عند سيويه (٤) والمبرد
وأكثر البصريين وعمله لا باعتبار كونه مصدرا بل باعتبار أنه بدل من الفعل
فورث العمل الذي له وصار الفعل نسيا منسيا وجوز سيويه تقديم محموله
عليه من هذه الناحية . ولأنه ليس في تأويل الحرف المصدرى حتى يشبه الموصول
في الاستناع .
قال الرضوي : والمصدر عمل لكونه كالفعل لا لتأوله بأن والفعل والدليل

(١) الاصول ١/١٣٧ .

(٢) همج الهوامع ٢/٩٣ - ٩٤ .

(٣) آية (٢) من سورة النوير

(٤) انظر الكتاب ١/٣١٢ ، والمقتضب ٤/١٥٧ .

على كونه كالفعل أى قيامه مقامه امتناع استحصال الفعل معه وذلك بالاضافة الى الفاعل . (١)

قال السيرافي : عامله الفعل المحذوف الناصب للمصدر لان عمله اذن ليس لكونه مقدرا بأن والفعل بل لكونه معنى الفعل وحده فعلى هذا القول يجوز تقديم المفعول على المصدر نحو زيدا ضربا لان الحمل للفعل المقدر .

وقيل : لا يجوز التقديم على القول بانه العامل قياسا على المصدر السابق قال أبو حيان : والاحوط عدم التقديم الا بسماع (٢) والظاهر من كلام النحاة فيما اذا كان المصدر مفعولا مطلقا سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا واجبا كان الحذف او جائزا ففيه خلاف هل هو العامل لقيامه مقام الفصل او الفعل هو العامل؟ والصحيح هو ما قال السيرافي من أن العامل هو الفعل المقدر ولولاه لم ينصب المصدر إذ المفعول لا بد له من عامل ظاهر او مقدر ولو لم يضم الفعل بل كان المصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل وليس مصدرا قائما مقام الفعل حقيقة بل هو كالقائم مقامه ان لو قام مقام الفعل حقيقة لا يقدر الفعل قبله وانما يقال بدل من الفعل مجازا . (٣)

العامل الثامن : الذى يجب تقديمه على المفعول اسم الفاعل والامثلة

المبالغة اذا قرنا بال فلا يجوز تقديم شيء من معمولات اسم الفاعل عليه مرفوعا كان او مجرورا او منصوبا لان ال الداخلة عليه موصولة واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها والصلة لا تتقدم هى ولا شيء منها ولا ممن معمولاتها على الموصول وكذلك اذا وقع صفة لموصوف نحو هذا رجل ضارب زيدا لا يجوز أن تقول : زيدا رجل ضارب لئلا يؤدى الى تقديم الصفة على الموصوف لان تقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل ، واختلفوا فى شبه الجملة فمنعه بعضهم كابن عصفور وقال لا يجوز أن تتقدم عليه وقس على

(١) انظر: الرضى على الكافية ٢/ ٢٩٧ .

(٢) انظر: الهمع ٢/ ٩٤ والتسهيل : ص : ١٤٣ .

(٣) الرضى ٢/ ١٩٧ مع حاشية الجرجاني .

ففي قوله تعالى : ((وكانوا فيه من الزاهدين)) (١) إن فيه متعلقة بحامل مضمرة تقديره أعني فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه من الزاهدين ثم حذف الزاهدين لدلالة من الزاهدين عليه قال وهذا أولى لأنه حذف ما دل عليه . دليل . والصحيح أن محمول اسم الفاعل لا يتقدم إذا كان محالاً بال لان ال موصولة ولا يتقدم شيء من معمول الصلة ظرفاً كان أو غيره قال ابن السراج في الاصول : فأما قوله تعالى : ((وكانوا فيه من الزاهدين)) فلا يجوز أن تجعل فيه في الصلة وقد كان بعض المشايخ البصريين يقول : إن الالف واللام هاهنا ليستا في معنى الذي وانهما دخلتا كما تدخل على الاسماء للتعريف وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجر أن يعمل ما دخلت عليه في شيء فيحتاج الى عامل فيها وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس يعني أن الالف واللام للتعريف . والذي عندي فيه أن التأويل : كانوا فيه زاهدين من الزاهدين فحذف زاهدين وبينه بقوله من الزاهدين وهو قول الكسائي ولكنه لم يفسر هذا التفسير وكان هو والفراء لا يجيزانه الا فسي صفتين في (من) و (في) فيقولان أنت فينا من الراغبين وأنت فينا من الزاهدين . (٢) .

والخلاصة : أنه لا يصح تعلق في بالزاهدين المذكوران قدرنا ال موصولة لان محمول الصلة لا يتقدم على الموصول ويتعلق بأعني محذوفة أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور ، وان قدرنا أن ال للتعريف فلا مانع من تعلقه بالزاهدين المذكور . (٣)

وأجاز الجمهور تقدم الظرف والجار والمجرور لان العرب قد تتسع فيهما

(١) سورة يوسف : آية : (٢٠) .

(٢) الاصول ٢٢٣ / ٢ — ٢٢٤ .

(٣) انظره المعنى ٢٩٨ / ٢ .

ما لا تتسع في غيرهما وشبه الجملة محل التساهل فيصح أن يقال أنا لك المرافق وأنا معك الدائب أى أنا المرافق لك الدائب معك .

قال ابن عصفور : وإن كان الظرف والمجرور محل الاتساع والتساهل لكن مهما أمكن ابقاؤهما على ما استقر فيهما من منع التقديم على اسم الفاعل أولى وأما قول الشاعر : (١)

تقول وصكت وجهيها بيمينها . . أبعلى هذا بالرجي المتقاعس
فعلى اضمار أعنى بالرحى أو على اضمار متقاعس بالرحى ثم حذف متقاعس لدلالة المتقاعس عليه .

وكذلك لا يتقدم مرفوعه ولا منصوبه ولا مجروره إذا كان مجرورا بالاضافة او بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فلا يجوز هذا زيدا غلام قاتل ولا مررت زيدا يضارب فالمرفوع والمجرور لا يتقدمان لأن المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان ومنع المبرد في المجرور بحرف جر زائد أيضا نحو ليس زيد عمرا بضارب في ليس زيد بضارب عمرا . وبعضهم استثنى من المضاف لفظة غير ومثمل وأول وحق وجد . . وأجازوا تقديم المفعول إذا كان اسم الفاعل مضافا اليه والمضاف كلمة من الكلمات السابقة نحو المناق الوعد غير منجز وهذا الاعداء حق قاهر أوجد قاهر . (٢)

وأما تقديم مفعول اسم الفاعل على مبتدئه الذى هو خبر عنه نحو زيدا هرا ضاربه ففيه خلاف فمنعه بعضهم إذا كان اسم الفاعل من سبب المبتدأ نحو زيد . أبوه ضارب عمرا أو كان المفعول بسببه نحو زيد ضارب أبوه عمرا وأجاز

(١) البيت لنعيم بن يزيد السعدي وفي رواية صكت صدرها وهو من فعل النساء . المتقاعس : الذى يخرج صدره ويدخل ظهره وهذا شكل من يطعن بالرحى ، والشاعر قد عقد النكاح على امرأة ولم يدخل بها بعد فمرت به فى النسوة وهو يطعن بالرحى فقالت : أبعلى هذا تحجبا واحتقارا له . انظر شرح الجمل ٥٥٥ / ١ .

(٢) الصبان ٣٠٠ / ٢ .

ذلك البصريون (١) فان قلت : زيدا عبد الله أبوه ضارب ، أو عبد الله جاريتك أبوها ضارب فالمبرد يجوز ذلك على القياس لان ضارب يجرى مجرى الفعل فى جميع أحواله فى الحمل فى التقديم والتأخير ، وانما يكره الفصل بين العامل والمحمول فيه بما ليس منه ، وما كان خبراً للاول مفرداً أو غير مفرد فمجرهما واحد .

فجاريتك مبتدأ أول وأبوها مبتدأ ثان وضارب خبر أبيها وهما جميعا خبر الجارية فقد تباعد آخر الكلام من أوله (٢) وانما قاس المبرد على الفعل لان تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ جائز عنده سواء كان الخبر مفرداً أو جملة فعلية أو اسمية مالم يمنع مانع كان يكون الفصل صلة الموصول أو يكون اسم الفاعل محال بال نحو زيدا عمرو الضارب لان الضارب صلة لال وزيدا معمول الصلة ولا تتقدم الصلة على الموصول ولا شيء منهما على الموصول .

ومنع بعض النحاة هذا لتباعد العامل فيما عمل فيه وإذا كان الفعل الذى هو أصل فى الحمل يضعف عمله فى التقديم بدليل ادخال اللام فى معموله فى مثل قولك لزيد ضربت وإذا تقدم لا يجوز ذلك فالمشبه بالفعل أضعف مع تباعده فامتنع من الحمل . (٣)

العامل التاسع : الذى يجب تقديمه الصفة المشبهة ولا يتقدم معمول الصفة المشبهة مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً والمراد بالمحمول ما هو فاعل فى المعنى لانها فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع الفعل فى الحمل فقضت عنه فلم تحمل فى متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن لان أصل معموله فاعل فى المعنى والفاعل لا يتقدم وهذا هو الوجه إذا كان مرفوعاً وإذا كان مضافاً اليه ، وإذا كان منصوباً فان كان نكرة فهو تمييز والتمييز لا يتقدم على عامله على

(١) انظر: المصح ٩٦/٢ .

(٢) انظر: المقتضب ١٥٦/٤ .

(٣) انظر التذكرة ٢١٨/١ - ٢١٩ والاصول لابن السراج :

١٢٨/١ .

الضحيج كما سيأتى قريباً ان شاء الله تعالى .

وانا كان معرفة فهو على التشبيه بالمفعول به والصفة المشبهة فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع عن الفعل في المحل فقصر عنه فلم تحمل في متقدم فلا يقال : زيد الوجه حسن (١) ولهذا جاز نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم يصح ان يفسر عاملاً وامتنع زيد أبوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة محتمة على زيد تفسرها المذكورة المشتقة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تحمل في متقدم وما لا يحمل في متقدم لا يفسر عاملاً فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال : وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه .

وربما يسأل سائل فيقول : قد تقدم محمول الصفة المشبهة في قوله تعالى (وان يبسبك الله بخير فهو على كل شيء قدير) ، فالجار والمجرور متعلق بقدير وهو صفة مشبهة فكيف تقدم محمولها عليها .
الجواب : أن عملها في الظرف والجار والمجرور لما فيها من رائحة الفصل وذلك لا يمنع التقديم وقد تقدم أن المراد بالمعمول الممنوع ما هو فاعل في المعنى وما عملها بحق الشبه وأما عملها في الظرف فلما فيها من معنى الفعل وكذا في الحال وغيرها من الفضلات التى ينصبها الفعل القاصر والمتعدى . (٢)

العامل العاشر : عوامل الجزم على المجزوم ويستحيل تقدم المجزوم على

الجانم لان الجانم إذا كان حرفاً فهو ضعيف لا يتقوى على التغرير وان كان العامل القوى يحتره نوع من الضعف إذا أخرجما بالك بالحرف . (٣)
واما إذا كان مما يجزم فعلين كاسماء الشرط وإن بهذا مما يلزم الصدارة فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها فلا تقول زيدا إن تضرب اضرب

(١) انظر : حاشية ابن حمدون ٢٢٧ / ١ .

(٢) انظر : التصريح على التوضيح (٨٣ / ٢)

(٣) انظر : الكتاب (١١١ / ٣) .

لأنك لا تدري بأي الفعلين تنصب ولأن الشرط بمنزلة الاستفهام الذي ليس له صدر الكلام ولهذا يبطل عمل الأدوات الشرطية إذا دخل عليها عامل فحمل فيها لأنه صار لذلك العامل صدر الكلام فبطل عمل ما بعده فإن شغلت العامل عنها رجعت إلى عملها نحو قوله تعالى : ((إنه من يأت ربه مجرماً فإن له جهنم)) (١) وإذا كان العامل الداخِل عليها حرف جر والمضاف إلى اسم الشرط نحو بمن ^{تسمى} وفلام من تضرب أضرب فلا يبطل عملها فحرف الجر متعلق بفعل الشرط فهو وإن تقدم في اللفظ فهو صلة فعل الشرط .

ويكون المضاف حكمه حكم اسم الشرط في الاعراب لو لم يُصَف اليه كما تقدم في اعراب أسماء الشرط . (٢)

ومذهب البصريين أنه لا يجوز عندهم تقديم شيء من محمولات فعل الشرط والجواب على الأدوات إلا إذا كان محمول جواب مرفوع نحو خيراً إن أتيتني تصيب وسوغ ذلك لأنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف تقديره تصيب خيراً إن أتيتني وتسمية المذكور جواباً فيه تسامح أو تساهل لوحظ فيه معنى الأصل ، وإلا إذا كان المعمول إذا الشرطية عند من يعربها بأنها خافضة لشرطها ومنصوبة بجوابها وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التي لا تكون محمولة لفعل الشرط حيث يكون فعلاً ناسخاً كما تقدم بيان شيء من ذلك في مبحث أسماء الشرط في العوامل اللفظية وكذا لفظ لَمَّا إذا كانت ظرفاً عاملها الجواب . وأما تقديم الجواب على الإرادة فجمهور البصريين على المنع وجوزه قوم منهم فيما إذا كان الشرط فيه ماضياً نحو أقوم إن قمت أو كان ماضيين نحو قمت إن قمت لأنه لَمَّا لم يظهر للأداة فيه عمل جاز تقديمه لأنه مقدّم كحال مؤخره فكان كأنما لم يعمل فيه وقيل يجوز تقديم الجواب إن كان مضارعاً ويمتنع إن

(١) سورة طه : آية : (٧٤) .

(٢) انظر : التذكرة للصيرى (١/٤١٥) .

كان ماضيا وعليه المازني لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فانه يجوز فيه وذلك بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه التأخير كثير التجوز .

ويرى الاخفش جواز تقديمه عليها كذهب الكوفيين ماضيا كان او مضارعنا نحو قمت ان قمت واقوم ان قمت . (١)

ومذهب الكوفيين انه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو زيدا ان تضرب اضرب ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فاجازه الكسائي ولم يجزه الفراء واحتجوا على جواز تقديم المنصوب بالجزاء على اداة الشرط بأن قالوا ان الاصل في الجزاء ان يكون مقدما على اداة الشرط كقولك اضرب ان تضرب وكان ينبغي ان يكون مرفوعا الا انه لما اخر انجزم بالجواز وان كان حقه ان يكون مرفوعا والدليل على ذلك قول الشاعر : (٢)
يا اقرع ابن حابس يا اقرع . . . انك ان يصرع اخوك تضرع
والتقدير انك تضرع ان يصرع اخوك ولولا انه في تقدير التقديم لما جاز ان يكون مرفوعا ولوجب ان يكون مجزوما وقال زهير :

وان اتاه خليل يوم مسقية . . . يقول لا غائب مالي ولا حرم
التقدير فيه : يقول ان اتاه خليل يوم مسالة لا غائب مالي ولا حرم ولولا انه في تقدير التقديم لما جاز ان يكون مرفوعا واذا ثبت ان الجواب في تقدير التقديم وجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط لان معمول قد وقع موقع العامل .

واجاب البصريون عن هذه الحجة بأن قالوا : اننا لانسلم قولهم ان الاصل

(١) انظره الهامع (٦٠ / ٢ - ٦٢) والانصاف ٦٢٣ / ٢ .

(٢) البيت من شواهد سيويه ونسبه الى جرير بن عبد الله البجلي

انظره الكتاب ٦٧ / ٣ ، وأمالى الشجرية ٨٤ / ١ ، وشرح المفصل

١٥٨ / ٨ والجزانة ٣٩٦ / ٣ ، ٦٤٣ ، ٤٥١ / ٤

(٣) البيت من شواهد سيويه ايضا . انظر الانصاف ص ٦٢٥ ، وابن يعيش

١٩٢ / ٨ ، همع الهوامع ٦١ / ٢ .

في الجزاء أن يكون مقدما على الشرط لان مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط لان الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء مسبب ويستحيل أن يكون المسبب مقدما على السبب ولان الجزم في الجواب عامله فعل الشرط عند قوم منهم الاخفش واختار مذهبه ابن مالك في التسهيل فالاصل أن لا يتقدم المعمول على العامل إلا بموجب ولا فوجب هنا وكذلك على القول بأن العامل في الشرط بأنه الأداة وفعل الشرط وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن يكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك لان المعمول تابع للعامل لذا
الصحيح عدم تقديم الجواب على الشرط .
وأما قول الشاعر :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعْ

فقد اختلف العلماء البصريون في تخريج رفع الجزاء ، إذا كان الشرط مضارعا فالمبرد يرى أنه على تقدير الفاء مطلقا سواء كان قبله ما يمكن أن يطلبه أم لا وسواء أكانت الأداة اسما أم حرفا فالمضارع المرفوع على رأيه خبر لمبتدأ محذوف والجملة الاسمية جواب الشرط .

وسيويوه يرى أنه يجوز أن يكون على تقدير الفاء كما قال المبرد وأن يكون على التقديم والتأخير فيكون المذكور دليل الجواب والجواب محذوف إلا أنه إذا تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلبه كـ مبتدأ وناسخ مثلا فالأولى أن يكون على التقديم خيرا عنه ويكون الجواب محذوفا نحو : محمد ، إن يحضر الدرس يفهم ، ومثل البيت المذكور وذلك لضعف طلب الأداة للفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه كـ لمبتدأ في المثال وإن في البيت السابق .

فالأولى على رأي سيويوه أن يجعل المضارع (يصرع) خبر إن

ويكون جواب الشرط محذوفا والتقدير : إنك تصرع إن يصرع
أخوك تصرع أخوك تصرع ويجهز

ان يجعل المرفوع خبر مبتدأ محذوف على تقدير الفاء كما هو رأى المبرد
والجملة الاسمية جواب الشرط وجملة الشرط خبران والتقدير ان يصـرع
أخوك فانت تصرع .

وان لم يتقدم على الاداة ما يمكن أن يطلبه كان الاولى أن يكون على
تقدير الفاء . وقال بعضهم : إن فيه تفصيلا إن كانت الاداة اسم شرط
فعلى تقدير الفاء نحو من يجتهد ينجح وان كانت الاداة حرفا فعلى
التقديم والتأخير نحو : إن تجتهد تنجح . (١)

وأما تخريج البيت الثاني من حجة الكوفيين فقد اختلفوا في ذلك
أيضا وهو رفع الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا ومذهب سيويه أنه
مرفوع على نية التقديم على الاداة فهو دليل الجواب وليس جوابا ، بل
الجواب محذوف ، ومذهب المبرد والكوفيين أن الرفع على تقدير الفاء
فالمرفوع من جملة الجواب لانه خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ
والخبر هي الجواب .

ومذهب قوم الى أن المرفوع نفسه هو الجواب من غير تقدير الفاء وانما
رفع لانه لما لم يظهر أثر الاداة في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن
الحصل في الجواب فلم تحمل فيه لالفاظا ولا محلا فتنجح من قولك : إن
اجتهدت تنجح هو الجواب على رأى الثالث ، الاداة ضعفت عن العمل
فيه لعدم ظهور أثرها في فعل الشرط .

وعلى رأى الكوفيين والمبرد خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ
والخبر هي الجواب والتقدير فانت تنجح ، وعلى رأى سيويه دليل الجواب

(١) انظر: الاشموني (١٨/٤ - ١٩) والمقتضب (٦٨/٢ - ٦٩ ،

(٧٢) والكتاب : (٦٦/٣ - ٦٧ - ٦٨) .

دليل الجواب والجواب محذوف والتقدير تنجح إن اجتهدت تنجح
بالجنم . (١)

وثمره الخلاف تظهر في المعطف عليه وفي تفسير العامل قبل الاداة فعلى
رأى سيويه لا يجوز المعطف عليه بالجنم ويجوز أن يفسر عاملا لما قبل
الاداة لانه ليس جوابا بل يستأنف ، فلك أن تقول : النحوان حضرت
الدرس تفهمه ومحمدا إن زارني اكرمه بنصب كل من النحو ومحمد يفصل
محذوف يفسره تفهمه في المثال الاول واكرمه في المثال الثاني لانه فسي
التقدير قبل الاداة وعلى رأى المبرد والكوفيين يمتنع تفسيره العامل قبل
الاداة لانه من جملة الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا
فيتعين ان نقول : النحو ومحمد بالرفع ويجوز المعطف بالجنم على جملة
الجواب اعني الجملة الاسمية بتمامها لانها هي التي في محل الجنم
لاعلى الفعل وحده .

واما على الرأى الثالث القائل : إنه هو الجواب فيمتنع جنم المعطوف
كما يمتنع التفسير لانه ليس مجزوما . (٢)

وبالنظر الى هذه الاراء نجد أن تخريج المبرد رفع الجزاء بصدد
المضارع كتخريجه الرفع بعد الماضي .

وأما سيويه فقد اختلف قوله في الموضحين لأنه بعد الماضي أوجب
أن يكون الرفع على التقديم ، وبعد المضارع أجاز أن يكون على التقدير
بالفاء ولعل ايجابه كون الجواب محذوفا بعد الماضي انه لم يظهر أثرها
فيه إذا نطق به قيا ما بحقها في الجملة وأما بعد المضارع فلم يحتج الى
ذلك لظهور أثرها فيه .

(١) انظر: الاشموني ١٢٨/٤ - ١٩ وانظر: الكتاب : ٦٦/٣ - ٦٧
٦٨ ، والمقتضب ٦٨/٢ - ٦٩ ، وشرح الكافية للرضي ٥٥٠/١ - ٥٦٠
٥٧/٢ والانصاف ٦٢٧/٢ .

(٢) انظر الصبان مع الاشموني/ ص ١٧ - ١٨ .

والخلاصة أن النحويين اختلفوا في الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله أهى نفس الجواب أم هى دليل الجواب ؛ فذهب سيويه وجمهور النحاة الى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب ولكنها دليل عليه وذهب أبو الصباس المبرد وأبو زيد وجمهور الكوفيين الى أن هذه الجملة هى جواب الشرط والذي ذهب اليه سيويه والجمهور أصح دليلا وأقرب مأخذ والدليل على ذلك من وجوه أولها ؛ أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية نحو ؛ أنت ظالم إن فعلت والجملة الاسمية التى بهذه المنزلة لاتصلح لأن تكون جوابا وكذلك الجملة الفعلية التى فعلها جامد كما لو قلت عسى أن تنجح إن اجتهدت .
والوجه الثانى ؛ أن الجوانم من السواطل الضعيفة والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو متأخر عن محموله .

والوجه الثالث ؛ أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب إذا كان فصلا مضارعا أن يكون مجزوما والوجه الرابع ؛ أنهم لا يضمنون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط الثانى للأداة ماضيا لفظا ومعنى أو ماضيا معنى فقط .
وكذلك لا يتقدم محمول جواب القسم على الجواب مطلقا عند الجمهور فلا تقول ؛ والله زيدا لا ضرر إنى قلت والله ما يقوم زيد الآن أو والله إن زيدا قائم الآن أو والله لزيد قائم الآن لا يجوز تقديم الآن وأجاز الفراء وأبو عبيدة تقدم المحمول مطلقا ظرفا كان أو مفصلا وأجاز ابن مالك تقدم الظرف والمجرور واستدل بقوله تعالى ؛ ((عما قليل ليصبحن نادمين) (١)

فحلى رأى المانعين يكون عما قليل متعلقا بمحذوف يدل عليه ما قبله تقديره عما قليل تنظر لأن قبله قال رب انصرنى . (٢)

(١) انظره همع الهوامع ٤٤ / ٢ والمساعد على التسهيل ٣٢٦ / ٢ .

(٢) انظره البحر المحيط ٤٠٦ / ٦ . الوسيط ٤٠٦ / ٦ .

الحامل الحادى عشر : الذى يجب تقديمه على المفعول نواصب المضارع
فكما أن مفعول الجوانم لا يتقدم كذلك مفعول النواصب لا يجوز أن يتقدم
على النواصب لأنها عوامل ضعيفة لاتعمل متأخرة .

ولا يجوز تقدم مفعول الفعل المنصوب بأن المصدرية عليها لأنها
حرف مصدرى ومفعولها صلة لها ومفعول الفعل المنصوب بها لا يتقدم
مفعولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه مستدلاً بقول الشاعر :
كان جزائي بالعصا أن أجلدا

فان قوله : بالعصا متعلق بأجلد الذى هو مفعول أن وأجاب البصريون
عن هذا بأنه نادر والنادر لا حكم له ولا يعد ناقضاً للقاعدة أو هو مؤول
على تقدير متعلق دل عليه المذكور تقديره بأن أجلد وزاد الرضى جواباً
آخر فقال : ان قوله بالعصا خبر مبتدأ مقدر تقديره ذلك الجزاء
بالعصا والجملة اعتراضية ويصح أن يتعلق بأعنى محذوفاً ويصح أن تجعل
كان تامة وبالعصا متعلق بها وأن أجلد في موضع رفع يدل من الجزاء .
ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز فى نحو : طعامك أريد أن
أكله وطعامك عسى أن أكل .

وكذلك كى من الموصول الحرفية الناصبة للمضارع ومفعول صلتهما
لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان الموصولة مضمرة بعدها فلا يتقدم
عليها مفعول الفعل أيضاً .

قال ابن السراج : ولا يجوز عند الفراء إذا قلت أقوم كى تضرب زيداً
أقوم زيداً كى تضرب والكسائي يجيزه . (٢)

(١) والبيت للمعجاج وقبله وربيته حتى إذا ما تمعددا
وعازنهما كالحصان أجرداً
كان جزائي البيت وتمعددا أى تكلم بكلام معد أو قوى واشتد
والأجرد قصير الشعر . انظر الخزانة ٥٦٢/٣ — ٥٦٣ .

(٢) انظر : الهيص ٢٠٢/٢ والخزانة ٥٦٣/٣

(٣) انظر : الخزانة ٥٦٤/٣

وأما إذا ن فقد اشترطوا في عملها الصدارة فلا تحمل متأخرة بلا خلاف نحو اكرمك اذن لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه ، ولانها ضعيفة فلا تتقوى على الحمل حينئذ وكذا إذا وقعت حشوا ، وأما لمن فلا يتقدم عليها الفعل المنصوب بها أبدا ولكن الجمهور أجازوا تقديم محمول الفعل المنصوب بها نحو لن أضرب زيدا يجوز أن تقول : زيدا لن أضرب (١) وبه استدل سيويه على بساطتها لانها لو كانت مركبة من لا وأن المصدرية كما يقوله الخليل والكسائي لما جاز تقديم محمولها لان أن المصدرية لا يتقدم محمولها عليها ونوزع سيويه في هذا أيضا واستثنى الجمهور وسيويه واختاره أبو حيان التمييز فلا يجوز عرقا لن يتصبب زيد وذلك لان الجمهور يضمنون تقديم التمييز على عامله فلا يجوز عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجيء لن ولم يقل ابن مالك هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف كما سيأتي ان شاء الله فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيد . (٢)

ومنع على بن سليمان البخداي : زيدا لن أضرب لان النفي له

صدر الكلام فلا يتقدم محمول محموله كسائر حروف النفي . (٣)

واستدل المجيزون بقول الشاعر :

مه عاذ لي فهائما لن أبرحها بمثل أو أحسن من شمس الضحى

فهائما خبر للمضارع المنصوب بلن وقد تقدمت على الناصب والمنصوبون

حملوا هذا على الضرورة .

(١٢) الباطل الثاني عشر : حروف الجر لا يجوز أن يتقدم المجرور على الجار

وذلك لما كانت هذه الحروف من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن

وصولها ومباشرتها الاسماء التي بعدها كما يقضى غيرها من الأفعال القوية

الواصلدة الى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة احتاجت هذه الأفعال

الى أشياء تستعين بها على الوصول اليه فجعلت هذه الحروف جسرا تمر

(١) انظر: الهمع ٤/٢ ، ٦ - ٧ .

(٢) الأشموني مع الصبان ٢٢٨/٣ .

(٣) همع الهوامع ٢/٢ .

عليه الافعال الضعيفة فجعلت موصلة اليها ولذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء وتوصلها اليها فاذا قلت مسرت يزيد فالباء أوصلت معنى المرور الى زيد على سبيل الالتصاق واذا قلت خرجت من البصرة فمن أوصلت معنى الخروج الى البصرة على سبيل الابتداء ولا ينقض هذا بخلا وعدا في الاستثناء من حيث إنها للاخراج لا للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفسي . (١)

ويجب تقديم حروف الجر على محمولها ولا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها لثلا يضيغ هذا المعنى والخرض المقصود من حروف الجر ولو قدم محمولها عليها لباشرت الافعال الاسماء بنفسها ولم تكن ثم حاجة الى حروف الجر ومن ناحية أخرى أنها ضعيفة فلا تتقوى على التصرف بالتقديم والتأخير والفصل .

وكذلك لا يجوز تقدم محمول مجرورها على الجار وقد أجاز قوم لست زيدا بضارب لان الباء تسقط والقياس يوجب أن تضر فعلا ينصب زيدا تفسره بضارب . (٢)

العامل الثالث عشر: المضاف ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف
لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة نزل الثاني منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه فالمضاف اليه من تمام المضاف فكما لا يجوز تقديم تمام الكلمة على الكلمة كذلك لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف وأيضا لان المضاف اليه فائدته تعريف المضاف أو تخصيصه أو التخييف وهذه الفوائد لا تحقق مع تقدم المضاف اليه ولان الاصل في العامل التقديم الا لموجب يقتضى تأخيره ولا موجب هنا .

(١) انظر شرح المفصل لابن يحيى ٨/٨-٨ والخضرى ١/٢٢٦ .

(٢) الاصول لابن السراج ٢/٢٢٠ .

وكذلك لا يتقدم محمول المضاف اليه على المضاف لانه من تمامه كما لا يتقدم المضاف اليه على المضاف وجوزه الكسائي على افضل التفضيل نحو أنت اخانا أول ضارب وهذا بالله افضل عارف . والصحيح عدم جواز ذلك لعدم سماعه من كلام العرب ولما في ذلك من مخالفة الاصول .

وجوز السيرافي وابن مالك والزمخشري التقديم إذا كان المضاف لفظ غير وقصد بها النفي بأن صح حلول حرف النفي والمضارع محل غير ومخفوضها فيجوز أن يتقدم عليها محمول ما أضيفت اليه ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يتقدم محمول المنفى بلا فيجوز عندهم زيد عمرًا غير ضارب وأنا زيدا غير ضارب كما يقال أنا زيدا لا أضرب ومنه قول الشاعر : (١)
 إن امرؤ حسنى عمدا مودته . . . على الثنائى لعندى غير مكفور
 فقدم عندى وهو محمول مكفور من اضافة غير اليه لانها دالة على نفي ومنه قوله تعالى : ((على الكافرين غير يسير)) (٢) بناء على القول : بأن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بحسنى وهو الصحيح فان لم يقصد بلفظ غير نفي لم يتقدم عليه محمول ما أضيف اليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب أى الا شخصا ضرب زيدا وذلك لعدم قصد النفي بخير لانه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال : لا يضرب زيدا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ من هذا أن المضاف اليه غير لو كان جمعا نحو قاموا غير ضاربين زيدا جاز تقديم المحمول لصحة حلول المذكور ان يصح أن يقال : قاموا لا يضربون

(١) البيت قاله ابو زيد الطائي الجاهلي ادرك الاسلام ولم يسلم ويمدح بهذا البيت الوليد بن عقبة ويصف نعمة أنعمها عليه مع بعده عنه وخبره خيرا وخصوصا افرد به دون غيره واراد حسنى بمودته فحذف الحرف واوصل الفعل . انظر لسان العرب مادة حسى .

(٢) سورة المدثر : اية : ١٠

زيداً فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا (١)
والصحيح أنه لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه مطلقاً لأن تقدم
المعمول يؤذن بتقدم العامل ومعمول المضاف من تمامه فلا يتقدم .

العامل الرابع عشر : عامل التمييز يجب تقديم عامل التمييز وتأخير التمييز

عنه سواء كان اسماً أو فعلاً متصرفاً أو جامداً هذا مذهب سيويه والفرعاء
وأكثر البصريين والكوفيين أما إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً أو ما فيه معنى
الفعل فلا يتقدم عليه باجماع فالاسم نحو عندي عشرون درهما ولى مثله
رجلاً وكذا كل تمييز بعد المفرد فالعالمى فى درهما هو عشرون وفى
رجلاً المثل فلا يقال درهما عشرون ورجلاً لى مثله لان العامل اسم جامد
ضعيف العمل لمشابهته الفعل مشابهة ضعيفة وهى كونه تاماً كما أن الفعل
يتم بفاعله فلا يقوى أن يحمل فيما قبله وأما إذا كان فعلاً جامداً كـ فعل
التعجب ونعم ويئس وحبذا ، نحو ما أحسنه رجلاً ، وما أكرمك أباً ونعم
رجلاً زيد فلان هذا الفعل لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله كالمفرد
وذهب الرضى الى أن العامل فى نحو نعم رجلاً زيد وحبذا رجلاً عمرو
ليس فعلاً جامداً وإنما هو الضمير واسم الإشارة فى حبذا .

وأما إذا كان العامل ما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة
بالأفعال كالصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر نحو لله دره فارساً
أو در زيد فارساً وويلم زيد شجاعاً وويح زيد رجلاً فلا يتقدم على عامله
أيضاً لضعف الصفة وأفعل التفضيل وكل ما فيه معنى الفعل كاسماء الأفعال
والجار والمجرور والظرف لضعفها فى العمل لا يتقدم عليها ولكون المصدر
فى تقدير الحرف الموصول إذا كان العامل مصدراً . (٢)

- (١) شرح الكافية لابن مالك ٩٩٥/٢ — ٩٩٦ وحاشية الصبان ٢٨٠/٢
(٢) انظر الرضى ٢٢٣/١ ، ٢٢٠ ومثال الصفة المشبهة زيد طيب أباً
ومثال المصدر أعجبنى طيبه أباً ، ومثال اسم الفاعل زيد متفقى
شحماء ، ومثال اسم المفعول : الأرض متفجرة عينا .

بقي هنا امر هام وهو هل ينصب التمييز اسم الفعل والمصدر النصبى غير السماعي . والظرف والجار والمجرور لم ار من تعرض لهذه المسألة ولكن القياس لا يمنع إذا كان هناك نسبة مجهولة فرفعتها بها ومن النحاة من ذهب أن حسب تأتي اسم فعل فيكون نحو حسبك يزيد رجلا مثالا لاسم الفعل بمعنى يكفي ولكن رَدَّ هذا القول بدخول حرف الجر عليه نحو يحسبك درهم ومعلوم أن أسماء الافعال لا تدخل عليها الحوامل اللفظية وقد نسى الأشموني على عمل اسم الفعل في التمييز ولم يذكر له مثالا وكذلك الأهدل في كواكب الدرية . (١)

وأما إن كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد نفسا أو اسم الفاعل أو اسم المفعول فقد اختلف النحاة في ذلك وعند الجمهور لا يتقدم مطلقا كما تقدم وأما علة المنع على الفعل المتصرف عند الجمهور فقد ذكروا عللا كثيرة .

منها أن الخالب فيما ورد من تمييز النسبة أن يكون فاعلا في المعنى محولا عن الفاعل صناعة نحو طاب زيد أبا أي طاب أبوه ونحو قوله تعالى : ((وفجرنا الارض عيونا)) لانك إذا جعلت الفعل لازما فقلت انفجرت عيونها صار فاعلا وقد تقرر أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله فكذلك ما كان أصله الفاعل حقه أن يأخذ ما استقر له وأعطى غير الفاعل من التمييز حكم الفاعل معنى اجراء للباب على وتيرة واحدة لذا يكفي كونه فاعلا في بعض الأحيان لصحة التمسك في امتناع تقديم ما ليس بفاعل .

وقد تقدم بعضهم هذه العلة بأن فاعلية المعنى ليست قاصرة على التمييز بل الحال كذلك فاذا قلت راكبا جاء زيد فان راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه فالجواب أن بين التمييز والحال فرقا من هذه الناحية

(١) انظر الأشموني ١٩٥/٢ مع الصبان أول باب التمييز والكواكب الدرية ٣٣/٢ وقد بين ابن مالك في شرح الحمدة عمل اسم الفعل في التمييز فقال : (أو اسم فعل نحو : وشكان ذا خروجا وسرعان ذا امالة) فالاول اسم فعل ماغى بمعنى سرع والثاني كذلك والاهلة الودك المذاب وهو دسم اللحم والشحم (شرح الحمدة : ١/٣٥٢)

لان الحال لم تكن فى الاصل هى الفاعلة كما كان المميز كذلك ألا ترى
أنه ~~فعل~~ ليس التقدير والاصل فى جئت راكباً جاء راكبى كما كان الاصل
فى طبت نفساً طابت به نفسى وانما الحال مفعول فيها . (١)

والمنصوب فى هذا الباب هو الفاعل على الحقيقة ألا ترى أنك اذا
قلت تفقاً زيد شحماً كان الفعل للشحم البتة وتقول حسن زيد غلاماً ودابة
وثوباً فلا يكون له حظ فى الفعل من جهة المعنى وليس كذلك قولك
جاءني زيد راكباً لان الفعل لزيد على الحقيقة وراكباً تابع له والفعل
استوفى فاعله لفظاً ومعنى والمنصوب بعده فى حكم المفعول .

وربما يسأل سائل فيقول : قد يخرج الشئ عن أصله ولا يراعى
الاصول كائب الفاعل فانه جائز التقديم على العامل وصار بالنيابية
ممتنعاً فأى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته فضلة حكم المفعول من
جواز التقديم الجواب : الاصل عدم الخروج عن الاصل ولكن ابن مالك
نقد هذه الحلة أيضاً من ناحية أخرى فقال : الفعل عامل قوى بالتصرف
فمنع تقديم معموله وليس فاعلاً فى اللفظ لا موجب له ولو كانت الفاعلية
الاصلية موجبة التأخير مانعة من التقديم لحصل بمقتضى ذلك فى نحو :
اذ هبت زيدا فكان لا يجوز أن يقال : زيدا اذ هبت : لان أصله ذهب
زيد ولا خلاف فى أن ذلك جائز فكذلك ينبغى أن يحكم بجواز صدراً ضاق
زيد وما أشبهه . (٢)

ومن ذلك : الحلل : أن التمييز كالنعت فى الايضاح سواء كان
تميز مفرد : او نسبة والنعت لا يتقدم على المنعوت وكذلك ما أشبهه .
ومنها : أن الغرض من التمييز هو الابهام أولاً ثم التفسير ليكون أوقع
فى النفس لان النفس تتشوق الى معرفة ما أبهم عليها واذا فسرت به حسب

(١) انظر : الخصائص ٢ / ٣٨٤ — ٣٨٥ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٧٧٦ — ٧٧٧ .

الابهام فذكرته اجمالا ثم تفصيلا يتمكن في النفس وإذا قدمته فقد أبطلت
هذا الخرض المقصود من التمييز (١) وقد تقدّر بعضهم هذه العلة بأن
الخرض يفوت أيضا بالتوسط بين العامل ومحموله فهو جائز بالاجماع نحو
طاب نفسا زيد وبأن البيان لا يمنع من التقديم كما في قوله تعالى :
(فخشيتهم من اليم ما غشيتهم) ولم أر من أجاب على هذا السؤال .
قال ابن عصفور (واختلف في المانع من التقديم إذا كان الفاعل
متصرفا عند المانحين فقال أبو علي ، والزجاج إنما لم يجوز لانه منقول
من الفاعل ولا يجوز تقديم ما نقل منه وأيضا فائق التمييز مبين لما قبله
والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت فكذلك هذا ولا يصح هذا لان التمييز
كما يكون منقولا من الفاعل يكون منقولاً من المفعول ونحو (وفجرنا الارض
عيونا) وأيضا لو كان كما زعموا لجاز تقديمه وإن كان في الاصل فاعلا
نظرا الى اللفظ / أكرمه وزيدا أكرمت وإن كان في الاصل فاعلا في : كرم
زيد وأما قولهم : إنه تبين كالنعت باطل لانه لو كان كذلك لم يجوز
توسطه كما لم يجوز توسط النعت والصحيح أن المانع من تقديمه كـ
الحامل ليس فعلا وإنما هو تمام الكلام كما انتصب تمييز عشرين بعد تمام
الكلام فكذلك تمييز غيره ينتصب بعد تمام الكلام (٢) والناصب عنده
الجملة بأسرها انتصب عن تمامها .

ونذهب المازني والكسائي والمبرد والجزمي الى جواز تقديم التمييز
على عامله إذا كان العامل متصرفا وارتضى هذا القول ابن مالك في شرح
العمدة والتسهيل وقال في شرح العمدة ويقولهم أقول وجعل التقديم
في الالفية نادرا وقال في التسهيل ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان
فعلا متصرفا وفاقا للكسائي والمازني والمبرد (٣) .

(١) الرضي ٢٣/١ ، والانصاف ٨٣٠/٢ ، وابن حمدون مع المكودي

١٧٩/١ وحاشية الصبان ٢٠٠/٢

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢

(٣) انظره شرح العمدة ٣٥٨/١ - ٣٥٩ والتسهيل ص : ١١٥

وحجة المجيزين القياس على غير التمييز من الفضلات المنصورة بفعل منصرف نحو عمرا ضريت وقد أجازوا تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا نحو راكبا جاء زيد وقد يجاب عن هذا بأنه قياس مع الفارق فإن تقديم التمييز مخل بالفرض وهو الاجمال ثم التفصيل والبيان بعد الابهام بخلاف غيره من الفضلات ويستثنى عندهم من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله بالاجماع وهذا من مميزات الجملة ومن جوزوا التقديم على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظروا أيضا الى قوة العامل لان العامل إذا كان قويا يجوز تقديم معموله اذا لم يمنع مانع منه أما القوة في الفعل فظاهر وأما في اسم الفاعل والمفعول إذا وجدت شروط عملهما فهما في حكم الفعل المضارع ويجوز عندهم نفسا زيد طيب وقد صرح ابن مالك في بعض كتبه بأن الوصف المشبه به المتصرف كالفعل المتصرف في جواز تقديم التمييز عليه . وقال المبرد : واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه لتصرف الفعل ، فقلت : تفقا شحما ، وتصببت عرقا فإن شئت قدمت فقلت : شحما تفقا وعرقا تصببت وقال : وتقول : راكبا جاء زيد لان العامل فعل فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا وهذا رأي أبي عثمان المازني . (١)

واستدلوا أيضا بالسماع كقول الشاعر : (٢)

ضيمت حزمي في ابعادها الأمل . . وما اروعيت وشيبا رأسي اشتعلا

واستدلوا ايضا بقول الشاعر : (٣)

أتهجر سلمي بالفراق حبيبه . . وما كان نفسا بالفراق تطيب

(١) انظر : المقتضب : ٣٦/٣ .

(٢) البيت قائله مجهول ومحل الشاهد قوله شيبا رأسي اشتعلا والبيت في المقاصد الوفية ٢٤٠/٣ والمخني ص ٥١٥ ، وهو من شواهد ابن عقيل والاشموني .

(٣) البيت في الشواهد الكبرى للعيني منسوبا الى المجيل السعدي وقيل للأعشى همدان عبد الرحمن بن عبد الله والبيت أيضا من شواهد سيويه واللسان مادة حبيب وفي المقتضب ٣٧/٣ ، وشرح الجمل ٢٨٣/٢ ، والمقتصد ٦٩٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ ، والأنصاف ٨٢٨/١ وردت رواية البيت في المراجع المقدمة مختلفة كما يلي :

بالتاء وهذا لاحجة فيه لاني تطيب يمكن أن يكون صفة للنفس وتكون نفسا
 خبرا لكان كانه قال : وما كان حبيبها نفسا بالفراق طيبة ويمكن أن يحمل
 هذا الوجه في رواية من رواء بالياء على أنه من تذكير النفس وأنكر الزجاج
 هذه الرواية وقال الرواية وما كان نفسى بالفراق تطيب فنفسى اسم كسان
 وتطيب خبرها كانه قال وما كان نفسى طيبة وأما وجه الاستدلال من روى
 وما كان نفسا فمن حيث إن كاد فيه ضمير القصة وفي تطيب ضمير لسلمى
 فكانه قال : وكاد تطيب سلمى نفسا ثم قدم نفسا ولو روى وما كاد نفسا
 بالفراق يطيب على التذكير لم يكن الدليل حينئذ قاطعا لانه يحتل أن
 يكون ضمير الحبيب في قوله أتتهجر سلمى للفراق حبيبها فكانه قال
 وما كاد حبيبها نفسا يطيب بالفراق ويقوى هذا الوجه قوله : وما كان
 نفسى بالفراق تطيب فجعل النفس فاعل كاد أو اسمها بمنزلة أن يقال
 ما كاد نفس حبيبها تطيب بالفراق ويقوى هذا الوجه قوله : وما كان نفسى
 بالفراق تطيب لان نفسى هو حبيبها وحمل الجمهور ما جاء من ذلك
 مقدما على الضرورة كما أولوا (نفسا) في البيت السابق على أنه منصوب
 بفعل محذوف تقديره أعنى وقد أجاز الفراء تقديم التمييز فيما انتصب فيه
 التمييز بعد اسم مشبه به الاول نحو زيد القمر حسنا ومحمد الحاتم كرما
 فتقول : زيد حسنا القمر ومحمد كرما الحاتم وهذا يفيد ما تقدم ففى
 أول الكلام من اطلاق الاجماع على عدم تقدم التمييز على عامله إذا كان
 اسما لان شرطه عند الفراء أن يكون المشبه به خبرا فان جعلته في المثال
 مبتدأ امتنع التقديم وكذلك لو قلت : مررت بعبد الله القمر حسنا لم يجز
 حسنا القمر لان القمر غير خبر . (١)

الحامل الخامس عشر الذى يجب تقديمه على الممحول عامل الحال في عشرة
 مسائل : المسألة الاولى : ان يكون عامل الحال فعلا جامدا كفعلى
 التعجب نحو ما أحسنه مقبلا ، وجميع الافعال
 الجامدة تعمل في الحال الاعشى وليس فانهما لا

(=) ليلى ، سلمى - وبالفراق - للفراق ، وما كان وما كاد - نفسا -

نفسى ، تطيب - يطيب .

(١) المساعد ٦٦/٢ - ٦٧ - ٠٠٠٠٠ المقتصر ٦٩٢/٢ - ٦٩٤ -

يعملان فيه (١) ، وكذا كان وأخواتها تقول نعم المبهذار ساكتا
وما أحسن الحكيم متكلما ، وبس المرء منافقا وأحسن بالرجل صادقا .
المسألة الثانية : أن يكون العامل مشتقا يشبه الجامد كأفعل
التفضيل نحو هذا أفصح الناس خطيبا واسم التفضيل يشبه الجامد لأنه
في كثير من أحواله لا يقبل علامة التانيث ولا علامة التشنية أو الجمع فخالف
بهذا المشتقات الأصلية كاسم الفاعل واسم المفعول واقترب بالجامد الذي
لا يتغير صورته وكان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل واقتضى
حالين أن يتأخر الحالان عنه لأنه إذا كان يقتضى حالا واحدة وجب
تأخيرها عنه ، ولكن يستثنى من أفعل التفضيل ما إذا كان عاملا في الحالين
لاسمين متحدى المعنى أو مختلفين في معاهما وأحدهما مفضل في حالة
على الآخر في حالة أخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس
وتأخير الأخرى عنه .

مثال الأول وهو ما إذا كان الحال لاسمين متحدى المعنى ، هذا
الأديب ناثرا أبرع منه شاعرا ، ومثال الثاني : زيد مفردا أنفع من عمرو معانا .
فكلمة أبرع في المثال الأول أفعل تفضيل نصبت حالين هي ناثرا حال
وشاعرا ، والاسمان لمعنى واحد أو لسمى واحد وأحدهما وهو ناثر ~~سرا~~
قدمت على العامل وتأخرت الثانية ، وكذلك المثال الثاني إلا أن المنصوب
مختلف الذات مختلف الحالين ، وقد يكون متفق الحال نحو هذا يسرا
أطيب منه وطبا ، وزيد قائما أخطب منه قاعدا . ^{كران محكي}
قال ابن يعيش : " يسرا ووطبا حالان من المشار اليه لكن في
زمانين لانه فيه تفضيل الشئ في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر
ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد
من اضرار ما يدل على المضي فيه ، أو على الاستقبال على حسب ما يبراد
من إذ وإذا " (٢)

(١) التصريح مع حاشية الحلبي ج ١ ص ٣٨٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ .

خبرين لها . ونسب الاشمونى هذا القول الى السيرافى وقد تقدم عن السيرافى أنها تامة والمنصوبان حالان . (١)

وقيل ان عامل الحاليين ما فى حرف التنبيه من معنى الفعل . وقال ابن يعيش / وذهب أبو على الى أن العامل فى الحال الأول ما فى هذا من معنى الإشارة والتنبيه . والعامل فى الحال الثانية أفعل . (٢) والراجح القول الأول وهو أن العامل ما فى أطيب من معنى الفعل فالأقوال أربعة . (٣)

والمسألة الثالثة أن يكون عاملها مصدرا صريحا يمكن تقديره بالفعل والحرف المصدرى ، نحو من الخير انجازك العمل سريعا فكلمة سريعا حال من الكاف ، والعامل هو المصدر الصريح (انجاز) ومن الممكن أن تنجز العمل سريعا ومثله أن تقول : يمجبنى انجاز الصانع عمله سريعا فكلمة سريعا حال من الصانع والعامل هو انجاز ويسرنى اغترابك طالبا للعلم . فان كان المصدر الصريح غير مقدر بهما جاز تقديم الحال وتأخيرها نحو معذرا لك صفحا عن المسىء أو صفحا عن المسىء معذرا لك ، ونحو قائما ضربا زيدا الاصل ضربا زيدا قائما . (٤)

المسألة الرابعة أن يكون عاملها اسم فعل نحو نزال مسرعا ، أى انزل مسرعا لأن معمول اسم الفعل لا يتقدم .

(١) التصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٨٣ — ٣٨٤ ، والاشمونى ج ٢ ص ١٨٢ مع الصبان .

(٢) شرح المفصل ج ٢ ص ٦١ .

(٣) انظر الاشباه والنظائر ج ٤ ص ٢٦٦ ، فقد الف السيوطى رسالة سماها تحفة النجباء فى قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وبداشع

الفوائد لابن القيم ج ٢ ص ١١٩ — ١٢٩ .

(٤) انظر التصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٨٢ .

السؤال الخامسة أن يكون عاملها متضمنا معنى الفعل دون حروفه
وذلك أشياء .

اراسم اشارة نحو هذا خالد مقبلا ومنه قوله تعالى ((وهذا
يعلى شيئا)) ، وقوله تعالى ((فتلك بيوتهم خاوية بما ظالموا)) (١)
وقوله تعالى ((ان هذه امتكم امة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)) (٢)
وذلك لما فيه من معنى الفعل وهو أشير دون حروفه .

٢ — أدوات التشبيه نحو كأن خالدًا مقبلاً أسد ، وقول امرئ القيس (٣)
كأن قلوب الطير رطبا ويابسًا . . . لدى وكرها العناب والحشف البالى
فرطبا ويابسًا حالان من قلوب أى قسما رطبا وقسما يابسًا ، والعامل فيها
كأن لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه .

٣ — أداة التمني نحو ليت زيدا أميرا أخوك ، وليت السرور دائما
عندنا ، والعامل فى الحال فى المثاليين هو ليت لما فيها من معنى أتمنى
دون حروفه .

٤ — حرف الترجي نحو لعل محمدا مقبل علينا مبشرا فلا يجوز مبشرا
لعل محمدا مقبل علينا .

٥ — أدوات الاستفهام والمقصود به التعميم نحو ما شأنك واقفا ؟ وما بالك
منطلقا ؟ وكيف أنت قائما ؟ وكيف بمحمد رئيسا ؟ ومنه قوله تعالى
((فما لهم عن التذكرة معرضين)) (٤)

-
- (١) آية ٥٢ من سورة النمل .
(٢) آية ٩٢ من سورة الأنبياء .
(٣) انظر الديوان ص ١٤٥ ، يشير بقوله رطبا ويابسًا الى كثرة
ما تأتى به العقاب من قلوب الطير التى تصطادها طعاما لأفراخها
حتى يفضل عنها ، وقد شبه القلوب الرطبة بالعناب فى لونها وشكلها
وطراوتها والقلوب اليابسة بالحشف وهو أردأ التمر .
(٤) آية ٤٩ من سورة المزمل .

٦ - حرف التنبيه نحوها أنت زيد راكبا ، فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه ، فالعامل فى راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى آتية وفى نحو هذا زيدا قائما حرف التنبيه ، وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل : كلاهما لتنزلهما منزلة الكلمة الواحدة وان قلنا العامل حرف التنبيه يجوز أن نقول هاتئنا ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين . (١)

والخلاصة انك اذا قلت : هذا زيد قائما امتنع : قائما هذا زيد سواء جعلت العامل حرف التنبيه أو اسم الإشارة ، وفى العامل ثلاثة مذاهب عند البصريين .

أحدها : جواز كون الحرف أو الاسم وهو قول الجمهور .
المذهب الثانى : ان العامل الاسم لا الحرف وهو مذهب ابن أبى العافية . (٢)

والمذهب الثالث : أنه ليس واحد منهما بل محذوف يدل عليه الاسم المبهم تقديره انظر اليه قائما ، وهو مذهب السهيلي ومنع مع ذلك أيضا تقدم الحال .

هذا وقد تقدم فى مبحث كان وأخواتها أن الكوفيين الحقوا بكان

(١) الصبان ج ٢ ص ١٨٠ مع الاشمونى وللمساعد على التسهيل ج ٢ ص ٢٩ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة ابن أبى العافية الأزدي أبو بكر الكندي كان شجاعا فقيها جليلا وأديبا بساع الأدب عارفا بالعربية واللغة وأصله من كندة ، وقرأ بمرسبة وانتقل الى غرناطة وسكن بها ومالقة ولد سنة ٥٠٦ هـ ومات سنة ٥٨٣ هـ .
انظر : البقية ص ٦٥ .

وأخواتها اسم الإشارة في نحو هذا زيد قائما وجعلوا هذا تقريبا وزيدا
اسم التقريب وقائما خير التقريب وقد تقدم رد مذهبهم هذا .

٧ — (أما) نحو أما علما فعالم هذا الأسلوب يستعمل في مقام قصد
فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه باحدهما دون
الآخر وتقول أما علما فعالم لمن وصف عندك شخصا يحلم وغيره تنكر عليه
بغير العلم ، والنائب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف الذي نابت
عنه أما فهو العاقل الحقيقي ونسبة العمل لأما باعتبار نيايتها عنه وصاحب
الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم . (١)
٨ — حرف النداء نحو يا أيها الريح مَكِينًا بساحته ، واختلف فسي
مجيء الحال من المنادى فمنعه بعضهم وأجاز البعض الآخر .

٩ ، ١٠ — الظروف والجار والمجرور نحو الفرس لك وحدك وزيد في الدار
جالسا وهذا هو الأصح فيمنع تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور وهذا
مذهب الجمهور وهو المنع مطلقا إذ كان عامل الحال ظرفا أو مجرورا فلا يقال
قائما في الدار زيد ، وفرق ابن برهان بين الظرف والمجرور وغيرهما فأجاز
تقديم هذا الحال على العامل فيما إذا كان الحال ظرفا أو حرف جر نحو قوله
تعالى (هنالك الولاية لله) فهناك ظرف مكان وهو حال من ضمير الله الذي
هو خير الولاية ، ومنع في غير ذلك ، لأن الظرف يتسع فيها ما لا يتسع
في غيرها وأجاز الأخفش مطلقا ، فأجاز في قولهم فداء لك أبي وأمي أن يكون
أن يكون فداء حالا ، والعامل فيه لك ، وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة
عنده وسبقه القراء إلى هذا القول . (٢)

(١) الصبان ج ٢ ص ١٧٣ مع الأشموني .

(٢) انظر الأشموني ج ٢ ص ١٨٢ والهمع ج ١ ص ٢٤٣ .

هذه أقوال النحاة في تقديم الحال على الجملة ان كان ظرفاً
أو مجروراً ، ولكن بعض النحاة يستثنى حالة توسط الحال بين مبتدئ
مقدم وخبره أشبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معاً نحو زيد متكئاً
في الدار ، وسعيد مستقراً في هجره فأجازوا مطلقاً ومنع الجمهور لضعف
العامل وأجاز الكوفيون فيما كانت الحال فيه ^{من} ضمير مرفوع نحو أنت قائماً
في الدار والمنع إن كانت من ظاهر واختاره ابن مالك في التسهيل
وشرحه قال في التسهيل: فان كان الجامد ظرفاً أو حرف جر مسبقاً
بمخبر عنه جاز على الأصح توسط الحال بقوة وان كان ظرفاً أو حرف جر
ويضعف إن كان غير ذلك (١) ، وأشار في الالفية الى ندوره وقلتسه
فالظرف زيد عند عمرو في الدار يجعل عند عمرو حالاً وفي الدار خبر
زيد وهو العامل في الحال وحرف الجر نحو زيد في البستان مع عمرو
يجعل في البستان حالاً عاملاً مع عمرو وهو خبر زيد ، واستدل المجيزون
مطلقاً بقراءة من قرأ (والسماوات مطويات بيمينه) (٢) بنصب مطويات على
الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السماوات والمخبر به وهو يمينه
وحق التركيب: (والله أعلم) ، والسماوات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل
الى الجار والمجرور ، واستدلوا أيضاً بقوله تعالى (ما في بطون هذه
الانعام خالصة لذكورنا) (٣) . في قراءة مدرّسة ^{بالنصب}

واستدلوا أيضاً بقول الشاعر

هنا عاذ عوف وهرباوى ذلة . . لديكم فلم يعدم ولا نصرا

(١) التسهيل ص ١١١ .

(٢) آية ٦٧ من سورة الزمر .

(٣) آية ١٣٩ من سورة الانعام .

فوسط الحال وهو باديء ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والأصل: وهو لديكم باديء ذلة ، صاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف، وعوق فاعل عاذ واستدلوا أيضا بقول النابغة الذبياني
رهط بن كوز محقبي أذرعهم . . . فيهم ورهط ربيعة بن حنظل
ورهط مبتدأ خبره فيهم ومحقبي أذرعهم حال من الضمير المستكن
فيه أى جاعلين أذرعهم فى حقائبهم، جمع درع ، ورهط الثاني معطوف على
الأول وتأول المانعون فقالوا: إن البيتين ضرورة وأن السموات عطوف على
الضمير المستتر فى قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات
وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات . معمول الحال لا عاملها ، وإن خالصة
فى الآية الثانية حال من الضمير المستتر فى صلة ما فهى العاطفة فى الجبال
وتأنيت خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة .

.. ومحل الخلاف ما اذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، فان تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو ما في الدار عندك زيد وفي الدار قاشما زيد لان العامل تقدم والحال متأخرة عن العامل . (١)

ويلتخص من هذا أن في التقدم ثلاثة أقوال ، وفي التوسط كذلك المنع فيهما وهو قول الجمهور البصريين ، والجواز فيهما وهو قول الاخفش ، والتفرقة بين الظرف والمجرور وغيرهما وهو قول ابن برهان فيهما وفي الصورتين قول رابع وهو للكوفيين التفرقة بين الظاهر فيمتنع والمضمر فيجوز .

والحق في هذه المسألة مع ابن برهان وهو جواز تقدمها على عاملها
الظرف والمجرور لانهم كثير ما يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما .

(١) انظر الهفج ج ١ ص ٢٤٣ ، والضبان مع الاشموني ج ٢ ص ١٨١-١٨٢
والتصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٨٥ والمساعد ج ٢ ص ٣٣ .

واسناد الفعل في الأشياء المشرة ظاهري ، وأن العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كأشير كواتيه ، وفعل الشرط في : أما علما فعالم وحينئذ فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا اشكال ، والحق كما يقول الرضى : إن التزام النجاة اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين كما في ضربى زيدا حاصل قائما ، والعامل في الحال حاصل ، وفي صاحبها ضربى وهو النيا أو زيدا (١) . واختار هذا ابن مالك في التسهيل فقال وقت يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع وهو ظاهر كلام سيبويه في : إن هذا زيد منطلقا فمنطلقا منصوب باسم الإشارة وهو حال من زيد والعامل في زيد إن ومثله قوله تعالى (إن هذه أمتكم أمة واحدة) (٢) .

ومنع السهيل عمل حرف التنبيه في الحال فقال : ها حرف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال قال : ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة ؛ لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ، ولا من غيرها وإنما هو كالمضمر ولا يعمل لفظ هو ، ولا أنت بماقيه من معنى الاضمار في حال ، ولا ظرف ، والعامل في مثل هذا زيد قائما إنما هو انظر مقدرة دل عليها الإشارة لأنك أشرت الى المخاطب لينظر واختار أبو حيان أن اسم الإشارة وحرف التنبيه ، وليت ، ولعل ، وباقى الحروف لا تعمل في الحال ، ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه ومنع بعضهم أيضا عمل كأن في الحال وهذا الخلاف لا عبرة به لمخالفته ما أجمع عليه علماء النحو : (٣)

المسألة السادسة أن يكون عاطفها فعلا مقرونا بلام الابتداء أو لام القسم فإن المعمول لا يتقدم على هذه اللام نحو لا صبر محتسبا ولا قوم طائما ، فمحتسبا حال من الفاعل المستتر في لا صبرن ، وكذلك طائما حال من فاعل أقوم

-
- (١) شرح الرضى ج ١ ص ١٠٧ .
 (٢) انظر المساعد ج ٢ ص ٣٩ — ٤٠ .
 (٣) انظر الهمع ج ١ ص ٢٤٤ .

فلا يجوز تقديس الحال على عاملها، فإن ما في حيز لام لا يتبدأ^١ ولا م القسم لا يتقدم على لام الابتداء^٢ ولا م القسم لانهما مما يلزم الصدارة في الكلام فلو قدمت الحال على العامل بعد اللام فلا مانع من ذلك نحو لمحتسبا أضبر ولطاعنا أقوم ، ويبدو أن هذا في غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو إن زيدا مخلصا ليعبد ربه . (١)

المسألة السابعة أن يكون عاملها صلة لال نحو الجائي مسرعا زيد فلا تقول مسرعا الجائي زيد وتقول أنت المضي قدأ خالد هو العامل مجتهدا ، ويجوز في غير ال من الموصولات، فمثلا لو قلت من الذي مسرعا جاء، لكان جائزا لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول . (٢)

المسألة الثامنة أن يكون عاملها صلة حرف مصدرى نحو لك يجوز أن تنتقل قاعدة ، وأعجبني ما فعلت محسنا .

المسألة التاسعة أن تكون الحال مؤكدة معنى الجملة نحو على جدك شفيقا وتقدير العامل علي جدك أعرفه أو أعلمه أو أحقه شفيقا فعامل الحال وصاحبها محذوفان وكجوبا قبل الحال . (٣)

المسألة العاشرة أن يكون مفهم تشبيه نحو زيد مثلك شجاعا وزيد زهير شعرا، وزيد الشمس طالعة وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكسائي التقديم نحو زيد شجاعا مثلك^٣ وزيد طالعة الشمس، ولا أرى منعاً لعدم ما يترتب على ذلك، فلو قدمت، وقلت: زيد شجاعا مثلك لا يلزمك شيء من المحذورات والله أعلم .

(١) انظر الاشموني مع الصبان ج ٢ ص ١٨٢ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة

(٣) المحو الواحي ٢٨٢

العامل السادس عشر الذي يجب تقدمه / النواسخ وهي المواصل
الداخلية على المبتدأ والخبر وقد تقدم بيان النواسخ وأنها خمسة أنواع
كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها ، والحروف الفحولة على
ليس ، وإن وأخواتها ، ومنها لا النافية للجنس ، تلك هي النواسخ المسماة
بالمواصل الداخلية على المبتدأ والخبر .

أما كان وأخواتها فيجب تقديمها على اسمها فلا يجوز تقديم
الاسم على عامله الناسخ ولا تعمل الا بشرط أن يتأخر عنها اسمها وهذه
الافعال لها حكم الافعال الحقيقية التي ترفع الفاعل وتنصب المفعول به
فرقت هذه الافعال الاسم ونصبت الخبر فالمرقوع بها بمنزلة الفاعل
لا يتقدم على الفعل على الصحيح ، وكذلك لا تتقدم الاسماء في هذا الباب
على العامل ويجب تقديم تلك المواصل عليها .

وأما خبرها فقد تقدم بيان أحوالها في دراسة النواسخ ويهمننا
هنا حالة وجوب تأخيرها ، وما يوجب تأخير الخبر وتقديم العامل هنا ما
يلى

أولا / منها : أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهي
أدوات الشرط كلها ، وأدوات الاستفهام كلها ، وما النافية ، ولا م التأكيد
وذلك نحو هل كان زيد قائما ، وما كان زيد خارجا ، وإن كان زيد قائما
وليكون زيد قائما ، وإذا ^{كان} فعل في هذا الباب وغيره منغيا بما علم يتقدم
معموله عليها ، لأن ما النافية لها صدر الكلام ولذلك لم تعامل معاملة
لا فتوسط بين جار ومجرور أو جار ومجرور كما تتوسط لا فلا يقال جئت
بما شئ ولا إن ما تفعل فعلت كما يقال جئت بلا شئ ، وإن لا تفصل
فعلت . (١)

(١) النحو الولقى ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٢) شرح الكافية لابن مالك ج ١ ص ٣٩٧ .

والخلاصة أنه لا يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت

هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها
فلا تقول قائماً ما زال زيد ، والثاني : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله
نحو ما كان زيد قائماً فلا تقول قائماً ما كان زيد لأن ما للنفي والنفي
له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام ،
ولا يعمل ما بعده فيما قبله والسرفيه أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى
في الاسم والفعل فينبغي أن تأتى قبلهما هذا مذهب البصريين والقراء
من الكوفيين .

وزهد الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها مما كان
النفي شرطاً في عمله ، وما لم يكن شرطاً فيه لأن ما عندهم لا تلزم
صدر جملتها ووافقهم ابن كيسان فيما كان النفي شرطاً في عمله قالوا /
إنما قلنا بجواز التقدم في زال وأخواتها لأن ما زال وأخواتها ليس
بنفي للفعل وإنما هو نفي المفارقة ، وإن كانت منفية في اللفظ فإنها
موجبة في المعنى وذلك لأن زال فيه معنى النفي وما للنفي فلما دخل
النفي على النفي صار إيجاباً ، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على
صار إيجاباً أنك إذا قلت انتفى الشيء كان ضداً للاثبات فإذا أدخلت
عليه النفي (نحو ما انتفى) صار موجباً ، فدل على أن نفي النفي إثبات وإذا كان
كذلك صار ما زال بمنزلة كان في أنه إيجاب ، وكما أن كان يجوز تقديم خبرها
عليها ، كذلك يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها ولذلك لم يقولوا
ما زال زيد إلا قائماً ، وما ورد من ذلك فهو مؤول ، كما لم يقولوا كان زيد
إلا قائماً لأن لا يؤتى بها لنقض النفي ، وهذا حجة على الكوفيين لا لهم
لأن ما للنفي إجماعاً ولو لم تكن ما للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً
وما نفي فلا يتقدم ما بعدها عليها لأن لها صدر الكلام إلا أنهم يرفضون
صدارة ما . (١٧)

وقالوا أيضا إن حرف النفي قد ينزل من هذه الافعال منزلة الجزء من الكلمة، وكأنه قد صار حرفا من حروف هذه الافعال فكأنك لم تدخل على الفعل شيئا يمنع من تقديم المفعول، وهذا كله لا حجة فيه، لأن الضرب انما تلحظ لفظ ما لا معناها في معنى التقديم، ألا ترى أنك تقول: ما ضربت غير زيد، وان كان الضرب في حق زيد موجبا، وكذلك ما ضرب زيدا، لا عمرو ولزوم النفي لهذه الافعال مقو لمنع التقديم، وإذا كان غير لازم كان أضعف منه، إذا كان لازما، فالصحيح منع تقديم مفعول هذه الافعال.

وقد فرقوا بين ما، وبقية حروف النفي، فأجازوا ذلك مع لم ولن ولا، فتقول مثلا قائما لم يزل زيد، ومنطلقا لن يبيع بكر وخارجا لا يزال خالد، وانما ساغ ذلك مع لم ولن ولا، ولم يسغ مع ما لأن لم ولن لما اختصا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه كذلك يجوز التقديم مع لم ولن لانهما أحد خوفه فجرى النفي هنا مجرى الايجاب، وأما لا فانها تدخل على الاسماء والافعال فتصرفت تصرفا ليس لغيرها كدخولها على المعرفة والنكرة، وأنه يتخاطاه المامل فيعمل فيما بعدها، نحو قولك: خرجت بلا زاد، وعوقبت بلا جرم فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها. (١) ولكن جواز التقديم مع لم ولا ليس محل اتفاق.

فقد حكى الخلاف ابن مالك في التسهيل حيث قال: وقد يقدم خبر ما زال وما بعدها منفية بغير ما ولا يطلق المنع خلافا للقراء، ولا لجواز خلافا لغيره من الكوفيين. (٢) ويعنى بغير ما: لن، ولم، ولما، والقراء منع تقديم خبر ما زال وأخواتها على كل ناف صحبها، والكوفيون أجازوا مع كل ناف كما تقدم قريبا، وقال ابن مالك في شرح الكافية (فلو كان النفي بلا، أولن، أولم، جاز التقديم عند الجميع نحو عالما لم يزل زيد وكقول الشاعر / (٣)

(١) ابن يعيش ج ٢ ص ١١٣ — ١١٤ .

(٢) التسهيل ص ٥٤ .

(٣) البيت للمعلوط وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٣٠٦، وفي الخصائص ج ١ ص ١١٠، وشرح المتصل ج ٨ ص ١٢٠ وجمع الهوامع ج ١ ص ١٢٥ .

ورج الفتى للخير ما إن رأيتَه . . على السن خير لا يزال يزيد
أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول يزيد مع نفيها بلا وتقدم
المعمول يؤذن بتقدم العامل غالبا (١) ويبدو أن إطلاق ابن مالك
الجواز عند الجميع لا يصح ، ويناقض ما صرحه بنفسه في التسهيل من
حكاية الخلاف إذا كان النفي بغير ما .

ثانيا / ومنها أن يدخل على العامل حرف مصدرى ويقع صلة
لموصول نحو أن يكون زيد صديقك خير من أن يكون عدوك ، فتقديم
الخبر في مثل هذا ممتنع لأن الفعل صلة لأن معمول الصلة داخل في
حكم الصلة ، ولذا امتنع تقديم خبر ما دام عليها باتفاق لأنها لا تخلص
من وقوعها صلة لما وفما مع دام في تأويل مصدر ومعمول المصدر لا يتقدم
عليه فما دام بمنزلة أن مع صلتها فكما لا يتقدم ما يكون في صلة أن عليه
كذلك لا يتقدم ما يتعلق بصلة ما عليه فلا يجوز أن جلس منطلقا ما دام زيد
وكذلك لا يجوز أن يتقدم على ما دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل
بين الموصول الحرفي وصلته ، لكن في هذا نظرية لأن المنع معلل بعلمتين
وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على
عدم تصرفها ، وأجاز كثير منهم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته
إذا كان غير عامل كما المصدرية وهو اختيار ابن عصفور ، وقد يقال
اختلافهم في ليس لا ينافي الاتفاق في دالام بخصوصيتها ، وأيضا لا يلزم
من الاختلاف في الفعل المذكور في الجملة الاختلاف هنا لكن إذا قلنا
بعدم تصرف دام ينبى أن يجرى فيه الخلاف الذي في ليس ، وإن قلنا
بتصرفها فينبى الجواز مطلقا . (٢)

(١) شرح الكافية ج ١ ص ٣٩٨ — ٣٩٩ ، والتسهيل ص ٤٥ .

(٢) يسس على الفاكهي ج ٢ ص ١٠ والتصريح ج ١ ص ١٨٨ .

ثالثا / ومنها أن يكون الخبر ضميرا متصلا نحو كانك زيد فلا يجوز تقديم الكاف على كان .

رابعا / أن يكون الفعل صفة لموصوف فانه لا يقدم على الموصوف نحو يعجبني رجل يكون قائما ، ولا يجوز أن تقول يعجبني قائما أن يكون زيد ، ولا يعجبني قائما يكون رجل لأن الصلة والصفة لا يتقدم شيء منها على الموصول ولا على الموصوف .

خامسا / ومنها أن يكون الخبر مقرونا بإلا المسبوقه بالنفي أو في معنى المقرون بإلا تحولن يكون زيد إلا قائما ، وانما كان زيد قائما وما كان التاريخ إلا الخبر الصادق .

فلا يجوز أن تقول إلا قائما لن يكون زيد ، ولا قائما انما يكسون زيد لان المحصور فيه بإلا يجب اتصاله بها متأخرا عنها والمحصور فيسه انما يجب فصله وتأخيره فلو تقدم المتأخر في الصورتين لتغير المقصود وفات الغرض الهام من الحصر ومنه قوله تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) (١) . ٢٥٠٠

سادسا / ومنها أن يترتب على التقديم عدم تمييز الاسم من الخبر بأن يكونا معرفتين أو نكرتين على الوجه الذي تقدم في ترتيب المبتدأ مع الخبر مثاله كان شريكى أخى ، وصار أستاذى رفيقى في العمل فلو تقدم الخبر لأوقع في لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر والفرق المعنوي بينهما أن أحدهما محكوم عليه وهو الاسم والآخر محكوم به وهو الخبر ، وفي المسألة خلاف (٢) تقدم في المبتدأ .

(١) قد تقدم أن المبتدأ واجب التقديم إذا كان محصورا في الخبر والمسألة هي نفسها لا فرق بين المسألتين إلا دخول الناسخ عليهما وكذا نفور في المسألة السادسة .

(٢) انظر هـ مع الهوامع ج ١ ص ١٨ ، والمفنى ج ٢ ص ٥٠٤—٥٠٥ .

وكذلك إذا كان مبنيين نحو كان هؤلاء من يجادلونك هذا إذا
كان الخبر مفرداً أو شبه جملة ، وأما إذا كان جملة فاختلاف النحاة
في وجوب تأخيرها على أقوال /

أحدها: يجب تأخيرها مطلقاً ولا يجوز تقديمها سواء كانت
الجملة اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة للضمير الاسم
نحو كان زيد يقوم ، أم غير رافعة للضمير الاسم نحو كان زيد يمر به عمرو
والسرف في المنع عدم وروده في فصيح الكلام وعدم سماعه .

الثاني / المنع في الفعلية الرافعة للضمير الاسم والجواب في
غيرها أما الفعلية فبالقياس على المبتدأ كما لا يجوز أن يقال يقوم
زيد على أن يكون يقوم خبر مقدما فكذلك هنا لأن أفعال هذا الباب
داخلة على المبتدأ والخبر أما الاسم فليجوز تقديمها في باب المبتدأ
والخبر جاز هنا في باب كان .

الثالث / الجواز مطلقاً وذلك لأن المانع من ذلك في باب
المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً والابتداء عامل معنوي ،
والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، وأما كان واخواتها فعوامل
لفظية فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن أعمالها
فيه لازماً لأن المرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمول ربما أعملت
الأول ، وربما أعملت الثاني كما في باب التنازع . (١)

سابعاً / ومنها أن يكون مرفوع الخبر مؤخراً نحو كان زيد حسنًا
وجهه إذ لو قدم وقيل: حسنًا ^{كأن} زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله
الذي هو كالجزء منه بالاجنبى وكذلك لا يجوز نحو قائما كان زيد أبوه
أي كان زيد قائما أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو

(١) انظر الهمع ج ١ ص ١١٨ ، وشرح الجمل ج ١ ص ٣٩١-٣٩٢ .

كالجزء منه فان كان المعمول منصوبا نحو آكلا كان زيد طعامك ففيه
أقول /

القول الأول / أنه لا يجوز التقديم ، والثاني / يجوز مع
قبح فيقبح نحو آكلا ^{كان} يزيد طعامك ولا يمتنع لأنه ليس كجزء من ناصية
لكونه فضلا .

الثالث / يصح التقديم ولا يمتنع لأنه ليس بجزء من ناصية لكونه
فضلا ، فان كان ظرفا أو مجرورا جاز ، بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع
في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو مسافرا كان زيد اليوم راغبا
كان زيد فيك . (١)

واختلفوا في تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد من
البصريين والزجاج وابن السراج وكثير من المتأخرين ، واختاره ابن مالك
في الخلاصة الى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها لأن ليس فعل غير متصرف
فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما جريت كان مجراه لانها متصرفه لأن الفعل
إنما يتصرف في عمله إذا كان متصرفا في نفسه ، وإذا كان غير متصرف في
نفسه فلا يتصرف في عمله ، ولأنهم قاسوها على (ما) فكما لا يجوز منطلقا
ما زيد كذلك لا يجوز منطلقا ليس زيد وهذا قياس مع الفارق لأن ليس يخالف
(ما) بجواز تقديم خبرها على اسمها بخلاف ما ولا يبعد مخالفتها لما في
جواز تقديم الخبر عليها والصحيح قياسها على عسى في الجمود ولأن خبر
عسى لا يتقدم . (٢)

(١) انظر الهمع ج ١ ص ١١٨ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يمين ج ٢ ص ١١٤ ، والرضى على الكافية
ج ٢ ص ٢٩٧ ، والتسهيل ص ٥٤ ، والمقتضب ج ٤ ص ١٩٤ ، ٤٠٦
والاصول لابن السراج ج ٢ ص ٢٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور

وزهد البصريون واختاره الفارسي وابن هشام الى أنه يجوز
تقديم خبر ليس عليها واستدلوا بالسمع كقوله تعالى (^{مؤمنين} ألا ليس مصروفنا
عنهم) (١) ووجه الاستدلال أنه كما تقدم في القواعد الاصولية للمواصل

أن يوم يأثمهم معمول الخبر الذي هو مصروف وقد تقدم على ليس والمعمول
ولا يتقدم الا حيث يتقدم العامل . (٢)

والصحيح أن الظروف والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في
غيرهما وقد تقدم بيان النزاع في هذه القاعدة وأنها أغلبية واختلف
النقل عن سيبويه فنسب قوم الجواز اليه وقوم المنع ، والصحيح أنه لا يوجد
في كلام سيبويه شيء واضح في موضع النزاع لا بالجواز ولا بالمنع لا في
ليس ولا في زال وأخواتها ، وقد نبه على هذا ابن الانباري في الانصاف .
والصحيح : عدم تقدم خبر ليس عليها ومنع ذلك لأنه لم يرد مسن
لسان العرب تقدم خبر ليس عليها وانما ورد في لسانهم تقديم معمول
الخبر فقط كآلية السابقة ، وليس هذا نصا في محل النزاع ولأن ليس
فعل جامد غير متصرف في نفسه ولا يتصرف في معموله كما هو معلوم في
جميع الافعال الجامدة كعسى وفعل التمجيب فلا تقول زيدا ما أحسن
هذا عند القائلين بأن ليس فعل ، وأما عند القائلين بأنها حرف فالمانع
من تقديم خبرها عليها أن معمول الحرف لا يتقدم على الحرف وكذا عند

(١) آية ٨ من سورة حمود .

(٢) انظر الانصاف ج ١ ص ١٦٠ ، خوالايضاح وشرح المفصل ج ٢

ص ٨٨ ، والمقتضب ج ١ ص ٤٠٧ .

من يقول إن كان وأخواتها حروف كالزجاجي وغيره لا يتقدم خبرها عليها —
عندهم، وقد تقدم قريبا أن سيويه لم يصرح بشيء من جواز تقدم خبر ليس
والمنع، ولكن يبدو من ظاهر كلامه في ليس أنه يجوز تقديم خبرها عليها لأنه
أجاز في كتابه : أريدا لست مثله بنصب زيد بفعل مضمير يفسره ليس كأنه
في التقدير أخالفت زيدا لست مثله والعامل الظاهر لا يجوز أن يفسر عاملا
متقدما عليه إلا أن يكون منصرفا في نفسه . (١)

وأما قعد عند من الحقه بأفعال هذا الباب فلا يتقدم خبره عليه
لأنه لم يستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل، فلا يغير عما استعمل عليه
من تأخير الخبر وذلك قول الأعرابي شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .
وللاسم والخبر معمول واختلفوا هل يعتبر معمول المفعول معمولاً
للعامل الأصلي (الناسخ) والبصريون يرون أن معمول المفعول لا يعتبر
معمولا للعامل الأصلي وحكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها
معمول خبرها لأنه أجنبي من كان فإذا وليها لنم أن يفصل بين العامل
الذي هو كان والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول
الخبر وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المفعول معمولا للعامل الأصلي
فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبيا فلم يلزم المحذور
المذكور . (٢)

وأما تقدم معمول الخبر على هذه الأفعال فلا يجوز سواء كان ظرفا
أو مجرورا أو غير ذلك فلا تقول في الدار كان زيد قائما ولا يوم الجمعة
كان زيد منطلقا ولا طعامك كان زيد أكلا لكثرة الفصل بين المعمول الذي
هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر .

وأما أفعال المقاربة فيجب تقديمها على اسمها وخبرها ولا يتقدم عليها
اسمها ولا خبرها اجماعا لضعفها وعدم تصرف أكثرها ولأن أخبارها خالفت

(١) انظر: الكتاب : ٥٢ / ١ .

(٢) أوضح المسالك مع عدة السالك ٢٤٨ / ١ والمقتضب ٩٨ / ٤ — ٩٩ ،

الاصل بلزوم كونها أفعالا وأكثرها جامدة لاتصرف (١) .

وأما الحروف المحمولة على ليس وهى : ما ، ولا ، وان ، ولات فقد تقدم أن من شرط عملها التزام الترتيب بين الاسم وخبرها الذى ليس شبه جملة وان لايتقدم اسمها وخبرها عليها لان مالها الصدارة لانها أشبهت حرف الاستفهام وحرف الاستفهام لايعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ما هنا فلا يتقدم خبرها عليها فلا يجوز قائما ما زيد وأما بقية الحروف فلانها عوامل ضعيفة لا قوة لها على شىء من التصرف وكذلك لايتقدم محمول خبرها عليها فان تقدم عليها بطل عملها وجوبا هذا مذهب البصريين وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقدم محمول خبرها النافية عليها فأجازوا نحو طعامك ما زيد أكلا قياسا على (لن) و (لم) و (لا) من حروف النفي وهذه الأحرف يجوز تقديم محمول ما بعدها عليها فكذلك مع ما وهذا القياس غير صحيح لان (ما) يليها الاسم والفعل وأما (لم) و (لن) فلا يليهما الا الفعل نصا بمنزلة بعض الفعل بخلاف (ما) وأما (لا) وان كانت يليها الاسم والفعل مثل ما فلانها تصرفت تصرفا ليس بخبرها بدخولها على المصرفة والنكرة ويتخطاها العامل فيعمل ما قبلها فيما بعدها نحو جئت بلا شىء فكذلك يعمل ما بعدها فيما قبلها . (٢)

وعند الكوفيين لا عمل لهذه الأحرف إطلاقا فالمرفوع مبتدأ والخبر منصوب ينزع الخافض .

وأما إن وأخواتها فلا يجوز تقدم محموليها عليها بحال من الأحوال لأن عملها بحق الفرعية فلم ينصرفوا فيها وأما تقدم الخبر على الاسم فان كان غير ظرف لم يجز لنفس العلة السابقة وان كان ظرفا أو مجرورا جاز التوسع فيهما نحو (إن لدينا انكالا) و (إن علينا للمهدى وإن لنا للاخرة والاولى)

(١) انظر: الكواكب الدرية ١/١١١ ، والتسهيل ص ٦٠ والهمع ١/١٣١

(٢) انظر: الانصاف مسألة ٢٠

الاسم
١٢-١٣

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالاسم ضمير الخبر نحو ان فسى
الدار ساكنها وان عند هند أخاها . (١)

العامل السابع عشر الذى يجب تقديمه على المحمول عامل المستثنى
لا يجوز تقديم المستثنى على عامله ولا يجوز أن تقول : إلا زيدا قام القوم
ويجب تأخير زيد لمضاوية الاستثناء البديل لانك تقول : ما قام أحد
إلا زيدا ولا زيد بالنصب والرفع والمعنى فى الحالتين واحد فلما شابه
المستثنى البديل امتنع تقديمه وتوزع هذا التحليل يجوز تقديمه على
المستثنى منه والبديل لا يصح تقديمه على المبدل منه فالجواب أنه لما كان
فى المستثنى شبهان :

أحدهما : كونه مفعولا والثاني كونه بدلا احتل منزلة وسيطة فقدم على
المستثنى منه وأخر البتة عن الفعل الناصب له ، وأما قولهم ما مرت إلا زيدا
بأحد فانما تقدم على الباء لأنها ليست هى الناصبة وانما الناصب له على كمال
نفس مرت . (٢) والصحيح انه فى حالة التقدم على المستثنى لا يكون
بدلا ويجب نصبه على الاستثناء وليس قبله ما يكون بدلا منه والبديل لا يتقدم
لانه تابع وكان قبل التقديم يجوز فيه الوجهان : الرفع على البديل والنصب
على الاستثناء .

والاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم محمول تالى إلا عليها فيمتنع
مازيدا إلا أنا ضارب ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقا أى فى جميع
الأحوال بخلاف عمل ما قبلها فيما بعدها فانه يصح فى ثلاث مسائل :

(١) اذا كان المستثنى فرغ له العامل نحو ما قام إلا زيد هذا إن قلنا : إن
ناصب المستثنى إلا وان قلنا : ناصبه ما تقدم فلا فرق بين الفرغ (كما تقدم

(١) جمع الهوامع ١/ ١٣٥ .

(٢) انظره الخصائص لابن جنى ٢/ ٣٨٢ .

١ المثال وغيره نحو قام القم الا زيدا .

(٢) إذا كان المتأخر مستثنى منه نحو ما قام إلا زيدا أحد .

(٣) أو تابعا له نحو ما مرت بأحد إلا زيدا خير من عمرو (١)

وتقديم الاسم الواقع بعد إلا غير جائز فكذلك محموله لأن من أصولهم أن
المحمول لا يقع إلا حيث يقع فإذا جاء شيء يوهم خلاف ذلك اضمربه
فعل ينصبه من جنس المذكور .

فالمستثنى في غير وسوى مضاف اليه فلا يجوز التقديم فيه ، وفي خلا
وعدا وحاشا يجوز في المستثنى النصب والجرف بالنصب على أنها أفعال
ماضية وما بعدها مفعول به فلا يجوز تقديم مفعولها لأنها أفعال جامدة
لا تتصرف في نفسها فضلا عن التصرف في مفعولها وأما الجرف على أنها
حرف جر شبهه بالزائدة والأصلية فلا يجوز تقديم المجرور على الجار هذا .

اختلاف النحاة في عامل النصب في المستثنى بالا ولفظ غير

اختلف النحاة في عامل النصب للاسم المستثنى بالا وفي ناصب غير

وما في معناها من الاسماء نحو سوى وسوى وسواء بلفظاتها .

وأما المستثنى بالا ففي ناصبه مذاهب :

المذهب الاول : أن الاسم الواقع بعد إلا منصوب بما في بالا من معنى

الفعل أي لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما يتقوم به المعنى المقتضى

للاعراب وهذا مذهب جماعة من البصريين وهو ظاهر كلام المبرد في

المقتضب . (٢) وهذا المذهب غير صحيح لأنه يؤدى الى اعمال معنى

الحروف واعمال معنى الحروف لا يجوز ألا ترى انك تقول : ما زيد قائما فيكون

صحيحا ولو قلت زيدا قائما على معنى نفيت زيدا قائما لم يجوز انما لم يجز

(١) انظر: المساعد ٥٨٣ / ١ والمهمل ٢٣٠ / ١ .

(٢) ٣٩ / ٤ ، والكامل ٨٩ / ٢ .

اعمال معاني الحروف لان الحروف انما وضعت نائبة عن الافعال طلبا
للايجاز والاختصار، فاذا اعطيت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعال
فابطلت ذلك المعنى من الايجاز والاختصار .

وايضا فانه يبطل بغيره ما في معناها من الاسماء ألا ترى أنه منصوب
وليس قبله الا فاذا ثبت أن ناصب غير ليس هو معنى إلا فكذلك الاسم
المنصوب بعد إلا منصوب بما انتصب به غير . (١)

وايضا لو كانت إلا بمعنى استثنى لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا
النصب ولا خلاف في جواز الرفع والجزم في النفي على حسب العوامل .

المذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل بواسطة إلا وهو مذهب
السيرافي والفارسي وابن البانث (٢) وعزاه الشلوين للمحققين وذلك
قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسب هذا
المذهب الى البصريين ابن الانباري في الانصاف والرضي وعصام الدين
في شرح الفريد وقال السيوطي : نسب ابن عصفور هذا القول لسيويه
وفي الصبان وعزاه ابن عصفور وغيره لسيويه . (٣) ولم أجد هذا العزو
من ابن عصفور في شرح الجمل وهذا المذهب لا يصح لانه قد ينتصب
المستثنى بعد الا وان لم يتقدمها فعل نحو قولك ^{القول} أخوتك إلا زيدا
المذهب الثالث : أنه منصوب لمخالفته للاول لان المستثنى موجب له القيام

وأن ما بعد إلا منفي عنه القيام أو عكسه وعليه الكسائي وهذا المذهب أيضا
لا يصح لان الخلاف لو كان يوجب النصب لا وجبه في مثل قولك : قام زيد
لا عمرو لان ما بعد إلا مخالف لما قبلها (٤) كما تقدم بيان الرد في العوامل
المعنوية .

(١) الانصاف ٢٦٢/١ - ٢٦٣، وشرح الجمل ٢/٢٥٢، والرضي : ٢٢٦/١

(٢) هو على بن أحمد بن خلف بن محمد الانصاري الفرناطي الامام

ابو الحسن كان أوجد زمانه اتقانا ومعرفة وتفرد بعلم العربية ومشاركة
في غيرها وخاصة في الحديث كان ذا الفضل والزهد والدين ، مات
بفرناطة سنة ٥٢٨ هـ .

(٣) انظر : الانصاف ١/٢٦١، والرضي ١/٢٢٦ وشرح الفريد ص ٢١٠
والهيمص ١/٢٢٤ والصبان ٢/١٤٣ .

(٤) انظر الهيمص ١/٢٢٤ والتصريح ١/٣٤٩ وشرح الجمل لابن عصفور
٢/٢٥٣ وجنى الداني ص ٤٧٧ .

المذهب الرابع : انه منصوب اذا انتصب على انه اسم ان المفتوحة

الهزمة المشددة النون محذوفة بعد الا مع خبرها والتقدير فى قام القوم
الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وهذا ليس بشيء لان الاشكال
يبقى عليه لان ان مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر وهو منصوب ايضا
بعد الا فعلى ^{وجه} أي انتصب المصدر المؤول فى هذه الحالة ؟ وهذا تكلف
لا حاجة تدعو اليه هذا والكوفيون يجيزون ان يعمل الحرف المصدرى
محذوفا بدون بدل وحكى هذا المذهب الرابع الرضى والسيوطي والشيخ
خالد الزهرى عن الكسائي أيضا ولعل الكسائي له رأى ان فى المسألة
وفى التصريح حكاه السيرافى عن الكسائي ومثله فى الهمع . (١)

المذهب الخامس : انه منصوب بما قبل الا من فعل ونحوه مستقبلا
من غير أن يتعدى اليه بواسطة إلا ونسب هذا المذهب الى ابن خروف
لان لفظ غير انتصب به بلا واسطة .

والمذهب السادس : أن المستثنى منصوب عن تمام الكلام فالعامل

فيه ما قبله من الكلام بدليل قولهم : القوم اخوتك إلا زيدا وليس مهننا
فعل ولا ما يعمل عمله وقالوا هذا مذهب سيويه والخليل وصحيح هذا
ابن عصفور وقال وهو فى ذلك بمنزلة التمييز (٢) وهذا المذهب قريب
من المذهب السابق .

وقال ابن الحاجب : إن العامل فيه المستثنى منه بواسطة إلا لانه ربما
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيحصل نحو : القوم إلا زيدا اخوتك وهذا
لا يرد إلا على مذهب البصريين ولهم أن يقولوا : إن فى اخوتك معنى الفعل

(١) انظر الهمع ٢٢٤/١ والرضى ٢٢٦/١ والتصريح ٣٤٩/١

(٢) جنى الداني ص ٤٧٨ وشرح الجمل ٢٥٤/٢ والكتاب

لسيويه ٣٦٠/١ - ٣٦٩

وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في أمثاله فجاز
أن يحل الحامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالا وعلى هذا يجوز
تقديم المستثنى على عامله وهو خلاف ما نس عليه النحاة وقد ~~تقضى~~
ابن الحاجب بهذا القول المذهب الثاني والخامس حيث لا فعل ولا مافى
محناه في المثال وقد رفع هذا النقض بتأويله بما فى معنى كما تقدم ^{الفعل} أنفاً (١)

المذهب السابع : انه منصوب بفعل محذوف من معنى الا تقديره أستثنى
زيداً كما أن المنادى منصوب بفعل محذوف تقديره أنادى والاء وحرف
النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به
لفعل محذوف وهذا مذهب الزجاج ونسبه اليه السيرافى والى المبرد (٢)

المذهب الثامن : انه منصوب بالا نفسها وصححه ابن مالك وعزاه لسيويه

والمبرد والجرجاني وقد خفي كون هذا مذهب سيويه على كثير من شراح
كتابه ونسب هذا المذهب ابن الانبارى الى المبرد والزجاج وقال : إن إلا
حرف مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل
فيجب فى إلا أن تكون عاملة مالم تتوسط بين عاملى مفرغ ومعموله فتلغى
وجوباً (٣)

والمذهب التاسع : مذهب الفراء وهو أن الناصب إنَّ المشددة المكسورة
لان إلا مركبة من إن ولا العاطفة ثم خففت نون إن وأدغمت فى لا وجعلت
كالكلمة الواحدة واذا نصب الاسم بعدها فبخلبة حكم إن والخبر محذوف
تقديره فى قام القوم إلا زيدا قام القوم إن زيدا لاقام أى لم يقم فلا : لنفى
ما قبل إلا ونقضه نفيًا كان ذلك الحكم أو اثباتاً . واذا رفع الاسم بعدها
فبخلبة حكم لا أى فبالعطف بلا فى النفي اعتباراً بلا . وهذا المذهب
بين الفساد بأدنى تأمل وهو قول بلا دليل لان لا على المعنى السدى

(١) انظر شرح الرضى ١/٢٢٢، وشرح المفصل لابن الحاجب ١/٣٦٣

(٢) انظر جنى الداني ص ٤٧٧ والمهمع ١/٢٢٤ والتصريح ١/٣٤٩

(٣) انظر الانصاف ١/٢٦١ وجنى الداني ص ٤٧٧ والمهمع ١/٢٢٤

والاشموني ٢/١٤٣

أورد غير عاطفة لانها داخلة على الخبر وليس هناك معطوف عليه ولأن لا الحافظة لاتأتي إلا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وأنت تقول : ما جاءني القوم إلا زيدا . (١)

ولو كان الامر كما قالوا لوجب أن يجوز مثل ما قام إلا زيد لأن هذا الموضع لا تصلح فيه لا، ولا إن، وأيضا فإن الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع وبالجمله فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها .

وأقول لا يخفى ما في هذه المذاهب من الخلل والاضطراب فالمذهب الاول نسب الى المبرد، والزجاج كما في الرضى، ثم إنه لا فرق بين المذهب الاول والمذهب الثامن ، لأن الاول يقول : إنه منصوب بما في إلا من الفعل وهو يساوى إنه منصوب بالا وهو ما نص عليه المذهب الثامن إلا أن في المذهب الثامن زيادة بيان علة عمل إلا كما نسب المذهب الثامن الى المبرد والزجاج كما في الانصاف وهذا اضطراب ظاهر . والمذهب الثاني أيضا لا معنى له لأنه لا معنى للقول بأنه منصوب بواسطة إلا لأن إلا ليست حرفا يتعدى به الفعل لانها ليست من حروف الجر والتعدية خاصة بحروف الجر وليست من حروف المعطف على الصحيح لذا لا معنى للواسطة هنا ثم إنه لا فرق بينه وبين المذهب الخامس، وفي المذهب الرابع تكلف لا حاجة تدعو اليه ونسب هذا المذهب الى الكسائي مع أن المذهب الثالث منسوب اليه وزيادة على ذلك نسب الى الكسائي قول ثالث وهو أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به كما في الانصاف (٢) وهو يرجع الى المذهب الثاني والخامس لأنسه لاعامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم هذا ما هو واضح في هذه الاقوال من الاضطراب . وأما من ناحية الخليل فقد سجلت معظمه عند عرضها وبينت ما في كل مذهب من الملاحظات .

(١) انظر : الرضى ٢٢٦/١ .

(٢) ٢٦١/١ - ٢٦٥ .

وفي نظري أن هذه الأقوال كلها غير السابغ لاصحة لها لان العامل هو الذي يكون له الاقتضاء بالمعمول وليس فيما قبل إلا اقتضاء في حالة نصب المستثنى أبدا ومبنى العامل على الطلب للمعمول مع أن كثيرا ممن الافعال التي قبل الا من الافعال اللازمة نحو قام وذهب وخضر وجاء الى غير ذلك وحينئذ فما معنى العامل في هذه الأقوال ؟ وأرى أن المذهب الصحيح هو القائل بأنه منصوب بفعل محذوف وجوبا، وثابت عنه إلا كحروف النداء، هذا ويبقى الاشكال في نصب غير/الخلاف في نصب غير / فقد اختلف النحاة في ناصبها على أقوال :

أحدها : أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما أن ما عدا وما خلا مقداران بمصدر في موضع الحال وفيهما معنى الاستثناء وهذا مذهب الفارسي واختاره ابن مالك .

الثاني : أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلا والناصب له كونه فضلة جاء بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير فالعامل معنوي وهذا مذهب المخارية واختاره ابن عصفور .

الثالث : أنها منصوبة بالفعل السابق وعليه السيرافي .

الرابع : أنه منصوب على التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن البان مشي . (١)

الخامس : أنها منصوبة لقيامها مقام مضافها وان أصله النصب باستثنى مضمرا وهذا ما اختاره السيوطي .

والصحيح عندي أنها منصوبة على الحال على التأويل بالمشتق وهو المغاير وهو مفاد القول الاول ويؤيده أن موضع جملة أفعال الاستثناء نصب على الحال على الراجح .

(١) انظره المغني ١ / ١٧١ ، والهمع ١ / ٢٣١ .

العوامل التي يجب تأخيرها عن المعمولات :

الترتيب الطبيعي تقدم العامل على المفعول وقد يتقدم المفعول لاسباب دعت الى ذلك من التوسع والاهتمام وغير ذلك والنية به التأخير .

العامل الاول : الفصل عن المفعول به في مواضع :

منها : أن يكون المفعول به اسما له الصدارة في جملة كان يكون اسم شرط نحو من تكرمه اكرمه وأبهم تضرب أضربه (ومن يضل الله فلا هادي له)
أو اسم استفهام نحو من لقيت ؟ ومتى قدمت (فأي آيات الله تنكرون)
أو كان مضافا الى اسم له الصدارة نحو : صديق من قابلت ؟ وغلام من تضرب أضرب ؟ فالاول مضاف الى اسم الاستفهام والثاني مضاف الى اسم الشرط . هذا اذا كان يلزم الصدارة بنفسه أو لغيره ، ووجوب تقديم اسماء الشرط والاستفهام مطلقا هو مذهب البصريين وأجاز الكوفيون تقدم الجواب على الشرط كما تقدم ذلك في محله .

وأما اسم الاستفهام فوافق الكوفيون البصريين فيما إذا قصد به الاستفهام ابتداء ولم يقصد به الاستثبات ، وخالفوه فيما إذا قصد بالاستفهام الاستثبات حيث جوزوا تأخيره والمراد بالاستثبات السوءال عما ورد ذكره كان يقال : فعلت كذا وكذا فتستثبت الامر بقولك : فعلت ماذا ؟ وأجازوا في (من) و (ما) و (أي) عند قصد الاستثبات التأخير وحكوا : ضرب من منا ، ومن منا بيناء الاول وضربت ما وماذا ومه ؟ في استثبات وضربت رجلا وضربت الماء والماء في استثبات وضربت الرجل وضربت أيا في استثبات وضربت رجلا ، وتفعل ماذا وتصنع ماذا ، وان ايسن الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا ماء وعشب اقول : وعندي أن قولهم هذا لا يبعد عن المصواب . ولما البصريون فلم يحفظوا فـ في الاستثبات الا ضرب من منا وحكموا بشذوذ ذلك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا يجوز عند البصري ضرب كم كما لا يجوز ذلك عند الكوفي وكذا

الاعراب
١٨٥
المؤنث
١٢

غير ما سبق ذكره من أسماء الاستفهام (١) وأسماء الشرط والاستفهام إذا كانت مفعولا مطلقا كذلك يجب تقيدها وتقع أي مفعولا مطلقا إذا أضيفت إلى المصدر وما ومهما إذا أريد بهما الحديث .

ومنها أن ينصبه جواب أما الشرطية الظاهرة أو المقدرة ولا اسم يفصل بين هذا العامل وأما فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلا لان الفصل لا يلي أما الشرطية وخاصة المقرون بالفاء مثال المذكورة قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) ومثال المقدرة قوله تعالى : (وريك فكبر وشيا بك فطهر) .

وإذا كان هناك فاصل بين أما والعامل نحو : أما اليوم فساعد نفسك فلا يجب تقديم المفعول به لوجود الفاصل وهو الظرف . (٢)

ولقائل أن يقول ما بعد فاء الجزاء لا يحل فيما قبلها فكيف عمل هنا فسي المفعول المقدم فالجواب : أن فاء الجزاء تمنع ما بعدها من العمل فيما قبلها إذا كانت هي في مركزها الأصلي وهي هنا ليست في مكانها لأنها مؤخر من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها المصدر ما أمكن ولكنها زحلت إلى الفعل حذرا من إيلائها أما وقد ضعف هذا التحليل زين الدين الحلبي (٣) فقال : الأظهر أن يقال : إنها تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة ، لأن رتبته التأخير وتظهر ذلك أن المفعول إذا كان له المصدر يتقدم على عامله ما دعوى أن حقها أن تدخل على المفعول المقدم ، ففيه نظر لان حقها إنما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافي صدارتها .

(١) المساعد على التسهيل ٤٣٤/١ والهمع ١٦٦/١ .

(٢) انظر : الهمع ١٦٦/١ والتصريح ٢٨٥/١ مع حاشية العلبي

(٣) وهو الشيخ يس بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن محمد بن الشيخ علي بن الحسين الشهير بالعلبي شيخ عصره في علوم العربية في مصر والشام . توفي سنة ١٠٦١ هـ ومن مؤلفاته حاشية على التصريح وحاشية على الفاكي .

ومنها : أن يكون المفعول ضميرا منفصلا لو اخرج عن عامله لوجب اتصاله به نحو اياك نعبد واياك نستعين فلو تأخر المفعول به (اياك) لاتصل بالفاعل وصار الكلام تحبذك ونستعينك فيحذف الخبر البالغي من تقديمه وهو المحصور فان لم يلزم اتصاله اذا تأخر لم يجب تقديمه كما في سباب سلتني وخلتني وأعطيتك إياه لأنه يجوز الاتصال والانفصال مع تأخر المفعول عن عامله (١)

ومنها : أن يكون المفعول به كم وكاين الخبريتين ، نحو كم كتابا ملكت وكاين من علم تعلمت الا في لغة ردئية حكاها الاخفش فتقول على هـ هذه ملكت كم غلام . (٢)

وكذلك اذا كان مضافا الى كم الخبرية نحو ذنب كم مذنب غفرت ، اما كاين فلا يضاف اليها ولا تضاف .

ومنها أن ينصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو زيدا فاضرب . (٣)

الحامل الثاني الذي يجب تأخيره المبتدأ عن الخبر

يجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر في مواضع : منها :

(١) منها أن يكون المبتدأ نكرة محضة ولا مسوغ للابتداء بها الا تقديم الخبر المختص جملة كان الخبر أو ظرف أو جار أو مجرور مثال الجملة قصدك غلامه رجل ومثال الظرف عندك كتاب ومثال الجار والمجرور على المكب قلم ، والسرفى وجوب التقديم هنا لئلا يتوهم كون المتأخر نعتا لا خبرا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص أقوى من حاجتها الى الخبر فان كان للمبتدأ مسوغ آخر جاز تقديم الخبر وتأخيره عند عدم المانع نحو عندك كتاب جميل على المكب قلم نفيس .

(١) انظره المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٣٥ .

(٢) المرجع نفسه

(٣) المصح ١/١٦٦ .

(٢) ومنها : أن يعود على ملبس الخبر ضمير من المبتدأ الذي يخبر به عنه نحو في الحديقة صاحبها وفي المبتدأ ^{طريق} يعود على جزء من الخبر ولها هذا يجب تقديم الخبر فلا يصح صاحبها في الحديقة لكيلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممنوع هنا .

(٣) ومنها : أن يكون الخبر ما يلزم التصديربأن يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه كآبن زيد وصبيحة أي يوم سفرك وشرطه أن يكون مفرداً فلو كان جملة جاز تأخيرها نحو زيد أين أبوه إذ لا ييطل بتأخيرها صدارته إذ خبر المبتدأ الأول ليس له الصدارة بل لجزئه وهو أين لان ما يقتضى صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر جملة بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المفيدة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال : إن من تضربه أضربه ، وإنما جاز الذي إن تضربه يضربك لأن الموصول لا يؤثرفى صلته .

ويجب تقدمه في المفرد نحو أين زيد فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف ولا يقال الخبر على الصحيح هو متعلقه المحذوف وليس له صدر الكلام لأن الخبر هو الظرف في الصورة ^{ولمّا جاز} / يتقدم الخبر في هذه الصورة مع التباس المبتدأ بالفاعل لان الضرورة تبيح المحذورات ولا ضرورة فى التقديم فى زيد قام بخلاف أين زيد . (١)

(٤) ومنها : أن يكون المبتدأ محصوراً فيه وذلك بأن يكون الخبر مسنداً الى مبتدأ مقرون باداة الحصر نحو ما في الدار إلا زيد والسرفي وجوب التقديم فى هذا لانه لو آخر والحالة هذه لا تمكّن المحنى المقصود وأفاد التركيب خلاف المراد والخبر هو المحصور فى المبتدأ لا العكس .

(٥) ومنها : أن يكون الخبر مذومند نحو قولك : مآلتيه مذ يومان أو منذ يومان إذا أعربا خبرين لان مذ ومند مما يلزم الصدارة ولو أعربتبا مبتدأين

لوجب تقديمهما أيضا . (١)

(١) واعلم أن مذ ومنذ لهما ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى : أن يليهما اسم مرفوع نحو ما رأيت مذ أو مذ يوم الجمعة

أو مذ يومان فهما إذ ذاك اسمان وفي أعرابهما أربعة مذاعب :

المذهب الأول : أنهما مبتدآن والزمان المرفوع بعدهما خبرهما

ويقدران بأول الوقت وفي النكرة بالامد فإذا قلت ما رأيت مذ أو مذ يوم

الجمعة فالتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وإذا قلت ما رأيت

مذ يومان فالتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وهذا قول المبرر

وابن السراج، والفارسي، ونقله ابن مالك عن البصريين وليس هو قول

جميعهم .

والمذهب الثاني : أنهما ظرفان منصوبان على الظرفية وهما في موضع

الخبر والمرفوع بعدهما مبتدأ، والتقدير بينى وبين لقائه يومان وهو

مذهب الأخفش، والزجاج، وطائفة من البصريين .

والمذهب الثالث : أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر تقديره

مذ كان يومان وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها وهذا

مذهب الكوفيين واختاره السهيلي وابن مالك .

المذهب الرابع : أنه خبر مبتدأ محذوف وهو قول بعض الكوفيين

وتقديره ما رأيت من الزمان الذي هو يومان ونقله ابن يعيش عن الفراء

قال لأن مذ مركبة من من وذو التي بمعنى الذي والذي يوصل

بالمبتدأ والخبر .

الحالة الثانية : أن يليها اسم مجرور نحو ما رأيت مذ يومين أو مذ

أزمان، وفي ذلك مذهبان : الأول : أنها حرف جر وهو الصحيح

واليه ذهب الجمهور ولا يجزان إلا الزمان وإن كان معرفة ماضيا

فهما بمعنى من لا ابتداء الخاية نحو ما رأيت مذ يوم الجمعة وإن كان

==

ومنها : أن يقترب المبتدأ بفاء الجزاء بعد أي أن يكون الخبر مسندا
الى مقرون بفاء الجزاء بعد أما نحو أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد
فخالد .

ومنها : أن يستعمل كذلك في المثل والامثال لتخير قولهم في كل واد أثر
من ثعلبة .

ومنها : أن يقترب بالخبر لام الابتداء على خلاف الاصل فيها فان الاصل
فيها أن تقترب بالمبتدأ نحو لقاءم زيد ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر
وهو مقترب باللام فلا تقول زيد لقاءم ولهذا قالوا في أم الحليس لعجوز

(=) معرفة حالا فهما بمعنى في نحو ما رأيت منذ الليلة وان كان نكرة
فهما بمعنى من والى ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء
الفعل وانتهاءه نحو ما رأيت منذ أربعة أيام .

والثاني : أنهما ظرفان مضافان وهما في موضع نصب بالفعل الذي
قبلهما وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع .

والحالة الثالثة : أن يليهما جملة ، والكثير أن تكون فعلية كقول

الفرزدق :
مَا زَالَ مَذَّ عَقْدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ . . . فَمَا فَاذْرِكْ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
وقد تكون اسمية كقول الاعشى :

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَى ضَفِينَةٍ . . . وَمُضْطَلَحَ الْأَضْفَانِ مَذَانًا يَأْفِيحُ
وفي ذلك مذ هبان : أحدهما : أن مذ ومنذ ظرفان مضافان الى
الجملة وصرح به سيوييه ١ / ٤٦٠ .

والثاني : أنهما مبتدآن ويقدر زمان مضاف الى الجملة تكون خبرا عنهما
وهو مذ هب الأفضى ولا يدخلان عنده الا على زمان ملفوظ به او مقدر
والمختار أن مذ ومنذ إن وليهما مرفوع أو جملة فهما ظرفان مضافان
الى الجملة وان وليهما مجرور فهما ظرفان وهذا اختيار ابن مالك
في التسهيل ص ٩٤

انظر جنى الداني ص ٤٦٥ - ٤٦٧ ، والمخني ١ / ٣٧٢ - ٣٧٣
وانظر الانصاف ١ / ٣٨٢ ، وشرح المفصل ٨ / ٤٥ .

شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة .
ان اللام ليست لام ابتداء بل هى لام زائـبـة
ونـد كـرا بـن هـشام فى المـفـنى الخـلاف فى دـخـول لام الـابـتـداء على الخـبـر
المتقدم فقال الجوز قول جماعة من النجويين .
ومنها : أن يكون دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير نحو لله درة فلو أخر
الخبر لم يفهم منه التعجب الذى يفهم مع تقديمه ومنه سواء على أقمت
أم قعدت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه فمدخول الهمزة مبتدأ
وسواء خبره قدم وجواباً لانه لو أخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة
وقيل : سواء هو المبتدأ والجملة خبره وقيل : هو مبتدأ والجملة فاعل مـخـن عن
الخبر والتقدير استوى عندى أقمت أم قعدت وقيل هو مبتدأ لا خبر لـنـه
والجملة مفعول بلا أبالى معنياً بسواء .

ومنها : أن يكون الخبر مسنداً لـنـه إلى أن المفتوحة المشددة وصلتها
نحو (وآية لهم أنا جملنا) (١) إذ لو أخر لا التبس بالمكسورة وجوز
الفراء والـاخـفش تأخيرـه قـياساً على المسند إلى أن بالمخففة نحو وأن تصوموا
خير لكم فإن ولى أما جاز التأخير اتفاقاً .

(١١) ومنها : أن يكون الخبر كم الخبرية أو مضافاً إليها نحوكم درهم مالك
وصاحبكم غلام أنت .

(١٢) ومنها : أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو هنا عمرو قياساً على سائر
الإشارات فانك تقول : هذا زيد ولا تقول زيد هذا . (٢)

هذا عند البصريين ونـد هـب الكوفـيون إلى انه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه
مفرداً كان أو جملة فالمفرد نحو قائم زيد ونـد هـب عمرو والجملة نحو أبـوه
قائم زيد وأخوه نـد هـب عمرو قالوا لانه يؤدى إلى أن تقدم ضمير الاسم

(١) آية ٤١ من سورة يس .

(٢) معجم الهوامع ١٠٢ / ١ - ١٠٣ ، والتصريح ١٧٥ / ١ - ١٧٦ مع

حاشية الحلبي والمفنى ٢٥٢ / ١ .

على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت قائم زيد كان في قائم ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهرة ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه وهم يرون أن كلا منهما إذا تقدم رفع الآخر فإذا تقدم الوصف ورفع ما بعده كان على الفاعلية لان الوصف يعمل عندهم دون اعتماد وقد وافقهم الاخفش في ذلك ومثل الوصف في ذلك الظرف والجار والمجرور والكوفيون والاخفش يجيزون الفاعلية من غير اعتماد وقد تقدم الكلام في هذا في عمل الظرف والمجرور .

وبهذا لا يصح لان الخبر وان كان مقدما في اللفظ الا انه متأخر في النية والتقدير فلا اعتبار بهذا التقديم في منح الاضمار لانه متأخر في الرتبة ولهذا جاز بالاجماع نحو خاف ربه عمر لان الحفول وان كان متقدما عليه في اللفظ الا انه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير (١)
قال تعالى (فاوحس في نفسه خيفة موسى) فالحباء عائد الى موسى وان (٢)
كان متأخرا لفظا لان موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وعند القائلين بأن الخبر مرفوع بالابتداء فلا تقدم ولا تأخير بين العامل والمحمول لان الخبر لم يتقدم على الابتداء بل على المبتدأ (٣)

(١) آية رقم ٦٢ من سورة طه .

(٢) الانصاف ٦٥ / ١ - ٦٨ .

(٣) انظره الخصائص ٣٨٥ / ٢ .

العامل الثالث الذى يجب تأخيره عن المعمول كان وأخواتها
يجب تقديم الخبر على العامل الناسخ إذا كان الخبر اسما واجب الصدارة
كأسماء الاستفهام، وكـم الخبرية نحو أين كان زيد، وكـم مرة كانت زيارة المعالسم
المشهورة ولكن يشترط أن لا يكون العامل الناسخ مسبقا بشىء آخر لـه
الصدارة فلا يصح: أين كان الفائب ؟ ولا أين مازال زيدا، وكذلك لا يصح إذا
كان الناسخ ليس لان خبرها لا يجوز أن يسبقها فى الرأى الا رجع كما تقدم
ذلك فى واجب التقديم .

العامل الرابع : الذى يجب تأخيره عامل الحال فى ثلاثة صور :

١ - أن يكون لها صدر الكلام نحو كيف رجع محمد وأسماء الاستفهام مما له
صدر الكلام .

٢ - أن يكون العامل فيها اسم تفضيل عاملا فى الحالين فُضِّل صاحب
أحدهما على صاحب الأخرى، نحو: خالد فقيرا أكرم من خليل غنيا أو كان
صاحبها واحداً فى المعنى مفضلا على نفسه فى حالة دون أخرى نحو سعيد
ساكتا خير منه متكلما فيجب والحالة هذه تقديم الحال التى للمفضل بحيث
يتوسط اسم التفضيل بينهما .

٣ - أن يكون العامل فيها معنى التشبيه دون حروفه عاملا فى الحالين
يراد بهما تشبيه صاحب الأولى بصاحب الأخرى نحو أنا فقيرا كخليل غنيا ،
أو تشبيه الواحد فى حالة بنفسه فى حالة أخرى نحو خالد سعيدا مثله بائسا
فيجب أنذاك تقديم الحال التى للمشبه على الحال التى للمشبه به كما رأيت
فى المثال، إلا إن كانت الأداة التى للتشبيه كأن فلا يجوز تقديم الحال
عليها مطلقا نحو كأن خالد اسرعا سعيد بطيئا .

فإن كان التشبيه العامل فى الحالين فعلا متصرفا مشتقا منه جاز
تقديم المفضل عليه وتأخيرها عنه فالاول نحو : خالد ماشيا يشبه سعيدا .

راكبا والثانى نحو يشبه ماشيا سعيدا راكبا . (١)

العامل الخامس عامل النصب في الاسم المشغول عنه في باب

الاشتغال عند الكوفيين ومن الممكن ادخال هذا الخامس في الاول مما يجب تأخير له لانه من المفعول به حقيقة ولكنى أفردته لانه ليس محمل اشتغال ولما فيه من الجدل والنقاش .

اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه ذهب الكوفيون الى أن زيدا من قولك زيدا ضربته منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكنى — الذى هو الهاء العائد — هو الاول في المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا به كما قالوا : أكرمت أباك زيدا وضربت أخاك عمرا ، وعلى هذا فالعامل واجب التأخير لكن الكوفيون اختلفوا في ذلك فقال الكسائى إن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر والضمير طغى لا عمل للفعل فيه وقال الفراء إن الاسم المتقدم والضمير جميعا نصبا بالفعل المتأخر .

وذهب البصريون الى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره فيه ضربت زيدا ضربته لان فى الذى ظهر دلالة عليه فجاز اخماره استفناء بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه ورد على قول الكوفيين السابق بأنه فاسد لان قياسهم زيدا ضربته على أكرمت أباك زيدا قياس مع الفارق لان انتصاب زيد فى قولهم : أكرمت أباك زيدا على البدل ، وجاز أن يكون بدلا لانه تأخر عن المبدل منه ، إذ لا يجوز أن يكون البدل الا متأخرا منه وأما ها هنا فقد تقدم زيد على الهاء فلا يجوز أن يكون بدلا منها لانه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، والعامل فى البدل عند بعض البصريين غير العامل فى المبدل منه والبدل على نية تكرار العامل وقد تقدم بيان ذلك فى العوامل المعنوية التبعية (١) قال ابن يعيش (٢) : وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان ضميره ليس غيره واذ تعدى الى ضميره كان متعديا اليه وهو قول فاسد لان ما ذكره وان

(١) انظر الانصاف ج ١ ص ٨٢ — ٨٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ٣٠ — ٣١

كان من جهة المعنى صحيحا فانه فاسد من جهة اللفظ وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة للفظ وكذلك أن الظاهر والضمير هنا مغايران من جهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديده الى ضميره واشتغاله به فلم يجز أن يتعدى الى آخر والذي يدل على أنه منتصب بفعل مضمير غير هذا الظاهر أنك قد تقول زيدا مررت به فت نصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمير يعمل فيه النصب لما جاز نصبه بهذا الفعل لان مررت لا يتعدى الا بحرف الجر فهو منصوب بفعل مضمير يفسره المذكور والظاهر

ولكن النصب في زيدا مررت به أضعف من النصب في زيدا ضربته ؛ لانك إذا قلت زيدا مررت به أضمرت على غير لفظ الاول كأنك قلت لقيت زيدا أو جزت زيدا على طريقى لانك إذا جزت وجعلته على طريقك فقد مررت به . وإذا قلت زيدا ضربته أضمرت فعلا من لفظه فكأنك قلت : ضربت زيدا ضربته فيكون الظاهر دالا على مثل لفظه ومعناه وفي قولك زيدا مررت به يكون الظاهر دالا على معناه دون لفظه وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة وإذا ضعف النصب قوى الرفع (هذا وسيأتى بيان شىء من باب الاشتغال في الباب الثالث إن شاء الله تعالى هذا ما وصلت اليه من البحث عن العوامل التي يجب تأخيرها وان خفى على شىء مما يجب تأخيرها من العوامل غير ما ذكرت فذلك لعدم احاطتى لجميع ما كتبه النحاة .

العوامل التي يجوز فيها التقديم والتأخير

وإذا عرفت ما يجب تقديمه وما يجب تأخيرها فاعلم أن ما عدا ذلك يجوز فيه التقديم والتأخير فهو غير محتاج الى أن ينص عليه وسأتناول على سبيل المثال ببعض قليل من ذلك وليس المراد بالجواز هنا استواء الطرفين لما تقرر من أن الأصل تقديم العامل وتأخير المعمول بل المراد منه عدم المانع والموجب والعوامل التي يجوز فيها التقديم والتأخير كثيرة منها ما يلي :

الاول المبتدأ ويجوز التقديم والتأخير اذا كان تقديم المبتدأ أقوى

لان الخبر معمول للمبتدأ ورتبة العامل في الاصل قبل معمول ، وأما عند الكوفيين فكل من المبتدأ والخبر يرفع الآخر لانهما سواء في التعرية عن الموامل اللفظية فالبصريون أبقوا للمبتدأ حكمه ولقبه مقدما ومؤخرا والكوفيون غيروا ذلك إذا تقدم الخبر وخرجوا به ^{عن} باب الابتداء فإذا قدم المفرد المشتق دون اعتماد على شيء نحو قائم محمداً كان المرفوع بعده فاعلا عند الكوفيين بناءً على الترافع عندهم لان المقدم وصف يعمل عمل الفعل فلا داع لاعتبار التقديم والتأخير وأما إذا أعرب المرفوع مبتدأً مؤخراً عاد الضمير المستكن في الوصف على المبتدأ المؤخر لفظاً وهذا لا يجوز عندهم .

وانا كان المبتدأ والخبر متساويين في التعريف والتنكير وكانت هناك قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر جاز تقديمه وتأخيره مثال المعنوية نحو أبى أخى في الشفقة والحنان فكلمة أبى خبر مقدم وأخى مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على الاخ بأنه كالأب في الشفقة والحنان .

وجعل ابن هشام في الاوضح من هذا نحو أبو يوسف أبو حنيفة فالقرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن : أبو يوسف مبتدأ لأنه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تأخر وهذا لا يصح لانه قد تقدم النقل عن يسى العليمي وغيره من أنه يجب تقديم المبتدأ إذا كان مشبهاً بالخبر نحو : زيد زهير ، أبو يوسف أبو حنيفة وذكر أيضاً على أنه من هذا القبيل قول الشاعر : (١)

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

(١) البيت لم يصرف قائله والشاهد في بنونا بنو أبنائنا حيث تقدم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف لوجود القرينة المعنوية التي تميز الخبر من المبتدأ وهي التشبيه الحقيقي لان المشبه بسه دائماً يكون هو الخبر تقدم أم تأخر .

فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن بنى الابناء مشبهون بالابناء فينبو
أبنائنا مبتدأ مؤخرًا ونونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا
التشبيه والجواب عن هذا بأن المثال الاول منى على عكس التشبيه للمبالغة
والبيت يحمل على الضرورة . (١)

ومثال القرينة اللفظية نحو : رجل صالح حاضر لان النكرتين هنا
لم تكونا متساويتين في جواز الابتداء لان الاولى موصوفة وهى تتمين للابتداء
تقدمت أو تأخرت ، واذا كان المبتدأ خبره جملة فعلية فاعلمها اسم ظاهر
أو ضمير بارز نحو الزيدان قاصا - والزيدون قاموا وزيد قام أبوه جاز
التقديم والتأخير وتقول فى حالة التأخير : قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقام
أبوه زيد وذلك للامن من المحذور المذكور وفى وجوب تقديم المبتدأ وهو
التباسه بالفاعل إلا على لغة أكلوني البراغيث بالنسبة للمثاليين الأولين وليس
وجود المحذور المذكور على هذه اللفظة مانعا من تقديم الخبر لان تقديم
الخبر أكثر من هذه اللفظة أى من كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف
الظاهر والحمل على الأكثر أرجح . (٢)

ولهذا قالوا : فى قوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) (٣)

وقوله تعالى : (وأسروا النجوى الذين ظلموا) ^(٤) إن (كـ)

(والذين) مبتدأ مؤخران لا بدلان .

وقد أجازوا فى الآية الثانية اثنا عشر وجهها من أوجه الاعراب وذلك
أن الذين ظلموا إما فى محل رفع أو فى محل نصب أو فى محل جر عافان كان
فى محل رفع فهو إما بدل من واو وأسروا اشعارا بأنهم الموسومون بالظلم
الفاحش فيما أسروا به وهذا مذهب المبرد وعزاه ابن عطية الى سيويه ، وإما

(١) انظر التصريح ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣

(٢) الاشمونى والصبان ج ١ ص ٢١٠ - ٢١١

(٣) آيه ٧٤ من سورة المائدة .

(٤) آيه ٣ من الانبياء .

مبتدأ خبره جملة وأسروا النجوى هذا مذهب الكسائي فقدم عليه ، والمعنى وهو لا أسروا النجوى فوضع المظهر موضع المضمرة تسجيلا على فعلهم أنه ظلم . أو على أنه فاعل بفعل القول وحذف أى يقول الذين ظلموا وهذا ما اختاره النحاس أو على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هم الذين أو على أنه فاعل بأسروا والواو علامة المذكرين فى لغة طيء أو أزيد شنوءة أو بلحارت (لغة أكلونى البراغيث) أو لميقول محذوف أو بدل من واو استمعوه فى الآية التى قبله وهذه سبعة أوجه فى حال الرفع .

وان كان فى محل نصب ففيه وجهان :

أما بدل من مفعول يأتيهم ، أو منصوب على الذم قاله الزجاج ، أو على ضمائر أعنى .

وان كان مجرورا فهو إما بدل من الناس فى قوله تعالى اقترب للناس حسابهم أو بدل من الهاء فى لاهية قلوبهم ، وأما الآية الأولى فقال أبو حيان : (وارتفاع كثير على البدل من المضمرة وجوزوا أن يرتفع على الفاعل وتكون الواو حينئذ علامة الجمع لا ضمير على لغة أكلونى البراغيث ، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة) وقال ابن هشام : وهذا من غرائب اللغة لانه على هذه اللغة قد تنازع العاملان الظاهر فيجب حينئذ أن تقدر فسي أحدهما ضميرا مستترا راجعا اليه ووجوب استتار الضمير فى فعل الفاعلين غريب .

وقيل : وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هم أى المعنى والصم كثير منهم وقيل : كثير مبتدأ والجملة قبله خبر وضعف بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التأخير والوجه هو الأعراب الأول . (١)

ومن مواضع جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر ما يلى :

(١) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٩٧ وج ٣ ص ٥٣٤ والمعنى ج ١ ص ٤٠٥ - ٥٠٦

- ١ - أن يكون الخبر رافعا ضمير المبتدأ نحو قائم زيد .
- ٢ - أو أن يرفع سببيه نحو قائم أبوه .
- ٣ - وأن يكون ناصبا ضميره نحو ضربه زيد .
- ٤ - وأن يكون مشتملا على ضميره نحو في داره زيد .
- ٥ - أن يكون مشتملا على ضمير ما أضيف إليه نحو في داره قيام زيد ونفس داره غلام زيد .
- ٦ - أن يكون المبتدأ مشتملا على ضمير ملابس الخبر نحو زيداً أبوه ضرب وزيداً أبوه ضارب .

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع والمفرد في الأخير الا هشاما من الكوفيين فاجاز الأخير بصورتيه . ووافق الكسائي على جواز الصورة الثانية من السادس وهي زيد أبوه ضارب دون زيد أبوه ضرب ويؤيد هذا أن الأصل في الخبر الافراد والاخبار بالفعل خلاف الأصل فكان المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي فلا يفصل بينه وبين منصوبه بخلاف اسم الفاعل ، وأن الخبر اذا كان فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معسوله ولم يسلم هذا الأخير من المعارضة حيث قالوا : ان تقديم معسول الفعل أولى لقوته ، وأجاز الكسائي التقديم في الثالث ومنع الا خفش التقديم في الرابع على أن زيدا مرفوع بالجار والمجرور وانما أجازوه الكوفيون ولم يجيزوا قائم زيد وضربه زيد لان الضمير في قولسك في داره زيد غير معتمد عليه الا ترى أن المقصود في الدار زيد .

واحتج البصريون بالسماع حيث حكى : تسبي أنا ، وشنوء من يشنأك ونذهب ابن الطراوة الى جواز زيد أخوك دون قائم زيد . (٢)

الخلاصة : أن مسألة جواز تقديم الخبر مسألة فيها خلاف الجواز في غير السبع واللبز الرابع والسادس عند البصريين ومنع الكوفيون/تقديم خبر المبتدأ الجائز التقديم مفردا كان أو جملة لانه يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ورتبه ضمير الاسم بمسند الظاهر ويرد هذا أن الضمير على نية التأخير لان مرتبة المبتدأ قبل الخبر .

الثاني الفعل مع الفاعل جواز الكوفيين التقديم والتأخير بين الفعل والفاعل وهو مذهب مرجوح، وقد استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على عامله تمسكا بحق قول الزباني :

مَالِ الْجَمَالِ مَشَبَّهًا وَثِيدًا أَجْنَدًا لَا يَحْلُنُ أَمْ حَدِيدًا (١)

ووجه الاستدلال أن مشبهاً يروى مرفوعاً ولا جائز أن يكون مبتدأً إن

لا خبر له في اللفظ إلا وثيداً وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلاً يؤولد مقدماً عليه فقد تقدم على السند ورواية الرفع هي التي استشهد بها الكوفيون والتقدير عندهم أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيداً مشبهاً وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجر قبل العامل فيه كما يجر بعد، والعبارة تروى أيضاً بالنصب والجر أما رواية النصب فاعرابها على أن مشبهاً مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره تمشي مشبهاً ووثيداً حال من المصدر وجملته الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال ، وأما رواية الجر فاعرابها على أن مشبهاً بدل من الجمال بدل اشتغال وضمير الجماعة مضاف إليه ووثيداً حال من المشي ولا شاهد في البيت للكوفيين على هاتين الروايتين واستدلوا أيضاً بقول الشاعر :

صدت فاطولت الصدود وقلماً وصال على طول الصدود يدوم

(١) والوثيد البطي التسهيل الجندل الحجر ورواية الفرا بالجر على أن مشبهاً بدل من الجمال ~~والصوفان جنس من الثمر~~ ونسب العيني فسي الشواهد الكبرى للخنس ج ٢ ص ٤٤٨ وأنظر معاني القرآن للفسرا ج ٢ ص ٧٣ ، ٤٢٤ ومجمع الامثال ج ١ ص ٢٣٦ والاشعري ٢/٤٦

(٢) البيت لمرار بن سعيد الفقعسي يخاطب نفسه ونسب لغيره ، وجاء تصحيح الفعل أطولت شاذاً قياساً وقيل : وصال فاعل بفعل محذوف يفسره المذكوران البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل لا في شعر ولا في نشر . انظر الكتاب ج ١ ص ١٢ ، ٤٥٩ والمقتضب ج ١ ص ٨٤ والخصائص ج ١ ص ١٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٢٨٧

ولا يضر عندهم عدم تمييز المبتدأ من الفاعل في زيد قام هذا وقصد
تقدم أن مذهب البصريين منع تقديم الفاعل على الفعل إلا في ضرورة الشعر
وقد خرج البصريون رواية البيت الأول على وجه الرفع على غيره ما وجهها
الكوفيون ولهم فيها ثلاثة توجيهات :

أحدها : أن يكون مشبهها مبتدأ حذف ضميره وجوبا لسد الحال
سده كقولهم حكمتك مسطحا أى حكمتك لك ميثاقا ، ووثيدا حال من فاعل
فعل محذوف تقديره مشبهها يظهر، أو يكون، أو يوجد وثيدا، وجملة الفعل
المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الوجه الثانى : أن يكون مشبهها بدلا من الضمير المستكن في الجار
والمجرور المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك أن ما استفهامية في محل
رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية عائد على ما .

الوجه الثالث أن تقدم الفاعل ضرورة وليس من باب الحذف للخبر
لسد الحال سده لانه لم يستكمل شروط الخبر الذى يسد الحال سده لأن
هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ وقد خصوا منع تقدم الفاعل بالسعة لا في
الضرورة، فلغظ وصال في البيت الثانى مرفوع به دوم وقدّم للضرورة وقد نص على
ذلك الأعلام ، وابن عصفور، وهو ظاهر كلام سيبويه، وهذه التخریجات ضعيفة
أما الضرورة فلا داعى إليها لتمكن صاحبة البيت (الزها) من النصب على
المصدرية، أو الجر على البدلية من الجمال بدل احتمال جرهما على القول بأن
الضرورة ما ليس منه مندوحة لا ما وقع في الشعر .

وأما الابتداءية فتخرج على شان ، وأما الإبدال من الضمير فلانه
إما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه
لفظا أو تقديرا وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو أن الضمير المستتر
في الطرف ضمير ما الاستفهامية وإذا أبدل مشبهها منه وجب أن يقرن بهمزة
الاستفهام لأن حكم ضمير الاستفهام حكم الظاهر .

ولا يصح أن يكون مشبها مرفوعا بالجار والمجرور وان كان معتمدا على الاستفهام، لان الجار والمجرور إذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلص الجملة من رابط والتقدير تكلف . (١)

وتظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين في التثنية، والجمع فهجوز الزيد ان قام، والزيدون قام عند الكوفيين، ومستنع عند البصريين الا في ضرورة الضمير وقد اختلف الكوفيون في توجيه الاسم المتقدم على الفعل ففسال بعضهم: يرتفع بالضمير الذي في الفعل على أنه فاعل لان الاسم المتقدم والضمير في المعنى شئ واحد فيترتب عليه أن الفعل يرفع ضميرا يعود على الاسم المتقدم، وهو نظير قول الفراء في نحو محمدا أكرمه حيث أعمل الفعل في الظاهر والضمير لما كان في المعنى لشئ واحد وقريب أيضا من قول الكسائي: إن الفعل نصب المتقدم وألغى الضمير . (٢)

والاسم المتقدم على الفعل فاعل في المعنى بلا شك وقد أطلق عليه سيبويه ذلك بقوله : وتقول : من كان أخاك كما تقول : من ضرب أمساك إذا جعلت من الفاعل . (٣)

وقال ثعلب رفع الاسم المتقدم بموضع الفعل لانه في موضع الخبر فالتقدم مبتدأ والجملة بعده خبر فقد صرح بأن الفعل في موضع خبره .

ويرى ابن هشام القرطبي ما يراه الكوفيون حيث يقول: بأن المتقدم فاعل ولا حاجة الى تقدير الضمير في حالة الافراد نحو محمد قام، فقد أنكر الذي يقدره النحاة في محمد قام وقال: إن الفعل يدل على الفاعل بلفظه ومادته فكما أنه لو أخر لا ضمير في الفعل فكذلك لا وجه لتقديره في حالة التقديم مادام محمد هو الفاعل في المعنى في حال التقديم والتأخير .

(١) انظر التصريح مع حاشية العليسي ج ١ ص ٢٧١ والاشموني مع الصبان

ج ٢ ص ٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ١٦٠

(٢) انظر التصريح ج ١ ص ٢٩٧

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٤

ولكنه يرى أن الضامر في غير حالة الافراد في نحو المحمدان قاما
والمحمدون قاموا علامات تدل على التثنية والجمع كما تدل التاء الساكنة على
التأنيث فإذا تأخر الفاعل عن للمفعول جاز ذكر هذه العلامات وهي لغة طي^{*}
ولسارث بن كعب وأزد شنوءة وهي التي يسميها للنحاة بلغة أكلونسي^(١)
البراضيت .

وقد تقدم ذكر بعض الاثلة لهذه اللغة من القرآن نحو (وأسروا^X)
النجوى الذين ظلموا (وجاز حذفها وهي لغة جمهور العرب ولكن إذا تقدم
الفاعل وجب ذكرها فلا تقول: إلا المحمدان قاما ، والمحمدون قاموا .

وما استدل به الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على الفعل قوله
تعالى : (وان أحد من المشركين استجارك)^(٢) فقد أجازوا تقديم اسم
المرفوع مع إن خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الاصل في باب
الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها وقد تقدم بيان : أن البصريين
يحطون الآية وما أشبهها على اضممار الفعل لان أداة الشرط مختصة بالجمل
الفعلية لان الشرط علة وسبب لوجود الثاني والعلل والاسباب لا تكون الا
بالأعراض والأحداث المتجددة والاصل في الدلالة على ذلك الافعال .

الثالث المفعول به على عامله في غير المواضع التي يجب تقديمه فيها
على العامل والتي يجب تأخيرها فيها عن العامل مثل: عليها أكرمت وأكرمت^X
عليها ومنه قوله تعالى : (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون)^(٣) .

الرابع اسم الفعل عند الكوفيين فقد ذهب الكوفيون أيضا الى أن اسم
الفعل يجوز فيه التقديم والتأخير وقد تقدم لك في واجب التقديم بيان أنه
مذهب مرجوح ولا حاجة الى اعادة ذلك .

(١) انظر الرد على النحاة ص ٨١ وما بعدها .

(٢) آية ٦ من سورة التوبة .

(٣) آية ٨٧ من سورة البقرة .

الخاس عامل المفعول المطلق إذا كان مبهنا للنوع أو العدد تقول
عمل الصالحين عملت وسيرتين سرت وذلك لان الغرض بيان النوع أو العدد
وذلك يتأتى به مقدما ومؤخرا، وقد يجب التقديم إذا أضيف ^{إليه} واجب الصدارة
نحو قوله تعالى : (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) (١)

السادس : عامل المفعول لاجله ويجوز تقديم المفعول لاجله على
عامله وهو منصوب أو مجرور نحو طلبها للنزهة ركبت السيارة، وانتفاعا قرأت كتاب
العلم والأصل ركبت السيارة طلبا للنزهة وقرأت كتابه العلم انتفاعا ومنه قول
الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّوْقِ يَلْعَبُ

والتقديم وما أطرب شوقا الى البهيف، ومنع تقديم المفعول طائفة منهم
شعلب وأوجبوا تقدم العامل ورد بالسمع كبيت الكميت وقول الشاعر :
فَمَا جَزَعًا وَرَبَّ النَّاسِ أَبْكِي وَلَا حِرْصًا عَلَى الدُّنْيَا أَصْـتَرَانِي
والأصل فما أبكى جزعا . (٢)

وانما جاز التقديم والتأخير فيه لانه ان كان مجرورا فهو من الجار
والمجرور وتقدمه على عامله جائز ، وان كان منصوبا فهو بمنناه لان الغرض
منه التعليل، ولا ترتب بين العلة والمعلول بل يكون تقديم العلة أحسن لكن
قد يجب تقدمه إذا تعين فاصلا بين أما والغاء، نحو: فأما تأديها ضربتك وقد
يستنع اذا تقدم على عامله ما يمنع نحو جئت رغبة في العلم .

هذا، وقد اختلف النحاة في عامل المفعول لاجله على أقوال :

الاول : أن ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به أي أنه من المفعول

به المنصوب ينزع الخافض أو كالمصدر المصاحب لحرف الجر وذلك نحو ضربتك ابنك ^{تأديها}

(١) آية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٢) انظر الهمع ج ١ ص ١٩٥ والخصائص ج ٢ ص ٣٨٣

وكذلك فروع المصدر نحو ضربت أو أنا ضارب ابني تأديها وهذا مذهب السيوطي
والفارسي وهو الصحيح إذ هو جواب له والجواب بحسب السؤال في المختار
ففي جواب لم ضربت ابنك، ينبغي أن يقال : ضربت ابني تأديها أصله للتأديب
لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر . (١)

القول الثاني : أنه ينتصب انتصاب المصدر وليس على اسقاط حرف
الجر، ونسب السيوطي في الهمع إلى الكوفيين وقال : ولذا لك لم يترجموا له
استغناءً ببيان المصدر عنه كأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فإذا قلت
ضربت زيداً تأديها فكأنك قلت أدبته تأديها .

القول الثالث : ذهب الزجاج فيما نقل ابن هصفور عنه إلى أنه
ينتصب بفعل مضر من لفظه فالتقدير في جئت أكراما لك أكرمتك أكراما لك
حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به فلذلك قيل لم يظهره ونسب
ابن عقيل في المساعد هذا المذهب إلى بعض المتأخرين ولم يسم أسمائهم (٢)
وعلى قول الكوفيين والزجاج فهو مفعول مطلق ، وفي الرضى : مذهب
الزجاج أن ما يسميه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك
لما رأى من كون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له كما في ضربته تأديها فالتأديب
مجمل، والضرب بيان له فكأنك قلت أدبته بالضرب تأديها، ويصح أن يقال الضرب
هو التأديب فصار مثل ضربت ضرباً في كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرأ
له هذا في جميع أنواع المفعول به فإن القعود ليس ببيان الجهن ولا يقسم
قعوده جهن ولا مجازاً وكذلك قولك جئت إصلاحك بالعطاء، أو النصيحة، فبيان
المجيء ليس ببيان للإصلاح بل ببيان الإعطاء أو النصيحة . (٣) ومذهب الزجاج
مردود لأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته، وتأويل المفعول ليس
بالمفعول المطلق أما بتقدير الفعل أو بتقدير المضاف لا يخرج عن حقيقته

(١) انظر المساعد ج ١ ص ٤٨٤ - ٤٨٥

(٢) ، الهمع ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥ والمساعد ج ١ ص ٤٨٥ والصبان ج ٢ ص ١٢٢

(٣) انظر الرضى ج ١ ص ١٩٢

لأننا نؤول الحال بالظرف من حيث إن معنى: جاء زيد راکبا جاء زيد وقست
ركوبه ولا تخرج بهذا التأويل عن حقيقتها فكذلك المفعول له لا يخرج
بالتأويل عن حقيقته . (١)

ومما يجوز فيه التقديم والتأخير اسم الفاعل مع مفعوله غير الفاعل إذا

كان مجردا من أل والاضافة ولم يجر بحرف الجر الأصلي كما تقدم بيان ذلك
وتقول مثلا هذا زيدا ضارب . (٢)

وكذلك أمثلة المبالغة واسم المفعول .

ومنها الحال يجوز تقديمها على عاملها إذا كان فعلا متصرفا نحو

راکبا جاء محمد أو كان صفة تشبه الفعل المتصرف كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة نحو سرعا خالد منطلقا ومن الفعل المتصرف قوله تعالى :
(غشما أبصارهم يخرجون من الاجداث) (٣)

وقولهم : شتى تووبا الحلبة أى متفرقهن (٤)

وقد تقدم بيان الحكم إذا كان جامدا أو صفة تشبه الجامد أو

معنى الفعل فإنه لا يجوز تقديم الحال عليه .

ومنها خبر كان وأخواتها فقد تقدمت حالات الخبر الست كما تقدم

بيان وجوب تقديمه ووجوب تأخيره وأما جواز الأمرين في خبر كان وأخواتها ففي
حالة عدم ما يقتضى وجوب أى واحد منهما نحو كان زيد قائما وكان غلام هند
مغضما بنصبه ففى فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وإن تأخر لفظا
ويستثنى من هذا ليس ودام وقد تقدم الخلاف فيهما وفى المنفى فى العوامل التى
يجب تقديمها . ٤٤٣

وفى باب ظن لا ترتيب بين الناسخ ومفعوليه فيجوز أن يتقدم عليهما

مما يتأخر عنهما ويتوسط بينهما لكن يترتب على كل حالة أحكام ومنها الإلغاء

(١) انظر المرجع ص ١٣٤

(٢) ، الصبان ج ٢ ص ٣٠٠

(٣) آيه ٧ من سورة القمر .

(٤) وشتى جمع شتيت بمعنى متفرق وتؤوب ترجع والحلبة جمع حالب .

والتعليق والاعمال .

ومثال تقدم الناسخ عليهما يظن الظمان السراب ماء .

ومثال توسطه بينهما السراب يظن الظمان ماء أو ماء يظن الظمان

السراب ، وأما الترتيب بين المفعولين وتقدم أحدهما على الآخر ون الناسخ

فحكمه حكم الترتيب بين المبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ عليهما فما ثبت

لاصلهما يثبت لهما من غير اعتبار وجود الناسخ .

فإن قيل قد يقال في قوله (الناسخ)

أنه لا يثبت له من غير اعتبار وجود

الناسخ .

سواء كان

الناسخ قبل أو بعد المفعولين

أو بينهما .

فإن قيل قد يقال في قوله (الناسخ)

أنه لا يثبت له من غير اعتبار وجود

الناسخ .

الباب الثالث : في حذف العوامل وتقديرها

وفيه تمهيد وتلويح فصول

أما التمهيد فنحن مفهوم الحذف والتقدير وبيان موقف

من هذه الظاهرة

الفصل الأول : في أسباب الحذف وأغراضه وفوائده وشروطه

الفصل الثاني : فيما يجب حذفه من العوامل، وفيما لا يجوز

حذفه وفيما يجوز فيه التوسيع

الفصل الثالث : في بيان مواضع العوامل المقدرة وكيفية

التقدير وظاهرة التآبه في المقدرو أولوياته

التسديد: مفهوم الحذف والتقدير

والحذف في اللغة اسقاط الشيء * تقول حذفه أى أسقطه وحذف
ذنب الدابة قطعه وحذف من شعره أخذه والحذف قد يستعمل بمعنى
الرجم تقول حذفه بالعصا أى رماه بها . (١)

وفي اصطلاح النحاة اسقاط بعض الكلمات من إيرادها في الكلام
لسبب يقتضى ذلك .

والحذف ظاهرة لغوية عامة تشترك فيها اللغات الانسانية حيث
يميل الناطقون الى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام أو الى حذف ما
يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة لمعالجة كانت أو عقلية أو
لفظية كما قد يمتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها قطع أو
أكثر وتبدو مظاهرها في اللغة العربية أكثر وضوحا فباب الحذف فيها كما
يقوله عبد القاهر : دقيق المسالك عجيب الأمر شبيه بالسحر فانك ترى به
ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الافادة أزيد للافادة ، وتجسدك
أنطق ما تكون إذ لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين . (٢)

والجملة العربية قد لا تكون تامة المعنى وان كانت تامة المعنى إذ
ربما أغنى بعضها عن ذكر بعضها وفهم معناها فهي بهذا على غير ما ظهر
به بناؤها فهناك إذن حذف ولكن حذف غير مغل ولا مؤثر في فهم الكلام .
وانما يقود الى القول بالحذف أن تركيب الكلام يحتاج في أصله الى أكثر مما
هو عليه ولكنه اتضاح المعنى مكن المتكلم من اسقاط بعض الالفاظ والاستغناء
عنها مثل استغناء بعض البيتدأ عن الخبر اذا طال الكلام وعرف المعنى .

قال ابن جني : قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة

وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب
في معرفته . (٣)

(١) انظر لسان العرب مادة حذف .

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٧٨

(٣) الخصائص ج ٢ ص ٣٦٠

وذكر ابن هشام في المغنى أن الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحوية ، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدئ أو مبتدأ بدون خبر أو شرطاً بدون جزاء ، أو جزاءً بدون شرط أو معطوفاً بدون معطوف عليه أو معجولاً بدون عامل . (١)

وذكر أن من المحذوفات فضولا في فن النحو وهى مسائل يهتم بها المفسر لتوقف المعنى عليه ومن ذلك ذكر أغراض حذف الفاعل لمعظمه ولحقارة المفعول ، أو بالعكس أو للجهد به ، أو للخوف عليه ، أو منه وهذا تطفل منهم على صناعة البيان .

وظاهرة الحذف من مظاهر التأويل أساسها محاولة النحاة تصحيح النصوص التى يجب قبولها والتى لا تنفى في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام .

والحذف يتم بافتراض أبعاض في النص غير موجود فيه ، ويرى ابن السراج أن الحذف يختص بحالة إسقاط العامل وإبقاء المفعول على ما كان له من حكم اعرابي فإذا تغير الحكم الاعرابي بعد الحذف دل عليه باصطلاح آخر هو الاتساع ويقول : الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بينهما أنك تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتصره باعرابه ، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الاعراب ، والاتساع العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف اليه مقام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم . (٢)

ولكن كغير من النحاة يستفنون عن هذه التفرقة التى ذكرها ابن السراج ويجعلون الحذف يشمل حالتي تغير المفعول وبقاءه على ما كان له من وضع اعرابي ولعل في كلام ابن السراج نفسه ما يبرر مثل هذا الموقف فإنه يعترف صراحة بأن الاتساع ضرب من الحذف وبناءً على هذا أن الحذف إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص سواء بقي التركيب بعد الحذف على ما كان عليه

(١) المغنى مع حاشية الاميرى ج ٢ ص ١٧٦

(٢) الاصول لابن السراج ج ٢ ص ٢٥٥ وأصول التفكير النحوى ص ٢٨٢

من اعراب أو تغيرت حركته لتناسب مع وضعه الاعرابى الجديد والحذف بهذا المفهوم يلتقى بالتقدير فى مواضع محددة .

وذلك أن التقدير يقال فى علم النحو فى ثلاث حالات :

الاول : تقدير الحركة الاعرابية .

والثانية : تقدير الجملة وما فوقها .

والثالثة : تقدير بعض أجزائها .

والحذف والتقدير يتفقان فى الحالتين الاخيرتين ويختلفان فى بعض جزئيات الاولى إذ أن تقدير الحركة الاعرابية يمتد من المفردات الى الجمل ومن المعربات الى المبنيات ومعنى هذا أن بين الحذف والتقدير اختلافًا واضحًا فى المضمون وان اتفقا فى بعض المسائل إذ التقدير يصدق على حالات لا حذف فيها بل كل ما فيها هو افتراض إعادة صياغة المفردات أو الجمل وسبكها من جديد بهدف تصحيح الحركة الاعرابية ، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فإن من الميسور أن ننظر اليهما معا على أنهما ظاهرة محددة المضمون متسعة التأثير وتركز هذه النظرة أساسا على التلازم الضرورى بين الحذف والتقدير، فإن الحذف ليس الا تقدير مالا وجود له فى اللفظ كما أن التقدير فى مجاله الرئيسى ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب فى نظر النحاة وبهذا المفهوم نفسه يضم الحذف والتقدير ما يعرف بالتعليق فإنه فى تصور النحاة ليس الا حذف الحركة الاعرابية من آخر المعمول وبهذا المفهوم نفسه أيضا يمكن أن يدل هذا الاصطلاح على ما يشمل الاضمار والاستتار ؟ إذ أن فى كل منهما تقدير مالا وجود له فى ظاهر النص اللفوى . (١)

والحذف والتقدير أسلوب محدد من أساليب التأويل يركز على دعوى

إعادة صياغة المادة اللفوية وأساس هذه الدعوى تصور سقوط بعض أجزاء هذه المادة ذاتها من التركيب .

والفرق بين المستتر والمحذوف أن المحذوف له صورة في اللفظ ووجود بالقوة لانه نطق به أولا ثم حذف .

والمستتر لا وجود له في اللفظ لا بالعقل ولا بالقوة فامر عقلى ان لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعيرون المنفصل فيقولون في مثل استقم الفاعل مستتر تقديره أنت وذلك للتقريب وبهذا يحصل الفرق بين المحذوف والمستتر مع أن المستتر أحسن حالا من المحذوف لانه يدل عليه اللفظ والعقل بغير قرينة فهو كالموجود ولذا كان الضمير المستتر خاصا بالعمدة ، أما المحذوف فلا بد له من القرينة . (١)

والتقدير عند النحاة عبارة عن حذف الكلمة في اللفظ وابقائها في النية كما اذا قيل : من رأيت ؟ فتقول : زيدا .

والفرق بين التضمن والتقدير ، أن التضمن يراد به أنه فسى المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه ، والتقدير يكون على وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب أم اختلف فانه قد يختلف في مثل قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة ، وقد لا يختلف في مثل قولك والله لا فعلن يا الله ، والله أفعلن والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الاعراب كان مراداً وجوده وكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه . (٢)

وقد اختلف العلماء في الفرق بين الاضمار والحذف وقد وقنع استعمال كل منهما معاقبا للآخر عند كثير من النحاة القدماء بحيث يبدو للناظر أن لهما دلالة واحدة فسيبويه هو رأس من يستعمل المصطلحين بمعنى واحد ولا توجد عنده تفرقة دقيقة في استعمالها باستثناء اضمار الفاعل الذى لا يسمى حذفاً وسيبويه يتكلم في مواضع كثيرة عن الحذف في الاسماء والافعال

(١) الخضرى ج ١ ص ٥٦

(٢) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٤ نقلا عن ابن الحاجب في أماليه .

وعن الاضمار فى الافعال بحيث يتبين من استعماله تفرقة بينهما . (١)

وقد ذكر سيبويه فى بداية كتابه وقوع الحذف فى اللغة سواء كان متصلاً بالصيغ أو بالتركيب وبين كيفية الاستدلال على المحذوف وهو ما يعرف بالاصلية والفرعية فقال فى بيان أن الحذف يعرض فى الكلام فيجيء على غير ما ينبغى أن يكون عليه قياسه

أعلم أنهم ربما يحذفون ويعوضون ويستغنون بالشئ عن الشئ الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً فما حذف وأصله فى الكلام غير ذلك نحولم يك ولا أدر وأشباه ذلك . (٢)

وفرق ابن القيم رحمه الله بين الاضمار والحذف : بأن الاضمار هو الاخفاء ، والحذف هو القطع من الشئ وأن الشئ المضمحل ينطق به ثم حذف ولكنه مضمحل فى الإرادة ، والمحذوف قد نطق به ولفظ ثم حذف تخفيفاً فلما كان قد لفظ به ثم قطع من اللفظ تخفيفاً عُبِّرَ عنه بالحذف . (٣)

وفى كشف مصطلحات الفنون : الفرق بين الحذف والاضمار أن المضمحل ماله أثر فى الكلام أى يظهر أثره فى معموله نحو قوله تعالى : (والقمر قد رنا منازل) (٤)

والمحذوف مالا أثر له أى لا يظهر أثره كقوله تعالى : (واسأل القرية التى كنا فيها) (٥)

وقيل الحذف ما ترك من اللفظ وهو غير مراد فى النية لاستقلال الكلام بدونه كقولك : أعطيت زيداً فتقتصر على المفعول الاول ويحذف المفعول الثانى والاضمار ما ترك من اللفظ وهو مراد بالنية والتقدير نحو قوله تعالى :

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٥٧ وما بعدها حيث بدى باب ما يضمن فيه الفصل

المستعمل اظهره فى غير الامر والنهى .

(٢) انظر الكتاب ج ١ ص ٢٤ - ٢٥

(٣) انظر بدائع الفوائد ج ١ ص ١٢٣

(٤) سورة يس آية ٣٩

(٥) سورة يوسف آية ٨٢

واسأل القرية أى اهلها لان سؤال القرية محال . (١)

وقد انتقد ابن مضاء القرطبي هذا الخلط فى استعمال المصطلحين بمعنى واحد غالباً ، والتفريق بين استعمالها فى أحيان قليلة فالنحاة يفرقون بين الاسم والحذف حين يقولون : ان الفاعل مضمّر ولا يمحذوف وذلك حينما أمكن تقديره بضمير مستتر فكأنهم يريدون بالمضمّر ما لا بد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه بيد أنهم لا يسيرون على هذه التفرقة بين المصطلحين بل يخلطون حين يقولون هذا ينتصب بفعل مضمّر لا يجوز اظهاره والفعل الذى بهذه الصفة لا بد منه ولا يتم الكلام الا به وهو الناصب فلا يوجد منصوب الا بناصب وان كانوا يعنون بالمضمّر الاسماء ويعنون بالمحذوف الافعال ولا يقع الحذف الا فى الافعال أو الجمل لا فى الاسماء فهم يقولون فى قولنا الذى ضربت زيداً ، ان المفعول محذوف تقديره ضربته ، فان فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراد بهما يظن أن المتكلم أراد به ويجوز ألا يريد به فهو فرق لكن اطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يتأتى موافقا لهذا الفرق . (٢)

وهكذا يبدو رد ابن مضاء على هذه التفرقة بأن تحديد الاسم هنا غير دقيق على القول بأن المضمّر ما لا بد منه والمحذوف ما قد يستغنى عنه إذ قد يطلق على الحذف وذلك أنهم يقولون : هذا انتصب بفعل مضمّر ولا يجوز اظهاره والفعل الذى بهذه الصفة لا يستغنى منه ولا يقيم الكلام الا به ، فايتهما إذن يطلق عليه اسم المضمّر ؟ أعلى الذى لا يجوز اظهاره أم على الذى لا بد منه ؟ فهذا التعريف إذن غير دقيق .

وان كانوا يعنون بالمضمّر الاسماء وبالمحذوف الافعال فقد رد هذا أيضا بأن هذه التفرقة غير ملتزمة فى المجال العلمى فهم يقولون فى قولنا (الذى ضربت زيداً) ان المفعول محذوف تقديره الذى ضربته والضمير اسم بلا شك .

(١) انظر كشاف مصطلحات الفنون ج ٤ ص ٨٨٤

(٢) انظر الرد على النحاة ص ٨٣ - ٨٤

وفى هامش كتاب الرد على النحاة : أن السهيلي فرق بين

المصطلحات الثلاث الحذف ، والاضمار ، والتقدير .

أما الحذف فخصه بما أمكن ذكره ثم حذف لغرض ما ويمثل له بالمفعول

العائد من الصلة نحو الذى رأيت ، والذى رأيت .

وأما المضمرف فهو مقصور على ما لم يلفظ به من الضمائر كالفاعل نحو

الذى قام وقد استمد الفرق من لفظ هذين المصطلحين ولذا قال :

والاضمار هو الاخفاء والحذف هو القطع من الشئ * وهذا فرق لم

ينبه عليه ابن مضاء .

وأما المقدرف فهو الذى يقتضيه بناء كالمصدر يقول : المصدر لا يضم

فيه الفاعل ولكنه يقدر على أن السهيلي والنحاة جميعا كانوا يتسامحون فى

استخدام هذه المصطلحات فيضعون بعضها موضع الآخر . (١)

وقال الزركشى فى البرهان : الحذف اسقاط جزء الكلام أو كله

لدليل وأما قول النحاة الحذف لغير دليل ويسمى اقتصارا فلا تحرير فيه لانه

لا حذف فيه بالكلية والفرق بينه وبين الاضمار أن شرط المضمربقاء أثرالمقدر

فى اللفظ نحو قوله تعالى : (انتهوا خيرا لكم) (٢) أى ائتوا أمرا خيرا

لكم وهذا لا يشترط فى الحذف ويدل على أنه لا بد فى الاضمار من ملاحظة

المقدر باب الاشتقاق فان الاضمار من أضمرت الشئ * اذا أخفيته والمضممر

الموضع قال الأحوص (٣)

ستبقى لها فى مضمرة القلب والحشا سريرة ود يوم تبلى السرائر

وأما الحذف فمن حذف الشئ * اذا قطعتة وهو يشعر بالطرح

بخلاف الاضمار ولهذا قالوا : أن المصدرية تنصب ظاهرة ومضمرة ورد

(١) انظر المرجع السابق نفس الصفحة ، ونتائج الفكر للسهيلسى

ص ١٦٥

(٢) آية ١٧١ من سورة النساء .

(٣) انظر الصحاح مادة ضمير .

ابن ميمون ^(١) قول بعض النحاة : أن الفاعل يحذف في باب المصدر وقال الصواب أن يقال : يضم ولا يحذف لانه عمدة في الكلام . ^(٢)

قال أبو البقاء الكفوي : الحذف اسقاط الشيء لفظا ومعنى والاضمار اسقاط الشيء لفظا لا معنى ؛ ^(٣)

وهذا التعريف غير دقيق لان من المحذوف ما لا ينوى معناه تسارة وينوى لفظه تارة أخرى ، وتارة لا ينوى لفظه ولا معناه كما هو ظاهر فسي حالات غير قبل وبعد ، وأي وحسب وأول .

والصحيح عندى أن الحذف أعم من الاضمار لان الاضمار الحذف مع بقاء الاثر ظاهرا أو مقدرا وهذا خاص بالعوامل ، ويشعر بوجود مقدر له والحذف يطلق على الحذف مع بقاء الاثر وعلى ما لا يبقى له أثر في اللفظ لان الحذف يطلق على اسقاط جزء الكلمة كحذف حروف العلة والحذف لا لتقاء الساكنين والحذف للوقف وللتخفيف وحذف همزة الوصل والتنوين والحركات وهو أنواعه كثيرة لا حصر لها كما يطلق على حذف الكلمة بتمامها .

وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر كما يعلم ذلك باستقراء كلام

النحاة .

موقف ابن مضاء من الحذف والتقدير

لا خلاف بين النحويين على اقرار الحذف من حيث المبدأ وعلى ضرورة تقديره للوصول الى المعنى أو لغير ذلك من مقتضيات الصيغ والتراكيب ولكنهم قد يختلفون في بعض المواضع أو في ذات المقدر المحذوف وفي المقدار المقدر كما يبدو في الفصل الثالث إن شاء الله .

(١) هو أبو المعالي عبد الملك عبد الله ابن يوسف الجويني الشافعي المعروف

بامام الحرمين توفي سنة ٤٧٨

(٢) البرهان للزركشي ج ٣ ص ١٠٢ - ١٠٣

(٣) كليات ج ٢ ص ٢٦

وقد أقر ابن مضاء الحذف فى اللغة ولكنه انتقد سلك النحاة فى تقدير المحذوفات وقسم المحذوفات الى ثلاثة أقسام، وقبل منها نوعا واحدا لان الكلام لا يتم إلا به، ولأن الحذف وقع لعلم المخاطب به، ولأن المحذوف لو أظهر لكان الكلام تاما فقال :

واعلم أن المحذوف على ثلاثة أقسام فى صناعتهم :

الاول : محذوف لا يتم الكلام الا به حذف لعلم المخاطب به كقولك

لمن رأيت يعطى الناس زيدا أى أعط زيدا فتحذفه وهو مراد وإن أظهر تم الكلام، والحذف أوجز وأبلغ ومنه قوله تعالى : (وقل للذين آمنوا ^{حريصين} اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا خيرا) (١) وقوله تعالى : (ناقة الله مسقىها) (٢) وقوله تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) (٣)

الثانى : محذوف لا حاجة بالقول اليه بل هو تام دونه وإن أظهر

كان عيًّا كقولك : أزيدا ضربته ؟ قالوا : إنه مفعول بفعل مضمرة تقديره أضربت زيدا ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضربت مسن الافعال المتعدية الى مفعول وقد تعدى الى الضمير ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدروا ظاهرا ، فلم يبق الا الاضمار وهذا بناء على أن كل منصوب لا بد له من ناصب وباليات شعري ما الذى يضمرونه فى قولهم أزيدا مررت بفلامه ؟ وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضم ، والقول تام مفهوم ولا يدعو الى هذا التكلف الا وضع : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب .

والثالث : مضمرا اذا أظهر تغيير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره

كقولنا : يا عبد الله وحكم سائر المناديات المضافة والتكرات / حكم عبد الله ^{المعروفة من المناديات} وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمرة تقديره ادع ، أو أنادى وهذا اذا أظهر تغيير المعنى وصار النداء خبرا وكذلك النصب بالسفاه والواو ينصبون هذه

(١) آية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) آية ١٣ من سورة الشمس .

(٣) آية ٢١٩ من سورة البقرة .

الافعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن ويقدر أن مع الفعل بالمصدر ،
ويصرفون الافعال الواقعة قبل هذه الحروف الى مصادرها ويمطفون المصادر
بهذه الحروف واذ فعلوا ذلك كله لم يردوا معنى اللفظ الاول . (١)

قد اعترف ابن مضاء بالقسم الاول الذى يكون المحذوف معلوما من
السياق أو المقام وهو الحذف الذى يعلمه المخاطب وسماه ايجازا واختصارا
وقال انه يوجد فى كلام الله كثيرا وان حذفه يحقق الايجاز والبلاغه بناء على
أن الكلام فى حاجة اليه وأنه لا يتم إلا به .

وأما القسمان الآخران فقد أنكرهما على النحاة وقال : هذه دعوى
لا دليل عليها الا تحكيم نظرية العامل لان الاول تام دونه وان ظهر كان
عبئا ، والاخير بغير الجملة ومعناها اذا ظهر فهو أيضا مرفوض فابن مضاء ينكر
وقوع الحذف حيث قدره النحاة تبعا لمقتضيات الاحكام النحوية الخاصة
بالتراكيب دون أن يكون المعنى فى حاجة الى تقديراتهم .

أقول وبالله التوفيق : الحذف ظاهرة لغوية اجتماعية تعارفوا عليها
وليس الحذف أمرا يجرى وراء الخيال والأوهام وانما له قواعد وأدلة ولا يحذف
شيء الا لدليل يقوم مقامه ويدل على أن شيئا ما فقد من هذا المكان كان
حق التركيب أن يكون عليه ، سواء كان الدليل عقليا أو لفظيا أو صوتيا أو اعرابيا
أو صناعيا كما سيأتى بيان ذلك إن شاء الله ، والحذف من سنن العرب
ويقول ابن جنى : العرب حذفت الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة
وليس شيء من ذلك الا عن دليل عليه والا لكان فيه ضرب عن تكليف علم الغيب
من معرفته (٢) ولا فرق بين ما أقره ابن مضاء من الحذف وبين ما أنكره فالكل
سواء فى الحذف لوجود قرينة تعيينه وتدل عليه .

(١) الرد على النحاة ص ٧١ - ٧٢

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٣٦٠

وأما قوله في القسم الثاني : (محذوف لا حاجة بالقول اليه وان
 ظهر كان عيا) أقول : ان النحاة قالوا : العامل محذوف وجوبا فلو
 أظهر كان ذلك مخالفة للقواعد النحوية واللغوية فلم يظهر في الدنيا الا
 لتعليم الناشئين فيقدرون لهذا الهدف مع أن الامر على خلاف ذلك وعللوا
 وجوب الحذف وعدم اظهاره بأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوض عنه ولا
 يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه . وقوله : (وهذه دعوى لا دليل
 عليها) لست أدرى ما الدليل الذي يريد ابن مضاء ، والقرائن التي تبين
 المراد والتي حذفوا المحذوفات انكالا عليها هي الأدلة القاطعة عند النحاة
 فستأتي أدلة الحذف عند النحاة من العقلية وغيرها وان كان يريد الدليل
 من الكتاب والسنة على اثبات القضية اللغوية فذلك مالا يقوله العاقل لان
 اللغة العربية أقدم من نزول القرآن والقرآن نزل بلغتها ومتعارف العرب .

وأما قوله : (وباليث شعري ما الذي يضمونه في قولهم : أزيذا
 مررت بفلامه) أقول : إن النحاة قرروا أن الفعل المحذوف وجوبا في باب
 الاشتغال يكون مشاركا للمذكور إما في لفظه ومعناه وإما في معناه فقط فمثال
 الاول محمدا أكرمته فالتقدير أكرمت محمدا أكرمته ومثال الثاني زيذا مررت
 بفلامه فالتقدير جاوزت زيذا مررت بفلامه وسيأتي إن شاء الله توضيح ذلك
 في مكانه من هذا الباب ولا تكلف في هذا كما يدعيه ابن مضاء علما بأن
 المسألة خلافية فقد قال الكسائي والفراء إن العامل في الاسم المشغول عنه
 هو الفعل الظاهر المؤخر وتقدم بيان شيء من ذلك في جواز التقديم .

وأما قوله : (في القسم الثالث فهو مضمرا اذا ظهر تغيرت الجملة
 ومثله بالمنادات حيث قدر الفعل أدعو أو أنادي ، وقال : وهذا إذا ظهر تغير
 المعنى وصار النداء خبرا) أقول : إن النحاة قالوا : إن المحذوف وجوبا
 لا يظهر الا في مجال التقديم فيصورنه لهدف التعليم فقط مع أنه أصل مرفوض
 وقالوا يجب حذف عامل المنادى لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب منابه

فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه هنا إذا كان حرف النداء ملفوظا
ولا يجوز أيضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالإخبار، فإن ذكر
الفعل يوهم الإخبار بناء على أصله ، والحرف نائب مناب أدعو الإنشائي لان
الجملة الندائية إنشائية قطعا، فالأولى تقدير دعوت أو ناديت لان الأغلب في
الافعال الماضية مجيئها بلفظ الإنشاء . (١)

وقال ابن عصفور في شرح الجمل في الرد على الفارسي في قوله: إن
أظهاره يغير المعنى : (فالجواب أن الافعال تنقسم الى قسمين : قسم
هو كناية عن معنى، مثل: قام زيد ، وقسم هو المعنى نفسه، نحو: أحلف بالله
لأفعلن كذا، ألا ترى أن أحلف هو القسم بعينه وكذلك المنادى يكون على التقدير
أنادى ويكون أنادى المراد به نفس النداء) (٢) علما بأن المسألة خلافية
لان بعض النحاة ذهب الى أن العامل في المنادى هو حرف النداء هذا .

وباب النداء باب معروف بالحذف والتغيير وذلك لكثرة استعماله
فحذفوا التنوين من المنادى، وحكموه وذلك كله للتخفيف وكذلك الفعل
المضارع المنصوب بعد الفاء، والواو فالنحاة قالوا: إن في الجملة تقديرين تقدير
اعراب وتقدير معنى لان الجملة الاولى سبكوها من غير سابق لا صلاح المعنى
ثم قال ابن مضاء : (وهذه المضمرات التي لا يجوز اظهارها، لا يخلو

من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل ، أو تكون
معدومة في نفس القائل كما أن الالفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ ،
حارجة كانت لا وجود لها في النفس ولا للالفاظ الدالة عليها وجود في القول فما
الذي ينصب إذن ؟ وما الذي يضر ؟ ونسبة العمل الى معدوم على الإطلاق
محال .

(١) انظر ملاجامى مع الهامش طبعة التركية ص ٩٩

(٢) شرح الجمل ج ٢ ص ٤٠٩

فإن قيل : إن معاني هذه الأفعال المحذوفة موجودة في نفس القائل : وإن الكلام بها يتم وانها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالالفاظ إلا أنها حذفت الالفاظ الدالة عليها إيجازا كما حذفت مما يجوز اظهاره إيجازا لزم أن يكون الكلام ناقصا وأن لا يتم إلا بها لانها جزء منه وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوه ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب لا بد له من ناصب لفظي . (١)

أقول : الحذف مفاده تأدية المقصود بلفظ أقل من المعنى وذلك بحذف ما لا يخل بالمعنى ولا ينقص من البلاغة ولو ظهر لنزل قدر الكلام من علو البلاغة وكان مبطلا لما يظهر على الكلام من الحسن، والمحذوف لا يحذف إلا بعد إقامة الدليل المرشد عليه فإن لم يكن هناك دلالة عليه فانه يكون لغوا من الحدث (٢) ولا يفيد شيئا فالمحذوف يفهم معناه من الكلام المنطوق به أو المكتوب من خلال تلك القرينة وكأن المعنى موجود في اللفظ وفي نفس القائل فالمحذوف لم يسقط من حساب المتكلم بل هو معنى له ولا يكون ضربا من التكهينات وستأتى أدلة الحذف ، ولم يكن الكلام ناقصا لان القرائن والأدلة على الحذف هي كالعوض عن المحذوف في تأدية المعنى المقصود فالمحذوف يؤدي معناه كما لو كان موجودا وذلك إذا دل المقام عليه وهذه القضية مقبولة في المعاني وفي النحو فلا غبار عليها وانكارها مكابرة صريحة .

وأما المحذوفات في القرآن فقد أقر ابن مضاه جانيا منها حيث قال : والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين كثيرة جدا كما قد أقر الحذف في باب الاغراء والتحذير وأنكر في باب النداء وقد تقدم نصه وما استدلل بشيه على ذلك ثم انه يحرم القسم الثاني والثالث من الاقسام الثلاثة السابقة ويقول: فالقول بذلك حرام .

(١) الرد على النحاة ص ٧٣

(٢) انظر الطراز ج ٢ ص ٩٢

ونقول له بما لدى أباح لك ما اعترفت به من المحذوفات في القرآن وغيره حيث أحللت لنفسك مع أن الكل سواء في علم المخاطبين وما الدليل على إباحة ذلك فالنحاة لم يقولوا بدون علم فالقرآن نزل بمتعارف الناس في لغتهم أعنى العرب . قال الخضرى :

(محذوفات القرآن كمتعلق البسطة لا يصح كونها قرآناً لأن ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها ، ولا معجزة كما هو شأن القرآن ، مع أن معناه يتوقف عليها ، فيلزم احتياجه إلى كلام البشر وهو نقص ، والجواب كما في الشهاب على البيضاوى : أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً للزومها في متعارف اللسان ، فمفهوم المعاني القرآنية المرادة له تعالى ، أما ألفاظها فليست قرآناً لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها : ما لا يتلفظ به أصلاً كالضمائر المستترة) . (١)

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ٥

الفصل الاول فى أسباب الحذف للعوامل وقوائده ،

وأغراضه وشروطه

أسباب الحذف للعوامل

إن اسباب الحذف كثيرة منها ما يلى :

السبب الاول : كثرة الاستعمال ، وتعليل الحذف بكثرة الاستعمال

كثيرة عند النحاة لأن اللفظ إذا كثر فى ألسنتهم واستعمالهم أثروا تحقيقه وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولكن يهمنى فى هذا الصدد تعليل حذف العوامل بكثرة الاستعمال .

وقد عللوا حذف الفعل فى باب التحذير والأغراء بكثرة استعمال

هذا الأسلوب فى كلامهم قال سيويه :

وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه فى الكلام فصار بدلا

من الفعل . (١)

ولكن الأصح فى تعليل حذف الفعل فى باب التحذير هو التنبيه

على أن الزمان يتقاصر عن الاتيان بالمحذوف وأن الاشتغال بذكره يقتضى الى تفويت المهم وهذه هى فائدة باب التحذير نحو إياك والشر والطريق الطريق الله الله وكلا التعليلين صحيح واضح والمثل لا تتزاحم . (٢)

ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالفوا فى تخفيفه

ولذا حذف فعل القسم نحو بالله لأقومن أى أحلف وربما حذفوا المقسم به

واكتفوا بدلالة الفعل عليه نحو أقسم لافعلن والمعنى أقسم بالله كما عللوا

حذف حرف القسم فى اسم من غير عوض ولا يجوز ذلك فى غيره ووجهه أن الشئ

إذا كثر كان حذفه كذا كره لان كثرته تجريه مجرى المذكور .

والعلة فى وجوب اضممار العامل فى المنادى لكثرة استعماله الزم

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٧٤

(٢) انظر البرهان فى علوم القرآن ج ٣ ص ١٠٣

حذفه طلباً للخفة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف وأقام مقامه حرف يد لعل عليه
في محله . (١)

والمصدر الذي يجب اضماره فعله انما وجب اضماره لكثرة الاستعمال
ومعنى كثرة الاستعمال : أنه تقرر في أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثرة
استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضاً عنها ، وما غير لكثرة
استعماله إنما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنه لا بد من استعماله فابتدءوا
بتغييره . (٢)

والامثال العربية معروفة بالايجاز الشديد لكثرة استعمالها وتداولها
بين المتكلمين ، والايجاز الشديد يكون في بعض الاحيان ناتجا عن حذف بعض
العناصر وبعض تراكيب الامثال يتحتم معه تقدير عنصر محذوف أو أكثر ففسي
كلامهم : راكب الناقة طليحان لا بد أن تقدير محذوفاً يتمثل في حرف عطف
ومعطوف لان / طليحان لا تصلح خبراً عن الراكب وحده لا انتفاً المطابقة
فالاصل راكب الناقة والناقة طليحان ثم حذف المعطوف ووا العطف اعتماداً
على سبق ذكر الكلمة لان الخبر يفهم نية هذا الاصل المقدّر .

ومن ذلك قول العرب : الجار قبل الدار ، والرفيق قبل الطريق
فلا بد هنا من تقدير فعل محذوف هو تخير أو ما في معناه . (٣)

وفي قولهم : فاها لفيك يريدون فم الداهية ولا بد لفهم المعنى من
تقدير محذوف هو جعل الله فم الداهية ملازماً لفيك قال أبو عبيدة معناه
جعل الله بفيك الارض كما يقال بفيك الحجر ومعناه الخيبة لك ومن ذلك قولهم
(حوضك فالارسال جاءت تعترك) (٤) المعنى احفظ حوضك فان الابل
تزدحم على الماء .

(١) انظر الاشباه والنظائر ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩

(٢) ، ، ، ج ١ ص ٢٧٠

(٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٣٢ - ٣٣ ومجمع الامثال للميداني

ج ١ ص ١٧٢

(٤) انظر مجمع الامثال ج ٢ ص ٧١

وكثرة الاستعمال ليس سببا قياسيا يطرد معه الحذف دائما وإنما هو سماعي أى موقوف على النقل عن العرب فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف ولكن كل ما وقع فيه الحذف على هذه الشاكلة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال وقد فسر سيبويه بكثرة الاستعمال أنواعا شتى من الحذف في الصيغ والتراكيب وقد تسبب بعض هذه التفسيرات الى الخليل . (١)

السبب الثاني : الاجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل والاحتراز عن العبث لظهوره بناء على الظاهر نحو الهلال والله أى هذا فحذف المبتدأ استيفا عنه بقرينة شهادة الحال إذ لو ذكره مع القرينة لكان عبثا من القول .

السبب الثالث : صيانة المحذوف عن ذكره تشريفا له نحو قوله تعالى : (قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما إن كنتم موقنين قال لمن حوله ألا تستمعون قال ربكم ورب آبائكم الاولين قال : إن رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون . قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون) . (٢)

فحذف المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب أى هو رب السموات ، والله ربكم ، والله رب المشرق والمغرب ، وذلك لان موسى استعظم حال فرعون واقدامه على السؤال تهيبا وتفخيما فاقتصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به ليعرفه أنه ليس كمثل شئ وهو سميع بصير فاضمر اسم الله تعظيما وتفخيما . (٣)

السبب الرابع : صيانة اللسان عنه تحقيرا له نحو (صم بكم عمى) (٤)
أى هم/المنافقون .

-
- (١) انظر الانصاف ج ٢ ص ٦٤٦ - ٦٤٧ وظاهرة الحذف ص ٤٣ والكتاب لسيبويه ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤
(٢) سورة الشعراء آيه ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨
(٣) البرهان ج ٣ ص ٢٠٣ والاتقان ج ٢ ص ٥٧
(٤) آيه ١٨ من سورة البقرة

السبب الخامس يكون الموصف المذكور لا يصلح إلا لفنحوقوله تعالى بعالم

الغيب والشهادة (١) وقوله تعالى : (فعال لما يريد)

السبب السادس : شهرته حتى يكون ذكره عدمه سواءً وهو نسوع

من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال ومنه قوله تعالى :

في قراءة حمزة : واتقوا الله الذي تسألون به والارحام (٢)

لان هذا المكان شهر بتكرير الجار ، فقامت الشهرة مقام الذكر (٣)

أغراض حذف العوامل وفوائده

والاغراض غير الاسباب السابقة ويراد بالاغراض الأهداف المقصودة من الناطقين عند ما يحذفون بعض العناصر ويراد بالاسباب العلل الظاهرة التي يقع الحذف عند وجودها مطلقاً أو بشروط خاصة أما الاغراض فالمقصود بها الأهداف البعيدة التي يقصد بها الناطق حين يجنح الى حذف بعض العناصر وهي العلل الخفية وبين الاغراض والاسباب صلة وثيقة باعتبار أن الكل علل ولكن بينهما فروق ملحوظة فمثلاً كثرة الاستعمال سبب للحذف ورغبة التخفيف غرض للحذف ، والتقاء الساكنين سبب للحذف وصعوبة النطق هو الغرض للحذف ، والوقوف على أغراض المتكلمين له صلة في تقدير المحذوف أو عدمه، ومن ثم فان له أثراً في الوقوف على المعنى (٤) فمثلاً قوله تعالى :

(واسأل القرية) تقديره واسأل أهل القرية وان هذا التقدير يدرك عن غرض المتكلم لا من ذات التركيب اللغوي بدليل أن هذه العبارة لا تحتل الحذف لو نطق بها رجل مر على قرية قد خربت وباد أهلها فاراد أن يخاطب غيره أو نفسه واعظاً ومذكراً سل القرية عن كذا ولذا قال عبد القاهر الجرجاني ومما يجب ضبطه أن الكلام اذا امتنع حمله على ظاهره حتى يدعوا الى تقدير محذوف

(١) آية ٤٦ من سورة الزمر .

(٢) آية ١ من سورة النساء .

(٣) الاتقان في علوم القرآن ج ٢ ص ٥٧

(٤) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٨٧

أو اسقاط مذكور كان على وجهين :

أحدهما : أن يكون امتناع تركه على ظاهره لا يرجع الى غرض المتكلم ومثل له بالآية السابقة آنفا (واسأل القرية) ألا ترى أنك لو رأيت : سل القرية في غير التنزيل لم تقطع بأن ههنا محذوفا ؟ لجواز أن يكون كلام رجل مربي قرية خربت وباد أهلها فاراد أن يقول لصاحبه واعظا ومذكرا أو لنفسه متعظلا ومعتبرا : سل القرية عن أهلها وقل لها ما صنعوا على حسد قولهم : سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، فلا حذف في العبارتين

وثانيهما : أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجعا الى الكلام لا الى غرض المتكلم وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأى الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى : (فصبر جميل) ، وقوله (متاع قليل) فلا بد من تقدير محذوف ولا سبيل أن يكون له معنى دونه سواء كان في التنزيل أو في غيره . (١)

والحذف في كلا الموضعين ناتج عن المعنى المفهوم من اللفظ وسياقه وهو زائد على عناصر اللفظ المذكور .

فيبدو هذا جليا في تقدير المفاعيل المحذوفة وهو ما يسمى بالحذف اقتصارا أو اختصارا وذلك أن غرض المتكلم إذا أراد الاختصار على معنى الفعل دون متعلقا به فلا مجال لتقديرها على أنها محذوفات ولو كان يريد معناها وحذفها اختصارا لوجود دليل عليه لصح تقديرها وهذه الأغراض يعنى بها البلاغيون أكثر من النحويين لأن النحاة أعرضوا عن ذكر بعضها واعتنوا من المحذوفات بما تقدم ذكره عن ابن هشام فابن هشام يربه ذكر بعض المحذوفات كأغراض الحذف الفاعل فضولا في فن النحو وتطفل على صناعة البيان والحق أنه لا فصل بين الدرس النحوي والدرس البلاغي فبينهما اتصال وثيق وقد نعت بعض الباحثين بالنحو العالي والبلاغة ما هي الا كشف لاسرار النحو كما قرر ذلك

فارس الميدان عبد القاهر في نظرية النظم هذا .

وأغراض الحذف كثيرة ويمكن أن تجتمع في مكان واحد عدة اغراض تتصل بالمعنى وتؤثر فيه وبعض هذه الاغراض يتصل باللفظ لملاحظة الصناعة اللفظية فيه في الشعر والنثر (١) وحصر هذه الاغراض والفوائد على سبيل الاجمال فيما يلي :

منها التفتيح والاعظام لما فيه من الابهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوفه الى ما هو المراد فيرجع قاصرا عن ادراكه فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور .

ومنها زيادة لذة لسبب استنباط الذهن للمحذوف وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الاستلذاذ به أشد وأحسن وأكثر .

ومنها التخفيف كما تقدم في أسباب الحذف في كثرة الاستعمال فالغرض من وراء ذلك التخفيف .

ومنها التشجيع على الكلام ومن ثم سماه ابن جني شجاعة العربية .
ومنها الاحتراز عن العبث في ذكره في بادىء الرأي لانه لا عبث في حقيقة الامر لما فيه من ذكر أحد ركني الاسناد مثاله قوله تعالى : (قل لو أنكم تملكون خزائن رحمة ربي) (٢) فحذف الفعل المسند الى ضمير المخاطبين وهو أنتم فأنتم اذن فاعل لفعل محذوف لان لو تدخل على الافعال وأصل الكلام لو تملكون تملكون حذف الفعل الاول اجتزازا من العبث في ذكره لوجود مفسره وهو يملكون = الثاني فانفصل الضمير الذي هو واو الجماعة وصار أنتم وبقي على فاعليته كما كان الحال وهو متصل . (٣)

(١) انظر الفوائد المشوقة الى علوم القرآن والبيان ص ٧١

(٢) آيه ١٠٠ من الاسراء .

(٣) انظر مختصر السعد مع شروح التلخيص ج ٢ ص ٩

ومنها العلم الواضح بالمحذوف كأن يقع العامل في جواب سؤال محقق أو مقدّر فالسؤال المحقق ما وجدت صورته في الكلام والمقدّر ما لم توجد له في الكلام صورة .

فالأول كقوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) (١) فحذف الفعل لوقوعه في جواب السؤال المذكور والتقدير خلقهن الله .

والثاني قوله تعالى : (يسبح له بالفرد والاصال رجال) (٢)

فعامل رجال محذوف لوقوعه في جواب سؤال مقدّر وكأنه قيل من يسبحه ؟ فاجاب: رجال الله يسبحه رجال . (٣) *عَنْ فَرَادَةَ بْنِ عَاصِمٍ رَسِيحٍ بِالْبَيْتِ الْمَجْهُولِ* وما حذف المبتدأ فيه لكونه معلوما : عالم الغيب والشهادة تريد (الله) سبحانه وتعالى فتحذف لفظ الجلالة لكونه معلوما إن أن عالم الغيب والشهادة وصف خاص به تعالى .

ومنها ضيق المقام يسبب التوجع من ألم أو يسبب المحافظة على الوزن كقول الشاعر : (٤)

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزْنٌ طَوِيلٌ / لَمْ يَقُلْ

أنا عليل لضيق صدره من الاطالة بسبب ما يعانيه من تبايرج الهوى ولواعج الشوق . (٥)

وهذه هي أهم الأغراض في حذف العوامل وهناك أغراض كثيرة نذكرها البلاغيون في باب حذف المسند والمسند اليه ولا داعي الى تناول جميعها لأنها مشروحة هنالك .

(١) آيه ٦١ عنكبوت

(٢) آيه ٣٦ - ٣٧ من سورة النور .

(٣) المرجع السابق ص ١٣ - ١٤

(٤) البيت قائله مجهول . انظر الدسوقي على التلخيص ج ١ ص ٢٧٩ من شروح التلخيص .

(٥) انظر الايضاح ص ٣١ - ٣٢

شروط الحذف

قد تقدم أن الحذف لا يصح بدون دليل على المحذوف والى ذلك شروط الحذف :

الشرط الاول : وجود الدليل على المحذوف وهذا الشرط من أهم الشروط لانه اذا لم يكن فى اللفظ دلالة على المحذوف فلا سبيل الى معرفته فيكون اللفظ مخلا بالفهم وقد نه ابن جنى الى أهمية هذا الشرط حيث قال :

وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شئ من ذلك الا عن دليل عليه والا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته . (١)

وقد يسأل سائل فيقول قد قسم النحاة الحذف الى حذف اقتصار وحذف اختصار ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ويريد بالاقتصار الحذف لغير دليل، فقد أثبتوا حذفاً لا لدليل .

فالجواب أن هذا مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه والحق أنه لا حذف بل صار الفعل قاصراً وانما يسمونه حذفاً باعتباراً بالفعل قبل جعله قاصراً نحو كلوا واشربوا . (٢)

ودليل الحذف ينقسم الى قسمين غير صناعي ، وصناعي ، وغير الصناعي ينقسم الى مقالي أو لفظي، وحالي، أو مقامي .

فالمقالي يسمى قرينة مقالية أو لفظية وهى أن يكون فى سياق الكلام سابقاً ولاحقاً ما يدل على العنصر المحذوف ومنه قوله تعالى : (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) . (٣)

ومثله قولك : غداً، جواباً لمن يسأل متى السفر بحذف المبتدأ أى السفر غداً ومنه قولك فى جواب من قال : من أنضرب (زيداً) . (٤)

(١) الخصائص ج ٢ ص ٣٦

(٢) عروس الافراح لابن السبكي ج ٣ ص ٢٠٣

(٣) آيه ٣٠ من سورة النحل .

(٤) انظر المفنى ج ٢ ص ١٥٦ مع حاشية الامير .

ومن الدليل اللفظي الدليل الاعرابي بأن يدل الاعراب الظاهر
وحده على بعض العناصر المحذوفة بالإضافة الى سياق المقام أو المقال فإذا
ورد اللفظ منصوبا ومفيدا دون ذكر ناصب اعتمادا على قرينة لفظية أو حالية
قد ر النحاة له ناصبا كما في قولنا : أهلا وسهلا ومرحبا تقديره وجدت أهلا
وسلكت سهلا وصافت رحبا . (١)

قال سيبويه قد حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولدلالة القرينة
الحالية عليه (٢) وقد ر المحذوف فعلا لمجيء هذه الاسماء منصوبة وكذلك
في قولهم لمن قدم من سفر خبر مقدم ولمن يحكى رؤيا رآها خيرا وما سرك يجوز
أن يقال في خير بالرفع أو بالنصب فيقد ر المحذوف حالة النصب فعلا أى قدمت
خير مقدم ورأيت خيرا وفي حالة الرفع يقد ر المحذوف مبتدأ والمذكور خبرا له
أى هذا خير، وكذلك قولهم للحاج: مهرورا مأجورا بالنصب أو بالرفع على تقدير
فعل محذوف أو مبتدأ محذوف . (٣)

وفي أساليب النداء، والاختصاص، والاعتراف، والتحذير والمدح والذم
كانت الدلالة الاعرابية متشعبة في مجيء الاسم منصوبا دون ناصب ظاهر .

ومن ذلك قول العرب اللهم ضيعا وذئبا أى اجعل فيها ضيعا
وذئبا أو أجمع وذلك في الدعاء على غنم رجل فالناصب للاسم فعل محذوف
وروى سيبويه عن أبي الخطاب الا خفش أنه سمع بعض العرب وقد قيل له :
لم أفسدت مكانكم ؟ فقال الصبيان بأبي ، بنصب الصبيان وكأنه حذر أن
يلام فقال لم الصبيان . (٤)

(١) الفوائد المشوقة الى علوم القرآن ص ٧١

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢٩٥

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٧٠ - ٢٧١ وظاهرة الحذف ص ١٠٧ - ١٠٨

(٤) الفوائد المشوقة الى علوم القرآن ص ٧٢ والكتاب ج ١ ص ٢٥٥ ،
وظاهرة الحذف ص ١٠٣

وفى مجىء بعض المجرورات سماعاً دون ذكر الجار يقدر النحاة
جاراً محذوفاً كقول رؤية (خير والحمد لله) بجر خير جواباً لمن قال له كيف
أصبحت . والتقدير على خير أو بخير والدال على ذلك هو الاعراب كما سيأتى
بيان ذلك فى حذف العوامل إن شاء الله تعالى .

والدليل الاعرابى جزء من الدليل اللفظى أو هو عنصر من عناصر
القرائن اللفظية والغالب أن يكون صاحباً لقرائن لفظية أخرى أو قرائن حالية
تعين على فهم المعنى المراد وتقدير المحذوف . (١)

وشرط الدليل اللفظى أى المقالى أن يكون مطابقاً للمحذوف لفظاً
ومعنى كما فى زيداً ضربت أو معنى فقط نحو زيداً مررت به وبعضهم لا يشترط
التطابق المعنوى بل يكفى عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وإن اختلف
المعنيان ، ولا يجوز زيداً ضرب وعمرى أى ضارب وتريد بضارب المحذوف معنى
يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر كقوله تعالى : (وإذا ضربتم
فى الأرض) (٢) ولاخر بمعنى الأيلام المعروف ومن ثم أجمعوا على جواز

زيد قائم وعمرى ، وإن زيداً قائم وعمرى أى قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف
الواقع خبراً عن (عمرو وإن) ومطابق له فى اللفظ والمعنى والواو فى المثالين
عاطفة لجملة على جملة ، وأجمعوا على منع ليت زيداً قائم وعمرى وكذلك فسئ
لعل وكأن لأن الخير المذكور مثنى أو مترجى أو مشبه به هذا ما صرح به
ابن هشام فى المصنفى . (٣)

ولكن ليس كما ادعى ابن هشام الإجماع والخلاف موجود والمخالف
هو الفراء (٤) وأما قوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبى) (٥)

(١) ظاهرة الحذف ص ١٠٨ - ١٠٩

(٢) آيه ١٠١ من سورة النساء .

(٣) انظر المصنفى مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٣٩

(٤) التسهيل ص ٦٦ والاشمونى ٢٨٧/١

(٥) آيه ٥٦ من سورة الاحزاب .

فمحمول على الحذف من الاول لدلالة الثانى عليه أى الله يصلى وملائكته يصلون وليس عطفًا على الموضع ويصلون خبر عنهما لئلا يتوارد عاملان على محمول واحد والعاملان ان والمبتدأ والمحمول الخبر .

ورد قول الفراء فى قوله تعالى : أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بلى قادرين ^(١) ان التقدير : بلى ليحسبنا قادرين لان الحسبان المذكور بمعنى الظن والمقدر بمعنى العلم وليست المحذوفة بمعنى الظن لان التردد فى الاعادة كغير فلا يكون مأمورا به وبذلك يتبين عدم تطابق الدليل والمدلول فى المعنى والصواب فيه قول سيبويه ان قادرين حال أى بلى نجمعها قادرين ان فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولان بلى لا يجاب المنفى وهو فيها فعل الجمع ^(٢)

والدليل الحالى أو القرائن الحالية فى أهمية كبيرة فى تجديد النص اللغوى كقولك لعن رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قوله تعالى : (قالوا سلاما) أى سلمنا سلاما والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيئهم ودخولهم عليه والمبتدأ قد يحذف ويبقى الخبر اعتمادا على القرينة المرتبطة بحاسة من الحواس الخمس قال سيبويه : وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت عبد الله وربى ، كأنك قلت ذلك عبد الله أو هذا عبد الله أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت زيدا وربى أو مسست جسدا أو شممت ريحا فقلت : زيد أو المسك أو ذقت طعاما فقلت المسك . ^(٣)

ويحذف الفعل أيضا اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبة للكلام وذلك : قولك : إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا فى هيئته الحاج فقلت مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة والله . .

(١) آية ٣ - ٤ من سورة القيامة .

(٢) انظر المفنى ج ٢ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ مع حاشية الدسوقي .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٣٠

أو رأيت رجلا يسد مسهما قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله أى يصيب القرطاس ، وإذا سمعت وقع المهم فوق القرطاس فقلت : القرطاس والله أى أصاب القرطاس ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت : الهلال ورب الكعبة أى أبصروا الهلال ، ، ومثل ذلك أن ترى رجلا يريد أن يوقع فعلا أو رأيته فى حال رجل قد أوقع فعلا ، أو أخبرت عنه فتقول : زيد ، تريد اضرب زيدا أو أتضرب زيدا ، ومنه أن ترى الرجل أو تخبر عنه أنه أتى أمرا قد فعله فتقول كل هذا بخلا أى أتفعل كل هذا بخلا . (١)

والمحذوف إذا دلت عليه القرينة كان فى حكم الملفوظ لان الدلالة نابت مناب اللفظ ، ومن القرائن الحالية الدالة على أصل الحذف العادة بأن يكون العقل غير مانع من اجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف كقوله تعالى : (لو نعلم قتالا لاتبعناكم) أى مكان قتال والمراد مكانا صالحا للقتال وانما كان كذلك لانهم كانوا أخبر الناس بالحرب والعادة تمنع أن يريد لو نعلم حقيقة القتال فلا بد من حذف ولذا قدره مجاهد مكان قتال ويدل على ذلك أنهم أشاروا على النبى صلى الله عليه وسلم أن لا يخرج من المدينة قاله ابن السبكي وتمقبه بنقد . (٢)

ومن القرائن الحالية أو من الأدلة المعنوية على أصل الحذف العقل حيث يستحيل صحة الكلام عقلا الا بتقدير محذوف ثم إن العقل تارة يدل على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه بل يستفاد التعيين من دليل آخر نحو قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة) ، فالعقل يدل على أنها ليست المحرمة لان التحريم لا يضاف الى الاجرام وانما هو والحل يضافان الى الافعال فعلم بالعقل حذف شىء ، وأما تعيينه وهو تناول فستفاد من الشرع وهو قوله صلى الله عليه وسلم : إنما حرم أكلها لان العقل لا يدرك محل الحل ولا الحرمة والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة فى الآية تناولها

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨

(٢) عروس الافراح ج ٣ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ من شرح التلخيص .

الشامل للاكل والشرب لا لبانها نظرا للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام لان المفهوم عرفا من قول القائل حرمت عليكم كذا هو تحريم تناوله ^(١) فالمعقل دل على الحذف والعرف الشرعي دل على خصوص المحذوف .

وتارة يدل المعقل على الحذف وتدل المادة على تعيين المحذوف نحو قوله تعالى : (فذلكم الذي لم تثنى فيه) ^(٢) دل المعقل على الحذف لان يوسف لا يصح ظرفا للوم ان لا معنى للوم على ذات الشخص وانما يسلام الانسان على فعل من أفعاله ، والعادة دلت على تعيين المحذوف ، ويحتمل أن يقدر لم تثنى في حبه لقوله تعالى : (قد شغفها حبا) ويحتمل أن يقدر في مرادته لقوله تعالى : (تراود فتاها عن نفسه) ، ويحتمل أن يقدر في شأنه حتى يشمل الحب والمرادة والعادة دلت على مرادته ، لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة ، لانه ليس اختياريا بل الحب المفرط قهره والامر المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الانسان وانما يلام على ما دخل تحت كسبه . ^(٣)

والمراد بالعادة هنا العادة المقررة لا العادة في استعمال الكلام فالأولى تقرير أمر لاخر في نفسه من غير نظر لدلالة الكلام عليه كتقرير كون الحب الغالب لا يلام عليه . والثانية كون الشيء يفهم من الاستعمال ويقصد لخصوصية فيه . ^(٤)

ومن القرائن الحالية ، الفعل والشروع في الفعل ، فالفعل يدل على الحذف والشروع في الفعل يدل على خصوص المحذوف كقول القاري* بسم الله الرحمن الرحيم أي بسم الله أقرأ فالفعل دل على أن فيه حذف فلا دراكه أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشيء ، والشروع في الفعل وهو القراءة

(١) مختصر السعد مع شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٥ والاتقان

(٢) آية ٣٢ / ٥٨ من سورة يوسف

(٣) انظر شروح التلخيص ج ٣ ص ٢٠٦ - ٢٠٧

(٤) حاشية الدسوقي على التلخيص ج ٣ ص ٢٠٦

دل على خصوص المحذوف وهو أقرأ وحينئذ يقدر ما جعلت البسمة مبدأ له
ففي القراءة مثلاً يقال بسم الله أقرأ وفي الكتابة أكتب ، وفي الأكل أكل وهكذا
ومنه قولهم للعرس وهو المتخذ عرساً بالرقاء والبنين ^(١) أي أعزست بالرفاء
والبنين . فالمقل دل على الحذف لضرورة تعلق الجار والمجرور بشيء
والشروع في الفعل دل على خصوص المحذوف وهو أعزست . ^(٢)

قال السعد في المختصر من أدلة تعيين المحذوف الشروع فسمى
الفعل لا من أدلة الحذف لأن دليل الحذف هنا هو الجار والمجرور ^(٣)

والحق أن دليل الحذف هو العقل بسبب أدراكه أن الجار والمجرور لا بد أن
يتعلق بشيء فإذا لم يكن ذلك المتعلق موجوداً حكم بتقديره وتقدير ما جعلت
البسمة مبدأ له ففي القراءة قرأت ، وفي الأكل أكلت وقد خالف النحاة
هذا فقد روي في البسمة ابتدأت وابتدأتني كائن بسم الله ويبدل على صحة
التقدير الأول التصريح به في قوله تعالى : وقال اركبوا فيها بسم الله
مجرها ومرساها) وفي الحديث باسمك ربي وضعت جنبي .

وفي المغنى لابن هشام : إنما يشترط الدليل حالياً كان أو مقالياً
فيما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها أو أحد ركنيها نحو سلام قوم منكرون
أي سلام عليكم وأنتم قوم منكرون فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية . أو كان
المحذوف لفظاً يفيد معنى تتوقف عليه الجملة نحو تالله تفتوه تذكر يوسف أي
لا تفتوه ، وأما إذا كان المحذوف فضلاً فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل
ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك ما ضربت إلا زيداً
ولو حذفته هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلاً مع أن القصد نفى
الضرب عن غير زيد ، أو ضرر صناعي ^{دليل} كما في قولك زيد ضربته فلو حذف الضمير

(١) الرفاء والالتئام أي أعزست ملتبساً بالالتئام والوثام مع زوجك وبانجساب
البنين والجملة دعائية .

(٢) المنهاج الواضح في البلاغة ج ٢ ص ١٣٧

(٣) انظر مختصر السعد مع حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٠٨ والاتقان ج ٢ ص

وأبقيت زيدا مرفوعا لكان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل وأيضا
كان فيه اعمال العامل الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع . (١)

وكلام ابن جنى السابق يرد على ابن هشام وهو قوله : (قد
حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف ، والحركة وليس شيء من ذلك الا عن
دليل عليه والا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته) .

ولعل ابن هشام لم يصادفه الصواب في عدم اشتراط الدليل في
المحذوف الفضلة ، ذلك أنه ما لم يوجد دليل فلا سبيل لتقدير محذوف البتة
سواء كان المحذوف جملة أو مفردا أو حرفا أو حركة وسواء كان عمدة أو فضلة
وقد قرر ابن هشام في نفس الموضع أنه يجوز حذف رجلا من قولنا : رأيت
رجلا كاتباً وهو موصوف وقع مفعولا به أى فضلة وذلك لوجود دليل عقلى وذلك
عدم اللبس في كون الكاتب رجلا أو امرأة لان وصف المرأة بالتاء وقد قرر أيضا
عدم جواز حذف رجلا من قولك رأيت رجلا أبيض لعدم وجود الدليل على
المحذوف لان الأبيض لم يعلم من أي نوع هو من الحيوان أو الجماد أو النبات
فلو كان اشتراط الدليل خاصا بالعمد دون الفضلات لما امتنع الحذف في
المثال الأخير الذى ذكر بنفسه . (٢)

الشرط الثانى : أن لا يكون المحذوف كالجزء فلا يحذف الفاعل
ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها لان هذه الاسماء كالجزء بالنسبة لفعالها
فلا حذف فيها الا مع الافعال أما حذفها مع الافعال فلا خلاف فيه بين
النحويين ، وانما الخلاف في حذف الاسم وحده فقد ذهب الكسائى الى
جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهيلي وابن مضاء فقالوا
في ضربى وضربت زيدا أن الفاعل محذوف لا مضمرة قال ابن هشام : وأما

(١) المغنى مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٣٦

(٢) انظر المغنى مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٣٦ وظاهرة الحذف

قول ابن عطية في قوله تعالى : (يئس مثل القوم الذين كذبوا) ^(١) ان
التقدير : يئس المثل مثل القوم فان أراد تفسير الاعراب وأن الفاعل لفظ
المثل محذوفاً فمردود لان الفاعل لا يحذف وان أراد تفسير المعنى وأن في
يئس ضمير المثل مستتر فليس هذا تفسير للضمير ، والصواب أن مثل القوم
فاعل وحذف المخصوص أي مثل هؤلاء * وهم اليهود ومثل الذين كذبوا . ^(٢)

والصحيح أن هذا الشرط غير دقيق بالنسبة للفاعل لان هناك مواضع قياسية
ورد فيها الحذف واليك تلك المواضع فيما يلي :

١. — في الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وما بعد الا ليس فاعلاً فسى
الحقيقة وانما هو يدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو —
المستثنى منه وهو ما قام أحد الا هند .
٢. — فاعل المصدر نحو قوله تعالى : (أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً
ذا مقربة) ^(٣) تقديره أو اطعمه يتيماً .
٣. — عند اسناد الفعل الى نائب الفاعل وحذف الفاعل فيه مشهور .
٤. — فاعل أفعل في التمجيد إذ ادل عليه مقدم مثله نحو قوله تعالى :
(أسمع بهم وأبصر) ^(٤) أي أبصروهم فحذف بهم من الثاني لدلالة
الاول عليه . ^(٥)
٥. — اذا أسند الفعل الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة عند التأكيد بالنون
لالتقاء الساكنين في غير نحو لتبلون ، ونحو اما ترين بيد أن اللفظ
عند حذف الضمير قد بقي فيه ما يدل على الفاعل المحذوف وهو الضمة
في حالة واو الجماعة والكسرة في حالة ياء المخاطبة وفي الحركتين دلالة

(١) آية ٥ من سورة الجمعة .

(٢) انظر المفنى مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤٠ وهمع الهوامع ج ١ ص

١٦٠ والبحر المحيط ٢٦٧/٨

(٣) آية ١٤ — ١٥ من سورة البلد .

(٤) آية ٣٨ من سورة التحريم .

(٥) شرح القطر لابن هشام ص ١٨٤

على أن الفعل مسند لضمير الجمع أو المخاطبة المفردة . (١)

الشرط الثالث : أن لا يكون مؤكداً لان الحذف مناف للتأكيد ان الحذف مبنى على الاختصار والتأكيد مبنى على الطول ولذا منع الاخفش أن يقال : الذى رأيت نفسه زيد بحذف العائد وتوكيده ذلك المحذوف ~~بـ~~ يقال الذى رأيت نفسه زيد وتبع الاخفش أبو على الفارسي حيث رد قول الزجاج فى اعراب (ان هذان لساحران) ان هذان لهما ساحران والحذف والتوكيد متنافيان (٢) وتبع ابن جنى أبا على فقرر عدم جواز توكيد المحذوف وأخذ ابن مالك مذهبهم فمنع حذف عامل المصدر المؤكد نحو ضربت ضرباً لان المقصود به تقويه عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وتبعه بعض النحاة على منع حذف عامل المصدر المؤكد كضرب ضرباً ، لكن المسألة ليست محل اتفاق فقد ذهب بعض النحويين الى جواز حذف عامل المصدر المؤكد لفعله جواز نحو أنت سيرا ووجوباً نحو سقيا ورعياً وأنت سيرا سيرا . (٣)

وقد ذهب الخليل وسيبويه الى جواز حذف المؤكد فقد صرحا
اجازة الجمع بين الحذف والتوكيد . (٤)

ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول الاعشى :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِنْ مَضَوْا مَهَلًّا

فحذف الخبر مع أنه مؤكد بأن أى إِنْ لَنَا حُلُولًا فِي الدُّنْيَا وَإِنْ لَنَا ارْتِحَالًا عَنْهَا إِلَى الْآخِرَةِ وَإِنْ فِي الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ مَاتُوا قَبْلَنَا امْهَالًا لَنَا لَانْهَم مَضَوْا قَبْلَنَا وَبَقِينَا بَعْضُهُمْ وَيَقُولُ الْعَرَبُ : وَإِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا فَحَذَفُوا الْخَبَرَ مع أنه مؤكد قال ابن هشام وفيه نظر لان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لان نفس الخبر لان .

(١) انظر عدة السالك ج ١ ص ٨٨

(٢) مغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٧٣

(٣) انظر الصبان ج ٢ ص ١١٥ وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٧

(٤) انظر الكتاب ج ٢ ص ٦٠ والمغنى ج ٢ ص ٦٧٤

والبيت فى الديوان ١٧٠ وفى الخزانة ج ٤ ص ٣٨٠ وفى المغنى ص

٨٧ ج ١ وقد تكرر فيه مرات

والظاهر أن منع حذف المؤكد عند عدم الدليل على ذلك المحذوف
وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لأن المحذوف لدليل
كالثابت في الحكم ولهدر الدين ابن مالك مع والده بحث أجاد فيه فقد
ذهب إلى أن حذف المؤكد جائز نقلا حيث قالوا أنت سيرا أى تسير سيرا وعقلا
لأن المحذوف أحوج للتأكيد، ومنع ابن عقيل أن المحذوف مؤكد بالفتح كاد أن
يكون مكابرة^(١) وسيأتى الكلام على هذه المسألة في الحذف وجوبا .

الشرط الرابع : أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر فـ
يحذف اسم الفعل لأنه اختصار للفعل ولا يجوز عندهم في تقدير المحذوفات
أن يقدر باسم الفعل وإنما يقدر الفعل ، وأما قول سيويه في زيدا فاقتله
وفي شأنك والحج، وفي نحو أيها المائح دلوى ^{في} ونكاح البيت السابق في اسم
الفعل، إن التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوى، فقالوا: إنما أراد تفسير
المعنى لا الأعراب وإنما التقدير خذ دلوى والزم زيدا أو الزم الحج فهذا
كلها مفعولات لفعل محذوف . (٢)

وقد أكد ابن جنى هذا الشرط بما نقله عن أبي على الفارسي :
(إن حذف الحروف ليس بالقياس وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب
من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكانت مختصرا لها هي أيضا واختصار
المختصر اجحاف به) . (٣)

ثم قال ولما كانت الحروف نواب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها
لم يجز من بقدر ذلك أن تخرق عليها فتنهكها وتجحف بها، يعنى لا يجوز أن
تحذفها .

الشرط الخامس : أن لا يكون المحذوف عاملا ضعيفا فلا يحذف
الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها

(١) انظر المغنى مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ و ٢٤٢

(٢) المغنى ج ٢ ص ٦٧٤

(٣) الخصائص ج ٢ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ وظاهرة الحذف ص ١٣٢ - ١٣٣

استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها . (١)

الشرط السادس : أن لا يكون المحذوف عوض عن شيء ، والا حذف
العوض والمعوض عنه ولما كان المعوض به لا يجوز حذفه نيه ابن مالك الى أن
أحرف النداء ليست عوضاً عن فعل محذوف تقديره أدعو أنادى لجواز حذف
هذه الأحرار ومع تقريره أن المنادى منصوب بأنادى لازم الأضمار استغناءً
بظهور معناه مع قصد الانشاء وكثرة الاستعمال قرر أيضاً بأن هذه الأحرار
كالمعوض ولا تسمى عوضاً (٢) لأن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً عن
أدعو أو أنادى بل هي أصلية .

الشرط السابع : أن لا يؤدى حذفه الى تهئية العامل للعمل
وقطعه عنه ، ولهذا منع البصريون حذف مفعول العامل الثانى من نحو ضربنى
وضربته زيد فلا يجوز ضربنى وضربت زيد لان الحذف يؤدى الى تهئية العامل
الثانى (ضربت) للعمل فى زيد على أنه مفعول به لان حق الفاعل أن
يتسلط عليه فينصبه مفعولاً به ثم قطعه عنه لبقاء رفع زيد على الفاعلية بالفعل
الاول (ضربنى) وأما قول الشاعر : (٣)

يُعْكَازُ يَعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شِعَاعَهُ

فضرورة ، وهنا فعلان (يعشى ولمحوا) فكلاهما تنازعا فاعلا
واحداً وهو شعاعه فالاول يطلبه فاعلا والثانى يطلبه مفعولاً له وأعمل فيه
الاول ، وأعمل الثانى فى ضميره ثم حذف ذلك الضمير للضرورة والتقدير قبل
الحذف يعشى الناظرين اذا لمحوه شعاعه ونتيجة لهذا الحذف تهية الفعل
(لمحوا) للعمل فى شعاعه على أنه مفعول به مع قطعه عن ذلك العمل بأعمال
يعشى فيه على أنه فاعل له . (٤)

(١) انظر المغنى ج ٢ ص ٢٧٤

(٢) انظر التسهيل ص ١٧٩ والمغنى ج ٢ ص ٦٧٤

(٣) البيت لماتكة بنت عبد المطلب تصف بريق السلاح فى سوق عكاظ .

(٤) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى ص ١٣٤

الشرط الثامن : أن لا يؤدي الى اعمال العامل الضعيف مع امكان
اعمال العامل القوى ولهذا الشرط منع البصريون فى نحو زيد ضربته أن يحذف
المفعول به فيقال : ضرب زيد ضربته على اعتبار أن زيد مبتدأ وذلك لان فيه
اعمالا للابتداء مع امكان اعمال الفعل والفعل أقوى هذا بالاضافة الى أن فى
هذا الحذف مخالفة للشرط السابق حيث يترتب عليه تهيئة الفعل (ضرب)
للعمل فى زيد على أنه مفعول به مع قطعه عنه برفعه على الابتداء (١) .

وفى قراءة ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى) (٢) برفع كل
مخالفة لمقتضى الشرطين السابقين آنفا لان لفظ كل عمل فيه الا مبتدأ وهو
عامل ضعيف مع وجود الفعل وامكان اعماله وأيضا فان فى حذف المفعول من
فعل وعد اى وعده الله تهيئة العامل للعمل فى المفعول المقدم مع قطعه عن
ذلك العمل المهيء له واعمال الابتداء على حد قول الشاعر : (٣)

قَدْ أَصْبَحْتُ أَمْ الْخِيَارُ تَدْعِي عَلِيٌّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْعِ

فالاصل لم أضعه فحذف هذا الضمير يؤدي الى تهيئة أضع للعمل
فى كل وقد قطع عن ذلك برفعهما .

والكسائى يجيز هذا الحذف قياسا اذا كان الضمير مفعولا به
والفراء وابن مالك يجيزانه اذا كان المبتدأ لفظ كل أو لفظا يشبهه فى
العموم والافتقار وقد روى البيت السابق بالنصب .

(١) المغنى ج ٢ ص ٦٧٥ وظاهرة الحذف ص ١٣٤

(٢) آية ١٠ من سورة الحديد .

(٣) البيت لابی النجم فضل بن قدامة وأم الخيار زوجته والبيت فى الخزنة

انظر ج ١ ص ١٧٣ و ٤٥٤ و ٣٥٩ - ٣٦٠

الفصل الثانى : فيما يجب حذفه من العوامل ، وفيما لا يجوز

حذفه ، وفيما يجوز فيه الوجهان

* العوامل التى يجب حذفها

والمراد بوجوب الحذف للعوامل : أن ذكر المحذوف يخل بالتعبارة ويكون التعبير غير نحوى ، فمن ثم قالوا لا بد من حذف اجبارى فالوجوب وجوب صناعى لا شرمى ويعد من العوامل التى يجب حذفها ما يلى :

العامل الأول : المبتدأ وهو عامل الخبر ويجب حذفه فى الأماكن الآتية :

١- اذا أخبر عنه بنعت مقطوع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم ، أى المبتدأ الذى خبره فى الأصل نعت ثم ترك أصله وصار خبرا ومثال المدح الحميد أهل المدح ومثال الذم مررت بزيد الفاسق ومثال الترحم مررت ببكر المسكين والعلة فى وجوب حذف المبتدأ أنهم أرادوا أن يستصحبوا لهم الحالة التى كان عليها قبل جملة خبرا وهو ايلأؤه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدأ فالحذف أمانة على أنهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم اذ لو أظهر لأوهم الاخبار^(١) ، وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان .

٢- ما أخبر عنه بمخصوص المدح والذم المؤخر عن نعم وبئس نحو: نعم الرجل زيد هو زيد فهو مبتدأ لا غير والعلة فى وجوب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم فجرى مجرى الجملة الواحدة .

فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس فى افادة الصدى والذم نحو: زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل ، فالمخصوص مبتدأ لا غير والجملة بعنده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل .^(٢)

والصحيح أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يلزم اعرابه خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، فنحن نعم الرجل زيد يحتمل أن يكون زيد مبتدأ مؤخرا والجملة قبله

(١) انظر الهمع ج ١ ص ١٠٤ .

(٢) انظر التصريح على التوضيح ج ١ ص ١٧٧ .

خبراً مقدماً ولا يكون فيها تقدير محذوف وربما كان تقدير عدم الحذف أولى لأنه لا يلزم القائل بالحذف أن يقدر محذوفين هما المبتدأ والخبر فسي الآيات : نعم العبد ، وبئس المهاد ، وبئس مئوى المتكبرين ، وأما القائل بعدم الحذف فيقدر في الآيات المذكورة محذوفاً واحداً وهو المبتدأ .^(١)

٣- إذا أخبر عنه بمصدر هو يدل من اللفظ بفعله نحو : سمع وطاعة وصبر جميل ، والأصل في هذا المصدر النصب لأنه جئ به بدلاً من اللفظ بفعله وأصل صبر جميل أصبر صبراً جميلاً ، ثم حذف الفعل وموضعه المصدر ثم عدل من النصب إلى الرفع ليفيد الدوام والثبوت ، وأوجبوا حذف المبتدأ استصحاباً بحالة النصب وأجروا للحالة الفرعية مجرى الحالة الأصلية لأنه لم يجز اظهار ناصبه لئلا يكون جمعاً بين المبدل والمبدل منه ، ثم حمل الرفع على النصف فالتزم ضم المبتدأ .

أقول : هذا مما يحتمل فيه حذف المبتدأ والخبر فيجوز في نحو : صبر جميل ، أى أمرى صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل (وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله فى الفصل الأخير) .

٤- إذا أخبر عنه بصريح القسم - أى الحلف - نحو : فى ذمتى لأفعلن وصراحته تتحقق بأن يكون معلوماً فى عرف المتكلم والسامع أنه يمين والمراد : فى ذمتى ، وفى رقبتي ما يتعلق باليمين ، أى : بتنفيذ مضمونها ويتصل بالقسم وتحقيق المراد منه : كالسفر مثلاً ، أو خدمة العدالة فى قولك فى ذمتى لاسافرن أولاً لزمن العدالة ، لأن كلا منهما هو مضمون اليمين والقسم والعلة فى وجوب حذف المبتدأ هنا لأن وجوب القسم سدد مسدده .^(٢)

(١) انظر الاعراب المنسوب للزجاج ج ١ القسم الثانى ص ١٨٢ - ١٨٣

وظاهرة الحذف ص ١٨٤ ، وقطر الندى لابن هشام ص ١٨٧ .

(٢) انظر التصريح مع حاشية يس ج ١ ص ١٧٧ - ١٧٨ .

فالوجوب هنا سائغ مقبول ، لأن القسم أسلوب يكثر فيه الحذف لكثرة الاستعمال وطول التركيب وعلى هذا جرى التعبير الغربى واطرد .

٥- بعد ألفاظ معينة مسموعة من العرب مثل : (من أنت زيد) بالرفع خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، أى مذكور ك زيد ، وهذا الأسلوب سماهـى يقال حين يتحدث شخص حقير بالسوء من شخص عظيم اسمه زيد . التقدير من أنت ؟ مذكور ك زيد أو مذكور ك أى من أثت وما قيمتك بالنسبة للشخص الذى تذكره بالسوء ، ولما جاء هذا الأسلوب السماهى بغير مبتدأ صار من الواجب التزامه والإبقاء عليه بغير زيادة أو نقص ، لأنه بمنزلة المثل والأمثال لا تتغير طلقا ، فكذلك ما أشبهه .^(١)

٦- الاسم المرفوع بعد لا سيما نحو : أكرم العلماء لا سيما زيد بالرفع أى : لا سيما الذى هو زيد .^(٢)

٧- بعد المصدر النائب عن فعل الأمر مثل سقيا ورميا لك فاصل سقياك اسق يارب الدماء لك يا فلان فالمصدر نائب عن لفظ فعل الأمر ومن معناه وبعده المخاطب المجرور والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون هذا الجار مع مجروره متعلقا بالمصدر : سقيا ورميا ، لأن هذا التعلق مخالف للأصول العامة فى تكوين الجملة ، وتتقضى تلك الأصول بأن الجملة الواحدة لا يصح أن تجتمع فى وقت واحد بين صيغتين مختلفتين لخطاب اثنين مختلفين ، كأن تكون احدى الصيغتين فعل أمر أو ما ينوب منه والخطاب فيها متجها لشيء ، وتكون الصيغة الأخرى مخالفة للأولى فى لفظها ، وفى المخاطب الذى تتجه اليه ، فلو تعلق الجار والمجرور بالمصدر لفسد المعنى ، لأن المصدر فى مثل سقيا نائب عن فعل الأمر أى اسق وله فاعل كفعل الأمر وفاطله مستتر فيه تقديره أنت ، ويصح أن يقال أنه محذوف تقديره أنت ، فهو يتضمن كفعله مخاطبة الله بالدعاء ، وبهذا تشتمل الجملة

(١) انظر النحو الوافى ج ١ ص ٥١٧ - ٥١٨ والتصريح مع حاشية العليمى

ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) انظر الأوجه الجائزة فيه الهمع ج ١ ص ٢٣٤ .

الواحدة على الخطابين اللذين لا يجتمعان لأن اجتماعهما يفسد المعنى
اذ يكون التقدير اسق يا الله لك ، فيؤدى هذا الى أن منه السقى وله
السقى سبحانه الله وتعالى عن ذلك ، والشطر الثانى فاسد ، ولهذا قالوا
بحق إن سقيا وما هو على شاكلتها ليس جملة واحدة ، وإنما هو جملتان
احداهما سقيا ، فكلمة سقيا مصدر نائب عن فعل الأمر ، ويحرب مفعولا
مطلقا وفاعله ضمير مستتر فيه أو محذوف تقديره فى الخاليتين أنت .

والجملة الأخرى (لك) فالتجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوبا
تقديره الدعاء ، وأصل الجملة الثانية الدعاء لك وأصل الكلام كله : سقيا
بمعنى اسق يا الله الدعاء لك أيها المخاطب الذى أدعوا الله ، فالضمير
المجرور بعد المصدر وان كان فى جملة مستقلة له اتصال معنوى بالجملة
الأولى فظاهرة أنه مجرور باللام ولكنه فى حقيقته المعنوية بمنزلة المفعول به
مع أنه لا يحرب مفعولا به ، فكأنه مفعول به فى المعنى ، فمعنى سقيا لك
اسق يا الله فلانا ، ومثل هذا رعا لك ، وبؤسا لك ، وسحقا لك ، وبمدا
لك . (١)

العامل الثانى : الفعل العامل فى الفاعل يجب حذفه : اذا فسر بفعل
بعد الفاعل يعمل فى ضمير يعود على الفاعل الظاهر السابق أو فى اسم
مضاف الى ضمير يعود على ذلك الفاعل نحو قوله تعالى : (وان أحد من
المشركين استجارك فأجره) (٢) ، فلفظ أحد فاعل لفعل محذوف وجوبا
يفسره الفعل استجارك المذكور بعده والتقدير : وان استجارك أحد ، وكذلك
كل اسم مرفوع بعد إن الشرطية أو اذا فانه يكون مرفوعا بفعل محذوف وجوبا
لوجود المفسر ، ومثال ذلك فى اذا مثل قوله تعالى : (اذا السماء
انشقت ، فالسما فاعل بفعل محذوف وجوبا لوجود المفسر بعده والتقدير

(١) النحو الوافى ج ١ ص ٥١٥ - ٥١٦ .

(٢) آية ٦ من سورة التوبة .

إذا انشقت السماء انشقت ، ومثل قولك ان صديق حضر والده فأحسن استقباله ، فالضمير في كلمة (والده) مضاف إليه ، والمضاف هو كلمة الوالد المعمولة للفعل المفسر (حضر) .

العامل الثالث : عامل المفعول به في الأبواب التالية :

الأول : في باب النداء والمنادى هو المدعو بأحد الأحرف الثمانية المذكورة في بابها المنصوب مفعولا به لفعل لازم الاضمار ولا يجوز اظهار المضادى ، فان قلت : يا رجلا فتقديره أنادى رجلا ثم حذف أنادى ونابت يا منابه ، ووجوب اضمار عامل المضادى لأسباب منها :

الاستخفاء بظهور معناه ، ومنها قصد الانشاء ، واظهار الفعل يوهم الاخبار ، ومنها كثرة الاستعمال ، ومنها التعويض منه بحرف النداء ويقدر بأنادى أو أدموا إنشاء هذا هو قول الجمهور .

القول الثاني : أن العامل في النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل في المضادى معنويا لا لفظيا وهذا القول مردود ، لأن القصد لا يكون عاملا للنصب - كما تقدم بيان الرد في العوامل المصنوية (القصد إليه) - عند ابن الطراوة .

والقول الثالث : أن العامل في المضادى هو ما في يا وأخواتها من معنى الفعل وهذا القول مردود بما تقدم في القواعد من أن معنى الحروف لا يعمل .

القول الرابع : أن العامل في المضادى هو حرف النداء على سبيل النيابة من الفعل والحوض به منه فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي ، واستدل على أنه منصوب بيا وليس منصوبا بفعل مضمر : لأنه لو أظهروا الفعل الذي تدعون اضماره لكان المعنى وذلك أنك إذا قلت : يا زيد فهو نفس النداء وأنادى زيدا ليس بنفس النداء وإنما هو اخبار بأنه يقع منه النداء ، وهذا المذهب مردود بأن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، والعرب لا تجمع بين الحوض والمعوض منه

لا فى الذكر ولا فى الحذف ، وبأن الحرف اذا اختص باسم واحد لا يعمل فيه الا جراً ، وهذا قد عمل فيه نصبا ، فدل على بطلان ما ذهب اليه من أن يا هي الناصبة مع أنها لا تختص وذلك أن يا للتنبيه فى الأصل ، فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف بدليل قولهم يا ليت ويارب كذا .

وأما قوله : ان اظهار الفعل يغير المعنى ، فالجواب أن الأفعال تنقسم الى قسمين : قسم هو كناية عن معنى مثل : قام زيد ، وقسم : هو المعنى نفسه مثل : قولك احلف بالله لا فعلن كذا ، ألا ترى أن قولهم أحلف هو القسم بنفسه ، وكذا المنادى يكون على تقدير أنادى ، ويكسبون أنادى هما المراد به نفس النداء .^(١)

القول الخامس : أن العامل فى المنادى هو أداة النداء لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أدمو كما أن أف اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر وليس النصب بفعل مقدر ، وهذا المذهب ضعيف لأن أداة النداء لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر فتكون جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم الى أن يذكر المنادى معها لأنه فضيلة ولم يذهب الى ذلك أحد .

القول السادس : أن العامل فى المنادى هو أداة النداء على أنها أفعال لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال وهذا القول مردود بما رد به القول الخامس ، وبأنه يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل ، وقد قالوا : يا اياك منفصلاً ولم يقولوا : ياك ، فدل على أن العامل محذوف^(٢) والقول الأول هو الصحيح .

الثانى فى باب الاختصاص وهو اسم معمول لاخص واجب الحذف وقيل هو

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ج ٢ ص ٤٠٨ ، والمهمع ج ٢ ص ١٧١ .

(٢) انظر المهمع ج ٢ ص ١٧١ .

أن يتقدم ضمير ويتأخر عنه اسم ظاهر مفسر له منصوب بأخص أو هو تخصيص حكم مطلق بضمير لما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف ويسمى الاسم الظاهر مختصا بالحكم .

وحكم الاسم المختص أنه منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص .

والكلام المشتغل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسيع .

والباث على استعمال أسلوب الاختصاص ، واحد من ثلاثة أمور :

١- الفخر نحو: علي أيها الجواد يعتمد المحتاج وأنا الشجاع ، أرغم أنوب الأعداء .

٢- التواضع نحو : أنا أيها العبد محتاج الى عفو الله ، وأنا أيها المسكين أرجو فضل الله ، وأنا أيها الضعيف استمد القوة من الله .

٣- زيادة البيان والايضاح نحو: نحن المرب أقرى الناس للضيف . (١)
وللاختصاص صور أربعة هي :

الأولى : أن يكون الاسم المختص (أي) ويستعمل هذا اللفظ في المذكر مفردا أو متنى أو جمعا و (أية) ويستعمل هذا اللفظ في المؤنث مفردا أو متنى أو جمعا ، تقول : أنا أيها العبد محتاج الى عفو الله وحكم (أي) و (أية) كالنداء ، فيلزمان الضم والوصف بذى الألف واللام مرفوعا تبعا للفظهما لا باسم إشارة هذا مذهب الجمهور .

وخلاصته : إذا كان بلفظ أيها أو بلفظ أيته كان لفظ أيها أو أيته مبنيا على الضم ومحلّه نصب ، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أضنى أو ما يدل على ذلك فهو على ذلك مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب على الحال من الضمير قبلها

على قاعدة: الجمل بعد المعارف ، وفي المسألة مذهبان آخران :
أحدهما : أن كلا من أيها وأيتها منادى بحرف نداء محذوف مبنى
على الضم في محل نصب على النداء وهو مذهب الأخفش ، وقال لا ينكر
أن ينادى الانسان نفسه مثل قول عمر - رضى الله عنه - كل الناس أفقه منك
يا عمر .

المذهب الثانى : أن أيها وأيتها في الاختصاص اسم معرب مرفوع وأنه
يحتمل الوجهين : أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره في نحو:
قولك أنا أيها العبد فقير الى عفو الله ، أى أنا هو أيها العبد ، والوجه
الثانى : أن يكون مبتدأ حذف خبره وتقديره في المثال السابق أنا أيها
العبد المخصوص . هذا مذهب السيرافى ، وفي هذه التقديرات مسن
التكلف ما لا يخفى .

والصورة الثانية : أن يكون بأل مثل : نحن العرب أكرم الناس للمضيف
ينصب العرب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص .

الصورة الثالثة : أن يكون مضافا مثل : نحن معاشر الأنبياء لا نورث .
الصورة الرابعة : أن يكون علما وهو قليل مثل : بناتهما يكشف الضباب^(١) .

الفرق بين الاختصاص والنداء

يشبه الاختصاص النداء في أمور :

- ١- منها أن كلا منهما يكون اسما منصوبا بعامل محذوف وجوبا .
- ٢- ومنها أن كلا منهما قد يكون بأى وأية .
- ٣- ومنها أن الاختصاص لا يستعمل الا للمتكلم واحدا أو مثني أو جمعا
كما أن المنادى لا يستعمل الا للمخاطب ، فالكل مختص بحالة لا يتعداها .

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ٢ ص ٨٧ ، والبيت من مشطو
الرجز قاله رؤبة مثل ضرب لشدة الأمر ومعناه بنا تكشف الشدائد
في الحرب ، والضباب سحابة تغطي الأرض كالدخان .

وفارق الاختصاص النداء في أمور منها :

١- النداء يكون معه حرف النداء لفظاً أو تقديراً ، والاختصاص لا يكون معه حرف نداء .

٢- أن المنادى لا يكون بأل قياساً بخلاف الاختصاص ، فإنه يكون بأل قياساً مثل : نحن العرب .

٣- النداء يقع في أول الكلام والاختصاص لا يكون في أوله بل في أثناءه أو آخره .

٤- المنادى يكون علماً ونكرة ومعرفة ، بخلاف الاختصاص فإنه يقل أن يكون علماً ولا يقع نكرة . (١)

الثالث في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه مثل : إياك والكسل ، والتحذير إما أن يكون بإيّا أو بغير إيّا ، فإن كان التحذير بإيّا وفروضها وهي إياك وإياكم وإياكن ، وجب حذف العامل على أي صورة كان التحذير بها ، أي سواء كانت مكررة أو معطوفا عليها أو بدون التكرير والعطف ، والحلة في وجوب الحذف مع إيّا لأنه لما كثر التحذير بها جملوها عوضاً عن التلطف بالفصل ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه .

وإذا كان التحذير بغير إيّا يجب حذف عامله في موضعين ، أن يكون مع التكرار مثل : الأسد الأسد ، الكسل الكسل ، والاسم في كل منصوب على التحذير محال محذوف وجوباً تقديره احذر .

الموضع الثاني : أن يكون مع العطف نحو : ناقة الله وسقياها ، رأسك وحرارة الشمس .

واعلم أن للتحذير أربع طرق :

الطريقة الأولى : أن يذكر بلفظ إيّا وأخواتها ، فإلا سم أربع حالات :

١- أن تأتي بالمحذر منه معطوفاً على إيّا فتقول إياك والأسد ، إيساك

(١) انظر توضيح النحو ج ٤ ص ١٢٠ وأوضح المسالك ج ٤ ص ٧٤ .

والكسل ، أى : اياك ، احذر ، واجتنب الكسل ، وقول الأمشى (١) :

وايسسك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاصدا
وقول الآخر: (٢)

واياك والأمر الذى ان توسعت موارد ضاقت عليك فصادره
٢- أن تأتى بالمحذر منه منصوبا بغير عطف نحو: اياك الأسد ، وقوله: (٣)
واياك اياك المرء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
واختلف النحاة فى نحو: اياك الأسد من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه
بعد ايا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة والمجرور ، فأجاز
سبويه هذا التركيب وجعل العامل فى الأسد غير العامل فى اياك وكأنك
قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فطفت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام

سبويه يقتديرة هذا أنه يجوز أن يكون العامل فى المحذر غير العامل فى
المحذر منه ، وذهب عبد الدين بن مالك الى جواز هذا التركيب على
تقدير آخر وهو أن يقدر العامل فعلا ، يتعدى بنفسه الى مفعولين كأنك
حين تقول: اياك الأسد قد قلت أحذر ك الأسد ، فالكلام جملة واحدة خبرية
وعند الجمهور يتعين جره بن بناء على أن العامل عندهم فى ايساك :

(١) ديوانه ص ١٠٣ والكتاب ج ٣ ص ٥١٠ والأما الى لابن الشحرى ١/٤
٣٨/٢ ص ٢٦٨ والانصاف ٦٥٧ .

(٢) والبيت فى الصحاح ج ٦ ص ٢٥٤٦ برواية هياك وكذا فى اللسان
مادة ايا بدون عزو .

(٣) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشى يقوله لابن القاسم بن الفضل
المرء : الجدال ، والطمع فى قول الخصم تزييفا وتصفيرا لقائله
والشاهد فيه قوله اياك اياك المرء حيث نصب المرء بعد اياك من
غير مطلق .

(٤) انظر التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٩٣ والكتاب ج ١ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

باعد لانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه ، وأما البيت عندهم فعلى حذف الجار ضرورة ولا ضرورة فى البيت عند ابن الناظم لأنه العامل عنده يتعدى الى محولين بنفسه ، وأما إياك أن تفعل فجاء عند الجميع .

٣- وأن تأتى بالمحذر مجرورا بمن نحو إياك من الكسل فالجار والمجرور متعلق بفعل محذوف وجوبا اجتناب .

٤- أن تأتى بالمحذر منه أن المصدرية والفعل نحو: إياك أن تكسل .

الطريقة الثانية : التحذير بالعطف وتحتة ثلاثة صور :

١- أن تذكر المخوف عليه وتعطف عليه المخوف منه نحو: رأسك والسيف .

٢- أن تذكر المخوف عليه وتعطف ^{عليه} المخوف ^{عليه} عليه نحو شباك وكتابك .

٣- أن تذكر المخوف ^{مكرر} عليه ويعطف عليه مثله نحو: الكسل والتواني .

الطريقة الثالثة : التحذير بالتكرار وله صورتان :

١- أن يكرر المخوف عليه نحو: رأسك رأسك (توكيد لفظي له) .

٢- أن يكرر المخوف منه نحو: الفيقم الفيقم والاسد الاسد ، فالأول

مفعول به لفعل محذوف وجوبا .

الطريقة الرابعة : أن لا يكون التحذير بآيا أو احدى أحواتها ولا بالعطف

ولا بالتكرار ، فيجوز فى هذه الحالة حذف العامل وابقاؤه نحو: الأسد

فيجوز أن تقول احذر الأسد ^(١) ، ونحو: خل السبيل لمن يمشى ، وتقول

السبيل لمن يمشى .

الباب الرابع الذى يجب فيه حذف عامل المفعول به (باب الافراء)

وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، والافراء كالتحذير ان كان

مع التكرار أو مع العطف وجب حذف العامل ، فمثال التكرار: النجدة النجدة

السرعة السرعة ، وأخاك أخاك ، ومثال العطف: أخاك والاحسان ، الصلاة

(١) انظر أوضح المسالك ج ٤ ص ٧٥-٧٧ مع تعليق محي الدين عبد الحميد .

والصيام ، الصبر والایمان ، فالاسم فى كل منصوب على الاغراء بفعل محذوف وجوبا للتكرار أو العطف ويقدر الفعل المحذوف الناصب له بما يناسب المقام نحو الزم أو اطلب أو افعل أو ما شاكل ذلك .

وان كان الاغراء بغير التكرار والعطف جاز حذف العامل مثل : النحدة الصلاة ، أخاك ، فالاسم فى هذا منصوب بفعل محذوف جوازا ، أى : الزم أخاك ، والزم الصلاة ، والاغراء لا يكون بايا بخلاف التحذير .

الخاص فى باب الاشتغال وهو أن يتقدم اسم ويتأخر منه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملايس ضميره بواسطة أو غيرها ، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه نحو : زيدا ضربته وزيدا ضربت غلامه .

والمقصود فى هذا الباب منصوب بفعل محذوف وجوبا لا يجوز اظهره لأنه جعل الفعل الذى بعده كأنه عوض عنه ولا يجوز الجمع بين الميموس والمموض عنه . هذا هو مذهب الجمهور وحجتهم أن فى الذى ظهر دلالة عليه فجاز اضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه .

وزهب الكسائى الى أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر والضمير ملغى لاعمل للفعل فيه ، ورد هذا القول بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل .

وزهب الفراء الى أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعا لان عدم الاضمار أحسن من تكلفه وأن المكتبة التى هى الهاء مفعول أول فى المعنى ، فينبغى أن يكون منصوبا به كما قالوا : أكرمت أباك زيدا وضربت أخاك عمرا .^(١)

ورد هذا القول بأن العرب تقول زيدا مررت به ، ومررت لا تعمل نصبا ، فثبت هنا اضممار الفعل وأيضا بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره معا ، وأما قولهم : أكرمت أباك زيدا فعلى البذل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه إذ لا يجوز أن يكون البذل المتأخرا عن المبدل منه ، وأما هنا فقد تقدم زيد على الهاء فلا يجوز أن يحمل على البذل من الهاء لأنه لا يجوز تقدم البذل على المبدل منه إلا أن يقول إن العامل في البذل غير العامل في المبدل منه ، فالبدل على نية تكرار العامل ، وهذا أيضا من قبيل حذف العامل (وقد تقدم البيان في الحوامل المعنوية " التبعية ") .

ولا بد في أسلوب الاشتغال من ثلاثة أمور :

الأمر الأول : اسم مشغول عنه وهو الاسم المتقدم ويشترط فيه خمسة شروط :

١- أن يكون غير متعدد لفظا ومعنى بأن يكون واحدا نحو: زيدا ضربته ، أو متعددا في اللفظ دون المعنى نحو: زيد وعمرا ضربتهما لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فان تعدد في اللفظ والمعنى نحو: زيدا درهما أعطيته لم يصح .

٢- ويشترط أن يكون متقدما فان تأخر نحو: ضربته زيدا لم يكن مسن باب الاشتغال لأنه في حالة النصب بدل من الضمير وفي حالة رفعه فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله .

٣- وأن يكون قابلا للاضممار فلا يصح الاشتغال من الحال والتمييز ومصدر مؤكد ولا من الجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

٤- وأن يكون مفتقرا لما بعده فنحو: جاء زيد فأكرمه ليس من بساب الاشتغال لكون الاسم مكفيا بالعامل المتقدم عليه .

٥- وأن يكون صالحا للابتداء به ولا يصح أن يكون نكرة محضة ، وأما

قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها)^(١) ليس من باب الاشتغال لأنَّه معطوف على ما قبله وجملة ابتدعوها صفة .

الأمر الثاني : المشغول ، وهو الفعل العامل المتأخر ويشترط فيه أن يكون متصلا بالمشغول عنه ، فان انفصل عنه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله ولا يكون من باب الاشتغال .

ويشترط فيه أيضا أن يكون صالحا للعمل فيما قبله بأن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فان كان حرفا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلا جامدا كفعل التعجب لم يصح .

الأمر الثالث : مشغول به وهو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ويشترط فى المشغول به أن لا يكون أجنبيا من المشغول عنه نحو: زيدا ضربته ، أو مرتت به ويصح أن يكون اسما ظاهرا مضافا الى ضمير المشغول منه نحو: زيدا ضربت أخاه ، أو مرتت بغلامه ، وهذا الأخير يسمى السببى^(٢) ، هذا هو أركان الاشتغال .

والمشغول عن الاسم السابق كما يكون فعلا يكون اسما ، بشروط ثلاثة : أحدها : أن يكون وصفا ، والثانى : أن يكون ماملا ، والثالث : أن يكون صالحا للعمل فيما قبله وذلك نحو: زيد أنا ضاربه الآن أو غدا بخلاف نحو: زيد عليه وزيد ضربا اياه ، لأنهما غير صفة ويجوز النصب عند من جوز تقديم مفعول اسم الفعل وهو الكسائى ، ومفعول المصدر الذى لا يحل محله الفعل مع حرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى ، وبخلاف نحو: زيدا أنا ضاربه أس لأنه غير فاعل على الأصح ، وزيد أنا الضاربه ، ووجه الابدعيد حسنه لأن الصلة والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما ولا بد فى صحة الاشتغال

(١) آية ٢٧ من سورة الحديد .

(٢) حاشية الصبان ج ٢ ص ٧١ ، وعدة السالك ج ٢ ص ١٥٨ - ١٥٩ .

من ملقة بين العامل والاسم السابق ، والعلاقة تحصل بضميره المتصلا .
 بالعامل وبضميره المنفصل من العامل بخرف الجر ، نحو: زيدا مررت به
 أو بالسببي المضاف الى الضمير نحو: محمداً أكرمت أخاه ، وتحصل باسم
 أجنبي أتبع يتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون نعتاً ، نحو:
 زيدا ضربت رجلاً يحبه ، أو عطفاً بالواو ، نحو: زيدا ضربت عمراً وأخاه
 أو عطف بيان : كزيداً ضربت عمراً أخاه ، فإن قدرت الأخ بدلاً بطلت
 المسألة ، لأن الأخ يكون من الجملة الثانية ، لأن البدل على نية تكرار
 العامل فتخلو الجملة الأولى من ضمير يعود الى المبتدأ ان رفعت ، وعلى
 المشتغل عنه ان نصبت الا على القول بأن العامل في البدل والمبدل
 عنه واحد ، فيصح الوجهان لوجود الرابط فيهما .^(١)

أحوال الاسم المتقدم في باب الاشتغال

الاسم السابق في باب الاشتغال يأتي على خمسة أقسام :
 القسم الأول : ما يجب فيه النصب ، والقسم الثاني : ما يجب فيه
 الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الوجهان والنصب أرجح ، والقسم الرابع :
 ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح ، والقسم الخامس : ما يجوز فيه الأمران
 على السواء .

وهذا التقسيم يوجب النصب تارة ، ويوجب الرفع أخرى ، ويجير الأمرين
 في الأحوال الثلاثة الباقية ، لكن هذه الاجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً
 كأن يكون النصب هو الأرجح فيكون الرفع هو الراجح أو يحصل العكس بأن
 يكون النصب هو الراجح والرفع هو الأرجح هذا ، واستعمال الراجح ليس
 معيباً ولا ضعيفاً من الوجهة اللغوية ، لكن مع كثرته وقوته لا يبلغ درجة
 الأرجح فيهما ، لكن كلاهما عربي فصيح ، وهذه الأرجحية مزية يسيرة

(١) أوضح المسالك ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

إذا كان الداعى لها أمراً بلاغياً مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعى ، فهى ليست أرجحية ذاتية وإنما هى خاضعة لادواق البلغاء فى العصور اللغوية المختلفة ، متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان والدواعى لكىلا تتحجر البلاغة وتجمد عند حد لا تتجاوزه ، كما صرح علماءها ، فالراجع قد يشيع ويكثر استعماله فى عصر لغوى جديد فيذيع استعمال بلاغى لم يكن ذائعاً من قبل ، بل فى بيئة أخرى مع اتحاد العصر ، فيقع التعبير فى الدرجة ، فالتفاوت بينهما منشؤه الأرجحية التى قد تتغير وتثبت ، ولو كان منشؤه القلة الذاتية المعينة والضعف أو الحسن والقبح اللغويين لوجب الاقتصار على القوى دون الضعيف وعلى الحسن دون القبيح . (١)

١- وجوب النصب

يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات الشرط نحو: حيثما زيدا لقيته فأكرمه ، وكذا أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو: هل زيدا رأيت ؟ ، والتخصيص نحو: هلا زيدا أكرمته فيجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد ^{هذه} الأدوات لأنها لا يليها إلا الفعل ولو مقدراً ، ولا يجوز رفعه على الابتداء إلا أن كان فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، لأن هذه الأدوات لا يقع بعدها المبتدأ هذا مذهب الجمهور وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ بعد هذه الأدوات ، فيجوز الرفع عند هم على الابتداء واستدلوا على ذلك بقول الشاعر: (٢)

لا تجزئني إنْ منفسٌ أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزئني

وعند البصريين : منفس فاعل لفعل محذوف والتقدير إن هلك منفس فان

الشرطية لم تخرج من الدخول على الفعل .

(١) النجوى الوافى ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) البيت لنمر بن تولب يخاطب امرأته وقد لامته على التبذير:

النفس الطال الكثير النفيس والا هلاك الانفاق

الاول

والثاني المور

٢- وجوب الرفع

ويجب رفع الاسم السابق في حالتين :

الأولى : إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالابتداء ، أى : لا تدخل على الفعل ، كإذا الفجائية مثل : خرجت فإذا زيد يقابله الصديق .
ولا يجوز نصب الاسم لأن إذا الفجائية تدخل على المبتدأ ولا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا ، ومثل : إذا الفجائية لام الابتداء نحو : إني للوالد أطيبه ، فلا يجوز نصب كلمة الوالد على الاشتغال ولا اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله لأن لام الابتداء لا تدخل على المفعول به وكذلك واو الحال الداخلة على الاسم الذى يليه المضارع المثبت نحو : أسرع والصارخ أغيثه ، فلا يصح نصب الصارخ على اعتباره مفعولا لفعل محذوف وتكون الجملة حالية لأن الجملة المضارعية التى مضارعها مثبت غير مسبقة بقدر لا تقع حالا على الأرجح وكذا ليت المتصلة بما الزائدة فلا تنصب على الاشتغال فى مثل ليتها صديق أقابله لان ما الزائدة لا تخرج ليت عن الاختصاص بالأسماء إذ يجوز اعمال ليت واهمالها ، فالمنصوب بعدها اسم لها ولا يقع بعد الفعل وللأسم بعده ثلاث حالات :

وجوب الرفع على أنه مبتدأ وذلك إذا قدرت ما كافة ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة وليت تكون عاملة على أصلها ووجوب الرفع على الفاعلية لفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف . (١)

والحالة الثانية : إذا وقع الفعل بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط ولا استفهام وما النافية مثل : الواجب ان تؤد هتفـزـ وزيد إن لقيته أكرمه ، والمريض هل زرته ، ومحمد ما لقيته ، ولا يجوز نصب الاسم لان هذه الأدوات لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها

(١) انظر أوضح المسالك مع عدة السالك ج ٢ ص ١٧٤ .

وما لا يعمل فيما قبله لا يفسر ما ملا قبله ،

ومن أجاز عمل ما بعد هذه أدوات فيما قبلها أجاز النصب ، فيقول :
 محمدا ما أكرمته . (١)

ومما لا يعمل ما بعده فيما قبله أدوات التخفيض والعرض ولا م الابتداء ،
 وكم الخبرية والحروف الناسخة ~~طحا~~ ، والموصول ، والموصوف ، وحروف
 الاستثناء .

وإذا وجب رفع الاسم السابق خرج من باب الاشتغال واندرج تحسبت
 المبتدأ والخبر وإنما يذكره النحويون تكملة لصور الاسم ، والا فلا مجال
 لدخوله في باب الاشتغال لان شرط الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم
 بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب ذلك
 الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر والاسم الذي يجب رفعه لو حذفنا
 الضمير لا ينتصب هذا بالفعل المتأخر ولا بفعل آخر يفسره المذكور ، فلا
 يصدق عليه تصريف الاشتغال .

ترجيح النصب

ويترجح النصب في خمسة مسائل :

المسألة الأولى : أن يكون الفعل طلبا نحو: زيدا اضربه وعمر لا تهنه
 وذلك لان الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ورجح النصب ليكون الكلام
 على تقدير فعل فيجئ على ما هو الأصل في الطلب ولا يجب النصب لأن
 الطلب بخير الفعل غير منكر ، لكنه قليل ولو رفع الاسم السابق لكان مبتدأ
 ويكون خبره (الجملة الطلبية) والأصل في الجملة التي تقع خبرا أن تكون
 محتمة للصدق والكذب والطلبية لا تحتل ذلك ، والطلب هو الأمر والنهي
 والدعاء .

ويدخل في هذه المسألة الفصل المقرون باللام الطلبية ولا الطلبية

(١) توضيح النحوص ٢١٤-٢١٥ ، والنحو الوافي ج ٢ ص ١٣٢-١٣٣ .

نحو: عمرا ليضربه بكر ، وخالدا لا تهنه ، لأن الطلب صادق على الفعل الذى هو طلب ، وعلى الفعل المقرون بأداة طلب .

المسألة الثانية : أن يقع الاسم بعد أداة يقلب أن يليها الفاعل كهمزة الاستفهام ، نحو: خالدا قابلته ، وأى ، نحو: أيهم زيدا ضربه ومن أمة الله ضربها ، وكالنفى بما أولا أو إن ، نحو: ما زيدا رأيتنه ونحو: قوله تعالى : (أبشرا منا واحدا نتبعه)^(١) ، وذكر منها ابن مالك فى شرح الكافية (حيث) ، ووافقه ابن هشام فى المغنى ، وخالفه فى الأوضح حيث قال وفيه نظر ، نحو: حيث زيدا تلقاه أكرمه^(٢) .

المسألة الثالثة : أن يقع الاسم بعد عاطف تقدمه جملة فعلية ، ولم يفصل بين العاطف والاسم بأمّا نحو: جاء محمد وخالدا أكرمته فيجوز رفع خالد ونصبه ، والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية ومن ذلك قوله تعالى : (خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والأنعام خلقها لكم)^(٣)

فان فصل بين العاطف والاسم بأمّا كان حكم الاسم كالاسم الذى لم يتقدمه شئ ففى نحو جاء محمد وأما خالدا فأكرمته ، يجوز رفع خالد ونصبه والمختار الرفع لأن أمّا تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التى يبدأ بها الكلام .

المسألة الرابعة : أن يتوهم فى الرفع أن الفعل صفة نحو قوله تعالى : (ان كل شئ خلقناه بقدر)^(٤) ، ولا يتوهم ذلك مع النصب لأن الصفة لا تعمل

(١) آية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٦٢٠ والمغنى ج ١ ص ١٤١ .

والأوضح ج ٢ ص ١٦٨ .

(٣) آية ٤ - ٥ من سورة النحل .

(٤) آية ٤٩ من سورة القمر .

فى الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، ولذا وجب الرفع اذا كان الفعل
صفة نحو قوله تعالى : (وكل شئ فعلوه فى الزبر) . (١)

أو كان صلة نحو: زيد الذى ضربته ، أو مضافا اليه نحو: زيد يوم
تراه تفرح .

المسألة الخامسة : أن يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب نحو: زيدا
ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت . (٢)

ما يجوز فيه الأمران على السواء

يجوز فى الاسم المشتغل عنه النصب والرفع على السواء اذا وقع بعد
عاطف تقدّمته جملة ذات وجهين بمعنى أن صدرها اسم وهجزها فعل مثل :
محمد نجح وعلى أكرمه ، فيجوز الرفع مراعاة لصدّر الجملة ويكون العطف من
عطف جملة اسمية على جملة اسمية ، ويجوز النصب مراعاة لعجز الجملة ويكون
العطف من عطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وبيان ذلك أن الرفع فى
الاسم على اعتباره مبتدأ وخبره الجملة الاسمية وبهذا تكون قد راعيت
صدّر الجملة السابقة فعطفت جملة اسمية على جملة اسمية ، والنصب فى
الاسم على تقدير أنه مفعول به لفعل محذوف ، وبهذا تكون قد راعيت
عجز الجملة السابقة فعطفت فعلية على فعلية .

ترجيح الرفع

يجوز الرفع والنصب فى الاسم المشتغل عنه ويختار الرفع اذا لم يوجد
مع الاسم ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه ولا ما يجوز
فيه الأمران على السواء مثل : محمد قابلته والضيف أكرمه ، فيجوز الرفع فى
الاسم السابق على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر ، ويجوز نصبه على اعتبار
أنه مفعول به لفعل محذوف والمختار الرفع لأنه لا يحتاج الى تقدير شئ

(١) آية ٥٢ من سورة القمر .

(٢) انظر أوضح المسالك ج ٢ ص ١٦٢ وما بعدها .

والنصب يحتاج الى تقدير فعل وما لا يحتاج أولى مما يحتاج . (١)

وزعم بعض النحاة أنه لا يجوز النصب فى المسألة السابقة لما فيه من كلفة الاضمار والتقدير وهذا رأى ليس بشئ لأن النصب قد جاء من المرب كما فى قول الشاعر : (٢)

فارسا ما غادروه ملحما غير غير زميل ولا نكس وكل .

الموضع السادس : الذى يجب فيه حذف عامل المفعول به الأمثال ومما جرى مجراه والفرق بين المثل وما جرى مجراه أن المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريقة الاستعارة التمثيلية وقد عرفوه بأنه كلام شبه مضربه بمورده ، وقيل ما كان مورده خاصا واستعماله عاما وهو مأخوذ من المثل ، والأصل فيه التشبيه ويجتمع فى المثل أربعة أمور لا تجتمع فى غيره من الكلام وهى :

الايجاز فى اللفظ ، واصابة المعنى ، وحسن التشبيه ، وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة .

وما جرى مجرى المثل يستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة

الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه فى عدم التفسير . (٣)

ويعتري الأمثال حذف بعض عناصرها لكثرة الاستعمال وتوخيا للايجاز وبعض الأمثال يرد فيها مفعول منصوب حذف فعله مع فاعله المقدّر بضمير المتكلم أو المخاطب ولا يجوز اظهار ذلك العامل المحذوف لان الأمثال لا تغير نحو قولهم : هذا وزعامتك ، أى : هذا هو الحق ، وأتوهم زعامتك ونحو قولهم : كلّ شئ ولا شتيمة حر ، أى : أنت كل شئ ولا ترتكب شتيمة

(١) شرح شذور الذهب ص ٤٢٦ - ٤٢٨ توضيح النحو ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) البيت لا مرأة من بنى الحارث بن كلب ، ومعنى غادروه تركوه ، وملحما : اللحم الذى تفشاه الحرب من كل جانب فلا يجد مخلصا ، وزميل جبان ، ونكس : ضعيف لا يستطيع النجدة وكل عاجز بكل أمره الى غيره .

(٣) انظر حاشية الصبان ج ٢ ص ٩٤ ومجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٥-٦ .

حر ، وكقولهم : كليهما وتمرا أى أعط كليهما وزدنى تمرا ^(١) ، ومن ذلك قولهم : الكلاب على البقرة ، أى : أرسل ، ومعنى المثل خل بين الناس خيرهم وشركهم واغتنم أنت طريق السلامة يعنى لا ضرر عليك فخلهم ، يضرب لتحريض بعض القوم على بعض ، ومن ذلك قولهم : أحشفا وسوء كيلة ، أى : أتجمع جشفاً وشئاً الكيل ، يضرب لمن يجمع بين حصلتين مكروهتين .

ومما تجرى مجرى الأمثال فى كثرة الاستعمال قولهم : حسبك خيراً لك ووراءك أوسع لك ، ومنه قوله تعالى : (انتهوا خيراً لكم) ^(٢) .
 وقد ذهب الخليل وسيبويه أن الناصب هنا فعل دل عليه ما قبله والتقدير : إئت خيراً لك وأئت مكاناً أوسع لك وأئتوا خيراً لكم ، وذهب الكسائى إلى أن المنصوب هنا خبر كان مضمرة أى يكن خيراً لكم ورد عليه الفراء : بأنه لو كان كما زعم الجارائه أخانا أى تكن أخانا ، ويرد عليه أيضاً الآية السابقة وليستن فيها دعاء إلى التوحيد بل نهى عن التثليث فقط وكان يقدر قياساً فلا يقال عبد الله المقتول أى كن ذلك ، وذهب الفراء إلى أن المنصوب صفة مصدر محذوف أى انتهوا انتهوا خيراً لكم ^(٣) .

(١) الأول من قاله عمرو بن حمران الجعدى وكان يرمى ابلاً وأتاه رجل أضربه

بالخشب والجوع وعمرو قاعد وبين يديه زيد وتمر وتامك (السنم)

فدنا منه الرجل فقال أطعمنى من هذا الزيد والتامك فقال عمرو

نحم كلاهما أو كليهما وتمراً فذهبت كلمته مثلاً ورفع كلاهما أى لك

كلاهما ونصب تمرا على معنى أزيد ومن روى كليهما فانما نصبه على

وهم معنى أطعك كليهما وتمراً .

(٢) انظر مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) سورة النساء آية ١٧١ .

(٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

الهوامع ج ١ ص ١٦٨ - ١٦٩ ، ومعانى القرآن للفراء ج ١

ص ٢٩٥ ، والكتاب ج ١ ص ١٤٣ .

(٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٥٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٦٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٧٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٨٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩١) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٢) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٣) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٤) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٥) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٦) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٧) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٨) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٩٩) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(١٠٠) انظر شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

انما يأنس بأهله . وإذا قال سهلا كأنه قال أصبت سهلا : أى : مكانا سهلا لا حزنا وخشونة ونظير ذلك أنك إذا أردت رجلا يسدد سهما فتقول القرطاس والله ، أى : أصبت القرطاس على طريقة التفاضل والحدس لصحة التسديد ، فذلك إذا رأيت قاصدا مكانا وطالبا أمرا قلت مرحبا وأهلا وسهلا أى : أدركت ذلك وأصبته فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه ويقول الراد : وبك وأهلا وسهلا ، فإذا قال وبك فكأنه لفظ بمرحبا وأهلا وسهلا ، ولذلك عطفه وإذا قال وبك أهلا فانما اقتصر فى الدعاء على الأهل فقط من غير أن يعطفه على شئ قبله كان الرحب والسعة قد استقر استقرارا يفنيه عن الدعاء ، فإذا رددت فانما تعنى أنك لو جئت لكنت بمنزلة من يقال له هذا إذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور أهلا لأن الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف عنده المزور ذلك وانما جئت بك فى قولك وبك أهلا ليتبين أنه المعنى بالدعاء لا لأنه متصل بالفعل المقدر كما كان فى قولك سقيا لك ، كذلك وتقديره سقاك الله سقيا ولك ، وكأنه قال هذا دعاء لك . (١)

ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر ، جرت فى كثرة الاستعمال مجرى المثل ، فالتزم اضممار الفصل لذلك ومثل ذلك قولهم : من أنت زيدا وأصله أن انسانا غير معروف يفضل تسمى بزید وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل وقع من ذلك فقلت له من أنت زيدا ؟ أى من أنت تذكر زيدا ثم صار يستعمل لكل من ذكر فى نفسه صفات فأكثرتها عليه ، فتقول له من أنت زيدا ، أى : أنت بمنزلة الذى قيل له من أنت زيدا وفى قولهم : من أنت تحقير المخاطب ومما جرى مجرى المثل قولهم : أتميمًا مرة وقيسيا أخرى فهو منصوب باضممار لا يجوز اظهاره وأصله أن رجلا انتسب مرة لتميم ومرة لقيس ، فقيل له أتميميا مرة وقيسيا أخرى

ثم استعمل لكل من لم يستقرّ على حاله ، ولم يظهر الفعل لأنه كالمشعل
(١) ولوقوع الاسم موقعه .

الموضع السابع : الذى يجب فيه حذف هامل المفعول به أسلوب المدح والذم أو الترحم وهو فى النعت المقطوع وهو أسلوب يكون فيه الاسم منصوباً بفعل محذوف وجوباً بتقدير أمدح أو أذم ، نحو قولهم : الحمد لله أهل الحمد ، (وامرأته حمالة الحطب) أى : أذم حمالة الحطب ، وحذف العامل فى الاسم المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم كثير فى الأسلوب العربى وفى القرآن الكريم ، ومما نصب على المدح قولك : مررت بزيد الرجل الصالح ، نصبت الرجل الصالح على المدح وأن شئت جعلته بسداً من زيد وأن شئت رفعتَه على اضرار هو ومله الحمد لله الحميد ، والحمد لله أهل الحمد ، والملك لله أهل الملك . قال سيويه : ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً . (٢) والمعنى أنك لو رفعتَه على الاستئناف دون الاتباع تجد يداً للمعنى كان حسناً ثم استشهد بقول الأخطل . (٣)

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسل ذكر .
الخائف الغمر والميمون طائره خليفة الله يستسقى به المطر .
فنصب الخائف والميمون وخليفة الله على المدح والتعظيم ، وذكر سيويه من النصب على المدح قوله تعالى : (والمقيمون الطلحة) ، وفى الآية أقوال . (٤)

(١) انظر شرح الجمل لابن صفور ج ٢ ص ٤١٩ .

(٢) انظر الكتاب ج ٢ ص ٦٢ - ٦٣ .

(٣) البيت من شواهد الكتاب ج ٢ ص ٦٢ وديوان الأخطل ص ١٩٧-١٩٩ والأغاني ج ٧ ص ١٦٨ واللسان مادة جشروبسل والنواجذ جمع ناجذة وهو الضرس يلى الغاب ، والباسل : الشديد والذكر الصلب العسير وأبدية النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته والغمر الماء الكثير وميمون الطائر كثير الخير ويستسقى به المطر وكانوا يستسقون بمن يأنسون فيه اليمين والخير .

(٤) آية ١٦٢ من سورة النساء .

ذهب سيبويه الى أن المقيمين منصوب على المدح وهو أصح ما قيل وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام .

والقول الثاني : أنه معطوف على ما في قوله بما أنزل اليك ، أى يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهذا قول الكسائي والخليل واختلفوا في هذا الوجه من المعنى بالمقيمين الصلاة فقيل : الانبياء ذكره الزمخشري وابن عطية وقيل : الملائكة أى وبالملائكة ، وقيل : المسلمون/ والتقدير وبد بين المقيمين .
والقول الثالث : أنه معطوف على قبل والتقدير ومن قبل المقيمين فحذف قبل وأقيم المضاف اليه مقامه .

والقول الرابع : أنه معطوف على الكاف فى من قبلك .
والقول الخامس : أنه معطوف على الكاف فى اليك والتقدير يؤمنون بما أنزل اليك وإلى المقيمين الصلاة .

والقول السادس : أنه معطوف على الهاء والهم فى منهم أى لكن الراسخون فى العلم منهم ومن المقيمين والأقوال الثلاثة فاسدة من جهة الاعراب وذلك أن الاسم الظاهر لا يسوغ عطفه على الضمير المجرور إلا باعادة الجار فلا تقول : يزيد وك فى مررت بزيد وبك ولا يجوز عطف الظاهر على الضمير من غير اعادة الجار إلا فى الشعر وقد رجح قول سيبويه كثير من أئمة النحو والتفسير ، ورجح قول الخليل والكسائي ابن جرير الطبرى والقفال الشاشي وعلى قول سيبويه تكون الجملة معترضة بين المبتدأ والخبر على قول من قال : ان خير الراسخون هو قوله (أولئك سنؤتيهم) .

وفى قوله والمؤمنون الزكاة أوجه :

أحدها هو معطوف على الراسخون ، والثانى أنه معطوف على الضمير فى الراسخون والثالث أنه معطوف على المستكن فى المؤمنون ، والرابع أنه معطوف على الضمير فى يؤمنون ، والخامس هو خبر مبتدأ محذوف أى وهم المؤمنون ، والسادس : مبتدأ وخبره أولئك سنؤتيهم .
(١)

وقد فرئ قوله تعالى : (والمؤمنون بالرفع نسقا على الأول ، وكذا هو في مصحف ابن مسعود قاله الفراء وروى أنها كذلك في مصحف أبي ، وقيل بل هي فيه والمقيم الصلاة كمصحف عثمان ، وحكى عن عائشة : وأبان ابن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب المصحف وهذا خطأ لا يصح منهما لأنهما مربيان وقطع النعت أشهر في لسان العرب وهو باب واسع ، وفي الشوكاني : وحكى عن عائشة أنها سئلت عن المقيمين في هذه الآية وعن قوله تعالى : ان هذان لساحران ومن قوله في المائدة : والصابئون قالت يا ابن أخي الكتاب أخطئوا ، وهذا باطل ، لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله وهم أهل اللغة وهم القدوة وهم الذين أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعوه فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم والقرآن محكم لا لحن فيه بشئ يتكلم العرب بأجود منه في الأعراب ولسيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه باب المدح قد بينوا فيه صحة حسندا وجودته ، قال النحويون : اذا قلت مررت بزيد الكريم وأنت تريد أن تخلص زيدا من غيره فالخض هو الكلام حتى تعرف زيدا الكريم من غير الكريم واذا أردت المدح والثناء فان شئت نصبت وان شئت رفعت ، وجاءني قومك الطمحين في المحل والمفيثون في الشدائد على معنى أذكر الطمحين وهم المفيثون وعلى هذه الآية لأنه لما قال بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك علم أنهم يقيمون الصلاة ، والمؤتون الزكاة على معنى أذكر المقيمين وهم المؤتون الزكاة وأنشدوا بيت خرنق الآتى :

لا يبعدن قومي الذين هم البيتين على معنى

أذكر النازلين وهم الطيبون

رفعه ونصبه على المصحح .

(١) وبعضهم يرفع النازلين وينصب الطيبين والكل واحد جائر حسن .

(١) انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٠٢ ، وبحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٥ ، والشوكاني (فتح قدير) ج ١ ص ٥٣٧ .

وكذلك قوله تعالى : (والصابرين فى البأساء والضراء)^(١) . قال
سيبويه : ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيدا ولو ابتدأه فرفعتـه
على الابتداء كان جيدا كما ابتدأت فى قوله تعالى : (والمؤتون الزكاة)
ونظير قول الخرنق :^(٢)

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل مفسد الترك والطيبين مقاعد الازر
نصب النازلين والطيبين على المدح ، ويروى بعضهم والطيبون كما فى
كتاب سيبويه ، وهذا ليس بفصيح فى كلامهم لأن النعت التابع أشد ارتباطا
بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع ولأن فى الاتباع بعد القطع رجوعا إلى
الشيء بعد الانصراف عنه ، ولما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة
أجنبية ، ولهذا منع بعض النحاة اعتراض الجملة بين الصفة والموصوف هذا
هو الصحيح ، وفى المسألة خلاف لبعضهم ونقل الأشمونى من صاحب
البسيط ضياء الدين بن علي القول : بأن الصحيح هو الجواز لأن القطع
مارض فلا حكم له .

وقال فى الخزانة والطيبون مع كونه مرفوعا فهو مقطوع من قومي وإنما حكم
بالقطع مع أنه مرفوع كالمنعوت وهو قومي لقطع النازلين قبله والصرب اذا رجعت
عن شيء لم تعد إليه ، ونقل ابن السكيت عن ابن الأمازي أن النازلين
تابع لقومي على المعنى لأن معناه نصب ، كأنه قال : لا يبعدن قومي^{المهم}

-
- (١) آية ٧٧ من سورة البقرة ، وانظر الكتاب ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤ .
(٢) البيت لخرنق أخت طرفة بن العيد البكرى لامه : ديوانها ص ٢٨
وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ و ج ٢ ص ٦٤ ، وهو فى
الأمانى لابن الشيحري ج ١ ص ٣٤٥ ، ومعنى لا يبعدن : لا
يهلكن ، والسم : معروف وهى مثلثة السين والعداة جمع عدا
والآفة الحلة والجزر جمع جزور وهى الناقة والمعتك موضع القتال والمراد
بالطيبين مقاعد الازر أنهم أعفاء فى فروجهم والعرب تكنى بالشيء عما
يحويه أو يشتمل عليه ، تعنى أنها لاتحل لفاحشية .

وجوز سيبويه الوجهين : القطع والاتباع ، ان شئت جعلته صفة فجسرى
على الأول وان شئت قطعته ، فابتدأته وقال : ترفع الطيبين كرفع المؤتين
ويجوز فى النازلين والطيبين أربعة أوجه : رفعهما ونصبهما ، ورفع أحدهما
مع نصب الآخر مقدما ومؤخرا على القطع غير انك ان رفعتهما جاز أن يكون
نعتين لقومى فيكون الرفع لهما رافع قومى والجملة واحدة ، وجاز أن يكون
مقطوعين فى التقدير باضمار مبتدأه فيكونا جملتين ، والرافع والناصب المقدرين
لا يجوز أن يظهر واحد منهما لفظا انما يكون مقدرا منويا ، وامتناع اظهاره
اشعار باتصاله بما قبله ، فلو ظهر أمكن أن يكون جملة قائحة بنفسها مستقلة
وليس الخوض ذلك . (١)

قال سيبويه : وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد بيت الأختل نصبا :
لقد حملت قيس بن عيلان حزبها على مستقل بالنوائب والحرب
أخاها اذا كانت عضاضا سمالها على كل حال من ذلول ومن صعب
نصب أخاها على المدح ولولا ذلك لخفضه على البدل من مستقل وقال
وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب
يأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد عملت فجعله ثناء وتعظيمًا
ونصبه على الفعل وكأنه قال أذكر أهل ذلك ، وأذكر المقيمين ولكنه فعل
لا يستعمل اظهاره . (٢)

وللتعظيم مواضع معينة وليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل صفة
يحسن أن يحظم صاحبها . لو قلت : مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب
أو البراز لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به .

(١) الخزانة ج ٢ ص ٣٠١ - ٣٠٤ والكتاب ج ٢ ص ٦٤ - ٦٥ .

(٢) انظر ديوان الأختل ص ٤٠٣ - ٤٠٤ وديوان ذى الرمة ص ٦٦٢

والمستقل الذى ينهض بما حمل ، والنوائب جمع نافية وهى المصيبة
وأخاها صاحب الحرب العضاض العضاضة يعنى الحرب، وسما ارتفع.

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

وأما المواضع الذى لا يحسن فيه التعظيم : فأن تذكر رجلا ليس بنبيه
عند الناس ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه وذلك قولك :
مررت بعبد الله الصالح فان قلت مررت بقومك الكرام الصالحين ثم قلت
الطعمين فى المحل جاز أن يجعلهم كأنهم قد علموا ، وليس كل شئ من
الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين ، لسو
قلت : الحمد لزيد تزيد العظمة لم يجز ، وكان أمرا عظيما غير مفتقر به
ويحتاج التعظيم الى اجتماع معنيين فى المعظم : أحدهما أن يكون الذى
عظم به فيه مدح وثناء ورفعة ، والثانى : أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب
وشهر عنده بما عظم به . (١)

ومما ينصب على الذم قولهم : مررت بزيد الفاجر والفاسق ، نصبت
الفاجر والفاسق على الذم وعلى هذا ينصب هذا الحرف فى قراءة طاصم
فى قوله تعالى : (وامرأته حمالة الحطب) لم يجعل الحمالة خبر للمرأة
بل قطعه على معنى الشتم ، كأنه قال : أذم حمالة الحطب وان كان فعلا
لا يستعمل اظهاره وقال عروة بن الورد العيسى من الصالحين :

سقونى الخمر ثم تكفونى عداة الله من كذب وزور . (٢)

نصب العداة على الذم وانما شتمهم بشئ قد استقر عند المخاطبين
قال النابغة الذبياني : (٣)

(١) الكتاب ٢ / ٦٩ .

(٢) البيت فى اللسان مادة نسا ود يوان عروة ص ٩٠ والكتاب ج ٢ ص ٧٠ وتكفونى
أحاطونى والعداة جمع عاد بمعنى العدو وكان قوم امرأته قد احتالوا
عليه وسقوه الخمر حتى أجابهم الى مفاداتها .

(٣) البيت فى ديوان النابغة ص ٥٣ وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٧١
وفى الخزانة ج ١ ص ٤٢٦ والبطل بالضم الباطل والاقارع بنو قريـع
من تميم وهوف هو ابن كعب من تميم وكانوا قد وشوا به النعمان حتى
تصير له وأحاول أعالج وأزاول والمجادة المشاتمة وأصلها قطع
الأنف والاذن من الجذع .

لعمري وما عمري على بهين لقد نطقت بطلا على الأقار
أقار صوف لا أحاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجساد
(١) فنصب وجود قرود على الذم .

ومما يجب فيه القطع والنصب أو الرفع : الترحم وأسلوب الترحم يختلف
عن أسلوب التعظيم والذم وذلك لأن الاسم الذي يعظم به والاسم الذي
يشتم به شيء قد ثبت للمعظم والمذموم وشهرا وعرفا به قبل التعظيم والذم
فيذكر المعظم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء أو على جهة الوضع منه
والذم والترحم انما هو رقة وتحسن من راحم القلب على المرحوم عند تذكره
في حال ذكره والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه ولا يكون بكل صفة
ولا بكل اسم ، وانما يترحم بما ترحم به العرب وتقول : مرت به المسكين
بنصب المسكين على أنك رحمة . (٢)

وأوجب يونس الاتباع في الترحم اما على النعت فيما أمكن واما على البدل
فيما لم يكن نحو : رأيت البائس ومررت به المسكين فلا يجوز القطع عنده اذا
كان النعت للترحم وأجاز الخليل قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم قال
السيوطي وقال يونس لا يجوز القطع في مدح أو ذم أو ترحم ووافقه الخليل
في المدح والذم ومعنى ذلك نعت النكرة لا المعرفة . (٣)

أما القطع في المدح فأمر متفق عليه بين الخليل ويونس كما في الكتاب (٤)
وأما القطع في الذم أو الشتم ففي الكتاب ما يشير الى أن الخليل ويونس
يجيزانه . (٥)

وخلاصة القول : أن معنى قطع النعت هو اعراب النعت خبر مبتدأ

(١) الكتاب ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) انظر الكتاب ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ .

(٣) انظر الجمع ج ٢ ص ١١٩ .

(٤) ج ٢ ص ٦٥ .

(٥) ج ٢ ص ٧١ قول يونس وص ٧٤ قول الخليل .

محذوف وجوباً أو مفعولاً لفعل محذوف وجوباً ومحل وجوب حذف العامل
فى النعت المقطوع اذا كان للمدح أو الذم أو الترحم ويجوز اظهاره وحذفه
ان كان للتوضيح أو التخصيص نحو : مرت بزید العالم ، ومررت بزید هو
العالم .

ويجب قطع النعت اذا كان المنعوت متعددًا لعاملين اختلفا فى المعنى
والعمل ، أو فى أحدهما مثال الأول : مرت بزید ، ولقيت عمرا الكريمان
أو الكريمن ومثال الاختلاف فى المعنى دون العمل قام زيد وذهب عمرو
الكريمان أو الكريمن ، ومثال الاختلاف فى العمل دون المعنى مرت بزید
وجاوزت عمرا الظريفان أو الظرفين وفى المسألة خلاف للكسائى والفراء (١)
ويجب اتباع النعت إن كان المنعوت لا يتضح الا بالنعت ، ويجوز
الاتباع والقطع فيما عدا ذلك .

الموضع الثامن : من المواضع التى يجب فيها حذف عامل المفعول به
المستثنى بآلا وقد تقدم الخلاف مبسوطا فى العوامل التى يجب تقديمها
على المفعولات . ان القول الصحيح فى عامل المستثنى بآلا فعل محذوف
وجوبا نابت منه (الآ) عوضا عن النطق به كحروف النداء .

العامل لرابع الذى يجب حذفه عامل لمفعول المطلق :
يحذف عامل المفعول المطلق وجوبا اذا كان المصدر بدلا من فعله لأنه
لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو نوعان :

النوع الأول : ما كان بدلا من فعل مهمل ، أى : ليس له فعل فى
لسانهم بل استعملوا المصدر نحو : ويل زيد ، وويحه ، وبله الأكف بجبر
الأكف بالاضافة أى : تركه ومنه قولهم : أفة أى : قذرا ، والقذر : ضد
النظافة ، وتفة وهى وسخ الأظفار والعامل فى هذا فعل مقدر من معناه
على حد قعدت جلوسا ، ومما استعمل مفردا أوضافا قولهم للمصاب المرحوم

ويح فلان وويحه وويح له وويحا له ، للمتعجب منه ، وويبا له وويبك وويب
فيرك وويسك وويسه .

وويح : كلمة ثقالة رحمة وويس كلمة ثقالة فى معنى رافة ، وهى مضافة الى
المفعول ، ومتى أضيفت ألزمت النصب ، ولا يجوز فيها الرفع ، لأنه مبتدأ
لا خبر له ، فاذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول : ويح له وويحا له وويل
له وويلا له والنصب ليس يقوى هنا لأنه مصدر لا فعل له ، وانما يقوى النصب
فى المصدر الذى له فعل نحو : حمدا وشكرا ، فالرفع فى نحو : ويح وويل
قوى والخالب على ويح الرفع وعلى تب النصب اذا أفرد نحو : تبأ لله
ويجوز تب له ، ويقال للمصاب المفضوب عليه : ويله وويل له وويلا له وويل
طويل له ، وويلا طويلا ، فيجب النصب فى الاضافة ويجوز الرفع والنصب
فى الافراد^(١) فالرفع على الاخبار بما ثبت والنصب على الدعاء

قال ابن يعيش : (وأما قولهم : ويحك وويك وويلك وويبك فهى من
المصادر التى لا أفعال لها ، كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاقتلال
عينها وفائها لما يلزم من الثقل فى تصريف فعلها لو استعمل فاطرح لذلك
وأجروها مجرى المصادر المفردة المدعوية وجعلوا الاضافة فيها بمنزلة اللام
فى قولهم : سقيا لك ، لأنه لولا اللام فى سقيا لك لما علم من يعنى ، وكذلك
لولا الاضافة فى هذه المصادر لم يعلم المتكلم من يعنى ، والاضافة فيها
مسموعة ولا يجوز القياس عليها ، فلا يجوز أن تقول سقيك قياسا على ويحك
لأن العرب لم تدع به ، وهذه الكلمات كناية عن الويل ، فويل كلمة ثقالة عند
الشم والتوبيخ معروفة وكثرا استعمالها حتى صارت للمتعجب يقولها أحدهم
لمن يحب ولمن يبغض .^(٢)

ومن ذلك : لبيك وسعديك ود واليك وهذا اذيك وحجازيك وحوالك من المصادر

(١) انظر المجمع ج ١ ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(٢) شرح المفصل ج ١ ص ١٢١ .

التي جاءت بلفظ التثنية والفرض عنه التكثير وأنه شيء يعود مرة بعد مرة
كما تقول ادخلوا الأول فالأول ، والفرض أن يدخل الجميع وجئت بالأول فالأول
ليعلم أنه شيء بعد شيء ، وأما حنانك فله فعل من لفظه ، والتقدير :
تحنن تحننا بعد تحنن والتحنن : الرحمة والخير ، وأما لبيك وسعديك
ود واليك وهذا ديك . . الخ فنصبها بفعل مضمرة تقديره من غير لفظه بل من
معناه كأنك قلت في لبيك دأوت وأقمت وفي سعديك تابعت وطاوعت
وحجازيك تحذروا وليكن منك حذر بعد حذر وحوالك أطوف أطافة بعد
أطافة وهذه المصادر كلها لا تتصرف وتلزم الإضافة والتثنية . (١)

والنوع الثاني : بدل من اللفظ بفعل مستعمل وهو تسيان :
القسم الأول : واقع في الطلب ويسمى المصدر الطلبى وهو أن يكون
بدلا من فعله الطلبى ويشمل المراد به الأمر أو النهى أو الدعاء أو التوبيخ
فمثال الأمر : ضربا لزيد ، أى : اضربه وقيام لا يعودا ومنه قوله تعالى :
(فضرِب الرقاب) (٢)

فضربا وعودا مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبا لأنه بدل من
فعله ولا يجمع بين البدل والمبدل عنه .

ومثال المصدر (المراد به النهى) : سكوتا لا تكلموا ويصلح المثال
السابق للنهى قياما لا يعودا أى قم قياما ، ولا تقعد قعودا واجتهادا
لا كسلا وجدا لا توانيا ، مهمل لا عجلة ، سكوتا لا كلاما ، صبرا لا جزعا
وهو لا يقع الا تابعا لمصدر يراد به الأمر ولكن فى التقدير السابق يلزم
حذف مجزوم لا الناهية ، وهو ممنوع ، ويلزم فصل الجملة مع وجود الجامع
فالأولى أن يجعل المصدر الأول منصوبا بفعل محذوف ، والثانى : معطوف
عليه ، ولا عاطفة أى افعل قياما لا يعودا ويكون خبرا بمعنى النهى . (٣)

(١) انظر المقتضب ج ٣ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) سورة محمد آية .

(٣) انظر الأشموني مع الصبان ج ٢ ص ١١٧ .

ومثال المصدر (المراد به الدعاء) نحو: سقيا لك ورعيا تحسا للخائن
 بعدا للظالم ، سحقا للثيم ، جدعا للخبث ، ورحمة للبائس ، مذابا
 للكاذب ، سقاة للمهمل ، يؤسا للكسلان ، خيبة للفاسق ، تبا للواشى
 نكسا للمتكبر ، ومنع سيبويه أن يقاس على ما ورد من هذه الألفاظ وأجاز
 الأخفش القياس عليها ، وهو ما يظهر أنه الحق وتستعمل هذه المصادر
 فى قبيح الكلام فان أضفتها فالنصب حتم واجب ، نحو: بعدا للظالم وسحقه
 ولا يجوز الرفع لأن المرفوع يكون حينئذ مبتدأ ولا خبر له وإن لم تضيفها
 فلك أن تنصبها ، ولك أن ترفعها على الابتداء نحو: عذابا له ومذاب له
 والنصب أولى . وما عرف منها بأل فالأفضل فيه الرفع على الابتداء نحو:
 الخبيثة للمفسد . (١)

ومثال الواقع فى التوبيخ وهو الواقع بعد استفهام مقصود به التوبيخ
 نحو : أتوانيا وقد جد قرناؤك هذا وقد عورض جعل الاستفهام التوبيخى
 من أقسام الطلب ، لأنه خبر فى المعنى لكن نظرا باعتبار الصورة ولأنه
 يستلزم الطلب . (٢)

والقسم الثانى : واقع فى الخبر وهو المصدر الواقع بدلا من الفعل
 المقصود به الخبر وذلك فى خمسة مواضع :

الموضع الأول : المصادر المسموعة التى كثر استعمالها ودلت القرائن
 على ما عليها المحذوف لقولهم عند تذكر نعمة وشدة : حمدا وشكرا لا كفرا
 وهى من أمثلة سيبويه وقدره أحمد الله حمدا وأشكركه شكرا لا أكفره كفرا
 وصبرا لا جزعا ، وعند ظهور أمر معجب مجبا ، أى : عجب عجبا ، وعند
 خطاب مرضى منه أو مضروب عليه كأن يقال أتفعل هذا فتقول أفعله وكرامة
 وصرة أى : أفعله وأكرك بذلك وأسرك ، فالمصدر نائب عن الفعل ومسؤد

(١) انظر التصريح على التوضيح مع حاشية العليمى ج ١ ص ٣٣٠ وجامع

الدروس العربية ج ٣ ص ٣٦ .

(٢) انظر حاشية الصبان ج ٢ ص ١١٨ .

معناه وتقول أيضا لا أفعله ولا أكيد ولا هـ أى : لا أفعله ولا أكاد أفعله كيدا ولا أهم به هـ ، أى عزما فالكيد مصدر كاد يكاد من أفعال المقاربة وليس الكيد الذى هو المكسر . ولا فعلته رغما وهوانا أى : اننى أفعله وأرغمك بفعله رغما وأهينك أهانة .

والمراد بالخبر هنا ما ليس بطلب والا فلا شك أن حمدا وشكرا ولا كفرا وصبرا لا جزأ ، وعجبا من الانشاء الذى لا يحتمل الصدق والكذب وسماه ابن مالك أخبارا نشائيا ، أى صورته صورة الخبر والمعنى على الانشاء^(١) . وإذا أفردت حمدا وشكرا جاز اظهار الفعل نحو : أحمد الله حمدا وأشكر الله شكرا ، وأما لا كفرا فلا يستعمل الا مع حمدا وشكرا .
هكذا تكلمت الحرب بالأمثلة الثلاثة مجتمعة ، وقد تفرد . . . فهذه الأمور جرت مجرى المثل ، وينبغى أن يلتزم فيها ما التزمت الحرب^(٢) .
ووجوب حذف العامل خاص باجتماع الثلاثة حمدا وشكرا لا كفرا .

الموضع الثانى : أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب أو خبر أو واقعا بعد أداة التفصيل لأن التفصيل مستفاد من أدواته لا من المصدر والمصدر هو موضع تفصيل وعاقبة مضمون ما قبله هى الغرض ، فمثال الطلب قوله تعالى : (فشد الوثاق ، فاما منا بعد واما فداء^(٣)) والتقدير : فاما أن يمن منا واما أن تفدوا فداء^(٤) ومثال الخبر قول الشاعر :
لأجهدنّ فاما دره مفسدة تخشى واما بلوغ السؤل والأمل

-
- (١) انظر أوضح المسالك مع حاشية العلهمى ج ١ ص ٣٣١ - ٣٣٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ج ٢ ص ٤٧١ .
(٢) انظر التصريح ج ١ ص ٣٣١ نقلا عن ابن عصفور .
(٣) سورة محمد - آية ٤ .
(٤) البيت قائله مجهول وهو فى المساعد ج ٢ ص ٤٧٣ والجمع ج ١ ص ١٩٢ والشاهد على أن من المصدر الواجب حذف عامله ما وقع لتفصيل عاقبة خبر .

وتقول انظر الى الشكوى فاما رفضا واما قبولاً فرفضاً وقبولاً بصدران منصوبان

يعامل محذوف وجوبا والتقدير : فاما ترفض رفضا واما تقبل قبولاً

الموضع الثالث : أن يكون مكرراً أو محصوراً أو مستفهماً عنه وعامله خبر عن

اسم عين أى ذات فى الأنواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور :

أحدها : التكرير أو الحصر أو الغطف عليه أو الاستفهام عنه .

والثانى : كون المصدر مستمرا للحال لا منقطعاً ولا مستقبلاً .

والثالث : كون عامل المصدر خبراً .

والرابع : كون المخبر عنه اسم عين .

فمثال المكرر : محمد سيرا سيرا ، التقدير محمد يسير سيرا فحذف

يسير وجوبا لقيام التكرير مقامه .

ومثال المحصور فيه : ما خالد الا سيرا وانما خالد سيرا والتقدير يسير :

ما خالد الا يسير سيرا وانما خالد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لما فسى

الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، ومثال المعطوف عليه نحو : أنت أكلا

وشربا والتقدير : أنت تأكل أكلا وتشرب شربا لأن المعطف كالتكرير .

ومثال المستفهم منه : أنت سيرا ، والتقدير : أنت تسير سيرا ووجهه

أن ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل كأنه أناب عن التكرير لأن

الفعل شديد الطلبية للاستفهام وان لم يكن مكرراً ولا محصوراً ولا مستفهماً

منه ولا معطوفاً عليه لم يجب اضمار عامله نحو : أنت تسير سيرا وان شئت

حذفت فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبراً عن اسم معنى لم يحتج السى

اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو : انما سرك سيرا الجريد (١)

الموضع الرابع : من وجوب حذف عامل المصدر الخبرى أن يكون المصدر

مؤكداً لنفسه أو غيره فالمؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة لا تحتل غيره لأنها

نص فى معناه نحو : له على دينار اعترافاً ، فجملة له ملق دينار نص فى

الاعتراف لأنها لا تحتل غيره وسمى مؤكدا لنفسه لأنه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذى قبله نفسه ، والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتل معناه وتحتل غيره ، فاذا كررت المصدر صارت نصا فيه ، لأن مفهوم الجملة يتطرق اليها الاحتمال وهذا الاحتمال زال بذكر المصدر وسمى مؤكدا لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى مثاله أنت ابنى حقا فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره : أحقه حقا ، والجملة التى قبله (أنت ابنى) تصلح له ولغيره لأنها تحتل أن تكون حقيقة فيكون ابنته حقا وأن تكون مجازا على معنى أنت عندي بمنزلة ابنى فى العطف والحنو فلما قال حقا صارت الجملة نصا فى أن المراد البتة حقيقة ورفع احتمال المجاز .^(١) وحقا هنا بمعنى الحقيقة ، وليس ضد الباطل لأنه غير رافع لصحسة الاتيان به مع ارادة المجاز كأن يريد ببتة العلم لكن يرفع احتمال بطسلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع^(٢) وتقول هذا زيد الحق لا الباطل ولا أفعل كذا البتة .

الموضع الخامس : من وجوب حذف عامل المصدر الخبرى المصدر المقصود به التشبيه بشرط أن يكون حسيا واقعا بعد جملة مشتملة على معناه وعلى فاعله نحو قولك : لزيد صوت صوت حمار ، فصوت حمار مصدر تشبيهى وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير : يصوت صوت حمار ، فقبله جملة وهى (لزيد صوت) مشتملة على فاعل المصدر فى المعنى وهو زيد ، فان كان ما قبل هذا المصدر ليس جملة وجب الرفع مثل صوته صوت حمار وكذا لو كان قبله جملة ليست مشتملة على الفاعل فى المعنى نحو : هذا صوت صوت حمار .^(٣) ويجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد اذا دل عليه دليل

(١) توضيح النحو ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) انظر حاشية الصبان ج ٢ ص ١١٩ .

(٣) توضيح النحو ج ٢ ص ٢٦١ .

كأن يقع جواب سؤال أو غير ذلك ، فمثال الصين للنوع أن يقال لك هل انتظرت خالدا ، فتجيب : انتظارا مملا : أى : انتظرت انتظارا مملا ومثل أن تقول للقادم من سفر قدوما وللقادم من الحج حجا مبرورا والأصل قدمت قدوما مباركا وحججت حجا مبرورا فحذف العامل جوازا ، ومثال حذف عامل الصين للعدد جوازا أن تقول ضربتين جوابا لمن قال : كم ضربت زيداً والأصل ضربته ضربتين فحذفت العامل جوازا .

العامل الخاص : الذى يجب حذفه عامل الحال فى مواضع وبشروط أن لا يكون مضمنا معنى الفعل ، كالظرف والاشارة وهذا لا يحذف .

وينقسم حذف عامل الحال الى قسمين قياسى وسماصى :

فالقياسى فى المواضع الآتية :

١- أن تكون الحال دالة على ازدياد أو نقص بتدريج نحو تصدق بـ درهم فصاعدا أو فأكثر ونحو : اشتريت الثوب بدينار فنازلا أو فأقل أو فسافلا فكلمة صاعدا حال وعاملها وصاحبها محذوفان والتقدير فذهب العدد صاعدا أو فذهب بالعدد صاعدا وفى هذه الحالة الجملة المحذوفة انشائية معطوفة بالفاء على نظيرتها الانشائية وكذا كلمة أكثر ونازلا ، وأقل وسافلا ، وشروط هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء ، أو بـ ثم ، والفاء أكثر من ثم .

٢- أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ نحو : أناثما وقد أشرقت الشمس ، وأقاعدا عن العمل وقد قام الناس وأتمميا مرة وقيسيا أخرى أشرقيا مرة وغربيا أخرى .

٣- أن تكون الحال سادة سد الخبر نحو ضربى زيدا قائما وشريى اللبن باردا فقاما وباردا حالان سدا سد الخبر وقد حذف عاملهما وجوبا والتقدير إذا كان قائما وإذا كان باردا .

٤- أن تكون الحال مفردة مؤكدة لضمون جملة قبلها نحو : أنت أخى مواسيا أى أمرئك مواسيا .

ويحذف عامل الحال سماعيا في مثل : هنيئا لك ويكون التقدير بحسب المقام . (١)

العامل السادس : عامل الظرف والجار والمجرور ، ويجب حذف عامل الجار والمجرور والظرف اذا كان متعلقهما كونا عاما وهو الوجود والاستقرار والحصول والاستمرار والثبوت والكون التام دون زيادة معنى آخر بخلاف الخاص وهو هذه الأشياء المذكورة مفيدة بصفة أخرى كالنوم والجلوس والذهاب والاستماع والثبات والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل سمي بالمستقر لاستقرار معنى العام فيه بحيث يفهم بدهشة عند سماعه ، واذا وجب حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص كالنوم والجلوس والذهاب والاستماع والثبات فانه يجب ذكره الا لدليل فيجوز وقد يجيب حذفه كما سيأتى فى الأمثال والقسم ومقابل المستقر للغو لا لغائه من تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر أو جائزه لدليل .

والخلاصة أن الظرف والجار والمجرور باعتبار المتعلق اما مستقر أو لغو فالأول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو "وعنده علم السامة" .

والثانى : ما كان متعلقه خاصا سوا واجب الذكر نحو زيد جالس فسى الدار أو جائزه كما اذا قيل هل صمت يوما فتقول : يوم الجمعة (٢) .

وسمى لغوا لخلوه من الضمير ، فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق وعمومه يقطع النظر من ذكره وحذفه وقد يقدر المتعلق خاصا كزيد على الفرس أو زيد من العلماء أو فى البصر أى راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك من الاستقرار إذ يجوز تقدير العام لتوجيه الأعراب وخصوصه بمعرفة المقام لا يقتضى لغويته ولكن لما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام

(١) انظر النحو الوافى ج ٢ ص ٤١٠ وتوضيح النحو ج ٣ ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) انظر حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٩٩ وحاشية الخضرى ج ١ ص ٩٥ .

- كما تقدمت الإشارة الى ذلك آنفا - ثم ان معنى التعلق أن يعمل
المتعلق في محله/التصب^{أي المتركب} على المفعولية ، وهذا بالنسبة للظرف لا فبار عليه
وأما بالنسبة للجار والمجرور فالمتعلق إنما يعمل في المجرور وأنه الذي في
محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه
فتعلق المجرور به تعلق عمل ، وقد يكون محل المجرور رفعاً كمزيد مجهولاً
فزيد وحده نائب فاعل ولا يكون محله مجزئاً في هذه الحالة .

وأما الجار وحده فلا عمل للمتعلق فيه لأن العامل لا يعمل في عامل
ونسبة التعلق اليه مسامحة أو مراد هم تعلق الايصال لأن الحرف يوصل
معاني الأفعال الى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط . (١)

ويجب حذف الكون العام في ثمانية مواضع :

الموضع الأول : اذا وقع خبراً نحو الحمد لله رب العالمين وزيد عندك
وأما ظهور الاستقرار المام الذي وقع خبراً في قول الشاعر : (٢)

لك الحزبان مولاك عسروا إن يهن فانت لدى محبوبته الهن كائن

فهو من ضرورة الشعر وقيل كائن هنا اسم فاعل من كان الناقصة واسمه

ضمير مستتر فيه وخبره محذوف ، وقيل هو اسم فاعل من كان التامة التي تعنى

الثبوت فهو كونه خاص وقال ابن يعيش :

(اعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقراراً ومستقراً وأقمت الظرف

مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه وهو مفاير المبتدأ

في المعنى ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعاً

بالاستقرار حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز اظهاره للاستغناء

عنه بالظرف . وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره سواء نقل الضمير

(١) انظر الصبان ج ٢ ص ٢٣٦ .

(٢) البيت لم يحرف قائله وهو في المعنى ج ٢ ص ٤٩٧ وابن عقيل

ج ١ ص ١٠٢ والبحر ج ٧ ص ٧٧ والجمع ج ٢ ص ١٠٨ .

الى الطرف أم لا ، والقول عندى أنه اذا حذف ونقل ضميره الى الطرف لم يجز اظهاره لأنه قد صار أصلا مرفوضا ، فأما اذا ذكرته أى المتعلق أولا وذكوت الطرف بعده وقلت زيدا استقر عندك فلا يمنع مانع من اظهاره ولا تيان به لأن ذكر المتعلق أولا يدل على أنه لم ينقل الضمير الى الطرف بل مستتر فى الحامل وعلق ابن هشام على كلام ابن يعيش لأنه لم يوافق نفسه عليه أحد ، ثم قال ابن يعيش : (واعلم أنك اذا قلت زيد عندك فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلا أو اسما وفيه ضمير مرفوع وذلك الضمير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، واذا قلت : زيد فى السدار ومن الكرام ، فالجار والمجرور فى موضع نصب بالاستقرار على حد انتصاب عندك ، اذا قلت زيد عندك ثم الجار والمجرور والضمير المنتقل فى موضع رفع بأنه خبر المبتدأ ، ومذهب الكوفيين^(١) اذا قلت زيد عندك أو خلفك لم ينتصب عندك وخلفك باضمار فعل ولا بتقديره وانما انتصب بخلاف الأول - وقد تقدم بيان مذهبهم فى العوامل المعنوية - وكما ترى أن ابن يعيش جاوز اظهار المتعلق فى الخبر اذا لم يحذف ولم ينقل اليه ضمير وتبع الكوفيين ابن طاهر^(٢) وابن خروف^(٣) فى انكار التقدير للمتعلق فى الخبر وعندهما ينصب المبتدأ لا الخلاف كما هو عند الكوفيين ، وزعموا أنه يرفع الخبر اذا كان مبنيا نحو زيد أخوك وينصبه ان كان غيره .^(٤)

الموضع الثانى : اذا وقع صفة نحو قوله تعالى : (أو كصيب

(١) شرح المفصل ج ١ ص ٩١ .

(٢) ابن طاهر هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر ولد باشبيلية

ورجل الى مراكش ، فدرس فى فاس كتاب سيبويه وشعر هناك وأقبل

عليه الناس ، توفى بفاس سنة ٥٨٠ هـ .

(٣) تقدمت ترجمته ص ٢٣ .

(٤) انظر الهمع ج ٢ ص ١٠٨ .

(١) أي : كائن من السماء أو حصل فالمدار على تقدير المتعلق كونا عاما سواء كان اسما أو فعلا (٢) ، وقد يحذف الموصوف مع الصفة إذا كان الموصوف بعد اسم مجرور بمن أو في نحو قوله تعالى : (وان منكم الا واردها) (٣) والتقدير وان أحد كائن منكم الا واردها ومثله قولك ما في المكتبة الا فوق ما تريد ، أي : ما في المكتبة الا كتب كائن فوق ما تريد ، وقوله تعالى : (منهم الصالحون ومنهم دون ذلك) (٤)

الموضع الثالث : اذا وقعا حالا نحو قوله تعالى : (فخرج على قوميه في زينته) (٥) والتقدير : كائن في زينته . وأما قوله تعالى : (لَمَّا رآه مستقرا عنده) (٦) ، حيث ذكر متعلق الظرف وقد وقع حالا ، فالصواب أن هذا المتعلق كون خاص لأن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو اذن واجب الذكر وكلامنا في الاستقرار العام . (٧)

الموضع الرابع : اذا وقعا صلة الموصول نحو قوله تعالى : (وله من فسي السموات والأرض) (٨) والظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة فانهما يتعلقان بفعل محذوف نحو استقر وحل ونحوه ولا يتعلقان باسم الفاعل لان الصلصة لا تكون بمفرد وانما تكون بجملة الا اذا كان الموصول أل فيكون اسم الفاعل صلتها حينئذ .

الموضع الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر نحو قوله تعالى (أفي اللمشك) (٩) .

-
- (١) آية ١٩ من سورة البقرة .
 - (٢) انظر المفنى ج ٢ ص ٤٩٦ .
 - (٣) آية ٧١ من سورة مريم .
 - (٤) آية ١٦٨ من سورة الاعراف .
 - (٥) آية ٧٩ من سورة القصص .
 - (٦) آية ٤٠ من سورة النمل .
 - (٧) انظر المفنى ج ٢ ص ٤٩٦ - ٤٩٧ .
 - (٨) آية ١٩ من سورة الأنبياء .
 - (٩) آية ١٠ من سورة ابراهيم .

أى : أثبت فى الله أو استقر فى الله ونحو : أهدك زيد وقد تقدم ببيان كيفية رفعهما الاسم فى العوامل اللفظية (الأسماء) وأن شرط ذلك الاعتماد على الأشياء المذكورة هناك .

الموضع السادس : أن يقعا فى مثل كقولهم : الكلاب على البقرة^(١)
أى : سلب الكلاب على البقرة فلا يجوز ذكر سلب لأن الأمثال لا تفسر وكذلك ما جرى مجرى المثل فى ضرورة الحفاظ على نصها وعدم التصرف فيه وذلك نحو قولهم : بأبى أنت أى مفدى والمخذوف هو الخبر ومنه قولهم للمعسر بالرفاء والبنون ، باضمار أمرست ، أى تزوجت ملتبسا بالرفاء أى الالتئام والتوافق مع الزوجة والبنين^(٢) .

الموضع السابع : أن يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو :
أיום الجمعة صمت فيه ؟ ونحو يزيد مرت به وهذا هو باب الاشتغال .
وخلاصة هذا أن يكون فى العبارة ظرفان أو جاران ومجروران لمعنى واحد أولهما حذف ما ملأه على شريطة التفسير ، والثانى شغل بما ملأ من الأول وفيه ضمير يعود على الأول نحو : أיום الجمعة سافرت فيه ؟ لأن التقدير أسافرت يوم الجمعة ، سافرت فيه ، وربط حذف من الثانية المضاف أو الجار نحو قول الأعطل :

ويوما شهدناه سليطاً وما مسرا قليل سوى الطعن الثهال نوافله

والمعنى : ويوما شهدنا شهدنا فيه والضمير المتصل بالفعل هو فى محل نصب بمنزلة الخافض وليس فى محل نصب على الظرف لأن ضمير الظرف لا يكون ظرفاً بنفسه^(٣) .

الموضع الثامن : القسم بغير الباء : إذا كان المقسم به مجروراً بفسير

(١) انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ٩٠ .

(٢) انظر المفنى ج ٢ ص ٤٩٧ .

(٣) اعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٢ ، وانظر الخلاف فى المفنى

ج ٢ ص ٤٩٧ - ٤٩٨ .

الباء أى بالتاء أو اللام أو الواو أو الهمزة أو الهاء وجب حذف المتعلق
لدلالة الجار والمجرور عليه نحو قوله تعالى : (تالله لقد آثرك الله علينا)^(١)
ونحو قوله تعالى : (والليل إذا يغشى)^(٢) .

وهذه هى المواضع المشهورة وهناك مواضع يحذف فيها متعلق الجار
والمجرور ، أو الظرف وهو ليس من الكون العام مثل متعلق لام الجحود
وهى المسبوبة بكون ناقص منقضى بما أولم فهذه اللام تتعلق مع مجرورها وهو
المصدر المؤول بعدها بالخبر المحذوف وجوبا نحوه وله تعالى : (وما كان
الله ليخذلهم وأنت فيهم)^(٣) تقديره وما كان الله مريدا لتعذيبهم .

ولكن النحاة اختلفوا فى الفعل الواقع بعد لام الجحود ، فذهب
الكوفيون الى أنه خبر كان واللام زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم
وذهب الكوفيون^{البربر} الى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف
وقد روي ما كان الله مريدا لتعذيبهم ، وقولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها غير
زائدة وليست بزائدة ولكن تقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة لتقوية المامل
ولكن صاحب المفنى صرح بأن اللام المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية
محضة ، بل بينهما فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة^(٤)
ومن ذلك أيضا الشرط بعد ذى جواب اذا تقدم على الشرط ما يقتضى
جوابا حذف جواب الشرط لدلالة جواب ما قبله نحو والله حيثما لقيتك لا كرمك
فقد حذف جواب الشرط لأن جواب القسم أعنى عنه . وحيثما لا يتعلق
بالمذكور وإنما يتعلق بمامل محذوف وهو جواب الشرط .

وكذلك يجب حذف المتعلق اذا وجد الطانع المعنوى وهو أن يكون فى
معنى الكلام ما يدل على أن المتعلق محذوف والمذكور ليس المتعلق للظرف

(١) آية ٩١ من سورة يوسف .

(٢) آية ١٧ من سورة الليل

(٣) آية ٢٢ من القرآن

(٤) انظر الأشموني مع الصبان ج ٣ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

أو الجار والمجرور ولا مقيدا بهما نحو قوله تعالى : (وإذا سألك عبادى
عنى فأنى قريب) . (١)

فجملة إننى قريب ليست فى الحقيقة جوابا لإذا خلافا لما يوهمه ظاهر
الآية ذلك لأن قرب الله من عباده ليس له علاقة بسؤالهم، لأنه قريب منهم وإن
لم يسألوا عنه ولذا فإن الظرف لا يقيد كلمة قريب ولا يتعلق بها ، وهى
لا تعمل فيه، ولا بد من تقدير عامل محذوف يقيد الظرف ويتعلق به والتقدير
وإذا سألك عبادى عنى فقل لهم إننى قريب والمتعلق هو قل حذف لدلالة
المعنى عليه وكذلك قوله تعالى : (وإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم)
فمتعلق إذا محذوف دل عليه الجار والمجرور والتقدير بعثناهم . (٢)

العامل السابع : الذى يجب حذفه : أن المصدرية الناصبة للمضارع فى
سنة مواضع :

الموضع الأول : بعد لام الجر إذا لم يقع بعد لا وسبقت بكون ناقص
منفى وهى المسماة بلام الجحود وسميت بذلك لملازمتها للجحد أى النفى
هذا قول أكثر النحاة ويسمى البعض بلام الجحود والصواب تسميتها بسلام
النفى لأن الجحد فى اللغة مطلق الانكار وعلى مذهب الجمهور من تسمية
العام بالخاص والقول بأن الناصب للمضارع بعد لام الجحود هو أن المضرة
وجوبا وهو مذهب علماء البصرة ، وذهب الكوفيون الى أن ناصب المضارع بعد
لام الجحود هو اللام نفسها بالاصالة واللام زائدة وأن خبر كان هو الفصل
المضارع المنصوب واحتجوا على ذلك بقول الشاعر . (٣)

لقد عدلتنى أم عمرو ولم أكس مقالتها ما كنت حيسا لا سمعا
وقالوا لو كانت أن المصدرية هى الناصبة للزم تقدم محمول صلتها عليها

(١) آية ١٨٦ من سورة البقرة .

(٢) آية ٧ من سورة الاسراء .

(٣) اعراب الجمل وأشباه الجمل ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٤) البينست فى الصبان ج ٣ ص ٢٩٢ .

وهو ممتنع ورد هذا القول بأن مقالتها معمول لمحدوف يفسره المذكور

وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن وقد تقدم الخلاف ^{عراق} في الفعل الواقع بعد هذه اللام ومنشأ ذلك الخلاف هو الاختلاف في الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة ؟

الخوض الثاني : بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو لا ويقول ابن مالك وتضمن أن لزوما بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو لا أن يوحى هي التي بمعنى اللام وهي التي قبلها علة لما بعدها نحو لا طيعن الله أو يخفر لي .

أو حتى التي بمعنى إلى وهي التي ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا لا دفعة واحدة نحو : لألزمك أو تقضي حقى ، والتي يصلح في موضعها لا وهي التي ينقضي ما قبلها دفعة واحدة نحو لا تظن الكافر أو يسلم .

(١)

ويحتمل الوجهين قول امرئ القيس :

فقلت له لا تبك عينك إنمما نحاول ملكا أو يموت فتعذرا

وتقدير هذه الأحرف (الأوالى) في موضع (أو) تقدير لحظ فيه المعنى دون الأعراب والافاء عطف مصدر مؤولا من أن والفعل بأو على مصدر متوهم ، فالعطف ما زالت قائمة ، والتقدير الأعراب المرتب على اللفظ أن يقدر قبل (أو) مصدر ، وبعدها (أن) الناصبة للفعل وهي في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها . (٢)

وذهب الكسائي إلى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومسند وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعد أو ولا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف مطف وجوز الأخفش الفصل بالشرط نحو لا لزمنك أو ان شاء الله تقضي حقى وأو حرف مطف لا عمل لها ، ولكنها عطف مصدر مقسدا

(١) انظر الديوان ص ٩٥ والضمير في له يعود إلى صاحبه (صروين قمبيشة) في البيت السابق وهو : بكى صاحبي لما رأى الدريد ونهأيقن أنا لا حقان بقيصرا

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ج ٣ ص ١٥٤١ - ١٥٤٢ .

على مصدر متوهم من الجملة التي قبلها ^(١) .

الموضع الثالث: بعد حتى الجارة وشرط النصب بعدها أن يكون الفعل مستقبلا وجوبا ، إذا كان الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة الى زمن التكلم نحو لاسيرين حتى أدخل المدينة ، وقوله تعالى : (لن نبرح عليه فاكفين حتى يرجع إلينا) ^(٢) ، وجوازا إذا لم يكن الاستقبال حقيقيا بأن كان بالنسبة الى ما قبل حتى نحو : قوله : (وزلزلوا حتى يقول الرسول ... الآية) ^(٣) .

فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا ، فالرفع على تأويله بالحال بأن يقدر القول الماضي فى الحال ، أى فى زمن المتكلم لاستحضار صورته العجيبة ، فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون ، فيقدر اتصاف الرسول والمؤمنين بالدخول فى القول ، فالقول حال بالنسبة الى تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن المتكلم ، والنصب على تأويله بالمستقبل بـأن يقدر أنهم فى الحال مازمون على القول فيلزم استقبال القول بالنسبة الى تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم على القول ^(٤) .

الموضع الرابع بعد فاء السببية الواقعة فى جواب نفى محض أو طلب محض والطلب هما الأمر والنهى والدعاء والعرض ، والتخفيض ، والتمنى والترجى والاستفهام .

فالنفى يأتى على أربع صور :

١- ما يكون النافى فيها حرفا من حروف النفى كلا، وما، نحو قوله تعالى :

(١) انظر الأشمونى ج ٣ ص ٢٩٦ مع الصبان .

(٢) آية ٩٠ من سورة طه .

(٣) آية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٤) انظر الأشمونى مع الصبان ج ٣ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(لا يقتضى عليهم فيموتوا)^(١) ، ونحو قولك ما تزورنا فنحدث اليك .

٢- ما يكون النافي فيها فعلا نحو قولك : ليس زيد معنا فيجازمك .

٣- ما يكون النفي فيها اسما نحو قولك : أنا فير مسافر اليوم فأصحبك .

٤- أن يكون الدال على النفي فعلا موضوعا لدلالة على التقليل لكن

أريد به النفي نحو قولك : قلما تزورنا فتتلج صدرنا ، ويلحق بالنفي

التشبيه الواقع موقعه ، نحو قولك : كأنك وال علينا ، فتشتما أى ما أنست

وال علينا .^(٢) وإذا كانت الفاء لمجرد العطف خالية من السببية فالرفع هو

الوجه وفى مثل قولك : ما تأتيني فأكرمك أربعة أوجه :

أحدها : أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبله

فيكون شريكه فى امرائه ، فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذى قبلها مرفوع

والمعطوف شريك المعطوف عليه وعلى هذا قوله تعالى : (ولا يؤذن لهم

فيعتذرون)^(٣) . فالفاء هنا عاطفة والفعل الذى بعدها معطوف وكأنه

قيل : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

ثانيها : أن تقدر الفاء لمجرد السببية ويقدر الفعل الذى بعدها

مستأنفا ومع استئنافه يقدر خبر المبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو

الفعل من الناصب والجازم ، والفرق بين هذا الوجه والوجه السابق أن

الوجه السابق شمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها ، وهذا الوجه أنصب

النفي فيه على ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها ، وذلك لأنك لم تجعل

الفاء لمعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شريكه فى

النفي ، فتقول : ما تأتيني فأكرمك بمعنى : فأنا أكرمك لكونك لم تأتيني

وذلك اذا كنت كارها لاتيانه .

ثالثها : أن تقدر الفاء عاطفة لمصدر الفعل الذى بعدها على المصدر

(١) آية ٣٦ من سورة فاطر .

(٢) انظر الصبان ج ٣ ص ٣٠١ .

(٣) آية ٣٦ من المرسلات .

المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه
فيجيب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوبا والتقدير ما يكون منك اتيان فاكرا
مضى أى ما يكون منك اتيان فيعقبه منى اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون
منى اكرام .

رابعها : أن تقدر الفاء أيضا عاطفة لمصدر الفعل الذى بعدها
على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدير النفي منصبا على المعطوف عليه
فينتفى المعطوف لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون
مك اتيان فكيف يكون منى اكرام !! ومثله ما تأتينا فتحدثنا ^(١) ، والنفي
غير المحض هو المنتقض بالأو المطلوب نفي .

مثال الأول : ما أنت تأتينا الا فتحدثنا .

ومثال الثانى : ما تزال تأتينا فتحدثنا لأن النفي دخل على زال وهى
للنفي ، ونفى النفي اثبات .

واختلفوا فى نحو : ما تأتينا فتحدثنا الا بخير ، ذهب ابن مالك الى
أن النفي فى هذا قد انتقض فيجب الرفع ، وذهب ابن درستويه والمرادى
الى جواز الوجهين : الرفع والنصب ، وانما جاز النصب لأن الانتقاض انما
جاء بعد استحقاق الفعل النصب .

ومثال الأمر : أسلموا فتدخلوا الجنة ، ويشترط فى الأمر شيئان :
أحدهما : أن يكون بصيغة الطلب ، والثانى : أن لا يكون بلفظ اسم
الفعل ، وأما الطلب غير المحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر
النائب عن الفعل ، أو بما لفظه خبر فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب
بل يجزم هذا قول الجمهور ، وخالفهم الكسائى فى اسم الفعل ، فأجاز
النصب ملقا بعد الفاء المجاب بها اسم الفعل ، وفصل ابن جنى وابن
مصفور فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو : نزال ، ودراك

(١) انظر الصبان ج ٣ ص ٣٠٣ ، وشرح الشذور ص ٣٠٣ .

(١) د ون غيره .

ومثال النهى : لا تضرب زيدا فيفضب ، وشرط النهى عدم النقض بالألا
 قبل الفاء نحو : لا تضرب الا زيدا فيفضب ، فيجب فيه الرفع والنصب ممتنع .
 ومثال الدعاء : رب وفقنى فاعمل صالحا ، ويشترط فى الدعاء : أن يكون
 بالفعل ، فلو قلت : سقيا فيرويك الله لم يجز النصب .

ومثال العرض وهو الطلب برفق ولين ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا .
 ومثال التخصيص وهو الطلب بحث وازعاج هلا أكرمت زيدا فيشكرك .
 ومثال التمنى : ليت لى مالا فانفق .

ومثال الترجى : لعل زيدا يأتى فيحدثنا ، واختلف النحاة فى الترجى
 هل له جواب ، فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له أو لا ؟ .

فذهب البصريون الى أن الترجى فى حكم الواجب وأنه لا ينتصب
 الفعل بعد الفاء جوابا له ، وذهب الكوفيون الى جواز ذلك وهو الصحيح
 لثبوته فى النظم والنثر ولكن الكوفيين على أن لعل للاستفهام .^(٢)

ومثال الاستفهام : قوله تعالى : (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا)^(٣)
 ويشترط فى الاستفهام : أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد
 فلا يجوز النصب فى نحو : هل أخوك زيد فأكرمه .^(٤)

واعلم أن للنحاة فى ناصب المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية
 ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن الناصب أن المصدرية مضمرة بعدها وهذا مذهب
 البصريين .

القول الثانى : أن الناصب هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو

(١) انظر الأشمونى ج ٣ ص ٣٠٤ .

(٢) انظر المساعد على التسهيل ج ٣ ص ٨٩ .

(٣) آية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٤) انظر شرح الشذور ص ٣٠٧ .

وما تأخر عنها ، هذا قول الجمهور من الكوفيين .

القول الثالث : أن الناصب هو الفاء أو الواو نفسها وهذا قول الجرمي وبعض الكوفيين ، والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة لا عمل لها وكذا الواو . (١)

الموضع الخاص : بعد واو العطف المفيدة للمصاحبة بأن يجتمع مضمون ما بعدها مع مضمون ما قبلها في زمن واحد ، وذلك إذا سبقت بنفى أو طلب ، وقد تقدم بيان الطلب في الفاء وكذا النفي ، ومثال النفي قوله تعالى : (ولما يحلم الله الذين عاهدوا منكم ويعلم الصابرين) . (٢)

ومثال النفي : قوله تعالى : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق) (٣) ومثال التمني : قوله تعالى : (ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون .. الآية) (٤)

ومثال الدعاء : رب اغفر لي فتوسع علي في الرزق .

ومثال الرجاء : لعل أسافر وأغتسم .

ومثال العرض : ألا تنزل فتصيب خيرا .

ومثال التحضيض : هلا تأتينا وتكرمنا .

وكل موضع استعملت فيه الفاء من الأمثلة السابقة تصلح فيها الواو إذا صح المعنى ، فان تعينت السببية فالفاء فقط نحو : لا تدن من الأسد فيأكلك ، وان امتنعت السببية فالواو فقط نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وفي هذا المثال الأخير ثلاثة أوجه : النصب على أن الواو للمعية وتشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، ويكون المعنى

(١) انظر الأشموني ج ٣ ص ٣٠٥ مع الصبان .

(٢) آية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) آية ٤٢ من سورة البقرة .

(٤) آية ٢٧ من سورة الأنعام .

النهى من الجمع بينهما ، أى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن .

٣- والجزم على أن الواو عاطفة للتشريك بين الفعلين ، وتشرب معطوف على تأكل ، ويكون المعنى أن الثانى شريك فى النهى ، والنهى منصب على الكل .

٣- والرفع على أن الواو للاستئناف وتشرب محبر مبتدأ محذوف تقديره أنت ، أى لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن ، ويكون المنهى منه هو الأول لا غير .

الموضع السادس: الفعل المضارع الواقع بعد جواب الشرط مقترنا بالفاء أو الواو فيجوز فيه ثلاثة أوجه :
الجزم والنصب والرفع .

ومثال ذلك قوله تعالى : (وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيخفر لمن يشاء) (١) .

وقرئ : فيخفر بالجزم والنصب والرفع ، فالجزم على العطف على الجواب والنصب بأن مضمرة بعد الفاء السببية والرفع على الاستئناف ، وإذا جاء بعد الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء أو الواو بأن توسط بين الشرط والجواب يجوز فيه وجهان : الجزم والنصب ، مثاله قولك : ان تحلف وتكذب تأثم فيجوز فى تكذب الجزم على العطف والنصب بأن مضمرة بعد واو المعية ويمتنع الرفع على الاستئناف لأنه متوسط والاستئناف لا يكون إلا بعد تمام الجملة (٢) .

(١) آية ٢٨٤ من سورة البقرة .

(٢) انظر توضيح النحو ج ٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .

العوامل التي لا يجوز حذفها

العامل الاول : اسم الفعل ، لا يجوز حذفه وابقاء معموله هذا قول الجمهور وجوز ابن مالك اعمالها مضمرة وخرج عليه قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوى دونكا انى رأيت الناس يحمدونكا
حيث جعل دلوى مفعولا لدونك مضمرا لدلالة ما بعده عليه (١)

وقد تقدم الكلام على هذا البيت والوجه الجائز فيه فى العوامل التي يجب تقديمها على معمولات^{٤٠٤} ، وهذا الذى خرج عليه ابن مالك خلاف الصحيح ، وخلاف ما عليه المحققون لأن أسماء الأفعال ضعيفة لا تتوى على تقديم معمولها فكيف تعمل وهى محذوفة مع ضعفها ؟

العامل الثانى : ما يفيد الانشاء كأفعال المدح والذم وصيغتي التمجيد ولا يجوز حذف أفعال المدح والذم لان الحذف يناقى الفرض المقصود منها لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشى المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جوده الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا لدخله التصديق والتكذيب .

فقول الاعرابى لمن بشره بمولوده وقال : نعم المولودة : والله ما هى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى انشاء المدح ان لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بأن الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة ، فهو انشاء جزؤه الخبر وكذلك الانشاء التعجيبى (٢) فى صيغتي التمجيد وكذا لا يجوز حذف صيغتي التمجيد لان الحذف يناقى الفرض الذى وضعت لاجلها وبالتالى لان هذه الأفعال كلها ضعيفة لمشابهتها بالانشاء الحروف

(١) انظر الهمع ج ٢ ص ١٠٥

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣١١

وهى غير متصرفة ولا يجوز حذفها وكذلك لا يجوز حذف اسم التفضيل وهما معموله لان الحذف ينافى المقصود ولو حذف لما عرف أسلوب التفضيل من غيره ولم أر من تعرض لذكر هذه الامور السابقة بالتفصيل من خلال مراجعتى لكتب القوم ولكن من استقرأ كلامهم فهمت أنه لا يجوز حذف هذه الاشياء السابقة من الكلام .

العامل الثالث : عوامل الافعال (الجوازم والنواصب) .

لا تحذف عوامل الافعال لانها ضعيفة ولا تعمل مع الحذف من غير بدل وقال البصريون أن المصدرية لا تعمل مع الحذف من غير بدل وذلك لانها حرف نصب من عوامل الافعال ، وعوامل الافعال ضعيفة فينبغى أن لا تعمل مع الحذف وأن المصدرية انما عطلت النصب لشبهها بان المشددة وهى من عوامل الاسماء وعوامل الاسماء أقوى من عوامل الافعال ومع قوتها لا تنصب أن المشددة مع الحذف فأن المصدرية أولى بأن لا تنصب مع الحذف . (١)

ولا يجوز حذف نواصب المضارع لانها ضعيفة فلا تعمل محذوفة الا أن النحويين أجازوا حذف أن المصدرية فى مواضع تقدمت تلك المواضع التى تضر فيها وجوباً وسيأتى مواضع حذفها جوازا ان شاء الله ، وذلك كله بشرط وجود البدل من الحروف التى تضر بعدها .

وحذف أن المصدرية ونصب المضارع فى غير تلك المواضع شأن

لا يقاس عليه ولا يقبل فيه الا ما رواه عدل ومن ذلك قولهم :
خذ اللص قبل يأخذك وما شاكل ذلك فهى عبارة مسموعة لا يجوز القياس عليها هذا اذا حذف أن وبقي عملها وأما اذا رفع الفعل بعد حذفها ، فذهب قوم الى أن الحذف مقصور على السماح مطلقا سواء وقع الفعل أم نصب هذا مذهب بعض المتأخرين والمفارية وذهب أبو الحسن الاخفش الى أن

الحذف مع رفع الفعل ليس بشان بل مقيس وجعل منه قوله تعالى : (أففير دين الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) ^(١) و (تسمع بالمعیدی خير من أن تراه) ^(٢) وهو ظاهر عبارة ابن مالك في الالفية وفي شرح التسهيل حيث قال في قوله تعالى : (يريكم البرق خوفا وطمعا) ^(٣) أن يريكم صلة أن حذف وتبقى الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف يطل عمله . وكذلك لا يجوز حذف الجوازم لضعفها ، والضعيف لا يحذف الا في جواب الطلب والحذف هنا قياسى لنيابة الطلب مناب اداة الشرط هذا على رأى من يقول بأن الجازم هو اداة الشرط محذوفا وقد تقدم الكلام فى بيان هذه المسألة فى العوامل المعنوية (الطلب) ويرى بعض النحاة المتأخرين أن حذف لام الامر مطرد بعد القول الا اذا كان القول أمرا ونسب السيوطى فى الهمع هذا الرأى الى الكسائى ، ومنع المبرد حذف لام الامر فى التثنية والشعر . ^(٤)

والصحيح أن حذف لام الامر خاص بالضرورة الشعرية فقط مثل قول الشاعر :

مَحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبْكَالَا

- (١) آية ٦٤ من سورة الزمر .
 (٢) بضرب لمن خبره خبر من منظره وأول من قال ذلك المنذر بن ماء السماء . انظر حديثه فى مجمع الامثال ج ١ ص ١٢٩
 (٣) آية ١٣ من سورة الرعد .
 (٤) انظر الاشمونى ج ٣ ص ٣١٥ والمفنى ج ٢ ص ٧١٢ والهمع ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦
 (٥) البيت لحسان ابن ثابت وقيل للاعشى ونسبه ابن هشام لابى طالب وتبالا فسادا والتاء فيه مبدلة من واو والاصل وبالا . انظر الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ والمقتضب ج ٢ ص ١٣٠ والاصول ج ٢ ص ١٧٥ ، والا مالى الشجرية ج ١ ص ٣٧٥ والانصاف ج ٢ ص ٥٣٠ وشرح المفصل ج ٢ ص ٣٥ ، ٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٦٢٩ - ٦٦٦

ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر لم يتقدمه وأما الآية التي استدلت بها المجيزون (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) (١) فالجزم فيها لانه جواب الامر . (٢)

وفي حذف هذه اللام أقوال :

الاول : أنها تحذف مطلقا بعد قول أمر كما في الآية السابقة وهو رأى الكسائي .

الثاني : لا تحذف مطلقا وهذا رأى المبرد في المقتضب .

الثالث : جائز في الشعر فقط .

الرابع : كثير مطرد بعد قول أمر وقليل جائز في الاختيار بعد

قول غير أمر وقليل مخصوص بالاضطرار دون تقدم القول مطلقا وهذا رأى ابن مالك (٣) مثل البيت السابق .

ويطرد حذف أداة الشرط قبل الفاء الفصحية وهي الدالة على

شرط محذوف قبلها هو سبب لما بعدها سميت فصيحية لافصاحتها عما قبلها ولأنها دلت على فصاحة المتكلم بها فوضعت بالفصاحة على الاسناد المجازي مثل قوله تعالى : (ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون) (٤) .

فهذه الفاء واقعة في جواب شرط مقدرة تقديره إن كنتم صادقين

في تمنيتكم ذلك فقد رأيتموه وكقول المباس بن الاحنف : (٥)

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا متى يكون الذي أرجو وأمله ؟ أما الذي كنت اخشاه فقد كانا

(١) آية ٢١ من سورة الإسراء

(٢) انظر الهمع ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦

(٣) انظر المقتضب ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ وشرح الكافية لابن مالك ج ٣

ص ١٥٦٩ والاشموني ج ٤ ص ٤

(٤) آية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٥) البيتان من قصيدة قالها في خراسان وكان قد خرج مع الرشيد الى

فهذه الفاء في قوله فقد جئنا خراسانا أى اذا صح قولهم بمنا
 وعدتنا به من أن أقصى ما يراد بنا فقد جئنا خراسان وأن لنا أن نخلص
 من هذه الرحلة فاجز العبارة بالفاء لان المقام ١ مقام الضجر ولذا استحسن
 النقاد والبلاغيون مجيء هذه الفاء في الشعر وغيره لانها حرف تلتقى عندها
 كل الحسن ويجتمع حوله ألوان من المعانى لا يوجد في غيرها من الحروف
 وفيها احياءات في النفس ولذا حذف حرف الشرط مع فعل الشرط . (١)

العامل الرابع : الحروف العاملة في الاسماء وهى حروف الجر والنواسخ
 أما حروف الجر فلا يجوز حذفها الا في مواضع معينة لضعفها والعامل
 الضعيف لا يحذف قال ابن هشام :

العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب
 للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل
 ولا يجوز القياس عليها . (٢)

وأما الاماكن المعينة التى يحذف فيها حروف الجر ويبقى عملها
 فقسمان : سماعى ، وقياسى :

فالسماعى كقول رؤية : خير والحمد لله جوابا لمن قال كيف
 أصبحت وكقول الشاعر :

اذا قيل أى الناس شرقيلة أشارت كليب بالاكف الاصابع

فقد تقدم البيت في العوامل المعنوية (نزع الخافض) .

== خراسان وطال مقامه بها ثم خرج الرشيد الى ارمينية والعباس ابن
 الاحنف معه فاشتاق الى بغداد وحن الى مجالس العلم والعلماء بها
 والقول بضم القاف الرجوع .

(١) انظر من أسرار التعبير القرانى ص ٩٣ وما بعدها .

(٢) المغنى ج ٢ ص ٢٧٤

والقياسى فى أربعة عشر موضعاً :

الأول : أن يكون حرف الجر هو رب بشرط أن تكون مسبوقة بالواو

أو الفاء أو بيل ، مثال الواو قول امرى القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى (١)

هذا مذهب الجمهور من البصريين وقالوا : إن الواو ليست هى

التي تعمل الجر وإنما عامل الجر رب مقدرة لأن الواو حرف غير مختص

والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً وإذا كانت الواو ليست عامل الجر

لزم أن يقدر عاملاً يكون له جرماً بعد الواو ولعله فى تقدير رب لان رب تظهر

مع الواو وتقول ورب ليل كان كذا وذهب الكوفيون الى أن الواو تعمل فى

النكرة الجر بنفسها والى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين

قالوا لان الواو ثابتة عن رب التي تعمل الخفض فلما نابت عنها عملت عملها

ولا يمكن أن تعتبر هذه الواو واو المطف لأنها تقع فى أول الكلام كما ترى

فى الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك وينقض قول الكوفيين والمبرد أن العرب

تجر رب محذوفة وليس فى الكلام عوض عنها كما سياتى بيت جميل نحو رسم دار

وفقت فى طلل البيت . وإذا كانت الواو عاملة عاملة ، وما هو العامل

فى جر الاسم بعد الفاء ويل ولم يقل أحد إن الفاء ويل تجر الاسم والواو

مثل الفاء ويل .

(٢) ومثال الفاء قول امرى القيس :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تئام محبول

(١) شبه الليل بموج البحر فى شدة هوله وعظم ما فيه من المخافة والسدول

الاستار واحدها سدل مثل ستر وستور ليبتلى ليختبر مدى شجاعته

وعدم المبالاة بما يظهر من الهول . البيت فى الديون ص ٤٩

(٢) طرقت بريد زرتها ليلاً والطروق الاتيان ليلاً ومرضع هى التى لها

طفل رضيع وتئام جمع تئمة وهى المعازاة التى كانوا يعلقونها على

البصبي . ومحول : مضى على عمره حول .

والبيت فى الديون ص ٣٥

ومثال بل قول رؤية بن العجاج في مشطوره : (١)

بل مهمه قطعت بعد مهمه

وقليل حذف رب بدون هذه الاحرف مع بقاء عملها كقول الشاعر : (٢)

رسم دار وقفت في طلل كدت أقضى الحياة من جلل

الثاني : أن يكون الاسم المجرور مصدرا مؤولا من أن ومعموليهما

نحو فرحت أن الصانع بارع أو من أن والفعل والفاعل نحو أفرح أن يسرع

الصانع والاصل فرحت ببراعة الصانع ولا بد من أن اللبس قبل حذف حرف

الجر فلا تقول رغبت لقاء خالد لحصول اللبس لانه لا يدري بعد الحذف

هي الاصل : رغبت في لقاء خالد أو رغبت عن لقاء خالد وكذلك اذا لم

يتمين مكان الحذف لم يجز الحذف كقولك اخترت الفائزين من طلبة الكلية

لحصول اللبس لانه لا يدري بعد الحذف هل قصدت اخترت من الفائز

طلبة الكلية أم اخترت الفائزين من طلبة الكلية . (٣)

وقد تقدم أن ما يتعدى الى واحد بنفسه تارة وتار بحرف الجر

نحو نصح وشكر وما يتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر تارة بنفسه

وتارة بحرف الجر أن الراجح في ذلك أنه ليس من باب حذف حرف الجر

خلافًا للزمخشري في ذلك . (٤)

الثالث : أن يكون حرف الجر حرفا من حروف القسم والاسم المجرور

به هو لفظ الجلالة نحو : الله لا أكثر من العمل النافع اي بالله .

الرابع : أن يكون حرف الجر داخلا على تمييز كم الاستفهامية

بشرط أن تكون مجرورة بحرف جر مذكور قبلها نحو بكم د رهم اشتريت كتابك

أي بكم من د رهم .

(١) المهمة المسافة .

(٢) البيت لجميل ابن معمر وقوله من حله اي من أجله .

(٣) انظر توضيح النحو ج ٢ ص ٢٢٩

(٤) انظر ص ١٤٥ من هذه الرسالة وشرح الفصل ج ٨ ص ٥٠

الخامس : أن يكون حرف الجر مع مجروره واقعين في جواب سؤال

وهذا السؤال مشتمل على نظير حرف الجر المحذوف كأن يقال في أى بلد قضيت الأمس ؟ فيجاب مكة أو المدينة أى في مكة أو في المدينة .

السادس : أن يكون حرف الجر واقعا هو والاسم المجرور به بعد

حرف العطف بغير فاصل بين الحرفين والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر ماثل للمحذوف كقوله تعالى : (وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون) واختلاف الليل والنهار (١) أى وفي اختلاف الليل .

السابع : أن يكون حرف الجر واقعا هو والاسم المجرور به بعد

حرف عطف والمعطوف عليه مشتمل على حرف جر ماثل للمحذوف مع وجود لا فاصلة بين حرف العطف وحرف الجر المحذوف نحو ما للفتى سلاح إلا علمه النافع ولا الفتاة إلا فنها الملقى .

الثامن : أن يكون حرف الجر كالسابق ولكن الحرف الفاصل

هو لو كقولهم ^{من يعود} ~~بمعتود~~ الاعتماد على غيره ولو أهله فقد استحق الخيبة ولا خفاق أى ولو على أهله .

التاسع : أن يكون حرف الجر واقعا هو ومجروره في سؤال

بالهمزة وهذا السؤال ناشئ من كلام مشتمل على نظير للحرف المحذوف كأن يقال : أعجبت بمحمود فيسأل القائل : أ محمود النجار أى بمحمود النجار ؟

العاشر : أن يكون حرف الجر ومجروره واقعين بعد هلا الـ

للتحضيض بشرط أن يكون التحضيض واردا بعد كلام مشتمل على مثل لحرف الجر المحذوف نحو هلا دينا رعن قال تصدقت بدرهم أى هلا تصدقت بدرينار .

الحادى عشر : أن يكون حرف الجر هو لام التعليل الداخلة على

كى المصدرية وصلتها نحو جئت كى أتعلم أى لكى أتعلم .

الثاني عشر : أن يكون حرف الجر داخلا على المعطوف على خبر
ليس أو خبر ما الهجازية بشرط أن يكون كل منهما صالحا لدخول حرف الجر
عليه وهو الذي لم ينقض نفيه ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم وقد تقدم
الكلام على هذا في العوامل المعنوية .

الثالث عشر : أن يكون المجرور مسبوqa بأن الشرطية وفي الكلام
السابق عليه مثل الحرف المحذوف نحو تمسك بأحسنهما خلقا ان عليّ وان
عمرو أي ان ثبتت بعلي وان شئت بعمرو .

الرابع عشر : أن يكون حرف الجر مسبوqa بفاء الجزاء الواقعة
في جواب شرط وقبله حرف الجر المحذوف نحو عذمت على رحلة طويلة ان لم
تكن طويلة فقصيرة أي فملى رحلة قصيرة . (١)

وأما الحروف النواسخ فلا يجوز حذفها في كل حال من الاحوال .
وقد حكى الاخفش في حذف لا النافية للجنس مع بقاء عطفا قولهم
لا رجل ولا امرأة بالفتح في المعطوف دون تنوين أي ببنائه على تقدير تكرار لا
فكأنه قال : لا رجل ولا امرأة ثم حذف (لا) والقياس في مثل هذا التركيب
عند النحاة عدم تقدير لا محذوفة ونصب المعطوف لانه عطف على اسم لا، ويكون
النصب مع التنوين ويجوز في المعطوف الرفع عطف على محل لا مع اسمها (٢)

العامل الخامس : عامل المصدر المؤكد .

لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد لعامله لان هذا المصدر مسوق
للتأكيد معنى عامله في النفس وتقويته ولتقرير المراد منه أي لزالة الشك عنه
ولبيان أن معناه حقيقي لا مجازي وهذه هي دواعي المجيء بالمصدر المؤكد
ومن أجلها لا يصرح تشنيته ولا جمعه ولا أن يرفع فاعلا أو ينصب مفعولا ولا أن
يتقدم عليه عامله ولا أن يحذف عامله لان هذا الحذف مناف لتلك الدواعي

(١) النحو الوافي ج ٢ ص ٥٣٣ - ٥٣٥

(٢) انظر المغنى ج ٢ ص ٧٠٨ وابن عقيل ج ١ ص ١٥٦

ومعارض للفرض من الاتيان بالمصدر المؤكد ^(١) لان الحذف مبنى على الاختصار والتأكيد مبنى على الذكر والتطويل .

وإذا قلنا ضربنا زيدا هل هذا من المصدر المؤكد لعامله أم لا في ذلك خلاف للنحاة .

فذهب بعضهم منهم بدر الدين ابن مالك الى أنه مصدر مؤكد وهذا يناقض ما تقدم من عدم حذف عامل المصدر المؤكد لانه حذف هنا واعتراض على والده في شرحه على الألفية عند قول ابن مالك في باب المفعول المطلق + : (وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواء لدليل متسع) حيث قال : إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لأنه إن جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينته عليه أحق وأولى ، واعتراض أيضا بأنه قد حذف جواز إذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا ، ووجوبها مع التكرير أو الحصر في نحو أنت سيرا وما أنت إلا سيرا وفي غير ذلك نحو : سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفر فضع مثل هذا إما للسهو عن ورودها أو للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام وأجاب بعض العلماء كالشاطبي بأن ما قاله ابن الناطم غير لازم لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكد به فحذفه مع هذا القصد تقضى للفرض .

وأما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا وإنما هي مصادر جعلت بدلا من أفعالها وعوض منها ففائدتها النيابة

عن أفعالها واعطا* معانيها لا تأكيد هاء فلو كانت مؤكدة لها كانت مؤكدة
لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه .

ويقول ابن عقيل : أن جميع ما أتى به ابن الناظم ليس من المصادر
المؤكدة في شيء وإنما هي مصادر نائبة عن أفعالها ويرد عليه بأن المقدر
النائب عن فعله قسم من المؤكد وهو في معنى الاستثناء من منع حذف عامل
المصدر المؤكد لأن التأكيد بحسب الأصل وأما بحسب الحال فهو بدل من
أفعالها .

وزهب آخرون منهم ابن مالك وهو الصحيح إلى أن مثل ضربا
زيد ليس مصدرا مؤكدا ويدل على ذلك أمران :

الامر الاول : أنه مصدر جاء عوضا عن عامله ويمتنع الجمع بينهما
وبين عامله لأنه لا يجتمع بين المعوض والمعوض عنه ولا شيء من المؤكدات يمتنع
الجمع بينهما وبين المؤكد .

الامر الثاني : أن المصدر المؤكد في مثل ضربت ضربا يمتنع عمله
باجماع + . وأما المصدر الواقع موقع فعله في مثل ضربا زيدا ففي عمله خلاف
وقد تقدم بيان ذلك في عمل المصدر حيث ذهب بعضهم إلى أنه يعمل
والآخرون ذهبوا إلى أنه لا يعمل وعلى القول بأنه يعمل يكون ضربا قد ناب
عن اضرب في عمله وفي الدلالة على معناه ، وعلى القول بأنه لا يعمل يكون
ضربا نائبا عن اضرب في الدلالة على معناه فقط لا في عمله والصحيح أنه يعمل
فزيد في قولك ضربا زيدا منصوب بضربا . (١) وضربا زيدا ليس من التأكيد
في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا لأنه واقع موقعه فكما
أن اضرب زيدا لا تأكيد فيه كذلك ضربا زيدا لا تأكيد فيه لأنه واقع موقعه .

واعترض بعضهم بقوله تعالى : (فطفق سحا بالسوق والاغناق) (٢)

(١) شرح ابن عقيل مع حاشية الخضرى ج ١ ص ١٨٩ - ١٩٠

(٢) آية ٣٣ من سورة ص

ويقوله تعالى : (كتاب الله عليكم) (١) فالاول تقديره يمسح

مسحاً والثاني كتب كتاب الله عليكم والكل مؤكد لعامله وقد حذف .

أقول هذا اعتراض قوى لو كان محل اتفاق لكن اختلفوا فى اعرابه فقال بعضهم : بأن مسحا مصدر فى موضع الحال ، وقيل : إنه مبین للنوع لتعلق ما بعده به وليس مؤكداً ومن قال بأنه فى موضع الحال الكعبرى وقال بعض العلماء* فى كتاب الله أنه مفعول لفعل محذوف تقديره الزموا والدليل إذا تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال لانه ليس نصاً فى محل النزاع .

العامل السادس : المصدر لا يجوز حذف المصدر العامل مع بقاء عمله لانه قد تقدم فى اعمال المصدر أن من شروط عمله أن لا يكون محذوفاً وقد تقدم تحليل هذا الشرط فى مكانه هناك فلا داعى الى التكرار ومثل المصدر تاسم المصدر لا يجوز حذفه وهو عامل .

العامل السابع : الفعل الذى يتمدى بحرف الجر قال الصيرى : فى تذكرته : واعلم أن الفعل الذى يتعدى بحرف الجر لا يجوز اضمماره ولكن يضمرفعل فى معناه كقولك : زيداً مررت به وعمرأ أحسنت اليه والتقدير جزت زيداً مررت به وأكرمت عمراً أحسنت اليه وانما لم يجز اضممار الفعل المتعدى بحرف الجر لان ذلك يؤدى الى اضممار حرف الجر ولا يجوز اضممار الجار لانه مع المجرور كالشيء* الواحد وهو عامل ضعيف فلا يجوز أن يتصرف فيه بالاضمار والاظهار كما يتصرف فى الفعل . (٢)

العامل الثامن : الصفة المشبهة : لا يجوز حذفها واعمالها (٣)

العوامل التى يجوز فيها الحذف والذكر

وانا عرفنا فيما تقدم من العوامل التى يجب حذفها والعوامل

التي لا يجوز حذفها فمن السهل معرفة مايجوز حذفه وذكره ولكن أتناول

(١) آية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) التذكرة والتبصرة ج ١ ص ٣٣٥ - ٣٣٦

(٣) انظر الكتاب ج ١ ص ١١٥ و ص ١٦٧ من هذه الرسالة .

بعضاً منها على سبيل الاجمال .

أولاً منها المبتدأ على أنه العامل في الخبر ~~الخبر~~ ، يحذف المبتدأ وجوباً وجوازاً فقد تقدم مواضع الحذف بالوجوب وهذه مواضع جواز الحذف ، يجوز حذفه إذا دل عليه دليل وبشرط عدم تأثير المعنى والتركيب بحذفه تأثراً يؤدي الى عيب وفساد لفظي أو معنوي والمراد بالدليل القرينة اللفظية أو المعنوية وحذف المبتدأ جوازاً في المواضع الآتية :

١ - في جواب الاستفهام نحو ما الحديد فيقال : معدن أى هو معدن (١)

وقوله تعالى : (وما أدراك ما هية نار حامية) أى هى نار ،

وقوله تعالى : (لمن الملك اليوم لله الواحد القهار) (٢) أى هو الله

٢ - بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط نحو قوله تعالى : (من عمل

صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها) (٣) الى غير ذلك والامثلة

كثيرة لا حصر لها على هذا .

٣ - وبعد القول ومشتقاته نحو قوله تعالى : (وقالوا أساطير الاولين اكتبها) (٤)

أى هو أساطير الاولين ومن ذلك قوله تعالى : (وقلوا لخطئة) (٥)

أى مسأ لتناحطة (٦) أو ارادتنا .

٤ - وبعد بل التى للابتداء نحو قوله تعالى : (ولا تحسبن الذين

قتلوا فى سبيل الله أمواتاً بل احياء هدى ربهم يرزقون) (٧) أى

(١) آية ١٠ - ١١ من سورة القارة .

(٢) آية ١٦ من سورة غافر .

(٣) آية ٤٦ من سورة فصلت .

(٤) آية ٥ من سورة الفرقان .

(٥) آية ٥٨ من سورة البقرة .

(٦) انظر النحو الوافى ج ١ ص ٥٠٧ .

(٧) آية ١٦٩ من سورة آل عمران .

بل هم أحياء بل في الآية حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كما في المبنى
لأنه قد تلاها جطة وان تلاها مفرد فهي عاطفة ومن ذلك قوله تعالى :
(بل قالوا أضغاث أحلام) (١) التقدير هو أضغاث وكذا قوله تعالى :
(ويقولون طاعة) (٢) التقدير أمر طاعة ، وقوله تعالى : (ولا تقولوا
ثلاثة) (٣) أى هو ثالث ثلاثة كما يدل عليه قوله تعالى : (لقد كُفِّر
الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) (٤) .

٥ - بعد لكن الابتدائية ومن ذلك قوله تعالى : (وما محمد إلا أحد
من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) (٥) برفع رسول وما عطف
عليه على انضمام مبتدأ أى ولكن هو رسول الله .

ومن أمثلة الحذف لقريئة الحال قوله تعالى : (سورة أنزلناها)
فسورة خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه وليس هناك من لفظ مقدم يدل على
المحذوف المقدّر ومثل هذا عناوين الكتب والفصول . (٦)

ثانيا : ومنها الفعل الرفع للفاعل فقد تقدمت مواضع حذف فموجوها
وحذف الفعل جوازا في المواضع الآتية :

١ - إذا وقع في جواب استفهام محقق نحو نعم : زيد جوابا لمن قال هل
جاءك ومنه قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن)
(٧)
فلفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف يدل عليه الواقع بعد أداة الاستفهام ففى
قوله (من خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس

(١) آية ٤٤ من سورة يوسف .

(٢) آية ٨٠ من سورة النساء .

(٣) آية ١٧١ من سورة النساء .

(٤) آية ٧٣ من سورة المائدة .

(٥) آية ٤ من سورة الاحزاب .

(٦) التأويل النحوى فى القرآن ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧

(٧) آية ٨٧ من سورة الزخرف .

يهتدأ خبره محذوف أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلا لفعل محذوف
ملفوظ به في الكلام وذلك قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) (١) ومجى* الجواب على هذا الوجه
أكثر من مجيئه بالجطة الاسمية فالحمل عليه أولى .

٢ - أن يجاب به استفهام مقدركر*ة ابن عامر وشعبة .

(يسبح له فيها بالفدو والاصال رجال) (٢)

والداعى الى تقدير فعل يكون رجال فاعلا له على هذه القراءة أنه
لا يجوز أن يكون رجال نائب فاعل ليسبح الصنى للمجهول لان الرجال ليسوا
سبحين (بفتح الباء* وانما هم مسبحون بكسر الباء*) فلما لم يصح أن يكون
رجال نائب فاعل للفعل السابق لهذا المعنى التسنا له عاملا فلم نجد فى
الكلام عاملا يعمل فيه الرفع ورأينا الكلام السابق يشمر بسؤال وكأنه لما قيل :
يسبح له فيها بالفدو والاصال فقال قائل : من المسبح فاجيب رجال أى
يسبحه رجال والجار والمجرور نائب فاعل (يسبح) الصنى للمجهول .

٣ - أن يجاب به نفى كقولك بلى زيد لمن قال ما قام أحد أى بلى قام
أحد ومنه قول الشاعر : (٣)

تَجَلَّدَتْ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَمُرْ قَلْبُهُ
مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ : أَكْظَمُ الْوَجْدِ

فقوله بل أعظم الوجد ارتفع على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه
سياق الكلام وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام منفى سابق وهو قوله
(لم يمر قلبه من الوجد شىء*) ولا يصح هنا أن تعطف مفردا على مفرد
ببل (أعظم على شىء*) لان فى نفيك تناقضا لان بل التى تعطف مفردا على
مفرد بعد نفى أو شبهه تقرر ذلك النفى السابق وثبت ضد ه لما بعدها وعلى
هذا يكون المعنى أنه لم يمر قلبه شىء* من الوجد وعراه أعظم الوجد

(١) آية ٨٧ من سورة الزخرف .

(٢) آية ٣٦ من سورة النور .

(٣) البيت لم يعرف قائله وهو فى أوضح المسالك ج ٢ ص ٩٢ والاشمونى

وهذا تناقض . (١)

٤ - إذا استلزم الفعل الراجع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقول الفرزدق ؛
غداة أحلت لابن أهرم طعمه^(٢) حصين عبيطات السدائف والخمر
أى وحلت له الخمر لأن أحلت (المزيد) يستلزم حلت (المجرد) .

ثالثا : ومنها عامل المفعول به وهو الفعل؛ يحذف وجوبا وجواز

فقد تقدمت مواضع حذفه وجوبا وهذه مواضع حذفه جوازا .

١ - ويجوز حذفه إن كان معلوما بقرينة تدل عليه مثل ما إذا حصدت فتقول
قمحا أى حصدت قمحا ، وماذا صنعت ؟ فتجيب : خبزا أى صنعت
خبزا فحذف الفعل استغناء عنه بالسؤال عنه بلفظه .

٢ - ويحذف الفعل جوازا إذا استغنى عنه بحضور معناه كقولك لمن شرع
فى ذكر رؤيا؛ خيرا أى ذكرت خيرا، ولمن قطع حديثا : حديثا أى تم
حديثك .

٣ - ويحذف الفعل ويبقى الفاعل أيضا إذا استغنى عنه بسببه كقول الشاعر^(٣)
إِذَا تَفَنَّى الْحَمَامُ الْوَرَقَ هِجَنِي ولو تسليت عنها أم عمار

==== والمساعد ج ١ ص ٣٩٥ وتجلدت تكلفت الجلد وهو الصبر والقوة على
احتمال الشىء الشاق أو المكروه والعرو النزول ، والوجد شدة
الحب . المعنى انى تكلفت الصبر على هجرانكم والقوة على احتمال
دلالكم حتى ظن الناس أننى لم أذق للهوى طعما ولم ينزل بهى شىء
من الحب مع أن الذى عندى من الوجدة فوق العادة .

(١) أوضح المسالك مع عدة السالك ج ٢ ص ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥

(٢) ابن أهرم هو حصين والطعنة المرة من الطعن والمبيطات جمع عبيطة
وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج والسدائف جمع سديف وهو
السنام أو ضخمة المعنى كان حصين بن أهرم قد قتل له ولى فحلف لا
يأكل اللحم ولا يشرب الخمر إلا أن يثأر من قاتله وما زال ينتظر الفرص
حتى تمكن من طعن قاتل وليه فاراده قتيلا فتحلل من يمينه وحل لسه
أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر .

(٣) البيت فى المساعد ولم يعرف قائله . انظر ج ١ ص ٣٩٤

أذكرت أم عبار لأن التهييج سبب الذكر .

٤ - ويحذف أيضا إذا استغنى عنه كقولك لمن شأهب للحج مكة أى تريد مكة .

٥ - ويحذف أيضا استغناء عنه بالسؤال عن متعلقه كقوله تعالى : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) ، (١)

٦ - أو بطلبه نحو اللهم ضمها وذئبا أى أجمع فيها أو سلط عليها ،

٧ - أو بالامر به نحو لا بل زيدا لمن قال اضرب زيدا .

رابعاً : ومنها عامل الحال

ويحذف عامل الحال وجوبا وجوازا فقد تقدم بيان مواضع الوجوب

أما حذفه جوازا فهو إذا دل الدليل عليه والدليل إما حالي وإما مقالي ،

فالدليل الحالي كقولك لقاصد السفر راشدا وللقدام من الحج مأجورا

والتقدير اذهب ورجعت فحذف الفعل اذهب ورجعت جوازا وتقول لمن يريد

الامتحان : موفقا ولمريد السفر سالما .

والدليل المقالي له صور :

منها : أن يقع في جواب استفهام كقولك جوابا لمن قال كيف

جئت : راكبا . ومنها : أن يقع في جواب نفي كأن يقول لك قائل ألم تسير

في الطريق فتقول في جوابه بلى مسرعا أى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى :

(بلى قادريين على أن نسوى بنانه) (٢) فلفظ قادريين حال حذف عاملها

جوازا والتقدير بلى نجمتها قادريين .

ومنها : أن يقع في جواب شرط نحو قوله تعالى : (فان خفتن

فرجالا أو ركبانا) (٣) أى فان خفتن فصلوا رجالا أو ركبانا . (٤)

خامسا : ومنها عامل الجار والمجرور والظرف إذا لم يكن كونا عاما

(١) آية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) آية ٤ من سورة القيامة .

(٣) آية ٢٣٩ من سورة البقرة .

(٤) انظر التسهيل ص ١١١ والهمع ج ١ ص ٢٤٩

وتقدمت مواضع حذفه وجوبها وهو اذا كان المتعلق كونا عاما وتقدم تفصيل

ذلك ويحذف عامل الظرف والجار والمجرور جوارا اذا وقعها جواب سؤال كأن

تسأل متى جئت ؟ فتقول : صباحا أو تسأل أين كنت مقهما فتقول : في مكة .

وانذا دل دليل على المحذوف والدليل إما قرينة لفظية نحو قوله

تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى

بالانثى) (١) فقد علم من القصاص أن المراد الحر مقتول بالحر والعبد

مقتول بالعبد والانثى مقتولة بالانثى ومن ذلك قوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها

أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والجروح ^{السنة بالسنة}

قصاص) (٢) والقصاص دل على أن المقصود أن النفس مقتولة بالنفس

والعين مفقودة بالعين والأنف مجذوع بالأنف والأذن مصلومة بالأذن .

وأما القرينة المعنوية نحو قوله تعالى : (هل لك إلى أن تزكى) (٣)

والتقدير هل لك رغبة أو ميل إلى التزكية وقولك خرجت فاذن أنا بالاصدقاء

يقدر فيه أنا ملحق بالاصدقاء وقول مجنون ليلي :

خليلى ليلي أكبر الحاج والمنى فمن لي بليلى أو فمن ذلها بيما

تقديره من يتكفل لي بليلى أو من الذى يتكفل لها بي ؟

وكذلك يجوز الحذف اذا كان المقسم به مجرور بالياء نحو بالله لا فعلن

كذا فيجوز أقسم أحلف بالله لا فعلن كذا . (٤)

سادسا : ومنها المضاف يجوز حذف المضاف حذفاً قياسياً بثلاثة

شروط :

الشرط الاول : وجود قرينة تدل على لفظه نصاً أو لفظ آخر بمعناه

بحيث لا يؤدي حذفه الى لبس أو تضييع فى المعنى فهو حدثنى التجارب

(١) آية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٢) آية ٤٥ من سورة المائدة .

(٣) آية ١٨ من سورة النازعات .

(٤) انظر اعراب أشباه الجمل ص ٢٨١ - ٢٨٢ ومصحح المفضل ج ٢ ص

أن من يبقى سلاح الباطل يقتل بسلاح الحق والاصل حدثني أهل التجارب
والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية هي أن التجارب لا تتحدث
وإنما الذى يتحدث أصحابها فلا بد لصحة المعنى الحقيقي لا المجازى من
تقدير مضاف محذوف وهو مع حذفه ملحوظ ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى :
(واسأل القرية التى كنا فيها) (١) وقوله تعالى : (ليس البر أن تولوا
وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله) (٢) والتقدير
الاصلى واسأل أهل القرية ولكن البر من آمن بالله .

والقرينة العقلية الحاسمة فى هذه الأمثلة هي أن القرينة من حيث
هي طوب وحجارة ومواد بناء لا يتجه اليها السؤال الحقيقى لا المجسازى
ويستحيل أن يكون منها جواب وأن البر أمر معنوى لا يكون الخبر عنه هنا
أمرًا حسيا بحسب أى ذا ثار وجئة .

فان أوقع الحذف فى ليس أو تغيير فى المعنى لم يجز إلا فى ضرورة
الشعر كقول ذى الرمة : (٣)

عَشِيَّةُ فَرُّ الْحَارِثِيِّينَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِى مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ
أى ابن هوبر .

الشرط الثانى : أن يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف ويحل

محلّه فى الاعراب وهذا هو الغالب فيكون فاعلا مكانه فى مثل قوله تعالى :
(وجاء ريك) (٤) والاصل التقديرى وجاء أمره وقضاؤه وقيل قهر ريك وسلطانه
فحذف الفاعل وحل مكانه المضاف اليه وصار فاعلا مرفوعا .

(١) آية ٨٢ من يوسف .

(٢) آية ١٧٦ من البقرة .

(٣) والنحب الموت وملتقى القوم لقاءهم والبيت فى المساعد ج ٢ ص ٣٦٣

(٤) جزء آية ٢٢ من سورة الفجر .

وهذا قول النحاة فى هذه الآية يؤولونها على حذف المضاف والامر
ليس كذلك لان الآية تدل على اثبات المجى * لله سبحانه وتعالى
مجيبا يليق بجلاله لا نعرف كيفية ونشبهته على الوجه اللائق بجلاله وكمال

أن من يهتق بسلاح الباطل يقتل بسلاح الحق والاصل حدثني أهل التجارب
والقرينة الدالة على المضاف المحذوف قرينة عقلية هي أن التجارب لا تتحدث
وانما الذى يتحدث أصحابها فلا بد لصحة المعنى الحقيقى لا المجازى من
تقدير مضاف محذوف وهو مع حذفه ملحوظ ومن الامثلة على ذلك قوله تعالى :
(واسأل القرية التى كما فيها) ^(١) وقوله تعالى : (ليس البر أن تولوا
وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله) ^(٢) والتقدير
الاصلى واسأل أهل القرية ولكن البر من آمن بالله .

والقرينة العقلية الحاسمة فى هذه الامثلة هي أن القرينة من حيث
هي طوب وحجارة ومواد بناء لا يتجه اليها السؤال الحقيقى لا المجازى
ويستحيل أن يكون منها جواب وأن البر أمر معنوى لا يكون الخبر عنه هنا
أمرًا حسيًا مجسمًا أى ذا ثار وجئة .

فان أوقع الحذف فى لبس أو تفسير فى المصنى لم يجز الا فى ضرورة
الشعر كقول ذى الرمة : ^(٣)

عَشِيَّةُ فَرَّ الْحَارِثِيُّ مِنْ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِى مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ
أى ابن هوبر .

الشرط الثانى : أن يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف ويحل
محلّه فى الاعراب وهذا هو الغالب فيكون فاعلا مكانه فى مثل قوله تعالى :
(وجاء ريك) ^(٤) والاصل التقديرى وجاء أمره وقضاؤه وقيل قهر ريك وسلطانه
فحذف الفاعل وحل مكانه المضاف اليه وصار فاعلا مرفوعا .

(١) آية ٨٢ من يوسف .

(٢) آية ١٧٦ من البقرة .

(٣) والنحب الموت وملتقى القوم لقاءهم والبيت فى الساعد ج ٢ ص ٣٦٣

(٤) جزء آية ٢٢ من سورة الفجر .

وهذا قول النحاة فى هذه الآية يؤولونها على حذف المضاف والا مر
ليس كذلك لان الآية تدل على اثبات المجى * لله سبحانه وتعالى
مجيبًا يليق بجلاله لا نعريف كيفية ونشبهته على الوجه اللائق بجلاله وكماله

وقد يكون مفعولا به كقوله تعالى : (وأشربوا في قلوبهم المجل)^(١)
وأصل الآية وأشربوا في قلوبهم حب المجل فحذف المضاف المفعول به وحل
محل المضاف اليه وصار مفعولا به منصوبا ، وقد يكون مبتدأ نحو قوله تعالى
(الحج أشهر معلومات)^(٢) وأصل الآية زمن الحج أو موسم الحج أشهر
معلومات . ومن الجائز أن يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على حاله من
الجر من غير أن يقوم مقام المحذوف في موقعه الأعرابي وخرجه ولكن هذا قليل
بالنسبة للاول وهذا الشرط السابق مستمد من الاعم الاغلب في الكلام الفصح
فاشترطه لتحقيق الاعم الاغلب لا لتحقيق جميع الحالات التي يجوز فيها
حذف المضاف لانه يجوز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على جره بشرط أن
يكون المحذوف معطوفا على ماثل قبله لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو ما كل
سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة أى ولا كمل بيضاء وهذا الشرط أيضا لا بقاء
المضاف اليه على جره أغلبية أيضا ومن غير الغالب أن يبقى المضاف اليه
مجرورا بدون الشرط المذكور كقوله تعالى : (تريدون عرض الدنيا والله
يريد الآخرة) في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد ثواب الآخرة أو
عرض الآخرة .

والشرط الثالث : أن يكون المضاف اليه من الاشياء التي تصلح
لان تحل محل المضاف المحذوف في اعرابه فلا يصح حذف المضاف اذا كان
المضاف اليه جملة لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ . وحذف
المضاف للاتساع كثير جدا في اللغة ويذكر ابن جني في الخصائص أن مواضع
حذف المضاف في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة موضع وهو أفصح وفي التكملة
مالا يحصى .

=== هذا هو مذهب السلف وأما قول النحاة في هذه الآية فقول بلا علم وصف بالمجيء
مثل صفة الإتيان والنزول فقد رد ابن القيم قول النحاة من وجوه . أنظر مختصر

الصواعق ج ٢ ص ٢٦٠

(١) آية ٩٣ من سورة البقرة .

(٢) آية ١٩٧ من سورة البقرة .

ويتوسع ابن جنى فى حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويضع له قاعدة هامة وهى وضوح الدليل على المحذوف فيجوز عنده أن تقول ضربت زيدا وأنت تقصد ضربت غلامه أو ولده أو أخاه بشرط أن يفهم السامع ذلك فان فهم ذلك جاز وان لم يفهم لم يجوز وقد رد السيوطى على ابن جنى فى توسمه فى هذا الباب وأنكر أن يكون جواز الحذف قياسا مطلقا وانما يقاس اذا لم يستبد الثانى يحكم الاول نحو واسأل القرية أى أهلها فان جاز استبداده اقتصر فيه على السماع ولم يقس . (١)

والصحيح أن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقا والا لالتبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت الادلة ان ما من لفظ أمر أو نهى أو خبر متضمن مأمورا به ومنهيا عنه ومخبرا الا ويمكن على هذا أن يقد ر له لفظ مضاف يخرج عن تعلق الامر والنهى والخبرية ويمكن أن يقول الملحد فى قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت أى معرفة حج البيت . وفى قوله تعالى : (كتب عليكم الصيام) أى معرفة الصيام واذا فتح هذا الباب قسد التخاطب وتعطلت الادلة ولذا ينبغى تنقيح باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه . (٢)

سابعا : ومنها أن المصدرية فى بعض المواضع

تعمل أن المصدرية ظاهرة فى أغلب حالاتها ومضمرة وجوبا ومضمرة

جوازا وقد سبق الحديث عن مواضع اضمارها وجوبا وهذا هو موضع حذفها جوازا وهو فى موضعين :

الاول : بعد لام الجر اذا لم يقع بعدها لا ولم يسبق يكون ناقص

ماضى منفى وهى على نوعين :

النوع الأول : لام التعليل وهى اللام الجارة التى يكون ما بعدها

(١) انظر الخصائص ج ٣ ص ٢٥٥ والهمع ج ٢ ص ٥١ والنحو الوافى ج ٣ ص ١٥٢ - ١٦١

(٢) بدائع الفوائد ج ٣ ص ٢٤٠

علة لما قبلها وسببا له فيكون ما قبلها مقصودا لحصول ما بعدها نحو قوله تعالى : (وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس) ^(١) أى لاجل أن تبين فانزال الذكر مقصود للتبيين، والنوع

والنوع الثانى لام العاقبة وهى اللام الجارة التى يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له لا علة فى حصوله وسببا فى الاقدام عليه كما فى لام وتسمى لام الصيرورة ولا م المال ولا م النتيجة ومن أمثلة لام التعليل أو لام كى قوله تعالى : (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) . ^(٢)

ومثال لام العاقبة فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ^(٣)

وفى المغنى : أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة وبعض النحويين يسمى هذه اللام لام الصيرورة وهم الكوفيون وذهب الزمخشري الى أن اللام فى الآية السابقة للتعليل حيث قال : والتحقيق أنها لام العلة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه أنه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطع اهـ وشرحه شبه بالداعى الذى يفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد . ^(٤)

والقول بأن الناصب للمضارع بعد لام التعليل ولا م الصيرورة أو العاقبة أن المضرة جوازا هو قول الجمهور من البصريين وقالوا انها جارة والناصب مقدروا فى المسألة ثلاثة مذاهب أخرى :

أحدها : أن الناصب للمضارع هو لام التعليل نفسها وهو قول جمهور الكوفيين وهذا لا يصح لان اللام من عوامل الاسماء وعوامل الاسماء لا يكون عوامل الافعال .

(١) آية ٤٤ من سورة النحل .

(٢) آية ٧١ من سورة الانعام .

(٣) آية ٨ من سورة القصص .

(٤) انظر المغنى ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ والكشاف ج ٣ ص ١٦٦

والشاهد فيه في قوله فاضيه حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازا
لوقوعه بعد عاطف وهو الفاء تقدم عليه اسم خالص من التأويل بالفعل وهو
متوقع .

وقول الشاعر : (١)

إني وقتلي سليكا ثم أغقله كالشور يشرب لما عافت البقر

والشاهد في قوله أغقله حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازا لوقوعه
بعد عاطف وهو ثم تقدم عليه اسم خالص من التأويل بالفعل وهو قتلي بالفعل
في هذه الامثلة كلها واجب الشعب بأن مضمرة جوازا ليكون من عطف الاسم
المؤول على الاسم الصريح ولا يجوز رفعه لان الفعل لا يعطف على الاسم
الخالص من التأويل بالفعل والعكس نحو يسرني الطالب المجتهد فينجح
الفائز في المسابقة فيكافأ المجتهد أو المجد فكل من الفائز والمجتهد في
تأويل الفعل واقع موقعه لانه صلة وحق الصلة أن تكون جملة والاصل الذي
يجتهد والذي يفوز فلما جيء بأل عدل عن الفعل الى الوصف لان ال تدخل
الا على الاسماء ولا يخفى عليك أن المراد بقولهم اسم خالص ما كان موجودا
فلا يشمل المصدر المتوهم وان كان خالفا لانه ليس بموجود والفعل المعطوف
عليه بالفاء أو الواو أو الواو واجب النصب بأن مضمرة وجوبا هذه هي مواضع
الموامل التي يجوز حذفها وذكرها الى جانب ما ذكرت ما يجوز حذفه
وذكره في المواضع التي يجب حذف العامل فيها كجواز حذف عامل المفعول
المطلق اذا كان مينا للنوع أو العدد كما ذكرت جواز حذف عامل النعت

=== ثرب الرجل بمعنى افتقر والمعنى لولا توقع معتر فاضيه ما آثرت الفنى

على الفقر أى سواء عندى كنت غنيا أم فقيرا . انظر الدرر اللوامع

ج ٢ ص ١١

(١) البيت لانس بن مدرك وسليك بزنة المصغر هو سليك بن سلكة وسلكة

أمه وقد اشتهر بها وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي ، عدا

مشهور كان يسبق الخيل ويلحق الظباء . أغقله أدفع ديتة وسميت

الدية عقلا لان الدية عندهم كانت من الابل وكانوا يعقلون بجوار بيت

===

المقطوع اذا كان للتخصيص أو التوضيح أو غير ذلك وكجواز حذف عامل المفعول به في باب التحذير اذا كان التحذير بغير ايا أو بغير العطف والتكرار .

الفصل الثالث في بيان مواضع العوامل المقسمة
وتقدير العوامل المعذوفة ، وظاهرة التشابه في المقدر
وأولوياته

بيان مواضع العوامل المقدرة

الاصل أن يقدر الشئ* في مكانه الاصلى لئلا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشئ* في غير محله فيجب مثلاً أن يقدر المفسر في نحو زيد رأيتَه مقدماً عليه .

وجوز البيانون تقديره مؤخرًا عنه وقالوا لانه يفيد الاختصاص حينئذ وليس الامر على اطلاقه كما توهموا وانما يرتكب التأخير عند تمسك بالاصل لا مرين : ١ - المانع اللفظي ٢ - وعند اقتضا* أمر ممنوي لذلك التأخير كإفادة الاختصاص .

فالاول : وهو المانع اللفظي نحو أيهم رأيتَه لانه لا يعمل في الاستفهام ما قبله لذا يقال : رأيت أيهم رأيتَه لان لها الصدارة والتقدير أيهم رأيت رأيتهم .

ونحو قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم)^(١) فلا يقال : وأما هدينا ثمود فيمن نصب ، ان لا يلي أما فعل لانه يجب الصاق أمـ بالاسماء وفي نحو في الدار زيد يجب تأخير متعلق الظرف عن زيد إن قدرته فعلاً لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل

=== القتل اي يربطونها والشور فعل البقر وعافت كرهت ويقال : الشور : من نبات الماء تراه البقر فتعاف الماء فيضربه البقر لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد وهو الطحلب .

(١) آية ٤١ من سورة فصلت .

وقد يسأل سائل فيقول : إن حلة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف
فلا يحصل الالتباس الجواب عن هذا أن المقدّر عندهم كالثابت فلو قدر
مقدّم ما لزم عليه أن يكون الجملة فعلية فيوقع في لبس إذاً يحتمل أن يكون
المبتدأ فاعلاً وإن قدر اسماً فيجوز الوجهان :

يجوز تقدّمه مقدّمًا لأنه عامل في الظرف وأصل العامل أن يتقدّم
على المعمول .

ويجوز تقدّمه مؤخرًا لأنه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخّر
عن المبتدأ والارجح عندي تقدّمه في التقديم لأنه عامل ولا مزية لتقدّمه
على تأخيره حسبما يبدو لي إذا لم يجعل الثاني فاعلاً للظرف والا خفّش
يجعل زيداً فاعلاً .

وفي نحو إن خلفك زيداً يجب تأخير المتعلق المحذوف عن الاسم
قدرته اسماً أو فعلاً لأن مرفوعاً إن لا يسبق منصوبها بخلاف كان إذ لو قلت
كان خلفك زيد جاز الوجهان : تأخير المتعلق بعد الاسم وتقدّمه على
الظرف ولو قدرته فعلاً لأن خبر كان يجوز تقدّمه مع كونه فعلاً على الصحيح
إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعل لعمد الاسمية بل كلها فعلية وربما
يتبادر إلى الذهن أن الالتباس حاصل بالنظر إلى ما دخل عليه ناسخٌ وذلك
لأنه مع تأخير زيد يحتمل أن يكون هو مع رافعه وهو (يقوم) جملة فعلية
خبر عن ضمير شأن دخلت عليه كان فاستتر فيها ، ويحتمل أن يكون مبتدأ
مؤخرًا أخبر عنه بالفعل المتقدمة عليه وهي يقوم وليس ثمة ضمير شأن والفرق
بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخولهما لا يفسر
ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجوز التقديم يوقع في الالتباس
بعد دخول الناسخ أيضاً على أن ابن عصفور منع التقديم في كان زيد يقوم
قال لأن الذي استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى
المبتدأ والخبر ولو أسقطها في كان يقوم زيد لسم يرجعها

الى ذلك (١) وأقول احتمال اسم كان هنا ضمير الشأن احتمال بعيد
لا يعول عليه ولو سلم فقد ذكر ابن هشام في الباب الرابع من المغنى ففى
المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة أنه لا ينفى الحمل
على ضمير الشأن اذا أمكن غيره .
وانما اعتبر هذا أمراً لفظياً وهو العمل لأن العمل طارىء والاعتبار
بالطارىء دون الطرؤ عليه .

وقبل إنما قدم الفعل فى الفعلية لاحتياج الفعل الى الاسم
واستغناء الاسم عنه فارادوا فى الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل
وقصدوا أيضاً الايدان من أول الامر بأنها فعلية فلو قدم الفاعل لم تتعين
الفعلية من أول الامر إذ يمكن صيرورته كلاماً باسم آخر .

والثانى وهو اقتضاء الامر المعنوى كتأخير متعلق البسطة الشريفة
لا فادة الحصر لان تقديم المعمول يفيد الاهتمام والحصر وذلك لان الزمخشري
قد ره مؤخرها عنها لان قريباً كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون
أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبوداً لاجل تفخيم شأنه والاهتمام والاعتناء به
بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقدوا ذلك التفخيم فى اسم الله فانه
الحقيقى بذلك .

واعترض الزمخشري على هذا التقدير بقوله تعالى : (اقرأ باسم
ربك) فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقال
باسم ربك اقرأ ، ثم أجاب عن هذا بأنها أول سورة نزلت فكان تقديم
الامر بالقراءة أهم (٢) يعنى أهم من الأمر باختصاص القراءة ان لا يناسب
المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله أهم منه ، وأجاب السكاكسى
بتقدير متعلقة باقرأ الثانى ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته

(١) انظر حاشية الدسوقي على المغنى ج ٢ ص ٢٤٥ - ٢٤٦

(٢) المغنى مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ والكشاف ج ١

ص ٢٦ - ٣٠ والشمس ٤٩ / ٢

الى مقرونه كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
بالمعطى وهو مبنى على أن تعلق (باسمهك) باقر^١ الثانى تعلق
المفعولية ودخول الياء للدلالة على التكرير والداوام كقولك أخذت الخصام
وأخذت بالخصام والا حسن أن اقرأ الاول والثانى كلاهما منزلة اللازم
اى افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كليهما . (١)

وفى باب التحذير ^٢يُقدَّرُ الفعل بعد اِيا ان لا يتقدم الفعل مسبق
انفصل الضمير وصرح بعض النحاة بأن أسباب الانفصال هذا حذف الفاعل
وتأخره فالفعل المقدر يجوز تقديمه مع انفصال الضمير وما ذكروه من عدم
جواز تقديمه مع انفصال الضمير انما هو فى الفعل المفوظ به لا المحذوف
وذكر الدمامنى أن تقدير الفعل بعد اِيا واجب ان لو قدر مقدما للزم أن يكون
أصله باعدك أنت اِياك فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل الى ضميره
المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها ووجوب تقديره بعد اِيا انما
هو على جعل الاصل اِياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل
احذر تلاقى نفسك والاسد فلا يجب تقديره بعد اِيا لانتفاء المحذوف المذكور
نظرا الى أن المفعول فى الحقيقة (تلاقى) لا الضمير . (٢)

واختلف النحاة فى تقدير عامل الظرف والجار والمجرور اذا قد ما
على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا تكون قد فصلنا بين
ان واسمها بغير الظرف والمجرور وقال قوم لا ، بل تقديره قبل الظرف
والمجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره .

تقدير العامل المحذوف

قد تقدم بيان معنى التقدير والحذف فى التمهيد من هذا الباب

الثالث .

(١) انظر مفتاح المعلوم ص ١١٣

(٢) الصبان ج ٣ ص ١٨٨

والتقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعى فيه أمران أساسيان هما المعنى والصناعة النحوية والمقصود بها الاصول النحويّة العامة والقواعد الخاصة المتفق عليها ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات أحيانا وإن كان المعنى يجيزها لأن الاصول النحوية تتعارض معها كما يقدرون أنواعا من المحذوفات في أحيان أخرى تبعا لما تطلبه المقررات النحوية من الاصول العامة ، وإن كان المعنى لا يحتاج اليها كما تقدم في أدلة ^{مرسومة} الحذف وكما تقدم لنا قريبا في : إن خلفك زيدا وإن في الدار زيدا . ومن أسس التقدير ما تقدم لنا قريبا من أن يقدّر المحذوف في مكانه الاصلى الذى يعرف من القواعد العامة لأن تقديره في غير مكانه الاصلى يتطلب تقديرا آخر يتصل باعادة ترتيب الجملة وقد تقدم لنا قريبا بعض من هذا .

ويقدّر المحذوف من اللفظ المذكور ما أمكن قال ابن هشام ولذا كان تقدير الاخفش في ضربى زيدا قائما : ضربه قائما أولى من تقدير غيره فان تقديره من لفظ المبتدأ وأقل تقديره ، وتقدير غيره اذا كان قائما أو إذا كان قائما فان هذا التقدير ليس من لفظ المبتدأ وأيضا أكثر من تقديره والمقدرون لهذا هم بقية البصريين وكان يقدّر اضرب دون أهـن في زيدا اضربه . وقد يمنع مانع صناعى ^{لفظى} متصل بقوانين النحو أو مانع معنوى من تقدير نفس اللفظ فيعدل عنه الى تقدير غيره مما لا مانع له وجوبا وإن كان من غير لفظ المذكور .

فالمانع المعنوى من تقدير لفظ المذكور نحو زيدا اضرب أخاه يقدّر فيه أهـن دون اضرب لأن القصد الا مراهانة زيد لا بضربه ولأنك لم تأمر بضرب زيد وإنما أمرت بضرب أخيه ومن لازمه اهانة زيد .

فان قلت : زيدا أهـن أخاه قدرت أهـن لأن اهانة زيد اهانة للاخ والمانع الصناعى من تقدير مثل المذكور نحو زيدا مررت به تقدّر فيه

جاء دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه . (١)

وزيدة القول فى هذا أنه يكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم

المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صورة واحدة وهى :

أن يجتمع فى العامل المشغول شيان هما كونه متعديا وكونه ناصبا لضمير
الاسم المتقدم بنفسه نحو زيدا ضربته فان التقدير : ضربت زيدا ضربته

ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل

لمشغول دون لفظه فى ثلاث صور :

الاولى : أن يكون العامل فى المشغول به لازما ، والمشغول

به هو ضمير الاسم المتقدم نحو قولك : أزيدا مررت به فان التقدير أجاوزت

زيدا مررت به .

الثانية : أن يكون العامل لازما والمشغول به اسما ظاهرا مضافا

الى ضمير الاسم السابق نحو قولك نحو زيدا مررت بفلامه فان التقدير :

لا بست زيدا مررت بفلامه ولا تقدر جاوزت زيدا مررت بفلامه كما قدرت فى

الصورة الاولى لأن المعنى على هذا التقدير غير مستقيم هنا لانك لم تجاوز

زيدا ولم تمرر به وانما جاوزت غلامه ومرت به .

الثالثة : أن يكون متعديا ولكنه نصب اسما ظاهرا مضافا الى

ضمير عائد الى الاسم السابق نحو قولك : زيدا ضربت أخاه فان التقدير :

أهنت زيدا ضربت أخاه وهكذا تقدر فى جميع الصور الثلاثة فعلا ينصب بنفسه

(٢)

ويصح معه المعنى .

(٣)

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قول الشاعر :

يا أيها المائح دلوى دنكما إني رأيت الناس يحمدونكما

(١) انظر المغنى مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤٨

(٢) اوضح المسالك مع عدة السالك ج ٢ ص ١٧٣

(٣) تقدم البيت فيما لا يجوز حذفه من العوامل والموصل للفظية اسم
الفعل .

إذا قدرت دلوى منصوبا فالمقدر خذ لا بونك لانه لا يجوز حذف
اسم الفعل وأبقا عمله لانها ضعيفة ولا يصح أن يكون دلوى معمولاً لدونك
لان اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه . (١)

ويجب تقليل مقدار المقدار ما أمكن لثقل مخالفة الأصل ان الأصل
أن لا يكون في الكلام حذف وكلما كان المحذوف كان الخروج عن الأصل
قليلاً ولذلك كان تقدير الاختفاء للمحذوف في نحو ضربت زيدا قائماً أولى من
تقدير سائر البصريين لانه قدره : ضربه فالمحذوف عنده وهو الخبر قدره
بكلمتين فقط هي المصدر المرفوع المضاف الى ضمير الغائب لكن يلزمه حذف
المصدر وأبقا بعض معمولاته وهو الحال وهو لا يجوز ان المصدر يتقدم على
الحرف المصدرى مع الفعل الذي هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقائه
بعض صلته اللهم الا أن يقال بجوازه عنده ان دل دليل على ذلك المحذوف
كما فعل سيبويه في قوله : مالك وزيد ا فانه قد رأى أن زيدا معمولاً للمضمر
المحذوف أي مالك وملابستك زيدا .

والا خفف في المثال السابق قدر كلمتين المصدر ومفعوله وقد رغيرة
من جمهور البصريين خمس كلمات لانهم قد روي حاصل ان كان أو اذا كان
قائماً ففي حاصل ضمير وفي كان ضمير . (٢)

وفي متعلق الظرف والجار والمجرور يقدر الفعل في باب القسم
والصلة ، لان القسم والصلة لا يكونان الا جمليتين وكذلك يجب تقدير الفصل
في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت
مبتداً وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة لان الفاء يجوز دخولها في نحو رجل
يأبى فله درهم من كل نكرة وصفت بالجملة وهي مبتداً ، وتمتنع في نحو

(١) مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤٩

(٢) مغني مع حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤٧

ولذا التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل
إلى الطرف والمجرور واستتاره فيهما ويبقى الضمير مرتفعاً بهما كما كان
مرتفعاً بذلك العامل لنسابة الطرف أو المجرور عن ذلك العامل ولا يجوز
إظهار ذلك العامل ويلزم من قدر الفعل أن يقدره مؤخرًا في جميع المسائل
لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ ونذهب ابن مالك إلى أنه
يتمين تقدير المتعلق وصفًا بعد أما نحو وأما في الدار فزيد وبعد إذا
الفجائية كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ مَكْرُوفٌ آيَاتِنَا) (١) لأن الفجائية
لا يليها الفعل وكذلك أما لا يليها الفعل إلا مقرونا بحرف الشرط نحو
(فأما إن كان من المقربين) (٢)

وأما في باب الاشتغال فيقدر المتعلق بحسب المفسر فيقدر الفعل
في أيوم الجمعة تمتكف فيه أي تمتكف يوم الجمعة ويقدر الوصف في نحو
أيوم الجمعة أنت تمتكف فيه وقد تقدم صور تقدير العامل في باب الاشتغال
قريباً

وأما في المثال فيقدر المتعلق بحسب المعنى وأما في الحال والصفة
والخبر والصفة إذا رفع الطرف اسماً ظاهراً فيقدر كون مطلق نحو كائن أو
مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم أيوم أو في اليوم
والجزاء إذا أوفى القدر ، ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المعنى
أي يقدر اسم الفاعل مراداً به الضمي وإذا جهل المعنى يقدر الوصف لأنه
صالح في اللازمة كلها وربما يسأل سائل فيقول كيف تقدر مع الجهل أما هو
ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة وهل هذا إلا تهافت .

والجواب أننا نقول لا تهافت لأن تقدير الوصف إنما هو لصلوحه
للزمنة كلها ، وإن كانت حقيقة الحال والكون المقدرة تام لا ناقص ولا كان

(١) جزء آية ٢١ من سورة يونس .

(٢) آية ٨٨ من سورة الواقعة .

ان المقدّر ليس متعددا به . (١)

ظاهرة التشابه في المقدّر وأوليياته

عندما تحتل العبارة أن يكون المحذوف أحد أمرين كأن يكون مبتدأ والمذكور خبرا أو العكس أو احتمال أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا أو غير ذلك ولا يوجد دليل قاطع يمين المحذوف والمذكور فأى المنصرين أولى وأجد ر أن يكون مذكورا ؟

الجواب إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا ففسى المسألة قولان :

القول الاول : أن الاولى كون المحذوف مبتدأ وهو الأرجح لان الخبر محط الفائدة ومعتمدا .

القول الثانى : أن الاولى بالحذف الخبر لان المبتدأ هو العامل وحق العامل أن لا يحذف الا لفائدة وقرينة راجحة ، ولان الحذف اتساع وتصرف وذلك فى الخبر مشهور دون المبتدأ لان الخبر يكون مفردا جامدا ومشتقا وجملة على تشعب أقسامها ، والمبتدأ لا يكون الا اسما مفردا ، ولان الحذف بالأعجاز والا واخر أليق منه بالصدر والا وائل . مثاله صبر جميل أى شأني صبر جميل أو صبر جميل . أمثل من غيره ومثله (طاعة وقول معروف) (٢) أى المطلوب منكم طاعة أو طاعة أمثل لكم . (٣)

ففى جملة القسم الاسمية نحو: يمين الله، أو أيمن الله لا يوجد ما يقطع بكون المذكور مبتدأ أو خبرا ، فيجوز تقدير أحد الوجهين فاذا قدر المذكور مبتدأ فالمحذوف الخبر والعكس صحيح أى أن التقدير يمين الله قسمي أو قسمي يمين الله وتقدم ترجيح القول الاول من القولين السابقين استنادا الى القاعدة

(١) حاشية الخضرى ج ٢ ص ٨٨

(٢) آية ٢١ من سورة محمد .

(٣) المغنى ج ٢ ص ٦٨٣ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ٤٩

العامة في الاصول النحوية .

أما اذا تعين كون المذكور مبتدأ بأن دخلت عليه لام لا بتدأ*
 نحو لعمر الله أو لعمر ك فالمقطوع به أن المحذوف هو الخبر ^(١) وجزم كثير
 من النحويين في نحو عمر ك لأفعلن وأئمن الله لأفعلن بأن المحذوف الخبر
 لسد جواب القسم سده وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ولو عرض ما يوجب
 التعمين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بأنهما جملةتان ويتمين
 هنا أن يكون المحذوف مبتدأ لانه لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شي*
 سده ومثله هذا زيد فهو محتمل الحذف المبتدأ وزيد الخبر والاصل هذا
 المدح زيد ومحتمل لحذف الخبر وزيد مبتدأ والاصل هذا زيد المدح
 وهذا كله بناء على أن حب فعل وزا فاعل لان الحذف انما هو على هذا
 القول لا على القول بأن هذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدأ وزيد خبر
 ولا حذف . (٢)

وقد يقول سائل : قد تقرر أنه لا بد في الحذف من استحضار
 صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف
 وان كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المبتدأ تارة والخبر أخرى
 أو السند تارة والسند اليه أخرى على وجوه مختلفة ؟

الجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعبار كل قرينة يتمين
 محذوف ويحصل الفرض بأيهما فلا تلزم قرينة بأحد هما على الخصوص . (٣)

وانما احتمل التقدير أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا واحتصل
 كذلك أن يكون المحذوف مبتدأ والباقي خبرا فكون المحذوف مبتدأ والموجود
 خبرا أولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا
 حذف مثاله زيد جوابا لمن في قول السائل : من قام فان اعرابه خبر لمبتدأ

(١) المفنى ج ٢ ص ٦٨٤

(٢) المفنى ج ٢ ص ٦٨٣

(٣) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٥٠

محذوف والتقدير القائم زيد وهذا أولى من اعرابه فاعلا لفعل محذوف تقديره قام زيد .

وأما الفعل فانه غير الفاعل بيد أن هذه الالوية تتوقف إذا وجد من القرائن ما يرجح التقدير الاول وهو كون المحذوف الفعل والموجود فاعلا وتلك القرائن إما رواية أخرى في ذلك الموضع أو موضع آخر يشبهه .

فالاول قراءة شمعة (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فانه يقدر الفعل ورجال فاعل لا مبتدأ على الراجح لانه وان كان يحتمل أن يكون خبر المحذوف والاصل هم أى المسيحون ويحتمل أن يكون فاعلا لفعل محذوف أى يسبحه رجال ولكن هذا هو الراجح لانه يقوى هذا قراءة كسر الباء فان (رجال) فيها فاعل .

ومثال الثانى وهو ما قوى المحذوف بموضع آخر يشبهه نحو قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) (٢) فلفظ الجلالة يحتمل أن يعرب مبتدأ حذف خبره والتقدير الله خلقهم ولكن ورود قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن المزيب العليم) (٣) يقوى اعراب لفظ الجلالة فى الآية الاولى أن يكون فاعلا بفعل محذوف والتقدير خلقهن الله . (٤)

وجمهور النحاة على أن المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل أولى وفيه نظر لانه ان أريد أن السؤال من الفاعل الاصطلاحى فممنوع بل لا معنى له وان أريد أن السؤال عن من فعل الفعل وصد ر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقنا يؤدى هذا المعنى وكذلك القرينة انما تدل على أن تقدير الفعل أولى من اسم الفاعل

(١) آية ٢٤ من سورة النور .

(٢) آية ٨٧ من الزخرف .

(٣) آية ٩ من الزخرف .

(٤) المغنى ج ٢ ص ٦٨٤ - ٦٨٥

وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور أن السؤال جملة اسمية لا فعلية
ومن ثم قيل : الأولى أنه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال . لأن
السؤال إنما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه أهم .
والجواب أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين لما فيه من
الزيادة وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله ولئن سألتهم من
خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ^{وكنتم تلك الزيادة}
تتضمن على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسؤال في كونه
كل منهما جملة اسمية خبرها جملة فعلية والتطابق بينهما أمر مهم عندهم
لما صرحوا به فيما إذا صنعت فالحمل على الجملتين أولى والحق ففى
الجواب أن يقال : السؤال جملة اسمية صورة وفعلية صيغة ^{حقيقية} عريان ذلك
أن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو وأم خالد الى غير ذلك لا أزيد قسام
أعمرو أم خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متفيرا فيقع فيسه
الابهام ولما أريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك السذوات
المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على
الفعل وصارت الجملة اسمية ففى الصورة لمروض تقدم ما يدل على
الذوات وفى الحقيقة هى فعلية ، ونقل السيوطى عن ابن النحاس أنه إذا
تردد الاضمار بين أن يكون قد أضمرنا خبرا أو أضمرنا فعلا كان اضممار الخبر
وحذفه أولى من اضممار الفعل وحذفه لان آخر الجملة أولى بالحذف من
أولها لان أولها موضع استجمام وراحة وآخرها موضع تعب وطلب استراحة .^(١)

(١) الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٥٠ والسبب ٥٢ / ٥٤ - ٥٥

الخاتمة

الاعراب سمة من سمات اللغة العربية وأقوى عناصرها وسر جمالها واللغة العربية كانت منذ نشأتها ثامة في اعرابها لان واضعها حكيم يعلم أن الكلام يعرض فيه اللبس عند التراكيب فحكمته تقتضى أن يضع الاعراب مقارنا للكلام ، وقواعد الاعراب ليست من الامور التي تخترع أو تفرض على الناس بل هي أمور استقرائية من مجارى كلام العرب تؤخذ من الواقع لا من الخيال والتاريخ .

وليس بصحيح ما يقوله بعض الناس من أن قواعد الاعراب لا تراعى الا فى اللغة النموذجية فى الادب والخطابة لان هناك أدلة على أن العرب ورثوا لغتهم معربة كما ورد ذلك فيما صح من أشعار الجاهليين من التصرف الاعرابى ، وما زال يراعى بدقة باللغة حتى أوائل القرن الثالث الهجرى يوم كان الرواة يترددون الى الأعراب فى البادية ليأخذوا من أفواههم اللغة ويعودوا السنتهم الفصاحة والبيان .

وصلة الاعراب بالمعنى صلة وثيقة ويدل على ذلك القراءات القرآنية المتعددة ولكل قراءة توجيه فى معنى الآية فهو فارق بين المعانى النحوية ولولا هـ ، ما عرف الفاعل من المفعول والمضاف اليه من غيره فحركات الاعراب تدل على المعانى التى تمتور الاسماء وتفرق بينها من فاعلية ومفعولية وانمافة أو غير ذلك ، وفى الوقت ذاته فالاعراب فرع المعنى المعجمى لمفردات الكلام ولذا يجب على المعرب أولاً فهم معنى ما يعرب مفردا كان أو مركبا فانه فرع المعنى ولا تعارض بين كونه فارق بين المعانى وبسبب كونه فرع المعنى .

والنحويون لما رأوا فى آواخر الاسماء والافعال حركات تدل على المعانى وتبين عنها سموها اعرابا واصطلحوا تسمية الموجب لتلك الحركات عوامل ، ولا يوجد نص مقطوع أو أمر مرجوح يعطى صراحة نشأة نظرية

العوامل قبل الخليل ، وسيبويه ، لان منهج النحو قبلهما فضلا عن قلته كان شبه الرواية للمسموع فلم تنبت بينهم فكرة القياس والعوامل ، واعتمادهم على الحفظ .

والحق أن الذى ثبت أصول نظرية العوامل ومد فروعها هو الخليل ابن أحمد وهو الذى أحكمها ووسع أحكامها من حذف وتقدير وتقدير وتأخير ثم جاء بعد الخليل تلميذه سيبويه الذى بدأ الحديث عن العوامل فسمى مستهل كتابه عقب حديثه عن مجارى أواخر الكم الثمانية ومضى يوزع أبواب الكتاب على نظرية العوامل فعلى يد سيبويه تطورت نظرية العوامل .

ونظرية العوامل موجودة فعلا وذات كيان عندهم وقد ذهب الى الاقرار بها فريق من الرواد بعد الخليل وسيبويه واختلت قضية العامل المنزلة الاولى فى الدرس النحوى وقد ارتبطت بقضية الاعراب على اعتبار الحركات الاعرابية أثارا ، والعوامل مؤثرات .

وفهم بعض الباحثين من تعريف النحاة للعوامل ومن ظاهر عباراتهم فى مجال القول بالعامل أن العوامل مؤثرات حقيقية كالأحراق للنار والاغراق للماء ، والقطع للسيف ، والحق أن العوامل ليست بذات أثر حسى كالعوامل الطبيعية وآثارها تختلف من آثار النار فى الأحراق والثلج فى البرد بل هى دلالات لا غير ولهذا يكون فقدها علامة كوجودها والعمل انما هو للمتكلم مراعى القوانين الاعرابية فى لغة العرب عارفا ما يكون عليه الاسم العربى اذا تقدمه فعل أو اسم معين أو حرف مختص والنحاة لم يريدوا بتسمية العوامل عوامل أنها عملت الحركات دون المتكلم فانه مشاهد أن المتكلم هو محدث الكلمة بحروفها وحركاتها بما فيها حركة الآخر ، وأنهم اذا كانوا قد صرحوا بما يفيد أنها عاملة فقد صرحوا ايضا بما يفيد أن المتكلم هو العامل ينسبون العمل تارة الى المتكلم وتارة الى ما يتكلمون به لان لها علاقة بالعمل .

والهدف من نظرية العوامل هدف تعليمي وتربوي وهو تيسير وتقريب

للمسائل علم النحو من ذهن المبتدى وافهامه وجمع الكثير في لفظ قليل .

وكان ابن مضاء القرطبي أول المعارضين لنظرية العوامل وأسنره مشهور في كتابه الرد على النحاة ذلك الكتاب الذي هاجم فيه نظرية العوامل بحجة أو هن من بيت المنكوت فقد رفض بحماسة شديدة أن تكون الحركات الاعرابية آثار للعوامل وذهب الى أنها من فعل المتكلم وادعى أن النحاة يعتقدون أن الالفاظ تحدث بعضها بعضاً وهذا ادعاء لم يقم عليه دليل ولم يمتثل النحاة قط لهذا الاعتقاد لان الواقع يناقض ذلك لان هذه الالفاظ لو كانت عوامل بنفسها وطبيعتها لما وجد لحن في اللغة أصلاً ولو كانت العوامل تعمل حقيقة لما جعلوا عدم العوامل عاملاً ، وأن المعنى لا يعمل شيئاً ولكن المراد بالعوامل انما هي علامات وأمارات ولم يقل عاقل بأن العوامل النحوية تعمل ، لا الفاظها ولا معانيها ، ولم نسمع بعد ابن مضاء صوتاً آخر يرتفع بمهاجمة العوامل الا في مصر الحديث حيث هاجمها ابراهيم مصطفى في كتابه احياء النحو وهي محاولة لها صلة وثيقة بمحاولة ابن مضاء في الفاء العوامل النحوية ، ثم جاء بعده الدكتور تمام حسان ، وادعى أن ما سماها القرائن تغنى عن العوامل وفشل في تلك المحاولة فلم ينجح لصعوبة تطبيق تلك القرائن لكثرتها ومنهج النحاة أدق وأسلم مما قننه وأراد إلزام الناس به .

ولقد طوب هؤلاء الثائرون على نظرية العوامل بالبديل السبذي يقيمون عليه منهجهم في عرض القواعد اذا ألفينا هذه النظرية فعجزوا وبقيت نظرية العوامل كما هي .

ولقد حظيت نظرية العوامل بدراسات وأبحاث كثيرة ومن مظاهر عناية النحاة بالعوامل أن وضعوا لها قواعد أصولية تقوم عليها أبحاثها وهذه القواعد منها ما هو متفق عليها عند البصريين والكوفيين مثل عدم اجتماع

وعامل الخفض يكون لفظيا كالحروف المشهورة والاسم ، ويكون معنويا كالمجاورة والتبع ، والتوهم ، كما أن عامل الجزم يكون لفظيا كالحروف والاسماء الشرطية ويكون معنويا كالطلب والتوهم والتبعية .

وهذه هي عوامل الاعراب وعدّها بعض العلماء مائة كما فصل عبد القاهر في رسالته (العوامل المائة) وهذا على وجه فيه شيء من الأجمال وأما بالتفصيل ~~والمبالغة~~ فيصل إلى مائتين ، وليس عد العوامل مائة محل اتفاق فقد تناولت في هذه الرسالة بالدراسة ما يزيد على مائة وستين عاملا .

ولقد أهمل النحاة دراسة العوامل المعنوية إلا في بعض الأماكن المتفرقة فلم يستقصوا دراستها ، والعوامل المعنوية التي أهملوها لا تقل في حد ذاتها عما كان مشهورا لديهم من التجرد والابتداء وهي محل خلاف ، والنحو الكوفي مطوع بالعوامل المعنوية كما يوجد في آراء البصريين من العوامل المعنوية ما يستحق الدراسة ولذا اعتنيت بجمع ما تفرق في بطون الكتب وأوضحت جانبها ما يستحق بذل الجهد ، كما أنني القيت الضوء على العوامل اللفظية كما درست قواعد وعمل تلك العوامل المعنوية واللفظية ، ويجب تقديم تلك العوامل على معمولاتها إذا وجد ما يمنع من التأخير ، ويجب تأخيرها عن المعمولات إذا كان تقديمها مخلا بالجملة لفظا ومعنى ، ويجوز التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات إذا لم يكن في الحالين ما يلزم أحدهما .

والتقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات من أهم ما يلجأ إليه النحاة في تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب ، وإذا كانت الكلمة تابعة للأخرى من جهة المعنى فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة أو المعمولة له لأن ترتيب اللفاظ يكون على حسب ترتيب المعاني في الذهن ومعلوم أن رتبة العامل التقديم لأنه محكوم عليه ورتبة المعمول التأخير إذ هو محكوم به ومن ثم قرروا في أصلهم أن رتبة العامل

فهرس محتويات الرسالة

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	منهج البحث
٥	خطة البحث
٦	نشأة الاعراب
	مذهب القدماء في ظاهرة الاعراب
٧	المراد بأسبقية اللغة على الاعراب
٨	مذهب بعض الباحثين في ظاهرة الاعراب
	أدلة هذا المذهب
٩	مناقشة هذا المذهب
١٢	تاريخ حركات الاعراب
١٣	ذكر الخلاف في أول من نقط المصحف
١٦	الفرق بين نقط الاعراب ونقط الاعجام
	ذكر الخلاف في نسبة نقط الاعجام
١٨	المراحل التي مر بها علم النحو
١٩	معنى الاعراب لغة واصطلاحاً والمناسبة بين اللفظ والاصطلاح
٢١	الخلاف في كون الاعراب لفظياً أو معنوياً
٢٢	القائلون بأن الاعراب لفظي وأدلتهم
٢٣	القائلون بأن الاعراب معنوي وأدلتهم
٢٤	الترجيح بين المذهبين
٢٦	الخلاف في أقسام الاعراب
٢٧	الفرق بين القاب البناء والقاب الاعراب
٣٠	علامات الاعراب الفرعية
٣٢	هل الاعراب فرع المعنى أو فارق بين المعاني ؟
٣٥	الخلاف في المستحق للاعراب من الاسماء والافعال
٣٦	ثمرة الخلاف في ذلك

الصفحة	الموضوع
	الباب الاول فى نشأة العوامل وحقيقتها فى علم النحو وبيان
٣٨	أقسامها وعللها
٣٩	الفصل الاول فى نشأة العوامل وتطورها
٥٢	تعريف العامل
٥٥	الفرق بين العامل والمقتضى للاعراب
٥٦	الفصل الثانى حقيقة العوامل بين الاثبات والانكار
٦١	ابن مضاء والعوامل النحوية
٧٠	ثورة ابن مضاء بيستن التقليد والتجديد
٧٦	محاولة ابراهيم مصطفى فى رفض العوامل النحوية
٨٥	ادعاء تمام حسان بأن القرائن تفنى عن العوامل النحوية
٨٨	الفصل الثالث فى أصول وقواعد العوامل النحوية
	الاصل فى العمل للافعال
٨٩	الاصل فى العامل تخالفه مع المعمول فى النوع
٩١	الاصل فى الاسماء أن لا تعمل إلا ما أشبه الفعل
٩١	الاصل فى الحروف أن لا تعمل إلا ما كان مختصا
٩٩	لا يقع المعمول الا حيث يقع العامل
١٠١	الفروع من العوامل دون درجة الاصول
١٠٥	ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الاسماء النصب الا ويميل الرفع
١٠٧	العوامل لا تدخل على العوامل
١١٣	كل معمول لابد له من عامل
	رتبة العامل قبل رتبة المعمول
١١٨	قد يأخذ العامل شبهها من عاملين فتكون له منزلة بين المنزلتين
١١٩	لا يجوز اعمال معنى الحروف
١٢٠	كف بعض العوامل عن العمل وابطال عمله أو تعليقه
١٣٢	مذهبنا للنحاة فى التعليل
١٣٤	الفصل الرابع فى تقسيم العوامل السنى لفظية ومعنوية وبيان أنواعها
١٣٥	النوع الاول من اللفظية الافعال
	تقسيم الافعال الى لازم ومتعد وواسطة
١٣٥	اللازم وعلاماته

الصفحة	الموضوع
١٣٩	المتعدى وعلاماته
١٤٢	اقسام المتعدى
١٦٣	الواسطة بين المتعدى واللازم
١٦٧	الخلاف في رافع أسماء الافعال الناقصة
١٧	الخلاف في تسميتها نواقص
١٧٣	الخلاف في دلالة هذه الافعال على الحدث
١٨٢	النوع الثاني من العوامل اللفظية لاسماء
	عمل المبتدأ
١٨٧	عمل المضاف
✓ ١٨٩	عمل المصدر
✓ ١٩٠	اقسام المصدر
✓ ١٩٥	شروط المصدر
✓ ٢٠١	عمل اسم المصدر
✓ ٢٠٥	الخلاف في مدلول اسم المصدر
٢٠٧	عمل أسماء الافعال وحقيقتها ومدلولها
٢٠٩	اقسام اسم الفعل
٢١٤	عمل اسماء الشرط
٢٢٥	الذات المبهمة
٢٣٢	عمل الظرف والجار والمجرور والخلاف ذلك
٢٣٥	عمل اسم الفاعل
٢٣٦	شروط عمل اسم الفاعل
٢٤٢	عمل الامثلة المبالغة
٢٥٠	عمل اسم المفعول
٢٥٣	عمل الصفة المشبهة
٢٦٦	عمل اسم التفضيل
٢٦٩	صيغتا التعجب
٢٧٠	عمل ما جرى مجرى المشتق
٢٧١	النوع الثالث من العوامل اللفظية الحروف
	حروف الجر وأقسامها المختلفة
٢٧٩	عمل ان واخواتها

الصفحة	الموضوع
٢٩٠	لا العاملة عمل ان
٢٩٢	عمل الحروف المحمولة على ليس
٢٩٩	الحروف النواصب للمضارع
٣٠٨	الجوازم
٣١٥	المسلم الثاني من العوامل المعنوية
	عمل الابتداء
٣١٨	عمل التجرد
٣٢٠	عمل الخلاف
٣٢٦	عمل القصد اليه عند ابن الطراوة
٣٢٨	عمل نزع الخافض
٣٣٣	عمل الطلب
٣٣٥	عمل المجاوزة
٣٥١	عمل التوهم
٣٥٦	عمل التبعية
٣٥٩	عمل الاسناد
٣٦١	المحلول محل الاسم
	عائذ الذكر
٣٦٢	الاهمال
	ما في نفس المتكلم من الارادة
	المحلول محل الاسم الخروج عن الوصف
٣٩٥	الفصل الخامس في علل عمل العوامل
٣٧٧	الباب الثاني في التقديم والتأخير بين العوامل والمعمولات
٣٧٨	مفهوم التقديم والتأخير
٣٨٠	الفصل الاول في أنواع التقديم والتأخير وأسبابه وفائده
	أنواع التقديم والتأخير
٣٨٤	أسباب التقديم والتأخير وفائده
	الفصل الثاني في العوامل التي يجب تقديمها والتي يجب تأخيرها
	وما يجوز فيها الوجهان
٣٩٢	الاول من العوامل واجبة التقديم المبتدأ

الصفحة	الموضوع
	أسباب تقديم المبتدأ
٣٩٣	الخلافا فى النكرتين والمعرفتين أيهما يكون المبتدأ
٤٠١	الثانى عامل الفاعل
٤٠٣	الثالث : اسم الفعل
٤٠٦	الرابع : عامل المفعول به فى صور مفينة
٤٠٨	الخامس : عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله
٤٠٩	السادس : عامل المفعول معه
✓ ٤٠٩	السابع : المصدر
	الثامن : اسم الفاعل والامثلة المحمولة عليه اذا دخل عليهما
٤١١	الالف واللام
٤١٤	التاسع : الصفة المشبهة
٤١٥	العاشر : عوامل الجزم
٤٢٢	الحادى عشر : نواصب المضارع
٤٢٣	الثانى عشر : حروف الجر
٤٢٤	الثالث عشر : الذى يجب تقديمه المضاف
٤٢٦	الرابع عشر : عامل التمييز
٤٣١	الخامس عشر : الذى يجب تقديمه عامل الحال فى عشر مسائل
٤٤٢	السادس عشر : نواسخ الابتداء
٤٥٣	السابع عشر : عامل المستثنى
٤٥٣	الخلافا فى عامل النصب فى المستثنى
٤٥٨	الخلافا فى عامل النصب فى لفظ غير
٤٥٩	العوامل التى يجب تأخيرها عن المعمولات
	الاول : الفعل عن المفعول به فى مواضع
٤٦١	الثانى : المبتدأ عن الخبر فى مواضع
٤٦٧	الثالث : كان وأخواتها وموجبات ذلك
٤٦٧	الرابع : عامل الحال فى ثلاث صور
٤٦٨	الخامس : عامل النصب فى الاسم المشغول عنه
٤٦٩	العوامل التى يجوز فيها التقديم والتأخير
٤٨٢	الباب الثالث فى حذف العوامل وتقديرها
٤٨٣	مفهوم الحذف والتقدير

الصفحة	الموضوع
٤٩٠	موقف ابن مضاء من ظاهرة الحذف والتقدير
	الفصل الاول فى أسباب الحذف للعوامل وفوائده وأغراضه وشروطه
٤٩٧	اسباب الحذف للعوامل
٥٠٠	أغراض الحذف وفوائده
٥٠٤	شروط الحذف
	الفصل الثانى فيما يجب حذفه من العوامل وما لا يجوز وما يجوز فيها
٥١٧	الوجهان
	العامل الاول : المبتدأ فى مواضع معروفة
٥٢٠	الثانى : الفعل اذا عمل فى الفاعل
٥٢١	الثالث : عامل المفعول به فى الابواب التالية
	١ - النداء
٥٢٢	٢ - الاختصاص
٥٢٥	٣ - التحذير
٥٢٧	٤ - الاغراء
٥٢٨	٥ - الاشتغال
٥٣٧	٦ - الامثال وما جرى مجراها
٥٤١	٧ - أسلوب المدح والذم والترحم
٥٤٨	٨ - عامل المستثنى
	العامل الرابع : الذى يجب حذفه عامل المفعول المطلق اذا كان
٥٤٨	بدلا من فعل مهمل أو بدلا من اللفظ بالفعل
٥٥٥	العامل الخامس : الذى يجب حذفه عامل الحال فى أربعة مواضع
٥٥٦	السادس : عامل الظرف والجار والمجرور اذا كان كونا عاما
٥٦٢	السابع : أن المصدرية فى ستة مواضع
٥٧٠	العوامل التى يجوز حذفها
٥٧٠	١ - اسم الفعل
	٢ - ما يفيد الانشاء
٥٧١	٣ - الجوازم والنواصب
٥٧٤	٤ - الحروف العاملة فى الاسماء وهى النواسخ وهروف الجر
٥٧٨	٥ - عامل المصدر المؤكد
٥٧٩	الخلافا فى نحو ضربا زيدا هل هو مؤكد أو لا ؟

الصفحة	الموضوع
٥٨١ ✓	٦ - المصدر واسمه
٥٨١	٧ - الفعل الذى يتمدى بحرف الجر
٥٨١	٨ - الصفة المشبهة
٥٨١	العوامل التى يجوز فيها الحذف والذكر
٥٨٢	مواضع جواز حذف المبتدأ
٥٨٣	مواضع جواز حذف الفعل
٥٨٥	مواضع جواز حذف عامل المفعول به
٥٨٧	مواضع جواز حذف المضاف وشروطه
٥٩٠	مواضع جواز حذف أن المصدرية
	الفصل الثالث فى بيان مواضع العوامل المقدرة
٥٩٤	وتقدیرها وظاهرة التشابه فى المقدروأولوياته
٥٩٤	مواضع العوامل المقدرة
٥٩٧	تقدیر العوامل المحذوفة
٦٠٤	ظاهرة التشابه فى المقدروأولوياته
٦٠٨	الخاتمة
٦١٤	الفهارس
٦٢١	المراجع

فهرس أهم المصادر والمراجع للرسالة

القرآن الكريم

- ١ - ألفباء للبلوى ، عالم الكتب بيروت بدون تاريخ .
- ٢ - ابن كيسان النحوى حياته وآثاره وآراؤه ، د / محمد ابراهيم البناء
دار الاعتصام ١٣٩٥ هـ
- ٣ - أبو حسن ابن الطراوة وأثره فى النحو - د / محمد ابراهيم البناء
دار الاعتصام ١٤٠٠ هـ
- ٤ - أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة - د / أحمد مكى الأنصارى
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة
١٣٨٤ هـ
- ٥ - الاتجاهات النحوية فى الاندلس للدكتور أمين السيد / رسالة الدكتوراه
فى كلية اللغة العربية بالمدينة المنورة .
- ٦ - احياء النحو ، ابراهيم مصطفى - القاهرة ١٩٣٧ م
- ٧ - الاتقان فى علوم القرآن السيوطى - دار الفكر بيروت لبنان بدون
تاريخ .
- ٨ - اخبار النحويين البصريين للسيرافى تحقيق طه محمد الزينى وعبد المنعم
الجفاجة - مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٩٥٥ م
- ٩ - أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محى الدين عبد الحميد - المكتبة
التجارية الكبرى بمصر - الطبعة الرابعة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- ١٠ - ارتشاف الضرب من كلام العرب ، أبو حيان الاندلسى مخطوط بمكتبة
عارف حكمت بالمدينة المنورة .
- ١١ - اساس البلاغة - الزمخشري
- ١٢ - اسرار العربية - ابن الانبارى تحقيق محمد بهجة البيطار - دمشق
طبعة الترقى ١٩٥٧ م
- ١٣ - أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق محمد عبد المنعم
الخفاجى ط (١) مكتبة القاهرة ١٣٩٢ هـ
- ١٤ - الاشباه والنظائر فى النحو - السيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف - نشر
مكتبة الكليات الازهرية - القاهرة ١٩٧٠ م

- ٥ - أصول التفكير النحوى للدكتور على أبو المكارم - منشور الليبية كلية التربية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
- ١٦ - الاصول فى النحو ابن السراج تحقيق عبد الحسين محمد الفتلى الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ مؤسسة الرسالة .
- ١٧ - اصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى مضاء فى ضوء علم اللغاة الحديث - د / محمد عيد ، عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٨ م
- ١٨ - الاصول ، تمام حسان - دار الثقافة ، الدار البيضاء (المغرب) ط ١ - ١٤٠١ هـ
- ١٩ - اعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة بيروت ط ٣ ، ١٤٠١ هـ
- ٢٠ - الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى تحقيق د / احمد محمد قاسم
- ٢١ - الامالى لابن الشجرى دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .
- ٢٢ - املاء ما من به الرحمن من وجوه اعراب القرآن لابی البقاء العكبرى .
- ٢٣ - انباه الرواة على أنباء النحاة للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٧٤ م
- ٢٤ - أوضح المسالك لابن هشام تحقيق محى الدين عبد الحميد دار الفكر الطبعة السادسة ١٣٩٤ هـ .
- ٢٥ - الانصاف فى مسائل الخلاف ابن الانبارى تحقيق محى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية - مطبعة السعادة .
- ٢٦ - الايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د / موسى بنى العليان مطبعة العالى - بغداد .
- ٢٧ - البحر المحيط لابی حبان - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ
- ٢٨ - بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية - دار الكتاب العربى بيروت بدون تاريخ .
- ٢٩ - البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - دار المعرفة - بيروت ١٣٩١ هـ .
- ٣٠ - بقية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة - السيوطى - دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .

- ٣١- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة د / عبد الكريم محمد الاسعد - دار العلوم للطباعة والنشر - الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٣٢- التأويل النحوى فى القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح أحمد حمـوز مكتبة الرشد - الرياض ١٤٠٤ هـ .
- ٣٣- تدريب الطلاب فى قواعد الاعراب للشيخ محمد على بن الحسين المالكي - مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤٦ هـ .
- ٣٤- التذييل والتكميل لابي هيان مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٢
- ٣٥- التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق د / فتحى أحمد مصطفى - ط مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى .
- ٣٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ط دار الكتاب العربى - القاهرة .
- ٣٧- توضيح النحو للدكتور عبد العزيز محمد فاخر - مطبعة حسان القاهرة ١٤٠٥ هـ
- ٣٨- التعريفات للشريف الجرجاني - مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٧ هـ .
- ٣٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى تحقيق محمـسد عبد الرحمن محمد المفدى - الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ .
- ٤٠- تلخيص الاساس فى علم الصرف للشيخ على بن عثمان - مطبعة مصطفى البابى ١٣٥٧ هـ .
- ٤١- جامع الدروس العربية لمصطفى الفلايينى - المطبعة المصرية للطباعة والنشر - صيدا لبنان - الطبعة العاشرة ١٣٨٨ هـ .
- ٤٢- جمع الفوائد من جامع الاصول ومجمع الزوائد - الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ
- ٤٣- الجمل المنسوب للخليل تحقيق / فخر الدين قباوة مؤسسة الرسالة الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ .
- ٤٤- جنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق / طه محسن مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م
- ٤٥- حاشية ابن حمدون على المكودى لالفية ابن مالك - مطبعة عيسى البابى الحلبي - القاهرة سنة ١٣٦٦ هـ .

٤٦- حاشية الاميرى على المغنى المطبعة عيسى البابى الحلبي بدون تاريخ .

٤٧- حاشية الخضرى على ابن عقيل - مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر - ط الاخير ١٣٥٩ هـ .

٤٨- حاشية الدسوقي على المغنى - مطبعة المشهد الحسينى ١٣٨٦ هـ

٤٩- حاشية الدسوقي على مختصر السعد ضمن مجموع شروح التلخيص مطبعة عيسى البابى الحلبي بدون تاريخ .

٥٠- حاشية الصبان على شرح الاشمونى • دار احياء الكتب العربية القاهرة بدون تاريخ .

٥١- حاشية السجاعى على القطر - دار احياء الكتب العربية بدون تاريخ .

٥٢- حاشية العطار على شرح الازهرية - دار احياء الكتب العربية بدون تاريخ .

٥٣- حاشية الشهاب على الهياوى - المكتبة الاسلامية ، محمد أزمير ، ديار بكر - تركيا .

٥٤- حاشية نيس على التصريح - دار الفكر - بيروت بلا تاريخ .

٥٥- حاشية يس على المجيب على القطر - الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده - مصر .

٥٦- الحمل على الجوار فى القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح احمد الحمور مكتبة الرشد ١٤٠٢ هـ

٥٧- الحلقة المفقودة من تاريخ النحو للدكتور عبد العالى سالم مكرم مؤسسة الوحدة ١٩٧٧ م

٥٨- خزانة الادب ولبى لباب لسان العرب للبغدادى ط دار صادر بيروت - بدون تاريخ .

٥٩- الخصائص لابن جنى تحقيق / محمد على النجار عالم الكتب بيروت - ط ٣١ / ١٤٠٣ هـ

٦٠- دراسات فى فقه اللغة للدكتور صبحى صالح - ط ٩ دار العلم للملايين ١٩٨١ م

- ٦١- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي - دار المعرفة بيروت ط ٢ / ١٣٩٣ هـ
- ٦٢- دلائل لاعجاز لعبد القاهر الجرجاني - مكتبة القاهر ١٣٩٦ هـ
- ٦٣- الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدكتور عبدالرحمن بن محمد المفدى - الجمعية العربية السعودية - للثقافة والفنون - الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ
- ٦٤- ديوان الاعشى الكبير مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٧ / ١٤٠٣ هـ
- ٦٥- ديوان امرى القيس - دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
- ٦٦- ديوان جرير - دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٨ هـ
- ٦٧- ديوان ندى الرمة تحقيق / عبدالقدوس أبو صالح مجمع اللغة دمشق . *والمحقق كاريل هنري هيل* ١٩١٩ م
- ٦٨- ديوان ابراهيم بن هرمه تحقيق / محمد جبار المعيد - مطبعة الاداب ١٣٨٩ هـ - النجف الاشرف .
- ٦٩- ديوان الاحوص الانصارى تحقيق / عادل سليمان ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ هـ القاهرة .
- ٧٠- ديوان الافوه الاودى تحقيق / عبدالعزيز الميمنى - دار الكتب العالمية - بيروت ١٩٤٧ م
- ٧١- ديوان جميل ابن معمر ، دار صادر بيروت - ١٣٨٦ هـ
- ٧٢- ديوان حسان بن ثابت الانصارى - دار صادر بيروت سنة ١٣٨١ هـ
- ٧٣- ديوان رؤية ابن المعجاج (ضمن كتاب مجموع اشعار العرب تصحيح وترتيب وليم بن الورد) ط ١ دار الآفاق الجديد - بيروت .
- ٧٤- ديوان طرفة ابن العبد - دار صادر بيروت ١٣٨٠ هـ
- ٧٥- ديوان طفيل الفتوى - دار الكتاب الجديد بيروت - الطبعة الاولى سنة ١٩٦٨ م
- ٧٦- ديوان عبيد الابرس - دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ
- ٧٧- ديوان المعجاج تحقيق / عزة حسن - دار الشرق بيروت ١٩٧١ م
- ٧٨- ديوان عدى ابن زيد العبادى تحقيق / محمد جبار المعيد - وزارة الثقافة والارشاد - شركة دار الجمهورية للنشر والطبع - بغداد ١٩٦٥ م .

- ٧٩- ديوان عروة بن الورد - دار صادر بيروت ١٣٨٤ هـ
- ٨٠- ديوان الفرزدق - دار صادر .
- ٨١- ديوان لبيد بن ربيعة العامري - دار صادر بيروت - ١٣٨٦ هـ
- ٨٢- ديوان الملتصم الضبي تحقيق / حسن كامل الصيرفي - القاهرة
- ١٩٣١ م
- ٨٣- ديوان النابغة الذبياني تحقيق / شكري فيصل - دار الفكر دمشق
- ١٣٨٨ هـ
- ٨٤- ديوان الهذليين - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة
- ١٣٨٥ هـ
- ٨٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق / احمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق ط ١٤٠٥/٢ هـ
- ٨٦- الرضوي عالم النحو واللغة للدكتورة / ميرة علي نوري مطابع الشركة الاوسط ١٣٩٨ هـ
- ٨٧- سر صناعة الاعراب لابن جني تحقيق / مصطفى السقا وزملائه ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الاولى - ١٣٧٤ هـ
- ٨٨- شرح أبيات شيبويه لابن السيرافي تحقيق محمد علي سلطان - دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٧٩ م .
- ٨٩- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق / عبد الرحمن السيد مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة بدون تاريخ .
- ٩٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح - وزارة الاوقاف - الجمهورية العراقية ١٤٠٠ هـ
- ٩١- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق / محي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بدون تاريخ .
- ٩٢- شرح شواهد المغنى للسيوطي - دار مكتبة الحياة - بيروت بدون تاريخ .
- ٩٣- شرح ابن عقيل تحقيق / محي الدين عبد الحميد - الطبعة الرابعة عشر - مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ - وعلى هامش الخضرى
- ٩٤- شرح عدة الحافظ وعدة الالفاظ لابن مالك تحقيق / عبد المنعم أحمد الهريدي - الطبعة الاولى بمطبعة الامانة - القاهرة بدون تاريخ .

- ٩٥- شرح عيون كتاب سيبويه لابی نصر هارون بن موسى القرطبي تحقيق /
عبد ربه عبداللطيف - مطبعة حسان - الطبعة الاولى ١٤٠٤هـ
- ٩٦- شرح الفريد لعصام الدين الاسفرائيني تحقيق / نوري ياسين حسين
مكتبة مكة المكرمة - الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ
- ٩٧- شرح قطر الندى وبل لابن هشام الانصارى مطبعة السعادة بمصر
ط ٩ سنة ١٣٧٧هـ.
- ٩٨- شرح الكافية للرضي - دار الكتب العلمية - بيروت بدون تاريخ .
- ٩٩- شرح الكافية لابن الحاجب - مطبعة دار الطباعة العامة -
الاستانة ١٣١١هـ .
- ١٠٠- شروح التلخيص - مطبعة عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ .
- ١٠١- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د / عبدالمنعم الهريدي
دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٢هـ
- ١٠٢- شرح الكافية لملاحي الطبعة التركية ١٣١٤هـ
- ١٠٣- شرح المفصل لابن يمين - دار صادر - بيروت بدون تاريخ .
- ١٠٤- شرح المقدمة المحسبيه لابن باناش تحقيق / خالد عبدالكريم
الطبعة - الكويت ١٣٨١هـ
- ١٠٥- شرح اللوحة البدرية في علم العربية لابن هشام تحقيق / هادي
نهر - طبعة جامعة بغداد ١٣٩٧هـ
- ١٠٦- الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس تحقيق /
السيد احمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ .
- ١٠٧- صبح الاعشى للقلقشندي - دار الكتب المصرية ١٣٤٠هـ القاهرة
- ١٠٨- الصحاح للجوهري تحقيق / احمد عبدالغفور العطار - طبعه
ثانيه - دار العلم للملايين .
- ١٠٩- ضحى الاسلام لاحمد أمين - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
- ١١٠- طبقات النحويين واللفويين للزبيدي تحقيق / محمود محمد شاكر
مطبعة الخانجي - القاهرة ١٣٧٣ .
- ١١٦- ظاهرة الحذف في درس اللغوى للدكتور سليمان حموده - الدار
الجامعية - بدون تاريخ .

- ١١٢- عروس الافراح ضمن شروح التلخيص السابق ذكره .
- ١١٣- القلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور / مازن مبارك - دار القلم - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ .
- ١١٤- الفروق في اللغة لابن هلال العسكري تحقيق / عادل نويهض - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٧ م .
- ١١٥- الفهرست لابن النديم - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان - بدون تاريخ .
- ١١٦- فقه اللغة للدكتور على عبد الواحد وافي الطبعة الاولى - دار النهضة بمصر - بدون تاريخ .
- ١١٧- في اللهجات العربية للدكتور ابراهيم أنيس الطبعة الرابعة مكتبة الانجلوا المصرية بدون تاريخ .
- ١١٨- فتح القدير للشوكاني - دار المعرفة للطباعة والنشر بلا تاريخ
- ١١٩- الفوائد المشوقة الى علوم البيان لابن القيم الجوزية - دار نشر الكتب الإسلامية (باكستان) الطبعة الاولى ١٣٩٤ هـ
- ١٢٠- القاموس المحيط للفيروز آبادي - دار الجيل - بيروت بدون تاريخ .
- ١٢١- القياس في اللغة العربية لمحمد خضر حسين - المطبعة السلفية القاهرة ١٣٥٣ هـ
- ١٢٢- الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون - عالم الكتب بيروت - بدون تاريخ . مطبوع في بيروت سنة ١٢٦٦ هـ
- ١٢٣- كتاب الخل في اصلاح الخل لابن عبد الله بن محمد بن السيد البطليموس تحقيق / سعد عبد الكريم - دار الرشد ١٩٨٠ م
- ١٢٤- الكشاف للزمخشري طبعة الحلبي القاهرة .
- ١٢٥- كواكب الدريه شرح متممة الاجرومية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الاهدلي - ط ٢ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٦ هـ
- ١٢٦- لباب الاعراب لتاج الدين الاسفرائيني تحقيق / بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن - الطبعة الاولى - دار الرفاعي بالرياض ١٤٠٥ هـ .

- ١٢٧- لسان العرب لابن منظور - دار صادر بيروت .
- ١٢٨- المدارس النحوية للسيوقي ضيف ، دار المعارف - القاهرة الطبعة الثانية - بدون تاريخ .
- ١٢٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة لمهدى المخزومي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧ هـ ،
- ١٣٠- مدرسة النحوية في مصر والشام في القرن السابع والثامن الهجري لعبد العال سالم مكرم - دار الشروق - القاهرة - الطبعة الاولى ١٤٠٠ هـ
- ١٣١- المذكر والمؤنت للفراء تحقيق / الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة دار التراث بدون تاريخ .
- ١٣٢- المذكر والمؤنت لابن التستري تحقيق الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي - مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض - الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ
- ١٣٣- مراتب النحويين البصريين لابي الطيب الفوى تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم - دار النهضة بمصر - القاهرة بدون تاريخ
- ١٣٤- المزهري في ^{علم}علام اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق / محمد أحمد جاد المولى محمد أبو الفضل ابراهيم على محمد البجاوي - دار احياء الكتب بيروت بدون تاريخ .
- ١٣٥- المساعد على تسهيل الفوائد تحقيق الدكتور كامل بركات - دار المدني للطباعة والنشر - ط ١ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م
- ١٣٦- المطالع السعيدة للسيوطي تحقيق عبد الكريم المدرس - مطبعة الارشاد - بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م - وزارة الاوقاف العراقية .
- ١٣٧- معانى القرآن للفراء - عالم الكتب بيروت - ط ٢ ١٩٨٠ م
- ١٣٨- مجمع الامثال للميداني تحقيق / محي الدين عبد الحميد - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٣٧٤ هـ
- ١٣٩- مصباح المنير تحقيق د / عبد العظيم الشناوي - المكتبة العلمية - بيروت لبنان - بدون تاريخ .

- ١٤٠- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الانصارى تحقيق الدكتور مازن مبارك ومحمد على حمد الله - دار النشر الكتب الاسلامية الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٤١- مفاتيح العلوم للخوارزمي - مطبعة الشروق بدون تاريخ .
- ١٤٢- مفتاح العلوم للساكي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الاولى ١٣٥٦ هـ
- ١٤٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية للمعنى على هامش خزانة الادب دار صادر .
- ١٤٤- المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق / كاظم بحر مرجان - وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية الطبعة الاولى ١٩٨٢ م
- ١٤٥- المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب بيروت بدون تاريخ .
- ١٤٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الاثير تحقيق / احمد الحوفى والدكتور بدوى طبانة - مطبعة نهضة مصر ١٩٥٩ م
- ١٤٧- الملخص في ضبط القوانين لابن أبى الربيع تحقيق / د على سلطان الحكى - الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ
- ١٤٨- منهج الاخفش الاوسط في الدراسة النحوية لعبد الامير محمد أمين الورد - مؤسسة الاعلى - بيروت - الطبعة الاولى ١٣٩٥ هـ
- ١٤٩- من اسرار اللفة لابراهيم أنيس مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ط ٦ / ١٩٧٨ م
- ١٥٠- منهج السالك على الفية ابن مالك للاشموني - طبعة عيسى البابي الحلبي مع الصبان .
- ١٥١- الموجز في نشأت النحول للدكتور / محمد الشاطر أحمد محمد - دار الزينى للطباعة ١٣٩٨ هـ
- ١٥٢- نتائج الفكر للسهيلى تحقيق د / محمد ابراهيم البنا - دار الشروق بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ

- ١٥٣ - النحو الوافي لعباس حسن - دار المعارف - الطبعة الاولى
بدون تاريخ .
- ١٥٤ - النحو والنحاة بين الازهر والجامعة لمحمد عرفه - مطبعة السعادة
بمصر - بدون تاريخ .
- ١٥٥ - نزهة الالباء في طبقات الادباء لابن الانباري تحقيق / محمد
أبو الفضل ابراهيم - دار النهضة بمصر للطباعة والنشر .
- ١٥٦ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي تحقيق
الدكتور / عبد العظيم الشناوي ، ومحمد عبد الرحمن الكردي -
الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .
- ١٥٧ - همع الهوامع للسيوطي بتصحيح السيد محمد بدر الدين
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان بدون تاريخ .

- ١٥٨ - الأضداد لأبي بكر محمد بن القاسم ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الكويت دار الطباعة والنشر ١٩٦٦ م .
- ١٥٩ - اظهار الأسرار للبركوى ضمن مجموع مبهات المتون ، الطبعة الرابعة ١٣٦٩ هـ ، مصطفى البابى الحلبي .
- ١٦٠ - الاعراب والبناء بين القديم والحديث ، رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالجامعة الاسلامية ، اعداد مصطفى عبدالعزيز ، جامعة القاهرة .
- ١٦١ - اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ، تحقيق ابراهيم الابيارى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٣ م .
- ١٦٢ - اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق غازى زاهد ، مطبعة العاصى بغداد ١٣٩٠ هـ .
- ١٦٣ - املاء ما من به الرحمن للعبرى ، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢١ هـ .
- ١٦٤ - التبيان فى اعراب القرآن للعبرى ، تحقيق على محمد البيجاوى ، عيسى البابى الحلبي .
- ١٦٥ - حاشية العلامة محمد العدوى على شرح الشذور ، ط دار احياء الكتب العربية ، بدون تاريخ .
- ١٦٦ - الرد على النحاة لابن مضاء ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البناء ، دار الاعتصام ، ط الثانية ١٣٩٩ هـ .
- ١٦٧ - سر الفصاحة ، الطبعة الأولى ١٣٥٠ هـ ، مكتبة الخانجى .
- ١٦٨ - الشعر والشعر لابن قتيبة ، تحقيق مفيد قبيحة ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى .
- ١٦٩ - شرح الكتاب للسيرافى ، مخطوط بمكتبة عارف حكمت تحت رقم ١٣٣ / ٤١٥ .
- ١٧٠ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكرى ، تحقيق عبدالعزيز أحمد مطبعة الحلبي سنة ١٣٨٣ هـ ، القاهرة .

- ١٧١ - طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي ، ط دار المعارف .
- ١٧٢ - الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ليحيى بن حمزة العلوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢ هـ .
- ١٧٣ - ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم — د . أحمد سليمان ياقوت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ ، شركة الطباعة العربية .
- ١٧٤ - ظهرا لاسلام ، أحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .
- ١٧٥ - في أصول النحو للأفغانى ، دمشق ١٩٥١ م .
- ١٧٦ - الكامل للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر ، بدون تاريخ .
- ١٧٧ - الكواكب الدرية فيما ورد في انزال القرآن على سبعة أحرف للشيخ / محمد الحداد ، ط مصطفى البابي ١٣٤٤ هـ .
- ١٧٨ - المحكم في نقط المضاجف للداني ، طبع دمشق ، بدون تاريخ .
- ١٧٩ - مشكل اعراب القرآن ، لمكى بن أبى طالب ، تحقيق ياسين محمد سواس مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ .
- ١٨٠ - المحيط في علوم العربية ونحوها وصرفها ، تأليف محمد الأنطاكى — مكتبة دار الشروق ، ط الثانية ، بدون تاريخ .
- ١٨١ - المنهاج الواضح في البلاغة ، قسم الفحاني ، بقلم حامد عوني ، المؤسسة الوطنية ، الرياض ، شارع الملك عبدالعزيز ، بدون تاريخ .

**

*